المداوي

لعلل الجامع الصغير

وشرحي المناوي

تأليف

الحافظ أبي الفيض

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني

المتوفى ١٣٨٠ هـ

الجزء الخامس

" من أراد صناعة الحديث فعليه بالمداوي "

عبد الله بن الصديق

المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٩٦/٢٨٩١

الترقيم الدولي

977-5235-03-0

بتاريخ ١٩٩٦/٢/٣

الطبعة الأولى

٢/٥

بسم الله الرحمن الرحيم /

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وسلّم

حرف الكاف

٢٤٨٤/ ٦١٩٧ ـ «كاتمُ العلم يلعنُه كلُّ شيءٍ حتى الحوت في البحرِ، والطَّير في السَّماء».

ابن الجوزي في العلل عن أبي سعيد

قال في الكبير بعد أن كمل اسم كتاب العلل بأنّه العلل المتناهية في الأخبار الواهية: وقضية صنيع المصنف أنّ ابن الجوزي سكت عليه والأمر بخلافه، فإنه تعقبه بقوله: لا يصحّ فيه يحيى بن العلاء، قال أحمد: كذاب يضع.

قلت: لو أدرك ابن الجوزي شارحنا لملأ من نوادره كتابه في أخبار الحمقى والمغفلين، فالمصنف يعزو الحديث للعلل المتناهية في الأحاديث الواهية [١/ ٣٩٢] الذي معناه أنّ هذا الحديث واهٍ لأنّه واحد من تلك الأخبار الواهية، والشارح يريد منه ما أراده العامي المستفتي من الفقيه إذ سأله عن صورة وقعت لابنته فاطمة، فأخذ الفقيه كتاباً وتلا عليه النص في صورة المسألة عينها، فلم يقتنع به المستفتي، وقال: أريد أن أسمع فيه قضية فاطمة ابنتي باسمها.

٢٤٨٥/ ٦١٩٨ ـ «كادَ الحليمُ أن يَكونَ نبياً».

(خط) عن أنس

قال في الكبير: فيه يزيد الرقاشي متروك،والربيع بن صبيح ضعفه ابن معين وغيره، ومن ثم أورده ابن الجوزي في الواهيات، وقال: لا يصحّ.

قلت: في الباب عن عمر، أخرجه الطبراني في الصغير قال [٢/ ٦٤]:

حدّثنا محمد بن علي بن الوليد البصري ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا معتمر بن سليمان ثنا كهمس بن الحسن ثنا داود بن أبي هند عن الشعبي عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب/ بحديث الضبّ، وفيه أنّ النبيّ ﷺ قال: «أما علمت أنّ الحليم كاد أن يكون نبياً» الحديث بطوله، وهو موضوع مركب كما قال البيهقي والذهبي، والمتهم به شيخ الطبراني لأنّ الباقون ثقات. ٣/٥

٢٤٨٦/ ٦١٩٩ ـ «كادَ الفَقْرُ أن يَكونَ كُفراً، وكَادَ الحسدُ أن يَكُون سَبقَ القَدرَ».

(حل) عن أنس

قلت: قصر المؤلف في عزو هذا الحديث، وقد توسّع الحافظ السخاوي فيه في المقاصد الحسنة [٣١١/ ٧٨٩]، وأطلت في إيراد أسانيده في مستخرجي على مسند الشهاب.

٢٤٨٧/ ٦٢٠٣ ـ «كانَ علَى مُوسى يومَ كلَّمَهُ رَبُّه كِساءُ صوفٍ، وجُبَّة صوفٍ، وكمةُ صوفٍ، وسَرَاويلُ صوفٍ، وكانَتْ نعلاهُ من جلدِ حمارٍ مَيتٍ».

(ت) عن ابن مسعود

قال الشارح: وهو حديث منكر، بل قيل: موضوع.

قلت: لم يقل أحد في الحديث: إنّه موضوع، وإنّما قيل ذلك في زيادة زادها بعض الرواة، فأورد ابن الجوزي الحديث من طريق عبيد الله بن محمد بن بطة [١/ ١٩٢]:

ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا الحسن بن عرفة ثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «كلّم الله موسى يوم كلّمه وعليه جبة صوف، وكساء صوف، ونعلاه من جلد حمار غير ذكي، فقال: من ذا العمراني الذي يكلمني من هذه؟ قال: أنا الله».

ثم قال ابن الجوزي: هذا لا يصح، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد انتهى.

وتعقّبه الحافظ في اللسان فقال [٤/ ٢٣١]: كلا والله، بل حميد بريء من هذه الزيادة فقد أنبأنا به الحافظ أبو الفضل العراقي أنبأنا أبو الفتح الميدومي أنبأنا أبو الفرج بن الصيقل أنبأنا الحسن بن عرفة ثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يوم كلم الله موسى كانت عليه جبة صوف،/ وكساء صوف، وكمة صوف، ونعلاه من جلد حمار غير ذكي». ٤/٥

وكذا رواه الترمذي [رقم ١٧٣٤] عن علي بن حجر عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه سعيد بن منصور عن خلف بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أحمد بن حاتم عن خلف بن خليفة بدون هذه الزيادة.

ورواه الحاكم في المستدرك [١/ ١/ ٢] ظناً منه أنّ حميداً الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة وهو وهم منه، وقد رواه من طريق عمرو بن حفص بن غياث عن أبيه وخلف بن خليفة جميعاً عن حميد بدون هذه الزيادة، وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا؟ فما أشك أنّ إسماعيل الصفار لم يحدث بها قط اهـ.

فإن [ابن] الجوزي جهل هذا أو تجاهله ليدفع التهمة عن ابن بطة الفقيه الحنبلي، وإلاّ فطرق الحديث كلها متفقة على عدم ذكر تلك الزيادة التي حكم ابن الجوزي بوضعها أو وضع الحديث من أجلها، فكان على الشارح ذكر هذا رفعاً للإيهام.

٢٤٨٨/ ٦٢٠٤ ـ «كانَ داودُ أعبدَ البشرِ».

(ت. ك) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح، فرده الذهبي بأنّ عبد الله بن يزيد الدمشقي قال أحمد: أحاديثه موضوعة اهـ، وأفاد الهيثمي أنّ البزار رواه بإسناد حسن، وبه يعرف أنّ المصنف لم يصب حيث آثر الرواية التي فيها الكذاب على الرواية الحسنة، بل قال في جواهر العقدين: إنّ الحديث في صحيح مسلم.

قلت: قدمنا مراراً أنّ كل قول يخالف قول المصنف فهو في نظر الشارح صواب، وإن كان أفحش الوهم وأقبح الخطإ، وقول المصنف خطأ ولو كان صوابه أوضح من الشمس في رابعة النهار، ولو فتح الله عين بصيرته لعلم أنّ الأمر بالعكس.

فهذا الحديث قد وهم فيه كل من الذهبي والهيثمي، وأمّا الشارح فذلك عيشه.

أمّا الذهبي فإنّ الحاكم خرج الحديث من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن/ عبد الله بن يزيد الدمشقي [٢/ ٤٣٣]: ٥/٥

ثنا عائذ الله أبو إدريس الخولاني عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ به.

ومن هذا الطريق نفسه خرجه الترمذي وقال: حسن غريب، وكذلك خرجه منه البخاري في التاريخ [٣/ ١/ ٢٢٩]، والدولابي في الكنى وآخرون.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد فتعقبه الذهبي بما نقل عنه الشارح، وذلك لظنّه أنّ عبد الله بن يزيد هو ابن آدم الدمشقي وليس كذلك، بل هو عبد الله بن يزيد بن ربيعة، كذلك صرح به البخاري في التاريخ، فقال:

حدثني ابن سلام ثنا ابن فضيل عن محمد بن سعد عن عبد الله بن يزيد بن ربيعة الدمشقي حدثنا أبو إدريس به.

وكذلك قال الدولابي في الكنى:

حدثنا النسائي أخبرنا واصل بن عبد الأعلى ثنا محمد بن فضيل عن محمد بن سعد عن عبد الله بن يزيد بن ربيعة به.

بل وقع عند الترمذي [رقم ٣٤٩٠] منسوباً إلى جده، فرواه عن أبي كريب عن محمد بن فضيل عن محمد بن سعد الأنصاري عن عبد الله بن ربيعة الدمشقي به، وحسنه كما سبق.

وأمّا الهيثمي [٨/ ٢٠٦] فوهم في ذكره الحديث في الزوائد مع كونه في الترمذي.

وأمّا الشارح فإنّه ظنّ أنّ ما عزاه الهيثمي إلى البزار سنده غير سند الترمذي والحاكم وليس كذلك، بل هو عند البزار [٨/ ٢٠٦] من هذا الطريق أيضاً.

وأمّا السيد السمهودي فمصيب فيما عزاه إلى مسلم، ولكنّه ليس عند مسلم بهذا اللفظ ولا من حديث أبي الدرداء، بل هو عنده من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أثناء حديث طويل جدًّا في نحو ورقة [٣/ ١٦٢، ١٦٣] وفيه أنّ النبي ﷺ قال له: «فصم صوم داود نبي الله فإنّه كان أعبد الناس، قال: قلت: يا نبي الله وما صوم داود؟ قال: كان يصوم [يوماً] ويفطر يوماً» الحديث. فأين هو من حديث الباب؟

٢٤٨٩/ ٦٢٠٥ ـ «كان أيوبُ أحلم الناسِ وأصبرَ الناسِ وأكظمَهُم لغيظِ».

الحكيم عن ابن أبزى

قلت: تحرف هذا الاسم على الشارح بأبزعى، فكتب عليه: كذا في نسخ، والذي في نوادر الأصول: أبزى.

٦/٥ / **قلت:** ما رأى ذلك في نسخ أصلاً وإنما وقع في نسخته جرة فوق الياء فصارت أبزعى أو كذلك تهيأ له، وإلاّ فالأصول كلها متفقه على الاسم كما هو مشهور: ابن أبزى، ولا يتصور من المصنف أن يكتبه أبزعى أصلاً، لأنّه لا وجود لهذا الاسم ولكن هكذا يطمع الشارح وإلى هذا الحد يصل به ما في باطنه، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

والحديث خرجه الحكيم في الأصل السادس والثمانين والمائة[1]، قال [٢/ ٩٦]:

حدثنا عمر بن أبي عمر ثنا ابن رجاء عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن ابن أبزى به.

٢٤٩٠/ ٦٢٠٦ ـ «كان الناسُ يعودُون داودَ يَظُنونَ أنّ بهِ مرضاً، وَمَا بِهِ إلاّ شدة

---

(١) هو في الأصل الخامس والثمانين والمائة في المطبوع.

الخوفِ منَ اللّهِ تعالَى».

ابن عساكر عن ابن عمر

قال في الكبير: رواه ابن عساكر في ترجمة داود، وكذا أبو نعيم والديلمي باللفظ المزبور، ولعل المؤلف لم يستحضر كلًّا منهما، وفيه عندهما محمد بن عبد الرحمن بن غزوان، قال الذهبي: قال ابن حبان: يضع، وقال ابن عدي: متهم بالوضع، ورواه عنه أيضاً أبو نعيم والديلمي، فاقتصار المصنف على ابن عساكر غير سديد لإيهامه.

قلت: لا ندري ولا أحد معنا يدري ما وجه عدم سداده، ولا ماذا يوهم سوى كون الحديث مخرجاً عند أبي نعيم [٧/ ١٣٧] وعند ابن عساكر [١٤/ ٣٣٨] فاقتصر المصنف على عزوه لأحدهما، فكان ماذا؟ ولكن [الشارح] يريد أن يخرج من الحقّ باطلاً ومن الصواب خطأ لعله ينفس بذلك عن صدره، وانظر إلى تكراره عزو الحديث لأبي نعيم والديلمي، لتعلم أنّه يكتب وهو مفتون القلب مشغول البال لا هم له إلاّ استخراج عثرات المصنف الخيالية الموهومة المزعومة.

ثم إنّه رأى الديلمي [٣/ ٣١٩، رقم ٤٨٤٣] أسنده من طريق أبي نعيم فصار يتجيش به من غير أن يكون هو الذي رآه عند أبي نعيم، ولا عرف في أي كتاب هو من كتبه، وهو عند أبي نعيم في ترجمة الثوري من الحلية [٧/ ١٣٧]، فلو علم هذا لصار له ثلاثة أعين، ولكن الله سلم.

٢٤٩١/ ٦٢٠٧ ـ «/ كانَ زكريَّا نجاراً».

(حم. م. هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً ابن ماجه ولم يخرجه البخاري.

قلت: المصنف قد عزاه لابن ماجه [٢/ ٧٢٧ رقم ٢١٥٠]، وبصر الشارح يضعف عن استيعاب جميع ما في المتن.

والحديث رواه جماعة عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة كما هنا.

ورواه عفّان عنه بهذا السند عن أبي هريرة، فقال: عن النبي ﷺ في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ [مريم: ٥٧] قال: «كان إدريس خياطاً، وزكريا نجاراً»، ورواه الدينوري في المجالسة عن محمد بن عبد العزيز عن عفّان به. ٥/ ٧

ورواه الخلال في الحثّ على التجارة والصناعة والعمل [ص ٨] كما هنا في المتن، وذكر آثاراً في صناعة بعض الأنبياء.

٢٤٩٢/ ٦٢١١ ـ «كان الحجرُ الأسودُ أشدَّ بياضاً من الثلجِ حتَّى سودتْهُ خطَايا بَنِي آدَم».

(طب) عن ابن عباس

قلت: هذا الحديث مما أغفله الحافظ الهيثمي فلم يورده في مجمع الزوائد، وقد ورد هذا المعنى عن ابن عباس من طرق متعددة كلها موقوفة عليه وبعضها عنه عن كعب، أخرجها الأزرقي في «تاريخ مكة»، وورد نحوه مرفوعاً من حديث أنس، قال الثقفي في الثامن من الثقفيات:

حدثنا أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل بن شاذان الصوفي ثنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأصمّ ثنا أحمد بن عبد الجبار العطاردي ثنا يونس بن بكير عن سعيد بن ميسرة عن أنس بن مالك أنّ رسول الله ﷺ قال: «كان الحجر من ياقوت الجنة، فمسحه المشركون فاسودّ من مسحهم إيّاه».

٢٤٩٣/٦٢١٣ ـ «كَبِّرْ كَبِّرْ».

(حم. ن. د) عن سهل بن أبي حثمة

(حم) عن رافع بن خديج

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الترمذي، وابن ماجه في «الديات»، والنسائي في «القضاء»، فما أوهمه المصنف أنّه لم يخرجه من الستة إلاّ أولئك غير صواب.

٥/٨ **قلت**: فيه أمور، **الأول**: هؤلاء/ لم يخرجوا حديث رافع بن خديج أصلاً، وإنّما أخرجوا حديث سهل بن أبي حثمة، ووقع عند الترمذي من طريق يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة، قال يحيى: وحسبت عن رافع بن خديج أنّهما قالا الحديث.

الثاني: المصنف عزاه للستة وإنّما بعض النساخ حرف رقم «٤» إلى «دال»، فدفع الاقتصار على أبي داود.

الثالث: النسائي لم يخرجه في القضاء، بل في القسامة عقب البيوع، وقبل القضاء بعدة كتب، وقد ورد من حديث ابن عمر في قصة الشراب، وفي سياقه ما يدل على أنّه من قول الملك للنبي ﷺ.

قال أبو نعيم في الحلية [٧/ ١١١]:

حدثنا أبو أحمد الغطريفي ثنا القاسم بن زكريا ومحمد بن إسحاق السراج قالا: حدثنا أبو ميمون محمد بن زكريا المصيصي ثنا أشعث بن شعبة أبو أحمد ثنا أبو إسحاق الفزاري عن سفيان عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «كنت أسقي ورجل عن يميني، ورجل أشب مني، فناولت الشاب، فقيل لي: كبِّر، أي: أعط الأكبر»، قال أبو نعيم: تفرد به الفزاري وعنه الأشعث.

قلت: إن صحّ هذا الخبر فراويه واهم فيه ولا بدّ، وصوابه: أنّ ابن عمر كان الساقي، فقال له النبيّ ﷺ ذلك.

٦٢١٤/٢٤٩٤ ـ «كَبَّرتِ الملائكةُ على آدمَ أربعاً».

(ت) عن أنس (حل) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح، ورده الذهبي بأنّ مبارك بن فضالة ليس بحجة.

قلت: هذا يوهم أنّ الحاكم لم يتعرض لذكر فضالة مع أنّه قال [١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦]: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والمبارك بن فضالة من أهل الزهد والعلم بحيث لا يجرح مثله، إلّا أن الشيخين لم يخرجاه لسوء حفظه اهـ.

ثمّ إنّ الشارح سكت على حديث ابن عباس، وهو من رواية محمد بن زياد الحنفي عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، ومحمد بن زياد قال ابن حبان [٢/ ٢٥٠]: كان ممن يضع الحديث على الثقات ويأتي عن الأثبات/ بالأشياء ٩/٥ المعضلات لا يحل ذكره في الكتب إلاّ على جهة القدح فيه، ولا الرواية عنه إلاّ على سبيل الاعتبار عند أهل الصناعة خصوصاً دون غيرهم، ثم قال: حدثنا السختياني ثنا شيبان بن فروح ثنا محمد بن زياد به.

٦٢١٥/٢٤٩٥ ـ «كَبُرت خيانة أن تحدّث أخاكَ حديثاً هُو لكَ بِهِ مُصدِّقٌ وأنتَ لَهُ بِهِ كاذبٌ».

(خد. د) عن سفيان بن أسيد

(حم. طب) عن النواس

قال في الكبير على حديث سفيان: قال النووي في الأذكار: إسناده ضعيف لكن لم يضعفه أبو داود، فاقتضى كونه، حسناً عنده.

ثم قال (ش) على حديث النواس: قال المنذري: رواه أحمد عن شيخه عمر بن هارون وفيه خلف، وبقية رجاله ثقات، وقال الهيثمي: عمر بن هارون ضعيف وبقيته ثقات، وقال شيخه العراقي في حديث سفيان: ضعفه ابن عدي، وفي حديث النواس: سنده جيد.

قلت: الحديثان كلاهما من رواية جبير بن نفير واختلف عليه فيه، فرواه عبد الرحمن بن جبير عن أبيه، فقال: عن سفيان بن أسيد، ورواه يزيد بن شريح عن جبير بن نفير، فقال: عن النواس بن سمعان.

ثم إنّ الرواية الأولى أخرجها أيضاً ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، وابن سعد في «الطبقات» [٧/ ١٣٩]، والبغوي في «الصحابة»، والقضاعي في «مسند الشهاب» [١/ ٣٥٧] كلهم من طريق بقية عن ضبارة بن مالك الحضرمي عن عبد الرحمن بن جبير به.

والرواية الثانية أخرجها أيضاً أبو نعيم في الحلية [٦/ ٩٩] من طريق عمر بن

هارون البلخي شيخ أحمد فيه، عن ثور بن يزيد عن يزيد بن شريح به، ثم قال أبو نعيم: تفرد به عمر بن هارون البلخي.

قلت: وليس كما قال أبو نعيم، بل تابعه عليه الوليد بن مسلم، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير [٨٦/٤] عن عبد الله بن منير عن أحمد بن سليمان: ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به.

فالحديث من الطريقين صحيح والله أعلم.

٥/ ١٠ ٢٤٩٦/ ٦٢٢٣ ـ «كُتِب عليَّ الأضحَى، ولم يُكتَبْ عليكُم، وأُمِرتُ بصلاةِ/ الضُّحى، ولمْ تُؤمرُوا بهَا».

(حم. طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الذهبي: فيه جابر الجعفي [ضعيف] جداً، بل كذاب رافضي خبيث، وقال ابن حجر في التخريج: حديث ضعيف من جميع طرقه، وصححه الحاكم فذهل اهـ. لكن قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح.

قلت: هذا افتيات على الحفاظ، وغضّ من قدرهم وحط من مقامهم، لا سيما الحافظ ابن حجر فإنّه من أكبرهم حفظاً وأشدّهم إتقاناً وأوسعهم اطلاعاً، فإذا كان الحافظ الهيثمي يقول ذلك فمعناه أنّ الحافظ ما عرف ذلك الطريق الذي رجاله رجال الصحيح، أو رمى حكمه على ضعف طرقه جزافاً من غير ضبط ولا تحقيق، أو يكون الحافظ نور الدين غير صادق فيما حكم به من كون رجال أحمد رجال الصحيح، وليس شيء من ذلك واقعاً، وإنّما الشارح عديم الأمانة والتحقيق لا يضبط قولاً ولا يحقق نقلاً، فأحمد ذكر هذا الحديث [٣١٧/١] من نحو أربعة طرق أو خمسة في كل منها جابر الجعفي، ومع وجوده لا يمكن أن يقول الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وإنما أورد حديث الباب بلفظ [٢٦٤/٨]: «كتب عليَّ الفجر ولم يكتب عليكم»، ثم قال: وفي رواية: «أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها، وأمرت بالضحى ولم تكتب»، ثم قال: وفي رواية: «ثلاث هن عليَّ فرائض، وهن لكم تطوع: الوتر، والفجر، وصلاة الضحى»، وفي رواية: «أمرت بركعتي الضحى والوتر ولم تكتب»، رواه كله أحمد بأسانيد، والبزار بنحوه باختصار، والطبراني في الكبير والأوسط، وفي «ثلاث هن فرائض» أبو خباب الكلبي وهو مدلس، وبقية رجالها عند أحمد رجال الصحيح، وفي بقية أسانيدها جابر الجعفي وهو ضعيف اهـ.

فأين هذا مما نقله عنه الشارح؟!

٢٤٩٧/ ٦٢٢٤ ـ «كُتِبَ علَى ابنِ آدمَ نصيبُه من الزِّنَا مدركاً ذلكَ لا محالَة،

فالعينانِ زناهُما النظرُ، والأذنانِ زِناهُما الاستماعُ، واللسان زِنَاهُ الكلامُ، واليدُ زناها البطشُ، والرِّجلُ زِناهَا الخُطَى، والقَلبُ/ يهوى ويتمنَّى، ويصدِّقُ ذلك الفرج أو يُكَذِّبُه». ١١/٥

(م) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه البخاري مختصراً.

قلت: بل رواه بنحو ما هنا، لكن بلفظ: «إنّ الله عزّ وجلّ كتب»، وقد سبق للمصنف في الألف عزوه للشيخين وغيرهما.

والحديث خرجه أيضاً أحمد [٢/ ٢٧٦]، والطبراني [١٠/ ١٥٥، ١٥٦/ ١٠٣٠٣] والحاكم في المستدرك [١/ ٥٥] والدينوري في المجالسة، والطحاوي في مشكل الآثار وغيره، والقضاعي في مسند الشهاب وآخرون.

٢٤٩٨/ ٦٢٢٥ «كثرةُ الحجِّ والعمرةِ تمنعُ العيلَةَ».

المحاملي في أماليه عن أم سلمة

قال الشارح: المحاملي هو أبو الحسين بن إبراهيم.

قلت: المحاملي هو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد، فلا كنيته أبو الحسين، ولا إبراهيم أبوه ولا جده[1].

٢٤٩٩/ ٦٢٢٥ ـ «كَرامةُ الكتابِ خَتْمُه».

(طب) عن ابن عباس

قال (ش): وفي رواية: «إكرام الكتاب».

قلت: ليس كذلك، بل الرواية الأخرى: «كرم الكتاب»، زاد عند القضاعي وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

٢٥٠٠/ ٦٢٢٩ ـ «كرمُ المرءِ دينُه، ومروءتُه عقلُه، وحسبُه خُلقُه».

(حم. ك. هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه البيهقي من وجهين وضعفهما، وقال الحاكم: على شرط مسلم، ورده الذهبي بأنّ مسلم بن خالد الزنجي ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الرازي: لا يحتج به.

قلت: فيه أمران، أحدهما: أنّ البيهقي لم يخرج الحديث من وجهين، لا ضعيفين ولا صحيحين، وإنّما رواه من وجه واحد [١٠/ ١٩٥]، وقال: هذا يعرف لمسلم بن خالد الزنجي، وقد روي من وجهين آخرين ضعيفين اهـ.

فعبر الشارح بأنّه رواهما.

(١) انظر الأمالي: (١/ ٢٧٨، رقم ٦٣).

ثانيهما: أنّ الذهبي لم يقل كل ما نقله الشارح، بل: مسلم بن خالد ضعيف، ولم يخرج له مسلم اهـ[(١)].

والحديث خرّجه أيضاً ابن أبي الدنيا [ص ١٧، رقم١]، والطبراني كلاهما في مكارم الأخلاق لهما، والدينوري في المجالسة، وابن حبان في روضة العقلاء كلهم من طريق مسلم بن خالد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة/ به، ومسلم بن خالد ضعيف كما سبق. ١٢/٥

وله طريقان آخران ضعيفان ـ كما أشار إليه البيهقي ـ **أحدهما**: رواه الحاكم من طريق أحمد بن المقدام [١/ ٢٣، ٢/ ١٦٣]:

ثنا المعتمر عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن جده عن أبي هريرة به مثله.

وثانيهما: رواه القضاعي من طريق أبي يعلى [١/ ١٤٣].

ثنا محمد بن المثنى ثنا مهدي بن سليمان ثنا ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به مرفوعاً بلفظ: «كرم المرء تقواه، ومروءته خلقه، ونسبه دينه، والجبن والجرأة غرائز يضعها الله حيث يشاء».

وفي الباب عن علي ومحمد بن علي معضلاً، وعمر موقوفاً، ذكرتها في مستخرجي على مسند الشهاب.

٢٥٠١/ ٦٢٣١ ـ «كَسْرُ عَظم الميّت كَكَسرِه حيّاً».

(حم. د. هـ) عن عائشة

قال الشارح: وما ذكره من أنّ الحديث هكذا هو ما وقع في نسخ الكتاب، والموجود في أصوله القديمة الصحيحة: «كسره عظم الميت وأذاه» إلى آخره، هكذا هو عند مخرجيه المذكورين، فسقط من قلم المؤلف: «وأذاه».

قلت: قبح الله الكذب والتهور، فلفظة: «وأذاه» لا توجد عند أحد من مخرجي هذا الحديث المذكورين لا في الأصول القديمة الصحيحة، ولا في الأصول الحديثة السقيمة، وإنّما التهوّر واستسهال الكذب يوقع في المخازي والمهازل، فاسمع نصوص أصول الحديث ولا تضجر، فإنّ المقام مقام تحقيق الحقّ بين خصمين ظالم ومظلوم، قال أحمد [٦/ ١٠٥]:

حدّثنا أبو سعيد ثنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الرجال من بني النجار قال: سمعت أبا الرجال يحدث عن عمرة عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حيّاً».

---

(١) انظر الميزان (٤/ ١٠٢، رقم ٨٤٨٥).

وقال أيضاً [٦/ ٥٨]:

حدثنا ابن نمير ثنا سعد بن سعيد قال: أخبرتني عمرة قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ: «إنّ كسر عظم المؤمن ميتاً مثل كسره حيّاً».

وقال أيضاً [٦/ ١٠٠]:

حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال: «قالت لي عمرة: أعطني قطعة من أرضك أُدفَنُ فيها فإني سمعت عائشة تقول: كسر عظم/ الميت مثل كسر عظم الحي». ١٣/٥

قال: محمد وكان مولى من أهل المدينة يحدثه عن عائشة عن النبي ﷺ.

وقال أيضاً:

حدثنا عبد الرزاق أنا داود بن قيس عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنّ النبي ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره وهو حي»، قال: يرون أنّه في الإثم.

وقال أيضاً [٦/ ٢٠٠]:

حدثنا محمد بن بكير أنا ابن جريج أخبرني سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد أن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته عن عائشة أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «إن كسر عظم الميت ميتاً كمثل كسره حيًّا».

وقال أيضاً [٦/ ٢٦٤]:

حدثنا شجاع بن الوليد عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ كسر عظم المؤمن ميتاً مثل كسر عظمه حيّاً».

وقال أبو داود [٣/ ٢١٠، رقم ٣٢٠٧]:

حدثنا القعنبي ثنا عبد العزيز بن محمد عن سعد ـ يعني ابن سعيد ـ عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال ابن ماجه [١/ ٥١٦، رقم ١٦١٦]: حدثنا هشام بن عمار ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، بسنده ومتنه سواء.

فهذه نصوص الأحاديث في هذه الأصول، ليس في شيء منها ما افتراه الشارح، وأزيدك نصه في أصول أخرى حتى تزداد يقيناً بتهوره:

قال ابن سعد في الطبقات:

أخبرنا الفضل بن دكين وعمرو بن الهيثم حدثنا المسعودي قال: حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت لبني أخ لها:

أعطوني موضع قبري في حائط - ولهم حائط يلي البقيع - فإني سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: «كسر عظم الميت ميتاً ككسره حياً».

أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن قال: قالت لي عمرة: انظر قطعة من أرضك أدفن فيها، فإني سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال البخاري في التاريخ الكبير [١/ ١/ ١٥٠]:

ثنا آدم ثنا شعبة ثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري: سمعت عمتي سمعت عائشة/ قالت: «كسر عظم الميت ككسره حياً». ١٤/٥

وعن عمرة عن عائشة [من] قولها، ورفعه سعد بن سعيد وحارثة عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ.

وروى سليمان والدراوردي عن سعد ولم يرفعاه، قال أبو عبد الله: وغير مرفوع أكثر.

وروى عروة والقاسم عن عائشة [من] قولها، وقال الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ١٠٨]:

حدثنا بكار بن قتيبة ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عمارة عن عمرة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظام الميت ككسر عظام الحيّ».

وقال أيضاً [٢/ ١٠٨]:

حدثنا عبد الملك بن مروان الرقي ثنا شجاع بن الوليد عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن كسر عظم المؤمن ميتاً مثل كسره حيّاً».

وقال أيضاً [٢/ ١٠٨]:

حدثنا أبو أمية ثنا عبيد الله أنبأنا سفيان عن حارثة بن محمد عن عمرة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال الدارقطني:

حدثنا ابن مبشر ثنا أحمد بن المقدام ثنا محمد بن بكر ثنا ابن جريج ثنا سعد بن سعيد أخو يحيى بن سعيد أنّ عمرة بنت عبد الرحمن حدثته عن عائشة أنّها سمعت النبي ﷺ يقول: «إنّ كسر عظم الميت ميتاً مثل كسره حيًّا في الإثم».

حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج وداود بن قيس وأبو بكر بن محمد عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة أنّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّ كسر عظم المسلم ميتاً مثل كسره حيّاً يعني في الإثم».

حدثنا أبو الأسود عبيد الله بن موسى بن إسحاق ثنا الحنيني ثنا أبو حذيفة ثنا زهير بن محمد عن إسماعيل بن أبي حكيم عن القاسم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال أبو نعيم في الحلية [٧/ ٩٥]:

حدثنا أبو بكر الطلحي ثنا علي بن الحسن بن الحسين الرقي ثنا إبراهيم بن محمد بن الصفار ثنا أبو صالح الفراء ثنا أبو/ إسحاق الفزاري عن سفيان عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة أنّ النبي ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حيّاً»، غريب من حديث الثوري تفرد به الفراء عن الفزاري. ١٥/٥

وقال في تاريخ أصبهان [٢/ ٣٨٦]:

حدثنا عبد الله بن محمود بن أحمد حدثنا عبد الله بن محمد بن العباس ثنا محمد بن المغيرة ثنا النعمان عن أبي الحسن علي بن صالح المكي عن سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حيّاً».

وأخرج البيهقي من طريق الشافعي في الأم قال [٤/ ٥٨]: وأخبرني مالك أنّه بلغه عن عائشة أنّها قالت: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي»، قال الشافعي: تعني في المآثم، قال البيهقي: وقد روي هذا الحديث موصولاً مرفوعاً:

أخبرناه أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش أنبأنا أبو طاهر محمد بن الحسن المحمدأباذي وأبو حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال قالا: حدثنا أبو الحسن أحمد بن يوسف السلمي ثنا عبد الرزاق أنبأنا داود بن قيس ثنا سعد بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

ثم قال: وأخبرنا أبو الحسن العلوي أنبأنا أبو حامد بن الشرقي محمد بن يحيى غير مرة ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال الخطيب في التاريخ [١٢/ ١٠٦]:

أخبرنا أبو الحسين محمد بن محمد بن المظفر الدقاق أخبرنا علي بن عمر السكري ثنا أبو حاتم مكي بن عبدان النيسابوري ثنا أحمد بن حفص ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن حارثة عن عمرة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسره حياً».

وقال أيضاً [١٣/ ١٢٠]:

أخبرني أحمد بن علي القوزي ثنا محمد بن المظفر ثنا عبد الله بن إسحاق المدائني أخبرنا زياد بن أيوب ثنا علي بن مجاهد الرازي ثنا محمد بن إسحاق عن

١٦/٥ أبي الرجال عن أمّه عن عائشة قالت: قال رسول/ الله ﷺ: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحيّ».

وقال الحافظ في الفتح [٩/ ١١٣] في كتاب النكاح في باب كثرة النساء على قول ابن عباس عند دفن ميمونة رضي الله عنها: «فإذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوها ولا تزلزلوها وارفعوا»، ما نصه: ويستفاد منه أنّ حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته وفيه حديث: «كسر عظم المؤمن ميتاً ككسره حياً» أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان اهـ.

فانظر إلى هذا وتعجب من قوله: إنّ الحديث في الأصول التي عزاه إليها المصنف ولا سيما القديمة الصحيحة مذكور فيه زيادة: «وأذاه» والواقع أنّه لم يقع عند أحد بتلك الزيادة إلاّ عند الديلمي في الفردوس، فلما رأى الشارح ذلك فيه جزم بأن كل الأصول خرجته كذلك، وأنّ تلك كلمة سقطت من قلم المصنف.

٢٥٠٢/ ٦٢٣٣ ـ «كَفَى بالدَّهْرِ واعِظاً وبالموتِ مُفَرِّقاً».

ابن السني في عمل يوم وليلة عن أنس

قلت: ترجم عليه ابن السني باب: ما يقول إذا بلغه وفاة رجل، وهو عنده من رواية ابن لهيعة عن حنين بن أبي حكيم عن أنس، وابن لهيعة حاله معروف، وقد اختلف عليه فيه فرواه حمدون بن سلام الحذاء عن يحيى بن إسحاق عنه هكذا.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يحيى بن إسحاق:

ثنا ابن لهيعة عن حنين بن أبي حكيم عن عراك بن مالك به مرسلاً بالقصة التي ذكرها الشارح في الكبير.

٢٥٠٣/ ٦٢٣٤ ـ «كفَى بالسَّلامةِ داءً».

(فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه عمران القطان، قال الذهبي: ضعفه يحيى والنسائي، قال الديلمي: وفي الباب عن أنس.

قلت: حديث أنس خرجه القضاعي في مسند الشهاب [٢/ ٣٠٢] من طريق أبي ١٧/٥ قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ ولعله في مسنده/ قال: حدثنا محمد بن زنبور المكي ثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس به.

٢٥٠٤/ ٦٢٣٦ ـ «كفَى بالمرءِ إثْماً أن يضيعَ من يقُوت».

(حم. د. ك. هق) عن ابن عمرو بن العاص

قال في الكبير: وسببه ـ كما في البيهقي ـ أنّ ابن عمرو كان ببيت المقدس، فأتاه مولى له فقال: أقيم هنا في رمضان، قال: هل تركت لأهلك ما يقوتهم؟ قال:

لا، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: هذه غفلة عجيبة، فهذا ليس بسبب للحديث، وإنّما هو سبب لتحدث الراوي به، وسبب الحديث هو أن يقع للنبيّ ﷺ ما يوجب تحديثه به وإنشاءه أولاً، كما ذكره الشارح قريباً عند حديث: «كفى بالدهر واعظاً وبالموت مفرقاً»، فإنّ رجلاً قال للنبي ﷺ: «إن جاري يؤذيني، فقال له النبي ﷺ: اصبر على أذاه، وكفَّ عنه أذاك، فما لبث إلا يسيراً إذ جاءه فقال: مات الرجل، فقال النبيّ ﷺ: كفى» وذكره، فذلك هو سبب الحديث.

وأخرجه أيضاً الطيالسي والخلال في الحثّ على التجارة والعمل، وأبو حفص العطار في جزئه، والثقفي في الثقفيات، والدارقطني في الأفراد، والقضاعي في مسند الشهاب [٢/ ٣٠٣]، وأبو نعيم في الحلية [١/ ١٣٥] وأبو موسى المديني في نزهة الحفاظ، وآخرون.

٢٥٠٥/ ٦٢٣٨ ـ «كفَى بالمرءِ سعادةً أن يوثَقَ بهِ في أمر دينِهِ ودُنياه».

ابن النجار عن أنس

قال في الكبير: ورواه القضاعي في الشهاب، وقال شارحه العامري: حسن غريب.

قلت: بل جهل العامري قبيح غريب، فإنّه يحسن الأحاديث برأيه لا بالنظر في الإسناد، فهذا الحديث من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن أنس، وعبد الرحيم متروك الحديث، بل قال يحيى بن معين: كذاب[1].

٢٥٠٦/ ٦٢٣٩ ـ «كفَى بالمرءِ عِلماً أن يَخشَى اللهَ، وكفى بالمرءِ جَهلاً أن يُعجَبَ بِنَفْسِهِ».

(هب) عن مسروق مرسلاً

قلت: ورد موصولاً/ من حديث عائشة من رواية مسروق نفسه عنها، لكنه بسياق آخر. ١٨/٥

قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٢٦]:

ثنا سعيد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ثنا أحمد بن عبد الله بن هشام السرخسي ثنا الحسين بن إدريس الأنصاري ثنا خالد بن هياج بن بسطام ثنا أبي عن عباد بن كثير عن الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كفى من العلم الخشية، ومن الغيبة أن يذكر الرجل أخاه بما فيه».

وروي عن ابن مسعود من قوله، قال أحمد في الزهد:

(١) انظر الميزان: (٢/ ٦٠٥، رقم ٥٠٣٠).

حدثنا يزيد ـ يعني ابن هارون ـ ثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عبد الله بن مسعود: «وكفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار جهلاً».

وقال ابن بطة في الحيل:

حدثنا أبو شيبة عبد العزيز بن جعفر الخوارزمي ثنا محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الضرير حدثنا يزيد بن هارون به، وقال: «وكفى بالاغترار بالله جهلاً».

٢٥٠٧/٦٢٤٢ ـ «كفَى بالمرءِ كَذِباً أن يُحدثَ بكلِّ ما سَمِعَ».

(م) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه أبو داود في الأدب مرسلاً.

قلت: فيه أمور، الأول: هذا التعبير ساقط لا فائدة فيه دون ذكر اسم المرسل الذي أرسل الحديث، وعيب من العيوب عند أهل الحديث.

الثاني: قوله: ورواه أبو داود في الأدب، يوهم أنّ لأبي داود كتاب الأدب مفرداً كما للبخاري وليس كذلك، فكان عليه أن يقول: في الأدب من سننه [رقم ٤٩٩٢].

الثالث: أبو داود لم يخرج هذا الحديث مرسلاً فقط، بل خرجه موصولاً أيضاً من حديث أبي هريرة كما سأذكره.

الرابع: أبو داود لم يخرج الحديث بهذا اللفظ، بل لفظه: «كفى بالمرء إثماً»، وقد عزاه المصنف لأبي داود وأحمد والحاكم قريباً قبل هذا بخمسة أحاديث في المتن.

قال أبو داود: حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبة (ح).

وحدثنا محمد بن الحسين ثنا علي بن حفص ثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة به.

ثم قال أبو داود: لم يذكر حفص أبا هريرة، ولم يسنده إلاّ هذا الشيخ يعني علي بن حفص المدائني.

١٩/٥ قلت:/ وليس كذلك، بل أسنده معاذ العنبري، وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن شعبة، أخرجه مسلم[1].

٢٥٠٨/٦٢٤٣ ـ «كفَى بالمرءِ من الشرِّ أن يشارَ إليه بالأصابع».

(طب) عن عمران بن حصين

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال ففيه كثير بن مروان المقدسي وهو ضعيف، ومن ثم أورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: لا يصح.

قلت: وضع الرموز أكثره غلط من النساخ، فكم حديث منكر واه بل موضوع

---

(١) في مقدمة صحيحه.

وبآخره علامة الصحيح، ومع هذا فالحديث ورد من وجه آخر مرسلاً، قال ابن المبارك في الزهد:

أخبرنا جعفر بن حيان عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى لامرىء من الشرّ أن يشار إليه بالأصابع في دينه ودنياه إلاّ من عصم الله».

٢٥٠٩/ ٦٢٤٤ - «كفَى بالمرءِ من الكذبِ أن يحدثَ بكلّ ما سمعَ وكفى بالمرءِ من الشُّحّ أن يقولَ: آخُذُ حقي لا أترك منهُ شيئاً».

(ك) عن أبي أمامة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، فرده الذهبي بأنّ هلال بن عمرو وأباه لا يعرفان.

قلت: ليس في نسختنا من تلخيص المستدرك شيء من هذا، وقد قال الحاكم بعده [٢/ ٢١]: هذا إسناد صحيح، فإنّ آباء هلال بن العلاء أئمة ثقات، وهلال إمام أهل الجزيرة في عصره اهـ.

فاقتضى أنّهما معروفان عند الحاكم بالثقة والعدالة، ثم إنّ أول الحديث ثابت في الصحيح كما سبق من حديث أبي هريرة فهو شاهد له، وإنّما النظر في شطره الثاني، فإن ورد ما يشهد له أيضاً فهو صحيح كما يقول الحاكم.

والحديث خرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب [٢/ ٣٠٤] من طريق ابن الأعرابي في معجمه قال:

حدثنا هلال بن العلاء بسنده المذكور عند الشارح في الكبير.

٢٥١٠/ ٦٢٥٣ - «كفَى بالمرءِ في دينِهِ أن يكثرَ خَطؤه، وينقُصَ حِلمُهُ، وتَقِلَّ حقيقتُه، جيفةٌ بالليلِ، بطَّالٌ بالنهارِ، كسولٌ، هلوعٌ، منوعٌ، رتوعٌ».

(حل) عن الحكم بن عمير

قال في الكبير: وفيه بقية بن الوليد وقد مرّ غير مرة وعيسى/ بن إبراهيم، قال الذهبي: تركه أبو حاتم. ٥/ ٢٠

قلت: ذكر بقية غلط لأنّه ثقة إلا أنّه مدلس، وقد صرح في هذا بالتحديث، فإنّ أبا نعيم رواه في ترجمة الحكم بن عمير من طريق الحسن بن سفيان [١/ ٣٥٨]:

ثنا محمد بن مصفى ثنا بقية ثنا عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم به.

وإنّما علّته عيسى بن إبراهيم وموسى بن أبي حبيب فإنّه متروك أيضاً، قال الذهبي: وله عن الحكم بن عمير رجل قيل له صحبة والذي أرى أنّه لم يلقه، وموسى مع ضعفه متأخر عن لقي صحابي كبير، وإنّما عرف له رواية عن علي بن الحسين اهـ.

وقال أبو حاتم في الحكم بن عمير: إنّه روى عن النبي ﷺ لا يذكر السماع ولا اللقاء أحاديث منكرة من رواية ابن أخته موسى بن أبي حبيب وهو ذاهب الحديث، وروى عن موسى عيسى بن إبراهيم وهو ذاهب الحديث، نقله الحافظ في اللسان [٢/ ٣٣٧، رقم ١٣٧٣] والمقصود أنّ ذكر بقية في تعليل هذا الحديث غلط لا وجه له.

٢٥١١/ ٦٢٥٤ ـ «كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يشارَ إليه بالأصابعِ: إنْ كانَ خيراً فهو مزلّةٌ، إلاّ من رَحِمَ اللّهُ تعالَى، وإن كان شراً فهو شرّ».

(هب) عن عمران بن حصين

قلت: وقع في بعض نسخ المتن الرمز لهذا الحديث بعلامة ابن حبان أيضاً وهو تحريف، والحديث قد مرّ الكلام عليه قريباً، فما هذى به الشارح غفلة منه ونسيان.

٢٥١٢/ ٦٢٥٦ ـ «كفّارةُ الذنبِ الندامةُ، ولو لَمْ تُذنِبوا لأَتَى اللّهُ بقومٍ يُذنبون فيغفر لهُمْ».

(حم. طب) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد ضعيف وقول المؤلف حسن غير حسن، وبين في كبيره نقلاً عن الحافظ الهيثمي أنّ علّته يحيى بن عمرو بن مالك النكري وهو ضعيف.

قلت: المؤلف حسن الحديث لا سنده، فإن يحيى بن عمرو وإن ضعفه جماعة فقد احتج به الترمذي والنسائي، وقال الدارقطني: صويلح يعتبر به، ومع هذا فله شواهد كثيرة حسنة وصحيحة منها حديث: «الندم توبة»، وهو صحيح كما سيأتي.

وأمّا شطره الثاني وهو قوله: «ولو لم تذنبوا. . .» الحديث، فهو صحيح مسلم من/ حديث أبي هريرة وأبي أيوب، فقول المؤلف حسن وانتقاد الشارح غير حسن. ٥/ ٢١

وحديث الباب أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة، والقضاعي في مسند الشهاب [٣/ ٣٥٠، رقم ٤٩٤٦].

٢٥١٣/ ٦٢٥٧ ـ «كفارةُ المجلسِ أن يقولَ العبدُ: سبحانَكَ اللهمَّ وبحمدك، أشهدُ أن لا إلهَ إلاّ أنتَ وحدَكَ لا شريكَ لكَ، أستغفرُكَ وأتوبُ إليكَ».

(طب) عن ابن عمرو وعن ابن مسعود

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط اهـ. لكن رواه النسائي في اليوم والليلة عن رافع بن خديج، قال [الحافظ العراقي]: سنده حسن.

قلت: فيه أمران، **الأول**: قوله: وفيه عطاء بن السائب يوهم بل يفيد أنّ الطبراني خرج الحديث من طريق واحد عن ابن عمرو وابن مسعود وليس كذلك،

فإن تعلق بكونه ذكره عقب حديث ابن مسعود فهو مطالب ببيان من في حديث عبد الله بن عمرو أو بإقرار كون الحديث حسناً كما قال المصنف، مع أنّ الحافظ الهيثمي [١٠/ ١٤١] الذي نقل عنه من في حديث ابن مسعود قد تعرّض لحديث عبد الله بن عمرو أيضاً، فقال: وفيه محمد بن جامع العطار وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة.

الثاني: قوله: لكن رواه النسائي.... إلخ، يفيد أنّه ليس في الباب غيره مع أنّ في الباب أيضاً عن أنس وأبي هريرة والسائب بن يزيد والزبير بن العوام وجبير بن مطعم وعائشة وغيرهم.

٢٥١٤/ ٦٢٥٩ ـ «كفارةُ من اغتبْتَ أنْ تستغفرَ لَهُ».

ابن أبي الدنيا في الصمت عن أنس

قال في الكبير: حكم ابن الجوزي بوضعه وقال: عنبسة بن عبد الرحمن أي أحد رواته متروك، وتعقبه المؤلف بأنّ البيهقي خرجه في الشعب عن عنبسة أيضاً وقال: إسناده ضعيف، وبأنّ العراقي في تخريج الإحياء اقتصر على تضعيفه، ورواه عنه الخطيب في التاريخ والديلمي، فاقتصار المصنف هنا على ابن أبي الدنيا غير جيد لإيهامه.

قلت: فيه أمور **الأول**: أنّ المصنف لم يقتصر في تعقب ابن الجوزي على ما ذكره/ الشارح، بل زاد على ذلك ما سأنقله، وإنّما المصنف فرق تعقبه عقب حديثين، لأنّ ابن الجوزي ذكر هذا الحديث [٣/ ١١٩] من ثلاثة طرق من حديث سهل بن سعد وأعلّه بأبي داود النخعي، ومن حديث أنس المذكور في المتن وأعله بعنبسة بن عبد الرحمن، ومن حديث جابر وأعله بحفص بن عمر الأيلي، فتعقبه المصنف بأنّ البيهقي والعراقي اقتصرا على تضعيفه لتعدد طرقه، وبأنّ البيهقي أسند عن ابن المبارك أنّه قال [٥/ ٣١٧، رقم ٦٧٨٦]: إذا اغتاب رجل رجلاً فلا يخبره به ولكن يستغفر الله، ثم قال البيهقي: روينا في حديث مرفوع بإسناد ضعيف: «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته»، ثم أسنده [رقم ٦٧٨٧]، ثم قال: وهذا الإسناد ضعيف وأصحّ من ذلك في معناه حديث حذيفة قال [رقم ٦٧٨٨]: «كان في لساني ذرب على أهلي، فسألت النبي ﷺ فقال: أين أنت من الاستغفار يا حذيفة، إني لأستغفر الله مائة مرة»، قال [٥/ ٣١٨] وذكره البخاري في تاريخه، ثم قال: قال أبو هريرة عن النبي ﷺ: «من كان عنده مظلمة لأخيه فليستحله منها»، ثم قال البخاري: وهذا أصح، قال البيهقي: فإن صح حديث حذيفة فيحتمل أن يكون النبي ﷺ أمره بالاستغفار رجاء أن يرضي الله تعالى خصمه يوم القيامة لكثرة استغفاره[1].

٥/ ٢٢

---

(١) في المطبوع من الشعب: «ببركة استغفاره»، انظر (٥/ ٣١٨ تحت حديث ٦٧٨٩)، ط. دار الكتب العلمية.

ثم ذكر المصنف للحديث طريقين آخرين من عند الخطيب والديلمي، فضرب الشارح عن كل هذا.

ثم إنّ الحديث له من الطرق مما لم يذكره المصنف في التعقبات ما رواه الأزدي في الضعفاء قال:

حدثنا محمد بن جرير الطبري ثنا محمد بن مرزوق أنّا أشعث بن شبيب عن أبي سليمان الكوفي عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ من كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته، تقول: اللهمّ اغفر لنا وله».

قال الذهبي: هذا حديث منكر، وأبو سليمان هو داود بن عبد الجبار، قال ابن معين: ليس بثقة.

وأخرجه الطوسي في أماليه من وجه آخر فيه داود بن المحبر وهو كذاب.

الثاني: أنّ الانتقاد بعدم عزوه للخطيب والديلمي صفاقة وجه متناهية، فإنّ معرفة كونهما خرجاه ليس هو من علمه واطلاعه، وإنّما هو من ذكر المؤلف/ لذلك في اللآلىء المصنوعة [٢/ ١٦٣]. ٥/ ٢٣

الثالث: إنّه جهل وغباوة، فإنّ سند الديلمي فيه أصرم بن حوشب وهو من كبار الوضاعين، وسند الخطيب فيه دينار بن عبد الله وهو كذاب، وقد روى نسخة كلها موضوعة وحاله مشهور معروف، ومع هذا فلفظ الديلمي لا يدخل في هذا الحرف لأنّه مصدر بـ «من»، ولفظه: «من ظلم عبداً مظلمة وفاته أن يتحلله منها فليستغفر الله، فإنّ ذلك كفارة لها».

٢٥١٥/ ٦٢٦١ ـ «كُفرٌ باللّهِ تَبَرُّؤٌ من نسبٍ، وإنْ دقَّ».

البزار عن أبي بكر

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: لكن قال ابن وهب في جامعه:

أخبرني جرير بن حازم عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن عبد الله بن سخبرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنّه قال: «كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق، وكفر بالله من ادّعى على نسب لا يعرف».

وهكذا رواه موقوفاً أيضاً عبد الله بن أحمد في المسند فقال:

حدثني أبي حدثنا حجاج ثنا محمد بن طلحة عن أبيه عن أبي معمر عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه به.

ثم قال: حدثنا أبي ثنا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن أنّ أبا بكر قال: «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم».

فالصحيح في هذا أنّه موقوف.

٢٥١٦/ ٦٢٦٥ ـ «كُفَّ عنا جُشَاءَك، فإنّ أكثرَهم شبعاً فِي الدُّنيَا أطوَلُهُمْ جُوعاً يومَ القيامةِ».

(ت. هـ) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال ابن عمر تجشأ رجل عند النبي ﷺ فذكره، وقال (ت): حسن غريب وذلك الرجل هو أبو جحيفة كما صرح به في عدة روايات وكان لم يبلغ الحلم، قال في المعارف: ولم يأكل بعد ذلك ملء بطنه حتى فارق الدنيا.

قلت: حديث ابن عمر من رواية يحيى البكّاء عنه، وهو ضعيف عند الأكثرين، وقد ذكر ابن أبي حاتم في العلل أنّه سأل أباه عن هذا الحديث فقال [٢/ ١٢٣]: إنّ هذا حديث منكر.

وأمّا حديث أبي جحيفة ـ الذي أشار إليه الشارح ـ فذكر ابن أبي حاتم في العلل أيضاً [٢/ ١٢٣] أنّه سمع أباه، وذكر حديثاً كان في كتاب عمرو بن مرزوق، ولم يحدث به عن مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه/ قال: «تجشأت ٥/ ٢٤ عند النبي ﷺ فقال أطولكم شبعاً في الدنيا أطولكم جوعاً في الآخرة»، فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل، ولم يبلغني أنّ عمرو بن مرزوق حدث به قط.

قلت: هذا غلو من أبي حاتم، فالحديث ورد من طرق عن أبي جحيفة، قال الحاكم في المستدرك [٤/ ١٢١]:

أخبرنا مكرم بن أحمد القاضي ثنا جعفر بن محمد بن شاكر ثنا أبو ربيعة فهد بن عوف ثنا فضل بن أبي الفضل الأزدي أخبرني عمر بن موسى أخبرني علي بن الأقمر عن أبي جحيفة قال: «أكلت ثريدة من خبز ولحم سمين، ثم أتيت النبي ﷺ فجعلت أتجشأ فقال: ما هذا؟! كف عنا جشاءك، فإن أكثر الناس في الدنيا شبعاً أكثرهم في الآخرة جوعاً».

قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بأنّ فهداً قال: المديني كذاب، وعمر هالك اهـ.

قلت: لكنه ورد من طريق آخر عن علي بن الأقمر، أخرجه أبو نعيم [٣/ ٣٤٥، ٣٤٦] عن الطبراني، قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن داود السكري ثنا محمد بن خليد الحنفي ثنا عبد الواحد بن زياد عن مسعر عن علي بن الأقمر به، لكنه قال: عن ابن أبي جحيفة عن أبيه، ولفظه: «قال: أكلت خبزاً، ثم أتيته ﷺ فتجشأت، فقال لي رسول الله ﷺ: يا أبا جحيفة أقصر عنا من جشائك، فإنّ أطول الناس شبعاً في الدنيا

أكثرهم جوعاً يوم القيامة».

وله طرق أخرى عن أبي جحيفة، قال البخاري في الكنى [ص ٣١، رقم ٢٦٦]:

ثنا عمرو بن محمد ثنا إسحاق بن منصور السلولي سمع عبد السلام بن حرب عن أبي رجاء عن أبي جحيفة به.

ورواه ابن الأبار في معجم أصحاب الصدقي من رواية المقدام بن داود ثنا أسد بن موسى ثنا علي بن ثابت الجزري عن الوليد بن عمرو بن ساج عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه به.

وقال الحافظ المنذري: رواه البزار بإسنادين رواة أحدهما ثقات، ورواه ابن أبي الدنيا، والطبراني في الكبير والأوسط، والبيهقي، وزاد: «فما أكل أبو جحيفة ملء بطنه حتى فارق الدنيا، كان إذا تغذى لا يتعشى، وإذا تعشى لا يتغذى»، وفي رواية لابن أبي الدنيا، قال أبو جحيفة: فما ملأت بطني منذ ثلاثين سنة اهـ.

٥/ ٢٥ فنقل الشارح هذا عن/ المعارف، مع كونه في المستدرك والترغيب إبعاد.
وقال ابن المبارك في الزهد [رقم ٢١٣]:

أخبرنا بقية بن الوليد قال: حدثني أيوب بن عثمان قال: «إنّ رسول الله ﷺ سمع رجلاً يتجشأ، فقال: اقصر عنا من جشائك، فإنّ أطول الناس جوعاً يوم القيامة أكثرهم شبعاً في الدنيا».

٢٥١٧/ ٦٢٧١ ـ «كُلُّ أحدٍ أحقُّ بمالِهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ والناسِ أجْمَعين».

(هق) عن حبان الجمحي

قال في الكبير: رواه البيهقي عن أبي عبيد عن هشيم عن عبد الرحمن بن يحيى عن حبان بن أبي جبلة الجمحي، أشار المصنف لصحته وهو ذهول أو قصور، فقد استدرك عليه الذهبي في المهذب فقال: قلت لم يصح مع انقطاعه.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: رواه البيهقي عن أبي عبيد يوهم أنّ أبا عبيد شيخ للبيهقي وبينهما نحو مائتي سنة، فكان الواجب أن يقول: من طريق أبي عبيد.

الثاني: أنّ الحديث مرسل لأنّ حبان بن أبي جبلة تابعي، فكان عليه أن ينبّه على ذلك، ولا أقل من أن ينقل كلام البيهقي، لأنّه نص على ذلك عقب الحديث.

الثالث: البيهقي لم يرو الحديث من طريق أبي عبيد فقط عن هشيم، بل رواه أيضاً من طريق الحسن بن عرفة عنه، فقال في النفقات:

أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي أنا أبو الحسن الكارزي ثنا علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن هشيم به.

وفي هذا الباب قال الذهبي ما نقله عنه الشارح.

ثم قال البيهقي في المكاتب:

أخبرنا أبو بكر بن الحارث الأصبهاني أنا علي بن عمر الحافظ ثنا أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد ثنا الحسن بن عرفة عن هشيم به، ثم قال: هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين، ولم يزد الذهبي في هذا الباب على قوله: مرسل.

الرابع: لا يدري ما سبب ضعفه عند الذهبي، فإن كان الإرسال فظاهر وحكمه معروف، وإن كان من جهة الرجال فهم ثقات، إلاّ أنّ عبد الرحمن بن يحيى متعدد، ولم يقع في الإسناد ما يبينه، فإن عرفه الذهبي بالضعف، وإلاّ/ فالأمر فيه محتمل، ٥/ ٢٦ وإذ ذلك كذلك فللذهبي نظره فيه واجتهاده في تعيينه وللمؤلف كذلك، فمن يجعل أحدهما حجة على الآخر، ولكن الشارح يجعل كل مخالف للمصنف حجة عليه.

٢٥١٨/ ٦٢٧٤ ـ «كُلُّ الذنوبِ يُؤخِّرُ اللّهُ تعالى ما شاءَ منهَا إلى يومِ القيامةِ، إلاّ عقوقَ الوالدينِ، فإنّ اللّهَ يجعلُه لصاحبِه في الحياةِ الدنيا قبلَ المماتِ».

(طب. ك) عن أبي بكرة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح ورده الذهبي فقال: بكار بن عبد العزيز ضعيف.

قلت: قد قال إسحاق بن منصور عن يحيى: صالح، وقال البزار: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات [٦/ ١٠٧]، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأس به.

والحديث خرجه أيضاً البخاري في الأدب المفرد [رقم ٥٩١] قال:

حدثنا حامد بن عمر ثنا بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن جده هو أبو بكرة به مثله.

٢٥١٩/ ٦٢٧٦ ـ «كُلُّ الكذبِ يُكتبُ على ابنِ آدمَ إلاّ ثلاثاً: الرجلُ يكذبُ في الحربِ فإن الحربَ خُدعَةٌ، والرجلُ يكذبُ المرأةَ فَيُرضيهَا، والرجلُ يكذبُ بينَ الرجلين ليُصلِحَ بينَهُمَا».

(طب) وابن السني في عمل يوم وليلة عن النواس

قال: وفيه ضعف وانقطاع، فقول المؤلف حسن ممنوع.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه محمد بن جامع العطار وهو ضعيف، وقال شيخه العراقي: فيه انقطاع وضعف، ورواه ابن عدي عن أسماء بنت يزيد بلفظ: «سمعت رسول الله ﷺ يخطب وهو يقول: يا أيها الناس ما يحملكم على أن تتابعوا في الكذب كما يتتابع الفراش في النار، كل الكذب» إلى آخر ما هنا.

قلت: أما ما نقله عن العراقي فلا أصل له ولم يقل العراقي ذلك، بل قال: فيه شهر بن حوشب ولم يزد عليه.

وأمّا الهيثمي فقد قال ذلك [٨/ ٨١]، ولكنه عزا الحديث للطبراني فقط،

والمصنف عزاه له ولابن السني [رقم ٦٠٦] معاً، وابن السني وقع عنده في السند متابع لمحمد بن جامع فإنّه قال:

أخبرنا أبو يعلى ثنا أحمد بن أيوب بن راشد ومحمد بن جامع حدثنا مسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن شهر بن حوشب عن الزبرقان/ عن النواس به. ٥/٢٧

ومع هذا فله متابعون آخرون، قال ابن قتيبة في عيون الأخبار:

حدثنا أحمد بن الخليل ثنا سليمان بن داود عن مسلمة بن علقمة به.

وقال البخاري في التاريخ: حدثنا قيس بن حفص عن مسلمة بن علقمة به.

وقال الحاكم في علوم الحديث:

أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر القاري ثنا أحمد بن إسحاق بن صالح ثنا قيس بن حفص الدارمي ثنا مسلمة بن علقمة به مختصراً.

فصحَّ قول المصنف وبطل هراء الشارح.

ثم إن حديث أسماء بنت يزيد الذي اقتصر على عزوه لابن عدي، هو في مسند أحمد وسنن الترمذي، فعزوه إلى ابن عدي قصور وعيب إلاّ أنّ الشارح ليس من أهل ذلك.

٢٥٢٠/ ٦٢٧٩ ـ «كُلُّ أمّتي معافًى إلاّ المجاهر الذي يعملُ العملَ بالليل فيستُرُه رَبُّهُ ثم يُصبِحُ فيقولُ: يا فلان، إني عَمِلْتُ البارحةَ كذَا وكذَا، فيَكْشِفُ سِترَ الله عزَّ وجلّ».

(طس) عن أبي قتادة

قال الشارح: بإسناد ضعيف، ونقل في الكبير عن الهيثمي أنّ فيه عون بن عمارة وهو ضعيف.

قلت: لكن المصنف رمز لصحته كما في بعض النسخ، وذلك لأنّ حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين شاهد له لأنّه بمعناه، بل هو هو تقريباً.

وهذا أخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن الطبراني وغيره فقال [٢/ ٦٤]:

حدثنا القاضي أبو أحمد وسليمان بن أحمد الطبراني وأبو محمد بن حيان هو أبو الشيخ قالوا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عمران ثنا الحسن بن علي الحلواني ثنا عون بن عمارة حدثني عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك عن أبي قتادة به.

٢٥٢١/ ٦٢٨٢ ـ «كلُّ امرئٍ في ظِلِّ صدقَتِهِ حتى يُقضَى بين الناسِ».

(حم. ك) عن عقبة بن عامر

قلت: أخرجه أيضاً ابن المبارك في الزهد [رقم ٢٢٧]، وابن خزيمة [رقم ٢٤٣١]، وابن حبان [رقم ٨١٧]، وأبو نعيم في الحلية [٨/ ١٨١] والطبراني والبيهقي في الشعب [٣/ ٢١٢، رقم ٣٣٤٨] والعارف الرفاعي في حال أهل الحقيقة مع الله وغيرهم [ص ٥٥، رقم ١١].

٢٥٢٢/ ٦٢٨٤ ـ «كُلُّ أمرِ ذي بالٍ لا يُبدأُ فيهِ بـ: بسم الله الرحمن الرحيم أقطعُ».

عبد القادر الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة

قال في الكبير: عبد القادر الرهاوي/ بضم الراء نسبة إلى رهاء بالضم حي من مذحج، ورواه أيضاً الخطيب في تاريخه، زاد في الصغير بإسناد حسن. ٥/ ٢٨

قلت: فيه أوهام، الأول: الرها ليس حياً من مذحج، بل هي مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام.

الثاني: الخطيب لم يخرج هذا الحديث في تاريخه، وإنّما أخرجه في كتابه الجامع لآداب الراوي والسامع.

الثالث: سند الحديث ليس بحسن، بل باطل موضوع كما بينته في جزء مفرد سميته: الاستعاذة والحسبلة، ممن صحح حديث البسملة وهو مطبوع والحمد لله، فلا حاجة بنا إلى ذكر ما فيه هنا.

٢٥٢٣/ ٦٢٨٧ ـ «كُلُّ بِناء وبالٌ على صاحبِهِ يوم القيامة إلاّ مسجِداً».

(هب) عن أنس

قال الشارح: رمز المصنف لحسنه.

قلت: هكذا ذكره المصنف مختصراً، وقد أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ٢١٦] قال:

أخبرنا القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم فيما أذن ثنا محمد بن خداش ثنا سليمان بن داود المنقري ثنا يحيى بن يمان ثنا سفيان الثوري عن أبي عمارة عن أنس بن مالك قال: «مرّ رسول الله ﷺ على رجل يبني بناء، فقال رسول الله ﷺ: كل بناء وبال على صاحبه يوم القيامة إلاّ مسجداً يذكر فيه اسمه أو خصًّا من قصب، فإنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ يجعل للمؤمن به لؤلؤة في الجنة». هكذا وقع في الأصل أبو عمارة وصوابه: أبو عمار، فقد ذكر ابن أبي حاتم في العلل أنّه سمع أباه، وذكر حديثاً رواه مروان بن معاوية عن محمد بن أبي زكريا عن عمار عن أنس قال: «مرّ رسول الله ﷺ في جانب دور الأنصار فأبصر قبّة مبنية، فقال: يا أنس لمن

هذه القبة؟ فقال النبي ﷺ: كل بناء وبال على صاحبه إلاّ بناء كف يعني يستر»، وذكر الحديث، قال أبي: أرى أنّ هذا خطأ، وأنّه أبو عمار زياد بن ميمون، وابن أبي زكريا مجهول اهـ.

قلت: وبلفظ عمار ذكره البخاري في التاريخ الكبير [١/ ١/ ٨٧]، فقال في ترجمة محمد بن أبي زكريا التميمي روى عن عمار: شيخ له عن أنس عن النبي ﷺ في البناء، روى عنه مروان/ بن معاوية، وقال بعضهم: عن مروان عن محمد بن جرير بن أبي زكريا اهـ. ٥/٢٩

وأبو عمار زياد بن ميمون ضعيف جداً بل كذاب لكن الحديث له طريق آخر عن أنس عند أحمد [٣/ ٢٣٠] والبخاري في التاريخ الكبير [كنى ٤٥، رقم ٣٨٥] وأبي داود وابن ماجه وغيرهم من رواية أبي طلحة الأسدي عنه بلفظ: «أما إنّ كل بناء وبال على صاحبه إلاّ ما كان في مسجد أو أو أو»، وفي لفظ أبي داود: «إلاّ مالا»، وقد سبق للمؤلف ذكره في حرف الألف، فالمنكر من حديث زياد بن ميمون هو تلك الزيادة، والشارح لا يعلم أنّ الحديث في المسند والسنن، وإلاّ لأسخف على عادته غير مبالٍ بمخالفة أول الحديث لما هنا.

٢٥٢٤/ ٦٢٩١ ـ «كُلُّ بني آدمَ حسودٌ، ولا يَضرُّ حاسداً حسده ما لَمْ يتكلَّمْ باللسانِ أو يعْمَلْ باليدِ».

(حل) عن أنس

قال في الكبير: وفيه مجاهيل.

قلت: لم أر هذا الحديث في نسختنا من الحلية، وقد أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٢٢٧] قال:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن أبي يحيى ثنا أشعث بن شداد أبو عبد الله السجستاني ثنا سعد بن يزيد الفراء ثنا موسى شيخ من أهل واسط ثنا قتادة عن أنس به، ولفظه: «كل بني آدم حسود، وبعض الناس في الحسد أفضل من بعض، فلا يضر حاسد حسداً» الحديث.

وليس في هؤلاء مجاهيل كما يقول الشارح، فإنّ موسى المذكور هو ابن خلف العمي كما سيأتي لا سيما وللحديث طريق آخر عن موسى المذكور.

قال الحاكم في علوم الحديث (ص ٢٣٦):

أخبرني خلف قال: ثنا خلف ثنا خلف ثنا خلف، قال الحاكم: فالأول منهم الأمير أبو أحمد خلف بن أحمد السجزي، والثاني أبو صالح خلف بن محمد البخاري، والثالث خلف بن سليمان النسفي صاحب المسند، والرابع خلف بن

محمد بن كردوس الواسطي، والخامس خلف بن موسى بن خلف، وقد حدثنا بالحديث أبو صالح قال: أخبرنا خلف بن سليمان قال: أخبرنا خلف بن محمد.

قلت: هكذا ذكر الحاكم هذا السند ولم يذكر متنه.

وقد أخرجه أبو موسى المديني في نزهة الحفاظ،/ قال: ٥/ ٣٠

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم التاجر أنا أبو القاسم المحدث أنا أبو عاصم عبد الواحد بن محمد بن يعقوب الواعظ الهروي بأسفراين (ح).

وأخبرناه عالياً أبو طاهر الحسناباذي أنا أبو عثمان الإمام الصابوني كتابة قالا: حدثنا الأمير أبو أحمد خلف بن أحمد ثنا خلف بن محمد الختام ثنا خلف بن سليمان النسفي ثنا خلف بن محمد بن كردوس ثنا خلف بن موسى العمي ثنا أبي موسى عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «كل بني آدم حسود»، فذكره مثل لفظ أبي نعيم في التاريخ سواء.

وقال الذهبي في التذكرة: قرأت على أحمد بن هبة الله عن عبد المعز بن محمد أنا زاهر بن طاهر أنا إسحاق بن عبد الرحمن أنا الأمير خلف بن أحمد به مثله، ثم قال: هذا حديث غريب منكر.

٢٥٢٥/ ٦٢٩٣ ـ «كُلُّ بني آدَمَ ينتمُونَ إلى عَصبَةٍ، إلاَّ ولدَ فاطمةَ فأَنا وليُّهُم وأَنَا عُصبَتُهُمْ».

(طب) عن فاطمة الزهراء

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه أبو بشر بن نعامة وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الأحاديث الواهية وقال: لا يصح، فقول المصنف هو حسن غير حسن.

قلت: ليس في الرواة أبو بشر بن نعامة ولا قال ذلك الهيثمي، وإنّما قال فيه [٩/ ١٧٢]: بشر بن نعامة، وقد قدمنا أنّ المصنف يحكم للأحاديث لا للأسانيد، وهذا الحديث له شواهد متعددة منها الذي بعده في المتن، ويكفي في ثبوت هذا الإجماع المنعقد على ذلك وأنّه من خصوصياته ﷺ.

٢٥٢٦/ ٦٢٩٦ ـ «كُلُّ جَسد نبتَ من سُحتٍ فالنارُ أولَى بهِ».

(طب. حل) عن أبي بكر

قال في الكبير: فيه عبد الواحد بن واصل، أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ضعفه الأزدي، وعبد الواحد بن زيد قال البخاري والنسائي: متروك، قال أبو نعيم: وفي الباب عن عائشة وجابر.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: أنّ عبد الواحد بن واصل ليس بضعيف، وليس كل

ما ذكره الذهبي في الميزان ضعيفاً، فإنّه قد يورد الثقة من أجل قول قيل فيه وإن كان غير مقبول، فعبد الواحد روى له/ البخاري مقروناً، وقال ابن معين: كان ثقة من المتثبتين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتّة، وقال العجلي ويعقوب بن شيبة ويعقوب بن سفيان وأبو داود والدارقطني والخطيب: ثقة. ٥/ ٣١

ثانيها: أنّ الذهبي لم يذكر عن الأزدي كلاماً في هذا الرجل، ونصه في الميزان: عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الحداد صاحب حديث مشهور وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد بن حنبل: أخشى أن يكون ضعيفاً، وخرج له البخاري في الصلاة فقرنه بآخر، وقال أحمد أيضاً: لم يكن صاحب حفظ وكتابه صحيح، وقال ابن معين أيضاً: كان من المتثبتين ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأ البتّة انتهى.

ثالثها: أنّ الأزدي نفسه وإن تكلم فيه فقد اعترف له بالصدق، فذكر الحافظ في التهذيب أن الأزدي حكى عن أحمد بن حنبل أنّه ضعفه، ثم قال الأزدي: ما أخرب ما قال أحمد، لأنّ له أحاديث غير مرضية عن شعبة وغيره، إلاّ أنّه في الجملة قد حمل عنه الناس ويحتمل لصدقه اهـ.

رابعها: أن المصنف عزا الحديث للطبراني وأبي نعيم، وعبد الواحد المذكور غير موجود في سند أبي نعيم، فإنّه أخرجه من غير طريقه فقال [١/ ٣١]: حدّثنا أبو عمرو بن حمدان ثنا الحسين بن سفيان حدثني يعقوب بن سفيان حدثني عمرو بن منصور البصري ثنا عبد الواحد بن زيد عن أسلم الكوفي عن مرّة الطيب عن زيد بن أرقم عن أبي بكر به. ثم قال: ورواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة نحوه، والمنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر نحوه.

والشارح قد نقل من نفس الحلية وغفل عن كون السند ليس فيه عبد الواحد بن واصل.

خامسها: أنّ الحديث معروف بعبد الواحد بن زيد، وفي ترجمته يورده أهل الجرح والتعديل، قال ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٥٤]: عبد الواحد بن زيد البصري العابد كان ممن غلب عليه العبادة حتى غفل عن الإتقان فيما يروي، فكثرة المناكير في روايته على قلتها، فبطل الاحتجاج به، وهو الذي/ روى عن أسلم عن مرة عن زيد بن أرقم عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة جسد غذي بحرام». ٥/ ٣٢

حدثنا الصوفي ثنا يحيى بن معين ثنا أبو عبيدة الحداد عن عبد الواحد بن زيد عن أسلم اهـ.

وكذلك ذكره الذهبي في ترجمته من الميزان [٢/ ٦٧٢، رقم ٥٢٨٨]، نعم أخرجه في تذكرة الحفاظ في ترجمة عبد الواحد بن واصل أبي الحسين بن النقور في

فوائده، قال:

أخبرنا علي بن عمر الجرمي ثنا أحمد بن الحسين الصوفي ثنا يحيى بن معين ثنا أبو عبيدة الحداد عن عبد الواحد بن زيد فذكره، ثم قال: غريب جداً.

وهكذا رواه إسحاق بن إبراهيم المروزي عن أبي عبيدة، وسمعناه في منتخب عبد بن حميد عن أبي داود عن عبد الواحد بن زيد كذلك وهو المحفوظ، ولكن هو في مسند أبي يعلى الموصلي من طريقيه عن يحيى بن معين فقال: فرقد السبخي بدل أسلم اهـ.

وله طريق آخر من غير طريق أبي عبيدة الحداد وهو عبد الواحد بن واصل، أخرجه الدينوري في المجالسة: حدثنا جعفر بن محمد ومحمد بن عبد العزيز قالا: حدثنا موسى بن إسماعيل ثنا عبد الواحد بن زيد به.

وقد عزاه الحافظ المنذري لأبي يعلى والبزار والطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب، ثم قال: وبعض أسانيدهم حسن.

وكذلك عزاه الهيثمي لهؤلاء الثلاثة، ثم قال: ورجال أبي يعلى ثقات وفي بعضهم خلاف اهـ.

وهذا منهما كالتوثيق لعبد الواحد بن زيد، فإنّه إمام جليل كبير الشأن عظيم القدر من سادات السلف الصالح وأفاضلهم وأورعهم وأزهدهم، وعبادته وزهده هي التي شغلته عن إتقان الحديث، والمحدثون لا يعتبرون إلاّ الإتقان والضبط، ثم إنّ الحديث له شواهد كثيرة معروفة من حديث كعب بن عجرة وعقبة بن عامر وجماعة، فقول الشارح: سنده ضعيف جهل منه بالحديث.

٦٢٩٧/٢٥٢٧ ـ كُلُّ حرفٍ من القرآنِ يُذكَرُ فيهِ القُنوت فَهُوَ الطاعة».

(حم. ع. حب) عن ابي سعيد

قال في الكبير: قال الهيثمي: في إسناد أحمد وأبي يعلى ابن لهيعة وهو ضعيف وقد يحسن حديثه وأقول ـ أي الهيثمي ـ فيه أيضاً دراج عن/ أبي الهيثم وقد ٥/ ٣٣ سبق أنّ أبا حاتم وغيره ضعفوه وأنّ أحمد قال: أحاديثه مناكير.

قلت: وفيه أيضاً أنّك لا تعرف الحديث وصناعته ورجاله فلو سكتَّ لكان خيراً لك، فإنّ رواية دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد نسخة يحسنها أكثر الحفاظ، ويصححها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأمثالهم، ولذلك لا يتعرض الهيثمي لذكرهما، ولو كان عندك عقل لأرشدك إلى عدم الاستدراك على مثل الحافظ الهيثمي، ولعلمت أنّ ابن حبان لا يخرج في الصحيح حديثاً ضعيفاً من رواية راو منكر الحديث متفق على ضعفه، بل ولاهتديت إلى أنّه يجب أن يكون عنده من غير طريق ابن لهيعة، لأنّه وإن كان إماماً حافظاً إلاّ أنّه لا يدخل في الصحيح عندهم وإن

حسن له كثير منهم، وهذا الحديث قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن دراج، ومن طريقه رواه الجماعة كأبي نعيم في الحلية [٨/ ٣٢٥] وغيره.

٦٢٩٨/٢٥٢٨ ـ «كُلُّ خطبةٍ ليسَ فيها تشهدٌ فَهِيَ كاليدِ الجذماءِ».

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه أبو داود من حديث مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن عاصم بن كليب عن أبيه عن أبي هريرة، وعبد الواحد أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ثقة، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الطيالسي: عمد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها كلها، وعاصم أورده في الضعفاء أيضاً وقال: قال ابن المديني: لا يحتج بما انفرد به أي وقد انفرد به كما قال البيهقي، قال: وإنّما تكلم ابن معين في أبي هاشم الرفاعي لهذا الحديث.

قلت: فيه من دواهي هذا الرجل أمور، **الأول:** قوله: رواه أبو داود من حديث مسدد، فإنّ أبا داود رواه [٤/ ٢٦٢، رقم ٤٨٤١] عن مسدد نفسه، والقاعدة عند أهل الحديث أنّهم إذا ذكروا شيخ المخرج قالوا: عن، وإذا ذكروا من فوقه ممن لم يلقه وروى عنه بواسطة أو أكثر قالوا: من حديث فلان، رفعاً لما تفيده العنعنة من الاتصال،/ والغريب أنّ الشارح دائماً يقول: رواه فلان عن فلان فيمن يكون بين المخرج وبينه وسائط مما ينبغي أن يقول: من حديث فلان، وفي هذا الموضع عكس فقال: من حديث فلان لئلا يكون مصيباً لا هنا ولا هناك. ٥/ ٣٤

الثاني: أنّ أبا داود رواه عن مسدد وموسى بن إسماعيل كلاهما عن عبد الواحد بن زياد.

الثالث: أنّ عبد الواحد بن زياد ثقة متفق على جلالته، احتج به البخاري ومسلم وأثنى عليه الناس ووثقوه، فلا معنى لذكره وتعليل الحديث به، وقد قال ابن عبد البر: أجمعوا لا خلاف بينهم أنّ عبد الواحد بن زياد ثقة ثبت، وقال ابن القطان الفاسي: ثقة لم يعتلّ عليه بقادح.

قلت : وقد قدمت مراراً أنّه ليس كل من تُكلمَ فيه ضعيفاً، ولا كل من أورده الذهبي كذلك.

الرابع: أنّ عاصم بن كليب ثقة أيضاً احتج به مسلم في صحيحه ووثقه الناس: أحمد وابن معين وأبو حاتم وأحمد بن صالح والنسائي وأبو داود وابن سعد وابن شاهين وابن حبان، وانفرد ابن المديني بما قال، فالتعليل به أيضاً من الجهل بالحديث.

الخامس: أن قوله: أي وقد انفرد به ـ كما قال البيهقي ـ كذب على البيهقي فإنّه ما قال ذلك أصلاً، وإنّما نقل عن مسلم أن عبد الواحد بن زياد تفرد به، ثم رد ذلك على مسلم كما سأذكره.

السادس: أنّ قوله: وإنّما تكلم ابن معين في أبي هاشم الرفاعي لهذا الحديث، هو خبر بدون مبتدأ وكلام منقطع بدون ارتباط بما قبله يوقع الناظر في الحيرة والاشتباه، ومبتدأ هذا الخبر أنّ البيهقي خرج الحديث [٣/ ٢٠٩] من طريق حامد بن عمر البكراوي عن عبد الواحد بن زياد، ثم أسند عن أحمد بن سلمة قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لم يرو هذا الحديث عن عاصم بن كليب إلاّ عبد الواحد بن زياد، فقلت له: حدثنا أبو هشام الرفاعي ثنا ابن فضيل عن عاصم بن كليب به، فقال مسلم: إنّما تكلم يحيى بن معين في أبي هشام بهذا الذي رواه عن ابن فضيل، قال البيهقي: عبد الواحد/ بن زياد من الثقات الذين يقبل منهم ما تفردوا به انتهى. ٣٥/٥

فمسلم ادّعى أنّ عبد الواحد بن زياد تفرد به، فلما أخبره أحمد بن سلمة أنّ أبا هشام الرفاعي تابعه عن ابن فضيل عن عاصم، قال: إنّ ابن معين قد تكلم في أبي هشام من أجل هذه المتابعة، كأنّه يقول: إنّ الحديث مما تفرد به عبد الواحد وأبو هشام غلط في روايته عن ابن فضيل، فأجاب البيهقي بأنّه على تسليم انفراد عبد الواحد به فهو ثقة لا يضرّه التفرد، فكلامه مشرق وكلام الشارح مغرب، ورواية أبي هشام الرفاعي خرجها الترمذي في سننه عنه بهذا اللفظ، ثم قال [رقم ١١٠٦]: هذا حديث حسن غريب، فهي متابعة جيدة، وأبو هشام الرفاعي ثقة من رجال مسلم، فلا يضيره كلام ابن معين فيه، ولو كان ضائره لما احتج به مسلم نفسه.

السابع: أنّه أبو هشام بالألف بعد الشين، والشارح كتبه بالألف بعد الهاء.

الثامن: أنّ هذا الحديث خرجه أيضاً أحمد [٢/ ٣٤٣] والبخاري في التاريخ الكبير [٧/ ٢٢٩]، والترمذي كما قدمته، والدينوري في المجالسة، وأبو نعيم في الحلية [٩/ ٤٣]، ومن عادة الشارح التهويل في الاستدراك على المصنف بما هو أقل من هذا مع وجود المخالفة في اللفظ، فكيف بهذا؟ وذلك مما يدل على القصور التامّ لأنّ هذا الحديث غير موجود في مجمع الزوائد.

٢٥٢٩/ ٦٢٩٩ ـ «كُلُّ خطوةٍ يخطُوها أحدُكم إلى الصلاةِ يكتب له بها حسنةً، ويمحُو عنهُ بِها سيئةً».

(حم) عن أبي هريرة

قال الشارح: بإسناد حسن وقول المؤلف: صحيح فيه ما فيه.

وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس على ما ينبغي ففيه إبراهيم بن خالد أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، وقال: وثقوه، وقال أبو حاتم: كان يتكلم بالرأي ليس محله محل المستمعين.

قلت: لا ينقضي والله عجبي من هذا الرجل وجرأته على الكذب وإفراطه في

التلبيس والخيانة في العلم نسأل الله العافية.

٥/٣٦ / أمّا الجهل فإنّ إبراهيم بن خالد المذكور في سند هذا الحديث ليس هو الذي نقل كلام أبي حاتم فيه، بل هو إبراهيم بن خالد بن عبيد القرشي الصنعاني المؤذن شيخ الإمام أحمد وعنه روى هذا الحديث، وقال فيه: كان ثقة وأثنى عليه خيراً، وكذا قال ابن معين: ثقة، ووثقه أيضاً البزار والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال [٨/ ٥٩]: كان مؤذن مسجد صنعاء سبعين سنة، وأمّا الذي نقل الشارح الكلام فيه فهو إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي[١] الإمام أحد المذاهب المتبوعة، وهو من أقران أحمد، ولم يرو عنه أحمد فيما أعلم.

وأمّا الكذب فقوله: أورده الذهبي في ذيل الضعفاء مع أنّه أورده في الميزان، وإنّما كذب الشارح في ذلك ليستر تلبيسه الفاحش وكذبه على الذهبي فيما نقل عنه حتى لا يرجع الناظر إلى الميزان فيتحقق بكذبه، فهو أراد أن يستر التلبيس والكذب بالتلبيس والكذب أيضاً، فاسمع عبارة الذهبي في الميزان بالنص:

إبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي أحد الفقهاء الأعلام، وثقه النسائي والناس، وأمّا أبو حاتم فتعنت وقال: يتكلم بالرأي فيخطىء ويصيب، ليس محله محل المستمعين في الحديث، فهذا غلو من أبي حاتم سامحه الله، وقد سمع أبو ثور من سفيان بن عيينة وتفقّه بالشافعي وغيره، وقد روي عن أحمد بن حنبل، قال: هو عندي في سُلاَّفي سفيان، مات سنة أربعين ومائتين ببغداد وقد شاخ انتهى.

فانظر كيف حذف المدح من كلام الذهبي ورده على أبي حاتم، وجهل أنّ الرجل إمام من الأئمة المتبوعين أصحاب المذاهب، ومن كبار الثقات الفضلاء ليتسنى له الردّ على المصنف، وليته كان هو المذكور في الإسناد، بل المذكور رجل آخر.

٢٥٣٠/ ٦٣٠٠ ـ «كُلُّ خلّةٍ يُطبعُ عليها المؤمنُ إلاّ الخيانةَ والكذِبَ».

٥/٣٧ /(ع) عن سعد

قال الشارح: بإسناد حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وأورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: فيه علي بن هاشم مجروح، وقال الدارقطني: وقفه على سعد أشبه بالصواب، وقال الذهبي في الكبائر: روي بإسنادين ضعيفين.

قلت: فيه أمور، **الأول**: لم يرمز المصنف لهذا الحديث بشيء لا بعلامة الحسن ولا بغيره.

الثاني: وإذا صحّ أنّه رمز له بذلك فهو كذلك وفوق ذلك كما ستعرفه.

---

(١) ذكره ابن حبان في الثقات أيضاً، انظر (٨/ ٧٤).

الثالث: أنّه جزم في الصغير بأنّه حسن، وذا تناقض وتلاعب، إذ بون كبير بين ما هو في الواهيات فهو واه وبين كونه حسناً.

الرابع: علي بن هاشم بن البريد ثقة، احتج به مسلم في الصحيح ووثقه الناس، وإنّما تكلم فيه بعضهم من أجل التشيع، ولذلك اضطرب فيه ابن حبان فذكره في الثقات [٧/ ٢١٣ ـ ٢١٤] وفي الضعفاء [٢/ ١١٠] من أجل صدقه ومن أجل تشيعه وروايته أحاديث الفضائل كما هي عادتهم مع علي وأهله وشيعته، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن معين: ثقة، وابن المديني: كان صدوقاً يتشيع، وقال مرة أخرى: كان ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان صالح الحديث صدوقاً، وقال ابن عدي: حدث عنه جماعة من الأئمة، ويروي في فضائل علي أشياء لا يرويها غيره، وهو ـ إن شاء الله ـ صدوق لا بأس به، وقال العجلي: ثقة، ومن أجل هذا لما ذكر الحافظ نور الدين هذا الحديث في الزوائد [١/ ٩٣] قال: رواه البزار وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح اهـ.

وكذلك عزاه لهما الحافظ المنذري وقال: رواته رواة الصحيح، وذكره الدارقطني في العلل مرفوعاً وموقوفاً وقال: الموقوف أشبه بالصواب اهـ.

ومنه نقل الشارح ما حكاه عن الدارقطني، وبه تعلم عظيم جرأته في الكذب وهو يتكلم على حديث: «يطبع المؤمن على كل خلة إلاّ الخيانة والكذب»، وقد ورد أنّ الخيانة في العلم كالخيانة في المال، فانظر إلى هذا وتعجب.

الخامس: أنّ للحديث طريقاً آخر كما اعترف هو به نقلاً عن الذهبي، وما أراه إلاّ كاذباً فيما نقل عنه،/ فقد راجعت كبائر الذهبي فلم أجده ذكر ذلك فيه، بل ٣٨/٥ قال: وفي الحديث: «يطبع المؤمن» فذكره ولم يزد عليه، إلاّ أني أشك في الأصل المطبوع أن يكون بعض الجهلة اختصر من الكتاب لبّه وروحه وهو عزو الأحاديث، فإنّ جميع ما فيه مجرد عن العزو، فإن كان الذهبي كتبه كذلك فالشارح كاذب ولا بدّ، وأنا أورد طريقي الحديث:

أمّا طريق علي بن هاشم فأخرجه البزار، وأبو يعلى، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق [ص ٥٣، رقم ١٤٤]، وابن شاهين في جزئه، والقضاعي في مسند الشهاب كلهم من طريق داود بن رشيد:

ثنا علي بن هاشم بن البريد عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مصعب بن سعد عن أبيه به.

وأمّا الطريق الثاني فأخرجه ابن شاهين في جزئه أيضاً من طريقين عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد به.

أمّا الطريق الموقوف الذي ذكره الدارقطني فأخرجه ابن المبارك في الزهد [رقم

٨٢٨]، قال: أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل به موقوفاً على سعد.

٢٥٣١/ ٦٣٠١ ـ «كُلُّ خلقِ اللّهِ تعالَى حسنٌ».

(حم. طب) عن الشريد بن سويد

قال الشارح في معناه: أي أخلاقه المخزونة عنده التي هي مائة وسبعة عشر كلها حسنة فمن أراد به خيراً منحه منها شيئاً.

قلت:

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

فالحديث: «كل خلق الله» بفتح الخاء، والشارح قرأها بضم الخاء واللام، وشرحها كذلك من غير أن يتدبر أو يرجع إلى أصل الحديث.

قال أحمد في المسند [٤/ ٣٩٠]:

ثنا روح ثنا زكريا بن إسحاق ثنا إبراهيم بن ميسرة أنّه سمع عمرو بن الشريد يحدث عن أبيه «أنّ النبي ﷺ تبع رجلاً من ثقيف حتى هرول في أثره حتى أخذ ثوبه، فقال ارفع إزارك، قال: فكشف الرجل عن ركبتيه، فقال: يا رسول الله إني أحنف وتصطك ركبتاي، فقال رسول الله ﷺ كل خلق الله عزّ وجل حسن، قال: ولم ير ذلك الرجل رافعاً إزاره حتى مات».

٢٥٣٢/ ٦٣٠٣ ـ «كُلُّ دعاءٍ محجوبٌ حتى يُصَلَّى على النبيِّ ﷺ».

٥/ ٣٩ / (فر) عن أنس، (هب) عن علي موقوفاً

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّه لا علة فيه غير الوقف وأنّه لم يرو عن علي إلاّ موقوفاً والأمر بخلافه، أمّا الأول فلأنّ فيه محمد بن عبد العزيز الدينوري، قال الذهبي: منكر الحديث، وأمّا الثاني فقد رواه الطبراني في الأوسط [عن علي] موقوفاً وزاد فيه فقال: «كل دعاء محجوب حتى يصلى على محمد وآل محمد»، قال الهيثمي: رجال ثقات اهـ. وبه يعرف أنّ اقتصار المصنف على رواية الديلمي الضعيفة ورواية البيهقي الموقوفة المعلولة وإهماله الطريق المسندة الجيدة الإسناد من سوء التصرف.

قلت: إنّه زعم أنّ ظاهر صنيع المصنف أنّه لا علة له غير الوقف والأمر بخلافه، مع أنّ المصنف رمز له بعلامة الضعيف، فكان ظاهره أنّه معلول السند، ثم إنّه جعل الوقف علة، والوقف إنما يكون علة إذا ورد الحديث مرفوعاً من رواية راو، ثم رواه آخر عنه أو عن شيخه موقوفاً، فتكون رواية الواقف علة لرواية الرافع، أمّا إذا روي من أول مرة موقوفاً، فليس الوقف علة، بل هو حديث قائم بنفسه وذلك هو الذي عزاه المصنف، فكيف يقال: لا علة له غير الوقف؟

ثم إنّه انتقد المصنف بكونه ذكر حديث علي الموقوف وأعرض عن حديثه المرفوع، فلما أراد أن يذكر المرفوع الذي أعرض عنه المصنف ذكر رواية الطبراني في الأوسط لحديث علي الموقوف أيضاً، وصرح هو نفسه بكونه موقوفاً، ولا تظن أنّه أراد أن يقول: مرفوعاً فسبقه قلمه فقال: موقوفاً، بل الحديث كذلك هو عند الطبراني موقوفاً، وكذلك هو في مجمع الزوائد الذي نقل منه [١٠/ ١٠]، ثم رجع بعد هذا الاعتراف فقال: وبه يعرف أنّ اقتصار المصنف على الرواية الموقوفة. . . إلخ.

وزاد/ كونها معلولة مع أنّه نفسه نقل عن الهيثمي أنّ رجالها ثقات ولم يذكر إلاّ علّة الرواية المرفوعة بأنّها من رواية محمد بن عبد العزيز الدينوري، على أنّ حديث علي قد ورد مرفوعاً كما قال لكنه لم يذكره هنا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّه يجهل أنّ حديث علي المرفوع قد ذكره المصنف سابقاً في حرف الدال بلفظ: «الدعاء محجوب عن الله حتى يصلي على محمد وأهل بيته». وعزاه لأبي الشيخ. ٥/ ٤٠

ثم إنّه قال في الشرح الصغير: والموقوف أشبه، فهو ترجيح منه لصنيع المصنف في اختيار الموقوف على المرفوع، وفي الكبير عدّ ذلك من سوء التصرف، وبالجملة فكلامه أشبه شيء بكلام المجانين، بل كلامهم بلا شكّ ولا مرية، ثم إن حديث علي ورد مرفوعاً أيضاً بهذا [اللفظ] المذكور هنا، أخرجه محمد بن مخلد العطار الدوري في جزئه قال:

حدثنا سليمان بن بويه ثنا سلام بن سليمان ثنا قيس عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «كل دعاء محجوب حتى يصلى على النبي ﷺ».

وله طريق آخر عن أبي إسحاق لكنه بسياق آخر، قال الديلمي في مسند الفردوس [٣/ ٣٠٦، رقم ٤٧٩١]:

أخبرنا أبي أخبرنا يوسف الخطيب وابن القاسم المرابي قالا: حدثنا أبو أحمد الفرضي ثنا الحسين بن يحيى بن عباس عن الحسن بن عرفة عن الوليد بن بكير عن سالم الحرار عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رفعه: «ما من دعاء إلا وبينه وبين السماء حجاب حتى يصلى على النبي وعلى آله، فإذا فعل ذلك انخرق الحجاب ودخل الدعاء، وإذا لم يفعل ذلك رجع الدعاء».

وله طريق ثالث عن أبي إسحاق، قال أبو الشيخ:

حدثنا محمد بن سهل ثنا أبو مسعود ثنا ابن الأصبهاني ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن عبد الكريم عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء/ محجوب عن الله عزّ وجلّ حتى يصلى على محمد وأهل بيته». ٥/ ٤١

ومن طريق أبي الشيخ أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [٣/ ٣٠٦، رقم ٤٧٩١]،

وفي معناه عن جعفر الصادق مرسلاً أو معضلاً أخرجه الطوسي في أماليه من طريق أبي بكر محمد بن عمر الجعابي عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد ـ هو ابن عقدة ـ عن أحمد بن يحيى عن أسيد بن زيد القرشي عن محمد بن مروان عن جعفر بن محمد قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاتكم عليَّ إجابة لدعائكم وزكاة لأعمالكم».

وهذا في الحقيقة يرجع إلى حديث علي لأنّ الصادق غالباً لا يروي إلاّ عن آبائه متصلاً.

٢٥٣٣/ ٦٣٠٤ ـ «كُلُّ ذنبٍ عسَى اللّهُ أن يغفرَهُ، إلاّ منْ ماتَ مشركاً، أو قتلَ مُؤمِناً متَعَمِّداً».

(د) عن أبي الدرداء، (حم. ن. ك) عن معاوية

قال في الكبير: صححه (ك) وأقره الذهبي، قال المناوي وغيره: رجاله ليس فيهم إلاّ من روى له الشيخان أو أحدهما إلاّ أبا عوف الأنصاري وهو ثقة، وقال الهيثمي: رواه البزار عن عبادة أيضاً ورجاله ثقات.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: قال المناوي وغيره كذب بغفلة، فإنّ هذه عبارة المناوي وحده، والشارح لا يتورع عن هذه اللفظة ولا يتنبه لما يلزم عليها.

الثاني: أنّ الحديث اختلف فيه على ثور بن زيد، فرواه الحاكم [٤/ ٣٥١] من طريق صفوان بن عيسى عنه عن أبي عون عن أبي إدريس الخولاني عن معاوية، ورواه أبو نعيم في الحلية [٦/ ٩٩] من طريق الأوزاعي عن ثور فقال: عن راشد بن سعد عن أبي إدريس به.

الثالث: قوله: ورواه البزار عن عبادة أيضاً، قد يتبادر منه أن أيضاً راجعة إلى عبادة مع أنّه لم يتقدم له ذكر، فكان حقه أن يقول: وفي الباب عن عبادة.

ثم إنّ حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً الحسن بن سفيان والطبراني [١٩/ ٣٦٥]، وأبو نعيم في الحلية [٥/ ١٥٣] في ترجمة عبد الله بن أبي زكريا.

٢٥٣٤/ ٦٣٠٧ ـ «كُلُّ راعٍ مسؤولٌ عن رعيّتِهِ».

(خط) عن أنس

٥/ ٤٢ قال في الكبير: وقال تفرد به الزبير بن بكار ورواه عنه الطبراني ومن طريقه/ تلقاه الخطيب مصرحاً فلو عزاه إليه لكان أولى، ثم إنّ فيه ربيعة بن عثمان أورده الذهبي في ذيل الضعفاء وقال فيه: صدوق، وقال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، ورواه أيضاً البيهقي في الشعب.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ اسم الطبراني معروف لا يخفى على صغار الطلبة في هذا الفن فضلاً عن الحفاظ مثل المصنف، فلا حاجة إلى قوله: مصرحاً،

والشارح يظنّ أنّه لو لم يصرح الخطيب به لما عرفه المصنف.

الثاني: أنّ الطبراني له مصنفات كثيرة منها المعاجم الثلاثة، فإذا عرف الشارح أنّ الخطيب خرجه [١٠/ ٣٤١] من طريقه، فكان عليه أن يصرح بالكتاب الذي خرجه فيه وإلاّ فهو عزو غير تام الفائدة، والطبراني خرجه في المعجم الصغير [١٠/ ٢٤٠].

الثالث: أنّه نقل عن الخطيب أنّه قال: تفرّد به الزبير. . . إلخ، والواقع أنّه نقل ذلك عن الطبراني مصرحاً أيضاً، فلو عزاه إليه لكان واجباً أداه وصدقاً حكاه.

الرابع: قوله: أورده الذهبي في ذيل الضعفاء كذب وتدليس، بل أورده في الضعفاء الذي هو الميزان.

الخامس: أنّه حكى توثيقه عن ابن معين والنسائي.

السادس: أنّ الحديث صحيح متفق عليه من حديث ابن عمر كما سيأتي، وله طرق أخرى عن أنس فلا حاجة إلى ذكر هذا التدقيق.

٢٥٣٥/ ٦٣٠٩ ـ «كُلُّ سَببٍ ونسبٍ منقطعٌ يومَ القيامةِ، إلاّ سَبَبِي ونَسَبِي».

(طب. ك) عن عمر، (طب) عن ابن عباس وعن المسور

قال في الكبير عقب حديث عمر: قال عمر: فتزوجت أم كلثوم لما سمعت ذلك وأحببت أن يكون بيني وبينه نسب وسبب، خرج هذا السبب البزار، ثم قال عقب حديث ابن عباس والمسور: قال الحاكم: صحيح، وقال الذهبي: بل منقطع، وقال الهيثمي: رجال الطبراني ثقات.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أن هذا ليس سبباً للحديث، بل هو سبب للتحديث ـ كما قدمته ـ إذ سبب الحديث هو ما حدث النبي ﷺ لأجله.

الثاني: أنّ هذا السبب الحاصل لعُمر على مصاهرة عليّ والتحديث بالحديث لم ينفرد به البزار، بل كل من خرج حديث عمر أو جلهم وهم/ كثيرون خرجوه، بل وكذلك هو مذكور في حديث ابن عباس والمسور، والغريب أنّ الشارح نقل نص الحاكم وتعقب الذهبي مما يدل على أنه رأى الحديث في المستدرك [٣/ ١٤٢]، وهو فيه مذكور بالسبب المذكور، ومع ذلك عزاه إلى البزار، وهو في أقل من هذا ينتقد المصنف ويبالغ في التشنيع والتهويل. ٥/ ٤٣

الثالث: أنّه أخر كلام الحاكم عقب حديث المسور فأوهم أنّه قال ذلك فيه، والواقع أنّه في حديث عمر، فكان حقه أن يذكره عقبه.

الرابع: أنّه أقر الذهبي على ما قاله، وهو وإن كان كما قال الذهبي لأنّه من رواية علي بن الحسين، إلاّ أنّ هذه القصة والحديث مشهورة عن عمر، بل تكاد تكون متواترة عنه، رواها عنه علي بن الحسين، والحسن السبط، وعقبة بن عامر،

وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، والمستظلّ بن حصين، وأسلم مولى عمر، وبعض أهل واقد، وابن عباس وعاصم بن عمر بن قتادة، وعطاء الخراساني، ومحمد بن قرد وغيرهم.

فرواية علي بن الحسين خرجها الحاكم [٣/ ١٤٢] والبيهقي في السنن [٧/ ٦٤] ثم قال: وهو مرسل حسن، وقد روي من أوجه أخر موصولاً ومرسلاً. ورواية الحسن خرجها البيهقي من رواية ابن أبي مليكة [٧/ ٦٤، ١١٤]: أخبرني حسن بن حسن عن أبيه «أنّ عمر خطب إلى علي أم كلثوم» فذكره. ورواية عقبة بن عامر أخرجها الخطيب من رواية الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني قال: «خطب عمر بن الخطاب إلى علي بن أبي طالب ابنته من فاطمة» فذكره.

ورواية عبد الله بن عمر رواها أسلم بن سهل الواسطي في تاريخ واسط قال: حدثنا محمد بن عمران ثنا أبو لبابة عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: قال: سمعت عاصم بن عبد الله قال: سمعت عبد الله بن عمر قال: «صعد عمر بن الخطاب المنبر، فقال: أيها الناس والله ما حملني على الأكام على علي بن أبي طالب إلاّ أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل سبب ونسب وصهر منقطع إلاّ سببي ونسبي وصهري، فإنّهما يأتيان يوم القيامة يشفعان لصاحبهما».

٥/٤٤ ورواه أبو نعيم في «تاريخ/ أصبهان» [١/ ١٩٩] من وجه آخر، فقال:

حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة ثنا أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا عبادة بن زياد الأسدي ثنا يونس بن أبي يعفور عن أبيه سمعت عبد الله بن عمر يقول: سمعت عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلاّ سببي ونسبي».

ورواية جابر رواها الطبراني في الأوسط، وأبو نعيم في الحلية [٢/ ٣٤] من رواية الحسن بن سهل الحناط:

ثنا سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: «سمعت عمر يقول» وذكره.

ورواية المستظل خرجها أبو نعيم في المعرفة، وأبو صالح المؤذن في الأربعين له في فضل الزهراء، وابن الأخضر في «معالم العترة» كلهم من طريق شريك عن شبيب بن غرقدة عن المستظلّ بن حصين عن عمر به، ورجاله موثقون. ورواية أسلم عن عمر أخرجها الدولابي في «الذرية الطاهرة».

ورواية واقد بن محمد أخرجها الدولابي أيضاً عن واقد بن محمد بن عبد الله بن عمر عن بعض أهله عن عمر.

ورواية ابن عباس خرجها البزار بسند ضعيف في قصة مطولة وفيه: «ما بال أقوام يزعمون أنّ قرابتي لا تنفع، إنّ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلاّ سببي ونسبي، وإنّ رحمي موصولة في الدنيا والآخرة، قال عمر: فتزوجت أم كلثوم لما سمعت رسول الله ﷺ يومئذ، وأحببت أن يكون بيني وبينه نسب».

ورواه الخطيب [٦/ ١٨٢ و١٠/ ٢٧١] من حديث ابن عباس لم يذكر عمر، وذلك من رواية إبراهيم الحربي عن عبد الرحمن بن بشر عن موسى بن عبد العزيز عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس به.

وكذلك رواه الطبراني كما سبق في المتن.

ورواية عاصم بن عمر بن قتادة رواها ابن إسحاق عنه وهي مرسلة، ورواية عطاء الخراساني رواها ابن السمان في «فضائل العترة».

ورواية محمد الباقر رواها جماعة منهم ابن سعد في الطبقات عن أنس بن عياض الليثي عن جعفر بن محمد عن أبيه.

ثم إنّ حديث المسور خرجه أيضاً أحمد [٤/ ٣٢٣ و٣٣٢]، والبيهقي [٧/ ٦٤] من طريقه/ ومن طريق غيره. ٥/ ٤٥

٢٥٣٦/ ٦٣١٤ ـ «كُلُّ شيءٍ بقَدَرٍ حتى العجزُ والكيْسُ».

(حم. م) عن ابن عمر

قلت: وفي الباب عن عائشة وابن عباس موقوفاً.

قال الطحاوي في «المشكل»:

ثنا الربيع بن سليمان الأزدي ثنا يحيى بن سلمة بن قعنب ثنا حسان بن إبراهيم عن سعد بن إبراهيم عن سفيان الثوري عن أبي بردة قال: «سئلت عائشة ما كان رسول الله ﷺ يقول في القدر؟ قالت: كان يقول: كل شيء بقدر، وكان يعجبه الفأل الحسن».

وقال البخاري في «التاريخ» [١/ ١/ ٣١٨، ٣١٩]: قال لي ابن عبادة:

ثنا يعقوب ثنا عبد العزيز بن محمد ثنا إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر عن أبيه سمع ابن عباس قال: «كل شيء بقدر حتى وضعك يدك على خدك».

٢٥٣٧/ ٦٣١٥ ـ «كُلُّ شيءٍ فَضَلَ عن ظلِّ بيت، وجِلْف الخبزِ، وثَوبٍ يُوارِي عورةَ الرَّجُلِ، والماءِ، لم يكن لابنِ آدمَ فيه حقٌّ».

(حم) عن عثمان

قال الشارح: بإسناد حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه حريث بن السائب، قال الذهبي: ضعفه الساجي وفيه حمران قال النسائي: ليس بثقة، وقال أبو داود: رافضي.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّه قال في الصغير: حسن بعد أن انتقد حكم المصنف به في الكبير.

الثاني: أنّ حريث بن السائب وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان وغيرهم، وصحح له الترمذي، وروى له مسلم في «مقدمة الصحيح»، والساجي إنّما ذكره في الضعفاء من أجل أنّ أحمد تكلم في هذا الحديث، فقال الساجي: قال أحمد: روى عن الحسن عن حمران عن عثمان حديثاً منكراً، قال الحافظ: وقد ذكر الأثرم عن أحمد علّته، فقال: سئل أحمد عن حريث فقال: هذا شيخ بصري روى حديثاً منكراً عن حمران عن عثمان: «كل شيء فضل» الحديث، قال: قلت: قتادة يخالفه، قال: نعم سعيد عن قتادة عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب، قال أحمد: ثنا روح ثنا سعيد ـ يعني ـ عن قتادة به اهـ.

وهذا لا يوجب ضعفه، فقد يكون الحديث عند حمران على الوجهين.

٥/٤٦ / **الثالث**: أنّ الحديث صححه الترمذي [رقم ٢٣٤١] والحاكم [٤/ ٣١٢]، وأقرّه الذهبي بلفظ «ليس لابن آدم»، كما سيأتي للمصنف في حرف اللام، وقد نقل الشارح هناك تصحيحهم.

الرابع: أنّ حمران المذكور في السند ليس هو الذي قال فيه أبو داود: رافضي، بل هو حمران بن أبان الثقة المعروف المتفق عليه، وأمّا ذاك فهو حمران بن أعين الكوفي، لم يخرج له إلاّ ابن ماجه، والعجيب أنّ الشارح وقف على سند الحديث، ورآه من رواية حمران عن عثمان، والمعروف بالرواية عن عثمان هو مولاه حمران بن أبان، ثم ذهب إلى أنّه حمران بن أعين، وقد صرح باسم والده الترمذي والحاكم في الرواية الآتية في اللام.

والحديث خرجه أيضاً أبو داود الطيالسي، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٦١] من طريقه باللفظ المذكور هنا، والبيهقي في الشعب [٥/ ١٥٦، ١٥٧، رقم ٦١٧٩] وغيرهم.

٢٥٣٨/ ٦٣١٦ ـ «كُلُّ شيء ليسَ من ذكرِ اللّهِ فهو لَعِبٌ، إلاّ أنْ يكونَ أربعةً: ملاعبةَ الرجل امرأتَهُ، وتأديبَ الرجلِ فرسَهُ، ومشيَ الرجلِ بين الغرضَيْنِ، وتعليمَ الرجلِ السباحةَ».

(ن) عن جابر بن عبد الله وجابر بن عمير

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو تقصير فقد قال في الإصابة: إسناده صحيح، فكان حقّ المصنف أن يرمز لصحته.

قلت: وإذ ذلك كذلك فلِمَ رجعت بعد هذا وقلت في الصغير: إسناده حسن.

٢٥٣٩/ ٦٣١٧ ـ «كُلُّ شيءٍ حلٌّ للرجلِ من المرأةِ في صيامِهِ ما خلا ما بينَ رِجْلَيْهَا».

(طس) عن عائشة

قال في الكبير: وفيه إسماعيل بن عياش وقد مرّ غير [مرة] الخلاف فيه ومعاوية بن طويع أورده الذهبي في الذيل وقال: مجهول.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ معاوية بن طويع ذكره الذهبي في الميزان [٤/ ١٣٥، رقم ٨٦٢٧]، فما أدري وجه التلبيس بالذيل.

ثانيهما: أنّ فيه أيضاً أبا بكر بن أبي مريم، وحقّه أن يذكر بدل إسماعيل بن عياش، فإنّ روايته عن أهل بلده مقبولة.

قال الطبراني: حدثنا الحسن بن السميدع الأنطاكي ثنا محمد بن المبارك ثنا إسماعيل بن عياش ثنا أبو بكر بن أبي مريم عن معاوية بن طويع عن عائشة.

٢٥٤٠/ ٦٣٢٣ ـ «/ كُلُّ شيءٍ ساءَ المؤمنَ فَهُوَ مصيبةٌ». ٥/ ٤٧

ابن السني في عمل يوم وليلة عن أبي إدريس الخولاني مرسلاً

قال في الكبير: ولد يوم حنين وله رؤية لا رواية فهو من حيث الرؤية صحابي ومن حيث الرواية تابعي.

قلت: هذا باطل من وجهين، **أحدهما**: أنّ أبا إدريس لم يرَ النبي ﷺ أصلاً، ولما انتقل ﷺ إلى الرفيق الأعلى كان هو ابن ثلاث سنين وهو بالشام أو بخولان، فكيف رآه؟ ولم ينقل هذا ولا ذكره أحد.

ثانيهما: أنّه لو ثبت له هذه الرؤية فهو صحابي صغير وروايته تسمّى مرسل صحابي، أمّا كونه صحابي تابعي فشيء من اختراع الشارح لا يوافقه عليه عقل ولا نقل.

والحديث اختصره المصنف فوقع استغراب في إخراج ابن السني له لأنّه ليس من موضوع الأذكار، قال ابن السني [رقم ٣٤٧]:

أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان ثنا هشام بن عمار ثنا صدقة ثنا زيد بن واقد عن بسر بن عبد الله عن أبي إدريس الخولاني قال: «بينما النبي ﷺ يمشي هو وأصحابه إذ انقطع شسعه، فقال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، قالوا: أو مصيبة هذه؟ قال: نعم، كل شيء» وذكره.

٢٥٤١/ ٦٣٣٣ ـ «كُلُّ عينٍ زانيةٌ، والمرأةُ إذا استعطرَتْ فَمَرَّتْ بالمجلسِ فَهِيَ زانيةٌ».

(حم. ت) عن أبي موسى

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ الترمذي تفرّد به من بين الستة وهو ذهول، فقد رواه أيضاً النسائي في الزينة باللفظ المذكور.

قلت: هذا كذب، قال النسائي [٢/ ٢٨٣]:

أخبرنا إسماعيل بن مسعود ثنا خالد ثنا ثابت بن عمارة عن غنم بن قيس عن

الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة استعطرت فمرّت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية» اهـ.

فأين اللفظ المذكور؟ وأين قوله: كل عين زانية؟ ثم إذا كان الأمر كذلك فإنّ أبا داود خرجه أيضاً في الترجل [رقم ٤١٧٣] عن مسدد بلفظ: «إذا استعطرت»، فاقتصاره على النسائي جهل وقصور.

٥/٤٨ **٢٥٤٢/ ٦٣٣٤ ـ «/ كُلُّ عين باكيةٌ يومَ القيامةِ، إلاّ عيناً غضَّتْ عن محارِمِ اللّهِ، وعيناً سهرت فِي سبيلِ اللّهِ، وعيناً خرَجَ منهَا مِثْلُ رأسِ الذُّبابِ من خشيةِ اللّهِ».**

(حل) عن ابي هريرة

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: كيف يكون سنداً حسناً وهو من رواية عمر بن صهبان عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعمر بن صهبان متروك منكر الحديث، وقد قال أبو نعيم [٣/ ١٦٣]: إنّه تفرد به، وقد رواه ابن أبي الدنيا من طريقه فقال: عن صفوان عن أبي هريرة، ولم يذكر أبا سلمة، فإن قيل: إنّه في الكبير نقل ذلك عن رمز المصنف، قلت: المصنف إن ثبت ذلك عنه فإنّه رمز للحديث، والحديث قد يكون حسناً دون السند، فإنّ هذا الحديث له طريق آخر تقدّم في: «ثلاثة أعين لا تمسهم النار»، وله شواهد أخرى، والشارح تكلم على سند الحديث وفرق بين المتن والإسناد.

٢٥٤٣/ ٦٣٣٩ ـ «كُلُّ مَا صنَعْتَ إلى أهلِك فهُو صدقةٌ عليهِمْ».

(طب) عن عمرو بن أمية

قال في الكبير: رواه من حديث الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه عن جده، والزبرقان هذا مشهور وثقه النسائي وغيره وخرج له أيضاً الترمذي وأبو داود، وليس هو بالزبرقان الضمري ذاك انفرد به، وقد كتبهما الذهبي وأشار إلى ضعف الفرق، وأبوه انفرد به النسائي وذكره ابن حبان في الثقات وجده صحابي مشهور من غير مرة، قال المنذري عقب عزوه لأبي يعلى والطبراني: رواته ثقات، وبه يعرف أنّ رمز المؤلف لحسنه تقصير فكان حقّه الرمز لصحته.

قلت: وأنت كان حقك أن تسكت عما لا تعرف، فقد أتيت بكلام لا يفهم، بل بكلام يشبه كلام السكارى والمجانين، فقد أردت أن تبلغ عمّا هو الواقع في الرجل فلم تدر ما تقول، وزدت عليك التناقض فتقول: وليس هو بالزبرقان الضمري احتجاجاً منك على صحة السند، ثم ترجع فتقول: إنّ الذهبي أشار إلى ضعف الفرق بينهما، أي أنّهما واحد مع أنّك ما ذكرت أولاً إلاّ الضمري وقلت/ خرج له الترمذي وهو لم يخرج له، وظننت أنّ قول الحفاظ في حديث: رواته ثقات معناه أنّه صحيح وليس كما ظننت، ولو كان كذلك لقال الحافظ المنذري: إسناده صحيح

بدل قوله: رواته ثقات، فإذ عدل عن ذلك، فلو كنت من أهل الفهم في هذا الفن لعرفت أنّه عدل عن ذلك لنكتة ولكنك بعيد، هذا داخل فيما ليس من شأنك وبه يعرف أنّه كان يجب عليك السكوت وعدم الخوض فيما لا تحسن ولا تعرف.

وبعد فالزبرقان هذا مختلف فيه هل هو واحد أو هما اثنان لأنّ بعض الرواة يقول: عن الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري، وبعضهم يقول الزبرقان بن عمرو الضمري، فأكثر الحفاظ على أنّهما واحد، وابن حبان فرق بينهما فجعل ابن عبد الله مجهولاً إذ لم يرو عنه إلاّ كليب بن صبح، ومن أجل ذلك ذكره الذهبي في الضعفاء وجعل ابن عمرو معروفاً فذكره في الثقات، وروى البخاري في التاريخ هذا الحديث من طريق يعقوب بن عمرو بن عبد الله: ثنا الزبرقان بن عمرو عن أبيه عن عمرو بن أمية.

فجاء فيه باختلاف آخر، فمن أجل هذا الاضطراب في السند اقتصر المؤلف على تحسينه، ثمّ إنّ الشارح قال أولاً إنّ الطبراني خرجه من حديث الزبرقان بن عبد الله بن عمرو، ثم رجع فقال ليس هو ابن عبد الله، بل هو ابن عمرو، ثم رجع فقال: إنّ الذهبي ضعف الفرق بينهما، فأتى بعجيب من التناقض الدالّ على حيرته وعدم فهمه لما يقول، فكيف يتجاسر على المؤلف الحافظ، إنّ هذا لعجب.

٢٥٤٤/ ٦٣٤٠ ـ «كُلُّ مالِ النبيِّ صدقَةٌ إلاَّ مَا أطعمَهُ أهلَهُ وكساهُمْ، إنَّا لاَ نُورَثُ».

(د) عن الزبير

قال في الكبير: وشهد به جمع من الصحابة.

قلت: هذا قلب للحقائق، فإنّ الحديث لعمر بن الخطاب، وشهد له به جمع منهم الزبير، والمصنف واهم في عزوه إلى الزبير، بل كان حقّه أن يعزوه/ إلى عمر ٥/ ٤٩ أو إلى جميع من استشهدهم عمر.

قال أبو داود [٢٩٧٥]:

ثنا عمرو بن مرزوق ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال «سمعت حديثاً من رجل فأعجبني، فقلت اكتبه لي، فأتى به مكتوباً ـ أي منقوطاً ـ دخل العباس على عمر وعنده طلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن، وهما يختصمان، فقال عمر لطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد: ألم تعلموا أنّ رسول الله ﷺ قال: «كل مال النبي صدقة. . . . الحديث، قالوا: بلى» الحديث، ثم إنّ الشارح قال: سنده حسن، وهو كما ترى من رواية راو مجهول، وإن كان أصل الحديث بقصته مخرجاً في الصحيحين وغيرهما من رواية مالك عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان، لكن الحكم حينئذ للحديث كما يفعل المصنف لا للإسناد كما يقول الشارح.

٦٣٤١/٢٥٤٥ ـ «كُلُّ مال أُدِّيَ زكاتُه فليس بكَنزٍ، وإنْ كانَ مدفُوناً تحتَ الأرضِ، وكلُّ مالٍ لاَ تؤدَّى زكاتُهُ فهو كنزٌ، وإنْ كانَ ظاهراً».

(هق) عن ابن عمر

قال في الكبير: مرفوعاً وموقوفاً، وقال البيهقي: ليس بمحفوظ والمشهور وقفه.

قلت: الموقوف وإن كانت طرقه عن ابن عمر كثيرة صحيحة إلاّ أنّ المرفوع ورد عنه من طريقين وله مع ذلك شاهدان من حديث علي وأمّ سلمة، **فالطريق الأول** رواه الطبراني في الأوسط، وابن مردويه في التفسير، والبيهقي [٤/ ٨٢، ٨٣] كلهم من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

قال البيهقي: وسويد بن عبد العزيز ليس بالقوي.

والطريق الثاني رواه أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج قال:

حدثنا الحسن بن سفيان ثنا هارون بن زياد المصيصي ثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر به مرفوعاً أيضاً.

ورواه البيهقي في السنن عن أبي حازم الحافظ عن محمد بن يزيد العدل عن الحسن بن سفيان فقال: حدثنا أحمد بن علي الرازي ثنا هارون بن زياد به.

وحديث علي رواه الطوسي في أماليه من طريق الفضل بن محمد البيهقي، ثنا هارون بن عمرو المجاشعي ثنا محمد بن جعفر/ حدثنا أبي عن آبائه عن علي قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]، قال رسول الله ﷺ: «كل مال تؤدى زكاته»، فذكر مثله. ٥/ ٥٠

وحديث أم سلمة رواه أبو داود، والحاكم [١/ ٣٩٠]، والبيهقي [٤/ ٨٤] من حديث ثابت بن عجلان عن عطاء «عن أم سلمة أنّها كانت تلبس أوضاحاً لها من ذهب، فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ، فقالت: أكنز هو؟، فقال: إذا أديت زكاته فليس بكنز»، ولفظ أبي داود: «فقال: ما بلغ أن تؤدى زكاته، فزكي فليس بكنز»، وقال الحاكم على شرط البخاري اهـ.

فهذا يؤيد المرفوع، وقد قيل: إنّه ورد أيضاً من حديث أبي هريرة وابن عباس بمعناه، والله أعلم.

٦٣٤٤/٢٥٤٦ ـ «كُلُّ مؤذٍ في النارِ».

(خط) وابن عساكر عن علي

قال في الكبير: رواه الخطيب في ترجمة عثمان الأشجّ المعروف بابن أبي الدنيا، قال الخطيب: وعثمان عندي ليس بشيء اهـ. وأورده الذهبي في المتروكين وقال: خبر غريب.

قلت: ما قال الذهبي ذلك ولا ذكر هذا الحديث أصلاً، وكذلك الخطيب ليس هو القائل وعثمان عندي ليس بشيء، بل هو ناقل لذلك [١١/ ٢٩٩] عن غيره، فإنّه أسند عن أبي القاسم يوسف بن أحمد التمار قال: إنّ الأشجّ دخل بغداد واجتمع الناس عليه في دار إسحاق، وأحدقوا به وضايقوه وكنت حاضره، فقال: لا تؤذوني، فإني سمعت علي بن أبي طالب يقول: قال رسول الله ﷺ: «كل مؤذ في النار»، وحدث ببغداد خمسة أحاديث، حفظت منها ثلاثة هذا أحدها، وما علمت أنّ أحداً ببغداد كتب عنه حرفاً واحداً، ولم يكن عندي بذلك الثقة، قال الخطيب عقب هذا: قلت: وقد روى بعض الناس عن المفيد قال: بلغني أنّ الأشجّ مات في سنة سبع وعشرين وثلاثمائة وهو راجع إلى بلده اهـ.

وأمّا الذهبي فقال ما نصه [٣/ ٣٣، رقم ٥٥٠٠]: عثمان بن خطاب أبو عمرو البلوي المغربي أبو الدنيا الأشج، ويقال: ابن أبي الدنيا طَير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب،/ فافتضح بذلك وكذبه النقادون، روى عنه المفيد وغيره. ٥/ ٥١

قال الخطيب: وعلماء النقل لا يثبتون قوله، ومات سنة ٣٢٧، قال المفيد سمعته يقول: ولدت في خلافة الصديق، وأخذت لعلي بركاب بغلته أيام صفين، وذكر قصة طويلة اهـ.

فما أدري كيف تدخل هذه الأوهام على الشارح؟ أو كيف يتعمدها؟ وقد ذكر هذا الحديث القرطبي في تفسيره، ونقله عنه ابن كثير في سورة البقرة، ثم قال بعده: وهذا الحديث ليس بمحفوظ ولا معروف اهـ.

كأنّه لم يقف عليه في تاريخ الخطيب، بل وله طريق آخر من حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك» من رواية هارون بن سعيد المصيصي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه: «المؤذي في النار»، قال الدارقطني: هارون مجهول، ولا يصح هذا عن مالك.

٢٥٤٧/ ٦٣٤٥ ـ «كُلُّ مسجدٍ فيه إمامٌ ومؤذنٌ فالاعتكافُ فيهِ يَصحُّ».

(قط) عن حذيفة

قال الشارح: قال الذهبي: حديث في نهاية الضعف.

قلت: بل هو حديث موضوع في نهاية البطلان يلام المصنف على إيراده لأنّه مما انفرد به وضاع.

٢٠٤٨/ ٦٣٥٢ ـ «كلُّ معروفٍ صنعتهُ إلى غَنِيّ أو فقيرٍ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

(خط) في الجامع عن جابر. (طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: إسناده ضعيف، وقال الهيثمي: في سند الطبراني صدقة بن موسى الدقيقي وهو ضعيف.

قلت: صدقة لم ينفرد به، بل تابعه شعبة عن فرقد، فإنّ صدقة بن موسى رواه عن فرقد السنجي عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، كذلك رواه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق»، وفي قضاء الحوائج معاً، والطبراني في «الكبير» [١٠/ ١١٠] وفي مكارم الأخلاق أيضاً [ص ١١١، ١١٢]، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [ص ١٦/ ١٧]، وأبو نعيم في «الحلية» [٣/ ٤٩] كلهم عن صدقة به.

رواه أبو نعيم في «الحلية» [٧/ ١٩٤] من طريق أحمد بن يوسف: ثنا مسلم هو ابن إبراهيم ثنا شعبة عن/ فرقد به مثله. ٥٢/٥

وله طريق آخر عن عبد الله مرفوعاً بدون ذكر الغني والفقير، أخرجه أبو نعيم في «التاريخ» [١/ ٦٦، ١٥٢، ٣٠٣، ٢/ ١٠٢] من طريق إسحاق بن الربيع: ثنا العلاء بن المسيب عن أبيه عنه.

وله طريق آخر موقوفاً مثله، أخرجه النسائي في الكبرى، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج»، وفي «المكارم» من رواية أبي عوانة عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله قال: «كل معروف صدقة» زاد النسائي «وكنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر».

٢٠٤٩/ ٦٣٥٤ ـ «كُلُّ معروفٍ صدقَةٌ، والدَّالُّ على الخيرِ كفاعِلِهِ، واللَّهُ يُحِبُّ إغاثَةَ اللهفانِ».

(هب) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه طلحة بن عمرو، قال أحمد: متروك، وقال الحافظ العراقي: رواه الطبراني في المستجاد من رواية الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والحجاج ضعيف، وقد جاء مفرقاً في أخبار أخر.

قلت: هذا خلط لحديث بحديث، وكتاب المستجاد ليس هو للطبراني، بل هو للدارقطني، فهو غلط على العراقي.

وحديث ابن عباس له طريق آخر من غير رواية طلحة بن عمرو، ولكن بدون الزيادة، أخرجه ابن أبي الدنيا، والدولابي في الكنى، وأبو نعيم في الحلية من رواية حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً: «كل معروف صدقة».

٢٥٥٠/ ٦٣٥٥ ـ «كُلُّ منْ وَرِدَ القيامةَ عطشانٌ».

(حل. هب) عن أنس

قال في الكبير: كلاهما من رواية سهل بن نصر عن محمد بن صبيح السماك. . . إلخ.

قلت: أبو نعيم لم يخرجه من طريق سهل بن نصر، بل خرجه من طريق السري بن عاصم [٣/ ٥٤ و٨/ ٢١٦]:

ثنا محمد بن صبيح السماك به، وذلك في موضعين من الحلية في ترجمة يزيد الرقاشي من الجزء الثالث، وفي ترجمة ابن السماك من الجزء الثامن، والشارح حمل سند أبي نعيم على سند البيهقي من غير تحقيق ولا تثبت.

٢٥٥١/ ٦٣٥٨ ـ «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ».

(حم. ق. د) عن عمران بن حصين

/ (ت) عن عمر (حم) عن أبي بكر ٥/ ٥٤

قلت: هذا الحديث خرجه جماعة عن جماعة من الصحابة يطول ذكرهم، وانظر حديث: «اعملوا»، وحديث: «كل امرىء» السابقين، والكنى للدولابي (ص ١٠٢ من الجزء الثاني)، وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن من الميزان، فإنّه أسنده عن أبي بكر وتفسير ابن كثير في سورة الليل، فإنّه أورده من طرق، «والأدب المفرد» للبخاري (ص ١٣١)، وكتاب السند لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ص ١٠٣ وص١١١)، والتاريخ الكبير للبخاري (ص ٢٤٣ ج ثاني قسم أول) و(٩٧ جزء رابع قسم ثاني).

٢٥٥٢/ ٦٣٦٠ ـ «كُلُّ نادبةٍ كاذبة إلاّ نادبة حمزَةَ».

ابن سعد عن سعد بن إبراهيم مرسلاً

قلت: الذي في طبقات ابن سعد أنّه عن ابن المنكدر لا عن سعد بن إبراهيم، قال ابن سعد:

أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك أنا محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر قال: «أقبل رسول الله ﷺ من أحد، فمرّ على بني عبد الأشهل ونساء الأنصار يبكين على هلكاهنّ يندبنهم، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: لكن حمزة لا بواكي له، قال: فدخل رجال من الأنصار على نسائهم، فقالوا: حولن بكاءكن وندبكن

على حمزة، فقام رسول الله ﷺ فطال قيامه يستمع، ثم انصرف، فقام على المنبر من الغد، فنهى عن النياحة كأشدّ ما نهى عن شيء قط، وقال: كل نادبة»، وذكره.

٦٣٦١/٢٥٥٣ ـ «كُلُّ نسبٍ وصِهرٍ مُنقطع يومَ القيامةِ إلاّ نَسَبِي، وصِهرِي».

ابن عساكر عن عمر

قال في الكبير: قال الذهبي: فيه ابن وكيع لا يعتمد لكن ورد فيه مرسل حسن.

قلت: هكذا يأتي الشارح بالأنقال مختصرة منحوتة عديمة الفائدة، فمن هو ابن وكيع، فالذهبي لا يقول هذا أصلاً، ثم إنّ النقل في مثل هذه الأحاديث عن الذهبي وأمثاله كابن تيمية مما لا ينبغي، فإن هؤلاء النواصب يودون أن لا يصح حديث في فضل آل البيت، /بل ويزيد ابن تيمية وأفراخه فلا يريدون أن يسمعوا حديثاً في فضل رسول الله ﷺ، وهذا الحديث قد مرّ قريباً أنّه وصل عن عمر حد التواتر مع وروده عن النبيّ من رواية جماعة من الصحابة غير عمر ـ رضي الله عنه ـ ومما لم يذكر هناك كون هذا اللفظ ورد من حديث علي ـ عليه السلام ـ قال الطوسي في أماليه: ٥/٥٥

أخبرنا أحمد بن محمد بن الصلت أنا ابن عقدة أخبرنا عليّ بن محمد بن علي العلوي حدثني جعفر بن محمد بن عيسى ثنا عبيد الله بن علي ثنا علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جده عن آبائه عن علي ـ عليه السلام ـ قال: «قال رسول الله ﷺ:»، وذكر مثله.

٦٣٦٢/٢٥٥٤ ـ «كُلُّ نعيمٍ زائلٌ إلاّ نعيمَ أهْلِ الجَنَّةِ، وكُلُّ همٌ منقطع إلاّ همَّ أهلِ النَّارِ».

ابن لال عن أنس

قال الشارح: قال الذهبي: باطل.

قلت: هذا من كلام الحسن البصري سرقه بعض الوضاعين، ورفعه قال الدينوري في المجالسة: حدثنا يوسف بن الضحاك ثنا شيبان بن فروخ عن أبي الأشهب عن[1] قال: وذكر مثله، إلاّ أنّه قال: «وكل غمّ، بل الهم».

٦٣٦٤/٢٥٥٥ ـ «كُلُّ نفسٍ من بَنِي آدمَ سيد: فالرجل سيدُ أهلِهِ، والمرأةُ سيدةُ بَيْتِها».

ابن السني في عمل اليوم والليلة عن أبي هريرة

قلت: ترجم عليه ابن السني بباب إباحة المخاطبة بالسؤدد على الإصابة، ثم

(١) هكذا في الأصل.

قال: أخبرنا أبو يحيى الساجي، وجماعة قالوا: حدثنا أحمد بن عمرو بن سرح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي يونس عن أبي هريرة به.

٢٥٥٦/ ٦٣٦٥ ـ «كُلُّ نفقَةٍ يُنفقُها العبدُ يؤجرُ فيهَا إلاّ البُنيانَ».

(طب) عن خباب

قال في الكبير عن العراقي: إسناده جيد، ثم قال: وظاهر صنيع المصنف أنّه لم يره مخرجاً لأحد من الستة وهو ذهول، فقد خرجه ابن ماجه عن خباب باللفظ المزبور.

قلت: هذا كذب، قال ابن ماجه [رقم ٤٦١٣]:

حدثنا إسماعيل بن موسى ثنا شريك عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب،/ ٥/ ٥٦ قال: أتينا خباباً نعوده، فقال: «لقد طال سقمي، ولولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تمنوا الموت لتمنيته، وقال: إنّ العبد ليؤجر في نفقته كلها إلاّ في التراب، أو قال: في البناء» اهـ.

فأين اللفظ المزبور؟ ثم إنّ الشارح قد ذكر هذا الحديث في حرف الألف وعزاه لابن ماجه، وأين الشارح من ذلك؟

٢٥٥٧/ ٦٣٦٦ ـ «كُلُّ نفقةٍ ينفقُها المسلمُ يؤجرُ فيها: على نفسِهِ، وعَلَى عيالِهِ، وعلى صديقِهِ، وعلى بهيمته، إلاّ في بناءٍ إلا بناءَ مسجدٍ يَبْتَغِي به وجهَ اللّهِ».

(هب) عن إبراهيم مرسلاً

قال الشارح: وهو مع إرساله منكر.

وقال في الكبير: فيه علي بن الجعد أورده الذهبي في الضعفاء وقال: متقن فيه تجهم، وقيس بن الربيع قال الذهبي: تابعي له حديث منكر.

قلت: هذا الرجل مصيبة ابتلى الله بها الحديث ورجاله، فهو أبعد الناس من معرفته، وأجهلهم على الإطلاق برجاله، تسلط على ذلك بجهله، فصار يأتي بالعجائب والدواهي.

أول ذلك: أنّ علي بن الجعد ثقة ثبت حافظ مشهور من رجال البخاري، يجل قدره عن أن يعلل به حديث مثل هذا، وكونه فيه تجهم لا دخل له في التعليل، فأكثر رجال الصحيح الثقات الأثبات لا سيما المتقدّمين منهم ملموزون بمثل هذه البدع، فلو ردت أحاديثهم لما ثبت أو كاد يثبت في الدنيا حديث.

الثاني: أنّ قيس بن الربيع المذكور في السند هو شيخ علي بن الجعد وهو قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، أحد المشاهير المختلف فيهم وهو ليس بتابعي، بل

هو يروي عن التابعين مات سنة خمس، وقيل: ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمان وستين ومائة، وأمّا قيس بن الربيع الذي قال فيه الذهبي: له حديث منكر فهو آخر أكبر من هذا، قال فيه الذهبي: لا يكاد يعرف عداده في التابعين له حديث أنكر عليه اهـ.

هكذا هو نص الذهبي، وقد غيره الشارح إلى ما ترى لقلة فهمه وعدم أمانته.

الثالث: أنّ الذهبي قال: له حديث أنكر عليه فجزم الشارح بأنّه هو هذا الحديث كما قال في الصغير: وهو مع إرساله منكر، فأتى بوهم مركب على/ وهم، وذلك ٥/٥٧ أنّه جعل قيس بن الربيع الأسدي المشهور المعروف، هو قيس بن الربيع التابعي المجهول، ثم جعل الذي أشار إليه الذهبي في ترجمة ذلك المجهول هو هذا الحديث الذي رواه قيس بن الربيع المعروف المشهور، ولو راجع اللسان لعرف أنّ الحديث الذي أشار إليه الذهبي هو غير هذا، بل هو حديث رواه قيس بن الربيع المذكور عن الشمردل بن نبات، وكان في وفد نجران الذين قدموا على رسول الله ﷺ فأسلموا، فقال الشمردل: «بأبي أنت وأمي إني كنت كاهن قومي، وكنت أتطيب فتأتيني الشابة فما يحل لي من ذلك، قال: فصد العرق ومحسمة الطعنة والانتشار إن اضطررت، ولا تجعل في دوائك شرفاً ولا ورعان، وعليك بالسنا والسنوت، ولا تداو أحداً حتى تعرف داءه، فقبل ركبتيه، وقال: والذي بعثك بالحقّ لأنت أعلم مني يعني بالطب»، فهذا هو الحديث الذي أشار إليه الذهبي وهو الذي أنكر عليه، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية وسبقه الخطيب الذي أخرجه في المتفق والمفترق فقال: في إسناده نظر.

أمّا حديث الباب فهو ضعيف لإرساله، ولضعف قيس بن الربيع الأسدي أيضاً.

٢٥٥٨/٦٣٦٧ ـ «كُلُّ يمينٍ يُحلَفُ بها دونَ اللّهِ شِرْكٌ».

(ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أبو نعيم والديلمي.

قلت: الشارح رأى الحديث في مسند الفردوس [٣/٣٠٦ رقم ٤٧٩٣] مسنداً من طريق أبي نعيم، فعزاه إليه من غير أن يكون رآه في أصل من أصول أبي نعيم، ولا عرف في أيّها خرجه، وذلك من تهوره وعدم أمانته، وهو عند أبي نعيم في «التاريخ» في ترجمة عمر بن محمد بن مسلم (ص ٥٣ من الجزء الأول).

٢٥٥٩/٦٣٦٨ ـ «كُلُّكُمْ بنو آدمَ، وآدمُ خُلِقَ من ترابٍ، لَيَنْتَهِينَّ قومٌ يفتخِرُونَ بآبائِهِمْ أو ليكونُنَّ أهونَ على اللّهِ من الجُعْلانِ».

البزار عن حذيفة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما ذكر، فقد أعلّه الهيثمي/ بأنّ ٥/٥٨ فيه الحسن بن الحسين المعافى وهو ضعيف.

قلت: الحسن المذكور إنّما تكلموا فيه لأجل التشيع، وهو جرهم إلى الطعن فيه بغيره.

والحديث حسن كما قال المصنف أو صحيح لكثرة شواهده عن جماعة من الصحابة الذين منهم أبو هريرة، وحديثه بمثل لفظ هذا الحديث، خرجه أبو داود [٤/ ٣٣٣، رقم ٥١١٦]، وحسنه الترمذي.

٢٥٦٠/ ٦٣٧١ ـ «كُلَّمَا طالَ عمرُ المسلِم كانَ لهُ خيرٌ».

(طب) عن عوف بن مالك

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه النهاس بن فهم وهو ضعيف، فرمز المصنف لحسنه فيه ما فيه.

قلت: وإذ الأمر كذلك فلم قلت في الصغير: إسناده حسن؟ فوقعت في الخطأ الذي أنكرته على المصنف، وأخطأت في كلا الكتابين، أخطأت في الكبير في اعتراضك تحسين المؤلف للحديث الذي حسّنه لوجود شواهده الكثيرة المخرجة في الصحاح وغيرها وقد تقدّم منها في حرف الخاء، وأخطأت في الصغير في قولك: إسناده حسن مع أنّ سنده ضعيف، ولم تفرق بين الحكم للحديث وبين الحكم للسند.

٢٥٦١/ ٦٣٧٢ ـ «كلماتُ الفرجِ: لا إلهَ إلاّ اللّهُ الحليمُ الكريمُ، لا إلهَ إلاّ اللّهُ العليُّ العظيمُ، لا إلهَ إلاّ اللّهُ ربُّ السمواتِ السبعِ وربُّ العرشِ الكريمِ».

ابن أبي الدنيا في الفرج عن ابن عباس

قلت: قال الدينوري في «المجالسة»:

حدثنا الحارث بن أبي أسامة ثنا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس به.

وقال ابن ترثال في جزئه:

حدثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن أحمد بن هارون العسكري ثنا عبد الله بن الحسن الهاشمي ثنا يزيد بن هارون به.

وقد عقد الحكيم الترمذي في نوادر الأصول الأصل الثامن والسبعين والمائة[1]

---

(١) هو في الأصل السابع والسبعين والمائة من المطبوع (٢/ ٨١).

لكلمات الفرج، فأخرج هذا الحديث بألفاظ معضلاً وموقوفاً ومرفوعاً عن علي، ولم يخرج حديث ابن عباس.

٢٥٦٢/ ٦٣٧٣ ـ «كلماتٌ من ذكرَهُنَّ مائةَ مرة دُبُرَ كلِّ صلاة: الله أكبرُ، سبحان/ الله، والحمدُ للهِ، ولا إله إلاّ اللّهُ وحدَه لا شريكَ لَهُ ولا حولَ ولا قوّةَ إلاّ باللّهِ العليِّ العَظيمِ، لو كانتْ خطاياهُ مثل زبدِ البحرِ لمحَتْهُنَّ». ٥٩/٥

(حم) عن ابي ذر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس بجيد، فقد قال الهيثمي: فيه أبو كثير لم أعرفه وبقية رجاله حديثهم حسن.

قلت: وإذا لم يعرفه الهيثمي [١٠/ ١٠١] فمن أدراك أنّ المؤلف لا يعرفه فأبو كثير المذكور ذكره البخاري في الكنى ولم يذكر فيه جرحاً، فدلّ على أنّه ثقة ونصه [ص ٦٤، رقم ٥٨٢]: أبو كثير مولى بني هاشم سمع أبا ذر الغفاري: «التسبيح في دبر الصلاة يمحو الخطايا» اهـ.

فالحديث حسن كما قال المصنف واعتراض الشارح ليس بجيد، ومن عجائبه أنّه رجع في الصغير فقلد المصنف وقال: إسناده حسن.

٢٥٦٣/ ٦٣٧٧ ـ «كلمتانِ إحداهُما ليس لها ناهيةٌ دونَ العرشِ، والأخرى تملأُ ما بين السماءِ والأرضِ: لا إلهَ إلاّ اللّهُ، واللّهُ أكبرُ».

(طب) عن معاذ

قال الشارح: بإسناد حسن أو ضعيف.

قلت: هذا حكم غريب عجيب، لم يسبق الشارح إليه أحد من الناس، وعلى حد تعبيره نقول: هو حكم فاسد أو باطل.

٢٥٦٤/ ٦٣٨١ ـ «كُلِ الثومَ نَيّئاً، فلولاَ أَنّي أُناجِي الملكَ لأكلتُهُ».

(حل) وابو بكر في الغيلانيات عن علي

قال الشارح: وإسناده واه.

وقال في الكبير: فيه حبة العرني قال الذهبي في الضعفاء: شيعي غال ضعفه الدارقطني، وقال العراقي ضعفه الجمهور.

قلت: فهم الشارح في كون حبة شيعي غال كما يقوله الذهبي أنّ حديثه واه، وذلك من جهله المركب، فلا حبة شيعي غال، ولا رواية الشيعي الغالي واهية، فحبة كان عابداً جليلاً تقياً خاشعاً لله تعالى، وثقه أحمد، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن عدي: لم أرَ له حديثاً منكر جاوز الحدّ، وإنّما تكلم فيه

الآخرون لتشيعه، ومعنى هذا التشيع أنّه كان محباً لعلي وحضر معه صفين، ونقل عنه أنّه قال: حضر مع علي ثمانون بدرياً فكذبوه لهذا مع أنّه لم يصح عنه، وهب/ ٥/ ٦٠ أنّه شيعي غال كما يقول النواصب، فما للتشيع وضعف الرواية، متى كان الشيعي ثقة عدلاً، وأي علاقة للتشيع بأكل الثوم.

ولِمَ كانت رواية الشيعي ضعيفة ورواية الناصبي الغالي صحيحة كحريز بن عثمان وأمثاله إنّ هذا العجب، وأعجب منه تدخل الشارح فيما لا يعرفه.

والحديث خرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» عن أبي الشيخ بن حيان: ثنا محمد بن هارون ثنا الحسن بن عرفة ثنا زافر بن سليمان عن إسرائيل عن مسلم الأعور عن حبة العرني عن علي به، بدون قوله: «نيئاً».

أمّا في الحلية [٨/ ٣٥٧ و١٠/ ٣١٦] فأخرجه من وجه آخر عن إسرائيل من رواية شيوخ الصوفية محمد بن محمد بن أبي الورد العابد قال: سمعت بشر الحافي يقول: حدثنا المعافى بن عمران عن إسرائيل به.

وأخرجه أبو سعد الماليني في مسند الصوفية قال:

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن يعقوب أنبأنا أبو إسحاق محمد بن بويه ثنا محمد بن محمد بن أبي الورد العابد قال: سمعت بشر بن الحارث به، بدون قوله: «نيئاً» أيضاً.

وأخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية قال: أخبرنا أبو عمرو وسعيد بن القاسم بن العلاء البردعي ثنا أبو طلحة أحمد بن محمد بن عبد الكريم ثنا محمد بن محمد بن أبي الورد العابد به.

ورواه أبو مسلم الكشي في سننه قال: حدثنا عبد الله بن رجاء ثنا إسرائيل به.

ورواه الطحاوي في معاني الآثار من رواية عبد الله بن صالح وشبابة بن سوار ثنا إسرائيل به.

٢٥٦٥/ ٦٣٨٥ ـ «كُلْ ما أصمَيتَ ودعْ ما أنميتَ».

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: فيه عثمان بن عبد الرحمن أظنّه القرشي وهو متروك.

قلت: الحديث ورد من طريقين عن ابن عباس موقوفاً أخرجهما البيهقي فلو لم يرد إلاّ كذلك لكانت هذه الرواية ضعيفة، ولكنه ورد من طريقين آخرين مرفوعاً أيضاً.

فرواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عمرو بن تميم عن أبيه عن جده مرفوعاً أيضاً.

ورواه ابن سعد في الطبقات [١/ ٢/ ٦٠] عن هشام بن محمد بن السائب الكلبي قال:

حدثني جميل بن مرثد الطائي من بني معن عن بعض أشياخهم قالوا: قدم عمرو بن المسبح الطائي على/ النبي ﷺ، وهو يومئذ ابن مائة وخمسين سنة، فسأله عن الصيد، فقال: «كل ما أصميت، ودع ما أنميت»، فهذا يؤيد رفعه، ويكون الحديث بمجموع طرقه حسناً، والله أعلم. ٥/ ٦١

٢٥٦٦/ ٦٣٨٨ ـ «كُلْ ما ردَّتْ عليكَ قوسُك».

(حم) عن عقبة بن عامر وحذيفة بن اليمان

(حم. د) عن ابن عمرو بن العاص، (هـ) عن أبي ثعلبة

قال في الكبير: وقضية صنيع المؤلف أنّ ابن ماجه تفرد به من بين الستة وليس كذلك، بل هو في أبي داود من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي ثعلبة.

قلت: عبد الله بن عمرو لم يرو عن أبي ثعلبة، بل رواه عن النبي ﷺ، فهو حديثه، قال أبو داود [٣/ ١١٠، رقم ٢٨٥٧]:

حدثنا محمد بن المنهال الضرير قال: ثنا يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أنّ أعرابياً يقال له: أبو ثعلبة، قال: يا رسول الله: إنّ لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها، فقال النبي ﷺ...». الحديث، والمصنف قد عزاه لأحمد وأبي داود كما ترى، فاعجب لهذه الوقاحة، وسل الله العافية.

٢٥٦٧/ ٦٣٨٩ ـ «كُلْ مع صاحبِ البلاءِ تواضُعاً لربِّكَ وإيماناً».

الطحاوي عن أبي ذر

زاد الشارح في الكبير: في مسنده عن أبي ذر.

قلت: الشارح عديم الأمانة في العلم فاقد الحرمة للحديث بغير علم ولا معرفة ولا توقف ولا تثبت، فالطحاوي ليس له مسند أولاً، ولم يخرجه فيه لو فرضنا له مسنداً ثانياً، وإنّما خرجه في معاني الآثار، قال:

حدثنا علي بن زيد ثنا موسى بن داود ثنا يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني عن أبي ذر به.

٢٥٦٨/ ٦٣٩٣ ـ «كُلوا التّين فلو قُلت إنَّ فَاكِهةً نزلت منَ الجنَّة بلا عجمٍ لقلتُ هي التّينُ، وإنّه يَذْهب بالبواسِيرِ، وينفعُ مِن النِّقْرسِ».

ابن السني وأبو نعيم (فر) عن أبي ذر

قال في الكبير: والذي وقفت عليه لابن السني/ والديلمي ليس على هذا ٥/ ٦٢ السياق، بل سياقه بعد قوله هي التين: «وينفع من النقرس» اهـ.

قلت: كذب، والله ما رأى الطب لابن السني بعينه وإنّما رأى الديلمي أسنده من طريقه، ثم إنّه لو قال الذي رأيته في مسند الفردوس من طريق ابن السني بدون ذكر «البواسير» لكان صادقاً في حكايته غير مهول بقوله: ليس على هذا السياق، فإنّه لم يأت بسياق آخر وإنّما حذف ذكر «البواسير» فقط، ولكنه يأتي بمثل هذا للتهويل وتعظيم الأمر على المصنف.

٢٥٦٩/ ٦٣٩٤ ـ «كُلوا التّمْرَ عَلَى الرِّيقِ؛ فإنَّهُ يَقْتُلُ الدُّودَ».

أبو بكر في الغيلانيات (فر) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه أبو بكر الشافعي، قال في الميزان: شيخ للحاكم متهم بالوضع، وعصمة بن محمد قال في الضعفاء: تركوه، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

قلت: الشارح جاهل كذاب فأبو بكر الشافعي هو مخرج الحديث وهو ثقة إمام جليل ما حام الضعف حوله ولا ذكره الذهبي في الميزان، ولا توجد في الميزان ترجمة لرجل اسمه أبو بكر الشافعي أصلاً، ولا قال الذهبي عنه: شيخ للحاكم متهم بالوضع أصلاً، فلا أدري كيف يجترىء هذا الكذاب على كتب الحديث وأهله؟

وأبو بكر الشافعي ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وحلاّه بالإمام الحجة المفيد محدث العراق، ثم نقل عن الخطيب أنّه قال: كان ثقة ثبتاً حسن التصانيف، وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة مأمون جبل ما كان في ذلك الوقت أحد أوثق منه، وقال مرّة أخرى: هو الثقة المأمون الذي لم يغمز اهـ.

فانظر لهذا الكذاب ما أجرأه على أهل الكذب وعلى أهل الحديث.

أمّا الحديث فموضوع[١]، وعلّته عصمة بن محمد[٢]، فلو كان للشارح علم وعقل لاقتصر على التعليل به.

(١) انظر تنزيه الشريعة (٢/ ٢٤٠)، والموضوعات (٣/ ٢٥)، والفوائد المجموعة (١٨٠)، وتذكرة الموضوعات (١٥١).

(٢) انظر الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٣٤٠، رقم ١٣٦٦).

٥/٦٣ ٢٥٧٠/ ٦٣٩٥ ـ «كُلُوا البَلَحَ بالتَّمرِ، كُلُوا الخَلِقَ بالجَدِيدِ، فإنَّ الشَّيطان/ إذَا رآهُ غَضِبَ وَقَالَ: عَاشَ ابنُ آدَمَ حَتى أكَلَ الخَلِقَ بالجَدِيدِ».

(ن. هـ. ك) عن عائشة

قال (ش): حديث منكر اتفاقاً.

وقال في الكبير: قال الدارقطني: تفرّد به يحيى بن محمد أبو زكير عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلاّ به، وقال ابن حبان: لا أصل له، قال: وفيه أيضاً محمد بن شداد، قال الدارقطني: لا يكتب حديثه، وتابعه نعيم بن حماد عن أبي زكير ونعيم غير ثقة، وفي الميزان: هذا حديث منكر رواه الحاكم ولم يصححه مع تساهله اهـ. ومن ثم أورده ابن الجوزي في الموضوع، والحاصل أنّ متنه منكر وفي سنده ضعفاء، والمنكر من قبيل الضعيف ففيه ضعف على ضعف إن سلم عدم وضعه.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: منكر اتفاقاً، فحكاية الاتفاق باطلة، فقد صححه الحاكم في كتاب المدخل، فقال: والقسم الرابع من الصحيح هذه الأحاديث الأفراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول، تفرّد بها ثقة من الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب فذكر مثالين، ثم قال: وكذلك حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس وهو ثقة مخرج حديثه في كتاب مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «كلوا البلح بالتمر» الحديث ثم قال وسوى هذا القسم كثيرة كلها صحيحة الإسناد غير مخرجة في الكتابين، يُسْتَدلّ بالقليل الذي ذكرناه على الكثير الذي تركناه انتهى.

وخرجه أيضاً في علوم الحديث [ص ١٠٠ ـ ١٠١]، ثم قال: تفرّد به أبو زكير عن هشام وهو من أفراد البصريين عن المدنيين، فإنّ يحيى بن محمد بن قيس بصري مخرج حديثه في كتاب مسلم... إلخ، فأين الاتفاق؟

الثاني: أنّه قال: فيه محمد بن شداد وتابعه نعيم بن حماد ونعيم غير ثقة، وهذا كلام ابن الجوزي في الموضوعات [٣/ ١٢١]، وقد تعقّبه عليه المصنف بأنّ محمد بن شداد ونعيم بن حماد بريئان منه، فقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي، وابن ماجه [٢/ ١١٠٥، رقم ٣٣٣٠] عن أبي بشر بكر بن خلف، والعقيلي [رقم ٤٦٧] من طريق القاسم بن أمية الحذاء، والبيهقي في «الشعب» من طريقه ومن طريق عبيد الله بن محمد [٥/ ١١٠٥ رقم ٥٩٩٩] وابن السني في الطب من طريق محمد بن المثنى، وأبو نعيم في الطب من/ طريق محمد بن عمر المقدسي. ٥/٦٤

قلت: وكذلك رواه من طريق عمرو بن علي أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٣٤]، ومن طريق محمد بن المثنى ابن حبان في الضعفاء [٣/ ١٢٠]، فهؤلاء ستة

كلهم تابعوا محمد بن شداد ونعيم بن حماد عليه، وقد رأى الشارح ذلك في كتاب المصنف الذي منه نقل كلام ابن الجوزي، لكنّه يغض عن ذلك قصداً لئلا يظهر فضل المؤلف وحفظه واطلاعه.

الثالث: قوله: وفي سنده ضعفاء، فقد عرفت وعرف هو أيضاً أنّه ليس في سنده إلا أبو زكير، وهو مع ذلك مخرج له في صحيح مسلم.

الرابع: قوله: والمنكر من قبيل الضعيف، فهو من باب السماء فوقنا والأرض تحتنا.

الخامس: قوله: ففيه ضعف على ضعف هذه جملة لا تفهم ولا يعرف لها معنى ولا أصل لها ألبتّة.

٢٥٧١/٦٣٩٦ ـ «كُلُوا جَميعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا؛ فإِنَّ الْبَرَكَةَ مَعَ الجَمَاعَةِ».

(هـ) عن عمر

قال الشارح: بإسناد حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما ظنّ، فقد قال المنذري: فيه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير واهي الحديث.

قلت: وإذ ذلك كذلك فلم قلت في الصغير: إسناده حسن فتناقضت وما أصبت أولاً ولا آخراً؟

أمّا أولاً: فإنّ عمرو بن دينار المذكور ليس مما يخفى حاله على أدنى أهل الحديث معرفة فكيف بالمصنف؟

ولكنه حسن الحديث لشواهده وثبوت معناه ولم يحسن سند الحديث.

وأمّا آخراً: فإنك خالفت ما نقلته وحسنت سند الحديث وسنده ليس بحسن.

٢٥٧٢/٦٤٠٢ ـ «كُلُوا واشْرَبُوا وتَصَدَّقُوا والْبَسُوا في غَيْرِ إِسْرَافٍ ولا مَخْيَلَةٍ».

(حم. ن. هـ ك) عن ابن عمرو

قلت: أخرجه أيضاً الحارث بن أبي أسامة في مسنده بزيادة: «حتى ترى نعمة الله عليكم، فإنّ الله يحب أن يرى نعمته على عبده».

قال الحارث: حدثنا العباس بن الفضل ثنا همام عن قتادة والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وكذلك رواه بهذه الزيادة ابن أبي الدنيا في الشكر [ص ٣١]:

ثنا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم عن همّام به.

٥/٦٥ **٢٥٧٣/٦٤٠٦ ـ/ «كَمَا تَكُونُونَ يُولَّى عَلَيْكُم».**

(فر) عن ابي بكرة (هب) عن أبي إسحاق السبيعي مرسلاً

قال في الكبير: رواه الديلمي وكذا القضاعي كلاهما من حديث يحيى بن هاشم عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن جده عن أبي بكرة، قال السخاوي: يحيى في عداد من يضع، ثم قال: وله طريق أخرى عند ابن جميع في معجمه، والقضاعي في مسند الشهاب من جهة أحمد بن عثمان الكرماني..... إلخ.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: أنّ القضاعي لم يخرجه من حديث يحيى بن هاشم، وإنّما خرجه من طريق واحدة هي التي ذكرها أخيراً، قال القضاعي: أخبرنا هبة الله بن أبي غسان الفارسي أنا عبد الملك بن حسان البكاري ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عمران أنا أحمد بن إبراهيم بن عثمان بن المثنى أبو المثنى الباهلي أنّ أباه وعمه محمد بن يحيى حدثاه قال: أنا الكرماني بن عمرو حدثنا المبارك بن فضلة عن الحسن عن أبي بكرة به.

ثانيها: أنّه أضاف اسم الكرماني بن عمرو إلى أحمد بن عثمان الباهلي وجعلهما رجلاً واحداً.

ثالثها: قال في رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن جده، وهو لا يروي عن أبيه عن جده، وإنّما يروي عن أبيه، وأبوه يروي عن الصحابة.

٢٥٧٤/٦٤٠٧ ـ «كَمَا لا يجتنى من الشَّوْكِ الْعِنَبُ كذلك لا يَنْزِلُ الْفُجَّارُ مَنَازِلَ الأَبْرَارِ، وهُمَا طَرِيقان فَأَيُّهُمَا أَخَذْتُمْ أَدْرَكْتُمْ».

ابن عساكر عن أبي ذر

قال في الكبير: وفيه مكبر بن عثمان التنوخي، قال في الميزان عن ابن حبان: منكر الحديث جداً ثم ساق من مناكيره هذا الخبر.

قلت: الشارح رتب أحاديث الميزان على حروف المعجم، وجعل ذلك مرجعاً يرجع إليه، فكل حديث يجده فيه في ترجمة راو يحكم بأنّ ذلك الراوي موجود عند جميع مخرجيه فهذا الحديث له ثلاثة طرق: **الأول**: من رواية مكبر بن عثمان المذكور، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في الضعفاء فقال:

حدثنا أحمد بن علي بن المثنى ثنا مؤمل بن إهاب ثنا مكبر بن عثمان التنوخي ٥/٦٦ ثنا الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد/ عن أبي ذرّ به.

ومكبر بن عثمان لم ينفرد به عن الوضين، بل تابعه عليه يزيد بن السمط، وهو **الطريق الثاني**.

أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق أحمد بن أبي الحواري [١/ ١٥٦]:

ثنا مروان بن محمد عن يزيد بن السمط عن الوضين بن عطاء عن يزيد بن مرثد به مرسلاً، قال أبو نعيم: رواه غير أحمد فقال: عن يزيد عن أبي ذرّ.

الطريق الثالث: قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١١٢]:

حدثنا أحمد بن إسحاق ثنا أحمد بن عيسى بن ماهان الجوال ثنا محمد بن أبان البلخي ثنا كثير بن هشام ثنا فرات بن سليمان ثنا أبو المهاجر الدمشقي عن أبي ذر الغفاري به.

٢٥٧٥/ ٦٤٠٩ ـ «كَمَا لاَ يَنْفَعُ مَعَ الشِّرْكِ شيءٌ كَذَلِكَ لاَ يَضُرُّ مَعَ الإِيْمَانِ شَيْءٌ».

(خط) عن عمر، (حل) عن ابن عمرو

قلت: ما كتبه الشارح في الكبير على هذا الحديث أخذه باختصار من اللآلىء المصنوعة للمصنف [١/ ٢٣]، فراجعه تقف على الحقيقة.

٢٥٧٦/ ٦٤١١ ـ «كَمَا تَدِينُ تُدَانُ».

(عد) عن ابن عمرو

قال في الكبير: رواه ابن عدي من جهة مكرم بن عبد الله الجوزجاني عن محمد بن عبد الملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر ثم ضعفه بمحمد المذكور، فعزو الحديث لمخرجه وحذفه من كلامه وتصريحه بتضعيفه غير صواب.

قلت: الشارح جاهل أحمق يظنّ أنّ الكامل لابن عدي كمصنف الترمذي والحاكم ونحوهما ممن ألفوا في السنن وتكلموا على الأحاديث، وهو لا يدري أنّ الكامل كتاب في ضعفاء الرجال، ومقصود مؤلفه تضعيف الرجال لا تضعيف الأحاديث، فهو يورد الأحاديث الغرائب في ترجمة الرجل ليستدلّ بها على ضعفه لا بالعكس، ولكن الشارح يكذب ويريد أن يقيم من ذلك الكذب حجة على المصنف، وهو لم ير الكامل بعينه ولا رأى من رآه إلى عدّة إضافات، وإنّما نقل هذا من عبارة الحفاظ كالسخاوي في المقاصد الحسنة [ص ٥١٨، رقم ٨٣٤]، ثم حرفها وزاد فيها الكذب، واسمع عبارة السخاوي بعد أن ذكر السند المذكور: ومن هذا الوجه أخرجه/ ابن عدي في الكامل، وضعف محمد... إلخ فحرف الشارح قوله: ٥/ ٦٧ وضعف محمد بقوله: وضعفه بمحمد، ثم صار يهذِي بما سمعت ليفضح الشارح[1]، وفي الحقيقة يفضح نفسه، ويكشف الستر عن جهله وقلّة صدقه وأمانته.

(١) كذا بالأصل ولعلها سبق قلم والصواب: ليفضح المصنف.

٢٥٧٧/ ٦٤١٣ - «كَمْ مِنْ ذِي طِمْرَيْنِ لاَ يُؤْبَهُ لَهُ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لأَبَرَّهُ، مِنْهُمْ عَمَّارُ بنُ يَاسِرٍ».

ابن عساكر عن عائشة

قال في الكبير: رواه أيضاً الطبراني في الأوسط عنها باللفظ المزبور فما أوهمه صنيع المصنف. . . إلخ.

قلت: هذا كذب ما خرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة بهذا اللفظ، ولا ذكره الهيثمي كذلك، وإنّما ذكر أحاديث أخرى ليس فيها ذكر عمار، ولا هي من حديث عائشة.

٢٥٧٨/ ٦٤١٦ - «كَمْ مِنْ عَاقِلٍ عَقَلَ عَنِ الله أَمرَهُ، وَهُوَ حَقِير عِنْدَ النَّاس، ذَمِيمُ المنظَرِ، يَنْجُو غَداً، وَكَمْ مِنْ ظَرِيف اللِّسَانِ جَمِيلِ المَنْظَرِ عَظِيم الشَّانِ هَالِكٌ غَداً يَومَ القِيَامَةِ».

(هب) عن ابن عمر

قال في الكبير: رواه (هب) من حديث نهشل بن سعيد عن عباد بن كثير عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ثم قال أعني البيهقي: تفرد به نهشل بن عباد اهـ. ونهشل هذا قال الذهبي: قال ابن راهويه: كان كذاباً، وعباد بن كثير قال البخاري: تركوه، وعبد الله بن دينار قال الذهبي: ليس بالقوي.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: إن كان الشارح صادقاً فيما حكاه عن البيهقي من قوله: تفرّد به نهشل عن عباد، فهو متعقب بأنّ داود بن المحبر تابعه عن عباد، كذلك أخرجه الحارث بن أبي أسامة، وأبو نعيم في الحلية [١/ ٣١٣] من طريقه عن داود بن المحبر: ثنا عباد به، وداود كذاب أيضاً.

ثانيهما: قوله وعبد الله بن دينار قال الذهبي: ليس بالقوي، فإنّ عبد الله بن دينار هذا هو مولى ابن عمر وهو ثقة من رجال الصحيح، والعجب أنّه أشهر من نار على علم بين أهل الحديث، لا يخفى إلاّ على من لم يجلس مجلساً في هذا العلم ولا سمع منه حرفاً واحداً، وأعجب منه أنّ عبد الله بن دينار الذي ذكره الذهبي في الميزان [٢/ ٤١٨، رقم ٤٢٩٨]، قال فيه: روى عن عمر بن عبد العزيز، فهو متأخر/ عن مولى ابن عمر الراوي عنه. ٦٨/٥

٢٥٧٩/ ٦٤١٨ - «كَمْ مِنْ حَوْرَاء عَينَاء مَا كَانَ مَهرُهَا إلاّ قَبْضَةَ مِنْ حِنْطَةٍ أو مِثْلِها مِنْ تَمرٍ».

(عق) عن ابن عمر

قال في الكبير: أورده ابن الجوزي في الموضوعات وأقرّه عليه المؤلف.

قلت: هو كذلك، وقد ورد هذا أيضاً من حديث أبي هريرة وهو موضوع أيضاً، أخرجه ابن حبان في الضعفاء [٢/٨٨] من رواية عمر بن صبح، وهو وضاع عن مقاتل بن حيان عن الأعرج عن أبي هريرة به، فكان على المصنف أن لا يذكره.

٢٥٨٠/٦٤١٩ ـ «كَمْ مِنْ مُسْتَقْبِلٍ يَوْماً لاَ يَسْتَكْمِلُه، وَمُنْتَظِرٍ غَداً لا يَبْلُغهُ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه عون بن عبد الله أورده في اللسان ونقل عن الدارقطني ما يفيد تضعيفه.

قلت: مسكين هذا الرجل يرحم والله لشدّة جهله بالرجال وكثرة دخوله في الفضول، فعون بن عبد الله المذكور في سند هذا الحديث هو عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الزاهد العابد المشهور، وهو ثقة من رجال مسلم، ثم هو قديم تابعي يروي عن الصحابة، وعون بن عبد الله الذي ذكره الحافظ في اللسان مغربي إفريقي متأخر يروي عن مالك، قال الحافظ [٤/ ٣٨٧، رقم ١١٧٣]: عون بن عبد الله بن عمر بن غانم الإفريقي، غلط في اسمه بعض الرواة، أورده الدارقطني في ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري من غرائب مالك من طريق إبراهيم بن موسى بن جميل الأندلسي عن إبراهيم بن محمد بن زياد الأندلسي، يعرف بابن القزاز، عنه حدثني مالك، ثم أورده من طريق محمد بن وضاح وابن زياد عن سحنون عن عبد الله بن عمر بن غانم عن مالك، وقال: هذا أصحّ ممن قال: عن عون اهـ.

ثم إنّ هذا الحديث روي عن عون بن عبد الله من كلامه، وإنّما أسنده عنه بعض الرواة الضعفاء، فترك الشارح النظر فيهم وذهب إلى الرجل الثقة الزاهد العابد الذي هذا كلامه، وأراد تعليل الحديث برجل وافق اسمه وهو متأخر، قال/ البيهقي في الزهد: ٥/ ٦٩

أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي ثنا علي بن بندار ثنا حمزة بن محمد الكاتب ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك عن مسعر عن عون بن عبد الله، قال: «كم من مستقبل يوماً لا يتمّه، ومنتظر غداً لا يبلغه، لو تنظرون إلى الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره».

وقد ورد من وجه آخر مرفوعاً أيضاً عن ابن عمر، أخرجه القضاعي في مسند الشهاب [١/ ٣٤٥، ٣٤٦] من طريق الحسن بن أحمد بن المبارك الطوسي:

ثنا محمد بن أحمد بن أمية ثنا أبي ثنا نوفل بن سليمان الهنائي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: «وعظنا رسول الله ﷺ فقال: يا من الموت غايته،

ويا من القبر منزله، ويا من الكفن ستره، ويا من التراب وساده، ويا من الدود جيرانه، ويا من المنكر والنكير زواره، يا أيها المودع غداً عرسه، كم من مستقبل يوماً»، وذكره وهو باطل موضوع، نوفل الهنائي متهم بالوضع وكذلك الحسن بن أحمد الطوسي.

٢٥٨١/ ٦٤٢١ ـ «كُن في الدُّنيا كَأنَّك غَرِيبٌ أوْ عَابِرُ سَبِيلٍ».

(خ) عن ابن عمر

زاد (حم. ت. هـ) «وعدَّ نفسك من أهل القبور»

قلت: أخرجه أيضاً ابن حبان في روضة العقلاء (ص ١٢٦)، والخطابي في «العزلة» (ص ٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣١٢) بزيادات كثيرة في أوله، وانظر مستخرجنا على مسند الشهاب.

٢٥٨٢/ ٦٤٢٢ ـ «كُنْ وَرِعاً تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسِ، وَكُنْ قَنِعاً تَكُنْ أشْكَرَ النَّاسِ، وَأَحِبَّ للنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفسِكَ تَكُنْ مُؤْمِناً، وأَحْسِنْ مُجَاوَرَةَ مَن جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِماً، وَأَقلَّ الضَّحِكَ فَإِنَّ كَثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ القَلْبَ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وكذلك رواه القضاعي من حديث أبي رجاء وهو متكلم فيه، وفيه أيضاً برد بن سنان قال أبو داود: يرمى بالقدر وبه يعرف أنّ العامري لم يصب في زعمه صحته.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: أنّ الاستدراك بالقضاعي قصور على طريقة الشارح الذي لا يراعي أوائل الحديث، فإنّ الحديث أخرجه ابن ماجه [٢/ ١٤١٠، رقم ٤٢١٧]، والبخاري في «الأدب المفرد» والطبراني في «الأوسط»، وأبو نعيم في «الحلية» [١٠/ ٣٦٥] وفي التاريخ [٢/ ٣٠٢]، والبيهقي في الزهد [٢/ ٩٩]، والقشيري في الرسالة [ص ٥٣]، وابن الأعرابي في المعجم،/ وغيرهم كلهم من طريق أبي رجاء عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة عن أبي هريرة به، وفي ألفاظهم اختلاف بالنقص والزيادة والتقديم والتأخير، وذلك عذر المصنف في عدم عزوه إليهم. ٥/ ٧٠

ثانيها: برد بن سنان ثقة وكونه يرى القدر لا دخل له في الجرح.

ثالثها: للحديث طريق آخر من رواية الحسن عن أبي هريرة، أخرجه أحمد [٢/ ٣١٠] والترمذي [٢/ ٥٠] وأبو نعيم [١٠/ ٣٦٥] والخرائطي في «مكارم الأخلاق» [ص ٤٢].

رابعها: العامري شارح الشهاب ساقط عن درجة الاعتبار لأنّه يحكم على

الأحاديث بهواه، فلا يعتبره إلاّ مثله.

٢٥٨٣/ ٦٤٢٤ ـ «كُنتُ نَبياً وآدَمُ بَينَ الرُوحِ والجَسَدِ».

ابن سعد (حل) عن ميسرة الفجر

ابن سعد عن ابن أبي الجدعاء

(طب) عن ابن عباس

قال الشارح: وهذا حديث منكر.

وقال في الكبير: عن ابن عباس قال: «قيل يا رسول الله متى كنت نبياً؟ فذكره، قال الطبراني: لا يروى عن ابن عباس إلاّ بهذا الإسناد وفيه قيس بن الربيع قال الذهبي: تابعي له حديث منكر، وظاهر صنيع المصنف أنّه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير وإلاّ لما أبعد النجعة وهو غريب، فقد خرجه الترمذي في العلل وذكر أنّه سأل عنه البخاري فلم يعرفه، قال أبو عيسى: وهو غريب، وأخرجه أحمد والبخاري في التاريخ وابن السكن والبغوي عن ميسرة أيضاً، وأخرجه عنه الحاكم وقال: صحيح وأقرّه الذهبي، وأخرجه أحمد والطبراني باللفظ المزبور عنه، قال الهيثمي: رجالهما رجال الصحيح.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله في الصغير: وهذا حديث منكر، يفيد بظاهره أنه يريد الحديث من أصله وكلامه في الكبير يدل على أنّه يريد حديث ابن عباس وحده، وذلك من سوء التصرف.

الثاني: قوله: قال الطبراني: لا يروى عن ابن عباس إلاّ بهذا الإسناد بله وغفلة مضحكة فإنّه لم يتقدّم له ذكر لإسناده، فما هو الإسناد الذي لم يرو عن ابن عباس إلاّ به؟!

الثالث: قوله: وفيه قيس بن الربيع كذب، فإنه لا وجود له فيه، وإنّما علّته أنّه من رواية جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن عباس، وبذلك أعلّه الحافظ نور الدين الذي ينقل عنه الشارح.

الرابع: قوله: قال الذهبي: تابعي له حديث منكر قد سبق/ قريباً في حديث: ٥/ ٧١ «كل نفقة ينفقها المسلم»، إنّه غلط في هذا الرجل غلطاً فاحشاً مضحكاً فاضحاً فارجع إليه، فإنّ قيساً هذا مجهول لم يرو عنه إلاّ حديث واحد في الطب، وقيس الذي يريده الشارح غيره.

الخامس: أنّه قال في الصغير: وهذا حديث منكر اعتماداً على ما قال الذهبي: له حديث أنكر عليه، ففي حديث: «كل نفقة ينفقها المسلم» جعله الشارح هو ذلك الحديث، وهنا جعله هو هذا الحديث، وربما تأتي له أحاديث أخرى فيها قيس بن الربيع، فيقول عن كل واحد منها: هذا حديث منكر ويحملها كلها على قول

الذهبي: له حديث أنكر عليه، وقد بينّا أنّه حديث في الطب، فلا إله إلاّ الله ما أعجب شأن هذا الرجل الذي ابتلاه الله بالوقيعة في المصنف وجعل جزاءه على ذلك ما ترى من الدواهي التي لم يشاركه فيها مخلوق.

السادس: قوله: وظاهر صنيع... إلخ، إنّما كان لأحمق مثله أن يتعلق به لو خرجه الترمذي في جامعه الذي هو من الكتب الستة، أمّا كونه في العلل فهو كتاب من الكتب لا ميزة له على غيره، وهب أنّه في جامع الترمذي ولم يعزه إليه، فكان ماذا؟

السابع: إطلاقه العزو إلى علل الترمذي يفيد أنّه في العلل التي بآخر الجامع، والحديث ليس هو فيه، والقاعدة: إذا عزي إلى العلل المفرد يصرح بذلك.

الثامن: أنّ هؤلاء المخرجين كلهم قد عزا المصنف الحديث إليهم في الخصائص الكبرى وغيرها من كتبه، فإذا أحبّ أن يختصر هنا ويقتصر فلا أحد يعد ذلك نقصاً، ثم إنّ حديث ابن أبي الجدعاء أخرجه أيضاً أبو ذر الهروي في جزئه، قال:

أخبرنا عمر بن أحمد بن عثمان ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا كامل بن طلحة ثنا حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن أبي الجدعاء، قال: «قلت: يا رسول الله متى كنت نبياً؟ قال: إذ آدم بين الروح والجسد».

وأخرجه أبو طاهر المخلص قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي به مثله.

٥/ ٧٢ **٢٥٨٤/ ٦٤٣٣ ـ «كُونُوا فِي الدُّنيَا أَضْيَافاً، واتَّخِذُوا المسَاجِدَ بُيُوتاً،/ وَعَوِّدُوا قُلُوبَكُمُ الرِّقَّةَ، وَأَكْثِرُوا التَّفَكُّرَ والْبُكَاءَ، وَلاَ تَخْتَلِفَنَّ بِكُمُ الأهوَاءُ، تَبْنُونَ مَا لاَ تَسْكُنُونَ، وتَجْمَعُونَ مَا لا تَأْكُلُونَ، وتَأْمَلونَ مَا لاَ تُدْرِكُونَ».**

الحسن بن سفيان (حل) عن الحكم بن عمير

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: بل بإسناد ساقط منكر، فإنّه من رواية محمد بن مصفى عن بقية عن عيسى بن إبراهيم عن موسى بن أبي حبيب عن الحكم بن عمير، ومحمد بن مصفى يدلس تدليس التسوية، وقال صالح: حدث بالمناكير، وبقية مدلس أيضاً، وعيسى بن إبراهيم متروك، وموسى بن أبي حبيب ضعفه أبو حاتم وقال الذهبي: خبره ساقط، وله عن الحكم بن عمير رجل، قيل: له صحبة، والذي أرى أنّه لم يلقه، وموسى مع ضعفه متأخر عن لقي صحابي كبير، وإنّما أعرف له رواية عن علي بن الحسين اهـ.

والحكم بن عمير قال أبو حاتم: روى عن النبي ﷺ أحاديث منكرة يرويها عيسى بن إبراهيم وهو ضعيف عن موسى بن أبي حبيب وهو ضعيف عن عمه الحكم اهـ.

فإذا كان هذا السند حسناً فما هو المنكر الساقط؟

والعجب أنّه قال في الكبير: فيه بقية، وموسى بن أبي حبيب قال الذهبي: ضعفه أبو حاتم اهـ.

ومع ذلك قال في الصغير: إسناده حسن، والذي أوقعه في ذلك تقليده لذلك الجاهل العامري شارح الشهاب، الذي يصحح ويحسن بهواه وذوقه، فإن هذا الحديث خرجه أيضاً القضاعي في «مسند الشهاب»، ولكن الشارح لم يصرح باسمه، وأراد أن يستأثر بهذه الفائدة الجليلة ولا يعزوها لغيره.

٢٥٨٥/ ٦٤٣٤ ـ «كُونُوا للْعِلْمِ دُعَاةً، وَلاَ تَكُونُوا لَهُ رُوَاةً».

(حل) عن ابن مسعود

قال في الكبير: من رواية القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ابن مسعود.

قلت: هذا الحديث ما رأيته في الحلية، ولا في كتاب العلم من ترتيبها للحافظ نور الدين الهيثمي، فأخشى أن يكون المصنف واهماً في عزوه، والشارح كاذباً فيما ذكر من رواته، فالغالب أنّه رأى ذلك في مسند الفردوس، فجزم بأنّه في الحلية وليس عندي حرف الكاف منه، بل ناقص من نسختي، فليحرر.

والحديث خرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» [١/ ١٣٨]، من حديث علي فقال: حدثنا إبراهيم/ بن أحمد ثنا أبو الصلت ثنا علي بن موسى عن أبيه عن جده ٧٣/٥ عن آبائه مرفوعاً: «كونوا دراة، ولا تكونوا رواة، حديث تعرفون فقهه خير من ألف تروونه».

وذكره الديلمي في الفردوس [٣/ ٢٩١، رقم ٤٧٤٢] من حديث ابن عباس مطولاً، ولفظه: «كونوا للعلم رعاة، ولا تكونوا له رواة، فقد يرعوي من لا يروي، وقد يروي من لا يرعوي، إنكم لا تكونوا عالمين حتى تكونوا بما علمتم عاملين».

٢٥٨٦/ ٦٤٣٥ ـ «كَلاَمُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لاَ لَهُ، إلاّ أمْراً بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْياً عَنْ مُنْكَرٍ، أو ذِكْراً للّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(ت. هـ. ك. هب) عن أم حبيبة

قلت: أخرجه أيضاً ابن السني في عمل يوم وليلة [ص ٥]، والبخاري في

«التاريخ» [١/ ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢]، وأحمد في الزهد، والحكيم في نوادر الأصول في الأصل الخمسين ومائة[١].

٢٥٨٧/ ٦٤٣٦ ـ «كَلاَمُ أَهْلِ السَّماواتِ: لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللّهِ».

(خط) عن أنس

قال في الكبير: ورواه في ترجمة خلف الموازيني، وفيه أحمد بن محمد بن عمران، قال الذهبي في الضعفاء: ضعيف، وداود بن صغير قال الدارقطني وغيره: منكر الحديث، وابن عدي: غال في التشيع، ومن ثم أورده ابن الجوزي في الواهيات.

قلت: فيه أمور، **الأول**: الخطيب [١٢/ ٣٦٢] خرج الحديث في ترجمة خلف المذكور، وأعاده في ترجمة داود بن صغير.

الثاني: المذكور في سند الحديث أحمد بن عمران، وهو غير أحمد بن محمد بن عمران.

الثالث: أحمد بن عمران بريء من الحديث لأنّه توبع عليه في نفس السند الذي رآه الشارح، فلا معنى لذكره فضلاً عن ذكر غيره في موضعه.

فالخطيب رواه من طريق أحمد بن عمران عن خلف بن محمد الموازيني عن علي بن موسى الديبلي عن داود بن صغير، ثم حول السند فرواه أيضاً من طريق علي بن عمر الحربي عن عبيد الله بن عبد الله الصيرفي عن داود بن صغير، ثم أخرجه في ترجمة داود من وجه ثالث عنه من رواية علي بن محمد بن عبد الله المروزي عن عبد الله بن محمد بن نصر بن الحجاج المروزي عن داود بن صغير به، فكيف يذكر أحمد بن عمران وهو بريء منه، ثم يذكر بدله رجلاً آخر؟

٥/ ٧٤ **الرابع**:/ قوله: وقال ابن عدي: كان غالياً في التشيع، كذب محض ما قاله ابن عدي ولا نقله الذهبي ولا يمكن أن يكون غالياً في التشيع وهو شامي، والشام كله نواصب، فما أدري ما وجه هذا الكذب؟

٢٥٨٨/ ٦٤٣٧ ـ «كَلاَمِي لا ينسَخُ كلامَ اللّهِ، وكلامُ اللّهِ يَنْسَخُ كلامِي، وكَلاَمُ اللّه يَنسخُ بعضُه بعضاً».

(عد. قط) عن جابر

قلت: هذا حديث موضوع يلام المصنف على ذكره، وقد أسخف الشارح هنا سخافته المعتادة بجهله بأنّ كتاب ابن عدي موضوع للضعفاء ولإغماض عينه عن رمز

(١) هو في الأصل التاسع والأربعين والمائة من المطبوع (٢/ ٣).

المصنف للحديث بعلامة الضعيف، وإن كان هو مخطئاً في ذلك، بل الحديث لا يشك ذو علم بالحديث أنّه موضوع.

٦٤٣٨/٢٥٨٩ ـ «كَيفَ أَنتُمْ إذَا كنتم من دينِكُم في مثلِ القمرِ ليلةَ البدرِ لا يبصرُه منكُمْ إلاّ البصيرُ؟».

ابن عساكر عن أبي هريرة

قال: ظاهر صنيع المصنف أنّ ابن عساكر خرجه وأقرّه والأمر بخلافه، بل قال: إنّ صدقة ضعفه أحمد. . . إلخ.

قلت: هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف، بل إنّه قد رمز له بعلامة الضعيف والشارح قليل الحياء، ثم إنّه لم يفهم الحديث، فلم يكتب عليه إلاّ ما هو من باب السماء فوقنا، وهكذا يصنع في كل الأحاديث أو جلّها يأتي للموضع الغامض ومحل الشرح فيسكت كأنّه مخرج لا شارح، ولو أنصف لقال: لم أفهم للحديث معنى، ومعناه أنّ الدين سينتشر ويتضح برهانه ودلائله حتى يصير في الشهرة والوضوح كالقمر ليلة البدر لا يحتاج إلى دليل، ومع ذلك فلا يبصره ويعمل به إلاّ البصير الذي فتح الله قفل قلبه وأزال عنه الرين، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

٦٤٣٩/٢٥٩٠ ـ «كيفَ أنتمُ إذا جارَتْ عليكُم الولاةُ».

(طب) عن عبد الله بن بسر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، ففيه عمر بن بلال قال الهيثمي: جهله ابن عدي، وقال في الميزان: قال ابن عدي: غير معروف ولا حديثه بمحفوظ/ وأشار إلى هذا الحديث. ٥/ ٧٥

قلت: ليس ابن عدي بنبي يوحى إليه في الرجال، فإن كان قد جهل هذا الرجل، فقد عرفه ابن حبان وذكره في الثقات [٥/ ١٨٤]، وذلك شرط الحسن ـ لا سيما ـ والحديث له شواهد كثيرة قد ترفعه إلى درجة الصحيح[(١)].

٦٤٤٤/٢٥٩١ ـ «كَيفَ يُقَدِّسُ اللّهُ أمةً لا يأخذُ ضعيفُها حقَّهُ من قويِّهَا، وهو غَيرُ مُتَعْتَعٍ؟».

(ع. هق) عن بريدة

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عطاء بن السائب ثقة لكنه اختلط وبقية رجاله ثقات، وقال بعضهم عقب عزوه للبيهقي: فيه عمرو بن قيس عن عطاء أورده

(١) انظر كنز العمال: (رقم ١٤٥٦)، وابن عساكر في التاريخ (٦/ ٤١٥).

الذهبي في المتروكين وقال: تركوه واتهم أي بالوضع.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّه قال بعد هذا في الصغير: إسناده حسن، وكيف يكون حسناً من فيه متهم بالوضع على حسب نقله؟!

الثاني: المذكور في سند الحديث عند البيهقي عمرو بن أبي قيس لا عمرو بن قيس.

الثالث: لم يقل الذهبي لا في عمرو بن قيس، ولا في عمرو بن أبي قيس: تركوه واتهم أصلاً، بل ذلك من الكذب الصراح على الذهبي، ثم على هذا البعض المكذوب أيضاً، ومن قلّة أمانة الشارح وتلبيسه أنّه ينوع الأسماء للميزان، فتارة يسميه الضعفاء، وتارة المتروكين، وتارة ذيل الضعفاء، وتارة الميزان كل ذلك يفعله للتضليل حتى لا يفتضح كذبه، فمن رجع إلى الميزان ولم يجد فيه شيئاً مما نقل عن الذهبي يقول: لعل الذهبي ذكر ذلك في كتاب آخر خاص بالمتروكين، وهكذا حين يقول: ذيل الضعفاء وكلها أسماء لكتاب الميزان.

الرابع: أنّ عمرو بن أبي قيس المذكور ثقة.

الخامس: ومع ذلك فإنّ البيهقي رواه من طرق أخرى عن عطاء، لا حاجة إلى التطويل بذكرها، ولكن راجع (١٠/ ٩٤)، و(٦/ ٩٥)، وارجع إلى حديث: «إنّ الله/ ٥/٧٦ لا يقدس أمة»، فقد ذكرت لهذا الحديث هناك عشرة طرق.

٢٥٩٢/ ٦٤٤٧ ـ «كِيلُوا طعامَكُم، فإنَّ البركةَ في الطعامِ المكيلِ».

ابن النجار عن علي

قال في الكبير: ورواه القضاعي وغيره، وقال بعضهم: حسن غريب.

قلت: ما رواه القضاعي أصلاً لا من حديث علي ولا من حديث غيره، وإنّما روى حديث: «كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه»[1] من حديث أبي أيوب، وهو مذكور في المتن قبل هذا، فهناك يجب الاستدراك بالقضاعي وغيره، لا هنا، والبعض الذي أبهمه هو العامري الجاهل، الذي يحكم على الأحاديث بهواه.

٢٥٩٣/ ٦٤٥٠ ـ «الكبائرُ سبعٌ: الإشراكُ باللّهِ، وقتلُ النفسِ التي حرَّمَ اللّهُ إلاّ بالحقِّ، وقذفُ المحصنةِ، والفِرَارُ من الزَّحفِ، وأكلُ الرِّبَا، وأكلُ مالِ اليتيمِ، والرجوعُ إلى الأعرابيَّة بعد الهجرةِ».

(طس) عن أبي سعيد

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

---

(١) البخاري (٣/ ٨٨)، وابن ماجه (رقم ٢٢٣١، ٢٢٣٢)، وأحمد (٤/ ١٣١، ٥/ ٤١٤)، والطبراني (٤/ ١٤٣).

وقال في الكبير: فيه عبد السلام بن حرب أورده الذهبي في ذيل الضعفاء وقال: صدوق، وقال ابن سعد: في حديثه ضعف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ساقة الذهبي في الضعفاء وقال: متروك واه.

قلت: هذا كذب وجهل من وجوه، **الأول**: أنّ الحديث ليس في سنده عبد السلام بن حرب ولا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، بل ذلك محض كذب، وإنّما الحديث من رواية أبي بلال الأشعري وهو لين ضعفه الدارقطني ومشاه غيره، وذكره ابن حبان في الثقات، فالحديث حسن لذاته صحيح لشواهده الصحيحة المتعددة[1].

الثاني: الكذب في قوله: أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، وإنّما هو في الميزان.

الثالث: الجهل بأنّ عبد السلام بن حرب من الطبقة العليا من الثقات المتفق عليهم المخرج لهم في الصحيحين، ولشدّة جهله يظنّ أنّ كل من ذكره الذهبي ضعيفاً مع إعراضه عن ثناء الذهبي على الرجل، فإنّه قال فيه:

من كبار مشيخة الكوفة وثقاتهم ومسنديهم، ثم نقل عن الترمذي أنّه قال: ثقة حافظ، وعن الدارقطني: ثقة حجة، وعن ابن معين: ثقة وعن غيرهم.

٥/٧٧ / **الرابع**: الكذب في نقله عن الذهبي أنّه قال في إسحاق: متروك واه، فإنه نقل عن غيره أنّه قال: متروك، ولم يقل هو ذلك، ولا قال: واه وإنّما زادها هذا الكذاب ليعظم المسألة ويهول الأمر.

٢٥٩٤/ ٦٤٥٢ ـ «الكبائرُ: الإشراكُ باللّهِ، وقذفُ المحصنةِ، وقتلُ النفسِ المؤمنةِ، والفِرارُ يوم الزَّحفِ، وأكلُ مالِ اليتيمِ، وعقوقُ الوالدينِ المسلمَيْنِ، وإلحادٌ بالبيتِ قبلَتكم أحياءً وأمواتاً».

(هق) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز لصحته وفيه عبد الحميد بن سنان، قال في الميزان لا يعرف ووثقه بعضهم، وقال البخاري: حديثه عن ابن عمر فيه نظر.

قلت: لا وجود لعبد الحميد بن سنان في سند الحديث أصلاً، قال البيهقي [٣/٤٠٩]:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو وقالا: حدثنا أبو العباس

---

(١) انظر الطبراني في الكبير (١٧/٤٨)، والمغني عن حمل الأسفار (٤/١٧)، وابن كثير في التفسير (٢/٢٣٧، ٢٤٤).

محمد بن يعقوب ثنا العباس بن محمد ثنا حسين بن محمد المروذي ثنا أيوب عن طيسلة بن علي، قال: «سألت ابن عمر، وهو في أصل الأراك يوم عرفة وهو ينضح على رأسه الماء ووجهه، فقلت له: يرحمك الله حدثني عن الكبائر، فقال: قال رسول الله ﷺ:» وذكره.

وإنّما يوجد عبد الحميد بن سنان في حديث آخر خرجه البيهقي [٣/ ٤٠٨] قبل هذا من حديث عمير بن قتادة بسياق آخر، فقال:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو بكر أحمد بن كامل القاضي إملاء حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ثنا معاذ بن هانيء ثنا حرب بن شداد ثنا يحيى بن أبي كثير عن عبد الحميد بن سنان عن عبيد بن عمير عن أبيه أنّه حدثه ـ وكانت له صحبة ـ أنّ رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع: «ألا إنّ أولياء الله المصلون، من يقيم الصلوات الخمس التي كتبن عليه، ويصوم رمضان يحتسب صومه، يرى أنّه عليه حق، ويعطي زكاة ماله يحتسبها، ويجتنب الكبائر التي نهى الله عنها، فقال رجل: يا رسول الله ما الكبائر؟ قال هن تسع: الشرك إشراك بالله، وقتل نفس مؤمن بغير حق، وفرار يوم الزحف، وأكل مال اليتيم،/ وأكل الربا، وقذف المحصنة، وعقوق الوالدين المسلميْن، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياءً وأمواتاً، ثم قال: لا يموت رجل لم يعمل بهؤلاء الكبائر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة إلاّ كان مع النبي ﷺ في دار أبوابها مصاريع من ذهب». ٧٨/٥

قال البيهقي: سقط من كتاب أو من كتاب شيخي «السحر» انتهى.

والعجب أنّ الذهبي قال: عبد الحميد بن سنان عداده في التابعين لا يعرف، وقد وثقه بعضهم، قال البخاري [٣/ ٢/ ٥٢]: روى عن عبيد بن عمير، في حديثه نظر اهـ.

فأسقط الشارح من لفظ البخاري «عبيد» وحرف «عمير» «بعمر»، وألصق ذلك بهذا الحديث، كل هذا الكذب وهذا التلاعب ليتوصل إلى الانتقاد على المصنف وهو إنّما يحتف أنفه بيده.

واعلم أنّه غلط غلطة أخرى فذكر قبل عزو الحديث قوله: واعلم أنّ هذا الحديث روي بأتمّ من هذا ولفظه «الكبائر تسع» وذكره، ثم قال: فكان ينبغي للمؤلف إيثاره، فجهل أنّه حديث آخر من رواية عمير بن قتادة، وأنّ أوله لا يدخل في حرف الكاف.

٢٥٩٥/ ٦٤٥٣ ـ «الكِبْرُ من بَطَرَ الحقَّ وغمطَ الناسَ».

(د. ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه أبو يعلى عن ابن مسعود وهو في مسلم من جملة حديث.

قلت: بل ورد من عشرة طرق أخرى: من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وأبي الدرداء، وجابر بن عبد الله، وعقبة بن عامر، والحسين بن علي، وأبي ريحانة، وثابت بن قيس بن شماس، وسواد بن عمرو الأنصاري.

ثم إنّ حديث ابن مسعود أخرجه أيضاً أحمد والترمذي [٤/ ٣١٧، رقم ١٩٩٩]، وابن حبان في الصحيح والحاكم في المستدرك والبيهقي في الأسماء والصفات والبغوي في التفسير [٤/ ٨٥] والقشيري في الرسالة وابن راهويه في المسند، فعزوه إلى أبي يعلى ومسلم قصور من الشارح.

أمّا حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والبخاري في الأدب المفرد [رقم ٥٥٦] والطبراني في الكبير وأبو بكر محمد بن سليمان الربعي السوار في جزئه، وذلك رواه الحاكم في المستدرك مختصراً وصححه على شرط مسلم.

وأمّا حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب فرواه الطبراني في الأوسط.

وأمّا حديث ابن عباس فرواه عبد بن حميد في مسنده.

وأمّا حديث أبي الدرداء فرواه ابن السبط في فوائده.

وأمّا حديث جابر فرواه عبد بن حميد في مسنده.

وأمّا حديث عقبة بن عامر فرواه أحمد في مسنده [٤/ ١٥١] وأبو القاسم الأصبهاني في الترغيب.

وأمّا حديث الحسين بن علي فرواه الطبراني في الكبير.

وأمّا حديث أبي ريحانة فرواه أحمد والطبراني والبيهقي في الشعب.

وأمّا حديث ثابت بن قيس وسواد بن عمرو فرواهما الطبراني أيضاً، وقد ذكرت هذه الأحاديث بأسانيدها في موضع آخر.

٢٥٩٦/ ٦٤٥٦ ـ «الكَذِبُ يسوِّدُ الوجهَ، والنميمةُ عذابُ القبرِ».

(هب) عن أبي برزة

قال في سخافته المعتادة: وقضية صنيع المصنف أنّ البيهقي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه بل قال عقبه: هذا إسناد ضعيف.

قلت: وأنت كذاب سخيف، فظاهر [صنيع] المصنف لا يفيد ما قلت، بل هو صريح في تضعيف الحديث لأنّه رمز له بعلامة الضعيف.

٢٥٩٧/ ٦٤٥٨ ـ «الكرَمُ: التقْوَى، والشرفُ: التواضعُ، واليقينُ: الغِنَى».

ابن أبي الدنيا في اليقين عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً

قال في الكبير: ورواه العسكري عن عمر بلفظ «الكرم: التقوى، والحسب: المال، لست بخير من فارسي ولا نبطي إلا بالتقوى».

قلت: هذا خلط للموقوف بالمرفوع من غير بيان، بل فيه تدليس وتلبيس وإيهام، فكان الواجب إذ ذكر الموقوف أن يقول: عن عمر من قوله، أو موقوفاً حتى لا يظن أنّ قائل: لست بخير من فارسي ولا نبطي النبي ﷺ.

والمرسل خرجه ابن أبي الدنيا عن منصور بن أبي مزاحم [ص ١٠٩، رقم ٢٢]:

حدثنا إسماعيل بن عياش عن أبي سنان المكي[1] عن يحيى بن أبي كثير به. ورواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين ضعيفة.

٢٥٩٨/ ٦٤٦٠ ـ «الكِشْرُ لا يَقْطَعُ الصلاةَ، ولكن يقطَعُها القَرْقَرَةُ».

(خط) عن جابر

قال الشارح: وإسناده حسن.

٥/ ٨٠ وقال في الكبير: فيه ثابت بن محمد الزاهد/ أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ضعف لغلطه، ورواه عنه الطبراني في الصغير مرفوعاً وموقوفاً ورجاله موثقون.

قلت: قد ذكر أنّ فيه ثابت بن محمد وأنّه ضعيف لغلطه، ورأى المصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف، ثم قال: إنّه حسن، بل نقل سنده من تاريخ الخطيب ورأى فيه قول الخطيب [١١/ ٥٣٤]: ورفعه لا يثبت، وكذلك قال البيهقي: إنّ المرفوع غير ثابت، وذلك لأنّ الحفاظ رووه عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً عليه من قوله، وخالفهم ثابت فرواه عن الثوري بهذا الإسناد موقوفاً، والقول ما قاله الحفاظ الأثبات، قال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق أبي أحمد الزبيري عن الثوري موقوفاً: هذا هو المحفوظ موقوف، وقد رفعه ثابت بن محمد الزاهد وهو وهم منه، ثم أخرج المرفوع، وقال الخطيب بعد رواية المرفوع: تفرّد بروايته أحمد بن مهدي عن ثابت الزاهد عن الثوري هكذا مرفوعاً، ورواه أبو أحمد الزبيري، وكذلك علي بن ثابت وعبد الله بن وهب عن الثوري موقوفاً ورفعه لا يثبت، ثم أخرجه موقوفاً أيضاً.

ولمّا رواه الطبراني قال: لم يروه مرفوعاً عن سفيان إلاّ ثابت:

وحدثناه الدبري عن عبد الرزاق عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر من قول جابر، وحدثناه محمد بن جعفر بن أعين عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر من قول

(١) في المطبوع من «اليقين» أبي سيار المكي.

جابر، هكذا وقع في الأصل وما أرى الطبراني يدرك أصحاب الثوري، فلعلّ قائل: حدثنا محمد بن جعفر هو عبد الرزاق أيضاً، أو وقع في السند حذف فليحرر.

والمقصود أنّ أكثر الرواة أوقفوه وخالفهم ثابت بن محمد وهو مشهور بالغلط معروف بذلك، وهو صاحب حديث: «من كثرت صلاته بالليل»، وقصته مشهورة جداً، فكيف يكون الحديث حسناً؟!

٢٥٩٩/ ٦٤٦١ ـ «الكلبُ الأسودُ البهيمُ شيطانٌ».

(حم) عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس كما ينبغي فقال: فقد قال الهيثمي: فيه/ليث بن أبي سليم ثقة لكنّه مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح. ٥/ ٨١

قلت: وإذا كان ثقة وصرح فيه بالتحديث أو ورد له شواهد فهو صحيح كهذا.

٢٦٠٠/ ٦٤٦٢ ـ «الكلمةُ الحكمةُ ضالّةُ المؤمنِ، فحيثُ وجدَهَا فَهُوَ أحقُّ بِهَا».

(ت. هـ) عن أبي هريرة، ابن عساكر عن علي

زاد الشارح في الكبير: وكذا القضاعي عن علي.

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: فيه وهمان، **الأول:** أنّ القضاعي لم يخرجه من حديث علي، وإنّما أخرجه من حديث أبي هريرة من الطريق التي خرجها منه الترمذي وابن ماجه، ثم خرجه مرسلاً من طريق أبي رصافة محمد بن عبد الوهاب: ثنا آدم بن أبي إياس ثنا الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به مرسلاً: «الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجد المؤمن ضالته فليجمعها إليه».

الثاني: أنّ حديث علي خرجه الديلمي في مسند الفردوس [٢/ ١٠١] عن الحداد عن أبي نعيم: ثنا أبو بكر المفيد ثنا المعمر أبو الدنيا عن علي بن أبي طالب به.

وأبو الدنيا كذاب دجال، فكيف يكون سنده حسن سواء من حديث أبي هريرة أو من حديث علي؟!، فإنّ حديث أبي هريرة من رواية إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو متروك منكر الحديث، قد عدّ العقيلي هذا الحديث من مناكيره.

٢٦٠١/ ٦٤٦٣ ـ «الكَمْأَةُ منَ المَنِّ، وماؤُها شفاءٌ للعينِ».

(حم. ق. ت) عن سعيد بن زيد

(حم. ق. هـ) عن ابي سعيد وجابر

ابو نعيم في الطب عن ابن عباس وعن عائشة

قلت: زعم ابن العربي في السراج أنّ هذا الحديث لم يروه إلاّ عن سعيد بن زيد قال: ومع كونه فرداً فإنّه ثابت، وما ذكره المصنف هنا يرد عليه، بل ينادى عليه بعدم الاطلاع.

وقد ورد أيضاً من حديث أبي هريرة وأنس وحريث ومحجن وبريدة إلاّ أنّ شهر بن حوشب اختلف عليه فيه في صحابي الحديث، وكذلك اختلف على عمرو بن حريث، فالأكثرون قالوا: عنه عن سعيد بن زيد، وقال بعضهم: عنه عن أبيه، وقد أطال الحافظ ابن كثير في طرقه وبيان الاختلاف فيه في تفسير سورة البقرة.

٥/ ٨٢ ورواه جماعة/ آخرون أيضاً لم يذكرهم ابن كثير[1].

٢٦٠٢/ ٦٤٦٥ ـ «الكنودُ: الذِي يأكلُ وَحدَهُ، ويمنَعُ رِفْدَه، ويَضرِبُ عبدَهُ».

(طب) عن ابي امامة

قال في الكبير: وفيه الوليد بن مسلم وقد سبق.

قلت: هذا كذب ما فيه الوليد بن مسلم، فقد عزاه الحافظ نور الدين للطبراني [٨/ ٢٩٢]، وقال: رواه بإسنادين في أحدهما جعفر بن الزبير وهو ضعيف، وفي الآخر: من لم أعرفه اهـ.

ومن طريق جعفر بن الزبير أخرجه أيضاً ابن جرير وابن أبي حاتم كلاهما من روايته عن القاسم عن أبي أمامة.

ورواه البخاري في الأدب المفرد:

ثنا عصام بن خالد ثنا حريز بن عثمان عن ابن هانىء عن أبي أمامة موقوفاً مثله.

وكذلك أخرجه ابن جرير من طريق حريز بهذا السند موقوفاً أيضاً.

وفي الباب عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «شرار الناس من ترك وحده وجلد عبده ومنع رفده».

رواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة إسحاق بن وهب الطهرمسي، وقال: إنّه يضع الحديث صراحاً، وقال الدارقطني: إنّه كذاب متروك.

٢٦٠٣/ ٦٤٦٨ ـ «الكيِّس من دانَ نفسَهُ، وعملَ لما بعدَ الموتِ، والعاجزُ من أتبعَ نفسَهُ هَواهَا، وتمنَّى على اللهِ الأمانِيَّ».

(حم. ت. هـ ك) عن شداد بن اوس

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٦٣)، والصغير (١/ ١٢٥)، وانظر شرح السنة (١١/ ٣٣٢).

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، قال الذهبي: لا والله أبو بكر واه، قال ابن طاهر: مدار الحديث عليه وهو ضعيف جداً.

قلت: قد سبقه إلى ذلك البزار، فقال في مسنده: لا نعلمه يروي إلاّ عن شداد بن أوس، ولا طريق له غير هذا الطريق يعني طريق أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن شداد وهو غريب من البزار، فقد ورد من طريق آخر عن شداد كما سأذكره، والحديث رواه عن أبي بكر بن أبي مريم ابن المبارك في كتاب الزهد أول الجزء الثاني منه.

ومن طريق ابن المبارك رواه أبو داود الطيالسي وأحمد والحارث بن أبي أمامة وسعيد بن منصور والترمذي والحاكم [١/ ٥٧ و٤/ ٢٥١] والقضاعي في «مسند الشهاب» وآخرون.

ورواه عن أبي بكر بن أبي مريم أيضاً بقية بن الوليد، ومن طريقه رواه ابن ماجه [٢/ ١٤٢٣، رقم ٤٢٦٠] وابن أبي الدنيا/ في محاسبة النفس [ص ٢٨، رقم ٥/ ٨٣ ١]، ورواه عنه أيضاً عيسى بن يونس، ومن طريقه خرجه الترمذي أيضاً [رقم ٢٥٧٧].

ورواه عنه أيضاً عمرو بن بشر بن السرح، ذكره أبو نعيم في الحلية [١/ ٢٦٧، ٨/ ١٧٤]، ولم ينفرد به أبو بكر بن أبي مريم، بل ورد من غير طريقه، قال الطبراني في الصغير [٢/ ٣٦]:

ثنا محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي [عن] مكحول ثنا إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ثنا أبي عن ثور بن يزيد وغالب بن عبد الله الجزري عن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن شداد بن أوس به.

وعن الطبراني رواه أبو نعيم في الحلية.

* * *

باب كان

وهي الشمائل الشريفة

٢٦٠٤/ ٦٤٧٠ ـ «كانَ رسول اللّهِ ﷺ أبيضَ مليحاً مُقَصَّداً».

(م. ت) في الشمائل عن أبي الطفيل

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو داود في الأدب فما أوهمه كلامه من تفرّد ذينك به عن الأربعة غير جيد، قال: «رأيت رسول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجل رآه غيري قال: فقلت: كيف رأيته؟» فذكره.

قلت : فيه أمور، **الأول**: قوله: رواه أبو داود في الأدب، يوهم أنّ لأبي داود كتاب الأدب المفرد وليس كذلك، فكان حقّه أن يقول: في الأدب من سننه.

الثاني: قوله: قال: رأيت رسول الله ﷺ. . . . إلخ، يوهم أنّه كذلك عند أبي داود وليس كذلك.

الثالث: فذكره تلبيس يوهم أنّ لفظ أبي داود كلفظ المتن والواقع خلافه، ولفظه عن أبي الطفيل قال: «رأيت رسول الله ﷺ، قال سعيد الجريري: قلت: كيف رأيته؟ قال: كان أبيضَ مليحاً، إذا مشى كأنّما يهدي في هبوب»، فلفظه مخالف للمذكور في المتن بالنقص والزيادة بحيث ينبغي أن يفرد وذلك عذر المؤلف.

الرابع: لا أدري ما عدم جودته إذ لم يعزه إلى أبي داود فإنّ هذا شيء انفرد به الشارح، وإذ ذلك كذلك فالحديث خرجه أيضاً أحمد [٥/ ٤٥٤] وابن سعد في الطبقات [١/ ٢/ ١٢٦]، وقاسم بن أصبغ وإسماعيل بن إسحاق القاضي كما ذكرت أسانيدهم في المستخرج على الشمائل، فيكون اقتصاره على أبي داود في الاستدراك/ غير جيد أيضاً لا سيما والعزو إلى مسند أحمد مقدم عند كثير من الحفاظ على السنن الأربعة. ٥/ ٨٤

٢٦٠٥/ ٦٤٧١ ـ «كانَ أَبْيضَ، كأَنَّما صِيغَ من فِضَّةٍ، رجْلَ الشَّعْرِ».

(ت) فيها عن أبي هريرة

قال الشارح: وإسناده صحيح.

قلت: هذا غلط فاحش فإنّه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو متهم بالوضع اتهمه الجوزجاني، وحكم المصنف في الذيل بوضع حديث واتهمه به، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وضعفه البخاري والنسائي، وقال الترمذي: يضعف في الحديث ضعفه يحيى القطان وغيره وتكلم فيه آخرون بما يطول نقله، ولذلك لم يخرج له الترمذي في الجامع، فكيف يكون هذا السند صحيحاً؟ وإن كان اعتمد على رمز المصنف فذلك غير معتمد لأنّه تحريف من النساخ، إذ جلّ الأحاديث المنكرة الظاهرة فيه عليها علامة الصحيح أيضاً.

٢٦٠٦/ ٦٤٧٧ ـ «كان أحسنَ الناسِ، وأجودَ الناسِ، وأشجعَ النَّاسِ».

(ق. ت. هـ) عن أنس

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أنّ هذا هو الحديث بكماله والأمر بخلافه، بل بقيّته في البخاري: «ولقد فزع أهل المدينة فكان النبي ﷺ سبقهم على فرس استعاره من أبي طلحة وقال: وجدناه بحراً....» إلخ.

قلت: لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف، فالكتاب خاص بالأحاديث المرفوعة القولية، ولما كانت أحاديث الشمائل ملحقة بالمرفوع أدخلها المؤلف في كتبه، فأول الحديث على شرطه وأمّا بقيّته التي تركها فليست هي على شرطه لأنّها ليست من الشمائل، وقد يكون الشارح عالماً بهذا ولكنّه يتجاهله لغرضه الفاسد.

٢٦٠٧/ ٦٥٠٠ ـ «كَانَ أبغضُ الخُلُقِ إليه الكذِبَ».

(هب) عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وقضية صنيعه أنّ البيهقي خرجه وسكت عليه/ وهو باطل، فإنّه خرجه من حديث إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق ٥/ ٨٥ عن معمر عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وعن محمد بن أبي بكر عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن عائشة، ثم عقبه بما نصّه قال البخاري: هو مرسل يعني بين إبراهيم بن ميسرة وعائشة، ولا يصحّ حديث ابن أبي مليكة، قال البخاري: ما أعجب بحديث معمر عن غير الزهري؛ فإنّه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح اهـ. فأفاد ذلك أنّ فيه ضعفاً أو انقطاعاً فاقتطاع المصنف لذلك من كلامه من سوء التصرف، وإسحاق الدبري يستبعد لقيه لعبد الرزاق كما أشار إليه ابن عدي، وأورده الذهبي في الضعفاء.

قلت: فيه أمور، **الأول**: السخافة المملة في قوله: فظاهر صنيع المؤلف... إلخ، فإنّ ظاهره لا يفيد شيئاً، وشرطه في كتابه أن لا ينقل كلام المخرجين في التعليل والجرح والتعديل، فتكرار هذا عند كل حديث منتهى السخافة.

الثاني: كون البخاري قال: لا يصحّ حديث ابن أبي مليكة، وهو رأي ارتآه لا دليل عليه ولا يلزم غيره من الحفاظ قبوله، فللبخاري رأيه وللمصنف رأيه. والبخاري ذكر ذلك في ترجمة محمد بن أبي بكيرة من تاريخه الكبير فقال [١/ ١/ ٤٩]: روى عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن عائشة: «كان أبغض الخُلُقِ إلى النبي ﷺ الكذب»، وقال معمر: عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة، ولا يصحّ ابن أبي مليكة وهو مرسل اهـ.

فالبخاري حكم بإرساله وبصحة قول من قال: عن أيوب عن إبراهيم، مع أنّ [من] قال: عن أيوب عن ابن أبي مليكة حافظ ثقة، فلا يمكن دفع قوله بدون حجة، إذ غايته أنّ أيوب روى الحديث عن إبراهيم وعن ابن أبي مليكة معاً، فتارة حدث به عن هذا وهو ابن أبي مليكة فكان الحديث متصلاً، وتارة حدث به عن إبراهيم فكان مرسلاً.

وقد رواه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق [٦/ ١٥٢]:

أنا معمر عن أيوب فقال: عن ابن أبي مليكة أو غيره عن عائشة فصدر بروايته عن ابن أبي مليكة، ولهذا قال الحافظ نور الدين في الزوائد بعد عزوه لأحمد والبزار: سنده صحيح.

الثالث: أنّه قال: وعن محمد بن أبي بكر، وهو تحريف بل هو ابن أبي بكيرة بزيادة التاء/ في آخره مصغراً. ٥/٨٦

الرابع: أنّه قال: فأفاد أنّ فيه ضعفاً أو انقطاعاً، وهذا كذب على البخاري والبيهقي والسند فإنّه ليس فيه ضعيف بل رجاله كلهم ثقات.

[في الكلام على إسحاق بن إبراهيم الدبري]

الخامس: أنّه تعرض لإعلاله أيضاً بإسحاق بن إبراهيم الدبري وهو جهل منه وفضول، فإنّ الدبري لا دخل له في الحديث لأنّه ثابت في مصنف عبد الرزاق ولأنّه توبع عليه كما ذكرناه من رواية أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية غيره كما ذكره هو أيضاً.

السادس: أنّه نسب لابن عدي أنّه قال: يستبعد لقيه لعبد الرزاق وهذا كذب على ابن عدي، فإن سماع الدبري من عبد الرزاق محقق ومشهور بين أهل الحديث، وابن عدي إنّما قال: يستصغر في عبد الرزاق وهو كذلك لأنّه سمع منه وهو صغير، أسمعه أبوه وهو ابن سبع سنين.

السابع: أنّه قال: وذكره الذهبي في الضعفاء وهو تلبيس فاحش وخيانة عظيمة، فإنّ الذهبي لما ذكره دافع عنه وبين حاله فقال: إسحاق بن إبراهيم الدبري

صاحب عبد الرزاق، قال ابن عدي: استصغر في عبد الرزاق، قلت: ما كان الرجل صاحب حديث وإنّما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها لكن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة فوقع التردد فيها هل هي منه فانفرد بها أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق؟ وقد احتجّ بالدبري أبو عوانة في صحيحه وغيره، وأكثر عنه الطبراني، وقال الدارقطني في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيه خلافاً إنّما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: إي والله اهـ.

زاد الحافظ في اللسان أن مسلمة قال في الصلة [١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠، رقم ١٠٨٤]: كان لا بأس به، وكان العقيلي يصحح روايته وأدخله في الصحيح الذي ألفه.

فانظر كيف اقتطع الشارح كل هذا مما يجب أن يذكر، ويعيب المصنف على عدم ذكره لكلام المخرجين الذي لا يجب على أحد نقله، فكيف بالمؤلف الذي من شرطه عدم ذكره؟! وكل هذا لو كان لإسحاق الدبري دخل في الحديث، وقد عرفت ما فيه.

٢٦٠٨/ ٦٥٠٢ ـ/ «كانَ أحبَّ التمرِ إليه: العجْوةُ». ٥/ ٨٧

أبو نعيم عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو الشيخ وابن ماجه باللفظ المزبور، قال العراقي: وإسناده ضعيف.

قلت: هذا كذب على ابن ماجه وعلى العراقي، فابن ماجه ما خرجه أصلاً لا باللفظ المزبور ولا غيره، والعراقي ماقال عنه شيئاً، بل عزاه لأبي الشيخ وسكت.

٢٦٠٩/ ٦٥٠٧ ـ «كانَ أحبَّ الشاةِ إليهِ مُقَدَّمهَا».

ابن السني وأبو نعيم في الطب

(هق) عن مجاهد مرسلاً

قلت: الحديث عند البيهقي مطولاً ولفظه عن مجاهد قال: «كان رسول الله ﷺ يكره من الشاة سبعاً: الدم والمرار والذكر والأنثيين والحيا والغدة والمثانة، قال: وكان أعجب الشاة إليه ﷺ مقدمها».

هكذا رواه من طريق سفيان عن الأوزاعي عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد مرسلاً قال: ورواه عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ثم أسنده كذلك ثم قال: ولا يصح وصله اهـ.

وسيأتي للمصنف قريباً موصولاً من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ: «كان أحب اللحم إليه الكتف»، وعزاه لأبي نعيم في الطب.

ورواه ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٢٢] من حديث علي عليه السلام بلفظ: ««كان أحبّ الشاة إليه الذراع» أخرجه في ترجمة عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن آبائه، وضعف عيسى المذكور وقال: لا يجوز الاحتجاج به، وأصله في الصحيح من حديث أبي هريرة كما ذكره الشارح عند حديث ابن عباس الآتي «كان أحب اللحم إليه الكتف».

٢٦١٠/ ٦٥٠٨ ـ «كانَ أَحَبُّ الشرابِ إليه الحُلو البارِدَ».

(حم. ت. ك) عن عائشة

زاد في الكبير: في الأطعمة عن عائشة.

ثم قال في الكبير أيضاً: وتعقبه الذهبي بأنّه من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن أبيه عن عائشة، وعبد الله هالك فالصحيح إرساله اهـ.

وقال في الصغير: إسناده ضعيف.

قلت: فيه أمور، **الأول**: الحديث خرجه الحاكم في الأشربة لا في الأطعمة.

٥/ ٨٨ **الثاني**: أنّ حكاية هذا التعقب تلبيس/ فاحش بل كذب، فإنّ الحاكم خرج الحديث أولاً من رواية أحمد بن شيبان الرملي [٤/ ١٣٧]:

ثنا سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة به ثم قال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه فإنّه ليس عند اليمانيين عن معمر وأقرّه الذهبي على ذلك.

ثم قال الحاكم [٤/ ١٣٧]: وشاهده حديث هشام بن عروة عن أبيه، ثم أسنده من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، فقال الذهبي: عبد الله هالك اهـ. ولم يزد.

فالصحيح إرساله كما افتراه عليه الشارح؟! فاعجب لهذه الخيانة.

الثالث: أنّه جزم في الصغير بضعف إسناده، وذلك جهل منه وتهوّر، فالحديث رجاله رجال الصحيح، بل هو على شرط البخاري ومسلم كما قال الحاكم، وكيف يكون حديث ابن عيينة عن معمر عن الزهري ضعيفاً إنّ هذا لعجب؟!

أمّا ما صححه الترمذي [رقم ١٨٩٥] من إرساله فذلك مردود عليه، فابن عيينة حافظ ثقة لا يضيره كون غيره أرسله عن الزهري لا سيما ومعلوم عن الزهري أنّه كان يرسل أحياناً ويوصل أخرى.

وهب أنّ الحق ما قاله الترمذي من كون الصحيح إرساله، فلا يجوز مع ذلك إطلاق الضعف على حديث ابن عيينة أصلاً، فكيف وقول الترمذي باطل؟!

٢٦١١/ ٦٥١٢ ـ «كانَ أحبَّ الصباغِ إليهِ: الخلّ».

أبو نعيم عن ابن عباس

قال الشارح: أي كان أحبّ الصبوغ إليه ما صبغ بالخل والخل إذا أضيف إليه نحو نحاس صبغ أخضر أو نحو حديد صبغ أسود.

قلت: هذا هراء فارغ ومعنى لا يفهمه ذو نباهة، بل معنى الحديث أنّ الخل كان أحبّ الإدام إليه يأتدم به كما قال ﷺ: «نِعْمَ الإدام الخل»[1].

وقد يكون الراوي فهم الأحبية إليه ﷺ من هذا الحديث، وإطلاق الصبغ على الإدام معروف في اللغة مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٠]، لأنّ الإدام يصبغ الخبز، فهذا معنى الحديث لا ما هذى به الشارح.

٢٦١٢/ ٦٥١٧ ـ «كانَ أحبَّ الفاكهةِ إليهِ الرُّطَب والبطيخ».

(عد) عن عائشة، النوقاني في كتاب البطيخ عن أبي هريرة

قال الشارح في الكبير: قال/ العراقي: وكلاهما ضعيف. ٥/ ٨٩

قلت: وله طريق ثالث من حديث أنس وهو ضعيف أيضاً، وأخرجه الحاكم [٤/ ١٢١] من رواية يوسف بن عطية عن مطر الوراق عن قتادة عن أنس، ويوسف ضعيف، وسيذكره المصنف فيما بعد بلفظ: «كان يأخذ الرطب بيمينه» الحديث.

٢٦١٣/ ٦٥٢٠ ـ «كَانَ أخفَّ الناسِ صلاةً في تمامٍ».

(م. ت) عن أنس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ هذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه والأمر بخلافه، فقد قال الزين العراقي في المغني: إنّه متفق عليه.

قلت: العراقي يعزو أصل الحديث ولا يعتبر اختلاف ألفاظ المخرجين كما نصّ عليه في أول المغني، والمصنف يراعي ألفاظ المخرجين، والبخاري لم يخرجه بهذا اللفظ بل بلفظ [١/ ١٨١]: «كان يوجز الصلاة ويكملها» وفي لفظ آخر له عن أنس [٢/ ٢٣٦]: «ما صليت وراء إمام قط أخفّ صلاة ولا أتمّ من النبيّ ﷺ» الحديث، وهما غير اللفظ المذكور هنا.

٢٦١٤/ ٦٥٢٣ ـ «كانَ إذا أتى بابَ قومٍ لمْ يستقبِل الباب مِنْ تلقاء وجهِهِ ولكنْ

---

(١) انظر صحيح مسلم (رقم ١٦٢٢)، ومسند أحمد (٣/ ٣٠١، ٣٦٤).

من ركنِهِ الأيمنِ أو الأيسرِ ويقول: السلامُ عليكُمْ السلامُ عليكُمْ».

(حم. د) عن عبد الله بن بسر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه كما قال ابن القطّان: بقية وحاله معروف، ومحمد بن عبد الرحمن بن عرق ذكره أبو حاتم ولم يذكر له حالاً قال ابن القطان: فهو عنده مجهول.

قلت: بقية ثقة مدلس لكنه صرح في هذا الحديث بالتحديث فزال ما يخشى من تدليسه، ومحمد بن عبد الرحمن بن عرق روى عنه جماعة فوق السبعة، وقال دحيم: ما أعلمه إلاّ ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات [٥/ ٣٧٧]، وسكت أبو داود على حديثه هذا، وذلك شرط الحسن.

٢٦١٥/ ٦٥٢٦ ـ «كانَ إذا أتاهُ الرجلُ وله اسمٌ لا يحبُّه حولَهُ».

ابن منده عن عتبة بن عبد

٥/ ٩٠ قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّه لا يوجد لأشهر/ من ابن منده ولا أحقّ بالعزو منه وهو عجب، فقد رواه الطبراني باللفظ المزبور عن عتبة، قال الهيثمي: ورجاله ثقات.

قلت: بل هذه سخافة وكذب فإنّه لا وجه لأحقية عزو الحديث إلى الطبراني دون ابن منده، ولا عجب في عزو الحديث إلى أي مخرج خرجه إلاّ أن الشارح يخلق معايب من نفسه ليعيب بها المؤلف وما عاب بذلك إلاّ نفسه إذ برهن على جهله.

٢٦١٦/ ٦٥٢٨ ـ «كان إذا أتاهُ الأمرُ يسُرُّه قال: الحمدُ للّهِ الذي بنعمتِهِ تتم الصالحاتُ، وإذا أتاهُ الأمرُ يكرهُهُ قال: الحمدُ للَّهِ على كُلِّ حالٍ».

ابن السني في عمل يوم وليلة (ك) عن عائشة

قال في الكبير: من رواية زهير بن محمد عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة، وقال الحاكم: صحيح فاعترضه الذهبي بأنّ زهيراً له مناكير، وقال ابن معين: ضعيف فأنّى له بالصحة؟!

قلت: فيه أمران، **الأول**: الكذب على الذهبي فإنه لم يتعقب الحاكم على هذا الحديث ولا قال شيئاً مما نقله عنه الشارح أصلاً.

الثاني: أنّ زهير بن محمد التميمي وإن كان مختلفاً فيه إلاّ أنّ الشيخين خرجا له واحتجا به في صحيحيهما فحديثه على شرطهما، وقد وثقه يحيى بن معين في رواية بل روايات وكذلك جماعة.

والحديث له مع ذلك شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الديلمي من طريق الدارقطني:

ثنا أبو العباس بن عقدة ثنا محمد بن عمرو بن سليمان النيسابوري ثنا أسباط بن اليسع ثنا الوليد بن محمد أبو سعيد ثنا عبد الرحمن بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أتاه أمر يسّره قال: اللّهمّ بنعمتك تتمّ الصالحات، وإذا أتاه أمر يكرهه قال: الحمد لله على كل حال».

٢٦١٧/ ٦٥٣٢ ـ «كانَ إذَا أُتِيَ بطَعَام أكَلَ مِمَّا يَليه، وإذا أُتِي بالتَّمْرِ جالتْ يدُهُ».

(خط) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ مخرجه الخطيب سكت عليه وهو تلبيس فاحش، فقد عقبه بما نصّه قال أبو علي: هذا/ كذب، وعبيد ابن أخت سفيان ٥/ ٩١ كان يضع الحديث وله أحاديث مناكير.

قلت: هذه سخافة فظاهر صنيع المصنف لا يفيد شيئاً وليس من شرطه ولا شرط غيره نقل كلام المخرجين على الأحاديث أصلاً، ولئن كان هذا تلبيساً فاحشاً كما يفتريه لكان كل حافظ وإمام ملبساً وحاشاهم من ذلك.

وإنّما الملبس المدلس هو الشارح الذي يزين له التلبيس والكذب ما في قلبه لأهل الفضل كالمصنف، ثم إنّ أبا علي الذي قال: إنّ الحديث كذب ليس قوله وحيا ولا يلزم من رواية الوضاع أن يكون كل ما يرويه موضوعاً لا سيما وعبيد بن القاسم لم ينفرد برواية هذا الحديث عن هشام بن عروة بل تابعه على روايته عن هشام أيضاً خالد بن إسماعيل كما رواه البزار من طريقه، وهو وإن كان متروكاً متهماً أيضاً إلاّ أنّ روايته ترفع التهمة عن عبيد بن القاسم لا سيما وقد حدث به أحمد بن حنبل عن عبيد بن القاسم المذكور، فإن كان رأي أبي علي في الحديث أنّه كذب فرأى المصنف أنّه ليس كذلك، وما الذي يجعل قوله ورأيه حجة على رأي غيره كالمصنف؟ إنّ هذا لعجب!

٢٦١٨/ ٦٥٣٣ ـ «كانَ إذَا أُتيَ بباكورَة الثمرةِ وضَعَها على عينيْهِ ثُمَّ عَلَى شفتَيْهِ وقالَ: اللَّهُمَّ كمَا أريْتَنَا أوَّلَهُ فأرِنَا آخرهُ، ثم يُعطيه من يكونُ عندَه منَ الصِّبيانِ».

ابن السني عن أبي هريرة

(طب) عن ابن عباس، الحكيم عن أنس

قال في الكبير: قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والصغير ورجال الصغير رجال الصحيح اهـ. وكلامه كالصريح في أنّ سند الكبير مدخول فعزو المؤلف الحديث إلى الطريق الضعيفة وضربه صفحاً عن الطريق الصحيحة من سوء التصرف.

قلت: الحديث رواه الطبراني من طريق هشام بن عبد الملك أبي الوليد الطيالسي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس، وقال: لم يروه عن زيد بن أسلم إلاّ الدراوردي، تفرّد به أبو الوليد اهـ.

فسند الحديث واحد سواء في الكبير أو الصغير.

٥/٩٢ **٢٦١٩/٦٥٣٧ ـ «/ كانَ إذَا اجتهدَ في اليمينِ قالَ: لاَ وَالَّذِي نفسُ أَبِي القَاسِمِ بِيَدِهِ».**

(حم) عن أبي سعيد

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّه لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة والأمر بخلافه، بل رواه أبو داود في الأيمان، وابن ماجه في الكفارة.

قلت: أمّا ابن ماجه فلم يخرج حديث أبي سعيد أصلاً، وإنّما خرج حديث رفاعة الجهني [١/ ٦٧٦، رقم ٢٠٩٠]: «كان إذا حلف قال: والذي نفس محمد بيده»، وقد ذكره المصنف فيما بعد في موضعه من حرف «الحاء» مع «إذا» بعد «كان» وعزاه لابن ماجه.

وأمّا أبو داود فلم يخرجه في رواية اللؤلؤي المشهورة، ولذلك لم يذكره الحافظ المنذري في اختصار السنن وإنّما أخرجه أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسه كما ذكره الحافظ المزي في الأطراف.

وهب أنّه في جميع الروايات ولم يعزه المصنف إليه فكان ماذا؟ إنّما هو تهويل فارغ وسخافة ممقوتة.

٢٦٢٠/٦٥٣٨ ـ «كانَ إذَا أخذَ مَضجَعَه جعلَ يدَهُ اليمنَى تحتَ خَدِّهِ الأيمنِ».

(طب) عن حفصة

قال في الكبير: وظاهر صنيعه أنّ هذا ليس في الكتب الستة ولا كذلك، فقد خرجه الترمذي عن البراء بزيادة وقال: «ربِّ قني عذابك يوم تبعث عبادك».

قلت: هذا خطأ من وجهين، **أحدهما**: أنّ حديث البراء قد ذكره المصنف بعد هذا مباشرة وعزاه لمن هو أعلى من الترمذي وهو مسلم وأحمد والنسائي. **ثانيهما**: أنّ لفظ حديث البراء عند الترمذي لا يدخل في هذا الموضع على ترتيب المؤلف وهو قوله: «كان يتوسد يمينه عند المنام» ثم يقول الحديث، فالشارح لا يفهم ولا يسكت.

ثمّ إنّ حديث حفصة خرجه أيضاً أبو يعلى وابن السني في عمل اليوم والليلة [رقم ٧١٠] بألفاظ متعددة، فلو كان للشارح إلمام بالحديث لذكر ذلك بدل هذه الترهات الفارغة.

٢٦٢١/ ٦٥٤١ ـ «كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَه قرأ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ حَتَّى يَختمها».

(طب) عن عباد بن أخضر

قال في الكبير: وهو عباد بن عباد بن علقمة/ المازني البصري المعروف بابن ٥/ ٩٣ أخضر وكان زوج أمه وليس بصحابي فليحرر.

قلت:

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

فعباد بن أخضر ويقال ابن أحمر صحابي متفق عليه ذكره كل من أَلَّفَ في الصحابة لا سيما من المتأخرين أهل الكتب المتداولة كابن عبد البرّ وابن الأثير والذهبي والحافظ، وأمّا عباد بن عباد المازني فما هو صحابي ولا تابعي، وإنّما يروى عن التابعين كأبي مِجْلَز الذي كانت وفاته بعد المائة، ولو كان هو المذكور في الحديث لقال المصنف: معضلاً.

والعجب من الشارح إذ أعرض عن مراجعة كتب الصحابة المتيسرة لديه كالتجريد والإصابة اللذين ينقل منهما كثيراً وراجع في معرفة الرجل كتاب تهذيب التهذيب أو تقريبه في أسماء رجال الكتب الستة، وأعجب منه جعله عباد بن أخضر هو عباد بن علقمة ولكن من يخلق للناس عيوباً ويفتريها عليهم لينقصهم بالباطل لا بدّ أن يبتلى بأكثر من هذا ويفضح فاعجب منه وأشد.

٢٦٢٢/ ٦٥٤٤ ـ «كَانَ إِذَا أرادَ الحاجةَ لم يرفَعْ ثوبَه حتَّى يدنُو من الأَرْضِ».

(د. ت) عن أنس وعن ابن عمر

(طس) عن جابر

قال في الكبير: وقد أشار المصنف لصحته وليس بمسلم، فأمّا من طريق أبي داود والترمذي فقد قال أبو داود نفسه وتبعه المنذري: وعبد السلام بن حرب رواه عن الأعمش وهو ضعيف، وقال الزين العراقي: مداره على الأعمش وقد اختلف عليه فيه، ولم يسمع الأعمش من أنس وهو ضعيف وإن كان رآه، وفي حديث ابن عمر مجهول، وذكر الترمذي في العلل أنّه سأل البخاري عن حديث أنس وابن عمر فقال: كلاهما مرسل، ثم قال العراقي: والحديث ضعيف من جميع طرقه وقد أورد النووي في الخلاصة الحديث في فصل الضعيف فدلّ على أنّه ضعيف عنده من جميع طرقه اهـ.

وقال في موضع آخر: الحديث ضعيف من جميع طرقه لأنّ رواية الأعمش عن ابن عمرو عن أنس منقطعة، وقال الصدر المناوي: الحديث ضعيف/ من رواية ابن ٥/ ٩٤

عمر، وصرح الترمذي أيضاً بضعفه وإرساله... إلخ.

قلت: هذه أنقال طويلة مكررة تكرراً سمجاً، وجلُّها مكذوب مفترى أو محرف مقلوب، فما قال العراقي: إنّه ضعيف من جميع طرقه، ولا للحديث طرق متعددة حتى يمكن للعراقي أن يقول ذلك بل هو كذب مجرد، ولا قال عبد الحقّ ما نقله عنه أصلاً ولا غير ذلك، وكل هذه تهاويل يفتريها ليظهر غلط المصنف وهو جاهل بالحديث وبرتبته وبحقيقة الأمر فيه.

فالحديث صحيح كما قال المؤلف وذلك أنّ الحديث رواه أبو داود عن زهير بن حرب [١/ ٤، رقم ١٤]:

ثنا وكيع عن الأعمش عن رجل عن ابن عمر: «أنّ النبي ﷺ» به، ثم قال: أبو داود: ورواه عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس بن مالك وهو ضعيف اهـ.

أي حديث الأعمش عن أنس ضعيف لانقطاعه، لأنّ الأعمش لم يسمع من أنس، وليس معناه أنّ عبد السلام بن حرب ضعيف فإنّه ثقة من رجال الصحيح، وإنّما وهم في قوله عن أنس.

أمّا حديث ابن عمر فرجاله رجال الصحيح أيضاً لولا ما فيه من المبهم المجهول، ثم نظرنا هل نعرف ذلك المجهول من هو؟ فإذا البيهقي يبين أنّه القاسم بن محمد، فرواه من طريق أبي بكر الإسماعيلي [١/ ٩٦]:

ثنا عبد الله بن محمد بن مسلم من أصل كتابه ثنا أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي شيخ جليل ثنا وكيع ثنا الأعمش عن القاسم بن محمد عن ابن عمر به.

فارتفع الإبهام وصح الإسناد وطاح كل ما هول به هذا الجاهل وأطال من غير بيان ولا تحصيل.

ثم إنّ رواية عبد السلام بن حرب عن الأعمش عن أنس خرجها الدارمي [١/ ١٧١] والترمذي [١/ ٢١]، وجماعة من رجال الصحيح أيضاً.

فالأعمش منقول عنه في هذا الحديث أربعة أقوال:

عنه عن أنس، وعنه عن رجل عن ابن عمر، وعنه عن القاسم بن محمد عن ابن عمر، وعنه قال: قال ابن عمر: بدون ذكر واسطة، وفي هذه الرواية الأخيرة مع روايته عن أنس قال البخاري: وكلا الحديثين مرسل، وكذلك قال الترمذي في الجامع، ونصّه بعد رواية عبد السلام بن حرب [عن] الأعمش:

وهكذا روى محمد بن ربيعة عن الأعمش عن أنس/ هذا الحديث وروى وكيع ٥/ ٩٥ والحماني عن الأعمش قال: قال ابن عمر فذكره، وكلا الحديثين مرسل. . . إلخ.

فحرف الشارح هذا النقل وأتى به عقب رواية أبي داود عن ابن عمر، فأفاد أنّ البخاري قال ذلك في تلك الرواية وهو غير معقول ولا متصور لأنّ الأعمش رواه بواسطة عن ابن عمر كما سبق، وهكذا حرف جميع الأنقال وافترى فيها وإلى الله عاقبة الأمور.

٢٦٢٣/ ٦٥٤٥ ـ «كانَ إذَا أرادَ الحاجةَ أبْعَدَ».

(هـ) عن بلال بن الحرث

(حم. ن. هـ) عن عبد الرحمن بن أبي قراد

قال في الكبير: بتشديد الراء بضبط المصنف وليس بصحيح ففي التقريب كأصله بضم القاف وتخفيف الراء.

قلت: هذا كذب على المصنف فما ضبطه بذلك ولا يمكن أن يخفى ضبطه على صغار طلبة هذا الشأن فضلاً عن المصنف.

وهو كاذب أيضاً في قوله: كأصله، فإن أصل التقريب الذي هو تهذيب التهذيب ليس فيه شيء من هذا ولا يتعرض فيه لضبط الأسماء إلاّ نادراً جداً وإنّما يضبط الأسماء في التقريب وحده.

٢٦٢٤/ ٦٥٤٨ ـ «كانَ إذا أرادَ أن ينامَ وهو جُنُبٌ توضَّأ وضوءَه للصلاةِ وإذَا أرادَ أن يأكُلَ أو يشربَ وهُوَ جُنبٌ غَسَلَ يديْهِ ثم يأكلُ ويشربُ».

(د. ن. هـ) عن عائشة

قال الشارح: وإسناده صحيح.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله ثقات، وفي الميزان عن ابن عدي منكر.

قلت: قال بين كلامه في الصغير وكلامه في الكبير وتعجب، ثم اعلم أنّ الهيثمي لا يذكر حديثاً مخرجاً في الأصول الستة كهذا، وإنّما يذكر الزوائد عليها، وليته بيّن في أي ترجمة ذكر الذهبي ذلك من الميزان، فكأنّ الرجل متلاعب يكتب ما يوحيه إليه جهله وهواه بدون مراعاة ولا احتشام.

٢٦٢٥/ ٦٥٥٤ ـ «كانَ إذَا أرادَ أن يدعُوَ على أحد أو يدعُوَ لأحَدٍ قنتَ بعدَ الركُوعِ».

(خ) عن أبي هريرة

٥/٩٦ قال في الكبير: قال الذهبي: وروى مسلم نحوه اهـ. فما/أوهمه صنيع المصنف أنّ هذا مما تفرّد به البخاري غير جيد والتشبث بالخلف اللفظي خيال.

قلت: هذا كذب على الذهبي ومعاذ الله أن يقول ذلك الذهبي، ولو كان الذهبي قال ذلك لعَيَّنَ الشارح الكتاب، ولكنّه لم يفعل ليستر كذبه.

فالحديث ما خرّجه مسلم أصلاً لا بهذا اللفظ ولا بمعناه وإنما أخرج أصل حديث القنوت [٤٦٨/١، رقم ٢٩٩ ـ ٣٠٠]، أمّا قوله: «كان إذا أراد أن يدعو على أحد» الحديث، فلم يخرجه ولا ما يفيده وقد نصّ أصحاب الأطراف على أنّ هذا الحديث من أفراد البخاري [٤٨/٦]، وقد نقل ذلك العيني في شرحه لهذا الحديث.

أمّا لو رواه مسلم بلفظ آخر لكان لنا كلام آخر مع هذا الرجل في قوله: إنّ التشبّث بالخلف اللفظي خيال.

وسيعود لمثل هذا فنعود لفضيحته إن شاء الله.

٦٥٥٥/٢٦٢٦ ـ «كانَ إِذَا أرادَ أن يعتكفَ صلَّى الفجرَ ثُمَّ دخلَ معتكَفَهُ».

(د. ت) عن عائشة

قال في الكبير: وظاهر صنيعه أنّه لم يروه أحد من الستة غير هذين والأمر بخلافه، بل رواه الجماعة جميعاً لكن عذره أنّ الشيخين إنّما روياه مطولاً في ضمن حديث فلم يتنبّه له لوقوعه ضمناً.

قلت: كذبت والله وقصدت أن تكذب وأنت تعلم أنّ الأمر خلاف ما قلت إن المصنف رتب كتابه على حروف المعجم ترتيباً دقيقاً ومن أجل ذلك يكرر الحديث الواحد عدّة مرات بحسب ألفاظ مخرجيه.

لكنك ربما تجهل وهو الواقع أنّ المصنف خصّ هذا الكتاب بالأحاديث القصار دون الطوال، وتجهل الفرق عنده وعند أهل الحديث بين اللفظ الذي ذكره لأنّه من شرطه وبين لفظ الآخرين لأنّه ليس من شرطه كما ذكرته قبل هذا، وعجيب جداً أن تظنّ وأنت المناوي الذي ما شممت رائحة الحديث أنّك تعلم حديثاً ولا يعلمه المصنف الحافظ، إذاً فليس هو الحافظ السيوطي ولست أنت المناوي المخرف الجاهل.

٦٥٥٧/٢٦٢٧ ـ «كانَ إِذَا أرادَ غزوةً ورَّى بغيرِهَا».

٥/٩٧ (د) عن كعب/بن مالك

قال في الكبير: وظاهر صنيع المؤلف أنّه لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين وهو وهم بل هو فيهما فقد قال العراقي: هذا متفق عليه اهـ. وهو في البخاري في غزوة تبوك وفي موضع آخر، وفي مسلم في التوبة كلاهما عن كعب مطولاً

ولفظهما: «لم يكن رسول الله ﷺ.... إلخ».

قلت: هذا الرجل أعظم خلق الله بلادة فالمؤلف خصّ كتابه بالمرفوع المرتب على حروف المعجم وأدخل فيه الأحاديث المصدرة بـ «كان» خاصة لأنّها من قبيل شرطه وهو يستدرك حديثاً بلفظ «لم يكن»، بحيث لو كان هذا من شرط الكتاب لوجب أن يذكره المؤلف في حرف اللام فضلاً عن كونه ليس من شرطه، فقبح الله السخفاء.

٢٦٢٨/ ٦٥٦٠ ـ «كانَ إذَا أرادَ سفراً قال: اللَّهُمَّ بكَ أصولُ، وبكَ أجولُ، وبك أسيرُ».

(حم) عن علي

قال في الكبير: وكذا رواه البزار، قال الهيثمي: رجالهما ثقات اهـ. فإشارة المصنف لحسنه تقصير بل حقه الرمز لصحته.

قلت: بل حقك أن تسكت لأنّك جاهل بالحديث وعلومه وجهلك هنا من وجوه، **أحدها**: أنّه ليس كل حديث رجاله ثقات صحيحاً بل ولا حسناً بل ولا ضعيفاً، فقد يكون رجاله رجال الصحيح وهو موضوع باطل كما يعلمه صغار أهل الفن، وأيضاً ليس شرط الصحيح ثقة الرجال فقط، بل لا بدّ مع ذلك من الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلّة، فمن أدراه أنّه غير معلل ولا منقطع مع ثقة الرجال حتى يحكم بصحته؟

ثانيها: لو فرضنا أنّ كل ما رجاله ثقات فهو صحيح مع أنّ ذلك من أبطل الباطل، فمن جعل قول الهيثمي مقدماً وحجة على قول المصنف؟ ولم كان قول الغير قضية مسلمة في القضاء على المصنف ولم يكن وقتاً ما كلام المصنف حجة على الغير؟

فالهيثمي إذ قال ذلك كان ناشئاً عن نظره واجتهاده في الجرح والتعديل حسبما المنقول/ عن أهله، والمصنف له أيضاً رأيه واجتهاده في ذلك، بل هو أعلى نظراً ٩٨/٥ وأصوب رأياً من الحافظ الهيثمي كما ستراه.

ثالثها: الحديث من رواية عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد أبي يحيى عن علي، وعمران بن ظبيان قال البخاري [٣/ ٢/ ٤٢٤]: فيه نظر، وهذه من أسوأ عبارات الجرح في اصطلاحه، وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال [٢/ ١٢٣]: فحش خطؤه حتى بطل الاحتجاج به، وذكره العقيلي [٣/ ٢٩٨] وابن عدي في الضعفاء، لكنه مع ذلك روى عنه الكبار مثل السفيانين وشريك، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات أيضاً [٧/ ٢٣٩]، فالهيثمي إذ أطلق القول بأنّ

رجاله ثقات كان متساهلاً في ذلك مخالفاً لقاعدته في مثل هذا، وهو أن يقول: رجاله موثقون لأنّه غلب جانب من وثق على جانب من ضعف، والمصنف راعى القولين فحكم بحسنه، لأنّ الرجل ليس بثقة على الإطلاق فيكون حديثه صحيحاً ولا يضعف كذلك فيكون خبره ضعيفاً، بل هو في الواقع صدوق يهم مع اتهامه بالتشيع الذي أوجب كلامهم فيه، وهذا هو شرط الحسن عند أهل الحديث، فلو كان الشارح منهم لاعترف للمؤلف بالفضل وأنصف ولكنه جاهل بصناعة الحديث.

٢٦٢٩/ ٦٥٦٥ ـ «كانَ إذَا استسْقَى قالَ: اللَّهُمَّ اسقِ عبادَك، وبهائمَكَ وانشر رحمتكَ، وأحي بلدَك الميّت».

(د) عن ابن عمر

قال الشارح: وإسناده صحيح.

وقال في الكبير: قال النووي في الأذكار: إسناده صحيح، وقال ابن القطان: فيه علي بن قادم وهو وإن كان صدوقاً فإنّه مستضعف ضعفه يحيى، وقال ابن عدي: نقمت عليه أحاديث رواها عن الثوري وهذا منها، وأورده في الميزان في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحارثي وقال: حدث بأشياء لم يتابع عليها اهـ. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه وتصحيح النووي له.

قلت: وإذا كان الحال كذلك فلم قلت في الصغير بعد هذا: إسناده صحيح، فهو أدلّ دليل على أنّك تقول هنا خلاف ما تعتقد أنّه الحقّ.

٥/ ٩٩ وبعد فالحديث قال فيه/ أبو داود [رقم ١١٧٦]:

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أنّ رسول الله ﷺ (ح).

وحدثنا سهل بن صالح ثنا علي بن قادم ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «كان رسول الله ﷺ إذا استسقى» الحديث.

فالسند الأول على شرط الصحيح إلاّ أنّه مرسل، والثاني مثله وهو موصول، إلاّ أنّ علي بن قادم تكلم فيه بعضهم لتشيعه، وقال ابن عدي: نقموا عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة اهـ.

وهذا قد رواه غيره، رواه مالك عن يحيى بن سعيد فهو إذاً محفوظ، وقال أبو حاتم في علي بن قادم: محله الصدق، وقال الساجي: صدوق وفيه ضعف، وقال ابن خلفون في الثقات: هو ثقة، وكذلك قال العجلي وذكره ابن حبان في الثقات [٨/ ٤٥٩]، وهذا فوق شرط الحسن الذي حكم به المصنف لهذا الحديث لو انفرد به علي بن قادم، فكيف وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد؟!

وأمّا عبد الرحمن بن محمد الحارثي فلا وجود له في سند الحديث كما رأيت، وبه تعلم هذيان الشارح.

٢٦٣٠/٦٥٦٨ ـ «كانَ إذَا استلَمَ الركن قبَّلَه وَوَضَعَ خدَّه الأيمن علَيه».

(هق) عن ابن عباس

قلت: خرج البيهقي حديث عمر بن قيس المكي عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في تقبيل الركن اليماني، ثم قال [٥/٧٦]: عمر بن قيس المكي ضعيف وقد روى في تقبيله خبراً لا يثبت مثله، ثم أخرج هذا الحديث من رواية أبي إسماعيل المؤدب عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس، ثم قال: تفرّد به عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو ضعيف.

قلت: ومع ضعفه فقد اضطرب فيه فرواه أبو إسماعيل المؤدب وإسرائيل وعبد الرحيم الرازي عنه عن مجاهد عن ابن عباس كما سبق.

ورواه يحيى بن أبي الحجاج عنه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلاً، وكذلك قال أبو عاصم/ عنه مرة، وقال مرة أخرى: عنه عن سعيد بن جبير عن النبي ﷺ مرسلاً. ٥/ ١٠٠

ورواه علي بن أبي هاشم عن أبي إسماعيل المؤدب أيضاً عنه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موصولاً، ذكر هذه الطرق كلها البخاري في «التاريخ الكبير» [١/ ١/ ٢٩٠] في ترجمة أبي إسماعيل المؤدب.

قال البيهقي: والأخبار عن ابن عباس في تقبيل الحجر الأسود والسجود عليه إلاّ أن يكون أراد بالركن اليماني الحجر الأسود، فإنّه أيضاً يسمى بذلك فيكون موافقاً لغيره.

٢٦٣١/ ٦٥٧١ ـ «كانَ إذَا اشتدَّت الريحُ الشَّمالُ قال: اللهُمَّ إني أعوذُ بك مِنْ شَرِّ ما أرسلْتَ فِيهَا».

ابن السني (طب) عن عثمان بن أبي العاص

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو غير جيد، فقد قال الهيثمي: فيه عبد الرحمن بن إسحاق وأبو شيبة وكلاهما ضعيف.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّه إذا كان حكم المصنف بحسنه غير جيد، فكيف قلدته بعد ذلك فيما هو غير جيد؟!

ثانيهما: أنّ عبد الرحمن بن إسحاق هو أبو شيبة الواسطي لا غيره، والهيثمي

قال: فيه عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة وهو ضعيف، والشارح عطف الكنية على الاسم فجعلهما رجلين وأكد ذلك بقوله: وكلاهما ضعيف، فوهم على الهيثمي وكذب عليه معاً.

٢٦٣٢/ ٦٥٧٥ ـ «كَانَ إذَا اشْتَكَى اقتمَحَ كَفّاً من شُونيزٍ وَشَرِبَ عليهِ ماءً وعسلاً».

(خط) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً باللفظ المزبور الطبراني في الأوسط قال الهيثمي: وفيه يحيى بن سعيد القطان ضعيف، وقال الحافظ العراقي: فيه الوليد بن شجاع، قال أبو حاتم: لا يحتج به.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّه كتب هذا الحديث في الصغير بلفظ: «اقتمح» بتقديم الميم على الحاء كما هو الصواب، وكتبه في الكبير: «اقتحم» بتقديم الحاء على الميم وهو تحريف.

الثاني: أنّ يحيى بن سعيد القطان إمام متفق على ثقته وجلالته غير مختلف فيه أصلاً، والهيثمي إنّما قال [٣/ ٨٧]: يحيى بن سعد العطار/ بالعين المهملة آخره راء لا بالقاف وآخره نون، ولكن الشارح لا يفرق بين الضب والنون. ٥/ ١٠١

الثالث: يتعجب من الحافظ الهيثمي في تعليله الحديث بيحيى العطار، وكذا من الحافظ العراقي في تعليله إيّاه بالوليد بن شجاع إن صح ذلك عن العراقي لم يكن وهماً من الشارح عليه، وذلك من وجوه، **أحدهما**: أنّ كلاًّ من يحيى العطار والوليد بن شجاع قد وثق، بل الثاني روى له مسلم.

ثانيهما: أنهما توبعا عليه وورد الحديث من غير طريقهما، فالخطيب رواه من طريق الوليد بن شجاع عن يحيى بن سعيد العطار عن أبي عمران سعيد بن ميسرة عن أنس به.

وورد من وجه آخر عن سعيد بن ميسرة، قال أبو عبد الله محمد بن أحمد الرازي المعروف بابن الصيرفي في السداسيات له:

أخبرنا علي بن محمد بن علي الفارسي بمصر أنا أبو أحمد عبد الله بن محمد بن الناصح الدمشقي المعروف بابن المفسر أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي بن سعيد القاضي المروزي ثنا الهيثم بن خارجة ثنا سعيد بن ميسرة البكري عن أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ إذا اشتكى بطنه أخذ شونيزا فاستفه وشرب عليه عسلاً بماء».

ثالثهما: وهو أعجبها، أنّ الحديث تفرّد به سعيد بن ميسرة وهو متّفق على

ضعفه، قال البخاري [٢/ ١/ ٥١٦] منكر الحديث، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات، وقال الحاكم: روى عن أنس موضوعات وكذبه يحيى القطان، وضعفه أيضاً ابن عدي وأبو حاتم وأبو أحمد الحاكم وابن الجارود والساجي، فكيف يعرضان عن تعليل الحديث به، ويعللانه بمن هما بريئان منه مع الاختلاف فيهما؟

٢٦٣٣/ ٦٥٧٧ ـ «كانَ إِذَا أشفقَ من الحاجَةِ أن ينسَاهَا ربطَ في خِنصَره أوْ فِي خاتمِ الخيط».

ابن سعد

زاد الشارح: في تاريخه، والحكيم عن ابن عمر.

ذكر في الكبير: أنقالاً مكررة وجملاً متداخلة ثم قال: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من ثلاثة طرق: **الأولى**: للدارقطني عن ابن عمر، **والثانية**: له ولابن عدي معاً، **والثالثة**: للدارقطني والبغوي. . . إلخ.

قلت:/ في هذا خطآن، **أحدهما**: قوله: ابن سعد في تاريخه، فإن ابن سعد ٥/ ١٠٢ له الطبقات لا التاريخ.

ثانيهما: حديث رافع بن خديج لم يخرجه البغوي، ولا ذكره ابن الجوزي من طريقه، وإنّما قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن العباس البغوي. . . إلخ السند.

ومن عادة الشارح أنّ كل نسبة توافق نسبة أحد الحفاظ المصنفين فصاحبها هو ذلك الحافظ المصنف المشهور، وإن اختلف الاسم والكنية واللقب كما وقع له ذلك مراراً في البزار وأبي يعلى والشيرازي وغيرهم، فالبغوي المصنف ثلاثة: أقدمهم علي بن عبد العزيز، ثم عبد الله بن محمد، ثم الحسين بن مسعود صاحب التفسير وشرح السنة والمصابيح، والشارح جعل أحمد بن العباس أيضاً هو أحدهم، وهو إنّما يقصد عبد الله بن محمد صاحب المعجم في الصحابة.

٢٦٣٤/ ٦٥٧٩ ـ «كَانَ إِذَا أصابَهُ رمدٌ أو أحداً من أصحابه دَعَا بهؤلاءِ الكلمات: اللهُمَّ مَتِّعْنِي ببصَري، واجعله الوارثَ مِنِّي، وأَرِنِي في العدوِّ ثَأْرِي، وانصرني على منْ ظَلَمَنِي».

ابن السني

زاد الشارح في الكبير: في الطب النبوي (ك) عن أنس.

قلت: أخطأ الشارح في قوله: إنّ ابن السني رواه في الطب النبوي، فإنّه لو كان كذلك لنصّ عليه المؤلف ولأنّ الحديث ليس من موضوع كتاب الطب، وإنما هو من موضوع كتاب الأذكار، وهو عمل اليوم والليلة، ففيه أخرجه، فقال:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن مسلم المقدسي ثنا محمد بن يحيى بن فياض ثنا يوسف بن عطية ثنا يزيد الرقاشي عن أنس به.

٢٦٣٥/ ٦٥٨١ ـ «كانَ إذَا أَصْبَحَ وإذا أمسَى يدعُو بهذه الدعوات: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ من فجأةِ الخيرِ وأعوذُ بكَ من فجأة الشرِّ؛ فإنَّ العبدَ لا يدرِي ما يَفْجَؤُهُ إذا أصبحَ وإذَا أمسَى».

(ع) وابن السني

زاد في الكبير: في الطب عن أنس.

قلت: أخطأ الشارح خطأً فاحشاً كالذي قبله، فالحديث من موضوع عمل اليوم والليلة وفيه أخرجه ابن السني، فقال [٣٧]:

٥/ ١٠٣ أخبرنا أبو/ يعلى ثنا أبو الربيع ثنا يوسف بن عطية عن ثابت عن أنس به.

٢٦٣٦/ ٦٥٨٢ ـ «كانَ إذَا أصْبَحَ وإذَا أمسَى قالَ: أصبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودينِ نبيِّنا محمدٍ، ومِلَّةِ أبِينَا إبراهيمَ حَنيفاً مسلماً وما كان من المشركِينَ».

(حم. طب) عن عبد الرحمن بن أبزى

قال في الكبير: وكذا النسائي في اليوم والليلة وإغفاله غير جيد.

قلت: كذبت والله.

٢٦٣٧/ ٦٥٩٢ ـ «كَانَ إذَا أفطرَ عندَ قوم قالَ: أفطرَ عندَكُم الصَّائِمُونَ وأكلَ طعامَكُمُ الأبرارُ، وتنزَّلَتْ عليكُمُ الملائكةُ».

(حم. هق) عن أنس

قال الشارح: بإسناد حسن بل صحيح.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه ورواه عنه أيضاً أبو داود، وقال الحافظ العراقي: بإسناد صحيح، قال تلميذه ابن حجر: وفيه نظر فإنّ فيه معمراً وهو وإن احتج به الشيخان فإنّ روايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: أنه بيّن في الكبير علة الحديث، ثم رجع فجزم في الصغير بأنه صحيح معرضاً عما ذكره من الحجة والدليل.

ثانيها: أنّ رواية معمر عن ثابت عن أنس التي خرجها أبو داود وتكلم عليها الحافظ ليست هي المذكورة في المتن ولا عناها المصنف في عزوه لأنّ لفظها لا يدخل في كتابه على شرطه وترتيبه، وإنّما عنى رواية هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أنس، فإنّها هي المروية بلفظ الكتاب وهي رواية منقطعة لأنّ يحيى لم

يسمع هذا الحديث من أنس كما قال الحاكم في علوم الحديث، فإنّه أخرجه من رواية روح بن عبادة عن هشام بسنده، ثم قال: قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلاّ أنه لم يسمع منه هذا الحديث وله علة، ثم أسنده من طريق ابن المبارك: أخبرنا هشام عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن أنس به، وبين البيهقي المبهم الذي حدثه، فقال عقب الحديث [٤/٢٣٩، ٢٤٠]: هذا مرسل لم يسمعه يحيى من أنس، إنّما سمعه من رجل من أهل البصرة، يقال له: عمرو بن زُنيب، ويقال: ابن زُبيب عن أنس/اهـ. ٥/١٠٤

ثالثها: أنّ المصنف رمز للحديث بأنّه حسن، والشارح قال: إسناده حسن بل صحيح، فهو دائماً لا يفرق بين الحكم للإسناد والحكم للمتن كما قدّمناه مراراً، والواقع في هذا الحديث أنّه صحيح المتن لا الإسناد، لأنّ السند الذي عناه المصنف من رواية يحيى عن أنس معلول بالانقطاع وبروايته عن رجل غير معروف وله طريق آخر من رواية ثابت عن أنس، وهو معلول بما نقله الشارح عن الحافظ، وله طريق ثالث من رواية قتادة عن أنس، ورابع من رواية ثابت. عن عبد الله بن الزبير، فيكون المتن صحيحاً باعتبار مجموع الطرق أمّا السند فلا.

رابعها: قوله: قال العراقي: بإسناد صحيح، قال تلميذه ابن حجر: فيه نظر... إلخ لا ينفكّ عن الوهم والإيهام، فإمّا أن يكون الشارح واهماً في قوله: قال العراقي أو كاذباً في ذلك ولا كرامة، فإنّ قائل ذلك هو النووي في الأذكار وحينئذ يكون قوله: قال ابن حجر: فيه نظر لا إيهام فيه، وإمّا أن يكون صادقاً مصيباً في قوله: قال العراقي، ويكون موهماً في قوله: قال ابن حجر: فيه نظر لأنّه إنما قال في أمالي الأذكار تعقّباً على قول النووي ـ رحمه الله ـ: روينا في سنن أبي داود [رقم ٣٨٥٤] وغيره بالإسناد الصحيح عن أنس... إلخ، فقال الحافظ في أماليه في المجلس الحادي والتسعين بعد الأربعمائة بعد إسناد الحديث من طريق أحمد [٣/١١٨] والطبراني[1] في الدعاء وغيرهما ما نصّه: وفي وصف الشيخ هذا الإسناد بالصحة نظر لأنّ معمراً وإن احتج به الشيخان فروايته عن ثابت بخصوصه مقدوح فيها، قال علي بن المديني: في رواية معمر عن ثابت غرائب منكرة، وقال يحيى بن معين: أحاديث معمر عن ثابت لا تساوي شيئاً، وساق العقيلي في الضعفاء عدّة أحاديث من رواية معمر عن ثابت هذا منها، وقال: كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها، وليست بمحفوظة وكلها مقلوبة اهـ.

وليس عند البخاري من رواية معمر عن ثابت سوى موضع واحد متابعة وأورده

---

(١) رواه الطبراني في الصغير (٢/ ٥٢).

مع ذلك معلقاً، وله عند مسلم حديثان أو ثلاثة كلها متابعة، وفي هذا السند مع ذلك علّة أخرى، وهي التردد بين أنس وغيره/ عند الإمام أحمد لاحتمال أن يكون الغير غير صحابي، ولو وصف الشيخ المتن بالصحة لكان أولى لأنّ له طرقاً يقوي بعضها ببعض اهـ. ٥/١٠٥

فلو نقل الشارح كلام الحافظ بتمامه لأتى بالفائدة ولكنّه محروم من التوفيق، فهو يطيل ويكرّر في غير فائدة، ويعرض عن الفائدة اللازمة.

٦٥٩٦/٢٦٣٨ ـ «كَانَ إِذَا أكلَ لم تَعْدُ أصابعُهُ ما بينَ يدَيْهِ».

(تخ) عن جعفر بن أبي الحكم مرسلاً

أبو نعيم في المعرفة عنه عن الحكم بن رافع بن سيار

(طب) عن الحكم بن عمرو الغفاري

قال في الكبير عند اسم سيار: كذا هو بخط المصنف والظاهر أنه سبق قلم فإنّ الذي وقفت عليه بخط الحافظ ابن حجر في مواضع «سنان» بنونين وهو الأنصاري الأوسي له ولأبيه صحبة، وفي التقريب صحابي له حديث مختلف في إسناده.

قلت: سنان هو بنونين بلا خلاف، وما أظنّه في خط المصنف سيار، وإنّما هو تحريف منه أو من الناسخ، وذكر خط المصنف من زياداته وتدليساته على أنّه لا مانع من أن يكون ذلك سبق قلم من المصنف أو خطأ منه، أمّا ما نقله عن التقريب فتخليط لا وجه له فإنّ الحكم بن رافع لا ذكر له في التقريب أصلاً ولا في أصله التهذيب، وإنّما فيهما ذكر لأبيه رافع بن سنان، وفيه قال الحافظ ما نقله عنه الشارح، وجعله في ابنه الحكم الذي هو راوي الحديث، وقد ذكره الحافظ في الإصابة، وقال: روى أبو نعيم في المعرفة من طريق عبد الحكيم بن صهيب عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، قال: «رآني الحكم وأنا غلام آكل من هنا ومن هنا، فقال: يا غلام هكذا يأكل الشيطان إنّ النبي ﷺ كان إذا أكل لم تعد أصابعه ما بين يديه»، سنده ضعيف اهـ.

وبه يعلم أنّ قوله في الأصل: جعفر بن أبي الحكم تحريف أيضاً.

٦٦٠٦/٢٦٣٩ ـ «كانَ إِذَا اهتَمَّ أكثرَ مِنْ مَسِّ لِحيَتِهِ».

ابن السني وأبو نعيم في الطب عن عائشة، أبو نعيم عن أبي هريرة

قال الشارح: وإسناده حسن.

٥/١٠٦ / وقال في الكبير: قال الزين العراقي: سنده حسن اهـ. لكن أورده في الميزان ولسانه في ترجمة سهل مولى المغيرة من حديث أبي هريرة وقال: قال ابن

حبان: لا يحتج به يروي عن الزهري العجائب، ورواه البزار عن أبي هريرة، قال الهيثمي: وفيه رشدين ضعفه الجمهور.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ المصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف، والشارح قال في الصغير: إنّ سنده حسن بدون حجة ولا دليل.

الثاني: أنّه نقل عن العراقي أنّه حسنه، والعراقي إنّما حسن حديث عائشة بعد أن عزاه لأبي الشيخ في أخلاق النبي ﷺ، فقد يكون عنده من سند غير سند ابن السني وأبي نعيم أيضاً، فكان حقّه أن يذكره عقب حديث عائشة لا عقب حديث أبي هريرة.

الثالث: أنّه تعقب في الكبير حكم العراقي بحسنه مع تخليط حديث عائشة بحديث أبي هريرة، ثم رجع في الصغير فجزم بحسنه.

وبعد فحديث عائشة قد يكون سنده حسناً كما قال العراقي فإني لم أقف عليه. أمّا حديث أبي هريرة فقد خرجه ابن حبان في الضعفاء [١/٣٤٨] في ترجمة سهل مولى المغيرة من روايته عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: «كان إذا اهتم أخذ لحيته فنظر فيها»، وقال في سهل المذكور: إنّه يروي عن الزهري العجائب، وعن غيره من الثقات ما لا أصل له من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ثم روى هذا الحديث عن ابن قتيبة قال:

حدثنا العباس بن إسماعيل مولى بني هاشم ثنا العباس بن طالب ثنا أبو جريز سهل مولى المغيرة عن الزهري به.

فإن كان البزار رواه من غير طريقه فروايته متابعة لهذا فيتقوى الحديث وإلاّ فهو كما ترى.

٢٦٤٠/٦٦١٣ ـ «كَانَ إذا بعثَ أميراً قال: أقْصِرِ الخُطْبَة، وأقِلِ الكلامَ، فإنَّ منَ الكلامِ سحراً».

(طب) عن أبي أمامة

قال في الكبير: وكذا الخطيب عن أبي أمامة، ثم قال: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال فقد أعلّه الحافظ الهيثمي بأنه من رواية جميع بن ثوب وهو متروك.

قلت: الرمز لحسنه/ تحريف من النساخ ففي النسخة المطبوعة الرمز له بعلامة ١٠٧/٥ الصحيح وذلك أدلّ دليل على أنّه تحريف لا من المؤلف. والحديث رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان في ترجمة الهيثم بن خالد من روايته عن يحيى بن صالح الوحاظي:

ثنا جميع بن ثوب عن يزيد بن خمير عن أبي أمامة به بلفظ: «أقصر الصلاة» بدل «الخطبة»، وعن أبي نعيم رواه الخطيب في التاريخ [١٤/ ٦٠].

٢٦٤١/ ٦٦١٦ ـ «كانَ إذَا تعارَّ من اللَّيلِ قالَ: رَبِّ اغفرْ وارحَمْ واهدِ للسبيلِ الأقوم».

محمد بن نصر في الصلاة

زاد الشارح في الكبير: في كتاب فضل الصلاة عن أم سلمة.

قلت: زيادة ذكر «فضل» غلط من الشارح وفضول في الشرح؛ إذ كتاب الصلاة للمروزي ليس هو في فضلها ولكنه في أحكامها جملة وتفصيلاً وهو في مجلد، ثم إنّ الحديث خرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل فقال:

حدثنا سعيد بن مسعود ثنا إسحاق بن منصور ثنا هريم بن سفيان عن عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي كثير مولى أم سلمة عن أم سلمة به.

فلا أدري هل المصنف واهم في قوله في الصلاة أو خرجه محمد بن نصر في الكتابين؟

وإن كان هو من موضوع كتاب القيام لا كتاب الصلاة والله أعلم.

وعبد الرحمن بن إسحاق المذكور في السند ضعيف.

٢٦٤٢/ ٦٦١٧ ـ «كانَ إذَا تغدَّى لَمْ يتعشَّ، وإذا تعشَّى لم يتغدَّ».

(حل) عن ابي سعيد

قال الشارح: بإسناد ضعيف بل أنكره العراقي.

وقال في الكبير: غفل عنه الحافظ العراقي فقال: لم أجد له أصلاً وإنّما رواه البيهقي في الشعب من فعل أبي جحيفة.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: في الصغير بإسناد ضعيف بل أنكره العراقي، هذا التعبير غريب جداً وعجيب للغاية كأنّه إنكار العراقي للحديث نوع من أنواع الجرح والتعديل أشدّ من التضعيف كقولهم: حديث ضعيف، بل قال فلان: إنّه موضوع، وعلى هذا قاس الشارح قوله وهو قياس حماري، فالعراقي أنكره لا لكونه باطلاً/ بل قال: إنّه لم يقف عليه ولم يره مخرجاً، وإذا كان كذلك فقد يكون أصحّ الصحيح بل قد يكون في الصحيح وهو لم يستحضره كما قد يقع لغيره. ١٠٨/٥

الثاني: أنّ المصنف رمز للحديث بعلامة الصحيح والشارح قال: بإسناد ضعيف، وكأنّه لما رأى العراقي أنكره والمصنف صححه صالح بينهما ورجح جانب العراقي فحكم بضعفه غير ناظر في الإسناد الذي منه يعرف الصحيح والضعيف وهو حكم غريب عجيب أيضاً ما رأيناه يصدر إلاّ من ذلك الأحمق العامري شارح

الشهاب، فالحديث رجاله ثقات وفي بعضهم ـ وهو الوضين بن عطاء ـ كلام لا يضر.

وهو عند أبي نعيم في الحلية [٣/ ٣٢٣] في ترجمة عطاء بن أبي رباح.

الثالث: ليس في نسختنا من المغني قول العراقي وإنّما رواه البيهقي في الشعب من فعل أبي جحيفة فلعله سقط من النسخة المطبوعة.

٢٦٤٣/ ٦٦٢١ ـ «كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ فَضَّلَ مَاءً حتى يسِيلَه علَى موضعِ سُجودِهِ».

(طب) عن الحسَن، (ع) عن الحسين

قال الشارح في معنى الحديث: حتى يسيله على موضع سجوده أي من الأرض ويحتمل على بعد أنّ المراد جبهته.

قلت: هذا عجيب في قلب الحقائق واستبعاد الصواب وفهم ركيك لا يفهمه ذو عقل سليم بل لا يفهمه عاقل أصلاً، وأي معنى لصب الماء على موضع السجود من الأرض؟ هل لأنّها أيضاً عليها طهارة أو لأنّ النبي ﷺ يحب أن يسجد دائماً في الطين والوحل ويدنس جبهته الشريفة وعمامته بالطين؟ وهل كان ﷺ يتوضأ دائماً في المسجد في صدره الذي هو موضع صلاته حتى يصب الماء على موضع سجوده؟ أم كان يتوضأ في منزله ثم يأخذ ما فضل من ماء الوضوء ويدخل به المسجد ويقصد صدره ثم يصب ذلك الماء فيه كما يسقي الرجل غرساً غرسه أم ماذا؟! إنّ هذا لمنتهى العجب في الفهم السخيف الركيك.

وقد روى هذا الحديث الدينوري في المجالسة عن الحسن عليه السلام ولفظه:/ «إنّ النبي ﷺ كان إذا توضأ فضل موضع سجوده بماء حتى يسيله على موضع السجود». ٥/ ١٠٩

قال الدينوري:

حدثنا عبد الله بن دازيل ثنا عبد الله بن محمد بن سالم المفلوج ثنا حسين بن زيد بن علي بن حسين بن علي عن الحسن بن زيد عن أبيه عن الحسن بن علي عليه السلام به.

فمعنى الحديث أنّه ﷺ كان إذا توضأ يغسل سائر أعضاء الوضوء بالماء ويفضل جبهته الشريفة فيأخذ كفاً من ماء فيصبه عليها كما هو ظاهر من الحديث.

٢٦٤٤/ ٦٦٢٥ ـ «كانَ إذا توضَّأ أخذَ كفاً من ماء فأدخَلَهُ تحتَ حنكِهِ فخلَّلَ بِهِ لحيَته وقالَ: هكَذَا أمرني ربِّي».

(د. ك) عن أنس

قال في الكبير: قال الكمال بن الهمام: طرق هذا الحديث متكثرة عن أكثر من عشرة من الصحابة لو كان كل منهم ضعيفاً ثبت حجية المجموع فكيف وبعضها لا ينزل عن الحسن؟ فوجب اعتبارها إلاّ أنّ البخاري يقول: لم يثبت منها المواظبة، بل مجرد الفعل إلاّ في شذوذ من الطرق فكن مستحباً لا سنة؛ لكن ما في هذا الحديث من قوله: «بهذا أمرني ربي» لم يثبت ضعفه وهو مغن عن نقل صريح المواظبة، لأنّ أمره تعالى حامل عليها فيترجح القول بسنيّته اهـ. ثم قال بعد العزو: قال في المنار: فيه الوليد بن ذروان مجهول لا يعرف بغير هذا الحديث، لكن له سند حسن رواه به محمد بن يحيى الذهلي في العلل اهـ. قال في الإلمام: ودعواه جهالة الوليد على طريقته من طلب التعديل من رواية جماعة عن الراوي وقد روى عن الوليد هذا جماعة من أهل العلم.

قلت: فيه أمور، **الأول**: نقله كلام ابن الهمام عقب الحديث يفيد أنّه بخصوص هذا اللفظ ورد من أكثر من عشرة طرق وليس كذلك، بل ابن الهمام أورد عدّة أحاديث في تخليل اللحية مختلفة الألفاظ، ثم قال: فهذه طرق متكثرة عن أكثر من عشرة... إلخ والشارح نقل عنه أنّه قال: طرق هذا الحديث.... إلخ، فكان فيه إبهام قبيح وتقويل لابن الهمام ما لم يقل.

٥/ ١١٠ **الثاني**: أنّ ابن الهمام/ قال: إلاّ أنّ أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ قال: لم يثبت منها المواظبة... إلخ، والشارح نقل عنه أنّه قال: إلاّ أنّ البخاري... إلخ، فلا أدري ما وجه إبدال أبي حنيفة بالبخاري؟ وهل ذلك حصل منه غلطاً أو عن قصد وتعمد؟

الثالث: قوله: قال في المنار: فيه الوليد بن ذروان، هكذا كتبه بالذال المعجمة، وهو زروان بالزاي، ويقال: بتقديم الواو على الراء كما في التقريب [١/ ٣٣٢].

الرابع: قوله: قال في الإلمام: ودعواه جهالة الوليد يفيد أنّ ابن دقيق العيد تعقب بذلك صاحب المنار، ولا أدري من هو؟ والواقع أنّه تعقّب ابن القطان الفاسي صاحب الوهم والإيهام ويخالج سري أنّ الشارح يقصده بالمنار وهماً منه وظناً أنّه مسمى بالمنار، فإنّه دائماً ينقل عن المنار ولا يسمي صاحبه، ولا نعلم كتاباً في الحديث وأحكامه مسمى بهذا الاسم، فالله أعلم أي كتاب هو.

الخامس: أنّه نقل ذلك عن الإلمام وهو غلط منه لأنّه لم ير الكتاب نفسه، وإنّما رأى النقل عنه، والواقع أنّ ابن دقيق العيد قال ذلك في الإمام شرح الإلمام وكلاهما له.

السادس: أنّ الوليد بن زروان إنما هو في سنن أبي داود [١/ ٣٦، رقم ١٤٥] وأمّا الحاكم فرواه من غير طريقه [١/ ١٤٩]، والمصنف عزاه لأبي داود والحاكم معاً، فكان يجب الكلام على سند الرجلين لا سند أبي داود وحده.

السابع: أنّ السند الذي نقله عن صاحب المنار أنّه حسن وهو عند محمد بن يحيى الذهلي في العلل غلط من وجهين:

أحدهما: أنّه لم يخرجه في العلل، بل في الزهريات كما نقله الحافظ وغيره.

ثانيهما: أنّه معلول كما بينه الحافظ في التلخيص الحبير، فارجع إليه [رقم ٨٦].

٢٦٤٥/ ٦٦٢٩ ـ «كانَ إِذَا توضَّأ مسحَ وجهَهُ بطرفِ ثوبِهِ».

(ت) عن معاذ

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ مخرجه سكت عليه والأمر بخلافه، بل قال: حديث غريب وإسناده ضعيف. . . إلخ.

قلت: كذب الشارح على ظاهر صنيع المصنف، فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

٢٦٤٦/ ٦٦٣٠ ـ «كانَ إِذَا تَلاَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ قال: آمينَ حتَّى يُسْمعَ من يليه من الصَّفِّ الأوَّل». /٥ ١١١

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير: أشار المصنف لحسنه وليس كما ادّعى فقد ردّه عبد الحق وغيره بأنّ فيه بشر بن رافع الحارثي ضعيف، وقال ابن القطان: وبشر يرويه عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة وهو لا يعرف حاله، والحديث لا يصح من أجله اهـ.

قلت: الحديث حسن كما قال المصنف أو صحيح كما قال غيره، وبيان ذلك من وجوه، **الأول**: أنّ بشر بن رافع وإن ضعفوه فقد وثقه يحيى بن معين في رواية الدوري، وقال مرّة أخرى: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو مقارب الحديث لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً اهـ.

وأبو عبد الله ابن عم أبي هريرة روى عنه بشر بن رافع المذكور وأبو الزبير المكي فهو معروف العين، وذكره ابن حبان في الثقات [٥/ ٥٧٨].

الثاني: وعلى فرض ضعف الإسناد فالمصنف عرف من حاله أنّه يحكم للمتن لا للإسناد بخلاف غيره من أهل الحديث، ومعلوم أنّه لا تلازم بين المتن والإسناد، فقد يكون الأول ضعيفاً والثاني صحيحاً أو حسناً، وقد يكون بالعكس كهذا لأنّه ورد من طرق أخرى عن أبي هريرة.

فأخرجه الدارقطني والحاكم [١/ ٢٢٣] والبيهقي من رواية الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة، قال [٢/ ٥٨]: «كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من أمّ القرآن رفع صوته، فقال: آمين».

قال الدارقطني: هذا إسناد حسن، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين وأقرّه الذهبي. ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، إلاّ أنّه من رواية بحر السقا عن الزهري وهو ضعيف فالعمدة على ما قبله بل هو وحديث الباب شاهدان له أيضاً.

وأخرجه النسائي [٢/ ١٤٤] من وجه آخر من رواية نعيم المجمر عن أبي هريرة أيضاً، وفي الصحيحين وغيرهما من أوجه عنه مرفوعاً «إذا أمن الإمام فأمنوا» الحديث، وقد كان إمامهم النبي ﷺ، ولا يعرف المأمومين تأمين إمامهم إلاّ إذا/ ٥/ ١١٢ رفع صوته فأسمعهم التأمين.

الثالث: أنّه له مع ذلك شواهد من حديث جماعة من الصحابة منهم وائل بن حجر، وحديثه صحيح صححه الدارقطني وجماعة من المتقدّمين والمتأخرين منهم الحافظ، وخطأ ابن القطان في تعليله إيّاه بحجر بن عنبس، وزعم أنّه لا يعرف، فردّه بأنّه ثقة معروف وثقه يحيى بن معين وغيره، بل قيل: له صحبة، فهل يشك مع هذا أنّ الحديث صحيح فضلاً عن كونه حسناً، ولكن لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف.

فائدة: روى ابن ماجه [رقم ٨٥٢]حديث الباب من الطريق التي رواها منه أبو داود [رقم ٩٣٦]، وزاد في أوله عن أبي هريرة قال: «ترك الناس التأمين، وكان رسول الله ﷺ إذا قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين فيرتج بها المسجد»، وهذا يدل على ضعف مذهب مالك في عدم جهر الإمام والمأمومين بالتأمين، وفي ضعف استدلاله بعمل أهل المدينة وتقديمه إيّاه على الحديث الصحيح، لأنّ بني أميّة تركوا سنة رسول الله ﷺ وغيروا فيها وبدلوا كما أنذر به ﷺ، وكما ورد عن عدّة من الصحابة منهم أبو هريرة في مسائل متعددة منها هذه.

٢٦٤٧/ ٦٦٣١ ـ «كانَ إذَا جاءَ الشّتاءُ دخلَ البيتَ ليلَة الجُمعةِ، وإذَا جاءَ الصيفُ خرجَ ليلةَ الجمعةِ، وإذا لبسَ ثوباً جديداً حَمِدَ اللّهَ تَعَالَى وصلَّى ركعتين وكسَا الخلقَ».

(خط) وابن عساكر عن ابن عباس

قال في الكبير: وهو من رواية الربيع حاجب المنصور عن المنصور عن أبيه عن جده، وبه عرف حال السند.

قلت: ما عرف منه شيء أصلاً، إنّما هو مجرد ذكر لبعض السند لا لجميعه،

فمن أين عرف حاله؟، فقد قال الخطيب [٨/ ٤١٤]:

أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبيد الله بن محمد الحنائي ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر بن شاذان البزاز حدثنا محمد بن الحسن بن سهل ثنا عبد الله بن عامر التميمي ثنا الربيع الحاجب به، وعبد الله بن عامر ضعيف.

٢٦٤٨/ ٦٦٣٤ ـ «/ كانَ إذَا جاءَهُ أمرٌ يُسَرُّ بِهِ خَرَّ ساجِداً شكراً للّهِ». ٥/ ١١٣

(د. هـ ك) عن أبي بكرة

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّه لم يخرجه من الستة إلاّ هذين والأمر بخلافه، فقد أخرجه الترمذي آخر الجهاد وقال: حسن غريب لا يعرف إلاّ من هذا الوجه.

قلت: هذا باطل من وجهين، **أحدهما**: أنّ الترمذي خرج الحديث بلفظ لا يدخل في الكتاب، ولا هو من شرطه، ولفظه عن أبي بكرة: «أنّ النبي ﷺ أتاه أمر فسرّ به فخرّ ساجداً» فهذا لفظ يخبر أنّ النبي ﷺ فعل ذلك مرة، وما هو من شرط الكتاب إنّما شرطه ما كان مصدراً بـ «كان».

وثانيهما: الترمذي لم يخرجه آخر الجهاد ولا في كتاب الجهاد، بل خرجه في وسط كتاب السير [٤/ ١٢٠ رقم ١٥٧٨] قبل أبواب فضائل الجهاد التي هي قبل كتاب الجهاد.

٢٦٤٩/ ٦٦٣٧ ـ «كانَ إذَا جَلَسَ احتَبى بيدَيهِ».

(د. هق) عن أبي سعيد

قال في الكبير: لفظ رواية أبي داود: «كان إذا جلس في المسجد»، ولفظ البيهقي «في مجلس»، وإغفال المصنف لفظه مع ثبوته في الحديث المروي بعينه غير مرضي.

قلت: بل الكذب غير مرضي، فلفظة «في المسجد» غير موجودة عند أبي داود في جميع رواياته، بل الموجود فيه ما نقله المصنف، وإنّما أخرجه كذلك الترمذي في الشمائل وفيها رآه الشارح كما زاد هو عزوه إليها، فجزم أنّه كذلك في سنن أبي داود، وجعل تهوره وظنّه محققاً، فكان كاذباً على أبي داود متعدياً على المؤلف أمّا كونه رمز لحسنه فذلك باطل وتحريف من النساخ.

٢٦٥٠/ ٦٦٣٨ ـ «كانَ إذَا جلسَ يتحدَّثُ يُكْثِرُ أنْ يرفعَ طرفَهُ إِلَى السَّمَاءِ».

(د) عن عبد الله بن سلام

قال في الكبير: رمز لحسنه وفي طريقه محمد بن إسحاق.

قلت: وحديثه حسن باتفاق، وإنّما ضعف في بعض أحاديث، بل أكثر الحفاظ

ومنهم مسلم يصححون أحاديثه، وهو الواقع فالرجل إمام حافظ جليل، وإنّما تكلم فيه بعض معاصريه لكونه قهرهم بحفظه.

٥/ ١١٤ والحديث/ خرجه أيضاً الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز وأبو نعيم في الحلية [٥/ ٣٦١] في ترجمة ابنه عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز.

٢٦٥١/ ٦٦٥١ ـ «كانَ إذَا خرجَ من بيتِهِ قالَ: بسمِ اللّهِ، التّكلاَن علَى اللّهِ، لا حولَ ولا قوّةَ إلاَّ باللّهِ».

(هـ ك) وابن السني عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس الأمر كما قال؛ فقد قال الحافظ العراقي فيه ضعف.

قلت: الحديث صحيح كما قال في المصنف، فإنّ عبد الله بن حسين راويه عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، وإن ضعفه أبو زرعة والبخاري، فقد قال ابن حبان: يقبل من حديثه ما وافق الثقات، وهذا الحديث قد وافقه عليه الثقات ورواه بمعناه من حديث أم سلمة كما هو مذكور في المتن بعده، ولذلك صححه الحاكم [١/ ٥١٩] على شرط مسلم، وأقرّه الذهبي.

والحديث خرجه أيضاً البخاري في الأدب المفرد [رقم ١١٩٧].

٢٦٥٢/ ٦٦٥٦ ـ «كانَ إذَا خطَبَ احْمَرَّتْ عيناهُ، وعلاَ صوتُه واشتَدَّ غضبُه، كأنهُ مُنْذِر جيشٍ، يقولُ: صبَّحَكُم مسَّاكُم».

(هـ حب. ك) عن جابر

قال في الكبير: ظاهره أنّه لم يخرجه مسلم وهو إيهام فاحش فقد خرجه مسلم في الجمعة عن جابر بن سمرة.

قلت: أخطأ الشارح خطأ فاحشاً في قوله عن جابر بن سمرة، وإنّما أخرجه من حديث جابر بن عبد الله.

أمّا المصنف فلا شك أنّه عزاه لمسلم، وأنّ رمز الميم ذهب منه الخط النازل فصار كالهاء الذي هو رمز ابن ماجه.

٥/ ١١٥ **٢٦٥٣/ ٦٦٥٦ ـ «كَانَ إذَا خطَبَ في الحربِ خطَبَ على قَوْسٍ، وإذَا/ خطَب في الجمعةِ خطَبَ علَى عصاً».**

(هـ ك. هق) عن سعد القرظ

قال في الكبير: رواه عنه أيضاً الطبراني في الصغير، قال الهيثمي وهو ضعيف.

قلت: الهيثمي [٢/ ١٨٧] عزاه للطبراني في الكبير لا الصغير.

٢٦٥٤/ ٦٦٥٩ ـ «كانَ إذا خطَب المرأةَ قالَ: اذكُرُوا لهَا جفنة سعد بنِ عبادةَ».

ابن سعد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

وعن عاصم بن عمر بن قتادة مرسلاً

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنّ هذا هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه، بل بقيته: «تدور معي كلما درت»، هكذا هو ثابت عند مخرجه ابن سعد وغيره، ثم قال بعد العزو: وظاهر حال المؤلف أنّه لم ير هذا لأشهر من ابن سعد ولا أحقّ بالعزو منه وهو عجب، فقد خرجه الطبراني عن سهل بن سعد قال: «كانت للنبيّ ﷺ في كل ليلة من سعد صحفة، فكان يخطب المرأة يقول: لك كذا وكذا، وجفنة سعد تدور معي كلما درت»، قال الهيثمي: فيه عباس بن سهل بن سعد ضعيف.

قلت: فيه أمور **الأول**: الكذب الصراح على ابن سعد، فإنّه لم يروه إلاّ باللفظ الذي ذكره المصنف، قال ابن سعد:

أخبرنا محمد بن عمر ثنا عبد الله بن جعفر عن ابن أبي عون عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب المرأة قال: اذكروا جفنة سعد بن عبادة».

أخبرنا محمد بن عمر ثنا محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة عن النبي ﷺ، فأين الزيادة التي يقول إنّها ثابتة عند ابن سعد؟!

وإنّما روى تلك الزيادة عن سعيد بن محمد بن أبي زيد، قال: «سألت عمارة بن غزية وعمرو بن يحيى عن جفنة سعد بن عبادة، فقالا: كانت مرة بلحم ومرة بسمن يبعث بها إلى النبي ﷺ كلما دار دارت معه الجفنة»، فهذا حديث آخر فيه الزيادة المذكورة بلفظ آخر ليست من كلام النبي ﷺ كما افتراه الشارح عليه، وعلى ابن سعد.

الثاني: أنّ حديث سهل بن سعد الذي خرجه الطبراني ليس على شرط المصنف ولا يمكن ذكره في الكتاب.

/ **الثالث**: ما زعمه من أحقيّة العزو إلى الطبراني باطل بل الحال بالعكس، ٥/ ١١٦ فإنّ ابن سعد أقدم وأكبر من الطبراني وأسانيده أعلى وأنقى من أسانيده، وطبقاته لا تقل شهرة بين أهل الفن عن معاجم الطبراني، وإنّما الشارح يستخرج العيوب من المحامد، والباطل من الحق ويعكس الأمور بجهله.

٢٦٥٥/ ٦٦٦٧ ـ «كَانَ إذَا دخَلَ المَرفقَ لَبِسَ حذاءَهُ وغَطّى رأسَهُ».

ابن سعد عن حبيب بن صالح مرسلاً

قال في الكبير: ظاهر صنيعه أنّه لا علّة له غير الإرسال والأمر بخلافه، فقد قال الذهبي: فيه أبو بكر بن عبد الله وهو ضعيف، وظاهره أيضاً أنّه لم يره مخرجاً لغير ابن سعد ممن هو أشهر وأحقّ بالعزو إليه وهو عجب عجاب، فقد رواه البيهقي عن حبيب المذكور، ورواه أبو داود موصولاً مسنداً عن عائشة بزيادة ولفظه: «كان إذا دخل الخلاء غطى رأسه، وإذا أتى أهله غطى رأسه»، لكن الظاهر أنّ المصنف لم يغفل هذا الموصول عن ذهول بل لعلمه أنّ محمد بن يونس الكديمي متهم بالوضع.

قلت: فيه أمور، **الأول**: التلبيس والكذب على ظاهر صنيع المصنف في قوله: إنّه لا علّة له غير الإرسال. . . إلخ، فإنّ المصنف رمز له بعلامة الضعيف، ولو لم يكن له علّة أخرى في نظره غير الإرسال لرمز له بالحسن أو الصحة لأنّ حال المرسل معلوم عند أهل الحديث، والسند إليه يحكم له بحسبه، فيقال: مرسل صحيح أو مرسل ضعيف كما فعل المصنف.

الثاني: الجهل في قوله: إنّ البيهقي أحقّ بالعزو إليه من ابن سعد، وقد بيّناه في الذي قبله بالنسبة إلى الطبراني، الذي هو أقدم من البيهقي.

الثالث: الكذب في قوله: ورواه أبو داود موصولاً. . . إلخ، فإنّ أبا داود ما خرج هذا الحديث أصلاً، كيف وقد اعترف هو بأنّه من رواية الكديمي أحد المشاهير بالوضع، وقد كان أبو داود خاصة سيىء القول فيه جداً، وإنّما وقع ذكره في سنن أبي داود في موضع من/ كتاب الطلاق من زوائد بعض الرواة عن أبي داود، بل الذي روى هذا الموصول هو البيهقي نفسه، ثم عقبه بقوله [١/ ٩٦، رقم ٤٥٥]: هذا الحديث أحد ما أنكر عن محمد بن يونس الكديمي ثم أسند عن ابن عدي أنّه قال في هذا الحديث: لا أعلمه رواه غير الكديمي بهذا الإسناد، والكديمي أظهر أمراً من أن يحتاج إلى بيان ضعفه، ثم قال البيهقي: وروى في تغطية الرأس عند دخول الخلاء عن أبي بكر وهو عنه صحيح، ورواه أيضاً عن حبيب بن صالح عن النبيّ ﷺ مرسلاً ثم أسنده عنه. ٥/١١٧

٢٦٥٦/ ٦٦٧٠ ـ «كانَ إذَا دَخَلَ المسجدَ يقولُ: باسم اللّهِ، والسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ، اللّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافْتَحْ لِي أبوابَ رَحْمَتِكَ، وَإذا خرج قال: بِاسْمِ اللّه، والسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ، اللهمّ اغفر لِي ذُنُوبِي وافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ».

(ح. هـ طب) عن فاطمة الزهراء

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: قال مغلطاي: حديث فاطمة هذا حسن، لكن إسناده ليس بمتصل اهـ، والمصنف رمز لحسنه.

قلت: أي ورمزه غير مقبول لقول مغلطاي: إنّه ليس بمتصل، مع أنّ مغلطاي نفسه يقول: إنّه حسن فيما ينقله عنه الشارح فكان أولى بالتعقب؛ لأنّ كلامه فيه تهافت إذ حكم بحسنه مع الاعتراف بانقطاعه، وهذا الحكم ليس هو لمغلطاي بل قد سبقه إلى ذلك الترمذي وهذا لفظه، نقله مغلطاي إن صحّ ذلك عنه، وسيأتي ما فيه في الذي بعده.

٢٦٥٧/ ٦٦٧١ ـ «كانَ إذَا دَخَلَ المسجدَ صلّى على محمد وسلّم وقالَ: ربِّ اغفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافتحْ لي أبوابَ رحمَتِكَ وإذَا خَرَجَ صَلّى على محمدٍ وسلّم، وقال: رب اغفِرْ لِي ذُنُوبِي، وافْتَحْ لِي أبْوَابَ فَضْلِكَ».

(ت) عن فاطمة الزهراء

قال في الكبير: وكذا خرجه أبو داود خلافاً لما يوهمه صنيعه كلاهما في الصلاة من حديث فاطمة بنت الحسن عن جدتها فاطمة الكبرى الزهراء وقالا جميعاً: ليس إسناده بمتصل؛ لأنّ فاطمة بنت الحسن لم تدرك فاطمة الكبرى، رمز لحنسه وفيه ما فيه.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ أبا داود لم يخرج/ هذا الحديث أصلاً، بل لم ١١٨/٥ يخرج حديثاً لفاطمة ـ عليها السلام ـ فهذا من الكذب الصراح.

الثاني: وأصرح منه في الكذب قوله: إنّ أبا داود نصّ أيضاً على أنّه: ليس بمتصل، فإنّ أبا داود ما تعرض لذكر هذا الحديث بحرف واحد.

الثالث: أنّه نقل عن الترمذي نصه على أنّ الحديث ليس بمتصل، ولم يسق لفظه لنكتة: وذلك أنّ الترمذي قال [رقم ٣١٥]: حديث فاطمة حديث حسن، وليس إسناده بمتصل، وفاطمة ابنة الحسين. . . . إلخ، فأسقط هو منه قوله: حديث حسن حتى يبقى الاعتراض على المصنف متوجهاً إليه وحده موهماً أنّه مما انفرد به وتهور فيه والله غالب على أمره، فإن قيل: كيف يقول الترمذي: حديث حسن وليس إسناده بمتصل، ومن شرط الحسن الاتصال فهو تناقض، وكيف يتبعه المؤلف على ذلك؟!

قلت: الجواب من وجهين، **أحدهما**: أنّ سند الحديث صحيح ورجاله ثقات إلى فاطمة بنت الحسين، وهي وإن لم تدرك جدّتها الزهراء ـ عليهما الصلاة والسلام ـ فالغالب أنّها أخذت ذلك عن أهل بيتها وتلقته عن أئمة أهل البيت الأطهار ـ رضي الله عنهم ـ إذ يبعد على مثلها الرواية عن غير أهل بيتها.

ثانيهما: أنّ الترمذي ذكر في الباب أحاديث أخرى من حديث أبي هريرة وأبي

حميد وأبي أسيد، وبعضها صحيح مخرج في صحيح مسلم من قول النبي ﷺ، وهي شاهدة لحديث فاطمة ومثبتة لأصله، فلذلك حكم بحسنه مع انقطاعه.

الرابع: وقع في الأصل فاطمة بنت الحسن مكبراً، فإن ثبت أنّ ذلك في قلم الشارح فهو فضيحة كبرى، وإنّما هو الحسين مصغراً.

٢٦٥٨/٦٦٧٨ ـ «كَانَ إذا دخلَ رجَب قالَ: اللهمَّ بارِكْ لَنَا في رجب وشعبانَ وبَلِّغْنَا رمضانَ، وكانَ إذا كانتْ ليلةُ الجمعةِ قالَ: هذِه ليلةٌ غَرَّاءُ، ويومٌ أزهرُ».

(هب) وابن عساكر عن أنس

٥/١١٩ **قال في الكبير**:/ وظاهر صنيع المصنف أنّ مخرجه رواه وأقرّه وليس كذلك، بل عقبه بما نصه: تفرّد به زياد النميري وعنه زائدة بن أبي الرقاد، وقال البخاري: زائدة عن زياد منكر الحديث، وبذلك يعرف أنّ قول أبي إسماعيل الهروي لم يصح في فضل رجب غير هذا خطأ ظاهر، قال: ورواه أيضاً أبو نعيم في الحلية وكذا البزار.

قلت: فيه أمور، **الأول**: الكذب على ظاهر صنيع المصنف فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

الثاني: أنّ أبا نعيم والبزار وكذا الطبراني خرجوه بدون زيادة ذكر «ليلة الجمعة ويومها» فكان الواجب التنبيه على ذلك.

الثالث: أنّ قول أبي إسماعيل الهروي: لعله لم يصح عنه، فإنّ الشارح نقل حكاية ذلك عنه من لطائف المعارف لابن رجب، لكن ابن رجب قال: وروى عن أبي إسماعيل فحكاه بصيغة التمريض، وذلك لعدم ثبوته عنه والله أعلم.

٢٦٥٩/ ٦٦٧٩ ـ «كانَ إذا دخلَ رمضانُ أطلقَ كُلَّ أسيرٍ، وأعطَى كلَّ سائلٍ».

(هب) عن ابن عباس، ابن سعد عن عائشة

قال في الكبير: وكذلك رواه الخطيب والبزار من حديث ابن عباس وفيه أبو بكر الهذلي قال ابن حبان: يروي عن الأثبات أشياء موضوعة، وقال غندر: كان يكذب، ثم سكت الشارح على حديث عائشة.

قلت: الشارح يسكت في موضع الكلام ويتكلم في موضع السكوت، فالمصنف وقع له هنا وهم وإيهام لأنّ من يرى عزو الحديث للبيهقي من حديث ابن عباس ولابن سعد من حديث عائشة يظنّ أنّ للحديث طريقين، والواقع أنّ له طريقاً واحداً من رواية أبي بكر الهذلي، ثم إنّ ابن سعد لم يروه من حديث عائشة وحدها، بل من حديثها ومن حديث ابن عباس معاً، فقال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني عن أبي بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن

ابن عباس وعائشة قالا: «كان رسول الله ﷺ»، فذكراه.

وهكذا/ رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن أبي بكر محمد بن أحمد بن ٥/ ١٢٠ يعقوب الشيباني:

ثنا أحمد بن بندار الحبَّال ثنا محمد بن عاصم ثنا عبد الحميد الحماني به.

ورواه ابن حبان في الضعفاء عن محمد بن إسحاق الثقفي: ثنا يوسف بن موسى ثنا عبد الحميد الحماني به، فقال: عن ابن عباس وحده، وقال في أبي بكر الهذلي: يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، ثم أسند عن غندر أنّه قال كان أبو بكر إماماً وكان يكذب.

وهكذا رواه الخطيب في التاريخ من طريق محمد بن عمران بن موسى الصيرفي:

حدثنا عبد الله بن علي المديني قال: سمعت أبي وقيل له: أبو بكر الهذلي عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس، فذكره.

قال: هذا كأنّه ريح، وقال: أبو بكر ضعيف جداً، فكان الواجب على الشارح بيان هذا الوهم ورفع هذا الإيهام.

٢٦٦٠/ ٦٦٨٠ ـ «كانَ إذَا دخلَ رمضان شدَّ مِئْزَرَهُ، ثُمَّ لَمْ يأت فراشَهُ حتى يَنْسَلِخَ».

(هب) عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه الربيع بن سليمان، فإن كان هو صاحب الإمام الشافعي فثقة، أو الربيع بن سليمان البصري الأزدي فضعيف، قال يحيى: ليس بشيء.

قلت: الذي قال فيه ذلك يحيى بن معين: هو الربيع بن سليم بفتح السين، وبدون زيادة ألف ونون، فكيف يشتبه بالربيع بن سليمان صاحب الإمام؟! ولكن حب الانتقاد يوقع في مثل هذه المهازل.

٢٦٦١/ ٦٦٨٣ ـ «كانَ إذَا دعَا لِرَجُلٍ أَصابتْهُ الدعوةُ وولدَه وولدَ ولدِهِ».

(حم) عن حذيفة

قال الشارح: بإسناد فيه مجهول، فقول المؤلف صحيح غير مقبول.

قلت: قد بين الشارح في الكبير مستنده في قوله هذا فقال: رمز المصنف لصحته وليس كما زعم، فقد قال الحافظ الهيثمي متعقباً: رواه أحمد عن ابن حذيفة، ولم أعرفه اهـ.

وهذا خطأ مركب وتلبيس فاحش، أول ذلك[1]: أنّ ما يقول فيه أمثال الحافظ ٥/١٢١ الهيثمي: لم أعرفه، لا يسمى/ في اصطلاح أهل الحديث مجهولاً، بل التعبير عنه بذلك من جهل الشارح كما نبهنا عليه مراراً إذ قد يعرفه غيره ولا يكون مجهولاً في الواقع، ثم إنّ الأمر في هذا الرجل كذلك، فإنّه غير مجهول، بل هو معروف اسمه أبو عبيدة روى عنه ابن سيرين ويوسف بن ميمون وخالد بن أبي أمية وحصين بن عبد الرحمن السلمي وأبو فديك الواسطي وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات [٥/ ٥٩٠]، وخرج له النسائي وابن ماجه، فهذا وجه خطأ الشارح المركب على خطأ الحافظ الهيثمي.

وأمّا التلبيس أو الكذب ففي قوله: قال الحافظ الهيثمي متعقب، فلفظ التعقب لا معنى له إلا التلبيس، إذ الحافظ الهيثمي لا يذكر ذلك تعقباً على أحد، وإنّما يذكر العزو مع بيان حال السند.

٢٦٦٢/ ٦٦٨٤ ـ «كَانَ إِذَا دَعَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ».

(طب) عن ابي ايوب

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وهو كما قال، فقد قال الهيثمي: إسناده حسن غير أنّ عدول المصنف للعزو للطبراني واقتصاره عليه غير جيد لإيهامه أنّه لا يوجد مُخَرَّجاً لأحد من الستة وقد عرفت أنّ أبا داود خرجه فهو بالعزو إليه أحقّ.

قلت: في هذا عدّة أخطاء فاحشة، **الأول**: أنّ أبا داود لم يخرجه من حديث أبي أيوب، بل من حديث أبي بن كعب فهما حديثان.

الثاني: أنّ لفظ الحديث عند أبي داود: «كان إذا ذكر أحداً فدعا له» الحديث، فهو في الترتيب بعد هذا.

الثالث: أنّ المصنف ذكره بهذا اللفظ بعد أربعة أحاديث فقط.

الرابع: أنّ الحديث خرجه أيضاً الترمذي والنسائي فاقتصار الشارح على عزوه لأبي داود من قصوره وجهله، مع أنّ المصنف عزاه لهؤلاء الثلاثة، وزاد معهم ابن حبان والحاكم.

٢٦٦٣/ ٦٦٨٦ ـ «كَانَ إِذَا دَعا جعلَ باطنَ كفِّه إِلَى وجهِهِ».

٥/١٢٢ (/طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وكأنّه لم ير قول الحافظ العراقي سنده ضعيف، ولا قول الهيثمي فيه الحسين بن عبد الله وهو ضعيف.

---

(١) يقصد الخطأ المركب.

قلت: قال الحافظ الهيثمي: وعن ابن عباس قال: «رأيت رسول الله ﷺ يدعو بعرفة ويده إلى صدره كالمستطعم المسكين» رواه الطبراني في الأوسط، وفيه الحسين بن عبد الله وهو ضعيف اهـ.

فهذا حديث آخر عزاه للطبراني في الأوسط، والمذكور في المتن حديث آخر معزو للطبراني في الكبير.

ثمّ إنّ للحديث عن ابن عباس طرقاً متعددة بألفاظ مختلفة، قال الحافظ: إنّه معها حديث حسن ـ أي ـ بالنظر إلى طرقه عن ابن عباس وحده، فكيف بتواتره من طريق غيره؟!

٢٦٦٤/ ٦٦٨٧ ـ «كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مِنْبَرِهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الجُلُوسِ، فَإِذَا صعد المِنْبَر اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ ثُمَّ سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

(هق) عن ابن عمر

قال في الكبير: هو من حديث عيسى بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر، ثم قال: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال؛ فقد ضعفه ابن حبان وابن القطان بعيسى المذكور، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

قلت: قال البيهقي عقب الحديث: تفرد به عيسى بن عبد الله بن الحكم بن النعمان بن بشير أبو موسى الأنصاري، قال أبو أحمد بن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، قال البيهقي: وروى في ذلك عن ابن عباس وابن الزبير، ثم عن عمر بن عبد العزيز اهـ.

فإن لم يكن رمز الحسن تحريفاً من النساخ فهذا مستند المؤلف، بل هو الواقع، فكأنّه رأى هذه الآثار مقوية لحديث ابن عمر وشاهدة له، لا سيما وقد أورد البيهقي في الباب أيضاً حديث جابر بن عبد الله «كان رسول الله ﷺ/ إذا صعد ٥/ ١٢٣ المنبر سلم»، فرأى المصنف أنّ الحديث يرتقي إلى درجة الحسن بشواهده لأن ابن عدي وابن حبان قالا: إنّه لا يتابع على روايته، وهذا الحديث قد توبع عليه في الجملة، وقواه فعل من ذكر من الصحابة ولكل رأيه واجتهاده.

٢٦٦٥/ ٦٦٩٠ ـ «كَانَ إِذَا ذَهَبَ المذهَبَ أَبْعَدَ».

[(٤. ك) عن المغيرة]

قال الشارح: أبعد بحيث لا يسمع لخارجه صوت ولا يشم له ريح.

قلت: هذا خطأ فاحش وتعبير في غاية البشاعة، فقد ورد أنّه لم يكن لخارجه ريح بل ولا أثر، فقد كانت الأرض تنشق وتبتلع ما يخرج منه، كما خبَّر به الصحابة

لأنّهم لم يكونوا يرون له أثراً، بل قد يكون ذلك ينصرف منه ﷺ جشاء[١] وعرقاً طيباً له رائحة المسك كحال أهل الجنة وحال بعض أهل الله في الدنيا، وإنّما كان ﷺ يفعل ذلك لكمال أدبه وعظيم حيائه وتعليماً لأمّته، والعجب أنّ كل الناس إذا قضى حاجته في الفضاء لا يمكن أن يوجد منه ريح، وإنّما يوجد إذا كان في الكنيف الضيق المحصور بجدران عن الهواء، فكيف بمن ورد أن عرقه أطيب من المسك، وأنّه كان لا يُرى له أثرٌ خارج ﷺ.

٢٦٦٦/٦٦٩٨ ـ «كانَ إذَا رأى الهلالَ قالَ: اللهُمّ أهلَّهُ علينا بالأَمْنِ والإِيمانِ والسلامة والإسلام والسكينةِ والعافيةِ والرزقِ الحَسَنِ».

ابن السني عن حدير السلمي

قال الشارح: هو ابن أنس السلمي، قال الذهبي: لا صحبة له، فكان على المؤلف أن يقول مرسلاً.

قلت: الذهبي قال ما نصّه: حدير السلمي أبو فروة، ويقال: أبو جوزة السلمي، وقيل الأسلمي له صحبة وعنه بشير مولى معاوية/ ويونس بن ميسرة اهـ. ٥/١٢٤

وفي نفس كتاب ابن السني عن بشير بن معاوية قال: سمعت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ أحدهم حدير أبو فروة الحديث، ثم إني لم أر أحداً سمَّى والد حدير أنساً، فهو من كذب الشارح أيضاً:

٢٦٦٧/٦٧٠٣ ـ «كانَ إذا رضِيَ شيئاً سكَتَ».

ابن منده عن سهيل بن سعد أخي سهل

قال في الكبير: قال الذهبي في الصحابة: يروى له حديث غريب لا يصح اهـ، وكأنه يشير به إلى هذا.

قلت: بل يشير إليه جزماً، ولكن ليس معنى كلامه ما فهمه الشارح وإنما مراده أن الحديث مقلوب تبعاً لما قاله أبو نعيم، فإنه روى الحديث أيضاً في الصحابة من طريق عمرو بن قيس عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد الأنصاري قال: سمعت سهيل بن سعد أخا سهل يقول: «دخلت المسجد والنبي ﷺ في الصلاة فصليت، فلما انصرف النبي ﷺ رآني أركع ركعتين، فقال: ما هاتان الركعتان فقلت: يا رسول الله جئت وقد أقيمت الصلاة فأحببت أن أدرك معك الصلاة ثم أصلي فسكت، وكان إذا رضي شيئاً سكت» قال أبو نعيم: ذكره بعض المتأخرين وهو وهم، والصواب ما رواه ابن عيينة وابن نمير وغيرهما عن سعد بن سعيد عن محمد

---

(١) تجشأ الإنسان تجشؤاً والاسم الجشاء وزان غراب، وهو صوت مع ريح يحصل من الفم عند حصول الشبع اهـ. من المصباح المنير (ص ٣٩).

ابن إبراهيم عن قيس بن عمرو جد سعد بن سعيد قال: « انصرف رسول الله ﷺ وأنا أصلي بعد الصبح»، فذكر الحديث.

وهذا لا يدل على بطلان الحديث من أصله، إنما يدل على كون الراوي غلط في صحابيه على أن الحافظ يذهب إلى أنه إن كان حفظه فلا مانع من التعدد، وكثيراً ما تتكرر مثل هذه الوقائع.

٢٦٦٨/ ٦٧١٨ - «كانَ إذَا سجَدَ جَافَى حتَّى يُرَى بياضُ إِبطيْهِ».

(حم) عن جابر

قال في الكبير: وقضية تصرف المؤلف أنّ هذا مما لم يتعرّض له الشيخان ولا أحدهما وليس كذلك؛ بل رواه البخاري بلفظ: «كان إذا صلى/ فرَّج بين يديه حتى يرى بياض إبطيه»، ومسلم بلفظ: «كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه.... الحديث». ١٢٥/٥

قلت: لم يخرجا حديث جابر، وإنّما خرجاه من حديث عبد الله بن مالك ابن بحينة ولفظه لا يدخل في هذا الموضع كما هو ظاهر، إلاّ أنّه لم يذكر فيما سيأتي لأنّه ترك من أحاديث الصحيحين كثيراً لكونها معروفة متداولة واستدركها في الذيل.

٢٦٦٩/ ٦٧٣١ - «كانَ إذَا شرِبَ تنفَّسَ في الإِناءِ ثلاثاً، يُسمِّي عندَ كلِّ نفَسٍ، ويشكُرُ في آخرِهِنَّ».

ابن السني زاد في الكبير: في الطب، (طب) عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال النووي في الأذكار عقب تخريجه لابن السني: إسناده ضعيف... إلخ.

قلت: من عجيب شأن الشارح في الغفلة أن يرى موضوع الحديث في التسمية والشكر وينقل عن النووي في الأذكار تضعيفه، ومع ذلك يزيد من عنده أنّ ابن السني خرج الحديث في كتاب الطب، مع أنّ أشهر كتبه كتاب عمل اليوم والليلة الذي هو في الأذكار، والذي يراد عند الإطلاق.

٢٦٧٠/ ٦٧٣٥ - «كانَ إذَا صعِدَ المنبرَ سلَّمَ».

(هـ) عن جابر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال؛ فقد قال الزيلعي: حديث واه، وسأل عنه ابن أبي حاتم أباه فقال: هذا موضوع، وقال الحافظ ابن حجر: سنده ضعيف جداً، وكيفما كان فكان الأولى للمصنف حذفه من الكتاب فضلاً عن رمزه لحسنه.

قلت: بل كان الأولى لك أن لا تتكلم في الحديث، فضلاً عن أن تحكم

بالتحسين والتضعيف فإنّك لا تحسن فهمه ولا فهم كلام أهله، فالحافظ ابن حجر ما قال عن الحديث ضعيف جداً لا في تخريج أحاديث الرافعي، ولا في تخريج أحاديث الهداية، بل قال في كلا الكتابين إسناده/ ضعيف، ولم يزد على ذلك ولا يتصور أن يزيد حرفاً، لأنّ الحديث إنّما علّته كونه من رواية ابن لهيعة، وهو إمام حافظ وحاله معروف، وكثير من الحفاظ يحسِّن حديثه، والشارح نفسه نقل ذلك في كثير من الأحاديث، ولكنه لا يعرف كون علّة الحديث هو ابن لهيعة، فإذا كان حديثه قد يحكم بحسنه على انفراده، فكيف إذا وردت له شواهد تقويه، وهذا قد ورد له شاهد موصول من حديث ابن عمر، وقد سبق قريباً بلفظ: «كان إذا دخل المسجد يوم الجمعة. . . .» الحديث، وآخران مرسلان عن الشعبي وعطاء. ١٢٦/٥

قال ابن أبي شيبة في مصنفه:

ثنا أبو أسامة ثنا مجالد عن الشعبي قال: «كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، وقال: السلام عليكم، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلونه».

وقال عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: «كان النبي ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه، فقال: السلام عليكم»، وهذان مرسلان صحيحان، وقد سبق في حديث ابن عمر «أنّ ذلك كان فعل ابن عباس وابن الزبير أيضاً، وقد قال الإمام الشافعي: بلغنا عن سلمة بن الأكوع أنّه قال: «خطبنا رسول الله ﷺ خطبتين وجلس جلستين، وحكى الذي حدثني قال: استوى رسول الله ﷺ على الدرجة التي تلي المستراح قائماً، ثم سلم ثم جلس على المستراح حتى فرغ المؤذن من الأذان ثم قام فخطب»، فهل يشك مع هذا في حديث ابن لهيعة أنّه ثابت حسن أو صحيح، لكن الشارح يهرف بما لا يعرف، ثم نسأله فنقول: إنّ مذهبك سُنِّية تسليم الخطيب كما ذكرته، وقلت خلافاً لأبي حنيفة ومالك، فإذا كان حديث جابر موضوعاً وحديث ابن عمر واهياً كما قدّمته فيه أيضاً، فما دليل مذهبك في ذلك؟ أمّا قول أبي حاتم فلا عبرة به بل هو تشديد ساقط عن درجة الاعتبار كما هو/ معروف، وكم حديث في الصحيحين يقول عنه أبو حاتم وأبو زرعة: إنّه موضوع؟! ١٢٧/٥

والحديث أخرجه أيضاً البيهقي في السنن من طريق عمرو بن خالد:

ثنا ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن مهاجر عن محمد بن المنكدر عن جابر.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق الأوزاعي عن ابن لهيعة بلفظ: «كان إذا صَعِدَ المنبر قال: سلام عليكم».

٦٧٣٩/٢٦٧١ ـ «كانَ إذَا صلَّى ركعَتَي الفجر اضطجَعَ على شِقهِ الأيمَن».

(خ) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهره أنّ هذا من تفردات البخاري على مسلم وليس كذلك؛ فقد عزاه الصدر المناوي وغيره لهما معاً، فقالوا: رواه الشيخان من حديث الزهري عن عروة عن عائشة.

قلت: هذا كذب على المناوي وعلى غيره وعلى مسلم، فما خرجه مسلم وما عزاه إليه أحد لا من طريق الزهري ولا من طريق غيره، ومسلم خرج حديث عائشة في صلاة ركعتي الفجر، ولم يتعرض لذكر حديث الاضطجاع، وحديث عائشة خرج من طرق ليس واحد منها عن الزهري، فسبحانك اللهم وبحمدك.

٦٧٤٥/٢٦٧٢ ـ «كان إذا عَرَّس وعليهِ ليلٌ توسَّدَ يمينَهُ، وإذا عرَّسَ قَبلَ الصُبحِ وضع رأسَهُ على كفِّهِ اليُمنَى وأقامَ ساعِدَهُ».

(حم. حب. ك) عن أبي قتادة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّه لا يوجد مخرجاً لأحد من الستة، والأمر بخلافه؛ فقد خرجه الترمذي في الشمائل، بل عزاه الحميدي والمزي إلى مسلم في الصلاة، وكذا الذهبي، لكن قيل إنّه ليس فيه.

قلت: ليس هذا الرجل من أهل الحديث ولا من أهل الفطنة، فشمائل الترمذي ليس هو من الكتب الستة حتى يتعقّب به، ولا كل مصنفات أصحاب الكتب الستة لها منزلتها.

والحديث قد خرجه مسلم، ولكن بلفظ لا يدخل في هذا الموضع على ترتيب المؤلف، لأنّ لفظه: «/ كان إذا كان في سفر فعرس بليل. . . . .» الحديث، وبهذا ١٢٨/٥ تعلم عظيم خطئه أيضاً في قوله: لكن قيل: إنّه ليس فيه.

٦٧٤٨/٢٦٧٣ ـ «كانَ إذَا عَطَسَ وضَعَ يَدَهُ أو ثوبَهُ على فِيهِ وخفَضَ بِهَا صَوْتَهُ».

(د. ت. ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، وأقرّه الذهبي.

قلت: لكن بيَّن البخاري أنّه معلول، فقال في ترجمة أبي بكر بن عبد الرحمن من الكنى [ص ٩، رقم ٥١]: قال ابن المبارك: عن سفيان عن سمي عن أبي بكر ابن عبد الرحمن «كان النبي ﷺ إذا عطس خمر وجهه».

وقال يحيى القطان والليث: عن ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والأول أشبه اهـ. كذا قال.

والحديث خرجه جماعة آخرون من هذا الطريق، ورواه أبو نعيم في الحلية وفي تاريخ أصبهان من رواية شعبة عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن أبي هريرة به، وقال فيه: «ووضع يده على حاجبيه»، ولكنّه من رواية محمد بن يونس الكديمي وهو متهم.

٢٦٧٤/ ٦٧٥٧ ـ «كَانَ إذَا فَرَغَ من دفنِ الميِّتِ وقَفَ عليْهِ وقَالَ: استغْفِرُوا لأَخِيكُمْ، وسَلُوا له التَّثْبِيتَ؛ فإنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ».

(د) عن عثمان

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، لكن ظاهر كلامه أنّه لم يره لغيره، مع أنّ الحاكم والبزار خرجاه باللفظ المزبور عن عثمان.

قلت: لفظه عند الحاكم: [١/ ٣٧٠] عن عثمان: «مرّ رسول الله ﷺ بجنازة عند قبر وصاحبه يدفن، فقال رسول الله ﷺ: استغفروا لأخيكم....» الحديث، فأين هذا من لفظ الكتاب المصدر بحرف «كان»؟! فالشارح بليد سخيف لا يمل من السخافة.

٢٦٧٥/ ٦٧٥٩ ـ «كانَ إذَا فَرَغَ من تَلْبِيَتِهِ سأَلَ اللّهَ رضوانَهُ ومغفرَتَهُ واستعاذَ برَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ».

(هق) عن خزيمة بن ثابت

قال في الكبير: ظاهر صنيع المؤلف أنّه لم يره لغير البيهقي، وهو عجب؛ فقد خرجه الإمام الشافعي والطبراني والدارقطني.

قلت: هذا كالذي قبله وهب أنّه لم يَعْزُهُ إليهم فكان ماذا؟! وهل يقول أحد إنّ الإحاطة في العزو/ مطلوبة أو عدمها نقص غير هذا الجاهل؟! ٥/١٢٩

٢٦٧٦/ ٦٧٦١ ـ «كَانَ إذا قالَ الشيءَ ثلاثَ مرَّاتٍ لمْ يُراجَعْ».

الشيرازي عن أبي حدرد

قال في الكبير: قضية تصرف المؤلف أنّه لم [ير] هذا الحديث لأحد من المشاهير، مع أنّ أحمد والطبراني ـ في الأوسط والصغير ـ روياه باللفظ المزبور بسند قال الهيثمي: رجاله ثقات وفيه قصة ثم ذكرها.

قلت: ومن الوقوف على ما ذكره الشارح تعلم وجه غلطه، ثم هب أنّه لم يعزه إليهما، فكان ماذا؟!

وقد أخرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ قال:

حدّثنا إبراهيم بن عبد الله ثنا محمد بن إسحاق ثنا قتيبة ثنا سحبل بن محمد

عن أبيه عن أبي حدرد الأسلمي به، فما قاله عن المؤلف يقال عليه في أبي نعيم أيضاً.

٢٦٧٧/ ٦٧٦٢ ـ «كَانَ إذا قالَ بلال: قَدْ قامت الصَّلاةُ نهضَ فكبَّرَ».

سمويه (طب) عن ابن أبي أوفى

قال الشارح: بالتحريك.

قلت: هذا خطأ فاحش، بل هو بسكون الواو.

٢٦٧٨/ ٦٧٧٣ ـ «كانَ إذا قرأَ من اللَّيلِ رفَعَ طوْراً وخفَضَ طوْراً».

ابن نصر عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، لكن قال ابن القطان: فيه «زيادة بن نشيط» لا يعرف حاله، ثمّ إنّ ظاهر صنيع المصنف أنّه لم يخرجه أحد من الستة، وهو قصور أو تقصير؛ فقد خرجه أبو داود وسكت عليه، فهو صالح عنده، ولفظه: «كانت قراءة رسول الله ﷺ بالليل يرفع طوراً ويخفض طوراً»، ورواه الحاكم ـ أيضاً ـ ولفظه: «كان إذا قام من الليل رفع صوته طوراً وخفض طوراً».

قلت: في هذا الكلام تناقض، فبينما هو يتعقب تحسين المؤلف إذ يعترف بأنّ أبا داود سكت عليه، فهو صالح عنده يعني حسناً، أمّا عدم عزو المؤلف إلى أبي داود والحاكم فجوابه في اللفظين اللذين ذكرهما الشارح نفسه، فليس واحد منهما موافقاً لما هنا.

٢٦٧٩/ ٦٧٧٦ ـ «/ كَانَ إذَا قُرِّبَ إلَيْهِ طَعَامٌ قَالَ: بِاسْمِ اللّهِ، فَإِذَا فَرَغَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَطْعَمْتَ وَسَقَيتَ، وَأَغْنَيتَ وَأَقْنَيتَ، وَهَدَيتَ وَاجْتَبَيْتَ، اللَّهُمَّ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَعْطَيتَ». ٥/ ١٣٠

(حم) عن رجل

قال في الكبير: وقضية صنيع المؤلف أنّ هذا لم يخرج في أحد من الكتب الستة وهو ذهولٌ، فقد خرجه النسائي باللفظ المزبور، قال ابن حجر في الفتح: وسنده صحيح، لكن قال النووي في الأذكار: إسناده حسن.

قلت: الحديث لا يوجد في سنن النسائي الصغرى التي يطلق إليها عند العزو والمعدودة من الكتب الستة، وإنّما هو في الكبرى؛ وليست هي من الكتب الستة، والنووي إذ أطلق العزو إلى سنن النسائي واهمٌ في ذلك.

٢٦٨٠/ ٦٧٨٨ ـ «كَانَ إذَا لَبِسَ قَمِيصاً بَدَأَ بِمَيَامِنِهِ».

(ت) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه عنه أيضاً النسائي في الزينة، فما أوهمه تصرف المصنف من أنّ الترمذي تفرّد به عن الستة غير جيد.

قلت: بل عدم تحقيقك غير جيد، فالحديث لا يوجد في سنن النسائي الصغرى الذي هو أحد الكتب الستة.

٢٦٨١/ ٦٧٩١ ـ «كَانَ إِذَا لَقِيَ أَصْحَابَهُ لَمْ يُصَافِحْهُمْ حَتَّى يُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ».

(طب) عن جندب

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد قال الحافظ الهيثمي: فيه من لم أعرفهم.

قلت: ومن أدراك أنّ من لم يعرفهم الحافظ الهيثمي لم يعرفهم المؤلف، وكم مرّة أبَنَّا ذلك في كثير ممن لم يعرفه الهيثمي.

٢٦٨٢/ ٦٧٩٢ ـ «كَانَ إِذَا لَمْ يَحْفَظ اسْمَ الرَّجُل قَالَ: يَا ابْنَ عَبْد اللَّه».

ابن السني عن جارية الأنصاري

قال في الكبير: هو في الصحابة عدّة فكان ينبغي تمييزه، ورواه عنه أيضاً الطبراني باللفظ المزبور، قال الهيثمي: وفيه أيوب الأنماطي أو أيوب الأنصاري ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

٥/ ١٣١ **قلت**:/ الشارح لما أكثر من استخراج الأوهام الباطلة صرفه اللَّه عن معرفة الأوهام الحقيقية، فصحابي الحديث يزيد بن جارية.

وكذلك أورده الحافظ الهيثمي الذي نقل منه الشارح ولم يتنبه له، وكذلك عند الطبراني، قال في معجمه الصغير:

حدثنا الحسن بن علي النحاس الكوفي ثنا عباد بن يعقوب الأسدي ثنا أبو أيوب الأنصاري مولى سلمة بن كهيل عن سلمة بن كهيل عن جارية بن يزيد بن جارية الأنصاري عن أبيه قال: «كنت عند النبي ﷺ وكان إذا لم يحفظ اسم الرجل قال: يا عبد اللَّه»، قال الطبراني: لم يروه عن سلمة إلاَّ أبو أيوب الأنماطي تفرّد به عباد بن يعقوب اهـ.

ووقع عند ابن السني في اليوم والليلة عن جارية بن زيد عن جارية الأنصاري، فتبعه المؤلف وأورده كذلك، وكأنّه تحرّف على الراوي لفظ ابن جارية بـ «عن جارية» وسقط منه عن أبيه فجاء صحابي الحديث جارية وإنّما هو يزيد بن جارية وهو معروف.

٢٦٨٣/ ٦٨٠٦ ـ «كَانَ إِذَا نَزَلَ مَنْزِلاً فِي سَفَرٍ أَوْ دَخَلَ بَيْتَهُ لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْنِ».

(طب) عن فضالة بن عبيد

قال في الكبير: سكت المصنف عليه فأوهم أنّه لا بأس بسنده وليس كذلك، بل قال الحافظ في أماليه: سنده واه، وقال الزين العراقي في شرح الترمذي: فيه الواقدي.

قلت: المصنف لم يسكت على الحديث بل رمز له بعلامة الضعيف، قال الطبراني:

حدثنا الحسن بن أحمد بن يونس الأهوازي ثنا حفص بن عمر الربَّالي ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا حارثة بن أبي عمران ثنا محمد بن يحيى بن حبّان عن ابن محيريز عن فضالة بن عبيد به.

وعن الطبراني رواه أبو نعيم في الحلية.

٢٦٨٤/ ٦٨١١ ـ «كَانَ إِذَا نَظَرَ وَجْهَهُ فِي الْمرآةِ قَالَ: الْحَمْدُ للَّهِ الَّذِي سَوَّى خَلْقِي فَعَدَله، وَكَرَّمَ صُورَةَ وَجْهِي فَحَسَّنَهَا، وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

ابن السني عن أنس

قال في الكبير: ورواه أيضاً الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب/ وفيه هاشم بن عيسى الحمصي قال الذهبي: لا يعرف. ٥/ ١٣٢

قلت: وكذلك أخرجه ابن أبي الدنيا في الشكر من طريقه أيضاً فقال: حدثني عمر بن أبي الحارث الهمذاني ثنا مسلم بن قادم ثنا أبو معاوية هاشم بن عيسى الحمصي أنا الحارث بن مسلم عن الزهري عن أنس به.

٢٦٨٥/ ٦٨١٢ ـ «كَانَ إِذَا نَظَرَ فِي الْمِرآةِ قَالَ: الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي حَسَّنَ خَلْقِي وَخُلُقِي، وَزَانَ مِنِّي مَا شَانَ مِنْ غَيْرِي، وَإِذَا اكْتَحَلَ جَعَلَ فِي عَيْنٍ اثْنَتَيْنِ، وَوَاحِدَةً بَيْنَهُمَا، وَكَانَ إِذَا لَبِسَ نَعْلَيْهِ بَدأَ بالْيُمْنَى، وَإِذَا خَلَعَ خَلَعَ الْيُسْرى، وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَدْخَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يُحِبُّ التَّيمُّنَ فِي كُلِّ شيءٍ أَخْذاً وَعَطَاءً».

(ع. طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك، وتقدّمه كذلك شيخه العراقي فقال: فيه عمرو بن الحصين أحد المتروكين.

قلت: لكن ابن حبان أعلّه بيحيى بن العلاء الرازي شيخ عمرو بن الحصين فيه، فأورده في الضعفاء في ترجمة يحيى بن العلاء قال:

حدثنا أبو يعلى ثنا عمرو بن الحصين ثنا يحيى بن العلاء عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس به، وقال في يحيى بن العلاء: كان ممن يتفرّد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَنِ الحديث صناعته سبق لها قلبه أنّه كان المتعمد لذلك لا يجوز الاحتجاج به، كان وكيع شديد الحمل عليه.

٢٦٨٦/ ٦٨١٥ ـ «كَانَ إِذَا هَاجَت الرِّيحُ اسْتَقْبَلَهَا بِوَجْهِهِ، وَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيه، وَمَدَّ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيرِ هَذِهِ الريح، وَخَيرِ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا أُرسِلَتْ به، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً، وَلاَ تَجْعَلْهَا عَذاباً، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحاً وَلاَ تَجْعَلْهَا رِيحاً».

(طب) عن ابن عباس

زاد الشارح في الكبير: كذا البيهقي في سننه عن ابن عباس، ثم قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما ادّعى، فقد قال الهيثمي: فيه حسين بن قيس الملقب بحنش وهو متروك وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ. ورواه ابن عدي في الكامل وأعلّه بحسين المذكور، ثم رأيت الحافظ في الفتح عزاه لأبي يعلى وحده عن أنس وقال: إسناده صحيح، فكان ينبغي للمؤلف عدم إهماله. **قلت**: فيه أوهام، **الأول**: أنّ البيهقي لم يخرج هذا الحديث في سننه أصلاً، وإنما خرجه في كتاب المعرفة.

٥/ ١٣٣ **الثاني**:/ أنّ الحديث حسن كما قال المصنف وسبقه إلى ذلك الحافظ فحسنه في تخريج أحاديث الأذكار؛ لأنّ حسين بن قيس وإن كان ضعيفاً فقد توبع عليه. أخرجه الإمام الشافعي قال:

أخبرنا من لا أتهم أخبرنا العلاء بن راشد عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه أو مثله.

ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في المعرفة، قال الحافظ: وهو حديث حسن، وشيخ الشافعي ما عرفته وكنت أظنّه ابن يحيى لكن لم يذكروه في الرواة عن العلاء بن راشد، والعلاء موثق، قال: وأخرجه الطبراني في الدعاء بنحوه، وكذلك مسدد في مسنده الكبير وفي سنده حسين بن قيس وهو ضعيف، وقد اعتضد بالمتابعة.

الثالث: أن الحافظ الهيثمي قال: فيه حسين بن قيس الملقب بحنش وهو متروك، وقد وثقه حصين بن نمير. . . إلخ، فحذف الشارح من كلامه حكاية التوثيق خيانة منه ليمشي تعقبه على المصنف.

الرابع: أنّ حديث أنس الذي عزاه الحافظ لأبي يعلى حديث آخر ليس فيه من هذا الحديث إلاّ جملة واحدة وأصله في الصحيح، فكيف يخلط المصنف حديثاً

بحديث؟!

٦٨١٧/٢٦٨٧ ـ «كَانَ إِذَا وَجَدَ الرَّجُلَ رَاقِداً عَلَى وَجْهِهِ لَيْسَ [عَلَى] عَجزه رَكَضَهُ بِرِجْلِهِ وَقَالَ: هي أَبْغَضُ الرَّقْدَة إلى اللَّه».

(حم) عن الشريد بن سويد

قال: رمز المصنف لحسنه وهو تقصير أو قصور؛ فقد قال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، فكان حقّه أن يرمز لصحته.

قلت: ليس كل حديث رجاله رجال الصحيح صحيحاً، بل ولا حسناً ولا ضعيفاً، فقد يكون موضوعاً لعلة من العلل، وقد يكون ضعيفاً أو حسناً، وهذا من رواية ابن جريج بالعنعنة وهو مدلس.

٦٨٢٧/٢٦٨٨ ـ «كَانَ بَابُهُ يُقْرَعُ بالأَظَافِيرِ».

الحاكم في الكنى عن أنس

قال في الكبير: ورواه أيضاً البخاري في التاريخ، ورواه أبو نعيم عن المطلب ابن يزيد عن عمير بن سويد عن أنس، قال في الميزان عن ابن حبان: لا يجوز أن/ ١٣٤/٥ يحتج به، وقال في موضوع آخر: رواه أبو نعيم عن حميد بن الربيع وهو ذو مناكير اهـ. ورواه أيضاً البزار قال الهيثمي: وفيه ضِرَار بن صرد وهو ضعيف.

قلت: في هذا عدة أوهام، **الأول**: عزوه إلى البخاري في التاريخ قصور على طريقة الشارح، فإنّه خرجه أيضاً في الأدب المفرد وهو أولى بالعزو إليه؛ قال البخاري في الأدب:

حدثنا مالك بن إسماعيل ثنا المطلب بن زياد قال: حدثنا أبو بكر بن عبد اللّه الأصبهاني عن محمد بن مالك بن المنتصر عن أنس: «أنّ أبواب النبي ﷺ كانت تقرع بالأظافير».

الثاني: قوله: ورواه أبو نعيم عن المطلب ـ يفيد أنّه أبو نعيم الأصبهاني صاحب المصنفات المشهور وليس كذلك، إنّما هو راو قديم كما ستعرفه.

الثالث: قوله: المطلب بن يزيد بـ «الياء» وهو تحريف والصواب: ابن زياد بدون ياء في أوله، وبزيادة الألف بعد الياء في وسطه.

الرابع: قوله عن الذهبي: وقال في موضع آخر هو كذب وتلبيس، بل قال جميع ما نقل عنه في موضع واحد من الميزان في ترجمة عمير بن سويد كما سأذكره.

الخامس: قوله: ورواه أبو نعيم عن حميد بن الربيع هو قلب للحقائق وكذب

على الذهبي: فإنّ أبا نعيم هو شيخ حميد بن الربيع فيه، وكذلك قال الذهبي ونصه: عمير بن سويد عن أنس قال ابن حبان: لا يجوز أن يحتج به، قال أبو نعيم: حدثنا المطلب بن زياد عن عمير عن أنس: «كان باب النبي ﷺ يقرع بالأظافير».

رواه عن أبي نعيم حميد بن الربيع وهو ذو مناكير اهـ.

فأخَّر الشارح كلمة «عن» بعد أبي نعيم، وجعل التلميذ شيخاً والشيخ تلميذاً، يوضح لك ذلك كلام ابن حبان وسنده؛ فإنّه قال في الضعفاء: عمير بن سويد شيخ يروي عن أنس بن مالك ما ليس من حديث الثقات عنه، لا يجوز الاحتجاج به؛ لمخالفته الأثبات في الروايات على قلّة ما يأتي منها، روى عن أنس بن مالك قال: «كان باب النبي ﷺ يقرع بالأظافير»، حدثناه محمد بن/ المسيب: ثنا حميد بن الربيع الخراز ثنا أبو نعيم ثنا المطلب به. ٥/ ١٣٥

السادس: قوله: ورواه البزار: قال الهيثمي: وفيه ضرار بن صرد، يوهم أنّ البزار رواه بسند غير السابق، والواقع أنّ ضرار بن صرد هو أبو نعيم الطحان المذكور في السند قبله، وإن كان صنيع الذهبي وسكوته عليه يوهم أنه أبو نعيم الفضل بن دكين، وكلاهما روى عنه البخاري، إلاّ أنّ ضرار بن صرد لم يرو عنه في الصحيح لضعفه.

السابع: أنّ الحديث له طريق أشهر من هذا وهو مذكور في كتب الاصطلاح كمقدّمة ابن الصلاح وسائر مختصراتها، وفي نفس ألفية العراقي وشروحها، وهو ما رواه الحاكم في علوم الحديث في النوع الخامس منه، والبيهقي في المدخل، والسلفي في الوجيز كلاهما من طريقه قال:

حدثنا الزبير بن عبد الواحد الحافظ بأسدأباذ ثنا محمد بن أحمد الزبيقي ثنا زكريا بن يحيى المنقري ثنا الأصمعي ثنا كيسان مولى هشام بن حسان عن محمد بن حسان عن محمد بن سيرين عن المغيرة بن شعبة قال: «كان أصحاب رسول اللَّه ﷺ يقرعون بابه بالأظافير».

ورواه أبو نعيم في المستخرج على علوم الحديث ببعض اختلاف في الإسناد. والمؤلف إنّما لم يذكره؛ لكون بعضه لا يدخل في المتن.

أمّا الشارح فمن دأبه الاستدراك من غير مراعاة اللفظ، فأين كان عن هذا الذي هو في [كتب][1] المصطلح متداول مشهور يمثلون به في الموقوف؟!

٢٦٨٩/ ٦٨٣٨ ـ «كَانَ شَدِيدَ الْبَطْشِ».

ابن سعد عن محمد بن علي مرسلاً

---

(١) في الأصل المخطوط: (الكتب).

قال في الكبير: هو ابن الحنفية، ورواه أبو الشيخ من رواية أبي جعفر معضلاً.

قلت: هذا غلط، بل محمد بن علي هو أبو جعفر الباقر، ومحمد ابن الحنفية لا يعرف بمحمد بن علي، وإذا ذكر كذلك لا بدّ أن يزاد: ابن أبي طالب.

٢٦٩٠/ ٦٨٣٩ ـ «كَانَ طَوِيلَ الصَّمْتِ قَلِيلَ الضَّحِكِ».

(حم) عن جابر بن سمرة

/ قال في الكبير: رمز لحسنه، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة. ١٣٦/٥

قلت: رواه ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني من غير طريق شريك فقال: حدثنا الحسين بن إسماعيل الضبي ثنا يوسف بن موسى ثنا عبد اللَّه بن الجهم ثنا عمرو بن أبي قيس عن سماك قال: «قلت لجابر بن سمرة: أكنت تجالس النبي ﷺ؟ قال: نعم، كان طويل الصمت».

٢٦٩١/ ٦٨٤٤ ـ «كَانَ قِرَاءَتُهُ المَدُّ لَيسَ فِيهَا تَرْجِيعٌ».

(طب) عن أبي بكرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما ظن، فقد قال الهيثمي وغيره: فيه عمرو بن وجيه وهو ضعيف، وقال مرة أخرى: فيه من لم أعرفه، وفي الميزان: تفرّد به عمرو بن موسى ـ يعني: ابن وجيه ـ وهو متهم، أي: بالوضع.

قلت: ما أقبح الكذب ولا سيما في علم الشريعة وحديث رسول اللَّه ﷺ فالحافظ الهيثمي أورد في كتاب الصلاة حديث أبي بكرة وعزاه للطبراني في الكبير وقال: فيه عمرو بن وجيه وهو ضعيف، وأورد في كتاب التفسير حديث أبي بردة وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفه، فهذا حديث آخر من رواية صحابي آخر هو شاهد لحديث أبي بكرة، والشارح لبس ودلس وجعلهما حديثاً واحداً؛ تمشية لغرضه وخيانة للعلم وأهله.

وأمّا الذهبي فما أورد في الميزان هذا الحديث أصلاً ولا قال ما نقله عنه الشارح، بل أورد في ترجمة عمر بن موسى الوجيهي حديثه عن مكحول عن أنس قال: «كان قراءة رسول الله ﷺ إذا قام من الليل الزمزمة»، فهذا حديث آخر في معنى آخر لا ارتباط له بحديث الباب أصلاً، ومع ذلك فلم يقل فيه: تفرّد به عمر بن موسى... إلخ ما افتراه هذا الرجل.

وبعد هذا فالحديث في صحيح البخاري من رواية قتادة، قال: «سئل أنس:

كيف كانت قراءة رسول اللّه ﷺ؟ قال: مداً».

٥/ ١٣٧ فهذا/ أصل الحديث صحيحاً ولفظه بتمامه له طريق آخر من حديث أبي بردة فلذلك حسنه المؤلف، ولكن الجاهل لا يدري مقاصد الأئمة الحفاظ.

٢٦٩٢/ ٦٨٥٠ ـ «كَانَ لَهُ حَرْبَةٌ يَمْشِي بِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا صَلَّى رَكَزَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ».

(طب) عن عصمة بن مالك

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الحافظ الهيثمي وغيره: ضعيف هكذا جزم به ولم يوجهه.

قلت: أمّا «غيره» فما رآه الشارح وإنما هو زيادة منه، وأمّا الحافظ الهيثمي فنعم، قال ذلك وهو يتكلم على كل حديث بحسب طريقه، والحافظ المؤلف يتكلم على الأحاديث بحسب متونها.

والمتن ورد من طرق متعدّدة حَسَّنَ منها جملة الحافظ الهيثمي نفسه في الباب الذي نقل منه الشارح، وأصل ذلك في الصحيح من حديث ابن عمر وأنس، فالحديث حَسَنٌ كما قال المؤلف، بل صحيح بالنظر إلى طرقه وشواهده.

٢٦٩٣/ ٦٨٥٧ ـ «كَانَ لَهُ قَدَحُ قَوَارِير يَشْرَبُ فِيهِ».

(هـ) عن ابن عباس

قلت: أخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء في ترجمة مندل بن علي فقال:

حدثنا محمد بن المسيب ثنا أحمد بن سنان القطان ثنا زيد بن الحباب ثنا مندل بن علي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عبيد اللّه بن عبد اللّه عن ابن عباس به.

وقال ابن حبان في مندل: إنّه كان من كبار العباد إلاّ أنّه كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين وقد فحش ذلك منه، عدل به غير مسلك العدول فاستحقّ الترك.

٢٦٩٤/ ٦٨٦٠ ـ «كَانَ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثلاثاً في هَذه وثَلاثاً في هذه».

(ت. هـ) عن ابن عباس

قلت: وخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء وبيَّن علّته فقال في ترجمة عباد بن منصور: كان قدرياً داعية إلى القدر وكان على قضاء البصرة، وكل ما روى عن عكرمة،/ سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين فدلسه عن عكرمة ٥/ ١٣٨

منها عن عكرمة عن ابن عباس «أنّ النبي ﷺ كان له مكحلة يكتحل بها في كل ليلة ثلاثاً في هذه وثلاثاً في هذه».

حدثني محمد بن إسحاق الثقفي حدثني محمد بن سليمان الباغندي قال: سمعت أحمد بن داود يقول: سمعت علي بن المديني يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لعباد بن منصور الناجي: عمّن سمعت: «ما مررت بملإ من الملائكة»، و«أنّ النبيّ ﷺ كان يكتحل بالليل ثلاثاً»؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس.

قال ابن حبان: والحديث حدثناه ابن قتيبة قال:

حدثنا محمد بن يزيد المستملي ثنا يزيد بن هارون عن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كان لرسول اللّه ﷺ مكحلة. . .» الحديث.

٢٦٩٥/ ٦٨٦٦ ـ «كَانَ مِمَّا يَقُولُ لِلْخَادِمِ: أَلَكَ حَاجَةٌ؟».

(حم) عن رجل

قال في الكبير: واعلم أنّ قول المصنف: عن رجل من تصرفه، والذي في مسند أحمد: عن زياد بن أبي زياد مولى بني مخزوم عن خادم النبي ﷺ رجل أو امرأة؛ كذا قال فأبدله المصنف برجل فوهم، بل لو لم يقل: رجلٌ أو امرأة كان قول المصنف: رجل خطأ؛ لأنّ الخادم يطلق على الذكر والأنثى كما صرح به غير واحد من أهل اللغة، ثم إنّ هذا ليس هو الحديث بكماله بل له عند مخرجه أحمد تتمة ولفظه: «كان النبي ﷺ ممَّا يقول للخادم: أَلَكَ حاجة؟ حتى كان ذات يوم قال: يا رسول اللّه، حاجتي، قال وما حاجتك؟ قال: حاجتي أن تشفع لي يوم القيامة، قال: من دلَّكَ على هذا؟ قال: ربي عزّ وجلَّ، قال: أمّا لا بدّ فأعني بكثرة السجود»، قال الزين العراقي: رجاله رجال الصحيح.

قلت: إلى الشارح انتهت الغفلة، فهو يورد تمام الحديث؛ ليفضح نفسه وليدل على غفلته؛ إذ بقية الحديث تنادي وتصرح بأنّ هذا الخادم ذكرٌ لا أنثى؛ فإنّه قال فيه: «حتى كان ذات يوم قال: يا رسول اللّه. . . .» ولم يقل: قالت،/ ثم قال له ١٣٩/٥ النبي ﷺ: «فأعني. . .» خطاباً للذكر، ولم يقل: فأعينيني، فإذا كان كل هذا لا يعين أنّه ذكر فما أدري ما يعينه؟! وإلى هذا الحد بلغت به الغفلة.

٢٦٩٦/ ٦٨٦٩ ـ «كَانَ لاَ يَأْخُذُ بالقَرف وَلاَ يَقْبَلُ قَوْلَ أَحد عَلَى أَحَد».

(حل) عن أنس

قلت: أخرجه في ترجمة الربيع بن صبيح عن محمد بن يونس الشامي [٦/ ٣١٠]:

ثنا قتيبة بن الزكين الباهلي ثنا الربيع بن صبيح عن ثابت عن أنس «أنّه قيل له: إنّ ها هنا رجلاً يقع في الأنصار، فقال: كان رسول اللَّه ﷺ. . . .» وذكره، قال أبو نعيم: غريب لم نكتبه إلاّ من حديث قتيبة.

قلت: وورد من وجه آخر مرسلاً، أخرجه البيهقي في السنن من طريق يعقوب ابن سفيان:

ثنا قبيصة ثنا سفيان عن محمد بن جُحَادة قال: سمعت الحسن يقول: «كان رسول اللَّه ﷺ لا يعرف القرف(١) ولا يصدق أحداً على أحدٍ».

وفي الآداب الكبرى لابن مفلح، فصل: «لا تجوز الهجرة بخبر الواحد عمّا يوجب الهجرة» قال القاضي: ولا تجوز الهجرة بخبر الواحد بما يوجب الهجرة، نص عليه في رواية أبي مزاحم موسى بن عبيد اللَّه بن يحيى بن خاقان فقال:

حدثني ابن مكرم الصفار ثنا مثنى بن جامع الأنباري قال: ذكر أبو عبد اللَّه يعني: أحمد بن حنبل هذا الحديث عن النبي ﷺ: «كان لا يأخذ بالقرف ولا يصدق أحداً على أحد» فقال: إلى هذا أذهب.

وروى أبو مزاحم:

حدثني ابن مكرم حدثني الحسن بن الصباح البزار حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن جحادة عن الحسن به مثله.

٢٦٩٧/ ٦٨٧٦ ـ «كَانَ لاَ يَتَعَارَّ مِنَ اللَّيل إلاَّ أجْرَى السِّوَاكَ عَلَى فيه».

ابن نصر عن ابن عمر

قال الشارح: وفيه مجهول.

وقال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّه لم يره لأشهر ولا أحقّ بالعزو من ابن نصر وهو عجب/ ، فقد رواه هكذ أبو يعلى والطبراني في الكبير، قال الهيثمي: وسنده ضعيف وفيه راو لم يسم. ٥/ ١٤٠

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّه زاد من عنده: أنّ ابن نصر خرجه في كتاب الصلاة وهو خرجه في كتاب قيام الليل.

الثاني: أنّه قال: وفيه مجهول والواقع خلاف ذلك، قال ابن نصر:

حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا أبو داود هو الطيالسي ثنا محمد بن مهران القرشي حدثني جدي أبو المثنى عن ابن عمر به، وهؤلاء كلهم ثقات معروفون ليس فيهم مجهول.

---

(١) لا يأخذ بالقرف من قرفت الرجل أي عيرته، ويقال: هو يقرف بكذا أي يرمي به ويتهم.

الثالث: أنّه نقل في الكبير عن الهيثمي أنّ في سنده ابن نصر وهو تخليط.

الرابع: أنّ الهيثمي قال: فيه من لم يسم، وهو قال: فيه مجهول وبينهما تباين، بل حقّه أن يقول: فيه مبهم.

الخامس: أنّه خلط كلام الهيثمي وحذف منه فغيره تغييراً مخلّاً بالمقصود، فالحافظ المذكور قال: «وعن ابن عمر أنّ رسول اللّه ﷺ كان لا ينام إلاّ والسواك عنده، فإذا استيقظ بدأ بالسواك»، رواه أحمد وأبو يعلى، وقال: في بعض طرقه: «كان لا يتعار ساعة من الليل إلاّ أجرى السواك على فيه»، وكذلك الطبراني في الكبير وإسناده ضعيف، وفي بعض طرقه من لم يسم، وفي بعضها حسام بن مِصَكٍّ وغير ذلك اهـ.

فجمع هو بين الضعيف ومن لم يسم وجعلهما في سند واحد وأضاف إلى سند ابن نصر الذي ليس فيه مبهم ولا حسام بن مِصَكٍّ.

والطريق الذي فيه حسام أخرجه منه أيضاً ابن ترثال في جزئه قال:

حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي ثنا أبو موسى حدثنا عبيد الله الحنفي ثنا حسام بن المصك ثنا عطاء عن ابن عمر به.

السادس: لا عجب فيما تعجب منه وإنّما العجب فيما ذكره، والحديث له ألفاظ، وقد كرّره المصنف بحسبها كما سيأتي قريباً مرّتين.

٢٦٩٨/ ٦٨٨١ ـ «كَانَ لاَ يُحَدِّثُ حَديثاً إلاَّ تَبَسَّمَ».

(حم) عن أبي/ الدرداء ٥/ ١٤١

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس بمسلم، فقد قال الهيثمي: فيه حبيب بن عمر الأنصاري قال الدارقطني: مجهول.

قلت: لكن ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ولهذا حسنه المصنف.

والحديث خرجه أيضاً الطبراني في مكارم الأخلاق قال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ثنا أبي حدثنا بقية بن الوليد حدثني حبيب بن عمر الأنصاري عن أبي عبد الصمد قال: حدثتني أم الدرداء عن أبي الدرداء به.

٢٦٩٩/ ٦٨٨٣ ـ «كَانَ لا يَدَّخِرُ شَيْئاً لِغَدٍ».

(ت) عن أنس

قال في الكبير: رواه (ت) من حديث قطن بن بشير عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس، قال ابن عدي: كان قطن يسرق الحديث، وهذا يعرف بسرقة قطن،

قال الذهبي: هذا ظنّ وتوهم وإلاّ فقطن مكثر عن جعفر، وقال المناوي: سند الحديث جيد.

قلت: في هذا كذب وتحريف وجهل بالرجال، **أول ذلك**: أنّ الحديث ليس فيه قطن بن نُسَيْر، وهو بالنون في أوله وبالسين المهملة مصغراً لا بشير بالباء والشين المعجمة كما في الأصل، قال الترمذي:

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا جعفر بن سليمان به، ثم قال: هذا غريب، وقد روي هذا عن غير جعفر بن سليمان عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً.

وهكذا رواه جماعة من طريق قتيبة عن جعفر أيضاً ذكرت منهم في المستخرج على شمائل الترمذي إذ خرجه (ت) فيه أيضاً، والشارح رتب أحاديث الميزان فلما رأى هذا الحديث في ترجمة قطن نسب روايته إلى الترمذي، وذلك عادته في كل حديث، وَلَيْتَهُ نقل كلام الذهبي بنصّه فإنَّ فيه دلالة على المقصود ولكنه حرفه واقتضبه، قال الذهبي في ترجمة قطن:

قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، ثم قال ابن عدي في آخر ترجمته: إنّه لا بأس به، وذكر له حديث/ : «كان لا يدخر شيئاً» عن جعفر بن سليمان، ثم قال: وهذا يعرف بقتيبة سرقه قطن منه. . . إلخ. ١٤٢/٥

فانظر كيف حرف كلام الذهبي واختصره فأفسده، ثم إنّ قطن بن نسير ذكره ابن حبان في الثقات وروى له مسلم في الصحيح.

٢٧٠٠/٦٨٩٧ ـ «كَانَ لا يُصَلِّي قَبْلَ العِيد شَيْئاً، فَإِذَا رَجَعَ إلى مَنْزله صَلَّى رَكْعَتَيْن».

(هـ) عن أبي سعيد

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو في ذلك تابع لابن حجر؛ حيث قال في تخريج الهداية: إسناده حسن، لكن قال غيره: فيه الهيثم بن جميل، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: حافظ له مناكير، وعبد اللَّه بن محمد بن عقيل أورده فيهم أيضاً، وقال: كان أحمد وابن راهويه يحتجان به.

قلت: من عجائب الدنيا أن يتعقب مثل هذا الرجل حكم الحافظ الذي هو عند أهل الحديث كما قال الشاعر:

إذَا قَالَتْ حَذَام فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَام

وأعجب منه أن يكون التعقب بالكذب والتدليس، فالهيثم بن جميل ما قال فيه الذهبي ذلك، بل نص ما ذكره في ترجمته: قال الدارقطني: ثقة حافظ، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن عدي: ليس بالحافظ يغلط

على الثقات وأرجو أنّه لا يتعمد الكذب اهـ.

وكذلك وثقه موسى بن داود وإبراهيم الحربي، وذكره ابن حبان في الثقات.

وأمّا عبد الله بن محمد بن عقيل فالخلاف فيه معروف، وأكثر المحدثين الترمذي فمن بعده يحسنون حديثه، والذهبي نفسه لما نقل الخلاف فيه قال: قلت: حديثه حسن، ومن أجل هذا حكم لهذا الحديث بالحسن جماعة قبل الحافظ منهم: البوصيري في زوائد ابن ماجه.

٢٧٠١/ ٦٨٩٩ ـ «كَانَ لاَ يُصيبهُ قُرْحَةٌ وَلاَ شَوْكَةٌ إلاَّ وضَعَ عَلَيْهَا الْحِنَّاءَ».

(هـ) عن سلمى

قال الشارح: هذا الاسم في الصحب كثير؛ فكان اللائق تمييزه.

/ **قلت**: لو رجع الشارح إلى أصل ابن ماجه لعرف أنّها سلمى أم رافع امرأة ١٤٣/٥ أبي رافع مولى رسول الله ﷺ، فإنّه صرح بذلك في نفس الحديث، وكأن المؤلف ترك ذلك اختصاراً واعتماداً على شهرة الحديث بها.

والحديث خرجه أيضاً الترمذي لكن بلفظ لا يدخل هنا؛ وهو قولها: «ما كان يكون برسول اللّه ﷺ قرحة إلاّ أمرني أن أضع عليها الحنّاء»، فلو علم (ش) بهذا لأسخف على عادته ولكن اللّه سلم.

٢٧٠٢/ ٦٩٠٦ ـ «كَانَ لاَ يُفَارِقهُ في الحَضَر وَلاَ في السَّفَر خَمْسٌ: الْمَرْآةُ، وَالْمُكْحَلَةُ، وَالْمُشْطُ، والسِّوَاكُ، وَالمدرَى».

(عق) عن عائشة

[قال:] وفيه يعقوب بن الوليد الأزدي كذبه أبو حاتم ويحيى... إلخ ما حكاه، ثم قال: وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه.

قلت: هذا كذب على المصنف؛ فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

٢٧٠٣/ ٦٩٠٨ ـ «كَانَ لا يَقْعُدُ في بَيت مُظْلم حَتَّى يُضَاءَ لَهُ بالسِّرَاجِ».

ابن سعد عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء قال:

حدثنا إسحاق بن أحمد القطان بتنيس ثنا عباس بن محمد الدوري ثنا إبراهيم ابن شماس ثنا يحيى القطان عن سفيان الثوري عن جابر عن أبي محمد عن عائشة به.

قال ابن حبان: أبو محمد يروي عن عائشة ما لم يحدث به الثقات عنها، لا يجوز الاحتجاج به، وجابر قد تبرأنا من عهدته.

٢٧٠٤/ ٦٩١٩ ـ «كَانَ لاَ يَنَامُ إلاَّ وَالسِّوَاكُ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ بَدَأَ بِالسِّوَاكِ».

(حم) ومحمد بن نصر

زاد الشارح: في كتاب الصلاة عن ابن عمر.

ثم قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد قال الحافظ الهيثمي: سنده ضعيف وفي بعض طرقه من لم يسم وفي بعضها حسام.

قلت: ابن نصر خرجه في كتاب قيام الليل لا في كتاب الصلاة وليس سنده ضعيفاً، ولا فيه حسام بن مِصَكٍّ، ولا فيه من لم يسم، وارجع إلى حديث: «كان لا يتعار»/ المار قريباً فقد تقدّم فيه بيان ما فيه. ٥/١٤٤

٢٧٠٥/ ٦٩٢٥ ـ «كَانَ لاَ يُوَاجِهُ أحداً في وجْهِهِ بِشَيْءٍ يَكْرَهُه».

(حم. خد. د. ن)

زاد الشارح في اليوم والليلة عن أنس.

ثم قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: سنده ضعيف، ثم قال: ورمز المصنف لحسنه.

قلت: ليس هذا من موضوع اليوم والليلة ولا خرجه النسائي فيه، وإنّما خرجه في السنن الكبرى وهو من رواية سلم العلوي عن أنس، وسلم مختلف فيه، وقد وثقه ابن معين، وقال ابن عدي: هو مقل لا يمكن الحكم عليه بالضعف لا سيما إذا لم يرو منكراً اهـ.

فلهذا حكم المصنف بحسنه.

٢٧٠٦/ ٦٩٢٦ ـ «كَانَ لاَ يُولِّي والياً حَتَّى يُعَمِّمَهُ ويُرخِي لها عَذَبَةً من جَانِبِ الأيمنِ نَحوَ الأذُنِ».

(طب) عن ابي امامة

قال في الكبير: قال الهيثمي تبعاً لشيخه العراقي في شرح الترمذي: فيه جميع بن ثوب وهو ضعيف.

قلت: كذب الشارح وجهل في قوله: إنّ الهيثمي تبع في ذلك شيخه، فالهيثمي رتب معاجم الطبراني الثلاثة ووقف على أسانيدها وتكلم على جميعها، فكيف يحتاج إلى اتباع شيخه في الإخبار عن وجود رجل في سند حديث؟!

وإذا كان كذلك ففي أيّ كتاب ذكر العراقي تلك الآلاف من الأحاديث التي تكلم عليها الهيثمي حتى قلده في جميعها؟! إنّ هذا لتهور عظيم وجهل كبير.
والحديث خرجه أيضاً الدولابي في الكنى قال:

حدثني عبد الصمد بن عبد الوهاب المعروف بصيد ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا جميع بن ثوب ثنا أبو سفيان الرعيني عن أبي أمامة به.

٢٧٠٧/ ٦٩٣٤ ـ «كَانَ يأكُلُ البِطِّيخَ بِالرُّطَبِ».

(هـ) عن سهل بن سعد، (ت) عن عائشة

(طب) عن عبد اللّه بن جعفر

قال في الكبير: ظاهره أنّ الترمذي وابن ماجه تفردا به من بين الستة وليس كذلك، بل رواه عنها أيضاً النسائي.

قلت: ما رواه النسائي في الصغرى التي هي إحدى الكتب/ الستة، ورواه أيضاً ابن مردك في فوائده، وأبو نعيم في الحلية كلاهما من طريق داود الطائي عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة. ١٤٥/٥

وأمّا حديث عبد اللَّه بن جعفر فهو في الصحيحين بلفظ: «كان يأكل القثاء» وسيأتي قريباً بعد أربعة أحاديث في المتن، والشارح لم يعلم ذلك وإلاّ لأسخف أيضاً.

٢٧٠٨/ ٦٩٣٨ ـ «كَانَ يَأكُلُ الهَدِيَّةَ ولا يَأكُلُ الصَّدَقَةَ».

(حم. طب) عن سلمان

ابن سعد عن عائشة وعن أبي هريرة

قال في الكبير: كلام المصنف كالصريح في أنّه ليس في الصحيحين ولا في أحدهما وإلاّ لما عدل عنه على القانون المعروف وهو ذهول عجيب، فقد قال الحافظ العراقي وغيره: إنّه متفق عليه باللفظ المزبور عن أبي هريرة، «وأول ناس أول الناس».

قلت: بل أنت أكبر ذاهل وأعظم ناس وأبلد الناس وأكذب الناس، فالحديث ما خرجاه باللفظ المزبور، بل بلفظ: «كان إذا أتي بطعام سأل عنه أهدية أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة، قال لأصحابه: كلوا ولم يأكل، وإن قيل: هدية، ضرب بيده فأكل معهم».

وقد ذكره المصنف سابقاً وعزاه للبخاري ومسلم والنسائي من حديث أبي هريرة، فأين نسيان المؤلف وذهوله العجيب وأين اللفظ المزبور؟!

٢٧٠٩/ ٦٩٤٧ ـ «كَانَ يَأمُرُ بالعَتَاقَةِ في صَلاَةِ الكُسُوفِ».

(د. ك) عن أسماء

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّه لم يخرجه من الستة غير أبي داود والأمر بخلافه، فقد رواه البخاري عن أسماء في مواضع... إلخ.

قلت: وكذلك أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه، ولكن يا سخيف ليس في لفظ واحد منهم ما يدخل في هذا الموضع وذكر ذلك يطول.

٢٧١٠/ ٦٩٦٢ - «كَانَ يَتتبَّعُ الْحَرِيرَ مِنَ الثَّوْبِ فَيَنْزَعُهُ».

(حم) عن أبي هريرة

قلت: رواه أيضاً البخاري في الكنى عن عبد اللّٰه بن يزيد: ثنا حيوة أخبرنا أبو هانىء الخولاني أنّ أبا سعد الغفاري أخبره أنّه سمع أبا هريرة به.

١٤٦/٥ **٢٧١١/ ٦٩٦٥ - «/ كانَ يَتَحَرَّى صِيام الاثْنَيْنِ والخميس».**

(ت. ن) عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وأصله قول الترمذي: حسن غريب، ورواه عنها أيضاً ابن ماجه وابن حبان، وأعلّه ابن القطان بالراوي عن عائشة وهو ربيعة الجرشي وأنّه مجهول، قال ابن حجر: وأخطأ فهو صحابي، وإطلاقه التخطئة غير صواب، فقد قال شيخه العراقي: اختلف في صحبته... إلخ.

قلت: تعقب الشارح على الحافظ من جهله وقلّة معرفته، فابن القطان ادّعى أنّ ربيعة مجهول، والمجهول إمّا يكون مجهول العين أو الحال، وربيعة غير مجهول لا عيناً ولا حالاً.

أمّا جهالة العين فإنّها ترفع برواية اثنين، وربيعة روى عنه ابنه الغاز، وخالد بن معدان ويحيى بن ميمون الحضرمي، وعلي بن رباح، وعطية بن قيس، والحارث بن يزيد، ومجاهد والنضر بن أنس، وأبو المتوكل الناجي، وبشير بن كعب وغيرهم.

وأمّا الحال فإنّه مشهور معروف بالفقه والثقة والعدالة، قال ابن المتوكل: كان فقيه الناس في زمن معاوية، وقال يعقوب بن شيبة: كان أحد الفقهاء، وقال الدارقطني: ثقة، واتفقوا على أنّه قتل يوم مرج راهط مع الضحاك بن قيس سنة أربع وستين، فبان خطأ قول ابن القطان: إنّه مجهول وصواب ردّ الحافظ عليه وخطأ الشارح في تعقبه.

وأمّا الاختلاف في صحبته فلا يتعقب به على الحافظ، لأنّه حكى في التهذيب والإصابة أكثر مما حكاه العراقي، ولكنه جزم بصحبته لكونها ترجحت عنده من كثرة الأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ، ومن أقوال من جزم بصحبته من أئمة الحديث.

٢٧١٢/ ٦٩٦٦ - «كَانَ يَتَخَتمُ في يَمِينِهِ».

(خ. ت) عن ابن عمر

(م. ن) عن انس

(حم. ت. هـ) عن عبد اللّٰه بن جعفر

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي في شرح الترمذي وتبعه تلميذه الحافظ ابن حجر: ورد التختم في اليمنى من رواية/ تسعة من الصحابة، وفي اليسار من رواية ثلاثة، كذا قالاه، لكن يعكر عليه نقل العراقي نفسه التختم في اليسار عن الخلفاء الأربعة وابن عمر وعمرو بن حريث. . . إلخ. ١٤٧/٥

قلت: الشارح لعدم فهمه كلام أهل الفن لم يفرق بين قولهم من رواية ثلاثة من الصحابة وبين حكاية ذلك عن ستة مع أنّه أوضح من الواضح، فكونه من رواية ثلاثة يعني عن النبي ﷺ، وأمّا حكايته عن الخلفاء الأربعة ومن ذكر معهم ـ إن صح نقل ذلك ـ فالمراد به من فعلهم لا من روايتهم، فلا يعكر شيء على شيء إلاّ في نظر الشارح القصير الفهم القليل الدراية بالفن.

فائدة

الصحابة التسعة الذين رووا تختمه ﷺ في اليمين هم: الثلاثة المذكورون في المتن وابن عباس وعائشة وأبو أمامة وعلي وجابر بن عبد اللّه وأبو هريرة.

فابن عباس روى حديثه أبو داود (رقم ٤٢٢٩)، والترمذي، والطبراني في الكبير، وأبو عمرو بن حمدان في فوائده.

وعائشة روى حديثها البزار وأبو الشيخ وأبو عمرو بن حمدان.

وأبو أمامة روى حديثه الطبراني وأبو عمرو بن حمدان.

وعلي روى حديثه أبو داود [رقم ٤٢٢٦]، والترمذي في الشمائل [رقم ٧٧] وابن حبان في الصحيح.

وجابر بن عبد اللّه روى حديثه الترمذي في الشمائل [رقم ٧٩].

وأبو هريرة روى حديثه الدارقطني في غرائب مالك بسند واه.

أمّا الذين رووا تختمه في اليسار فأربعة: أنس وابن عمر[1]، وسيذكر المصنف حديثهما في المتن، وأبو سعيد الخدري رواه أبو الشيخ، ويعلى بن شداد عند ابن سعد في الطبقات.

٢٧١٣/ ٦٩٧٦ ـ «كَان يتمثَّلُ بالشِّعْر: ويَأْتِيكَ بالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّد».

(طب) عن ابن عباس

(ت) عن عائشة

قلت: حديث ابن عباس أخرجه أيضاً البزار في مسنده:

(١) رواه أبو داود (رقم ٤٢٢٧).

ثنا يوسف بن موسى ثنا أسامة عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: «كان رسول الله ﷺ يتمثل من الأشعار: ويأتيك... البيت»، ثم قال: ورواه غير زائدة عن سماك عن عكرمة عن عائشة.

قلت: سيأتي، ورواه البخاري في الأدب المفرد قال:

حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: «إنّها كلمة نبي: ويأتيك بالأخبار من لم تزود».

١٤٨/٥ / ورواه ابن قتيبة في عيون الأخبار:

حدثني أبو الخطاب قال: حدثنا معتمر عن ليث به مثله، إلاّ أنّه ذكر البيت بتمامه:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك [بالأخبار من لم تزوِّد]

وهكذا رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من وجه آخر عن ابن عباس فقال: أخبرنا عبد اللَّه بن جعفر ثنا محمد بن عامر حدثني أبي ثنا يعقوب عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «إنّ الناس يزعمون أنّ هذا قول طرفة، ما قالها إلاّ نبي»:

ستبدي لك الأيام [ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تزود]

وحديث عائشة رواه أيضاً أحمد في مسنده قال [٦/ ١٤٦]:

حدثنا هشيم ثنا مغيرة عن الشعبي عن عائشة رضي اللَّه عنها قالت: «كان رسول اللَّه ﷺ إذا استراث الخبر تمثل فيه ببيت طرفة: ويأتيك... البيت»، وقد تقدّم عزوه للمصنف قريباً.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد قال:

حدثنا محمد بن الصباح حدثنا الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة سألت عائشة: «هل سمعت رسول الله ﷺ يتمثل شعراً قط؟ فقالت: أحياناً إذا دخل بيته يقول: ويأتيك بالأخبار من لم تزود».

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار:

حدثنا إبراهيم بن مرزوق ثنا أبو الوليد الطيالسي (ح).

وحدثنا بريد حدثنا أبو غسان ثنا شريك بن عبد الله عن المقدام بن شريح عن أبيه قال: قلت لعائشة: «أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر فقالت: نعم بشعر ابن رواحة، وربما قال هذا البيت: ويأتيك بالأخبار من لم تزود».

تنبيه

قال الشارح في الكبير: وفي رواية: «كان أبغض الحديث إليه غير أنّه تمثل مرة ببيت أخي قيس بن طرفة...» إلخ، ثم قال: وهذا بعد الإغماض وفرض صحة الرواية وإلاّ فقد قال البعض لم أر له إسناداً ولم يسنده ابن كثير في تفسيره كما زعمه بعضهم اهـ.

قلت: ابن كثير عزاه لمن أسنده وهو ابن أبي حاتم وابن جرير في تفسيرهما، وقد قال ابن جرير:

حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة قال: قيل لعائشة: «هل كان رسول اللَّه ﷺ يتمثل بشيء من الشعر؟ قالت: كان أبغض الحديث إليه...» إلخ ما ذكره الشارح.

ورواه عبد الرزاق عن معمر قال: بلغني أنّ عائشة سئلت، فذكر مثله.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الحافظ أبو بكر الرازي في الأحكام، وذكره البغوي عن معمر فقال عن قتادة: بلغني أنّ عائشة.../ مثله. ١٤٩/٥

٢٧١٤/ ٦٩٧٧ ـ «كانَ يتمثَّلُ بهذا البيت: كَفَى بالإِسْلام والشَّيْب للمَرْء نَاهِياً».

ابن سعد عن الحسن مرسلاً

قلت: أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا النضر بن عبد اللَّه الحلواني ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن «أنّ النبي ﷺ كان يتمثل بهذا البيت: كفى بالإسلام والشيب للمرء ناهياً، فقال أبو بكر رضي اللَّه عنه: إنما قال الشاعر: كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً، فجعل أبو بكر يقول: الشيب والإسلام، والنبي ﷺ يقول: الإسلام والشيب، فقال أبو بكر رضي اللَّه عنه: أشهد أنّك رسول اللَّه صلَّى اللَّه عليك، ما علمك ما علمك[1] اللَّه الشعر وما ينبغي لك».

ورواه الثعلبي في تفسيره من رواية موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة فقال: عن علي بن همدان: حدثنا يوسف بن أبي زيد عن الحسن به مثله.

وكذلك أخرجه من طريقه البغوي، وما أراه إلاّ وقع له قلب في الإسناد فليحرر.

٢٧١٥/ ٦٩٨١ ـ «كانَ يتوضأ ثُمَّ يُقبِّلُ ويُصلِّي ولا يتوضأُ».

(حم. هـ) عن عائشة

---

(١) هكذا في الأصل بالتكرار.

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته، ونقل الدميري تضعيفه عن البيهقي، وضعفه ملغطاي في شرح أبي داود.

قلت: وهذا مستند الشارح في قوله في الصغير: إسناده حسن وقيل: ضعيف، فكأنّه توسط بين حكم المصنف بصحته وحكم غيره بضعفه، وهو تصحيح وتحسين بالرأي والهوى، فالحديث كما قال المصنف صحيح لتعدد طرقه وشواهده، وبيان ذلك كتب أحاديث الأحكام.

٢٧١٦/ ٦٩٨٢ ـ «كَانَ يتوضَّأُ واحدَةً وَاحِدَةً، واثنتينِ اثنتينِ، وثَلاثاً ثَلاثاً، كُلُّ ذلك يَفعَلُ».

(طب) عن معاذ

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه والأمر بخلافه، فقد قال الهيثمي: فيه محمد بن سعيد المصلوب ضعيف جداً.

٥/ ١٥٠ **قلت**:/ هذا ثابت في الأحاديث الصحيحة المتعددة كما اعترف به الشارح نفسه، فالحديث وإن كان ضعيف السند فهو حسن المتن لشواهده، فلذلك حسنه المؤلف.

٢٧١٧/ ٦٩٨٦ ـ «كانَ يَجعلُ فَصَّهُ مما يلي كَفَّهُ».

(هـ) عن أنس وابن عمر

قال: وهذا الحديث في مسلم عن ابن عمر ولفظه: «اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب ثم ألقاه، ثم اتخذ خاتماً من ورق ونقش فيه: «محمد رسول الله»، وقال: لا ينقش أحد على نقش خاتمي، وكان إذا لبسه جعل فصه مما يلي بطن كفه»، هذا لفظه ولعل المؤلف غفل عنه فعزاه لابن ماجه.

قلت: لا لم يغفل عنه ولكنك أنت تتغافل عن أحكام المؤلف، وأنّ هذا اللفظ لا يدخل هنا مع تحققك بذلك.

٢٧١٨/ ٦٩٩٧ ـ «كانَ يُحبُّ أن يُفطِر عَلى ثلاثِ تمراتٍ أو شَيء لَمْ تُصبْهُ النَّار».

(ع) عن أنس

قال في الكبير: رواه أبو يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن عبد الواحد بن زياد عن ثابت عن أنس، رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، قال ابن حجر: عبد الواحد قال البخاري: منكر الحديث اهـ. وقال الهيثمي: فيه عبد الواحد بن ثابت وهو ضعيف.

قلت: أبى اللَّه لقلم الشارح أن يكتب إلاّ وهماً وخطأ، فعبد الواحد بن زياد ثقة من رجال الصحيح ولا ذكر له في السند، وإنما هو عبد الواحد بن ثابت كما نقله أخيراً عن الهيثمي، وكذلك ذكره الحافظ في التلخيص، وعبد الواحد بن ثابت وإن قال فيه البخاري منكر الحديث فهو مُقِلٌّ ولم يضعفه أحد بحجة، ومع ذلك فالحديث له شواهد متعددة صحيحة وحسنة في مواظبته ﷺ على الفطر بالتمر أو الماء، بل ورد أمره بذلك، وهذا الحديث غايته أنّه نص فيه على العلة وهي أنّه كان يقصد بالإفطار على التمر والماء تجنب ما مسّته النار، وهذا معنى تشهد له أصول أخرى ككونه أوجب معه الوضوء، ونهى عن البناء على القبر لتلك العلة أيضاً. فلمجموع هذه الشواهد حسنه المؤلف.

٢٧١٩/ ٧٠٠١ ـ «كانَ يحِبُّ الزُّبْدَ وَالتَّمْرَ».

(د. هـ) عن ابني بُسر

قال/ في الكبير بعد أن كتبه ابن بالإفراد: هو بكسر الموحدة وسكون المعجمة، وابن بشر في الصحابة اثنان سلمانيان هما: عبد الله وعطية، فكان ينبغي للمصنف تمييزه. ٥/ ١٥١

قلت: من مصائب هذا الرجل أنّه يحرف ويصحف من عنده فيخلق بذلك إشكالاً ينسبه إلى المؤلف وهو بريء من ذلك، فالواقع أنّ الحديث من رواية سُليم بن عامر عن ابني بسر بالتثنية وهما: عطية وعبد اللَّه، فالحديث من روايتهما معاً، لأنّهما قالا: «دخل علينا رسول الله ﷺ فأطعمناه تمراً وزبداً، وكان يحب الزبد والتمر»، ثم إنّ والدهما بضم الباء وبالسين المهملة لا بكسر الباء والمعجمة كما قال الشارح، وأيضاً نسبتهما سُلَمِيين بضم السين وفتح اللام وكسر الميم لا سلمانيان كما حرفه الشارح أيضاً.

٢٧٢٠/ ٧٠٠٣ ـ «كَانَ يُحِبُّ هَذِهِ السُورَةَ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾».

(حم) عن علي

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال العراقي: سنده ضعيف، وبينه الهيثمي فقال: فيه ثور بن أبي فاختة وهو متروك، وبه يعرف أنّ رمز المصنف لحسنه زلل فاحش.

قلت: بل الكذب زلل فاحش وذنب عظيم ممقوت، فالمصنف رمز لضعفه لا لحسنه كما افتراه الشارح.

٢٧٢١/ ٧٠٠٩ ـ «كَانَ يُحفي شَارِبَهُ».

(طب) عن أم عياش مولاته

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقال الهيثمي: فيه عبد الكريم بن روح وهو متروك.

قلت: لكن ذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطىء ويخالف، وليس في هذا الحديث ما يخطأ فيه، لا سيما وشواهده صحيحة في أمر النبي ﷺ بإحفاء الشوارب، وفي إحفاء شاربه أيضاً، فلذلك حسنه المؤلف.

٢٧٢٢/ ٧٠١٤ ـ «كَانَ يَخْرُجُ في العِيدَيْنِ رَافعاً صَوْتَهُ بالتَّهْليلِ والتكبِير».

(هب) عن ابن عمر

٥/ ١٥٢ قال في الكبير: ورواه الحاكم عنه أيضاً، ورواه الشافعي/ موقوفاً فما أوهمه اقتصار المصنف على البيهقي من تفرّده به غير جيد.

قلت: أمّا الموقوف فلا موضع له هنا، لأنّ الكتاب خاص بالمرفوع، فذكره من الشارح من فرط جهله وسخافة عقله.

وأمّا المرفوع الذي خرجه الحاكم فلفظه عنده: «كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى يرجع»، وقد ذكره المصنف بعد هذا في موضعه من الفعل المضارع الذي أوله الكاف بعد حرف المضارعة وعزاه للحاكم والبيهقي، فلو كان للشارح حياء لسكت عن مثل هذه الفضائح والمخازي.

٢٧٢٣/ ٧٠١٦ ـ «كَانَ يَخْطُبُ بـ «قَاف» كُلَّ جُمُعَةٍ».

(د) عن بنت الحارث بن النعمان

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ هذا لم يخرجه أحد الشيخين وهو ذهول، فقد خرجه مسلم، ورواه أيضاً الترمذي وابن ماجه.

قلت: أما مسلم فرواه بألفاظ متعددة ليس واحد منها على شرط الكتاب.

وأمّا الترمذي وابن ماجه فما خرجاه وإن وهم بعضهم فعزاه إلى ابن ماجه، وقال: إنّه رواه في الصلاة عن محمد بن المثنى.

٢٧٢٤/ ٧٠٢٤ ـ «كَانَ يُديرُ العِمَامَةَ على رأْسِهِ، ويغرزُهَا مِنْ وَرَائِهِ، ويُرْسِلُ لَهَا ذُؤَابَةً بَيْنَ كَتِفَيْهِ».

(طب. هب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الهيثمي عقب عزوه للطبراني: رجاله رجال الصحيح إلاّ عبد السلام وهو ثقة.

قلت: راويه أبو عبد السلام بأداة الكنية لا عبد السلام، وكذلك هو في مجمع الزوائد.

أمّا قول الحافظ الهيثمي: وهو ثقة، فكذلك وقع في الأصل وهو سبق قلم، كأنّه أراد أن يقول: وهو غير ثقة فسقط من قلمه لفظ: غير، فإنّ أبا عبد السلام هذا مجهول لا يعرف كما قال الذهبي، بل ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال: أبو عبد السلام شيخ يروي عن ابن عمر ما لا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به.

روى عن ابن عمر قال: «قلت لابن عمر: كيف كان رسول اللَّه ﷺ/ يعتم؟ ١٥٣/٥ قال: كان. . .» وذكره، ثم قال: حدثناه الحسن بن سفيان: ثنا أبو كامل الجحدري ثنا أبو معشر ثنا خالد الحذاء حدثني أبو عبد السلام به.

٢٧٢٥/ ٧٠٢٧ ـ «كَانَ يَرَى بالليلِ في الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى بالنَّهَارِ في الضَّوْءِ».

البيهقي في الدلائل عن ابن عباس

(عد) عن عائشة

قال في الكبير: ضعفه ابن دحية، وقال البيهقي: ليس بالقوي، وقال ابن الجوزي في حديث عائشة: لا يصح وفيه عبد اللَّه بن محمد بن المغيرة، قال العقيلي: يحدث بما لا أصل له، وذكره في الميزان مع جملة أحاديث وقال: هذه موضوعات، ومع ذلك كله رمز المصنف لحسنه ولعله لاعتضاده.

قلت: نعم لاعتضاده، فإنّ الحديث له طريقان متباينان وله مع ذلك شواهد في الصحيح من حديث أنس وأبي هريرة: «أنّه ﷺ كان من خلفه يرى كما يرى من أمامه»، وفي الصحيح حديث: «ولا يزال عبدي يتقرّب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به»، والنبي ﷺ سيد المحبوبين فمن كان اللَّه بصره فإنّه يستوي عنده الظلمة والنور ويرى ببصره كما يرى بجميع ذاته وأجزائه.

إذا ما بدت ليلى فكلي أعين   وإن هي ناجتني فكلي مسامع

فالحديث صحيح معناه وإن اقتصر المؤلف على تحسين لفظه.

وقد خرج حديث عائشة ابن بشكوال في الصلة من طريق الحسن بن رشيق قال: حدثنا الحسين بن حميد العكي ثنا زهير بن عباد الرؤاسي حدثنا عبد اللَّه بن المغيرة عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

٢٧٢٦/ ٧٠٣٤ ـ «كَانَ يَزورُ الأنْصَارَ ويُسَلِّمُ على صِبْيَانِهِم، ويَمْسحُ رُؤُوسَهُمْ».

(ن) عن أنس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ النسائي تفرّد بإخراجه من بين الستة والأمر بخلافه، بل خرجه الترمذي عن أنس أيضاً، قال جدي رحمه/ اللَّه في ١٥٤/٥

أماليه: هذا حديث صحيح، ورواه أيضاً ابن حبان في الصحيح، فرمز المصنف لحسنه غير جيد، بل كان الأولى الرمز لصحته.

قلت: الحديث ما خرجه الترمذي أصلاً لا من حديث أنس ولا من حديث غيره، وكذلك لم يخرجه النسائي في الصغرى خلاف [ما] يقتضيه صنيع المؤلف ثم هو من رواية جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس.

وجعفر إن احتج به مسلم فقد ضعفه جماعة وتكلموا فيه وقال بعضهم: هو حسن الحديث، وذلك ما ترك المؤلف اقتصر على تحسينه.

٢٧٢٧/ ٧٠٤٠ ـ «كَانَ يستَحِبُ أن يُسافِرَ يَوْمَ الخَمِيس».

(طب) عن ام سلمة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو زلل، فقد أعلّه الهيثمي وغيره بأن فيه خالد بن إياس وهو متروك.

قلت: كلمة غيره كذب من الشارح، والحديث حسن كما قال المؤلف رغماً على جهل الشارح، فإنّه وإن كان ضعيف السند فقد وردت له شواهد يرتقي بها إلى الحسن، فعند الطبراني في الأوسط من حديث بريدة: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً خرج يوم الخميس».

وعنده فيه أيضاً من حديث كعب بن مالك قال: «ما كان رسول الله ﷺ يخرج إلى سفر أو يبعث بعثاً إلاّ يوم الخميس»، ورجال هذا رجال الصحيح، والحديثان ذكرهما الهيثمي في الباب الذي نقل منه الشارح كلامه على حديث أم سلمة ولكنه أغمض العين عن ذلك.

وورد من طرق متعددة عن النبي ﷺ: «اللهم بارك لأمّتي في بكورها يوم الخميس».

وفي حديث عند الطبراني في الأوسط عن عائشة مرفوعاً: «اغدوا في طلب العلم فإنّي سألت ربي أن يبارك لأمّتي في بكورها ويجعل ذلك يوم الخميس».

٢٧٢٨/ ٧٠٤١ ـ «كَانَ يَسْتَحِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَروَةٌ مَدْبُوغَةٌ يُصلّي عليها».

ابن سعد عن المغيرة

٥/١٥٥ قال في الكبير: فيه يونس بن الحارث الطائفي،/ قال في الميزان: له مناكير هذا منها.

قلت: يونس بن الحارث لا يبلغ حديثه أن يكون منكراً، فقد قال ابن معين مرة: لا بأس به، وكذا قال ابن عدي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو داود:

مشهور، وخرج له هذا الحديث في سننه وسكت عليه، وكذا خرجه أحمد، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بذكر الفروة، وإنّما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد في الصلاة على الحصير، وأقرّه الذهبي على ذلك وهو من عجيب أمره مع قوله في الميزان: إنّه من مناكير يونس بن الحارث.

وأخرجه أيضاً الدولابي في الكنى:

حدثنا يزيد بن سنان حدثنا أبو كامل ثنا أبو معشر البراء حدثنا يونس بن الحارث بن مندويه قال: حدثني محمد بن عبيد اللَّه بن سعيد أبو عون الثقفي عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال: «كان رسول الله ﷺ يستحب أن يصلي على حصير أو فروة».

وأخرجه الطبراني قال:

حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا يونس بن الحارث به مثله.

ولم يعلم الشارح بأنّ هؤلاء خرجوه لا سيما أبو داود وإلاّ لأسخف سخافته المعتاد أن يسخف بها في مثل هذا، لجهله وعدم معرفته، فإنّ المصنف قد ذكر هذا الحديث فيما سيأتي بلفظ: «كان يصلي على الحصير والفروة المدبوغة»، وعزاه لأحمد وأبي داود والحاكم ورمز له بعلامة الصحيح، وتكلم عليه الشارح هناك بكلام لم يذكره هنا، فهو هنا لم يعرف ما هناك ولما وصل إلى ذلك الحديث لم يتذكر ما فات هنا مع تقارب الحديثين وقد وقع له هناك غلط فاحش سننبه عليه بحول اللَّه.

٢٧٢٩/ ٧٠٤٨ ـ «كانَ يستمطرُ في أوّل مطرةٍ ينزعُ ثيابَهُ كلَّها إلاَّ الإزارَ».

(حل) عن انس

قلت: سكت عليه الشارح وهو ضعيف لأنّه من رواية يزيد الرقاشي عن أنس وهو عند أبي نعيم [٨/ ٣٧٧] في ترجمة وكيع.

٢٧٣٠/ ٧٠٥٥ ـ «كانَ يشربُ ثلاثةَ أنفاسٍ، يسمِّي اللّهَ في أوَّلِهِ ويحمَدُ اللّهَ/ في آخرِهِ». ١٥٦/٥

ابن السني عن نوفل بن معاوية

قال في الكبير: وقضية صنيع المؤلف أنّ هذا لم يخرج في أحد الكتب المشاهير وهو عجب فقد خرّجه الطبراني باللفظ المزبور عن نوفل المذكور، ورواه الطبراني أيضاً في الأوسط والكبير بلفظ: «كان يشرب في ثلاثة أنفاس، إذا أدنى الإناء إلى فيه سمى الله وإذا أخَّره حمد الله، يفعل ذلك ثلاث مرات»، قال الهيثمي: فيه عتيق بن يعقوب لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: فيه ثلاثة أمور، **الأول**: لفظ الحديث عند الطبراني: «رأيت رسول الله ﷺ يشرب بثلاثة أنفاس يسمي الله في أولها...» الحديث، وهذا غير اللفظ المذكور هنا ولا يجوز ذكره في هذا الكتاب بالمرّة لأنّه ليس من شرطه، فقوله: باللفظ المزبور من كذبه.

الثاني: قوله: ورواه الطبراني أيضاً يفيد أنّه رواه من حديث نوفل المذكور بلفظين مع أنّ هذا حديث آخر من رواية أبي هريرة.

الثالث: قوله: وفيه عتيق بن العلاء يوهم أنّه في حديث نوفل المذكور في الكتاب لأنّه الذي يجب الكلام عليه، والواقع خلاف ذلك بل هو من رواية شبل بن العلاء وهو ضعيف وقد نصّ على ذلك الهيثمي [٥/ ٨١] فأغفله الشارح ونقل الكلام على حديث أبي هريرة الذي لم يذكر في المتن.

٢٧٣١/ ٧٠٦٠ ـ «كانَ يُصَلِّي الضُّحَى ستَّ ركعاتٍ».

(ت) في الشمائل عن أنس

قال الشارح: ورواه الحاكم عن جابر وإسناده صحيح.

قلت: إطلاق العزو إلى الحاكم يفيد أنّه في المستدرك وليس كذلك، بل خرجه في كتاب في الضحى وهو كتاب مستقل، وقد صرّح بذلك الشارح في الكبير وكأنّه ظنّ أن حذف اسم الكتاب من الاختصار أيضاً فوهم وأوهم.

٢٧٣٢/ ٧٠٦١ ـ «كانَ يُصَلِّي الضُّحَى أربعاً ويزيدُ مَا شاءَ اللّهُ».

(حم. م) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهر صنيعه أنّه لم يخرجه من الستة إلاّ مسلم وليس كذلك بل رواه عنها أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذي في الشمائل.

٥/ ١٥٧ **قلت**: أمّا النسائي فما أخرجه في الصغرى، وأمّا/ شمائل الترمذي فليست من الكتب الستة ولا عناية لأهل الحديث بالعزو إليها إلاّ فيما انفرد الترمذي بإخراجه فيها. وأمّا ابن ماجه فنعم خرج الحديث في سننه [١/ ٤٣٩، رقم ١٣٨١] ولم يعزه إليه فكان ماذا؟ لا سيما بعد عزوه إلى صحيح مسلم [١/ ٤٧٩/ ٧٨ و٧٩].

٢٧٣٣/ ٧٠٦٨ ـ «كانَ يُصَلِّي عَلَى الحصيرِ والفروةِ المدبُوغَةِ».

(حم. د. ك) عن المغيرة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح على شرط مسلم وأقرّه الذهبي في التلخيص لكنّه في المهذب قال: فيه يونس بن الحارث ضعيف، وقال العراقي: خرجه أبو

داود من رواية ابن عون عن أبيه عن المغيرة، وابن عون اسمه: محمد بن عبيد الله، ثقة وأبوه لم يرو عنه فيما علمت غير ابنه عون، قال فيه أبو حاتم: مجهول، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وقال: يروي المقاطيع، وهذا يدلّ على الانقطاع بينه وبين المغيرة.

قلت: فيه أمران، **أولهما**: هذا الحديث تقدّم قريباً بلفظ: «كان يستحب الصلاة» ولم يذكر الشارح فيه هذا الكلام هناك لكونه لا يعلم، وقد سبق التنبيه على ذلك، والسند واحد.

ثانيهما: أنّه حرف هذا النقل عن الحافظ العراقي، وصوابه: أبو عون بأداة الكنية في جميع ما ذكر، وهو أبو عون محمد بن عبيد الله بن سعيد الثقفي، فأبوه عبيد الله لم يرو عنه غير ابنه أبي عون محمد.

٢٧٣٤/ ٧٠٦٩ ـ «كانَ يُصلِّي بعد العصرِ وينهَى عنهَا ويواصلُ وينهَى عنِ الوِصَالِ».

(د) عن عائشة

قال الشارح: بإسناد صحيح.

وقال في الكبير: رواه أبو داود من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو عن ذكوان مولى عائشة عن عائشة، قال الحافظ: وينظر في عنعنة محمد بن إسحاق اهـ. وبه يعرف أنّ إقدام المصنف على رمزه لصحته غير جيد.

قلت: وإذا كان كذلك فلم رجعت في الصغير وقلت: بإسناد صحيح؟

وبعد، فمحمد بن إسحاق ثقة إمام فحديثه صحيح على ما استقرّ عليه بحث الأئمة وتحقيقهم، وبسط ذلك يطول، وأكثر الأئمة يصححون حديثه.

٢٧٣٥/ ٧٠٧٠ ـ/ «كانَ يُصَلِّي علَى بسَاطٍ». ٥/١٥٨

(هـ) عن ابن عباس

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وليس بجيد، فقد قال مغلطاي في شرح ابن ماجه: فيه زمعة ضعفه كثيرون، ومنهم من قال: متماسك اهـ. ورواه الحاكم من حديث زمعة أيضاً عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس به، قال الحاكم: صحيح احتج مسلم بزمعة، فتعقبه الذهبي بقوله: قرنه بآخر، وسلمة ضعفه أبو داود.

قلت: وإذا كان تحسين المصنف إيّاه غير جيد فلم تبعته بعد هذا في الصغير وقلت: إنّه حسن؟! ما ذاك إلاّ لعلمك بأنّ المصنف حسنه لشواهده، منها الحديث

الصحيح المارّ قريباً: «كان يصلي على الحصير والفروة المدبوغة».

وأيضاً فزمعة ما اتهم بكذب، بل قالوا: إنّه كان رجلاً صالحاً وإنّما كان يخطىء ويهم وذلك ظاهر منه في هذا الحديث، ففي رواية ابن ماجه [رقم ١٠٣٠] عنه عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، وفي رواية الحاكم [١/ ٢٥٩] عنه عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس، فإن كان عنده على الوجهين، وإلاّ فذاك من وهمه، إلاّ أنّ الحديث ثابت من أحدهما ومن شواهده الصحيحة.

٢٧٣٦/ ٧٠٧١ ـ «كانَ يُصَلِّي قبلَ الظهرِ أربعاً إذا زالَتِ الشمسُ لا يَفْصِلُ بينَهُنَّ بتسليمٍ ويقولُ: أبوابُ السماءِ تُفْتَحُ إذا زالَتِ الشَّمْسُ».

(هـ) عن أبي أيوب

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً لقول المؤلف: حسن.

وقال في الكبير: ورواه عنه أيضاً بمعناه أحمد والترمذي والنسائي، قال ابن حجر: وفي إسنادهم جميعاً عبيدة بن معتب وهو ضعيف، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وضعفه اهـ. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه.

قلت: الحديث لم يخرجه النسائي أصلاً وكذلك الترمذي لم يخرجه في الجامع وإنّما أخرجه الشمائل [رقم ١٥٤]، وقد سبق للمؤلف ذكره في حرف الألف بلفظ: «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم...» الحديث، وعزاه لأبي داود [رقم ١٢٦٩، ١٢٧٠] والترمذي في الشمائل وابن ماجه [رقم ١١٥٦] وابن خزيمة، ٥/ ١٥٩ وكتب/ عليه الشارح ما نصّه:

قال المنذري: في إسناده احتمال للتحسين، ورمز المؤلف لصحته لما قام عنده في ذلك اهـ.

والحافظ لم يعزه للنسائي ولا للترمذي كما يفيده قول الشارح بعد عزوه إليهم. قال ابن حجر: وفي إسنادهم جميعاً... إلخ، بل قال في تخريج أحاديث الهداية:

أخرجه أحمد[1] وأبو داود [١٢٧٠] والترمذي في الشمائل [رقم ١٥٤] من حديث أبي أيوب رفعه: «أربع قبل الظهر...» الحديث، ولابن ماجه [رقم ١١٥٧]: «أنّ النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً...» الحديث كما في المتن ثم قال: وفي إسنادهم عبيدة بن معتب وهو ضعيف.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه لكن ضعفه، وأخرجه محمد بن الحسن عن

(١) انظر مسند أحمد (٥/ ٤١٨ و٤٢٠، ٦/ ٦٣ و١٤٨ و٣٢٦).

بكير بن عامر عن إبراهيم، والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري: «أنّ النبي ﷺ كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب عن ذلك فقال: إنّ أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحبّ أن يصعد لي في تلك الساعة خير، قلت: أفي كلهنّ قراءة؟ قال: نعم، قلت: أيفصل بينهن بسلام؟ قال: لا».

وأخرجه ابن خزيمة من وجه آخر عن أبي أيوب وليس فيه: «لا يسلم بينهن» انتهى كلام الحافظ.

وقد حذف الشارح منه بقيّته ليتمشّى الانتقاد على المؤلف لأنّ به يظهر أن للحديث طريقين آخرين يقويان حديث عبيد بن معتب ويرفعانه إلى درجة الحسن كما حكم به المصنف.

والطريق الآخر الذي خرجه منه ابن خزيمة هو قوله:

ثنا أبو موسى ثنا أبو أحمد ثنا شريك عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن علي بن الصلت عن أبي أيوب به.

وأخرجه أحمد في مسنده قال: حدثنا يحيى بن آدم ثنا شريك به.

وهكذا أخرجه البيهقي في سننه من رواية عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي عن شريك به [٢/ ٤٨٩].

ورواه أحمد عن عبد الله بن الوليد، والبيهقي في السنن أيضاً من طريق مؤمل كلاهما عن سفيان عن الأعمش عن المسيب بن رافع فقال: عن رجل عن أبي أيوب، هكذا أبهم شيخه وهو علي بن الصلت كما سبق في الطريق الأول.

ورواه الطبراني، وأبو نعيم في الحلية من طريق المفضل بن صدقة عن سعيد ابن مسروق عن المسيب/ بن رافع عن أبي أيوب الأنصاري بدون واسطة، وهي طريق منقطعة. ٥/ ١٦٠

وبالجملة فالحديث من طرقه الثلاثة لا ينزل عن درجة الحسن كما قال المؤلف بل لا يبعد الحكم بصحته بل هو الواقع إن شاء الله.

٢٧٣٧/ ٧٠٧٢ ـ «كانَ يُصَلِّي بينَ المغرِبِ والعِشاءِ».

(طب) عن عبيد مولاه

قال الشارح: وإسناده صحيح لا حسن فقط خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقد قال الذهبي عن ابن عبد البرّ: رواه عن عبيد سليمان التيمي، وسقط بينهما رجل اهـ. وقال الهيثمي: رواه الطبراني وأحمد من طرق مدارها كلّها على رجل لم يسم، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح اهـ.

وقضيّته أنّ رجال الطبراني ليسوا كذلك، فلو عزاه المصنف لأحمد كان أحسن.

قلت: لم يرض الشارح في كبيره بتحسين المؤلف للحديث وأشار إلى ضعف سنده وانقطاعه، ثم مع كل هذا لم يرض في الصغير بتحسينه أيضاً بل قال: إنّه أعلى من ذلك وإنّه صحيح، ثم لام المصنف على عدم عزوه لأحمد مع أنّه لم يخرجه بلفظ يدخل في الكتاب أو في هذا الموضع، قال أحمد:

حدثنا معتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل عن عبيد مولى النبيّ ﷺ: «أنّه سئل: أكان رسول الله ﷺ يأمر بصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة؟ قال: نعم بين المغرب والعشاء».

٢٧٣٨/٧٠٧٣ ـ «كَانَ يُصَلِّي والحسنُ والحسينُ يَلعبانِ ويَقعُدَانِ عَلَى ظَهْرِهِ».

(حل) عن ابن مسعود

قال الشارح: وإسناده حسن.

ونسب ذلك في الكبير إلى رمز المصنف.

قلت: المصنف رمز له بعلامة الضعيف، والحديث من رواية الحسن بن رزيق الكوفي، وهو ضعيف عن أبي بكر بن عياش وفيه مقال، عن عاصم عن زر عن عبد الله.

ثم إنّ الحديث له بقية وهي: «فأخذ المسلمون يميطونهما فلما انصرف قال: ذروهما بأبي وأمي، من أحبني فليحب هذين»، قال أبو نعيم [٨/ ٣٠٥]: غريب من حديث عاصم لم يروه إلاّ أبو بكر.

٥/ ١٦١ **٢٧٣٩/ ٧٠٧٦/ ـ «كان يصومُ الاثنينَ والخميسَ».**

(هـ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر كلامه أنّ ابن ماجه تفرّد بإخراجه من بين الستة والأمر بخلافه، فقد خرجه الأربعة إلاّ أبا داود واللفظ لفظ النسائي، وقال الترمذي: حسن غريب.

قلت: لا أصل لهذا فحديث أبي هريرة ما خرجه النسائي أصلاً، والترمذي خرجه [رقم ٧٤٧] بلفظ: «تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحبّ أن يعرض عملي وأنا صائم»، وهذا حديث قوي قد سبق موضعه في حرف «التاء»، نعم خرج هو والنسائي [٢/ ٢٠٣ رقم ٢١٠] حديث عائشة: «كان يتحرى صيام الاثنين والخميس» وقد سبق بهذا اللفظ للمصنف ولكن الشارح لا يعقل.

٧٠٧٨/٢٧٤٠ ـ «كان يصومُ تسعَ ذي الحجةِ، ويومَ عاشوراءَ، وثلاثةَ أيامٍ مِنْ كُلِّ شهرٍ، أوَّلَ اثنينِ من الشهرِ، والخميس، والاثنين من الجمعةِ الأُخرَى».

(حم. د. ن) عن حفصة

قال في الكبير: رمز المؤلف لحسنه لكن قال الزيلعي: هو حديث ضعيف، وقال المنذري: اختلف فيه على هنيدة راويه فمرة قال: عن حفصة، وأخرى: عن أمه عن أم سلمة، وتارة: عن بعض أزواج النبي ﷺ.

قلت: الزيلعي ما ضعفه ولا تكلم عليه، والمنذري قال: اختلف فيه على هنيدة بن خالد فروى عنه عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ، وروى عنه عن حفصة زوج النبي ﷺ، وروى عنه عن أم سلمة زوج النبي ﷺ اهـ.

وبه يعرف ما في نقل الشارح من التحريف.

٢٧٤١/ ٧٠٨٤ ـ «كان يُضَمِّرُ الخيلَ».

(حم) عن ابن عمر

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [٢/ ١٢٤] قال:

حدثنا الحسن بن إسحاق بن إبراهيم ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا الحسن بن عطاء ثنا عامر بن إبراهيم ثنا يعقوب القمي ثنا عنبسة عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يضمر الخيل وقال: إنّ العبد لينال بحسن الخلق منزلة الصائم نهاره القائم ليله».

٢٧٤٢/ ٧٠٨٩ ـ «كانَ يُعجبُهُ إذا خرَجَ لحاجَتِهِ أنْ يسمَعَ: يا راشِدُ، يا نَجِيحُ».

(ت. ك) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٣٤٤]:

حدثنا هارون/ بن محمد العسقلاني ثنا محمد بن رافع النيسابوري ثنا أبو عامر ٥/ ١٦٢ العقدي ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس به.

وأخرجه أبو نعيم في التاريخ عن أبي الشيخ قال:

حدثنا أبو علي بن إبراهيم ثنا أبو بكر الجارودي ثنا محمد بن رافع النيسابوري به.

٢٧٤٣/ ٧٠٩١ ـ «كانَ يُعجبُه القرعُ».

(حم. حب) عن أنس

قال في الكبير: قضية كلامه أنّه لا يوجد مخرجاً في أحد الصحيحين، وإلاّ لما ساغ له الاقتصار على عزوه للغير وهو ذهول، بل هو عند مسلم باللفظ المزبور،

وممن عزاه له الحافظ العراقي.

قلت: ما هو عند مسلم باللفظ المزبور بل هذا من التهور، والحافظ العراقي ليس له كتاب على هذا الترتيب وإنّما يعزو الحديث من أصله، ولفظه عن أنس قال: «دعا رسول الله ﷺ رجل فانطلق وانطلقت معه فجيء بمرقة فيها دباء فجعل رسول الله ﷺ يأكل ذلك الدباء ويعجبه...» الحديث.

٧٠٩٢/٢٧٤٤ ـ «كانَ يعجبُهُ أن يُدْعَى الرجلُ بأحبِّ أسمائِه إليهِ وأحبِّ كُناهُ».

(ع. طب) وابن قانع والباوردي عن حنظلة بن حذيم

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في الأدب المفرد قال:

حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا محمد بن عثمان القرشي ثنا ذيال بن عبيد بن حنظلة قال: حدثني جدي حنظلة بن حذيم به.

٧٠٩٣/٢٧٤٥ ـ «كانَ يعجبُهُ البِطِّيخُ بالرُّطَبِ».

ابن عساكر عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً نعيم في تاريخ أصبهان [١/١٠٣] قال:

حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن محمد ثنا أحمد بن الخطاب أبو سعيد ثنا طالوت بن عباد ثنا وهيب بن خالد ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يعجبه أن يأكل البطيخ بالرطب».

٧١٠٣/٢٧٤٦ ـ «كان يُعجبُهُ النظرُ إلى الأُتْرُجِّ وكان يعجِبُهُ النظر إِلَى الحمَامِ الأحمر».

(طب) وابن السني وأبو نعيم في الطب عن أبي كبشة

ابن السني/ وأبو نعيم عن علي، أبو نعيم عن عائشة ٥/١٦٣

قال الشارح: وإسناده واه.

قلت: هذا يقتضي أنّه مروي بسند واحد عن هؤلاء الثلاثة، وليس كذلك بل له أسانيد متعدّدة، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات [٣/٩] من هذه الطرق الثلاثة فأورده من طريق ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٢٢]:

حدثنا إسحاق بن أحمد القطان ثنا يوسف بن موسى ثنا عيسى بن عبد الله بن محمد عن أبيه عن جده عن علي به.

ومن طريق يعقوب بن سفيان:

ثنا حيوة بن شريح ومحمد بن عبد العزيز ومحمد بن مصفى قالوا: حدثنا بقية حدثني أبي سفيان الأنماري عن حبيب بن عبد الله بن أبي كبشة عن أبيه عن جده به.

ومن طريق الحاكم:

حدثنا أبو سعد بن أبي بكر بن عثمان ثنا محمد بن إسحاق بن نصر اللباد ثنا أبو النضر سعيد بن النضر النيسابوري حدثنا أبو حفص عمر بن شمر عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن عائشة به.

ثم قال ابن الجوزي: لا يصح، عيسى روى عن آبائه أشياء موضوعة، وأبو سفيان روى الطَّامات، وعمر بن شمر متروك.

قال المؤلف: أخرج ابن السني في الطب حديث علي وأبي كبشة، وأخرج أبو نعيم الأحاديث الثلاثة، وأخرج الطبراني حديث أبي كبشة:

ثنا الحسن بن السميدع الأنطاكي حدثني موسى بن أيوب النصيبي ثنا بقية بن الوليد عن أبي سفيان الأنماري به.

وقال العقيلي [٤/ ٤١٣]: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: قلت لأبي: بلغني أنّ يحيى الحماني حدث عن شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أنّ النبي ﷺ كان يعجبه النظر إلى الحمام»، فأنكروه عليه فرجع عن رفعه فقال: عن عائشة، قال أبي: هذا كذب إنّما كنا نعرف بهذا حسين بن علوان، يقولون: إنّه وضعه على هشام بن عروة اهـ.

قلت: بقي للحديث طريقان لم يذكرهما المؤلف، فأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء:

حدثنا إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق ثنا جعفر بن عون ثنا عبد الرحمن بن عبد الله عن إسماعيل بن أوسط البجلي عن محمد بن أبي كبشة عن أبيه عن جده به.

ورواه/ البندهي من طريق أبي بكر محمد بن خلف بن المرزبان: ٥/ ١٦٤

حدثنا إسحاق بن محمد الكوفي ثنا معاوية النيسابوري ثنا بقية بن الوليد عن برد بن سنان عن مكحول عن أبي كبشة السلولي عن عبد الله بن عمر: «أنّ النبي ﷺكان يعجبه النظر إلى الأترج وإلى الحمام الأحمر وكان في منزله حمام أحمر اسمه وردان».

٢٧٤٧/ ٧١١١ ـ «كانَ يعلِّمُهُمْ من الحُمَّى والأوْجاعِ كلِّهَا أن يقولُوا: بِسم اللّهِ الكبيرِ أعوذُ باللّهِ العظيمِ من شرِّ كلِّ عِزقٍ نعَّارٍ ومن شرِّ حَرِّ النارِ».

(حم. ت. هـ. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المؤلف أنّه لم يخرجه من الستة غيره ـ يعني ابن

ماجه ـ والأمر بخلافه، فقد خرجه الترمذي وقال: غريب، قال الصدر المناوي: وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، قال الدارقطني: متروك.

قلت: الغلط منك لا من المصنف، فهو قد عزاه لأحمد [١/ ٣٠٠] والترمذي [رقم ٢٠٧٥] وابن ماجه [رقم ٣٥٢٦] والحاكم [٤/ ٤١٤] وأنت اقتصرت في عزوه على رمز ابن ماجه ثم تعقبت بالباطل على الباطل، والعجب أنّه في شرحه الصغير المختصر من الكبير عزاه لجميع المذكورين كما هو في المتن.

٢٧٤٨/ ٧١١٧ ـ «كَانَ يغتسلُ يومَ الجمعةِ ويومَ الفطرِ ويومَ النحرِ ويومَ عرفَةَ».

(حم. هـ. طب) عن الفاكه بن سعد

قلت: اقتصر الشارح في الكبير على عزوه لابن ماجه [رقم ١٣١٥] وقال: رواه عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه ابن سعد وكانت له صحبة، ثم قال: قال ابن حجر: وسنده ضعيف اهـ. وظاهر صنيع المصنف أنّ ابن ماجه رواه هكذا لكن ابن حجر إنّما ساقه عنه بدون ذكر «الجمعة»، ثم قال: وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادته، والبزار وزاد: «يوم الجمعة» وسنده ضعيف، وهذا صريح في أنّ ابن ماجه لم يذكر الجمعة.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ المصنف عزاه لأحمد [٤/ ٧٨] وابن ماجه والطبراني ولفظه عند مجموعهم كما أورده وإن كان ابن ماجه لم يذكر «الجمعة» فذاك اختصار من بعض رجاله، والشارح حذف ذكر أحمد والطبراني ليمشي الانتقاد مع أنّه في/ الصغير إلى الثلاثة كما ذكره المؤلف. ٥/ ١٦٥

الثاني: قدمنا مراراً أنّه ينتقد بالباطل ويغفل مواضع الانتقاد الصحيح الذي يجب التنبيه عليه، فالمؤلف حصل له هنا سهو في عزو الحديث إلى أحمد وإنما رواه ابنه عبد الله، وكأنّه رآه في المسند ولم يتنبه لكون عبد الله بن أحمد لم يقل في هذا الحديث: حدثنا أبي، بل قال:

حدثني نصر بن علي ثنا يوسف بن خالد ثنا يوسف بن جعفر الخطمي عن عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه عن جده الفاكه بن سعد وكانت له صحبة: «أنّ رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الجمعة. . . .» الحديث.

الثالث: أنّ المصنف ذكر صحابي الحديث الفاكه بن سعد، وهو زاد من عنده عبد الرحمن بن عقبة بن الفاكه ولم يقل: عن جده، فأوهم أنّ عبد الرحمن هو صحابي الحديث.

٢٧٤٩/ ٧١٢٣ ـ «كانَ يُقبلُ بوجهِهِ وحديثِهِ على شرِّ القومِ يتألفُهُ بذلِكَ».

(طب) عن عمرو بن العاص

قال في الكبير: قال الهيثمي: إسناده حسن، وفي الصحيح بعضه، وقضية صنيع المؤلف أنّ هذا لم يخرجه أحد من الستة، وإلاّ لما عدل عنه، والأمر بخلافه، فقد خرجه الترمذي باللفظ المزبور عن عمرو المذكور.

قلت: ما خرجه الترمذي، ولو كان عند الترمذي لما أورده الحافظ الهيثمي في الزوائد على الكتب الستة، والشارح في غفلة عن هذا أو تغافل عنه، نعم رواه الترمذي في كتاب الشمائل [رقم ١٨٣]، وليس هو من الكتب الستة حتى يتعقّب به ويطلق العزو إليه، قال في الشمائل:

حدثنا إسحاق بن موسى ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن زياد بن أبي زياد عن محمد بن كعب القرظي عن عمرو بن العاص قال: «كان رسول الله ﷺ يقبل بوجهه وحديثه على أشرّ القوم يتألفهم بذلك، فكان يقبل بوجهه وحديثه عليَّ حتى ظننت أني خير القوم، فقلت: يا رسول الله ﷺ أنا خير أو أبو بكر قال: أبو بكر، فقلت: يا رسول الله أنا خير أو عمر؟ فقال: عمر، فقلت: يا رسول الله أنا خير أو عثمان؟ قال: عثمان، فلما سألت رسول الله ﷺ فصدقني فلوددت أني لم أكن/ سألته». ١٦٦/٥

٢٧٥٠/ ٧١٣١ ـ «كَانَ يُقَلِّمُ أَظْفَاره وَيقصُّ شَارِبه يَومَ الجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَرُوحَ إِلَى الصَّلاَةِ».

(هب) عن ابي هريرة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ البيهقي خرجه وسكت عليه، والأمر بخلافه، بل عقبه بما نصّه: قال الإمام أحمد: في هذا الإسناد من يجهل اهـ. قال ابن القطان: وإبراهيم بن قدامة الجمحي لا يعرف البتّة.

قلت: هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف، فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

٢٧٥١/ ٧١٣٨ ـ «كانَ يَكْتَحِلُ بالإِثْمِدِ وهو صَائِمٌ».

(طب. هق) عن أبي رافع

قلت: أخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٢/٢٤٩، ٢٥٠]، [٣/٣٨، ٣٩]، قال:

حدثنا أبو يعلى ثنا أبو الربيع ثنا حبان بن علي ثنا محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده به، وقال في محمد بن عبيد الله: منكر الحديث جداً، يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه.

قلت: ومع هذا فقد ذكره في الثقات وقد صرّح غيره بأنّه كان شيعياً، وأنّ

المناكير التي يرويها هي في فضائل أهل البيت وجلّ أهل الجرح عندهم فضائل أهل البيت كلها مناكير ومن يرويها كله منكر الحديث.

وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر من حديث ابن عمر، أخرجه ابن حبان في الضعفاء أيضاً، قال:

أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا علي بن سعيد بن جرير ثنا أبو عتاب سهل بن حماد ثنا سعيد بن زيد ثني عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع عن ابن عمر قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ وعيناه مملوءتان من الكحل من الإثمد وذلك في رمضان كحلته أم سلمة، وكان نهى عن كل كحل له طعم».

أورده في ترجمة سعيد بن زيد أخي حماد بن زيد، وقال: كان صدوقاً حافظاً ممن كان يهم في الأخبار ويخطىء في الآثار حتى لا يحتج به إن انفرد.

قلت: وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وسليمان بن حرب وجماعة، واحتج به مسلم في صحيحه.

١٦٧/٥ **٢٧٥٢/ ٧١٤١ ـ/ «كانَ يُكْثِرُ القِنَاعَ، ويكثرُ دهْنَ رأْسِهِ، ويسرِّحُ لحيتَهُ»**.

(هب) قال (ش): وكذا رواه (ت) في الشمائل

كلاهما عن سهل بن سعد

قلت: هذا غلط من الشارح أوقعته فيه غفلته مع سوء تصرّف المصنف، فإنّ الترمذي لم يخرج في الشمائل حديث سهل بن سعد، وإنّما خرج [رقم ٦١] حديث أنس بهذا اللفظ، والمصنف عزاه إليه قبل هذا من حديث أنس بلفظ: «كان يكثر القناع»، ولم يزد على ذلك مع أنّ عنده بهذا اللفظ الذي عزاه للبيهقي من حديث سهل بن سعد.

٢٧٥٣/ ٧١٤٣ ـ «كانَ يَكْرَهُ نِكَاحَ السِّرِّ حَتَّى يُضرَب بدُفٍّ».

(عم) عن أبي حسن المازني

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف، بل صريحه أنّ هذا إنّما رواه ابن أحمد لا أحمد، والأمر بخلافه، بل خرجه أحمد نفسه، قال الهيثمي: وفيه حسين بن عبد الله بن ضمرة، وهو متروك.

قلت: ما خرجه أحمد أصلاً، بل الترجمة من أصلها في مسند أحمد [٤/ ٧٨] من زوائد ابنه عبد الله، فإنّه قال:

حدثنا أبو الفضل المروزي قال: حدثني ابن أبي أويس قال: حدثني حسين بن عبد الله بن ضمرة عن عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسن به، وزاد:

«ويقال: أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم»، وهكذا عزاه الحافظ الهيثمي لعبد الله بن أحمد، إلاّ أنّه لم يذكر لفظ عبد الله، بل قال: رواه ابن أحمد، فزاغ بصر الشارح عن كلمة ابن فظنه قال: رواه أحمد، فصرح بذلك على عادته.

٢٧٥٤/ ٧١٤٦ ـ «كانَ يكرهُ التثاؤُبَ في الصلاةِ».

(طب) عن أبي أمامة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد أعلّه الحافظ العراقي في شرح الترمذي بأنّ عبد الكريم بن أبي المخارق أحد رجاله ضعيف.

قلت: الحديث له شواهد متعددة منها في الصحيح: «إنّ التثاؤب من الشيطان وما كان من الشيطان فهو مكروه في الصلاة».

والمصنف دائماً يراعي أحاديث الباب ويحكم لها بمجموع الطرق والشواهد ولا يحكم على كل حديث بانفراده.

٢٧٥٥/ ٧١٤٨ ـ/ «كانَ يكرَهُ رَفْعَ الصوْتِ عندَ القتالِ». ٥/ ١٦٨

(طب. ك) عن أبي موسى

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ ذا مما لم يخرجه أحد في الستة والأمر بخلافه، بل رواه أبو داود باللفظ المزبور عن أبي موسى.

قلت: هذا كذب فإنّ أبا داود ذكر سند الحديث ولم يذكر لفظه المزبور بل روى حديث الحسن عن قيس بن عُباد، قال: «كان أصحاب النبي ﷺ يكرهون الصوت عند القتال»، ثم قال:

حدثنا عبيد الله بن عمر ثنا عبد الرحمن عن همام حدثني مطر عن قتادة عن أبي بردة عن أبيه عن النبيّ ﷺ بمثل ذلك.

٢٧٥٦/ ٧١٥٠ ـ «كانَ يكرَهُ الكيَّ، والطعامَ الحارَّ، ويقولُ: عليكُم بالبارِدِ فإنَّهُ ذُو بَرَكَةٍ، ألاَ وإنَّ الحارَّ لا بَرَكَةَ فِيهِ».

(حل) عن أنس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وكأنّه لاعتضاده إذ له شواهد، منها: ما رواه البيهقي عن أبي هريرة ـ قال الحافظ العراقي: بسند صحيح ـ قال: «أتي النبي ﷺ بطعام سخن فقال: ما دخل بطني طعام سخن منذ كذا وكذا قبل اليوم».

قلت: فيه أمران، **الأول**: أنّ هذا الحديث الذي استشهد به لحديث الباب لا شاهد فيه له ولا هو بمعناه، بل أحدهما مشرق والآخر مغرب كما هو ظاهر لكل من له أدنى معرفة، بل حديث أبي هريرة المذكور يناقض معناه لأنّ فيه أنّ النبي ﷺ أكل الطعام السخن، ولو كان يكرهه لما أكله، وأيضاً الطعام السخن لا يلزم منه أن

يكون حاراً كما هو معلوم، بل حديث أبي هريرة هو مثل حديث عائشة: «كان يمرّ علينا الشهر والشهران لا نستوقد بنار إن هما إلاّ الأسودان التمر والماء»[١].

الثاني: أنّ الحديث حسن كما قال المؤلف بدون شواهد لأنّ أبا نعيم رواه من طريق يوسف بن أسباط عن العرزمي وهو محمد بن عبيد الله عن صفوان بن سليم عن أنس، والعرزمي فيه مقال من جهة غفلته مع صلاحه، ومع ذلك لم ينفرد به بل تابعه عليه الثوري، كذلك أخرجه النقاش في فوائد العراقيين قال: أخبرنا أبو الحسن ٥/١٦٩ سهل بن عبد الله بن حفص/ التستري ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى بن درست ثنا عبد الله بن خبيق ثنا يوسف بن أسباط عن محمد بن عبيد الله العرزمي وسفيان الثوري عن صفوان بن سليم به، وزاد في آخره: «وكانت له مكحلة يكحّل منها عند النوم ثلاثاً ثلاثاً»[٢].

٢٧٥٧/ ٧١٥٢ ـ «كان يكرَهُ المَسَائِلَ ويَعِيبُهَا، فإذا سأَلَهُ أبو رَزِينٍ أجابَهُ وَأَعْجَبَهُ».

(طب) عن أم سلمة

قال الشارح في الشرحين معاً: هو بضم الراء.

قلت: هذا غلط فاحش بل هو بفتحها إجماعاً.

٢٧٥٨/ ٧١٥٦ ـ «كانَ يَكْرَهُ العطسةَ الشديدةَ في المسجدِ».

(هق) عن أبي هريرة

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو مجازفة، فقد أعلّه الذهبي في المهذب بأنّه من رواية يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي عن أبيه وهما ضعيفان. . . إلخ.

قلت: هذا كذب على المصنف فإنّه أهمل هذا الحديث ولم يرمز له بشيء لا علامة الحسن ولا علامة الضعيف.

٢٧٥٩/ ٧١٦١ ـ «كانَ يكرَهُ الكُلْيَتَيْنِ لمكانِهِمَا من البوْلِ».

ابن السني في الطب عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

---

(١) رواه مالك في صفة النبي، رقم: (٣١)، ورواه أحمد: (٢/ ٢٩٨، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٥٨ و٤/ ١٩ و٦/ ٧١، ٨٦).

(٢) رواه الترمذي برقم (١٧٥٧)، رواه ابن ماجه رقم (٣٤٩٩).

قلت: هو من رواية الحسن بن علي العدوي وهو وضاع.

٢٧٦٠/ ٧١٦٤ ـ «كان يَلْبَسُ قميصاً قصيرَ الكُمَّيْنِ والطُّولِ».

(هـ) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: جزم المصنف بحسنه ويرده جزم الحافظ العراقي بضعفه.

قلت: الحافظ العراقي يحكم على كل حديث بحسب سنده، والمؤلف يحكم على الحديث بحسب متنه وشواهده، وهذا الحديث له شاهدان كل منهما إسناده حسن، **أحدهما**: عند البزار من حديث أنس بسند رجاله ثقات: «أنّ رسول الله ﷺ كان كم قميصه إلى الرسغ»[1].

والثاني: من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن مثله، أخرجه الترمذي/ ٥/ ١٧٠ وحسنه [رقم ١٧٦٥].

٢٧٦١/ ٧١٧٠ ـ «كان يلحَظُ في الصلاةِ يميناً وشمالاً، ولا يَلْوِي عُنُقَه خلف ظهرِهِ».

(ت) عن ابن عباس

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنّ الترمذي تفرّد بإخراجه عن الستة والأمر بخلافه، بل خرجه النسائي عن الحبر أيضاً باللفظ المزبور من الوجه المذكور.

قلت: النسائي خرجه بلفظ: «كان يلتفت» لا بلفظ: «كان يلحظ»، والالتفات غير اللحظ، وهذه هي النكتة في كون المصنف اختار لفظ الترمذي واقتصر عليه.

وكذلك رواه الحاكم بلفظ [١/ ٢٣٦]: «كان يلتفت» وجمع بينه وبين حديث [١/ ٢٣٧]: «الالتفات في الصلاة اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد» فإنّ المراد بهذا الالتفات غير ذاك، لأن الالتفات المباح هو أن يلحظ بعينه يميناً وشمالاً، وكأنّه لم يقع له الحديث بلفظ: «كان يلحظ» كما عند الترمذي [رقم ٥٨٧، ٥٨٨]، وإلاّ لما احتاج إلى هذا الجمع، بل ورد من حديث ابن عمر: «أنّ النبي ﷺ كان يلحظ في الصلاة ولا يلتفت».

أخرجه ابن حبان في الضعفاء، فهذا وجه اقتصار المصنف على ذكر حديث الترمذي دون غيره.

---

(١) إتحاف السادة المتقين: (٧/ ١٢٦) والكنز: (١٨٢٧٢).

فائدة

في سؤالات البرقاني للدارقطني [٢/ ٨٣] قلت له: حديث الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس: «كان النبي ﷺ يلاحظ في الصلاة يميناً وشمالاً».

قال: ليس بصحيح.

قلت: إسناده حسن حدث به عن الفضل جماعة.

قال: إي والله حسن إلاّ أنّ له علة، حدث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي ﷺ.

قلت: لم يسنده إلاّ الفضل؟

قال: ألبتة.

٢٧٦٢/ ٧١٧٤ ـ «كانَ يمرُ بالصبيانِ وَيُسَلِّمُ عليْهِمْ».

(خ) عن أنس

قال: قضيته أنّ البخاري تفرّد به والأمر بخلافه، فقد قال العراقي: إنّه متفق عليه اهـ. ولفظ رواية مسلم من حديث أنس: «أنّه كان يمشي مع رسول الله/ ﷺ فمرّ بصبيان فسلم عليهم». ٥/ ١٧١

قلت: انظر هذا وتعجب من غفلة هذا الرجل، بل تغافله.

٢٧٦٣/ ٧١٧٦ ـ «كانَ يَمْسَحُ على وجهِهِ بطرفِ ثوبِهِ في الوُضُوءِ».

(طب) عن معاذ

قال في الكبير: وفي عزوه للطبراني واقتصاره عليه إيماء إلى أنّه لم يخرجه أحد من الستة والأمر بخلافه، فقد خرجه الترمذي وقال: غريب، وإسناده ضعيف.

قلت: الترمذي رواه بلفظ ليس هو من شرط الكتاب ولا يدخل فيه أصلاً فإنّ لفظه عن معاذ بن جبل قال: «رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه»، فلو كان من شرط المصنف أن يورد الأحاديث الفعلية غير المصدرة بـ «كان» لكان الواجب إيراد هذا اللفظ في حرف الراء فكيف وهو لا يورد هذه الأحاديث أصلاً؟!

٢٧٦٤/ ٧١٧٧ ـ «كانَ يَمْشي مشياً يُعرَف فِيهِ أَنَّهُ ليس بعاجزٍ ولا كَسْلانَ».

ابن عساكر عن ابن عباس

قلت: وأخرجه ابن المبارك في الزهد مرسلاً فقال:

أخبرنا أبو إسرائيل عن سيار أبي الحكم قال: «كان رسول الله ﷺ يمشي مشية يعرف أنّه لا العاجز ولا الكسلان».

٢٧٦٥/ ٧١٨٤ ـ «كَانَ يَنصرفُ من الصلاةِ عنْ يمينِهِ».

(ع) عن انس

قال الشارح: كان ينصرف عن يمينه أي: إذا لم يكن له حاجة وإلاّ فينصرف جهة حاجته كما يبيّن روايات أُخَر.

قلت: ليس هذا المراد وإن كان الشارح تابعاً فيه لغيره، بل المراد: الانصراف حالة إقباله على المأمومين بعد السلام، ولهذا وردت الأحاديث مختلفة ففي بعضها عن يمينه كما هنا، وفي بعضها عن يساره كما في حديث ابن مسعود، وفي بعضها كان أكثر انصرافه عن يمينه لأنّه ﷺ لم يكن يلزم من ذلك حالة واحدة.

* * *

حرف اللام

٥/ ١٧٢ **٧١٩٢/٢٧٦٦ ـ «للهُ أشدُّ فرحاً بتوبَةِ عبدِهِ من أحدِكُم إذا سقَطَ علَى بَعيرِه/ قَدْ أضلَّهُ بأرضٍ فلاة».**

(ق) عن انس

قلت: ورد أيضاً من حديث جماعة منهم: أبو سعيد وابن مسعود وأبو هريرة، قال أبو القاسم المؤمل بن أحمد الشيباني في السادس من فوائده:

حدثنا القاضي أبو عمر محمد بن يوسف ثنا أحمد بن منصور ثنا مرثد ثنا الفضل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لله أفرح بتوبة عبده من رجل أضلّ راحلته بفلاة من الأرض فطلبها فلم يقدر عليها فتسجى للموت، فبينا هو كذلك إذ سمع وجبة الراحلة حتى بركت، فكشف عن وجهه فإذا هو براحلته»[١].

ثم قال: هذا حديث حسن من حديث الفضل بن مرزوق عن عطية.

وحديث ابن مسعود رواه البخاري ومسلم، وهو أيضاً في تاريخ أصبهان لأبي نعيم في ترجمة إسماعيل بن حماد [١/ ٢٠٦].

وحديث أبي هريرة أخرجه الذهبي في تذكرته من طريق معمر:

أنبأنا أبو الفتح الحداد أنبأنا ابن عبد ربه أنبأنا الطبري ثنا علي بن عبد العزيز ثنا القعنبي ثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: لله أشدّ فرحاً بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته إذا وجدها».

ورواه أيضاً من وجه آخر من طريق علي بن البسري:

ثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا يحيى بن محمد ثنا عبد الله بن عمران العابدي ثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به: «إنّ الله لأفرح بتوبة عبده من أحدكم بضالّته يجدها بأرض مهلكة كاد يقتله بها العطش».

٧١٩٥/٢٧٦٧ ـ «للهُ أشدُّ أذناً إلى الرجُلِ الحَسَنِ الصوتِ بالقرآنِ يجهَرُ بِهِ من

---

(١) بنحوه رواه البخاري (٨/ ٨٤)، ورواه مسلم في: كتاب التوبة، باب (١)، رقم: (٧).

صاحبِ القينَةِ إلى قينَتِهِ».

(هـ. حب. ك. هب) عن فضالة بن عبيد

قال الشارح في الكبير: منْ حديث الأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله بن فضالة بن عبيد عن فضالة بن عبيد، قال الحاكم: على شرطهما فرده الذهبي فقال: قلت: بل هو منقطع.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ إسماعيل بن عبيد الله/ ليس هو ابن فضالة بن عبيد بل هو ابن أبي المهاجر. ١٧٣/٥

ثانيهما: أن الانقطاع إنّما حصل في سند الحاكم [١/ ٥٧١] فإنّه رواه من طريق دحيم عن الوليد بن مسلم:

حدثني الأوزاعي حدثني إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن فضالة بن عبيد، وإسماعيل لم يدرك فضالة، وإنّما رواه عن ميسرة مولى فضالة عن فضالة، كذلك أخرجه ابن ماجه [رقم ١٣٤٠] عن راشد بن سعيد الرملي: ثنا الوليد بن مسلم به.

وكذلك رواه البخاري في التاريخ عن صدقة [٢/ ٢١٨]: ثنا الوليد بن مسلم به، يذكر ميسرة أيضاً. ثم قال البخاري: وقال إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس: ثنا ثور عن إسماعيل بن عبيد الله عن فضالة بن عبيد نحوه بدون ذكر ميسرة.

٢٧٦٨/ ٧١٩٧ ـ «لأنَا أشدُّ عليكُم خوفاً من النعمِ مني منَ الذُّنوبِ، ألا إنَّ النِّعَمَ التي لا تُشكَرُ هيَ الحَتْفُ القاضِي».

ابن عساكر عن المنكدر بن محمد بن المنكدر بلاغاً

قلت: أخطأ الشارح هنا في الشرحين فكتب عن محمد بن المنكدر: ثقة فاضل متأله عابد بكاء روى عن عائشة وجابر وغيرهما، وعنه مالك والسفيانان. . . إلخ.

والحديث إنّما هو من رواية ابنه المنكدر، ولو كان من رواية محمد لقال المصنف عنه: مرسلاً.

٢٧٦٩/ ٧٢٠٠ ـ «لأَنْ أطأَ علَى جمرةٍ أحبُّ إلي مِن أنْ أطأَ على قبرٍ».

(خطٌ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وظاهر كلام المصنف أنّ هذا الحديث مما لم يتعرض أحد من الستة التي هي دواوين الإسلام لتخريجه وإلاّ لما عدل لهذا الطريق المعلول وأبعد النجعة وهو عجب، فقد خرجه بمعناه الجماعة كلهم في الجنائز إلاّ البخاري والترمذي بلفظ: «لأن يجلس أحدكم. . . .» الحديث.

قلت: بل العجب من غفلتك وعدم معرفتك فهذا موضع حرف «لأن» بعده كلمة مصدرة بـ «الألف»، واللفظ الذي ذكرته مصدر بحرف الياء بعد كلمة «لأن».

وأعجب من هذا أنّ المؤلف ذكره كذلك بعد هذا باثني عشر حديثاً وعزاه لـ (حم. م. د. ن. هـ) فالعجب/ إنّما هو من غفلة الشارح. ٥/١٧٤

٢٧٧٠/ ٧٢٠١ ـ «لأن أطعِمَ أخاً في اللّهِ مسلماً لُقمةً أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أتصدَّق بدِرْهَم، ولأن أُعْطِيَ أخاً في اللّهِ مسلماً درهماً أحبُّ إليَّ منْ أَنْ أتصدَّق بعشرةٍ، ولأن أعطيَهُ عشرةً أحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أعتِقَ رَقَبَةً».

هناد (هب) عن بديل مرسلاً

قال في الكبير: هو ابن ميسرة العقيلي تابعي مشهور... إلخ.

قلت: وهم المصنف في قوله: عن بديل مرسلاً، فإنّ الحديث ليس بمرسل وبديل ليس هو ابن ميسرة وإنّما هو بديل بن ورقاء وهو صحابي كبير، كذلك صرح به الديلمي في روايته فقال في مسند الفردوس:

أخبرنا بحير بن منصور أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الأبهري عن أبي القاسم علي بن الحسن بن الربيع عن محمد بن صالح بن عبد الله الطبري عن يوسف بن موسى عن قبيصة عن سفيان عن حجاج بن فرافصة عن أبي العلاء عن بديل بن ورقاء العدوي به.

ورواه ابن المبارك في الزهد [رقم ٢٥٨] من وجه آخر معضلاً، فقال: أخبرنا عبيد الله بن الوليد قال: «قال رسول الله ﷺ: لأن أطعم أخاً لي في الله لقمة أحبّ إليّ من أن أتصدّق على مسكين بدرهم، ولأن أعطي أخاً لي في الله درهماً أحبّ إليّ من أن أتصدّق على مسكين بعشرة دراهم، ولأنّ أعطي أخاً لي في الله عشرة دراهم أحب إلي من أن أتصدّق على مسكين بمائة».

٢٧٧١/ ٧٢٠٢ ـ «لأن أُعِينَ أخِي المؤمنَ علَى حاجَتِهِ أحبُّ إليَّ مِنْ صِيامِ شهرٍ واعتكافِهِ في المَسجدِ الحَرام».

أبو الغنائم النرسي في قضاء الحوائج عن ابن عمر

قلت: أسنده الذهبي في الميزان من رواية محمد بن صالح بن فيروز:

حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر به، وقال: موضوع، أورده في ترجمة محمد بن صالح واتهمه به، مع أنّه لم ينفرد به بل تابعه عليه موسى بن محمد البلقاوي إلاّ أنّه وضاع يسرق الحديث، أخرجه أبو نعيم في ترجمة/ مالك من الحلية من رواية موسى المذكور عن مالك لكنه قال: عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً أثناء حديث: «ومن مشى مع أخيه في حاجته كان كصيام شهر واعتكافه، ٥/١٧٥

ومن مشى مع مظلوم يعينه ثبت الله قدمه يوم تزول الأقدام» الحديث.

وله طريق آخر أيضاً أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق من طريق محمد ابن يزيد عن بكر بن خنيس عن عبد الله بن دينار عن بعض أصحاب النبي ﷺ مثله، ومحمد بن يزيد يسرق الحديث أيضاً.

وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الدينوري في المجالسة من طريق سكين بن أبي سراج عن عبد الله بن دينار عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به نحوه، وسكين ضعيف وقد اضطرب فيه كما بينته في المستخرج على أحاديث مسند الشهاب.

وعزاه الحافظ المنذري للحاكم في المستدرك بلفظ آخر وصدره بـ «عن» ولا يحضرني الآن موضعه من المستدرك.

وقال ابن المبارك في الزهد:

أخبرنا عبيد الله بن الوليد الوصافي عن أبي جعفر قال: جاء رجل إلى الحسين ابن علي عليهما السلام فاستعان به على حاجة فوجده معتكفاً فقال: لولا اعتكافي لخرجت فقضيت لك حاجتك، ثم خرج من عنده فأتى الحسن بن علي عليه السلام فذكر له حاجته، فخرج معه فقال: أمّا إني كرهت أن أعينك في حاجتي، ولقد بدأت بالحسين فقال: لولا اعتكافي لخرجت معك، فقال: لقضاء حاجة أخ لي في الله أحبّ إليّ من اعتكاف شهر.

وقال أيضاً: أخبرنا حميد الطويل عن الحسن أنّه دخل على ثابت البناني لينطلق في حاجة لرجل فقال ثابت: إني معتكف، فقال الحسن: لأن أقضي حاجة أخ لي مسلم أحب إليّ من أن أعتكف سنة.

٢٧٧٢/ ٧٢٠٣ ـ «لأنْ أقعُدَ معَ قوم يذكُرُونَ اللّهَ تعالَى من صلاةِ الغَدَاةِ حتَّى تَطلُعَ الشمس أحبُ إليَّ مِنْ أنْ أعتِقَ أربعةً من ولد إسماعيلَ، ولأنْ أقعُدَ معَ قومٍ يذكُرونَ اللّهَ من صلاةِ العصرِ إلى أنْ تغرُبَ الشمسُ أحبُ/ إليَّ منْ أنْ أُعْتِقَ أربعةً». ١٧٦/٥

(د. ن) عن أنس

قال في الكبير: رواه أبو داود في كتاب العلم من حديث الأعمش عن أنس، قال الأعمش: اختلف أهل البصرة في القصص فأتوا أنساً فقالوا: كان النبي ﷺ يقص؟ قال: لا إنّما بعث بالسيف ولكن سمعته يقول: «لأن أقعد. . . .» إلخ. رمز المصنف لحسنه، وهو فيه تابع للحافظ العراقي حيث قال: إسناده حسن لكن قال تلميذه الهيثمي: فيه محتسب أبو عائذ وثقه ابن حبان وضعفه غيره وبقية رجاله ثقات.

قلت: هذا كذب وتخليط من وجوه، **أحدها**: أنّ الحديث ليس هو من رواية الأعمش عن أنس وإنّما هو من رواية قتادة عن أنس.

ثانيها: أنّه ليس فيه ذكر للقصّ واختلاف أهل البصرة فيه.

ثالثها: أنّه ليس من رواية محتسب أبي عائذ ولا هو موجود في سنده عند أبي داود، قال أبو داود [رقم ٣٦٦٧]:

حدثنا محمد بن المثنى حدثني عبد السلام ـ يعني ابن مطهر ـ ثنا موسى بن خلف العمي عن قتادة عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: لأن أقعد....» الحديث.

رابعها: أنّ الهيثمي [١٠/ ١٠٥] قال ذلك في رواية أبي يعلى، وفيها زيادة لا توجد في رواية أبي داود فإنّه قال: «أربعة من ولد إسماعيل دية كل رجل منهم اثنا عشر ألفاً».

وقد رواه أبو نعيم في الحلية وفي تاريخ أصبهان [١/ ٢٠٠] من وجه آخر من رواية سليمان التيمي عن أنس فقال:

ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة ثنا أحمد بن محمد بن نصر الضبعي ثنا مطر بن محمد بن الضحاك ثنا عبد المؤمن بن سالم ثنا سليمان عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ به مثل اللفظ المذكور في المتن.

ورواه أبو بكر الصيرفي في فوائده من حديث قتادة عن أنس كما عند أبي داود أيضاً فقال:

حدثنا أبو عمرو المزكى الحافظ إملاء أنبأنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى ثنا محمد بن أيوب بن يحيى بن ضريس البجلي أنبأنا عبد السلام بن مطهر به مثله.

فما أدري من أين أتى الشارح بذكر الأعمش وذكر اختلاف أهل البصرة في القصّ، فما هو مذكور في سنن أبي داود، ولا في مجمع الزوائد/ وهذا نهاية التهوّر والتخليط. ١٧٧/٥

٧٢٠٨/٢٧٧٣ ـ «لأنْ تُصَلِّي المرأةُ في بيتِها خيرٌ لَهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّي فِي حُجْرَتِهَا، ولأَنْ تُصَلِّي في حُجْرَتِهَا خيرٌ لَهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّي فِي الدَّارِ، ولأنْ تُصَلِّي في الدارِ خيرٌ لَهَا مِنْ أَنْ تُصَلِّي في المسجد».

(هق) عن عائشة

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد تعقّبه الذهبي على الدارقطني في المهذبَ بأنّ فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، وهو ضعيف.

قلت: الحديث حسن كما قال المؤلف، وعبد الرحمن بن أبي لبيبة ويقال: ابن لبيبة ذكره ابن حبان في الثقات، ومع ذلك فله شواهد متعددة ذكر منها البيهقي [٣/ ١٣١] في الباب نحو أربعة أو خمسة وتقدّم منها للمصنف في حرف «الخاء» وفي حرف «الصاد»، ومنها ما هو حسن كما صرح به الذهبي في المهذب، وقد رأى الشارح تلك الأحاديث فيه، ولكنه متعصب لهواه، ثم إنّ قوله: تعقبه الذهبي على الدارقطني كلام لا أصل له، فليس للدارقطني ذكر في المهذب ولا في هذا الحديث.

٢٧٧٤/ ٧٢١٠ ـ «لأنْ يؤدِّبَ الرجلُ ولدَهُ خيرٌ لَهُ مِنْ أنْ يتصدّقَ بصاعٍ».

(ت) عن جابر بن سمرة

قال في الكبير: وقال (ت): حسن غريب، قال المنذري: ناصح ـ يعني ـ راويه عن سماك عن جابر هو ابن عبد الله المحملي واه، قال: وهذا مما أنكره عليه الحفاظ.

قلت: الترمذي [رقم ١٩٥١] لم يقل عن هذا الحديث: حسن غريب، بل قال: غريب فقط، وزاد: وناصح بن العلاء الكوفي ليس عند أهل الحديث بالقوي ولا يعرف هذا الحديث إلاّ من هذا الوجه اهـ.

كذا قال الترمذي: ناصح بن العلاء وإنّما هو ناصح بن عبد الله، وهو غير ناصح بن عبد العلاء، والحديث وقع للترمذي مختصراً، وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء [٣/ ٥٥] بلفظ: «لأن يؤدب أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع».

قال ابن حبان:

حدثنا محمد بن المسيب ثنا أحمد بن سنان القطان ثنا إسماعيل/ بن أبان ثنا ناصح المحملي عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة به، وبهذا اللفظ رواه أيضاً أبو عبد الله محمد بن مخلد الدوري قال: ١٧٨/٥

حدثنا أحمد بن عبد الله الحراني ثنا عبد العزيز بن الخطاب ثنا ناصح به، وقال ابن حبان في ناصح المذكور [٣/ ٥٥]: كان شيخاً صالحاً يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير غلب عليه الصلاح وكان يأتي بالشيء على التوهّم، فلما كثر ذلك منه استحقّ ترك حديثه.

٧٢١٧/٢٧٧٥ ـ «لأن يلبسَ أحدُكم ثوباً من رِقاعٍ شتَّى خيرٌ لَهُ مِنْ أنْ يأخُذَ بأمانَتِهِ ما ليسَ عِنْدَهُ».

(حم) عن أنس

قال في الكبير: قال الهيثمي: وفيه راو يقال: جابر بن يزيد وليس بالجعفي، ولم أجد من ترجمه وبقية رجاله ثقات.

قلت: قال أحمد [٣/ ٢٤٤].

حدثنا محمد بن يزيد ثنا أبو سلمة صاحب الطعام أخبرني جابر بن يزيد وليس بالجعفي عن الربيع بن أنس هو البكري عن أنس قال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى حليق النصراني أطلب منه أثواباً إلى الميسرة فقال: وما الميسرة؟ والله ما لمحمد ناغية ولا راعية، فرجعت فأتيت النبي ﷺ فلما رآني قال: كذب عدو الله أنا خير من بايع، لأن يلبس أحدكم....»، وذكره.

ورواه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد قال:

حدثنا نصر بن علي حدثني سليمان بن سليم عن جابر بن يزيد حدثنا سفيان الزيات عن الربيع بن أنس عن أنس به، وهذا يدل على أنّ سند أحمد فيه انقطاع أو سند ابنه عبد الله من قبيل المزيد في متصل الأسانيد كما يشير إليه كلام ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وجابر المذكور في الإسناد لا يعرف.

ولكن الحديث له طريق آخر، قال الدولابي في الكنى: أخبرني أبو جعفر أنبأنا محمد بن يحيى بن منده، حدثني سعيد بن أبي هانىء عن أبيه عن سفيان عن أبي عمارة البصري عن النضر بن أنس عن أنس قال: قال رسول الله/ ﷺ: «لأن يلبس العبد المؤمن أو المرأة المؤمنة ألواناً من رقاع شتى....» الحديث. ١٧٩/٥

ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٣٢٧] قال:

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا محمد بن يحيى هو ابن منده به مثله.

وقال ابن أبي حاتم في العلل: سألت أبي عن حديث رواه سعيد بن أبي هانىء إسماعيل بن خليفة قاضي أصبهان عن أبيه أبي هانىء عن سفيان الثوري عن أبي عمارة عن النضر بن أنس عن أنس بالحديث، فسمعت أبي يقول: روى هذا الحديث يحيى بن يمان عن الثوري عن أبي عمار عن أنس عن النبي ﷺ، وأبو عمار هذا يشبه أن يكون زياد بن ميمون، وزياد بن ميمون متروك اهـ.

قلت: هذا ظن من أبي حاتم [رقم ١٩٢٤] والظن لا يغني من الحقّ شيئاً، وكأنّه لم يستحضر الطريق الآخر الذي خرجه منه أحمد وابنه فهو شاهد له سواء كان

أبو عمار هو زياد بن ميمون أو كان راوي الحديث أبا عمارة الذي لم يعرفه أبو حاتم.

٢٧٧٦/ ٧٢٢٣ ـ «لتأمُرن بالمعروف ولتنهَون عن المنكر أو ليُسلِّطَن اللّهُ عليكُم شِرارَكُم فيدْعُو خيارُكُم فلاَ يستجابُ لَهُمْ».

البزار (طس) عن أبي هريرة

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس ذا منه بحسن، فقد أعله الحافظ الهيثمي بأن فيه حبان بن علي وهو متروك، وقال شيخه العراقي: كلا طريقيه ضعيف.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّه بعد ما قال هذا في الكبير جزم في الصغير بأنّه حسن.

الثاني: أنّ الحافظ الهيثمي [٧/ ٢٦٦] قال: فيه حبان بن علي وهو متروك، وقد وثقه ابن معين في رواية وضعفه في غيرها اهـ. فأسقط الشارح هذه الزيادة ليتوصل إلى غرضه.

الثالث: أنّ حبان بن علي قد وثقه جماعة منهم: ابن معين وابن حبان والعجلي والبزار، وقال الخطيب [٨/ ٢٩٩، ١٣/ ٩٢]: كان صالحاً ديناً، وتكلم فيه آخرون لأجل التشيع ولم يتهموه بكذب بل أغلبهم لينه، وهي من أخفّ عبارات التجريح.

الرابع: أنّ الحافظ العراقي قال: رواه البزار من حديث عمر بن الخطاب والطبراني في الأوسط/ من حديث أبي هريرة وكلاهما ضعيف، وللترمذي من ٥/ ١٨٠ حديث حذيفة نحوه إلاّ أنّه قال: «أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» وقال: هذا حديث حسن اهـ. فحذف الشارح هذا كما حذف ذكر حديث عمر وصرح بأنّ الطريقين الضعيفين كلاهما لحديث أبي هريرة وهو كذب وتدليس وخيانة.

الخامس: أنّ حديث أبي هريرة له طرق أخرى ليس فيها حبان بن علي، قال أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج:

حدثنا أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي إملاء ثنا محمود بن محمد بن محمود بن عدي بن ثابت ثنا أيوب بن النجار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

ومن هذا الطريق رواه الدارقطني في الأفراد ومن جهته الخطيب في التاريخ، ومع هذا فله شواهد متعددة من حديث عمر وابن عمر وعائشة وحذيفة وغيرهم، وفيها ما هو على انفراده حسن، فالحديث بمجموعها صحيح فضلاً عن كونه حسناً.

٢٧٧٧/ ٧٢٢٤ ـ «لَتركَبُنَّ سنَنَ من كانَ قَبْلَكُمْ شِبْراً بشبر وذراعاً بذرَاع، وحتَّى لوْ أنَّ أحدَهُمْ دخَلَ جُحرَ ضبٍّ لدخلتُم، وحتى لو أنَّ أحدَهُم جامَعَ امرأَتَهُ بالطريقِ لَفعَلْتُموهُ».

(ك) عن ابن عباس

زاد الشارح: في الإيمان.

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً البزار، قال الهيثمي: ورجاله ثقات، ورواه البخاري ومسلم بدون قوله: «حتى لو أنّ أحدهم جامع امرأته»... إلخ.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ الحاكم لم يخرج حديث ابن عباس هذا في كتاب الإيمان بل خرجه في كتاب الفتن والملاحم من طريق أبي أويس المدني [٤/ ٤٥٥]: حدثني ثور بن يزيد وموسى بن ميسرة عن عكرمة عن ابن عباس.

وكذلك أخرجه من هذا الوجه الدولابي في الكنى، وزاد: ولا أعلمهما إلاّ حدثاني مثل ذلك سواء عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ.

وأمّا الذي خرجه الحاكم [١/ ٣٧] في كتاب الإيمان فهو حديث أبي هريرة رواه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن/ أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: لتتبعن سنن من قبلكم باعاً فباعاً وذراعاً فذراعاً وشبراً فشبراً حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه معهم، قال: قيل: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن إذاً».

٥/ ١٨١

ثم قال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ـ يعني من حديث أبي هريرة فهذا حديث آخر ليس فيه ذكر الجماع.

ثانيهما: قوله: ورواه البخاري [٤/ ٢٠٦، ٩/ ١٢٦] ومسلم[1]... إلخ يفيد أنّهما رويا حديث ابن عباس هذا وليس كذلك بل رويا حديث أبي سعيد الخدري بلفظ حديث أبي هريرة الذي خرجه الحاكم في كتاب الإيمان، والحديث له طرق متعددة.

٢٧٧٨/ ٧٢٣٠ ـ «لَتُنْتَقَونَّ كَمَا يُنتَقَى التمرُ من الحُثالةِ، فليذْهَبَنَّ خيارُكم ولَيبقيَنَّ

---

(١) كتاب العلم باب (٣)، رقم: (٦).

شرارُكم، فمُوتُوا إن استطعتُمْ».

(هـ ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال (ك): صحيح وأقرّه الذهبي، وفيه عند ابن ماجه طلحة بن يحيى قال في الكاشف: وثقه جمع، وقال البخاري: منكر الحديث.

قلت: طلحة بن يحيى المذكور في سند الحديث عند ابن ماجه [رقم ٤٠٣٨] غير الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث، فالذي في سند الحديث هو طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي اتفق الشيخان على الاحتجاج به، وطلحة بن يحيى الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التميمي روى له مسلم ولم يرو له البخاري.

والحديث خرجه أيضاً في الكنى [ص٢٥، رقم ١٩٦]، قال:

حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني سليمان بن بلال عن يونس عن ابن شهاب عن أبي حميد أنّه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ مثله.

قلت: ومن هذا الطريق رواه الحاكم [٤/ ٣١٦، ٤٣٤]، ثم قال البخاري: وحدثنا عثمان بن محمد ثنا طلحة بن يحيى الأنصاري عن يونس عن ابن شهاب مثله.

قلت: وعن عثمان رواه ابن ماجه ثم قال البخاري: وقال جنادة بن محمد: ثنا عبد الحميد بن أبي العشرين ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مثله ولم يرفعه.

٢٧٧٩/ ٧٢٣٢ ـ «/ لتنتقضَن عُرَى الإسلام عُروةً عُروة، فَكُلَّمَا انتقضتْ عروة تَشَبَّث الناسُ بالَّتِي تَلِيها، فأولُهُنَّ نقضاً الحكمُ، وآخِرُهُنَّ الصَّلاةُ». ٥/ ١٨٢

(حم. حب. ك) عن أبي أمامة

قال الشارح: ورجال أحمد رجال الصحيح.

وقال في الكبير: قال الحاكم: صحيح تفرّد به عبد العزيز بن عبيد الله عن إسماعيل، وتعقّبه الذهبي بأنّ عبد العزيز ضعيف، وقال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح.

قلت: رجال أحمد هم رجال الحاكم، فإنّ الحاكم رواه من طريق أحمد بن حنبل [٤/ ٩٢] فقال:

أخبرنا القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا الوليد بن مسلم حدثني عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله أنّ سليمان بن حبيب حدثهم عن أبي أمامة به.

ثم قال الحاكم: عبد العزيز هذا هو ابن عبيد الله بن حمزة بن صهيب، وإسماعيل هو ابن عبيد الله بن المهاجر، والإسناد كله صحيح ولم يخرجاه اهـ.
والحافظ الهيثمي قال [٧/ ٢٨١]: رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح، إلاّ أنّ في الأصل حبيب بن سليمان عن أبي أمامة وصوابه: سليمان بن حبيب المحاربي، فإنّه روى عن أبي أمامة وروى عنه عبد العزيز بن إسماعيل بن عبيد الله اهـ.

فهذا منشأ غلط الحافظ الهيثمي فإنّه وقع له في الأصل الذي نقل منه تحريفٌ عن إسماعيل، بلفظ ابن إسماعيل، وإلا فعبد العزيز هو ابن عبيد الله بن حمزة وليس هو من رجال الصحيح ولم يرو له إلاّ ابن ماجه.

وقد رواه الطوسي في أماليه من طريق شريح أبي الحارث عن الوليد بن مسلم فقال: عن عبد العزيز بن سليمان عن سليمان بن حبيب عن أبي أمامة، وعبد العزيز بن سليمان هذا غير معروف إن لم يكن وقع فيه وهم من الراوي.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير مختصراً من حديث حذيفة وهو عنده في ترجمة يزيد بن زيد الحضرمي.

٢٧٨٠/ ٧٢٣٦ ـ «لَزَوالُ الدُّنيا أهونُ علَى اللهِ مِنْ قَتْلِ رجُلٍ مسلم».

(ت. ن) عن ابن عمرو

٥/ ١٨٣ قال في الكبير: مرفوعاً، قال الترمذي عن البخاري: وقفه أصح، ثم قال/ : وقضية صنيع المصنف أنّ هذا الحديث ليس في الصحيحين ولا أحدهما والأمر بخلافه، بل هو في مسلم كما حكاه المنذري.

قلت: الحديث لم يخرجه مسلم أصلاً، والمنذري لم يعزه إلى مسلم وإنّما وقع ذكر مسلم في الترغيب [٣/ ٣٩٣] من كاتب النسخة سبقه قلمه إليه من لفظ مسلم الموجود آخر الحديث لأنّه قال: والنسائي [٧/ ٨٢]، والترمذي [رقم ١٣٩٥] مرفوعاً وموقوفاً ورجح الموقوف اهـ.

فلو كان الحديث في مسلم لما تصور أن يقول عقبه: مرفوعاً وموقوفاً، فإن مسلماً لا يخرج الموقوف، لا سيما وقد حكى أنّ الترمذي رجح الموقوف.

٢٧٨١/ ٧٢٣٧ ـ «لسانُ القاضِي بَيْنَ جمرتَينِ إمَّا إِلَى الجنةِ وإمّا إلى النارِ».

(فر) عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو نعيم ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً، ثم إن فيه يوسف بن أسباط، وقد سبق عن جمع تضعيفه.

قلت: أبو نعيم رواه في تاريخ أصبهان [٢/ ٩] وإذ لم يقف المؤلف عليه فيه

فالواجب عزوه إلى الديلمي، ثم إنّ علّته ليس هو يوسف بن أسباط بل فيه سهل أبو الحسن وهو ضعيف، بل اتهمه الخطيب بالوضع، وفيه أيضاً من لا أعرفه، قال أبو نعيم في ترجمة علي بن محمد بن الحسن المعروف بعلي بن متويه العابد: ذكر ابن أخيه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن الحسن ثنا عمي علي بن متويه ثنا إبراهيم بن سعدويه ثنا علي الطنافسي عن سهل أبي الحسن ثنا يوسف بن أسباط عن سفيان عن مختار بن فلفل عن أنس به.

٢٧٨٢/ ٧٢٤٠ ـ «لَستُ من دَدٍ، ولا الدَّدُ منّي».

(خد. هق) عن أنس، (طب) عن معاوية

ثم ذكر المصنف حديث:

٢٧٨٢/ ٧٢٤١ ـ «لستُ من دَدٍ ولا ددٌ مني، ولستُ من الباطِلِ ولا الباطلُ منّي».

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير: وفيه يحيى بن محمد بن قيس المدني المؤذن قال الذهبي: ضعيف، وقضية اقتصار المصنف على ابن عساكر أنّه لا يعرف مخرجاً لأشهر منه ممن وضع لهم الرموز/، والأمر بخلافه، فقد خرجه الطبراني والبزار عن أنس باللفظ المذكور، قال الهيثمي: وفيه يحيى المذكور وقد وثق... إلخ. ٥/ ١٨٤

قلت: انظر إلى هذا الرجل ما أكثر جهله، فالحديث حديث واحد وقد ذكره المصنف وعزاه للبخاري في الأدب المفرد والبيهقي في السنن [١٠/ ٢١٧] ثم عقبه بلفظ آخر فيه زيادة: «ولست من الباطل ولا الباطل مني» وعزاه لابن عساكر لأنّه عند الآخرين لم تذكر فيه تلك الزيادة على أنّها من الحديث، بل ذكرت فيه تفسيراً للفظ: «الدد»، قال البخاري:

حدثنا محمد بن سلام أخبرنا يحيى بن محمد أبو عمرو البصري قال: سمعت عمرو مولى المطلب قال: سمعت أنساً يقول: «قال رسول الله ﷺ: لست من دد ولا الدد مني بشيء» يعني: ليس الباطل مني بشيء.

ورواه البيهقي من طريق ابن المديني:

ثنا يحيي بن محمد بن قيس قال: سمعت عمرو بن أبي عمرو قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «قال رسول الله ﷺ: لست من دد ولا دد مني»، قال علي بن المديني: سألت أبا عبيدة صاحب العربية عن هذا فقال: يقول: لست من الباطل ولا الباطل مني، قال البيهقي: وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: الدد: هو اللعب واللهو، وقيل: عن عمرو عن المطلب عن معاوية.

ورواه البزار من هذا الوجه وزاد: قال يحيى: يقول: لست من الباطل ولا

الباطل مني، ثم قال: لا نعلمه يروى إلاّ عن أنس ولا نعلم رواه عن عمرو بن أبي عمرو إلاّ يحيى بن قيس.

وهكذا رواه ابن عدي في الكامل [٧/ ٢٦٩٨] وقال في يحيى: عامة رواياته مستقيمة إلاّ هذا الحديث وهو يعرف به اهـ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل [رقم ٢٢٩٥]: وقد رواه الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله عن معاوية بن أبي سفيان به، قال: وسألت أبي وأبا زرعة أيهما أشبه حديث يحيى أو حديث الدراوردي؟ فقالا: حديث الدراوردي أشبه اهـ.

فاعجب لقوله: إنّ البزار والطبراني روياه باللفظ المذكور!!

وكذلك رواه الدولابي في الكنى بدون تلك الزيادة أيضاً فقال:

حدثني إبراهيم بن الجنيد حدثني علي بن عبد الله بن جعفر وعبد الله بن محمد ابن حميد بن/ الأسود قالا: حدثنا يحيى بن محمد بن قيس أبو زكريا قال: حدثنا عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب قال: سمعت المطلب يقول: إنّ أنس بن مالك قال: «قال رسول الله ﷺ: لست من دد ولا الدد مني»، هكذا وقع عنده زيادة المطلب في الإسناد، وهو من المزيد في المتصل؛ لأنّ عمراً المذكور يروي عن أنس وعن مولاه المطلب إن لم تكن هذه الرواية أصحّ والأخرى منقطعة. ٥/ ١٨٥

٢٧٨٣/ ٧٢٤٤ ـ «لَسقطٌ أُقدِّمُهُ بينَ يَدَيَّ أَحَبُّ إليَّ مِنْ فَارسٍ أُخَلِّفُهُ خَلْفِي».

(هـ) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه ابن ماجه [رقم ١٦٠٧]:

ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن مخلد ثنا يزيد بن عبد الملك النوفلي عن يزيد بن رومان عن أبي هريرة به. ويزيد بن عبد الملك وثقه ابن سعد وضعفه جماعة، ويزيد بن رومان لم يدرك أبا هريرة لكن اختلف فيه على يزيد بن رومان فقيل: عنه هكذا، وقيل: عنه عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وهذا متصل.

كذلك أخرجه ابن حبان في الضعفاء [٣/ ١٧]:

ثنا عمر بن موسى بن مجاشع ثنا هارون بن عبد الله الحمال ثنا معن بن عيسى ثنا يزيد بن عبد الملك عن سهيل به.

قال ابن حبان في يزيد: كان ممن ساء حفظه حتى كان يروي المقلوبات عن

الثقات ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير فلما كثر ذلك في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات في حديثه من غير أن يحتج به لم أر بذلك بأساً اهـ.

قلت: لكنه لم ينفرد به بل توبع عليه عن سهيل، قال الحاكم في علوم الحديث:

حدثنا أحمد بن عثمان بن يحيى الآدمي ثنا إبراهيم بن عبد الرحيم دنوقا ثنا خالد بن يزيد العمري ثنا أبو حردود عبد العزيز بن سليمان عن سهيل بن أبي صالح به مثله.

٢٧٨٤/ ٧٢٤٦ ـ «لَصوتُ أبي طلحةَ في الجيشِ خيرٌ من فئةٍ».

(حم. ك) عن أنس

قال في الكبير: وفي رواية لأحمد: وَأُبَي «لصوت أبي طلحة أشدّ على المشركين/ من فئة» قال الهيثمي: رجال هذه الرواية رجال الصحيح، فاعجب للمصنف كيف أهمل الرواية المشهود لها بالصحة وآثر غيرها مقتصراً عليها! ٥/ ١٨٦

قلت: بل العجب للشارح الذي لا يميز بين اللام والواو، أمّا المصنف فعاقل لا يذكر حديثاً أوله حرف الواو في باب اللام.

٢٧٨٥/ ٧٢٤٨ ـ «لَعشرة في كدِّ حلالٍ على عيِّلٍ محجوبٍ، أفضلُ عندَ اللّهِ من ضربِ بسيفٍ حولاً كاملاً لا يَجِفُّ دماً مَعَ إمامٍ عادلٍ».

ابن عساكر عن عثمان

قلت: هذا إن شاء اللّه كذب.

٢٧٨٦/ ٧٢٥٣ ـ «لعنَ اللّهُ الخمرَ وشاربَهَا وساقِيَهَا وبائِعَهَا ومُبتاعَهَا وعاصِرَهَا ومعتصرَهَا وحاملَهَا والمحمولةَ إليهِ وآكل ثَمَنِهَا».

(د. ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح اهـ. وفيه عبد الرحمن الغافقي قال ابن معين: لا أعرفه.

قلت: عبد الرحمن الغافقي إنّما هو في سند أبي داود [رقم ٣٦٧٤]، أمّا الحاكم [٢/ ٣٣] فرواه من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح الخولاني عن ابن عمر.

وله طريق ثالث من رواية نافع عن ابن عمر، قال أبو الشيخ في عواليه:

حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ثنا أبو نصر التمار ثنا كوثر بن حكيم عن نافع به.

ورواه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة كوثر بهذا السند عن أحمد بن الحسن أيضاً، وقال في كوثر: كان يروي المناكير عن المشاهير ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات اهـ.

وله طريق رابع عن ابن عمر، قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان:

ثنا عبد الله بن جعفر ثنا إبراهيم بن عامر ثنا أبي ثنا يعقوب عن ليث بن أبي سليم عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر.

٧٢٥٥/٢٧٨٧ ـ «لعنَ اللّهُ الراشيَ، والمرتشِيَ والرائشَ الّذِي يمشِي بينهُما».

(حم) عن ثوبان

قال في الكبير: قال المنذري: فيه أبو الخطاب لا يعرف، وقال الهيثمي: مجهول اهـ. وبه يعرف أنّ جزم السخاوي بصحة سنده مجازفة.

١٨٧/٥ **قلت**: فيه أمور، **الأول**: الكذب على السخاوي/ فإنّه ما صححه بل قال ما نصّه [٣٣٥ ـ ٨٦٣]: رواه أحمد بن منيع عن ابن عمر، وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف وثوبان وعائشة وأم سلمة وآخرون، وقد قال ابن مسعود: «الرشوة في الحكم كفر وهي في الناس سحت» رواه الطبراني وسنده صحيح اهـ.

يريد سند قول ابن مسعود لا سند الحديث.

الثاني: أنّ الحديث وإن لم يصرّح السخاوي بصحته فهو صحيح؛ لأنّه ورد من طرق متعددة كما أشار إليه السخاوي.

٧٢٦٥/٢٧٨٨ ـ «لعنَ اللّهُ المتشبهاتِ من النساءِ بالرجالِ، والمُتَشَبِّهين منَ الرجالِ بالنساءِ».

(حم. د. ت. هـ) عن ابن عباس

قلت: رواه أيضاً البخاري في صحيحه بلفظ: «لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال. . . .» الحديث.

وكذلك الدولابي في الكنى فيمن كنيته أبو أسامة.

وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٢٠]:

حدثنا عبد الله بن محمد بن عمر ثنا أبو أسيد ثنا بحر بن نصر ثنا عبد الرحمن ابن زياد ثنا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن ابن عباس: «أنّ امرأة مرّت على رسول الله ﷺ متقلدة قوساً فقال النبي ﷺ: لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال. . . .» الحديث.

٧٢٦٦/٢٧٨٩ ـ «لعنَ اللّهُ المحلِّلَ والمحلَّلَ لَهُ».

(حم. ٤) عن علي (ت. ن) عن ابن مسعود، (ت) عن جابر

قال في الكبير: وقال الذهبي في الكبائر: صح من حديث ابن مسعود رواه النسائي والترمذي، وبإسناد جيد عن علي رواه أهل السنن إلاّ النسائي، هذه عبارته وبه يعرف ما في صنيع المؤلف من عدم تحرير التخريج.

قلت: فماذا ثبت من عدم تحرير التخريج غير كون المؤلف عزا حديث علي للأربعة[1]، والذهبي استثنى منهم النسائي؟!

/ والمؤلف قد يعزو أحياناً إلى سنن النسائي ويريد الكبرى وإن كان في ذلك ٥/١٨٨ مخالفة لأصله.

٢٧٩٠/ ٧٢٦٨ ـ «لعنَ اللّهُ المخنَّثِينَ من الرجالِ والمُترجِّلاَتِ من النساءِ».

(خد. ت) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه ثوير بن فاختة وهو متروك، وظاهر صنيع المصنف أنّه لا يوجد في أحد الصحيحين وهو ذهول؛ إذ هو في صحيح البخاري... إلخ.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ قوله: قال الهيثمي [٨/ ١٠٣]: وفيه ثوير بن فاختة يدلّ على أنّ الهيثمي قال ذلك في هذا الحديث الذي خرجه البخاري والترمذي مع أنّ الهيثمي لا يورد حديثاً في الكتب الستة وإنّما يورد الزوائد عليها.

الثاني: أنّ هذا الحديث لا يوجد فيه ثوير، قال الترمذي:

حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن يحيى بن أبي كثير وأيوب عن عكرمة عن ابن عباس به.

الثالث: أنّ الهيثمي قال: وعن ابن عمر قال: «لعن رسول الله ﷺ المخنّثين من الرجال والمترجلات من النساء» رواه أحمد والبزار والطبراني وفيه ثوير بن أبي فاختة وهو متروك، فالهيثمي قال ذلك في حديث ابن عمر والشارح نقله إلى حديث ابن عباس، وإذ لم يكن عنده علم بالحديث ولا تمييز بين رجاله فكان الواجب عليه ألاّ يدخل في الفضول.

الرابع: أنّ المؤلف عزا الحديث للبخاري في الصحيح والناسخ زاد من عنده «الدال» تحريفاً فجاء عزوه إلى الأدب المفرد وإلاّ فالبخاري لم يخرجه فيه.

٢٧٩١/ ٧٢٦٩ ـ «لعنَ اللّهُ المُسَوِّفَاتِ، الّتِي يدعُوهَا زوجُهَا إلى فِرَاشِهِ فتقولُ: سَوْفَ، حَتَّى تغلبَهُ عيناهُ».

(طب) عن ابن عمر

---

(١) أبو داود: (رقم ٢٠٧٦، ٢٠٧٧)، والترمذي: (رقم ١١١٩، ١١٢٠)، وابن ماجه: (١٩٣٤، ١٩٣٦).

قال الشارح: بإسناد فيه ضعف وانقطاع.

قلت: لا انقطاع فيه وهو إنّما استند في ذلك إلى قول الحافظ الهيثمي [٤/ ٢٩٦]: رواه الطبراني من طريق جعفر بن ميسرة عن أبيه، ولم أر لأبيه سماعاً من ابن عمر اهـ. وهذا لا يدل على الانقطاع، فإنّ/ أهل الجرح والتعديل لم يتعرض منهم أحد لعدم سماع أبيه من ابن عمر.

١٨٩/٥

أمّا الحديث فساقط واه، قال ابن حبان في الضعفاء [١/ ٢١٣]:

جعفر بن ميسرة الأشجعي يروي عن أبيه عن ابن عمر وأبوه مستقيم الحديث، أمّا ابنه جعفر فعنده مناكير كثيرة لا تشبه حديث الثقات عن أبيه، كتبنا عنه نسخة لا يحلّ ذكرها في الكتب إلاّ على سبيل التعجب، قال:

أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا محمد بن الصباح ثنا علي بن ثابت عن جعفر بن ميسرة الأشجعي عن أبيه عن ابن عمر به اهـ.

وهكذا ضعفه جماعة لكن لحديثه هذا شاهد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير:

ثنا أبو حفص عمرو بن علي ثنا يحيى حدثنا سفيان قال: حدثني رجل يقال له محمد قال: سمعت عكرمة قال: «لعن النبي ﷺ المتسوفات أو المسوفات».

٢٧٩٢/ ٧٢٧٨ ـ «لعنَ اللّهُ من سبَّ أَصْحَابِي».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو زلل كيف وفيه عبد الله بن سيف، قال الذهبي في الضعفاء: لا يعرف وحديثه منكر، وفي الميزان عن ابن عدي: رأيت له غير حديث منكر، وعن العقيلي: حديثه غير محفوظ.

قلت: المؤلف يحكم على المتون لا على الأسانيد، وهذا المتن وإن كان ضعيف السند إلاّ أنّه صحيح لكثرة طرقه وشواهده، فلحديث ابن عمر هذا طريقان، وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله وابن عباس وعائشة وأبي سعيد الخدري وعويم بن ساعدة وغيرهم وفيها ما هو على انفراده حسن.

٢٧٩٣/ ٧٢٨٠ ـ «لعنَ اللّهُ من يَسِمُ في الوَجْهِ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ ذا مما لم يخرجه أحد الشيخين وهو ذهول ففي صحيح مسلم مرّ النبيّ ﷺ على حمار قد وسم في وجهه فقال: «لعن الله الذي وسمه».

قلت: هذا حديث آخر من رواية صحابي آخر وهو جابر بن عبد الله، وأيضاً هذا اللفظ لا يذكر مثله المؤلف في كتابه لأنّه يقتصر على المرفوع ولا يذكر سببه فلو أورده كذلك/ لجاء المتن ناقصاً إذ لا يعرف على من يعود الضمير فيه. ٥/ ١٩٠

٢٧٩٤/ ٧٢٨١ ـ «لعنَ اللّهُ مَنْ فرَّقَ بَيْنَ الوالِدَةِ وولدِهَا، وبينَ الأخِ وأخيهِ».

(هـ) عن أبي موسى

قال في الكبير: قال الذهبي: فيه إبراهيم بن إسماعيل ضعفوه.

قلت: وقد اختلف عليه فيه فرواه ابن ماجه والدارقطني كلاهما من رواية عبيد الله بن موسى عنه عن طليق بن عمران عن أبي بردة عن أبي موسى.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير من جهته فقال:

عن صالح بن كيسان عن طليق بن عمران بسنده، فأدخل بينه وبين طليق صالح بن كيسان، وهو لم ينفرد به إلاّ أنّه اختلف فيه أيضاً على طليق فقيل عنه كما سبق، وقيل: عنه عن عمران بن حصين.

كذلك أخرجه الدارقطني [٣/ ٦٧] من طريق أبي بكر بن عيوش ثنا سليمان التيمي عن طليق بن محمد عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «ملعون من فرق...»، قال أبو بكر: هذا مبهم وهذا عندنا في السبي والولد، ومن العجيب أنّ الحاكم خرجه في المستدرك [٢/ ٥٥] من هذا الوجه ثم قال: إسناد صحيح ولم يخرجاه، وأقرّه الذهبي.

٢٧٩٥/ ٧٢٨٢ ـ «لعنَ اللّهُ من لعنَ والديْهِ، ولعنَ اللّهُ من ذَبَحَ لغيرِ اللّهِ، ولعنَ اللّهُ من آوى مُحدثاً، ولَعَنَ اللّهُ من غَيَّرَ منارَ الأرضِ».

(حم. م. ن) عن علي

قلت: وأخرجه أيضاً البخاري في الأدب المفرد:

حدثنا عمرو بن مرزوق قال: أخبرنا شعبة عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل قال: «سئل علي: هل خصكم النبي ﷺ بشيء لم يخص به الناس كافة؟ قال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يخص به الناس إلاّ ما في قراب سيفي ثم أخرج صحيفة/ فإذا فيها مكتوب: لعن الله من ذبح لغير الله...»، وذكره. ٥/ ١٩١

ورواه أيضاً في التاريخ الكبير من وجه آخر فقال: ثنا إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن هاني مولى علي بن أبي طالب عن علي به.

٢٧٩٦/ ٧٢٨٤ ـ «لُعِنَ عبدُ الدينارِ، لُعِنَ عبدُ الدِّرْهَمِ».

(ت) عن أبي هريرة

قلت: رواه أيضاً المخلص في فوائده قال:

حدثنا عبد الله بن محمد ثنا بشر بن هلال ثنا عبد الوارث عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة به.

٧٢٨٩/٢٧٩٧ ـ «لَقَدْ أُمِرْتُ أَنْ أتجوزَ في القولِ، فإنَّ الجوازَ في القولِ هُوَ خيرٌ».

(د. هب) عن عمرو بن العاص

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس بحسن؛ إذ فيه سليمان بن عبد الحميد البهراني قال في الكاشف: ضعيف، وفي ذيل الضعفاء كذبه النسائي، وإسماعيل بن عياش وليس بقوي وابنه محمد قال أبو داود: ليس بذاك، وقال أبو حاتم: لم يسمع من أبيه وقد حدث عنه، وضمضم بن زرعة ضعفه أبو حاتم، وأبو ظبية مجهول.

قلت: هذه جعجعة ليس وراءها إلاّ التلبيس، فسليمان بن عبد الحميد انفرد النسائي بما قال فيه وكأنّه لمنافسة كانت بينهما أو لأجل مذهبه فإنّه كان مذهبياً، وإلاّ فقد قال أبو حاتم: صدوق، وقال مسلمة بن قاسم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وإسماعيل بن عياش صدوق وإنّما ضعف في روايته عن غير أهل بلده، وهذا الحديث من روايته عن أهل بلده الحمصيين، وابنه محمد لا دخل له في الحديث فإنّ سليمان بن عبد الحميد قال: قرأت في أصل إسماعيل بن عياش وحدثني ابنه محمد عنه، فإذا رآه سليمان في أصل إسماعيل بن عياش فهو ثابت ولو كان السماع شرطاً مع وجود الحديث في الأصل لما صحّ في الدنيا حديث بيد مخلوق.

وضمضم بن زرعة وثقه ابن معين وابن نمير وابن حبان وقال [٦/ ٤٨٥]: أحمد بن محمد بن عيسى لا بأس به.

وأبو ظبية روى عنه جماعة منهم: ثابت البناني وشهر بن حوشب وشريح بن عبيد وغيلان ومحمد بن سعيد الأنصاري وبشر بن عطية/ وغيرهم وذكره جماعة في الطبقة العليا من التابعين؛ لأنّه روى عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل والمقداد بن الأسود وأبي أمامة وجماعة من الصحابة، وقال ابن معين: هو مدني ثقة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال الأعمش: كانوا لا يعدلون به رجلاً إلاّ رجلاً صحب محمد ﷺ. فهل هذا يقال عنه: مجهول ويضعف به الحديث؟! فالسند كما ترى على شرط الحسن ولكن الشارح يهرف بما لا يعرف. ١٩٢/٥

٧٢٩٤/٢٧٩٨ ـ «لقد رأيتُ رجُلاً يتقلّبُ في الجنةِ في شجرةٍ قَطَعَها مِنْ ظَهرِ

الطَّرِيقِ كانتْ تؤذِي الناسَ».

(م) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهره أنّه مما تفرد به مسلم عن صاحبه وهو في محل المنع فقد خرجه البخاري في الظلم عن أبي هريرة.

قلت: ليس في البخاري كتاب الظلم بل المظالم، وإنّما الظلم في قلم الشارح مع التدليس والتلبيس فاسمع لفظ حديث البخاري، قال في كتاب المظالم:

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سُمَي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله له فغفر له».

فانظر كم بين هذين الحديثين من البون في اللفظ والمعنى.

٢٧٩٩/ ٧٢٩٧ ـ «لقدْ هَمَمْتُ ألاّ أقبلَ هَدِيَّةً إلاّ مِنْ قُرَشِيٍّ، أو أنصاريٍّ، أو ثقفِيٍّ، أو دُوسيٍّ».

(ن) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وعزاه الهيثمي لأحمد والبزار ثم قال: رجال أحمد رجال الصحيح اهـ. ولعل المؤلف ذهل عنه، وقال في شرح الحديث: لأنّهم أعرف بمكارم الأخلاق وأحرى بالبعد عمّا تطمح إليه نفوس الأرذال والأخلاط.

قلت: قوله: وعزاه الهيثمي... إلخ يفيد أنّ الهيثمي عزا حديث أبي هريرة هذا مع أنّه لا يورد في كتابه حديثاً مذكوراً في الكتب الستة إلاّ إذا اشتمل على زيادة، والواقع أنّه ذكر حديثاً آخر من رواية/ ابن عباس لا من رواية أبي هريرة وزاد ١٩٣/٥ عزوه للطبراني، وقوله في المعنى: لأنّهم أعرف بمكارم الأخلاق فقد فسّره سفيان بن عيينة بخلاف هذا فأخرج لوين في جزئه قال:

حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال: «وهب رجل من الأعراب للنبي ﷺ هبة فأثابه، فقال: أرضيت؟ قال: لا، ثم أثابه، فقال: أرضيت؟ قال: لا، ثم أثابه، فقال: أرضيت؟، قال: نعم، فقال رسول الله ﷺ: لقد هممت ألاّ أتهب هبة إلاّ من قرشي أو أنصاري أو ثقفي». قال ابن عيينة: وقال غيره: هؤلاء أهل القرى لأنّ قريشاً والأنصار وثقيف أهل قرى، وهذا المرسل رواه أحمد موصولاً من رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس وليس فيه التفسير.

٢٨٠٠/ ٧٣٠١ ـ «لقِّنُوا موتاكمُ لاَ إلهَ إلاَّ اللّهُ».

(حم. م. ٤) عن أبي سعيد

(م. هـ) عن أبي هريرة (ن) عن عائشة

قلت: عدّ المؤلف هذا الحديث في المتواتر فقال في الأزهار المتناثرة: أخرجه مسلم[١] عن أبي سعيد وأبي هريرة، والنسائي [٤/ ٥] عن عبد الله بن جعفر وعائشة، والطبراني عن ابن عباس وابن مسعود، والبزار[٢] عن جابر بن عبد الله، والعقيلي في الضعفاء [٣/ ٧٣] عن عروة بن مسعود، وابن أبي الدنيا في المحتضرين عن حذيفة وعمر وعثمان وأنس اهـ.

قلت: وورد أيضاً من حديث علي وواثلة وعبد الله بن عمر.

ثم إنّ حديث أبي هريرة ورد عنه بألفاظ مختلفة من طرق متعددة من رواية أبي حازم وأبي سلمة وموسى بن وردان ومحمد بن سيرين وداود بن فراهيج ويزيد بن رومان، فرواية أبي حازم عند مسلم وابن ماجه [رقم ١٤٤٦] والبيهقي في السنن [٣/ ٣٨٣]، ورواية أبي سلمة قال الطبراني في الصغير [٢/ ١٢٥]:

ثني وصيف الأنطاكي الحافظ ثنا سليمان بن سيف أبو داود الحرّاني ثنا سعيد بن سلام العطار ثنا عمر بن محمد بن صهبان المدني عن صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: /قال رسول الله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلاّ الله وقولوا: الثبات الثبات ولا قوّة إلاّ بالله». ٥/ ١٩٤

قلت: سعيد بن سلام العطار كذاب وضاع[٣]، والحديث بهذه الزيادة من وضعه ولا بدّ، ورواية موسى بن وردان قال أبو الحسن علي بن عمر الحربي: حدثنا أبو القاسم حمزة بن محمد الكناني الحافظ إملاء ثنا أبو عبد الله محمد بن داود بن عثمان بن سعيد بن أسلم الصدفي ثنا يحيى بن يزيد يكنى: أبا شريك ثنا ضمام بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا من شهادة أن لا إله إلاّ الله قبل أن يحال بينكم وبينها ولقنوها موتاكم».

ورواية محمد بن سيرين قال أبو عمرو بن منده في فوائده:

أخبرنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقّاق ثنا محمد بن عيسى بن حيّان ثنا محمد بن الفضل بن عطية عن سليمان التيمي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لقّنوا موتاكم لا إله إلاّ الله».

ورواه أبو بكر بن النقور في فوائده من هذا الوجه فقال:

أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسين الربعي أنا أبو الحسن بن مخلد ثنا

---

(١) الجنائز باب (١)، رقم (١، ٢).

(٢) المجمع (٢/ ٣٢٣).

(٣) انظر المغني في الضعفاء (١/ ٢٦٠، رقم ٢٤٠٠).

عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق به ولفظه: «لقنوا موتاكم لا إله إلاّ الله ولا تملوهم»، ومحمد بن الفضل بن عطية متروك، ورواية داود بن فراهيج أخرجها أبو نعيم في تاريخ أصبهان:

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو علي الحسن بن محمد بن أبي هريرة ثنا إسماعيل بن يزيد ثنا معن بن عيسى عن يزيد بن عبد الملك عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «زودوا موتاكم لا إله إلاّ الله».

ورواية يزيد بن رومان عن أبيه قال الحاكم في التاريخ:

ثنا محمد بن إبراهيم بن الفضل ثنا أبو بكر محمد بن شعيب القصير ثنا عمرو ابن زرارة ثنا معن بن عيسى ثنا يزيد بن عبد الملك عن يزيد بن رومان عن أبيه عن أبي هريرة به مثل الذي قبله، وهذا السند هو عين/ الذي قبله، وكأنّه اختلف فيه ٥/ ١٩٥ على معن بن عيسى أو يزيد بن عبد الملك أو وهم فيه بعض الرواة.

وحديث عبد الله بن جعفر وهم المؤلف في عزوه إلى النسائي [٤/ ٥]، وإنّما أخرجه ابن ماجه كما في المتن [رقم ١٤٤٦]، وأخرجه أيضاً الحكيم الترمذي في نوادر الأصول:

أخبرنا عبد الله بن أبي زياد القطواني ثنا أبو عامر العقدي ثنا كثير بن زيد عن إسحاق بن عبد الله بن جعفر عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «لقنوا موتاكم لا إله إلاّ الله الحليم الكريم، سبحان الله رب السموات السبع وربّ العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، قالوا: يا رسول الله كيف هي للحي؟ قال: أجود وأجود»، وبهذا اللفظ هو عند ابن ماجه.

وحديث عائشة أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير:

ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهو شيخ النسائي فيه بإسناده.

وحديث جابر أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٣/ ٣١٠]:

حدثنا أحمد بن إبراهيم بن يوسف ثنا إبراهيم بن جهد ثنا عثمان بن الهيثم ثنا عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن جابر به.

ومن هذا الوجه رواه أيضاً الطبراني في كتاب الدعاء، وعبد الوهاب بن مجاهد فيه فقال: وقال ابن جميع في معجمه:

ثنا محمد بن حمدون أبو بكر ببالس ثنا أحمد بن الأسود ثنا عثمان بن الهيثم ثنا عبد الوهاب بن مجاهد به.

وحديث ابن عباس أخرجه ابن جرير:

حدثني علي ثنا عبد الله حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس في قوله: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ﴾ [مريم: ٩٠] قال: «إنّ الشرك فزعت منه السموات والأرض والجبال وجميع الخلائق إلاّ الثقلين»، قال: وقال رسول الله ﷺ: «لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلاّ الله فمن قالها عند موته وجبت له الجنة، قالوا: يا رسول الله فمن قالها في صحته؟، قال: تلك أوجب وأوجب، ثم قال: والذي نفسي بيده لو جيء بالسموات والأرض ومن فيهن وما بينهن وما تحتهن فوضعن في كفّة الميزان ووضعت شهادة أن لا إله إلاّ الله في الكفة الأخرى لرجحت بهن»، وهكذا رواه الطبراني، ويقول الحافظ نور الدين: إنّ رجاله ثقات إلاّ أن ابن أبي طلحة ـ يعني عليا ـ لم يسمع من ابن عباس، قال ابن جرير: وشهد له حديث البطاقة.

قلت: ولابن عباس حديث آخر أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات من طريق الحاكم:

٥/١٩٦ ثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا ابن محمويه بن مسلم/ حدثنا أبي ثنا النضر بن محمد ثنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن مهاجر عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «افتحوا على صبيانكم أول كلمة: لا إله إلاّ الله، ولقنوهم عند الموت: لا إله إلاّ الله فإنّه من كان أول كلامه: لا إله إلاّ الله، وآخر كلامه: لا إله إلاّ الله، ثم عاش ألف سنة لم يسأل عن ذنب واحد»، ثم قال: موضوع وابن محمويه وأبوه مجهولان، وقد ضعف البخاري إبراهيم بن مهاجر وتعقبه المؤلف بأنّ الحديث في المستدرك [١/٣٥١] وأنّ البيهقي خرجه في الشعب عن الحاكم وقال: متن غريب لم نكتبه إلاّ بهذا الإسناد، وأورده الحافظ في أماليه ولم يقدح في سنده بشيء إلاّ أنّه قال: إبراهيم فيه لين، وقد أخرج له مسلم في المتابعات اهـ.

وحديث واثلة قال أبو نعيم في الحلية:

ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد المؤمن ثنا أبو بكر ثنا عبد الله بن علي بن الجارود ثنا إسحاق بن منصور ثنا أحمد بن أبي طالب أبو سليمان ثنا إسماعيل بن عياش عن أبي معاذ عتبة بن حميد عن محكول عن واثلة قال: قال رسول الله ﷺ: «احضروا موتاكم ولقنوهم لا إله إلاّ الله وبشروهم بالجنة، فإنّ الحليم من الرجال والنساء يتحيرون عند ذلك المصرع...»، الحديث. وحديث ابن عمر رواه ابن شاهين في الجنائز:

حدثنا عثمان بن جعفر بن أحمد السبيعي ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة

ثنا علي بن عياش ثنا حفص بن سليمان ثني عاصم وعطاء بن السائب عن زاذان عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لقنوا موتاكم لا إله إلاّ الله، فإنّه ليس مسلم يقولها عند الموت إلاّ أنجاه الله من النار».

قلت: وقد اختلف فيه على عطاء بن السائب وكان قد اختلط فرواه أحمد [٣/ ٤٧٤] من طريقه فقال: عن زاذان فقال: حدثني من سمع النبي ﷺ يقول: «من لقن عند الموت لا إله إلاّ الله دخل الجنة».

ورواه الطبراني في الكبير والأوسط من جهته أيضاً فقال:

عن زاذان/ قال: قال رسول الله ﷺ: «من لقن لا إله إلاّ الله عند الموت دخل الجنة». ٥/ ١٩٧

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن زاذان قال: «من قال: لا إله إلاّ الله. . . .»، الحديث مقطوعاً.

ورواه الطبراني في الكبير عن عطاء أيضاً فقال: عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مثله.

وحديث علي رواه زيد بن علي في مسنده عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «دخل رسول الله ﷺ على رجل من ولد عبد المطلب وهو يجود بنفسه وقد وجهوه لغير القبلة فقال رسول الله ﷺ: وجهوه إلى القبلة فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت الملائكة عليه وأقبل الله عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض. قال: ثم أقبل رسول الله ﷺ يلقنه لا إله إلاّ الله، وقال: لقنوها موتاكم فإنّه من كانت آخر كلامه دخل الجنة».

وروى الطبراني في الأوسط آخره من حديث علي وهو قوله: «من كان آخر كلامه لا إله إلاّ الله دخل الجنة».

٢٨٠١/ ٧٣٠٢ ـ «لقيامُ رجُلٍ في الصفِّ في سبيل اللّهِ عزَّ وجلَّ ساعةً أفضلُ مِنْ عبادةِ ستينَ سنةٍ».

(هق. خط) عن عمران بن حصين

قال في الكبير: وفيه إسماعيل بن عبيد المكي، قال في الميزان: لا يعرف، وسبقه العقيلي فأورده في الضعفاء وقال: لا تحفظ أحاديثه، وساق له هذا الحديث، فما أوهمه صنيع المؤلف أن مخرجه العقيلي خرجه وسكت عليه غير صواب.

قلت: فيه عدّة أوهام، **الأول**: أنّ العقيلي ليس بنبي الجرح والتعديل حتى يكون قوله حجة على المؤلف بل له رأيه وللمؤلف رأيه.

الثاني: أنّ المؤلف من شرطه في هذا الكتاب عدم التعرض لذكر كلام المخرجين بل بناه على الاختصار والرموز في العزو ومراتب الأحاديث.

الثالث: أنّ المؤلف لم يعزه للعقيلي وإنّما عزاه للبيهقي، والشارح حرف «الهاء» بـ «العين» فجعله رمزاً للعقيلي وإنّما هو بـ «الهاء»/ رمزاً للبيهقي فسقط هذا الهراء من أصله. ٥/١٩٨

الرابع: أنّ إسماعيل بن عبيد المكي إنّما هو في سند الخطيب [١٠/ ٢٩٥]، فإنّه رواه من طريق يحيى بن سليم عن إسماعيل المكي عن الحسن عن عمران بن حصين، وأمّا البيهقي فرواه من وجه آخر كما سأذكره.

الخامس: أنّ إسماعيل المذكور وإن قال فيه العقيلي ذلك فإنّه ليس كما قال بل هو معروف من أهل الحجاز، روى عنه يحيى بن سليم ويعقوب بن محمد الزهري ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا وصفه بجهالة بل ذكره ابن حبان في **الثقات**.

السادس: أنّ المصنف لم يسكت على الحديث بل رمز له بعلامة الصحيح وهو صحيح كما قال فقد خرجه الحاكم في المستدرك من طريق عبد الله بن صالح المصري [٢/ ٦٨]:

ثنا يحيى بن أيوب عن هشام بن حسان عن الحسن عن عمران مرفوعاً: «مقام الرجل في الصف في سبيل الله أفضل عند الله من عبادة رجل ستين سنة»، ثم قال: صحيح على شرط البخاري وأقرّه الذهبي.

ومن هذا الطريق خرجه البيهقي [٩/ ١٦١] فقال:

أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأنا أبو بكر القطان ثنا أبو الأزهر حدثنا عبد الله بن صالح به.

وقد ذكره المصنف فيما سيأتي من حرف «الميم» ونصّ الشارح على صحته، وكذلك خرجه من هذا الوجه الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا بكر بن سهل ثنا عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن هشام بن حسان به.

٢٨٠٢/ ٧٣٠٤ ـ «لِكُلِّ أمةٍ مجوس، ومجوسُ أُمَّتي الذين يقولُون: لا قدَرَ، إنْ مرضُوا فلا تعودُوهُمْ، وإن ماتُوا فَلاَ تشهدُوهُم».

(حم) عن ابن عمر

قال في الكبير: عن أبي ضمرة عن عمر بن عبد الله مولى عفرة عن ابن عمر،

ثم قال الإمام أحمد: ما أرى عمر بن عبد الله لقي عبد الله بن عمر فالحديث مرسل قال: وأكثر حديث عمر مولى عفرة مراسيل، وقال ابن الجوزي في العلل: هذا حديث لا يصح فيه عمر مولى عفرة، قال ابن حبان: يقلب الأخبار لا يحتج به، وأورده/ ـ أعني ابن الجوزي ـ في الموضوعات أيضاً، وتعقبه العلائي بأنّ له شواهد ١٩٩/٥ ينتهي مجموعها إلى درجة الحسن، وهو وإن كان مرسلاً لكنه اعتضد فلا يحكم عليه بالوضع ومن ثم رمز المؤلف لحسنه.

قلت: في هذا أوهام، **الأول**: قوله: ثم قال الإمام أحمد. . . . إلخ صريح في أنّ أحمد قال ذلك في المسند عقب الحديث وليس كذلك، فإنّه لم يقل فيه شيئاً، وإنّما نقل أهل الجرح والتعديل عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنّه قال: ليس به بأس، لكن أكثر حديثه مراسيل.

الثاني: أنّ أحمد كما رواه من هذا الطريق المرسل رواه من طريق آخر متصل فقال:

حدثنا إبراهيم بن أبي العباس حدثني عبد الرحمن بن صالح بن محمد الأنصاري عن عمر بن عبد الله مولى عفرة عن نافع عن ابن عمر به، فالاقتصار على الطريق المنقطع قصور.

الثالث: قوله: وأورده ابن الجوزي في الموضوعات كذب فإنّه ما أورد حديث ابن عمر، وإنّما أورد حديث أبي هريرة، فتعقّبه المؤلف بأنّ له طرقاً متعددة وبدأ بحديث ابن عمر فقال: قال أبو داود [رقم ٤٦٩١]:

ثنا موسى بن إسماعيل ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «القدرية مجوس هذه الأمّة إن مرضوا فلا تعودوهم. . .» الحديث، قال: ثم رواه أبو داود من طريق سفيان الثوري عن عمر بن محمد عن عمر مولى عفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة، ثم قال: قال الحافظ صلاح الدين العلائي في أجوبته عن الأحاديث التي انتقدها السراج القزويني على المصابيح وزعم أنّها موضوعة: أمّا حديث ابن عمر فرجال إسناده على شرط الشيخين لكنه منقطع لأنّ أبا حازم سلمة بن دينار لم يسمع من ابن عمر، بل ذكر أنّه لم يسمع من أحد من الصحابة غير سهل بن سعد.

ولكنّه رواه جعفر الفريابي في كتاب القدر:

حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي ثنا زكريا بن منظور حدثني أبو حازم عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث.

وزكريا بن منظور ضعفوه كثيراً وروى عباس الدوري عن ابن/ معين أنّه قال: ٢٠٠/٥

ليس به بأس، إنّما كان فيه شيء زعموا أنه طفيلي، وقال ابن عدي [٣/١٠٦٨]: هو ضعيف يكتب حديثه فإنّه يغلب على الظنّ أن زيادة نافع في روايته معتبرة ويتبين بها الساقط في رواية أبي داود... إلخ ما ذكره، وقد أطال المؤلف في طرق هذا الحديث ما يصح أن يفرد في جزء حديثي ولكن الشارح ضرب عن ذلك صفحاً لما تعلم.

٧٣٠٨/٢٨٠٣ ـ «لكلِّ سهوٍ سجدتان بعدَ مَا يُسَلِّمُ».

(حم. د. هـ) عن ثوبان

قال في الكبير: قال البيهقي في المعرفة: انفرد به إسماعيل بن عياش وليس بقوي، وقال الذهبي: قال الأثرم: هذا منسوخ، وقال العراقي: حديث مضطرب، وقال ابن عبد الهادي كابن الجوزي: إسماعيل بن عياش مقدوح فيه، وقال ابن حجر في سنده اختلاف اهـ. فرمز المؤلف لحسنه غير حسن.

قلت: بل الكذب قبيح غير حسن فالمؤلف ما رمز لحسنه ولكن رمز لضعفه.

٧٣١٠/٢٨٠٤ ـ «لِكُلِّ شيءٍ آفةٌ تُفْسِدُهُ، وآفةُ هذا الدِّين ولاة السُّوء».

الحارث عن ابن مسعود

قال الشارح: بإسناد فيه متهم.

وقال في الكبير: فيه مبارك بن حسان، قال الذهبي: قال الأزدي: يرمى بالكذب.

قلت: الشارح جاهل بقواعد الجرح والتعديل فمبارك بن حسان وإن قال فيه ذلك الأزدي فقد قال فيه من هو أولى منه وهو ابن معين: إنّه ثقة، وذكره البخاري فما جرحه بشيء، وذكره ابن حبان في الثقات، بل كلام الأزدي في الجرح غير مقبول عند علماء الحديث، والذهبي الذي ذكر قول الأزدي ذكر بجانبه قول ابن معين فلا يصح أن يقتصر على حكاية الاتهام إلاّ إذا كان متفقاً على ذلك، ثم إنّ فيه علل أخرى لم يذكرها.

فإنّ الحديث قال فيه الحارث بن أبي أسامة:

حدثنا إسماعيل بن أبي إسماعيل ثنا إسماعيل بن عياش ثنا مبارك بن حسان السلمي عن الحسن البصري/ عن عبد الله بن مسعود به، وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير أهل بلده الشاميين، وشيخه هذا بصري ثم مكي، والحسن البصري لم يسمع من عبد الله بن مسعود. ٥/٢٠١

٧٣١١/٢٨٠٥ ـ «لِكُلِّ شيء أُسٌّ، وأُسُّ الإيمان الورعُ، ولِكِلِّ شيءٍ فرعٌ، وفرعُ

الإيمان الصّبرُ، ولِكُلِّ شَيْءٍ سِنَامٌ، وسنامُ هذه الأمَّةِ عمِّي العباسُ، ولِكُلِّ شيءٍ سِبْطٌ، وسبطُ هذه الأمَّة الحسنُ والحسينُ، ولِكُلِّ شيءٍ جناحٌ، وجناحُ هذهِ الأمَّة أبو بَكر وعمرُ، ولِكُلِّ شيءٍ مجنٌّ، ومجن هذه الأمّة علي بن أبي طالب».

(خط) وابن عساكر عن ابن عباس

قلت: هذا حديث كذب موضوع يلام المؤلف على ذكره ولم أره في تاريخ الخطيب.

٢٨٠٦/ ٧٣١٣ ـ «لِكُلِّ شيءٍ حِلية وحِليةُ القرآنِ الصوتُ الحسنُ».

(عب) والضياء عن أنس

قال الشارح: وفيه كذاب.

وقال في الكبير: فيه عبد الله بن محرر الجزري تركوا حديثه، وقال الجوزجاني: هالك، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله لكنه يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار ولا يفهم، ورواه أيضاً باللفظ المزبور البيهقي، قال الهيثمي: فيه عبد الله بن محرر وهو متروك ورواه الطبراني عن أبي هريرة، وفيه عنده إسماعيل بن عمرو البجلي وهو ضعيف.

قلت: المختارة للضياء المقدسي من كتب الصحيح فما أظنّه خرج الحديث فيه من طريق عبد الله بن محرر بل لا بد أن يكون خرجه من طريق غيره، فإنّ الحديث كما ورد من روايته عن قتادة عن أنس، كذلك ورد من طريق عبد الرحمن بن بديل عن أبيه عن أنس به مثله، ومن هذا الطريق أخرجه الخطيب في التاريخ [٧/ ٢٦٨] من رواية الفضل بن حرب البجلي عنه، فهذه متابعة رواية عبد الله بن محرر.

وقد أخرجه من طريقه أيضاً أبو القاسم القشيري في الرسالة من طريق أحمد ابن عبيد الصفار ـ ولعله في مسنده ـ:

ثنا عثمان بن عمر الضبي ثنا أبو الربيع ثنا عبد السلام بن هاشم ثنا عبد الله بن محرر عن قتادة عن أنس به.

أمّا قول الشارح: ورواه الطبراني عن أبي هريرة فغلط منه بل رواه من حديث ابن عباس وهو أيضاً شاهد لحديث عبد الله بن محرر[١].

٢٨٠٧/ ٧٣١٥ ـ «لِكُلِّ شيءٍ زكاةٌ وزكاةُ الدَّار بيتُ الضيافَةِ».

الرافعي/ عن ثابت ٥/ ٢٠٢

(١) انظر المجمع: (٧/ ١٧١) وقد تصحف اسم عبد الله بن محرر إلى ابن محرز في المطبوع من المجمع ومن الفيض، والصواب ما أثبته الشيخ ـ رحمه الله ـ، انظر تقريب التهذيب (٣٢٠، رقم ٣٥٧٣)، وانظر الضعفاء والمتروكين (٢/ ١٣٦، رقم ٢٠٩٩).

قال الشارح: عن ثابت عن أنس كذا هو في الميزان ولسانه وهو حديث منكر كما فيهما.

قلت: هو حديث موضوع كما فيهما لا أنّه منكر.

قال الذهبي في الميزان:

أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ أنا ابن اللتي أنا أبو الوقت أخبرتنا بيبي الهرثمية أنا ابن أبي شريح أنا أحمد بن عثمان النهرواني حدثني عبد الله بن عبد القدوس أبو صالح الكرخي ثنا عاصم بن علي ثنا شعبة عن ثابت عن أنس به.

قال النقاش في الموضوعات له: وضعه أحمد أو شيخه اهـ.

زاد في اللسان: وقال الجوزقاني في كتاب الأباطيل ـ أي الموضوعات ـ: حديث منكر وعبد الله بن عبد القدوس مجهول اهـ.

والقاعدة: إذا ذكر الحديث في الموضوعات وقيل عقبه: منكر فمرادهم به موضوع، بل أكثر ما يطلق المقدمون المنكر ويريدون الموضوع فكان على المؤلف ألاَّ يورده في هذا الكتاب.

٢٨٠٨/ ٧٣١٧ ـ «لِكُلِّ شيءٍ صفوة، وصفوةُ الصلاةِ التكبيرةُ الأولَى».

(ع. هب) عن أبي هريرة (حل) عن عبد الله بن أبي أوفى

قال الشارح: بالتحريك بإسناد ضعيف خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، ففي الطريق الأول: الحسن بن السكن، ضعفه أحمد ولم يرتضه الفلاس، وفي الثاني: الحسن بن عمارة وقد ذكره العقيلي في الضعفاء.

قلت: عبد الله بن أبي أوفى بالسكون لا بالتحريك، والحسن بن السكن ذكره ابن حبان في الثقات [٨/ ١٧٨] وهو شاهد لحديث الحسن بن عمارة، ولهما شاهد ثالث من حديث أبي الدرداء فبمجموع الطرق يحسن الحديث.

٢٨٠٩/ ٧٣١٩ ـ «لِكُلِّ شيءٍ عروسٌ، وعروسُ القرآنِ الرحمنُ».

(هب) عن علي

قال الشارح: وإسناده حسن.

وقال في الكبير: فيه علي بن الحسن دبيس عدّه الذهبي في الضعفاء والمتروكين، وقال الدارقطني: ليس بثقة.

قلت: وإذ ذلك كذلك فمن أين قلت في الصغير: إنّه حسن مع أنّ المؤلف رمز لضعفه؟!

٢٨١٠/ ٧٣٢٢ ـ «/لِكُلِّ شيءٍ مِفْتَاحٌ، ومفتاحُ الجنةِ حُبُّ المساكينِ والفقراءِ». ٥/ ٢٠٣

ابن لال عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه عمر بن راشد عن مالك، قال أبو حاتم: وجدت حديثه كذباً، قال الحافظ العراقي: ورواه أيضاً الدارقطني في غرائب مالك، وابن عدي وابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر باللفظ المزبور اهـ. وأورده ابن الجوزي من عدّة طرق وحكم عليه بالوضع.

قلت: لم يورده ابن الجوزي من طرق متعددة إنّما أورده من عند ابن حبان ثم من رواية أحمد بن داود بن عبد الغفار:

ثنا أبو مصعب ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر به.

ثم قال: قال ابن حبان: هذا حديث موضوع وأحمد بن داود كان يضع الحديث، وقال الدارقطني: وهذا الحديث وضعه عمر بن راشد الحارثي على مالك وسرقه منه هذا الشيخ فوضعه على أبي مصعب، فزاد المصنف بيان من خرج رواية عمر بن راشد ووهم أبو الحسن بن صخر في عوالي مالك والخطيب في رواة مالك وابن لال في مكارم الأخلاق وابن عدي في الكامل.

قلت: وأخرجه أيضاً القشيري في الرسالة، فما للحديث إلاّ طريقان عن مالك، طريق ذكره ابن الجوزي وأشار إلى متابع له فخرجه المؤلف.

٢٨١١/ ٧٣٢٣ ـ «لِكُلِّ عبدٍ صيت: فإنْ كان صالِحاً وُضِعَ فِي الأرضِ، وإنْ كانَ مُسيئاً وُضِعَ في الأرضِ».

الحكيم عن أبي هريرة

قلت: قال الحكيم في الأصل الستين والمائة[1]:

حدثنا إبراهيم بن المستمر ثنا محمد بن بكار العقيلي ثنا سعيد بن بشير عن الأعمش عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة به.

٢٨١٢/ ٧٣٢٤ ـ «لكلِّ صائمٍ دعوةٌ مُستَجَابَةٌ عندَ إفطارِهِ أُعطِيَهَا فِي الدُّنْيا أوْ ادُّخِرَتْ لَهُ في الآخِرَةِ».

الحكيم عن ابن عمر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ هذا الحديث مَرْفُوعٌ اتفاقاً كغيره من الأحاديث التي يوردها، ومخرجه الحكيم إنّما قال: إنّ النضر بن دعبل رفعه وإنّ الباقين وقفوه على ابن عمر، فأشار إلى تفرّد نضر برفعه، فإطلاق المصنف عزو

---

(١) هو في الأصل التاسع والخمسين والمائة من المطبوع (٢/ ٣٥).

٥/٢٠٤ الحديث لمخرجه/ وسكوته غير مرضي.

قلت: هذا والله كلام جاهل بالفن بليد الذهن، فالحديث إذا اختلف الرواة في رفعه ووقفه لا يلزم أولاً أن يكون كل اختلافهم معتبراً، بل قد يكون الرافع مقدماً على غيره، هذا إذا لم تكن هناك قرينة تدل على أنّ الحديث له حكم الرفع، وإن لم يصرح الراوي برفعه كهذا، وبعد هذا كله فكتاب المؤلف متن من شرطه عدم التعرض لأحوال المخرجين وذكر الاختلاف في الرفع والوقف، وكم حديث في الصحيحين اختلف في رفعه ووقفه فذكر الشيخان المرفوع ولم يتعرضا للموقوف، لأنّ المرفوع أرجح.

٢٨١٣/ ٧٣٢٧ ـ «لِكُلِّ قرنٍ مِنْ أُمَّتِي سَابِقُونَ».

(حل) عن ابن عمر

وقال في الكبير بعد أن ذكر أنّ صحابي الحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب: وفيه محمد بن عجلان ذكره البخاري في الضعفاء.

قلت: سقط من قلم الناسخ «واو» عمرو فظنه الشارح عبد الله بن عمر بن الخطاب وهو غلط، إنّما هو عبد الله بن عمرو بن العاص، ومحمد بن عجلان ثقة من رجال مسلم، قال الذهبي عنه: إمام صدوق مشهور، وأورد هذا الحديث في تذكرة الحفاظ بسنده من طريق أبي نعيم ثم قال: غريب جداً وإسناده صالح.

٢٨١٤/ ٧٣٢٨ ـ «لِكُلِّ قرنٍ سابقٌ».

(حل) عن أنس

قلت: قال أبو نعيم في ترجمة سالم الخواص [٨/ ٢٧٨]:

حدثنا أحمد بن محمد بن جعفر ثنا الحسن بن هارون بن سليمان ثنا الحسن بن شاذان النيسابوري سمعت مؤمل بن إهاب سمعت القعنبي الأكبر ـ يعني إسماعيل بن مسلم ـ يقول: رأيت في المنام كأنّ القيامة قد قامت وكأنّ منادياً ينادي: ألا ليقم السابقون، فقام سفيان الثوري، ثم نادى الثانية: ألا ليقم السابقون، فقام سالم الخواص، ثم نادى الثالثة: ألا ليقم السابقون، فقام إبراهيم بن أدهم، فأولت ذلك ٥/٢٠٥ ما حدثنا حماد بن سلمة/ عن حميد عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: لكل قرن سابق».

٢٨١٥/ ٧٣٣١ ـ «لكلِّ نبيٍّ خليلٌ في أُمَّتِي وإنَّ خَلِيلي عثمانُ بن عفانَ».

ابن عساكر عن أبي هريرة

قلت: هذا حديث موضوع يلام المؤلف على ذكره وقد انفرد به كذابان وضاعان كما ذكرهما الشارح في الكبير.

٢٨١٦/ ٧٣٣٧ ـ «للجارِ حقٌّ».

البزار والخرائطي عن سعيد بن زيد

قال الشارح: بإسناد ضعيف خلافاً لقول المؤلف: حسن، وبين في الكبير سببه وهو أنّه من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف.

قلت: إبراهيم لم يتهم بكذب وإنّما ضعف للوهم، وقد استشهد به البخاري تعليقاً، وقال ابن عدي: يكتب حديثه ولا يحتج به، ومن هذا قصد إذا أورد لحديثه شاهد يرتقي إلى الحسن، وهذا الحديث له شواهد متعددة لأجلها حسنه المؤلف.

٢٨١٧/ ٧٣٤٥ ـ «للغَازِي أجرُهُ وللجاعِلِ أجرُهُ وأجرُ الغازِي».

(د) عن ابن عمرو

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة شفي بن ماتع قال: حدثنا عبد الله ثني الليث عن حيوة بن شريح الكندي عن ابن شفي الأصبحي عن شفي عن عبد الله بن عمرو به.

ورواه الطحاوي في المشكل [٤/ ٢٧٢]:

ثنا عبد الملك بن مروان الرقي ثنا حجاج بن محمد عن الليث به إلاّ أنّه جعله من رواية شريح عن شفي دون واسطة ابنه.

ثم قال: هكذا حدثناه عبد الملك ولم يدخل بين حيوة وبين شفي أحداً.

وقد حدثنا إسماعيل بن إسحاق الكوفي ثنا محمد بن رمح ثنا الليث فذكره، وفيه عن ابن شفي عن أبيه.

ثم قال: وقد روى حديث حيوة عبد الله بن لهيعة عن حيوة بخلاف ما رواه الليث عنه في إسناده ومتنه كما حدثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا عبد الله بن وهب قال:

أخبرني ابن لهيعة عن حيوة بن شريح عن حسين بن شفي الأصبحي عن الصحابة أنّهم قالوا: «يا رسول الله أفتنا عن الجاعل والمجتعل في سبيل الله، فقال النبي ﷺ:/ للغازي أجر ما احتسب، وللجاعل أجر الجاعل والمجتعل». ٥/ ٢٠٦

٢٨١٨/ ٧٣٤٦ ـ «للمائدِ أجرُ شهيدٍ، وللغريقِ أجر شهيدَينِ».

(طب) عن أم حرام

قلت: لم يتكلم عليه الشارح وفي المتن وضع له علامة الضعيف.

وقد أخرجه الدولابي في الكنى بسند لا بأس به فقال:

حدثنا العباس بن محمد الدوري سمعت يحيى بن معين يقول: ثنا مروان بن

معاوية عن هلال بن ميمون الجهني أبي المغيرة عن أبي ثابت يعلى بن شداد عن أم حرام به مثله.

٢٨١٩/٧٣٤٨ ـ «للمُسلم على المسلم ستٌّ بالمعروفِ: يُسلِّمُ عليهِ إذا لَقِيَهُ، ويجيبُه إذا دعاه، ويشمِّتُهُ إذا عطَس، ويعودُه إذا مَرِضَ، وَيَتْبَعُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ، وَيُحِبُّ لَهُ ما يُحِبُّ لنَفْسِهِ».

(حم. ت. هـ) عن علي

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله ثقات. . . إلخ.

قلت: ما ذكر الحافظ الهيثمي حديث علي في باب حقوق المسلم ولا قال عنه شيئاً ولا هو من شرط كتابه لأنّه لا يذكر إلاّ الزوائد وهذا في سنن الترمذي [رقم ٢٧٣٩] وابن ماجه [رقم ١٤٣٣].

٢٨٢٠/ ٧٣٥١ ـ «للمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوتُهُ بالمعروفِ، ولاَ يكلَّفُ من العملِ إلاّ مَا يُطيقُ».

(حم. م. هق) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال ابن حجر: فيه محمد بن عجلان ورواه عنه أيضاً مالك والشافعي ولم يخرجه البخاري.

قلت: هذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أنّ مسلماً[1] لم يخرجه من طريق محمد بن عجلان بل رواه من طريق ابن وهب:

أخبرنا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة به.

قوله: ورواه عنه أيضاً مالك [رقم ٩٨] دليل على أنّ مالك رواه بسنده وليس كذلك، بل ذكره بلاغاً عن أبي هريرة، نعم أسنده مالك خارج الموطإ.

فذكر ابن عبد البر والمزي في الأطراف أنّ إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام روياه عن مالك عن ابن عجلان عن أبي هريرة.

وقال الحاكم في علوم الحديث في نوع المعضل: ربما أغفل أتباع التابعين الحديث وأتباعهم في وقت، ثم وصلاه أو أرسلاه في وقت، مثال ذلك ما حدثنا أبو بكر بن أبي نصر الدرابردي بمرو:

٥/٢٠٧ حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى القاضي ثنا القعنبي/ عن مالك بلغه عن أبي

(١) كتاب الإيمان، باب (١٠)، رقم: (٤٢).

هريرة، فذكر الحديث.

ثم قال: هذا معضل أعضله عن مالك في الموطإِ إلا أنّه قد وصل عنه خارج الموطإِ:

أخبرنا أبو الطيب محمد بن عبد الله الشعيري ثنا محمش بن عصام المعدل ثنا حفص بن عبد الله ثنا إبراهيم بن طهمان عن مالك بن أنس عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به قال: وهكذا رواه النعمان بن عبد السلام وغيره عن مالك اهـ.

٢٨٢١/٧٣٥٨ ـ «لمْ يبقَ من النبوةِ إلاّ المبشراتُ: الرؤيَا الصالحةُ».

(خ) عن أبي هريرة

قال الشارح: ورواه مسلم عن ابن عباس.

وقال في الكبير: وكذا مسلم عن ابن عباس، فعزوه للبخاري وحده موهماً أنّ ذلك مما تفرّد به غير سديد.

قلت: بل الكذب غير سديد فالحديث من إفراد البخاري [٩/ ٤٠] كما نصّ عليه في كتب الأطراف ولم يخرجه مسلم أصلاً لا من حديث ابن عباس ولا من حديث غيره.

٢٨٢٢/ ٧٣٦٠ ـ «لمْ تحسُدْنا اليهودُ[1] ما حسدُونَا بثلاثٍ: التسليم والتأمين واللهم ربّنَا ولكَ الحمدُ».

(هق) عن عائشة

قال في الكبير: قضية صنيع المصنف أنّ ذا لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه والأمر بخلافه، فقد خرجه ابن ماجه باللفظ المزبور من حديث ابن عباس.

قلت: قبح الله الكذب قال ابن ماجه [رقم ٨٥٦]:

ثنا العباس بن الوليد الخلال ثنا مروان بن محمد وأبو مسهر قالا: حدثنا خالد ابن يزيد بن صبيح المري ثنا طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على آمين فأكثروا من قول آمين» فأين اللفظ المزبور والعجب أنّ المصنف ذكر هذا الحديث فيما سيأتي من حرف «الميم» وعزاه لابن ماجه وكتب عليه: ضعيف لضعف طلحة الحضرمي وغيره، لكن له شواهد، وأعجب منه أنّ ابن ماجه رواه من حديث عائشة أيضاً لكن

(١) في المطبوع من الفيض: «لم تحسدنا اليهود بشيء. . . .» الحديث.

٢٠٨/٥ بلفظ: «ما حسدتكم» وقد ذكره المصنف في الميم أيضاً وعزاه للبخاري في الأدب/ المفرد وابن ماجه.

٢٨٢٣/ ٧٣٦١ ـ «لَمْ يُرَ للمتحَابِّينَ مثلُ النكاحِ».

(هـ ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: لفظ ابن ماجه والحاكم: «مثل التزوج».

قلت: هذا كذب بل لفظ ابن ماجه [رقم ١٨٤٧] كما هنا، وإنّما ذكره بلفظ: «التزوج» الحاكم وحده [٢/ ١٦٠]، والشارح لم يقف على متن ابن ماجه وإنّما رآه في تلخيص المستدرك للذهبي فجزم بأنّه كذلك عند ابن ماجه.

٢٨٢٤/ ٧٣٦٥ ـ «لَمْ يكذِبْ من نَمَى بين اثنَيْنِ ليُصْلِحَ».

(د) عن أم كلثوم بنت عقبة

قال في الكبير: سكت عليه أبو داود وأقرّه عليه المنذري فهو صالح ومن ثم رمز المصنف لحسنه.

قلت: لم يعلم أنّ أصل هذا الحديث في الصحيحين[1] بلفظ: «ليس الكذاب» وإلاّ لهول على عادته وتعنّته، وسيذكره المؤلف قريباً في حرف ليس.

وقد أخرجه بهذا اللفظ أيضاً أبو نعيم في الحلية [٦/ ٦٦] من طريق حماد بن زيد عن النعمان ومعمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمّه أم كلثوم به بلفظ: «لم يكذب من نمى خيراً أو قال خيراً ليصلح بين اثنين».

ورواه ابن قتيبة في عيون الأخبار:

حدثني محمد بن عبيد ثنا بربر بن هارون أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه به، كذا قال عن أبيه وهو وهم من بعض الرواة، والصواب: عن أمّه، وانظر: «ليس الكذاب» الآتي قريباً.

٢٨٢٥/ ٧٣٦٩ ـ «لَمْ يمنعْ قومٌ زكاةَ أموالِهِم إلاّ مُنِعُوا القطرَ من السَّمَاءِ ولولاَ البهائمُ لم يُمطروا».

(طب) عن ابن عمر

قلت: رمز المؤلف لضعفه وسكت الشارح عن تعليله لعدم ذكر الحافظ نور الدين إيّاه.

وقد أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٢٠] من طريق جعفر بن محمد الفريابي:

---

(١) البخاري: (٣/ ٢٤٠)، ومسلم كتاب البرّ باب (٢٧)، رقم: (١٠١).

ثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء عن ابن عمر به، وخالد بن يزيد متروك.

٢٨٢٦/ ٧٣٧٢ ـ «لَمَّا نُفِخَ في آدمَ الروحُ مارَتْ وطارَتْ فصارَتْ في رأسِهِ/ فعطَسَ فقالَ: الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، فقال اللّهُ: يَرْحَمُكَ اللّهُ». ٥/ ٢٠٩

(حب. ك) عن انس

قلت: تحرف في الشرح الصغير رمز ابن حبان برمز أحمد وهو خطأ إمّا من الشارح وإما من الكاتب.

والحديث رواه البزار من حديث أبي هريرة، وكذلك أبو يعلى مطولاً وأصله في سنن الترمذي، وانظر أسانيده في تاريخ ابن كثير.

٢٨٢٧/ ٧٣٧٣ ـ «لمّا خلقَ اللّهُ جنةَ عدن خلقَ فيهَا مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بشرٍ، ثمَّ قالَ لَهَا: تَكَلَّمِي، فقَالَتْ: قَدْ أفلحَ المؤمنُونَ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال المنذري: رواه فيهما بإسنادين أحدهما جيد، وقال الهيثمي بعدما عزاه للكبير والأوسط: أحد إسنادي الأوسط جيداً اهـ. وقضيته أنّ سند الكبير غير جيد فعليه فكان ينبغي للمصنف العزو للأوسط.

قلت: يكون عليه ذلك لو التزم ألاّ يورد في كتابه إلاّ الصحيح والحسن، وإذا لم يلتزم ذلك فليس عليه ذلك.

والحديث قال فيه الطبراني [١١/ ١٨٤]:

حدثنا أحمد بن علي ثنا هشام بن خالد ثنا بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: «قال رسول الله ﷺ: لما خلق جنة عدن خلق فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، ثم قال لها: تكلمي....» الحديث.

وقال أيضاً:

حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا منجاب بن الحارث حدثنا حماد بن عيسى العبسي عن إسماعيل السدي عن أبي صالح عن ابن عباس مرفوعاً: «لما خلق الله جنة عدن بيده ودلى فيها ثمارها وشقّ فيها أنهارها ثم نظر إليها فقالت: قد أفلح المؤمنون، قال: وعزّتي وجلالي لا يجاورني فيك بخيل».

٢٨٢٨/ ٧٣٧٤ ـ «لمَّا أُلقِيَ إبراهيمُ في النَّارِ قَالَ: اللَّهُمَّ أنتَ فِي السَّمَاءِ واحدٌ وَأَنَا في الأرضِ واحدٌ أعبُدُكَ».

(ع. حل) عن أبي هريرة

قلت: عزا الشارح في الكبير هذا الحديث لابن النجار ثم قال: ورواه الديلمي باللفظ المزبور فلو ضمه المصنف لابن النجار في العزو لكان أولى اهـ.

مع أنّ هذا الحديث كما ترى عزاه المصنف لأبي يعلى وأبي نعيم، وابن النجار إنّما عزا إليه الحديث/ المذكور بعده فحذف الشارح مخرجي هذا الحديث ومتن الحديث الذي بعده وألحق عزو الثاني بالأول. ٥/٢١٠

والحديث أخرجه أبو نعيم من طريق الحسن بن سفيان:

ثنا محمد بن يزيد أبو هشام الرفاعي ثنا إسحاق بن سليمان ثنا أبو جعفر الرازي عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وأسنده الذهبي في الميزان في ترجمة أبي هشام من طريق أبي نعيم ثم قال: غريب جداً، قال البرقاني: أبو هشام ثقة أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح اهـ.

وعن أبي هشام رواه أبو يعلى إلاّ أنّه قال: عن عاصم عن أبي صالح ولم يسم والد عاصم فظنّه الحافظ نور الدين عاصم بن عمر بن حفص فعزاه للبزار ثم قال: وفيه عاصم بن عمر بن حفص وثقه ابن حبان وقال: يخطىء ويخالف وضعفه الجمهور اهـ.

اللهم إلاّ أن يكون وقع التصريح به كذلك في سند البزار وهو بعيد والله أعلم.

٢٨٢٩/ ٧٣٧٥ ـ «لما ألقي إبراهيمُ الخليلُ في النارِ قالَ: حسبِي اللّهُ ونعمَ الوكيلُ، فَمَا احترقَ منهُ إلاّ موضِعُ الكِتَافِ».

ابن النجار عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الديلمي باللفظ المزبور فلو ضمه المصنف لابن النجار كان أولى.

قلت: تقدّم ما في هذا من الوهم في الذي قبله وأزيد هنا أنّ الحديث خرجه من هو أقدم من ابن النجار والديلمي وهو أبو نعيم في الحلية إلاّ أنّه لم يذكر قوله: «فما احترق منه إلاّ موضع الكتاف» فقال:

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا محمد بن محمد بن سليمان ثنا سليمان ابن توبة ثنا سلام بن سليمان الدمشقي ثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: لما ألقي إبراهيم عليه السلام في النار قال: حسبي الله ونعم الوكيل».

٢٨٣٠/ ٧٣٧٨ ـ «لَمعالَجَةُ ملك الموتِ أشدُ من ألفِ ضربةٍ بالسيفِ».

(خط) عن أنس

قال في الكبير: وفيه محمد بن قاسم البلخي، قال ابن الجوزي: وضاع وأورد الحديث في الموضوعات وتعقّبه المصنف بأنّ فيه مرسلاً جيداً يشهد له.

/ **قلت**: ابن الجوزي أعلّه بقاسم البلخي وبكثير راويه عن أنس، ثم قال: ٥/ ٢١١ وإنما يروي عن الحسن.

وتعقّبه المؤلف بما رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده:

ثنا الحسن بن قتيبة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ مثله.

وبما رواه ابن المبارك في الزهد:

أنبأنا حريث بن السائب الأسدي حدثنا الحسن أنّ رسول الله ﷺ ذكر الموت وغمّه وكربه وعاره «فقال: ثلاثمائة ضربة بالسيف» اهـ.

قلت: ومرسل عطاء أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي بكر بن خلاد عن الحارث بن أبي أسامة به، ثم قال: كذا رواه عن عطاء مرسلاً وما كتبته عالياً إلاّ من حديث الحسن عنه أي عن عبد العزيز بن أبي رواد. ورواه غيره فقال: عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري اهـ. وليته أسنده.

٢٨٣١/ ٧٣٧٩ ـ «لَنْ تخلُو الأرضُ مِنْ ثلاثينَ مثل إبراهيمَ خلِيل الرحمنِ، بِهِمْ تُغَاثُون، وَبِهِمْ تُرْزَقُون، وَبِهِمْ تُمْطَرُون».

(حب) في تاريخه عن أبي هريرة

قال في الكبير: رواه (حب) من حديث محمد بن المسيب عن عبد الله بن مرزوق عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ثم قال ابن حبان: وابن مرزوق هو الطرسوسي لا البزوري يضع الحديث لا يحل ذكره إلاّ للقدح فيه اهـ. وحكاه عنه في الميزان وأورد له هذا الخبر ثم قال: هذا كذب اهـ. وبه يعرف اتجاه جزم ابن الجوزي بوضعه ومن ثمَّ وافقه المؤلف في اختصار الموضوعات وما صنعه المؤلف هنا من عزوه لابن حبان وسكوته عما عقبه به غير صواب.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ المؤلف عزا الحديث لابن حبان في التاريخ وهذا السند الذي ذكره الشارح هو سنده في الضعفاء [٢/ ١٧٧] نقله من اللآلىء المصنوعة للمؤلف الذي ما عدل عن عزوه إلى الضعفاء وعزاه للتاريخ إلاّ لنكتة، فلعله وقع لابن حبان في التاريخ بسند أنظف مما في الضعفاء.

٥/٢١٢ **الثاني**: أنّ ابن مرزوق المذكور في السند اسمه عبد الرحمن/ لا عبد الله.

الثالث: أن ابن حبان لم يقل: وابن مرزوق هو الطرسوسي لا البزوري، بل ذلك من كلام الذهبي ونصّه: عبد الرحمن بن مرزوق أبو عوف الطرسوسي لا البزوري يروي عن عبد الوهاب بن عطاء وغيره.

قال ابن حبان: كان يسكن طرسوس يضع الحديث... إلخ، فذكر ابن حبان بعد هذا البيان الذي نسبه الشارح إلى ابن حبّان.

الرابع: قوله: وحكاه عنه في الميزان يوهم أنّه نقل من الضعفاء لابن حبان أولاً ثم حكى أنّ الذهبي نقله أيضاً وهو كذب فإنّه ما نقل من الضعفاء ولا رآه.

الخامس قوله: وما صنعه المؤلف من عزوه لمخرجه ابن حبان وسكوته عمّا عقبه به غير صواب كذب من وجهين:

أحدهما: أنّ المؤلف لم يسكت بل رمز له بعلامة الضعيف الشامل للمنكر والواهي وغيرهما من أقسام الضعيف مع أنّه لم يلتزم نقل كلام المخرجين بل التزم عكسه لأنّ الكتاب متن مختصر.

ثانيهما: أنّ ابن حبان لم يعقب الحديث بشيء بل عقب به كلامه في جرح الرجل وجعله دليلاً على ضعفه، ونصّ ابن حبان في الضعفاء: عبد الرحمن بن مرزوق بن عوف أبو عوف شيخ كان بطرسوس يضع الحديث لا يحلّ ذكره في الكتب إلاّ على سبيل القدح فيه روى عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال: «لن تخلو الأرض...» الحديث.

حدثناه محمد بن المسيب ثنا عبد الرحمن بن مرزوق بطرسوس ثنا عبد الوهاب ابن عطاء اهـ. فأين التعقيب.

السادس: أنّ المؤلف لم يقرّ ابن الجوزي على الحكم بوضع الحديث بل جمع أحاديث الأبدال ثم تكلم على الجميع وأورد لها شواهد متعددة وأحال على كتابه الخبر الدال.

٢٨٣٢/ ٧٣٨٠ ـ «لَنْ تَخْلُوَ الأرضُ من أربعينَ رَجُلاً مثل خليلِ الرحمنِ، فبِهِمْ تُسْقَوْن، وبِهِمْ تُنْصَرُونَ، مَا مَاتَ منهُمْ أحدٌ إلا أبدَلَ اللّهُ مكانَهُ آخَرَ».

(طب) عن انس

قال الشارح: تمامه عند مخرجه الطبراني قال سعيد: سمعت قتادة يقول: لسنا نشك أنّ الحسن منهم، ثم قال: قال الهيثمي إسناده حسن.

/ **قلت**: لكن خرجه الدينوري في المجالسة مقطوعاً من كلام قتادة فقال: ٥/ ٢١٣
حدثنا الحسين بن عبد المجيد ثنا عمران بن محمد أبو حفص الحيزرابي ثنا عبد الوهاب بن عطاء ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: لن تخلو الأرض من أربعين بهم يغاث الناس وبهم ينصرون وبهم يرزقون. . .» الحديث.

قال قتادة: والله إني لأرجو أن يكون الحسن منهم، وهذا لا يقال من قبل الرأي فهو بلا شك مما حمله عن أنس وقصر به بعض الرواة.

٢٨٣٣/ ٧٣٨٤ ـ «لَنْ تَهْلِكَ أمةٌ أَنَا فِي أوَّلِهَا، وَعِيسَى ابن مريمَ فِي آخِرِهَا، والمهدِيُّ في وَسَطِهَا».

ابو نعيم في أخبار المهدي عن ابن عباس

قال الشارح: ورواه النسائي وغيره.

وقال في الكبير: ظاهره أنّه ليس في أحد الستة التي هي دواوين الإسلام وإلاّ لما أبعد النجعة، والأمر بخلافه فقد رواه منهم النسائي.

قلت: هذا كذب ما رواه النسائي ولا خرج في سننه حديثاً في أخبار المهدي قط.

٢٨٣٤/ ٧٣٩٠ ـ «لَنْ يشبَعَ المؤمنُ من خيرٍ يسمَعُه حتَّى يكونَ مُنتهَاهُ الجنَّةَ».

(ت. حب) عن أبي سعيد الخدري

قال في الكبير: وفيه عند الترمذي دراج عن أبي الهيثم، قال أبو داود: حديث دراج مستقيم إلاّ ما كان عن أبي الهيثم.

قلت: الحديث عند ابن حبان من طريق دراج أيضاً، وكذلك خرجه من طريقه الحاكم في المستدرك في كتاب الأطعمة وصححه والقضاعي في مسند الشهاب بلفظ: «لا يشبع عالم من علم»، والباقي سواء، ودراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد نسخة يصححها مثل ابن حبان والحاكم، ويحسنها مثل الترمذي [٥/ ٤٩ رقم ٢٦٨٦]، وربما يضعفها بعضهم كالدارقطني، وما أظن ما نقله الشارح عن أبي داود صحيحاً، فليحرر وليبحث عنه.

٢٨٣٥/ ٧٣٩١ ـ «لَنْ يعجِزَ اللّهُ هذِهِ الأمةَ من نصف يومٍ».

(د. ك) عن أبي ثعلبة

قلت: وأخرجه أيضاً ابن جرير في أول التاريخ [١/ ١٦]، وذكره المعافري في/ «السراج» بلفظ: «عمر أمّتي نصف يوم خمسمائة عام»، وقال: إنّه حديث حسن. ٥/ ٢١٤

٢٨٣٦/ ٧٣٩٢ ـ «لَنْ يغلبَ عسرٌ يسريْنِ، ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٥، ٦]».

(ك) عن الحسن مرسلاً

قال في الكبير: وأفاد الزيلعي أنّ ابن مردويه رفعه إلى جابر في تفسيره يرفعه.

قلت: هذا تعبير غريب ركيك، ثم إنّه يوهم أنّ ابن مردويه وصله من طريق الحسن عن جابر، وليس كذلك، بل قال ابن مردويه:

حدثنا أحمد بن محمد بن السري ثنا المنذر بن محمد بن المنذر ثني أبي ثنا يحيى بن محمد بن هانىء عن محمد بن إسحاق ثني الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «لما نزلت: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشرح: ٥، ٦] قال رسول الله ﷺ أبشروا ولن يغلب عسر يسرين»[(١)].

٢٨٣٧/ ٧٣٩٣ ـ «لَنْ يَلِجَ النَّارَ أحدٌ صَلَّى قبلَ طلوعِ الشمسِ وقبْلَ غُروبِهَا».

(حم. م. د. ن) عن عمارة بن رؤيبة

وكتبه الشارح أويبة ثم قال: كذا هو بخط المصنف بالهمزة، والظاهر أنّه سبق قلم وإنّما هو رويبة براء مهملة أوله وموحدة، كذا رأيته بخط الحافظ ابن حجر في الإصابة، قال: وما ذكره أنّ هؤلاء خرجوه عن عمارة عن النبي ﷺ غير صواب بل عمارة رواه عن أبيه رويبة رفعه.

قلت: كل هذا كذب لا أصل له، أمّا عمارة فهو ابن رؤيبة لا يهم فيه صغار طلبة الحديث، فضلاً عن المصنف، وكذلك هو موجود في جميع النسخ، وإنّما الشارح رأى الراء طويلة نوعاً فظنها ألف وحرف الاسم من عنده، ونسبه إلى المؤلف هذا إن لم يكن تعمد الكذب، وأمّا صحابي الحديث فهو عمارة، ولم يروه أحد عنه عن أبيه أصلاً، ولا لرؤيبة صحبة أيضاً، وإنّما هو من رواية أبي بكر بن عمارة بن رويبة عن أبيه، فالضمير في أبيه عائد إلى أبي بكر، والشارح أعاده إلى عمارة فأخطأ على عادته، ونسب خطأه إلى المؤلف، وهو المخطىء في كل ما ينقل أو يقول.

٥/ ٢١٥ **٢٨٣٨/ ٧٣٩٥ ـ «لَنْ يَلِجَ الدرجاتِ العُلَى مَنْ تَكهَّنَ، أو استقْسَمَ، أو رَجَعَ/ من سفرٍ تطيُّراً».**

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال الهيثمي تبعاً للمنذري رواه الطبراني بإسنادين، أحدهما

(١) انظر الحاكم في المستدرك: (٢/ ٥٢٨)، وفتح الباري (٧/ ٧١٢) وتفسير القرطبي (٢٠/ ١٠٧).

رجاله ثقات، وقال في الفتح: رجاله ثقات، لكني أظنّ أنّ فيه انقطاعاً، لكن له شاهد عن عمران بن حصين خرجه البزار أثناء حديث بسند جيد.

قلت: وله شاهد آخر من حديث عقبة بن عامر[1]، وأخرجه الدولابي في الكنى آخر الجزء الأول:

حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد ثنا مروان بن معاوية ثنا محمد بن قيس الأزدي ثنا عبادة بن نُسي عن أبي سحابة الصدفي حين حدثنا ونحن برودس هذا الحديث قال: حدثنا عقبة بن عامر الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الدرجات العلى لمن تكهن، ولا لمن استقسم، ولا لمن ردّه طائر عن سفره»، ثم قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا: لا تحل الجنة، ولكن قولوا: لا تحل الدرجات العلى» اهـ.

ثم إنّ قول الشارح: قال الهيثمي: تبعاً للمنذري... إلخ كذب منه، فإنّ الهيثمي ما رأى كتاب الترغيب للحافظ المنذري، والرجل رتب معاجم الطبراني، وتكلم على جميع أحاديثها فما تبع في ذلك أحد.

٢٨٣٩/ ٧٣٩٦ ـ «لَنْ ينفعَ حَذَرٌ مِنْ قَدَرٍ، ولكنَّ الدعاءَ ينفعُ مِمَّا نَزَلَ ومِمَّا لَمْ يَنزِلْ، فعلَيْكُمْ بالدعاءِ عبادَ اللّهِ».

(حم. ع. طب) عن معاذ

قال في الكبير: رووه من رواية إسماعيل بن عياش عن شهر بن حوشب عن معاذ، قال الهيثمي: وشهر لم يسمع من معاذ، ورواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز ضعيفة اهـ. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه.

قلت: بل به يعرف ما فيك من الكذب والتهوّر والجهل والتعنّت، فإن إسماعيل بن عياش لم يروه عن شهر بن حوشب، بل رواه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن شهر بن حوشب، والحديث له شواهد من حديث عائشة[2].

أخرجه الحاكم في المستدرك [١/ ٤٩٢]، والقضاعي في مسند الشهاب من طريقين عنها، وسيذكره المصنف بلفظ: «لا يغني حذر من قدر».

وشاهد آخر من حديث ابن عباس موقوفاً.

/ أخرجه الحاكم [١/ ٤٩٢] أيضاً وصححه، فلأجل هذه الشواهد حسنه المؤلف. ٥/ ٢١٦

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢١)، والدر المنثور (٢/ ٢٥٧).
(٢) رواه أحمد (٥/ ٢٣٤)، ومجمع الزوائد (١٠/ ١٤٦).

٢٨٤٠/ ٧٣٩٨ ـ «لَوْ أَنَّ الدُّنيَا كُلَّهَا بحذافِيرِهَا بيدِ رجُلٍ من أُمَّتِي ثُمَّ قَالَ: الحمدُ لِلَّهِ، لَكَانَتِ الحمدُ لِلَّهِ أفضلَ من ذلِكَ كُلِّهِ».

ابن عساكر عن أنس

قلت: ومن قبل ابن عساكر أخرجه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، قال:

حدثنا موسى بن عبد الله ثنا محمد بن زياد ثنا بشر بن الحسين الهلالي عن الزبير بن عدي عن أنس به، وبشر بن الحسين قال الدارقطني: متروك، وقال أبو حاتم: يكذب على الزبير، وقال ابن حبان [١/ ١٩٠]: روى عن الزبير نسخة موضوعة شبيهاً بمائة وخمسين حديثاً.

قلت: لكن له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله، أخرجه الطوسي في أماليه من طريق أبي المفضل الشيباني:

ثنا أبو عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر العلوي الحسيني ثنا أبو نصر أحمد ابن عبد المنعم بن نصر الصيداوي ثنا عبد الله بن بكير عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أنّ الدنيا كلها لقمة واحدة فأكلها العبد المسلم، ثم قال: الحمد لله، لكان قوله ذلك خيراً من الدنيا وما فيها».

٢٨٤١/ ٧٤٠٧ ـ «لو أنَّ أهلَ السماءِ والأرضِ اشترَكُوا في دَمِ مؤمنٍ لكبَّهُمُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ فِي النارِ».

(ت) عن أبي سعيد وأبي هريرة معاً

قال في الكبير: وسببه كما في معجم الطبراني عن أبي سعيد: «أنّه قتل قتيل على عهد النبي ﷺ فصعد المنبر فخطب فقال: ألا تعلمون من قتله؟ قالوا: اللهم لا، فقال: والذي نفس محمد بيده لو أنّ أهل السماء...» إلخ.

قلت: حديث أبي سعيد ليس هو في معجم الطبراني، بل هو في مسند البزار أمّا الطبراني [١٢/ ١٣٣]، فأخرجه من حديث ابن عباس، كذلك هو عند أبي نعيم في الحلية [٥/ ٦٢]، من طريق عبد الرحمن بن يونس الرقي:

ثنا عطاء بن مسلم عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس،/ قال: «قتل قتيل على عهد رسول الله ﷺ فلم يعلم من قتله، فرفع ذلك إلى النبيّ ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس يقتل قتيل بين أظهركم لا يعلم من قتله، لو أنّ أهل السماء....» الحديث. ٥/ ٢١٧

٢٨٤٢/ ٧٤١١ ـ «لو أنَّ رجُلاً يُجَرُّ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ يومِ وُلِدَ إِلَى يومِ يَمُوتُ هَرِماً فِي مرضاةِ اللَّهِ تعالَى لحقَّرهُ يومَ القيامةِ».

(حم. تخ. طب) عن عتبة بن عبد

قال في الكبير: قال المنذري: رواة الطبراني ثقات إلاّ بقية، وقال الهيثمي: إسناد أحمد جيد، وفي سند الطبراني بقية مدلس، لكنّه صرح بالتحديث وبقية رجاله وثقوا.

قلت: هذا يفيد أن أحمد خرجه من غير طريق بقية مع أنّ أحمد [٤/ ١٨٥] خرجه من طريقه أيضاً، فقال:

حدثنا حيوة بن شريح ثنا بقية حدثني بحير بن سعيد عن خالد بن معدان عن عتبة بن عبد السلمي به، ثم راجعت مجمع الزوائد فوجدت الحافظ الهيثمي قال عن الحديث: رواه أحمد وإسناده جيد، هكذا ذكره في باب احتقار العبد عمله يوم القيامة، ولا يتصور أن يذكر غيره، فما أدري من أين أتى الشارح بما نقل عنه؟!

وقد قال أبو نعيم في الحلية [٢/ ١٥، ٥/ ٢١٩] بعد أن أخرجه في ترجمة خالد بن معدان: تفرّد به بقية عن بحير بن سعيد، واعلم أنّ لخالد بن معدان في سند هذا الحديث قولان، فرواه بحير بن سعيد عنه كما سبق.

ورواه ثور بن يزيد عنه عن جبير بن نفير عن محمد بن أبي عميرة، وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: فذكره موقوفاً.

كذلك أخرجه أحمد [٤/ ١٨٥] والبخاري في التاريخ أيضاً [١/ ١/ ١٥]، أمّا أحمد ففي مسند عتبة بن عبد عقب الحديث الأول، وأمّا البخاري ففي ترجمة محمد بن أبي عميرة، وفيها خرج حديث عتبة بن عبد.

٢٨٤٣/ ٧٤٢٠ ـ «لوْ أنَّكُمْ توكَّلُون عَلَى اللّه تعالَى حقَّ توكُّلِهِ لرزقَكُمْ كَمَا تُرْزَقُ الطيرُ، تَغْدُو خِماصاً، وتَرُوحُ بِطاناً».

(حم. ت. هـ ك) عن عمر

قال في الكبير: ورواه النسائي عنه أيضاً.

قلت: لا ما رواه النسائي في المجتبى الذي يطلق العزو إليه.

وقد أخرجه ابن المبارك في الزهد [رقم ١٩٦] والحارث بن أبي أسامة في المسند،/ وابن أبي الدنيا في التوكل، وأبو نعيم في الحلية، والبغوي في التفسير، ٥/ ٢١٨ والقضاعي في مسند الشهاب، وابن نظيف في جزئه، والبندهي في شرح المقامات، وآخرون كلهم من حديث عمر به.

ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من رواية مالك بن سيف التجيبي:

ثنا سعيد بن إسحاق ثنا الليث عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر به.

ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في العلل عن مالك المذكور [رقم ١٨٣٢]، وذكر أنّه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: إنّه باطل بهذا الإسناد، وسعيد بن إسحاق مجهول.

٢٨٤٤/ ٧٤٢٣ ـ «لوْ أَذِنَ اللّهُ تَعَالَى في التِّجَارَةِ لأهلِ الجنة لاتَّجَرُوا فِي البَزِّ والعِطْرِ».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: كذا في أكثر النسخ والذي رأيته في كلام بعض الحفاظ عازياً للطبراني، إنّما هو في الصغير لا الكبير فليحرر.

قلت: لعل الناسخ حرفه أو سبقه قلمه على أنّه لا يبعد أن يكون الطبراني خرجه في الكبير والصغير معاً، والذي أجزم به أنّه في الصغير، فقد قال فيه:

حدثنا عبد السلام بن العباس بن الوليد الحمصي ثنا عبد الرحمن بن أيوب السكوني الحمصي ثنا عطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر به، وقال: تفرّد به عن نافع عطاف وعنه أيوب اهـ.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية [١٠/ ٣٦٥] في ترجمة إبراهيم بن أحمد المولد آخر الحلية، وفي تاريخ أصبهان أيضاً في ترجمة محمد بن محمد بن عبيد الله الجرجاني من طريق عبد الرحمن بن أيوب السكوني بسنده، وقد ذكره العقيلي في ترجمته من الضعفاء [٣/ ٦٨]، وقال: لا يتابع عليه وليس بمحفوظ عن نافع، وإنّما يروى بإسناد مجهول، ثم ساق عن اليمان بن عباد عن محمد بن حفص الشيباني عن إبراهيم بن إسحاق الرازي:

ثنا إسماعيل بن نوح عن رجل عن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لو تبايع أهل الجنة، ولن يتبايعوا ما تبايعوا إلا بالبز»، قال: هذا أولى، وليس له إسناد يصح اهـ.

قلت: كذا وقع في الأصل المنقول عنه في سند هذا الحديث إسماعيل بن نوح عن رجل عن أبي بكر.

وقد أخرجه الدولابي في الكنى [١/ ١٠٠] فيمن كنيته أبو إسحاق، قال: حدثنا أبو خالد/ يزيد بن سنان ثنا إبراهيم بن عبد الله الباجي أبو إسحاق حدثني إسماعيل بن نوح من ولد أبي بكر الصديق عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لو أنّ أهل الجنة يتبايعون، ولا يتبايعون ما تبايعوا إلاّ بالبز»، وإسماعيل بن نوح قال الأزدي: متروك، وقال غيره: مجهول.

٢١٩/٥

٢٨٤٥/ ٧٤٢٥ ـ «لَوِ اغتسلْتُمْ من المَذْيِ لكانَ أشدَّ عليكُمْ مِنَ الحَيْضِ».

العكسري في الصحابة عن حسان بن عبد الرحمن الضبعي مرسلاً

قال في الكبير: الضبعي بضم المعجمة وسكون الموحدة وعين مهملة نسبة إلى ضبعة قبيلة من قيس نزلوا البصرة.

قلت: هذا خطأ فاحش، بل هو بضم المعجمة وفتح الباء الموحدة لا يختلف فيه اثنان، ولا يخفى على صغار الطلبة، وهو نسبة إلى ضُبَيْعَة ـ بالتصغير ـ ابن قيس، لا قبيلة من قيس، بل ضبيعة بن قيس قبيلة من بكر بن وائل كما في الأنساب للسمعاني وابن الأثير والمؤلف.

٢٨٤٦/ ٧٤٢٦ ـ «لو أفلَتَ أحدٌ منْ ضمةِ القبرِ لأَفْلَتَ هذَا الصبِيُّ».

(طب) عن أبي أيوب

قلت: وفي الباب عن أنس أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة عن أبيه، قال:

حدثنا وكيع عن حماد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك قال: «مات صبي، فقال النبي ﷺ: لو أفلت أحد من ضمة القبر لأفلت هذا الصبي».

ورواه أيضاً عن إبراهيم بن الحجاج الناجي عن حماد بن سلمة به أنّ النبي ﷺ صلى على صبية أو صبي، فقال: «لو نجا أحد من ضمة القبر لنجا هذا الصبي».

ورواه أيضاً الطبراني في الأوسط.

٢٨٤٧/ ٧٤٢٨ ـ «لَوْ أقسمْتُ لبرَرْتُ، إنَّ أحبَّ عباد اللّهِ إلى اللّهِ لرُعَاةُ الشمسِ والقمرِ، وإنهُمْ ليُعرَفُونَ يومَ القيامةِ بطُولِ أعناقِهِمْ».

(خط) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب، قال:

حدثنا محمد بن أبي حذيفة بدمشق ثنا الوليد بن مروان ثنا جنادة ثنا الحارث بن النعمان،/ قال: سمعت أنس بن مالك يحدث عن النبي ﷺ قال: «لو أقسمت ٥/ ٢٢٠ بررت إنّ أحب عباد الله إلى الله لرعاة الشمس والقمر يعني المؤذنين».

٢٨٤٨/ ٧٤٣٠ ـ «لَوْ بَغَى جبلٌ علَى جبلٍ لَدُكَّ الباغِي منهُما».

ابن لال عن أبي هريرة

قال في الكبير: وظاهره أنّ المصنف لم يره مخرجاً لأشهر منه ولا أمثل، وهو ذهول عجيب، فقد خرجه البخاري في الأدب المفرد باللفظ المذكور عن ابن عباس، وكذا البيهقي في الشعب، وابن حبان وابن المبارك وابن مردويه وغيرهم، فاقتصاره على ابن لال من ضيق العطن.

قلت: لا بل كلامك هذا من سعة الجهل وقوّة العارضة في التهوّر والتخليط وعدم الأمانة والتحقيق، **أول ذلك**: أنّ البخاري رواه في الأدب المفرد [٢/ ٤٥ ـ ٤٦، رقم ٥٨٨]، موقوفاً على ابن عباس، وليس الموقوف من شرط هذا الكتاب، قال البخاري:

حدثنا أبو نعيم حدثنا فطر عن أبي يحيى القتات سمعت مجاهداً عن ابن عباس قال: «لو أنّ جبلاً بغى على جبل لدك الباغي».

وكذلك رواه البيهقي في الشعب موقوفاً أيضاً من رواية الأعمش عن أبي يحيى القتات عن مجاهد قال: قال ابن عباس، فذكره.

الثاني: أنّ إطلاقه العزو لابن حبان يفيد أنّه في صحيحه، وليس كذلك، بل رواه في الضعفاء.

الثالث: قوله: وكذا البيهقي وابن حبان، يفيد أيضاً أنّ ابن حبان خرجه من حديث ابن عباس لأنّه معطوف على من خرجاه من حديثه وليس كذلك، بل رواه من حديث أنس بن مالك، فقال في ترجمة أحمد بن محمد بن الفضل [١/ ١٥٥]: كتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوعة يضعها نسخة نسخة على الثقات، فمما كتبنا عنه عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس، فذكر حديثين، ثم قال: وبإسناده أنّ النبي ﷺ قال: «لو بغى جبل على جبل لجعله الله دكّاً»، ثم قال: أخبرنا بهذه النسخة من لفظه:

حدثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس، وإنّما ذكرت هذا الشيخ ليعرف، فلا يحتج به مخالفاً أو موافقاً على من لم ينعم النظر في أسباب الحديث، ولا دار/ المدن والقرى في جمعه، ولعل هذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث اهـ. ٥/ ٢٢١

فكيف يعزى إليه حديث يصرح بوضعه من حديث أنس عند ذكر حديث أبي هريرة.

الرابع: قوله: وابن المبارك يفيد أيضاً أنّه خرجه من حديث ابن عباس، وليس كذلك، وإنّما خرجه من مرسل مجاهد، وأيضاً أطلق العزو إليه، فأفاد أنّه عنده في كتاب الزهد، وليس كذلك، بل هو عنده، في كتاب البر والصلة قال فيه:

أخبرنا فطر بن خليفة ثنا أبو يحيى القتات عن مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أنّ جبلاً...» إلخ.

الخامس: ابن مردويه رواه من حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً ومن حديث ابن عمر مرفوعاً فروي من حديث قطبة بن عبد العزيز عن أبيه عن جده.

ثنا الأعمش عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

ثم رواه من حديث سفيان عن الأعمش به موقوفاً، قال ابن أبي حاتم في العلل [رقم ٢٥٤٨]: اختلف في هذا الحديث على أبي يحيى القتات، فرواه فطر بن خليفة عنه عن مجاهد مرسلاً، ورواه الثوري وإسرائيل عنه عن مجاهد عن ابن عباس موقوفاً، وهو أصحّ.

وقال ابن مردويه:

حدثنا محمد بن أحمد بن إبرهيم ثنا محمد بن أحمد بن راشد ثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ثنا عمي ثنا عبد الله بن عمر وجرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ به، وأحمد بن عبد الرحمن ابن أخي ابن وهب ضعيف.

والحديث خرجه عمه في كتاب الجامع من حديث ابن عباس موقوفاً، فقال: أخبرني يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن سليمان عن مجاهد عن ابن عباس أنّه قال: «لو أنّ جبلين بغى أحدهما على الآخر جعل الله الباغي دكّاً»، وهذا سند منقطع سقط منه أبو يحيى القتات لأنّ الأعمش لم يسمعه من مجاهد.

٢٨٤٩/ ٧٤٣١ ـ «لو بني مسجدي هذا إلى المدينة[1] كان مسجدي».

الزبير بن بكار في أخبار المدينة، عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر كلام المصنف أنّه لم يره مخرجاً/ لأحد من المشاهير، ٥/ ٢٢٢ وهو عجب، فقد خرجه الديلمي باللفظ المذكور وكذا الطيالسي.

قلت: هذا كذب على الطيالسي وجهل بكتب الحديث وصناعته، فما خرجه الطيالسي، ولا الديلمي أشهر من الزبير بن بكار، بل العزو إلى الزبير أولى لأنّه أقدم، وكلام الشارح من أصله ساقط لا أصل له.

٢٨٥٠/ ٧٤٣٣ ـ «لو تعلمُ البهائمُ منَ الموتِ ما يعلمُ بنو آدمَ ما أكلْتُمْ منهَا سميناً».

(هب) عن ام صبية

ذكر في الكبير أنّ سبب ورود هذا الحديث ما رواه السهيلي والحاكم بإسناد فيه ضعفاء إلى أبي سعيد الخدري قال: «مرّ رسول الله ﷺ ﷺ بظبية مربوطة إلى خباء، فقالت: يا رسول الله حلني حتى أذهب فأرضع خشفي، ثم أرجع فتربطني. . .» الحديث، وفيه: «فأطلقها النبي ﷺ ثم قال: لو يعلم البهائم. . .» إلخ.

---

(١) في المطبوع من فيض القدير: «لو بني مسجدي هذا إلى صنعاء. . .» الحديث.

قلت: هذا كذب على الحاكم فإنّ إطلاق العزو إليه يفيد أنّه في مستدركه، وليس فيه شيء من هذا، وقصة الظبية خرجها البيهقي في الشعب من حديث أبي سعيد والطبراني، وأبو نعيم من حديث أم سلمة، ومن حديث أنس بن مالك، والبيهقي وأبو نعيم من حديث زيد بن أرقم وليس في شيء من هذه الطرق ذكر هذا الحديث في آخرها، ولا أنّ النبي ﷺ قاله عندها، ولينظر الروض للسهيلي.

ثم إنّ حديث الباب خرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب، وابن الأعرابي في المعجم، قال:

حدثنا محمد بن صالح كيلجد ثنا محمد بن إسماعيل الجعفري ثنا عبد الله بن سلمة عن أبيه عن أم صبية به.

ورواه ابن المبارك في الزهد، قال:

أخبرنا الحسن بن صالح أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ البهائم لو تعلم من الموت ما تعلمون ما أكلتم منها سميناً».

٢٨٥١/ ٧٤٤١ ـ «لَوْ تعلَمُون ما لَكُم عندَ اللّهِ لأحببتُم أنْ تزدَادُوا فاقَةً وحاجَةً».

(ت) عن فضالة بن عبيد

قلت: وأخرجه أبو نعيم في الحلية [١٧/٢] فقال:

حدثنا أبو بكر بن خلاد ثنا الحارث بن أبي أسامة (ح).

٥/٢٢٣ وحدثنا محمد بن أحمد بن الحسن/ حدثنا بشر بن موسى ثنا أبو عبد الرحمن المقرىء ثنا حيوة أخبرني أبو هانىء أنّ أبا علي الجنبي حدثه أنّه سمع فضالة بن عبيد يقول: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى بالناس يخرّ رجال من قامتهم في الصلاة لما بهم من الخصاصة ـ وهم أصحاب الصفة ـ حتى يقول الأعراب: إنّ هؤلاء مجانين، فإذا قضى رسول الله ﷺ صلاته انصرف إليهم، فيقول: لو تعلمون. . . .»، وذكره.

٢٨٥٢/ ٧٤٤٣ ـ «لَوْ تعلَمُونَ ما فِي المسألةِ ما مَشَى أحدٌ إلى أحدٍ يسألُه شيئاً».

(ن) عن عائذ بن عمرو

قلت: وقع في الكبير عزو هذا الحديث لأبي داود، فيحتمل أن يكون من تحريف الناسخ والطابع أو من قلم الشارح، والحديث إنّما خرجه النسائي في الزكاة من سننه، وأخرجه ابن أبي الدنيا، ومن طريقه البندهي، قال ابن أبي الدنيا:

حدثنا عن محمد بن صفوان الثقفي ثنا أمية بن خالد ثنا شعبة عن بسطام بن مسلم عن عبد الله بن خليفة عن عائذ بن عمرو المزني به.

٢٨٥٣/ ٧٤٤٦ ـ «لو جاءَ العسرُ فدخلَ هذا الجحرَ لجاءَ اليسرُ فدخلَ عليهِ فأخرجَهُ».

(ك) عن أنس

قلت: سكت عليه الشارح مع أنّ الذهبي تعقب الحاكم عليه، والشارح ولوع بنقل تعقب الذهبي، ولكنه لم يهتد إلى موضعه في المستدرك لأنّ الحاكم خرجه أول كتاب التفسير لا في سورة الانشراح، وذلك من طريق حميد بن حماد:

ثنا عائذ بن شريح سمعت أنس بن مالك يقول: «كان رسول الله ﷺ وبحياله جحرٌ، فقال: لو جاء العسر» الحديث، ثم قال [٢/ ٢٥٥]: هذا حديث عجيب، غير أنّ الشيخين لم يحتجا بعائذ بن شريح، قال الذهبي: تفرد به حميد بن حماد عن عائذ، وحميد منكر الحديث كعائذ اهـ.

قلت: هذا تعنّت من الذهبي، فحميد روى له أبو داود، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وكذا قال أبو زرعة، وقال الدارقطني: معتبر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ فهذا ليس بمنكر الحديث، وإن انفرد ابن عدي بقوله: إنّه يأتي عن الثقات بالمناكير، وعائذ بن/ شريح قال أبو حاتم: في حديثه ضعف، ٥/ ٢٢٤ وقال ابن طاهر: ليس بشيء، واحتج على ذلك بروايته عن أنس حديث: «ما الذي يعطي من سعة بأعظم أجراً من الذي يأخذ إذا كان محتاجاً»، وهذا ليس فيه ما ينكر ولا ما يستغرب، وإنّما عقول بعض أهل الحديث، بل أكثرهم قاصرة عن فهم مدارك الشريعة وحل ما يرد الأخبار من الإشكال الذي لا يجدون منه مفراً إلاّ بالطعن في الرواة، وربما يتكلم بعضهم في عائذ لروايته عن أنس أيضاً حديث الطير الذي رواه عن أنس نحو من عشرين رجلاً، ولكن حديث الطير هو الداهية العظماء والمصيبة الكبرى على الرواة، فكل من رواه فهو عندهم مجروح كما بينّاه في فتح الملك العلي، فما يجب على رائد الحقيقة أن يرجع إليه.

وهذا الحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [١/ ١٠٧]:

في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن يعيش أبي العباس.

وكذلك ابن أبي حاتم في التفسير، والبزار في المسند كلهم من طريق حميد المذكور، وقال البزار: لا نعلم رواه عن أنس إلاّ عائذ بن شريح، قال ابن كثير: وقد قال أبو حاتم الرازي: في حديثه ضعف، ولكن رواه شعبة عن معاوية بن قرّة عن رجل عن عبد الله بن مسعود موقوفاً اهـ.

قلت: رواه ابن المبارك في الزهد عن شعبة بسنده عن ابن مسعود، قال: «لو دخل العسر جحراً لجاء اليسر حتى يدخل عليه لأنّ الله تعالى يقول: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ

يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾.

٧٤٤٨/٢٨٥٤ ـ «لوْ خفتُمُ اللّهَ تعالَى حقَّ خِيفَتِهِ لعلمتُم العلمَ الَّذي لا جهلَ مَعَهُ، ولو عرفتُمُ اللّهَ تعالَى حقَّ مَعْرفَتِهِ لَزَالَتْ لِدُعَائِكُمُ الجِبَالُ».

الحكيم عن معاذ

قلت: قال الحكيم: حدثنا عمر بن أبي عمر العبدي ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الحجاج بن أرطأة عن قتادة عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل به.

ورواه البيهقي في الزهد مرسلاً مطولاً، فقال:

٥/٢٢٥ أخبرنا أبو عبد المراسمي أنبأنا أبو عمرو بن حمدان/ ثنا مدد بن فطر أنبأنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا إسحاق أنبأنا حجاج بن محمد أنبأنا جرير بن حازم عن وهيب المكي قال: قال رسول اللّهِ ﷺ: «لو عرفتم الله حق معرفته لعلمكم العلم الذي ليس معه جهل، ولو عرفتم الله حقّ معرفته لزالت الجبال بدعائكم، وما أُوتِيَ أحد من اليقين شيئاً إلاّ ما لم يؤت منه أكثر مما أُوتِيَ، قال معاذ بن جبل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا، فقال معاذ بن جبل: بلغنا أنّ عيسى ابن مريم عليه السلام كان يمشي على الماء، فقال رسول الله ﷺ: لو ازداد يقيناً لمشى على الهواء»، قال البيهقي: هذا منقطع.

ورواه أيضاً المفضلي بن غسان القلابي عن يحيى بن معين عن رجل عن وهيب عن النبي ﷺ هكذا مرسلاً، لم يسم معاذاً في متنه.

٧٤٥١/٢٨٥٥ ـ «لوْ رأيت الأجلَ ومسيرَهُ أبغضْتَ الأملَ وغرورَهُ».

(هب) عن أنس

قال في الكبير: قال البيهقي: قال أبو بكر ـ يعني ابن خزيمة ـ: لم أكتب عن هذا الرجل ـ يعني أحمد بن يحيى المعدل ـ غير هذا الحديث.

قلت: هذا نقل لا معنى له ولا فائدة في ذكره، فإنّ الحديث منكر ساقط، فكان الواجب تبيين من في سنده من الضعفاء ليعرف مرتبة الحديث، أما كون أبي بكر بن خزيمة لم يكتبه إلاّ عن أحمد بن يحيى، فعلم لا ينفع وجهل لا يضرّ، وهذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ، بل هو من كلام بعض السلف، سرقه الوضاعون وركبوا له أسانيد، منها: عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت أيضاً.

قال القضاعي:

أنا محمد بن منصور التستري أنا بحر بن إبراهيم بن زياد الغرقدي ثنا أبو

سعيد الحسن بن أحمد بن المبارك الطوسي ثنا محمد بن أحمد بن محمد بن أمية ثنا أبي ثنا نوفل بن سليمان الهناي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «لو نظرتم إلى الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره»، والحسن بن أحمد الطوسي منكر الحديث، بل متهم بالوضع. وأخرجه أيضاً من طريق عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت/ عن أبيه قال: قال ٥/٢٢٦ رسول الله ﷺ: «لو رأيتم الأجل ومسيره لأبغضتم الأمل وغروره، وما من أهل بيت إلاّ وملك الموت يتعاهدهم في كل يوم مرة...» الحديث.

وعبد الرحمن بن يحيى مجهول، وقال الأزدي: متروك الحديث، والأصل في هذا أنّه من كلام بعض السلف، فقد رواه البيهقي في الزهد عن مسعر بن كدام، ورواه أيضاً عنه عن عون بن عبد الله.

٢٨٥٦/٧٤٥٨ ـ «لوْ قيلَ لأهلِ النارِ: إنَّكم ماكثُون في النارِ عددَ كل حصاةٍ في الدُّنيا لفرِحُوا بِهَا، ولو قيلَ لأهلِ الجَنَّةِ: إنَّكُمْ ماكِثُون عدَدَ كلِّ حصاةٍ لحزِنُوا، ولكنْ جُعِلَ لَهُمُ الأبد».

(طب) عن ابن مسعود

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٤/١٦٨]، في ترجمة مرة بن شراحيل من طريق الحكم بن ظهير عن السدي عن مرّة عن ابن مسعود به، ثم قال: تفرّد به الحكم بن ظهير.

قلت: وهو منكر الحديث.

٢٨٥٧/ ٧٤٥٩ ـ «لَو كَانَ الإِيمانُ عندَ الثُّريَّا لتناولَهُ رجالٌ مِنْ فَارِس».

(ق. ت) عن أبي هريرة

قلت: لهذا الحديث ألفاظ في سبب وروده ذكرها الطحاوي في مشكل الآثار وغيره، ومن ألفاظ متنه: «لو كان العلم بالثريا»، وهي رواية باطلة منكرة، أفردنا لبيان بطلانها جزءًا سميناه: «إظهار ما كان خفياً؛ من بطلان حديث: لو كان العلم بالثريا»، رددنا به على بعض متعصبة العجم الأحناف الذين يفضلون أبا حنيفة على كل مخلوق، ويستدلون بخرافات وأوهام وأغاليط كهذا الحديث.

٢٨٥٨/ ٧٤٦١ ـ «لَو كانَ الصَّبْرُ رَجُلاً لكانَ رجُلاً كرِيماً».

(حل) عن عائشة

قال في الكبير: ورواه عنها أيضاً الطبراني باللفظ المزبور، قال الزين العراقي: وفيه صبح بن دينار ضعفه العقيلي وغيره.

قلت: أبو نعيم خرجه عن الطبراني، فلذلك عزاه الشارح إليه.

وخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب، قال:

٥/٢٢٧ حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان ثنا محمد بن غالب/ بن حرب ثنا صبح ابن دينار ثنا المعافى بن عمران عن سفيان وإسرائيل عن منصور عن مجاهد عن عائشة به.

٢٨٥٩/ ٧٤٦٤ ـ «لوْ كانَ العلمُ معلَّقاً بالثُّريَّا لتناوَلَهُ قومٌ من أبناءِ فارس».

(حل) عن أبي هريرة، الشيرازي في الألقاب عن قيس بن سعد

قال الشارح: ورواه أحمد عن أبي هريرة بإسناد صحيح.

قلت: هذا غلط من وجهين، **أحدهما**: أنّ سنده ليس بحسن ولا ضعيف فضلاً عن أن يكون صحيحاً، لأنّه من رواية شهر بن حوشب وهو ضعيف، ومع ضعفه خالفه الحفاظ في متنه، واتفقوا على روايته بلفظ: «الإيمان والدين»، وانفرد هو بروايته بلفظ: «العلم» كما بينته في جزء مستقل أفردته لهذا الحديث وانظر حديث «لو كان الإيمان»، المار قريباً.

ثانيهما: تخصيصه ذكر سند أحمد [٢/ ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٦٩] بالصحة يقتضي أن سند أبي نعيم مغايرٌ له مع أن الجميع رواه من طريق شهر بن حوشب.

٢٨٦٠/ ٧٤٦٥ ـ «لوْ كانَ الفُحْشُ رجلاً لكانَ شرّ خلقِ اللَّهِ».

ابن أبي الدنيا في الصمت عن عائشة

قال في الكبير: وفيه عبد الجبار بن الورد، قال البخاري: يخالف في بعض حديثه، قال في الميزان: وثقه أبو حاتم، ورواه عنها أيضاً الطبراني والطيالسي والعسكري وغيرهم، فاقتصار المصنف على عزوه لابن أبي الدنيا تقصير.

قلت: فيه أوهام، **الأول**: أن الشارح لم ير الحديث في الصمت لابن أبي الدنيا حتى يعرف هل خرجه من طريق عبد الجبار أم لا، وإنما رأى الذهبي ذكر في الميزان: أن أسد بن موسى روى هذا الحديث عن عبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة [عن] عائشة، فجزم بأن الذهبي خرجه من طريقه.

الثاني: أن عبد الجبار ثقة، وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويعقوب بن سفيان والعجلي وابن حبان وابن عدي وابن المديني وآخرون.

وقول البخاري فيه لا يؤثر في ثقته حتى يعلل به الحديث ويكون ضعيفاً كما رمز له المؤلف.

٥/٢٢٨ **الثالث**: أن علة الحديث طلحة بن عمرو/ الذي رواه عن عطاء عن عائشة.

وعن طلحة رواه الطيالسي، ومن طريقه رواه الطبراني والعسكري.

الرابع: أن الطيالسي والمذكورين معه رووه بلفظ: «يا عائشة، إن الفحش لو كان رجلاً. . .» الحديث، وهذا موضعه حرف «الياء» لا حرف «اللام» فلا تقصير إلاّ من الشارح.

٢٨٦١/٧٤٦٦ ـ «لوْ كانَ القرآنُ في إهابٍ ما أكلَتْهُ النارُ».

(طب) عن عقبة بن عامر وعن عصمة بن مالك

قال الشارح: معاً، ثم قال: وفيه ابن لهيعة وغيره.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك اهـ. وقضية تصرّف المصنف أنّه لم يخرجه أشهر ولا أعلى من الطبراني، وكأنّه ذهول، فقد خرجه أحمد عن عقبة، ورواه عن عقبة أيضاً الدارمي، قال الحافظ العراقي: وفيه ابن لهيعة وابن عدي، والبيهقي عن عصمة المذكور، وابن عدي عن سهل بن سعد، قال العراقي: وسنده ضعيف، وقال ابن القطان، فيه من كان يلقن، وقال الصدر المناوي: فيه عند أحمد: ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان ولا يحتج بحديثهما عن عقبة اهـ. لكنه يتقوى بتعدد طرقه، فقد رواه أيضاً ابن حبان عن سهل بن سعد ورواه البغوي في شرح السنة وغيره.

قلت: فيه من التخليط والأوهام أمور، **الأول**: قوله في الشرحين: عن عقبة وعن عصمة معاً ـ غلط، فإنّ قوله: معاً يقتضي أنه رواه بإسناد واحد قال فيه التابعي: عن عقبة بن عامر وعصمة بن مالك أنّهما سمعا رسول الله ﷺ يقول. . .، وليس كذلك بل رواه عن كل واحد منهما بإسناد، ولذلك أعاد المصنف حرف الجرّ لأنّ القاعدة عند المحدثين أنّ الحديث إذا روي عن صحابيين معاً قال: عن فلان وفلان، بدون إعادة حر الجر، وإذا روي عن كل واحد بإسناد قالوا: عن فلان وعن فلان كما فعل المؤلف.

الثاني: أنّه قال في الصغير عقب حديث عصمة بن مالك: وفيه ابن لهيعة وغيره، مع أنّ ابن لهيعة/ لا يوجد في حديث عصمة، وإنّما هو في حديث عقبة بن عامر كما صرح هو بذلك في الكبير نقلاً عن غيره. ٥/٢٢٩

الثالث: أنّه قال في الكبير عقب حديث عصمة أيضاً: فيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك، وهذا يخالف ما قاله في الصغير.

الرابع: أنّه نسب ذلك إلى الحافظ الهيثمي فقال: قال الهيثمي: فيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك اهـ. وهذا غلط وكذب على الحافظ الهيثمي فإنّه قال في حديث عصمة: رواه الطبراني [٣٠٨/١٧]، وفيه الفضل بن مختار وهو ضعيف.

الخامس: أنّ الهيثمي قال في حديث سهل بن سعد الذي لم يذكر المصنف في المتن فيه عبد الوهاب بن الضحاك: وهو متروك، فنقله الشارح إلى حديث عصمة بن مالك.

السادس: وقضية تصرف المصنف... إلخ هو ذهول من الشارح لا من المؤلف، فإنّ أحمد رواه بلفظ: «لو أنّ القرآن جعل في إهاب ثم ألقي في النار ما احترق»، وهذا موضعه حرف «لو» بعدها «إن» لا «كان» كما هنا.

السابع: قوله: ورواه ابن عدي [١/ ٤٦، ٥/ ١٩٣٣، ٨/ ٢٤٦٠] عن سهل بن سعد، قال العراقي[1]: وسنده ضعيف، وقال ابن القطان: فيه من كان يلقن ـ يقتضي أنّ ابن القطان قال ذلك في حديث سهل بن سعد، وليس كذلك، فإنّ حديث سهل فيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك، وقال أبو حاتم: كذاب، والدارقطني: منكر الحديث، وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث ثم قال: ثنا الحسن بن سفيان ثنا عبد الوهاب بن الضحاك عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل بن سعد به.

الثامن: قوله: لكنه يتقوى بتعدد طرقه، فقد رواه ابن حبان عن سهل بن سعد هو تكرار باطل، فإنّ ابن حبان [٢/ ١٤٨] رواه من الطريق التي رواه منها ابن عدي.

التاسع: قوله: ورواه البغوي في شرح السنة وغيره، يفيد أنّ البغوي روى حديث سهل أيضاً، لأنّه معطوف على من خرجه، وليس كذلك بل البغوي خرجه من حديث عقبة بن عامر، وذلك من طريق حميد بن زنجويه في الترغيب:

٥/ ٢٣٠ ثنا إسحاق/ بن عيسى قال: سمعت ابن لهيعة يقول: ثنا مشرح بن هاعان قال: سمعت عقبة بن عامر به.

والحديث أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان، وابن شاهين في الترغيب، وابن المغيرة في جزئه، والطوسي في الأول من أماليه كلهم من طريق ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر به.

وأسند ابن شاهين عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: وجه هذا عندنا أن يكون أراد بالإهاب قلب المؤمن وجوفه الذي قد وعى القرآن.

ورواه الطوسي بهذا المعنى ولفظه: «قال: قال رسول الله ﷺ: لا يعذب الله قلباً وعى القرآن».

٢٨٦٢/ ٧٤٦٨ ـ «لو كانَ المؤمنُ على قصبةٍ في البحرِ لَقَيَّضَ اللّهُ لَهُ مَنْ يُؤْذِيهِ».

(ش) عن ـ بياض ـ

قال الشارح: لم يذكر المصنف صحابيه.

---

(١) المغني ١/ ٢٧٤.

قلت: صحابيه أنس بن مالك وهو الحديث المذكور قبله في المتن معزواً للطبراني والبيهقي في الشعب من حديث أنس، فإنّ سندهما واحد، وإنّما كرره المؤلف لاختلاف لفظه، وفي عزوه إلى ابن أبي شيبة نظر، فإنّ الحديث خرجه القضاعي في مسند الشهاب من طريق الدارقطني:

ثنا عبد الله بن جعفر بن أحمد بن حشيش ثنا عثمان بن معبد بن نوح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو قتادة بن يعقوب بن عبد الله بن ثعلبة بن صغير العذري عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن أنس به.

لكن رواه ابن شاهين في كتاب الصبر له وفي كتاب الترغيب أيضاً فقال: حدثنا عبد الله بن حشيش به، إلاّ أنّه قال: حدثنا عبد الملك بن شيبة المديني بدل قوله في السند الأول: أبو بكر بن أبي شيبة.

فإن كان المؤلف نقله من نفس المسند أو المصنَّف وإلاّ فالعزو إليه غلط بل هو غلط جزماً.

٢٨٦٣/ ٧٤٧١ ـ «لَوْ كَانَ جُرَيْجُ الراهِبُ فقيهاً عالماً لَعلمَ أَنَّ إِجابَتَهُ دعاءَ أُمِّهِ أولى مِنْ عبادَةِ ربِّه».

الحسن بن سفيان والحكيم وابن قانع (هب) عن حوشب

قال الشارح في الشرحين معاً: رووه عن شهر بن حوشب،/ زاد في الكبير: ٥/ ٢٣١ عن أبيه حوشب الفهري نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، قال البيهقي: هذا إسناد مجهول اهـ. وفيه محمد بن يونس القرشي الكديمي، قال ابن عدي: متهم بالوضع، وقال ابن منده: حديث غريب تفرّد به الحكم بن الريان عن الليث.

قلت: في هذا أوهام، **الأول**: أنّ شهر بن حوشب لا يروي عن أبيه.

الثاني: أنّ شهر بن حوشب أشعري لا فهري.

الثالث: أنّه لا وجود لشهر بن حوشب في هذا الإسناد، قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في الأصل التاسع والخمسين ومائة[1]:

حدثنا إبراهيم بن المستمر الهذلي قال: حدثنا الحكم بن الريان اليشكري حدثني ليث بن سعد حدثني يزيد بن حوشب الفهري عن أبيه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول:»، وذكره.

---

(١) هو في الأصل الثامن والخمسين والمائة من المطبوع (٢/ ٣٢) وبدون ذكر السند كما هو الحال في باقي الأحاديث في النسخة المطبوعة من نوادر الأصول ولعلّ هذا الاختلاف يرجع إلى تعدد النسخ والله أعلم.

ومن هذا الوجه أخرجه الباقون من رواية الليث بن سعد.

الرابع: أنّ محمد بن يونس الكديمي لم يقع في سند من عزاه المصنف إليهم، وإنّما وقع في سند الخطيب [١٣/ ٤]، فإنّه رواه من طريقه عن الحكم بن الريان.

الخامس: أنّه توبع عليه فرواه جماعة عن الحكم المذكور، فذكره من الجهل بالصناعة الحديثية ومن فضول الكلام.

٢٨٦٤/ ٧٤٨٠ ـ «لو كَانَتِ الدُّنيا تَعدِلُ عندَ اللّهِ جَناحَ بَعُوضَةٍ ما سَقَى كافِراً منها شربةَ ماءٍ».

(ت) والضياء عن سهل بن سعد

قال في الكبير: قال الترمذي: صحيح غريب وليس كما قال، ففيه عبد الحميد بن سليمان، قال أبو داود: غير ثقة، ورواه ابن ماجه والحاكم، وفيه عندهما: زكريا بن منظور، قال الذهبي: ضعفوه.

قلت: الحديث صحيح كما قال الترمذي [٢/ ٥٢] والحاكم، وإن كان من رواية عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد، لأنّ عبد الحميد بن سليمان لم ينفرد به، بل تابعه عليه زكريا بن منظور عن أبي حازم، أخرجه ابن ماجه [رقم ٤١١٠] والحاكم [٤/ ٣٠٦].

ومع هذا فقد ورد له شاهد من حديث ابن عباس وابن عمر ورجل من الصحابة، والحسن مرسلاً.

٥/ ٢٣٢ فحديث/ ابن عباس خرجه أبو نعيم في الحلية من طريق الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس.

وحديث ابن عمر خرجه القضاعي [١/ ١١٦] والخطيب [٤/ ٩٢] كلاهما من رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون عن أبي مصعب عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

وحديث رجل من الصحابة رواه ابن المبارك في الزهد [رقم ٥٠٩].

أخبرنا إسماعيل بن عياش قال: حدثني عثمان بن عبيد الله بن رافع: «أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ حدثه: أنّ رسول الله ﷺ قال: لو أنّ الدنيا كانت عند الله في الخير منزلة جناح بعوضة ما أعطى كافراً منها شيئاً».

ومرسل الحسن أخرجه ابن المبارك أيضاً:

أخبرنا حريث بن السائب الأسدي عن الحسن قال: «مرّ رسول الله ﷺ على مزبلة في طريق من طرق المدينة فقال: من سرّه أن ينظر إلى الدنيا بحذافيرها فلينظر

إلى هذه المزبلة، ثم قال: ولو أنّ الدنيا تعدل جناح ذباب ما أعطى كافراً منها شيئاً».

٢٨٦٥/ ٧٤٨١ ـ «لَوْ كُنْتُ آمراً أحداً أن يسجدَ لأحدٍ لأَمرتُ المرأةَ أنْ تسجُدَ لِزَوْجِهَا».

(ت) عن أبي هريرة، (حم) عن معاذ، (ك) عن بريدة

قال في الكبير: رواه أيضاً ابن ماجه عن عائشة، وابن حبان عن ابن أبي أوفى.

قلت: ابن ماجه رواه [رقم ١٨٥٢] بلفظ: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، ولو أنّ رجلاً أمر امرأة أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر لكان نولها أن تفعل».

وحديث ابن أبي أوفى ظاهر عزو الشارح له إلى ابن حبان أنّه لا يوجد مخرجاً في أحد الكتب الستة وإلاّ لما عدل عنه وهو قصور فقد أخرجه ابن ماجه [رقم ١٨٥٣]:

حدثنا أزهر بن مروان ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن القاسم الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «لمّا قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ فقال: ما هذا يا معاذ؟ قال: أتيت الشام فوافقتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك، فقال رسول الله ﷺ/ : فلا تفعلوا، فإنّي لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، الحديث. ورواه يحيى بن صاعد في مسند عبد الله بن أوفى: ٥/ ٢٣٣

حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي وزياد بن أيوب قالا: ثنا إسماعيل بن إبراهيم ثنا أيوب عن القاسم به، ثم رواه عن أحمد بن منصور بن سيار: ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد به.

وحديث معاذ رواه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير في الكنى منه عن عبد الرحمن بن شريك [ص ٢٨، رقم ٢٣٨]:

ثنا أبي سمع أبا خلف عن الحارث بن عميرة الحارثي سمع معاذاً باليمن قال النبي ﷺ: «لو يصلح لأحد أن يسجد لأحد» الحديث.

ورواه البغوي من وجه آخر في التفسير [٥/ ٥٨ و٥١٨] عند قوله تعالى في البقرة: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وعند قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ الآية [النساء: ٣٤] وذلك من طريق سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل به.

٢٨٦٦/ ٧٤٨٢ ـ «لَوْ كُنتُ آمِراً أحداً أن يسجدَ لأحدٍ لأمرتُ النساءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لأزواجِهِنَّ لما جعلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيهِنَّ مِنَ الحَقِّ».

(د. ك) عن قيس بن سعد

قلت: أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ٢١٠]:

ثنا الباغندي ثنا عمرو بن عون الواسطي ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق ثنا شريك عن حصين عن عامر عن قيس بن سعد بن عبادة قال: «أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فلما قدمت على النبيّ ﷺ ذكرت ذلك، فقلت: رسول الله ﷺ أحق أن يسجد له، فقال النبيّ ﷺ» وذكره.

ورواه أسلم بن سهل الواسطي بحشل في تاريخ واسط: ثنا أبي ثنا إسحاق الأزرق به.

ورواه أحمد [٣/ ١٥٨] من حديث أنس بالقصة التي ذكرها الشارح في الكبير، وورد نحوها بسياق أغرب من حديث بريدة أخرجه السمرقندي في التنبيه في باب حق الزوج [ص٤٢٢، رقم ١٦٦٧] ولينظر سنده.

٢٨٦٧/ ٧٤٨٥ ـ «لوْ كُنْتِ امرأةً لغيَّرْتِ أظفَاركِ بالحِنَّاءِ».

(حم. ن) عن عائشة

٥/ ٢٣٤ قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وظاهر سكوته عليه أنّ مخرجه أحمد/ خرجه وأقرّه والأمر بخلافه، فقد قال في العلل: حديث منكر، وفي الميزان عن ابن عدي: إنّه غير محفوظ.

قلت: هذا أشبه شيء بكلام المجانين، فبينما هو يقول: رمز المصنف لحسنه إذ يقول: وظاهر سكوته عليه، فكيف يجتمع تحسينه إيّاه مع سكوته عليه؟ ثم يقول: ظاهره أنّ أحمد خرجه وأقرّه مع أنّ أحمد لا يتكلم في مسنده على الأحاديث لا بتضعيف ولا تصحيح، وكونه قال في كتاب له آخر وهو العلل: إنّه منكر، لا يقال فيه: إنّه أخرجه ولم يقرّه، وقد نصّ أحمد نفسه على أنّ كل ما في المسند فهو عنده مقبول، وإنّه لا يخرج فيه حديثاً منكراً، وكذلك النسائي [٨/ ١٤٢]، وقول ابن عدي في مطيع بن ميمون راوي هذا الحديث: إن له ثلاثة أحاديث غير محفوظة، إنّما هو لقلّة أحاديثه.

٢٨٦٨/ ٧٤٨٧ ـ «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لجاءَ اللَّهُ تعالَى بقَوْمٍ يُذنِبُونَ لِيَغْفِرَ لَهُمْ».

(حم) عن ابن عباس

قال في الكبير: فظاهر صنيع المصنف أنّه مما لم يخرجه من الستة أحد، وهو عجيب، فقد خرجه مسلم في التوبة من حديث أبي أيوب بلفظ: «لولا أنكم تذنبون

لخلق الله خلقاً يذنبون فيغفر لهم»، وبلفظ: «لولا أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها لكم لجاء الله بقوم لهم ذنوب يغفرها لهم»، ومن حديث أبي هريرة بلفظ: «والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيغفر لهم».

قلت: جوابه فيه، فإنّه ليس واحد من هذه الألفاظ يدخل هنا في «لو لم». وقد ذكر المصنف حديث أبي أيوب فيما سيأتي قريباً بلفظ: «لولا أنكم»، وعزاه لأحمد [٥/ ٤١٤] ومسلم [١٧/ ٦٤] والترمذي [رقم ٣٦٠٦]، وذكر جميع رواياته في الكبير.

ثم ظاهر اقتصار الشارح على عزو حديث أبي هريرة لمسلم أنّه لم يخرجه من الستة غيره، وقد خرجه أيضاً الترمذي، وخرجه الطيالسي [ص ٣٣٧، رقم ٢٥٨٣]. وابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص ٣٣، رقم ٢٢ وص ٩٤، رقم ١٢٢] من وجه آخر غير الذي خرجه منه الترمذي.

وخرجه أيضاً أحمد والحاكم من وجهين آخرين.

وحديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أحمد في المسند [٢/ ٣٠٥] وغيره.

وورد الحديث أيضاً من حديث عبد الله/ بن عمر بن الخطاب عند القضاعي ٥/ ٢٣٥ في مسند الشهاب، ومن حديث أنس بن مالك عند أحمد، وابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص ٣٤، رقم ٢٣].

ورواه البخاري في التاريخ الكبير عنه موقوفاً، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابن جرير في التفسير، والدولابي في الكنى، وابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص ٣٤، رقم ٢٤]، والطبراني في الكبير، والحاكم في المستدرك [٤/ ٢٤٦]، وقد ذكرت أسانيد الجميع في مستخرجنا على مسند الشهاب، وورد موقوفاً من حديث حذيفة عند البخاري في التاريخ الكبير [٧/ ١٧٦].

٢٨٦٩/ ٧٤٨٨ ـ «لَوْ لَمْ تَكُونُوا تُذْنِبُونَ لخفتُ عليكُمْ مَا هُوَ أكبرُ منْ ذلكَ العُجبَ العُجبَ».

(هب) عن أنس بإسناد ضعيف

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: فيه سلام بن أبي الصهباء، قال البخاري: منكر الحديث، وأحمد: حسن الحديث اهـ. ورواه أيضاً ابن حبان في الضعفاء، والديلمي في مسند الفردوس وطرقه كلها ضعيفة، ولهذا قال في الميزان عند إيراده: ما أحسنه من حديث لو صح، وكان ينبغي للمصنف تقويته بتعددها الذي رقاه إلى رتبة الحسن، ولهذا قال في المنار: هو حسن بها، بل قال المنذري: رواه البزار بإسناد جيد.

قلت: بل كان ينبغي لك السكوت عن هذا الفضول الذي نزل بك إلى رتبة الجهل، فهؤلاء كلهم رووه من طريق واحدة من رواية سلام بن أبي الصهباء، على أنّ ابن حبان لم يسنده بل قال في ترجمة سلام بن أبي الصهباء [٢/ ٣٤٠]: هو ممن فحش خطؤه وكثر وهمه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، روى عن ثابت البناني عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لو لم تذنبوا» الحديث رواه عنه الحجبي اهـ.

فقول الشارح: رواه ابن حبان من خطئه أيضاً.

ورواه القضاعي في مسند الشهاب من طريق العباس بن الفضل الإسفاطي: ثنا الحجبي ثنا سلام بن أبي الصهباء به.

٥/ ٢٣٦ ورواه ابن عدي في الكامل [١/ ٦٤ و٣/ ١١٥٢] عن إسحاق المنجنيقي:/ ثنا ابن أبي الشراب ثنا سلام بن أبي الصهباء به.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير من طريق عبد الله بن عبد الوهاب: ثنا سلام ابن أبي الصهباء به، وقال العقيلي [٢/ ١٥٩]: إنّه لا يتابع عليه، وقد روي بإسناد صالح.

قلت: يريد ما هو أعمّ من هذا اللفظ كما علم من إطلاقاته، وكأنّه يريد الحديث المذكور قبله المخرج في صحيح مسلم، أمّا هذا فانفرد به سلام بن أبي الصهباء، وقول الحافظين المنذري والهيثمي: رواه البزار بإسناد جيد يعنيان هذا الإسناد أيضاً، لأنّ سلام بن أبي الصهباء قال فيه أحمد: حسن الحديث، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأس به، فلم يبق لما قاله الشارح أصلاً ولا مستند.

٢٨٧٠/ ٧٤٩٢ ـ «لَوْ مرَّت الصدقة علَى يديْ مائة لَكَانَ لَهُمْ منَ الأجرِ مثلُ الْمُبتدىء منْ غير أَنْ ينقُص مِنْ أَجْرِهِ شيئاً».

(خط) عن ابي هريرة

قال في الكبير: وفيه عبد الله بن سعيد المقبري، قال في الضعفاء: تركوه.

قلت: له شاهد من حديث جابر، قال الطبراني في مكارم الأخلاق:

ثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا سفيان بن وكيع ثنا حيويه الرازي ثنا محمد ابن عبد الملك عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: «قال رسول الله ﷺ: لو مرّت الصدقة على يدي سبعين ألفاً لكان أجر آخرهم مثل أجر أولهم».

٢٨٧١/ ٧٤٩٣ ـ «لَوْ نَجَا أحد مِنْ ضَمَّةِ القبرِ لَنَجَا سَعْدُ بنُ مُعَاذٍ، ولقَدْ ضُمَّ ضمَّةً ثم روخِيَ عَنْهُ».

(طب) عن ابن عباس

قلت: في الباب عن جماعة منهم عائشة وابن عمر خرجها الطحاوي في مشكل الآثار انظر (ص ١٠٧ من الجزء الأول):

٢٨٧٢/ ٧٤٩٩ ـ «لَوْ يعلمُ المؤمنُ مَا عندَ اللّهِ من العقُوبة مَا طمِعَ في الجنَّة أحدٌ، ولو يعلَمُ الكافرُ ما عِنْدَ اللّهِ من الرَّحْمَةِ ما قَنَطَ مِنَ الجَنَّةِ أحَدٌ».

(ت)/ عن أبي هريرة ٥/ ٢٣٧

قال في الكبير: ظاهره أنّ الترمذي تفرد به عن الستة، وأنّه لا وجود له في أحد الشيخين وإلاّ لما عدل عنه، وهو ذهول عجيب فقد خرجه الشيخان في التوبة واللفظ لمسلم.

قلت: أبى الله لهذا الرجل أن ينطق بصواب ولو في موضع الصواب، فإنّه أصاب في هذا التعقب والمؤلف قصر في عزو الحديث إلى الترمذي وحده مع أنّه في صحيح مسلم بهذا اللفظ، ولكن الشارح أخطأ أيضاً في عزوه إلى البخاري، فإنّه لم يخرجه، وأخطأ في قوله: في كتاب التوبة، فإنّ صحيح البخاري ليس فيه كتاب التوبة، وإنّما هو في صحيح مسلم[1].

٢٨٧٣/ ٧٥٠٣ ـ «لَوْ يَعلَمُ الناسُ مَا فِي التأذين لتضاربُوا عليهِ بالسيُوفِ».

(حم) عن أبي سعيد

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقد قال المنذري والهيثمي: فيه ابن لهيعة وفيه ضعف وأقول: اقتصارهما على ابن لهيعة غير مرضي إذ فيه أيضاً دراج عن أبي الهيثم وقد ضعفوه.

قلت: لو سكت من لا يعلم لسقط الخلاف، ومن عجائب الدنيا أن يتعقب الشارح على الحافظين المنذري والهيثمي فيما يتعلق بالرجال وصناعة الحديث، فدراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد نسخة حسنة على مذهب الجمهور، وكم منها في صحيح ابن حبان وابن خزيمة والحاكم، فلا يتعرض لها إلاّ مثل الشارح الذي لا يعلم عن هذا الفنّ شيئاً، وإنما يدخل نفسه في الفضول، أمّا ابن لهيعة ففيه مقال طويل معروف وكثير من الحفاظ يحسن ما انفرد به، فكيف بما توبع عليه كهذا الحديث المخرج معناه في الصحيحين[2] من حديث أبي هريرة كما مرّ في المتن قبل هذا.

---

(١) كتاب التوبة، باب (٤)، رقم (٢٣).

(٢) رواه البخاري (١/ ١٥٩، ١٦٧، ٣/ ٢٣٨) ورواه مسلم في: كتاب الصلاة باب (٢٨)، رقم: (١٢٩).

٢٨٧٤/ ٧٥٠٥ ـ «لَوْ يَعْلَم صَاحِبُ المسألة مَا لَهُ فِيها لَم يَسْأَلْ».

(طب) والضياء عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه قابوس بن أبي ظبيان وفيه كلام، وأقول: فيه أيضاً حرملة بن يحيى، أورده الذهبي في/ الضعفاء، وقال: قال أبو حاتم: لا يحتج به، وجرير بن حازم قال الذهبي: تغير قبل موته. ٥/٢٣٨

قلت: الرجلان ثقتان إمامان من رجال الصحيح بيد أنّ الشارح لا يفهم من هذا الفن شيئاً.

٢٨٧٥/ ٧٥١٤ ـ «لَوْلاَ أَنَّ الكلابَ أمةٌ منَ الأُمَمِ لأمرْتُ بقتْلِهَا كُلِّهَا، فاقتُلُوا مِنْهَا الأسودَ البهيم».

(د. ت) عن عبد الله بن مغفل

قلت: ورواه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٧/ ١١١] عن الطبراني، ثم من رواية الثوري والأعمش عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن عبد الله بن مغفل. ورواه أبو أحمد الغطريفي في جزئه من طريق أبي عامر سعيد بن العلاء قال: كنت في جنازة أبي سفيان بن العلاء أخي أبي عمرو بن العلاء ومعنا شعبة، فلما وفى قال شعبة:

حدثني هذا وأشار إلى أبي سفيان أنّه قال: سمعت رجلاً يسأل الحسن من حدثك أنّ رسول الله ﷺ قال: «لولا أنّ الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها؟» فقال: حدثني ـ والله ـ عبد الله بن مغفل في هذا المسجد وأشار إلى الجامع.

ورواه البغوي في التفسير من طريق أبي القاسم البغوي في الجعديات: أنا علي بن الجعد أنا المبارك بن فضالة عن عبد الله بن مغفل به.

ورواه الثقفي في الثقفيات من حديث جابر بزيادة فقال:

حدثنا أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي ثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني الحافظ ثنا الحسين بن الفضل ثنا محمد بن سابق ثنا إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب فقتلناها حتى أن كانت الأعرابية تجيء معها كلبها فنقتله، ثم قال رسول الله ﷺ: لولا أنّ الكلاب أمة من الأمم أكره أن أفنيها لأمرت بقتلها، لكن اقتلوا منها كل أسود بهيم ذي عينين ببغاوين».

٢٨٧٦/ ٧٥١٥ ـ «لَوْلاَ أَنَّ المَسَاكِينَ يكذبُونَ ما أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ».

(طب)

زاد الشارح في الكبير: والقضاعي عن أبي أمامة، قال الهيثمي: فيه/ جعفر ٥/٢٣٩

ابن الزبير وهو ضعيف، وفي الميزان عن العقيلي: لا يصح في هذا شيء، وحكم ابن الجوزي بوضعه ونازعه المصنف.

قلت: عطف الشارح للقضاعي على الطبراني صريح في أنّه خرجه أيضاً من حديث أبي أمامة وليس كذلك، بل أخرجه من حديث عائشة ففيه إيهام قبيح، وقوله: وحكم ابن الجوزي بوضعه يفيد أنّه حكم بوضعه من هذا الطريق وليس كذلك، بل أورده من عند ابن عدي، ثم من طريق عمر بن موسى عن القاسم عن أبي أمامة قال [٢/١٥٦]: وتابعه عبد العزيز بن بحر عن هياج بن بسطام عن جعفر بن الزبير عن القاسم، قال: وعمر بن موسى يضع، قال: وهياج وشيخه متروكان اهـ.

مع أنّ الطبراني خرجه من رواية إبراهيم بن طهمان عن جعفر بن الزبير، والحديث له طرق أخرى من حديث عائشة وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص.

فحديث عائشة رواه الدينوري في المجالسة، والقضاعي في مسند الشهاب، وابن السبط في فوائده، والعقيلي في الضعفاء.

وحديث أنس رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، والثقفي في الثقفيات، والعقيلي في الضعفاء.

وحديث أبي هريرة رواه ابن صرصري في أماليه.

وحديث عبد الله بن عمرو رواه العقيلي.

وقد أوردت أسانيد الجميع في المستخرج على مسند القضاعي.

٢٨٧٧/٧٤١٨ ـ «لَوْلاَ المرأةُ لَدَخَلَ الرجلُ الجَنَّةَ».

الثقفي عن أنس

أورد الشارح في الكبير سنده الذي ذكره المؤلف في اللآلىء وهو من رواية بشر بن الحسين عن الزبير بن عدي عن أنس، ثم قال: أورده المؤلف في مختصر الموضوعات، وقال: بشر متروك اهـ. ثم قال: وظاهره أنّه لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين يضع لهم الرموز وإلاّ لما أبعد النجعة مع أنّ الديلمي خرجه باللفظ المزبور.

قلت: هذا من الهراء الفارغ والتعنّت البارد، بل من الجهل بقواعد العزو والتخريج فإنّ العزو إلى الثقفي أعلى من العزو إلى الديلمي لكونه أكبر وأقدم ولكون مسند/ الفردوس مشحوناً بالموضوعات والمنكرات بحيث لا يعزى إليه إلاّ عند الضرورة على أنّه يسند من طريق أبي نعيم. ٥/ ٢٤٠

وهذا الحديث خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٣٣٣، ٢/ ٢٣٣] في ترجمة بشر بن الحسين، ثم أعاده في ترجمة عمرو بن سليمان بن محمد القرشي فكان العزو إليه أولى من الديلمي هذا لو كان التعقب حقّاً، وكان الديلمي خرجه بهذا اللفظ، بل خرجه بلفظ [٣/ ٤٠٢، رقم ٥١١٨]: «لولا النساء لعبد الله حقّ عبادته»، وقد ذكره المصنف بعد هذا بحديث وعزاه للديلمي فاعجب لجهل الشارح.

٢٨٧٨/ ٧٥٢٣ ـ «لَوْلاَ عباد لله ركَّعٌ، وصِبيةٌ رضَّعٌ، وبهائم رتَّع، لَصُبَّ عليكُم العذابُ صبًّا، ثم رُص رصاً».

(طب. هق) عن مسافع الديلمي

قال في الكبير: هو من رواية مالك بن عبيدة بن مسافع عن أبيه عن جده، قال الذهبي في المهذب: ومالك وأبوه مجهولان، وقال الهيثمي بعد ما عزاه للطبراني: فيه عبد الرحمن بن سعد بن عمار وهو ضعيف اهـ. وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه من التوقّف إلاّ أن يكون اعتضد.

قلت: نعم اعتضد، فقد ورد له شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البزار وأبو يعلى والطبراني في الأوسط، وابن شاهين في الترغيب، والخطيب في التاريخ [٦/ ٦٤]، والكنجروذي في الكنجروذيات، ومن طريقه البندهي في شرح المقامات كلهم من طريق سريج بن يونس.

ثنا إبراهيم بن خيثم بن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مهلاً عن الله مهلاً فلولا شباب خشع وشيوخ ركع وبهائم رتع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبًّا»، لفظ ابن شاهين، وإبراهيم بن خيثم ضعيف.

ثم إنّ حديث مسافع أخرجه أيضاً الدولابي في الكنى:

حدّثنا محمد بن عوف الطائي ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سعد القرطي ثني مالك بن عبيدة الديلمي عن أبيه أنّه حدثه عن جده عن رسول الله ﷺ به.

٥/ ٢٤١ **٢٨٧٩/ ٧٥٢٦ ـ/ «لَيأتينَّ هذَا الحَجر يومَ القِيَامَةِ لَهُ عينان يُبصِرُ بِهِمَا ولسان يَنْطِقُ بِهِ، يشهَدُ عَلَى من استلَمَهُ بِحَقٍّ».**

(هـ. هب) عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهر اقتصاره على ابن ماجه من بين الستة أنّه لم يخرجه منهم سواه، وليس كذلك، بل خرجه الترمذي عن ابن عباس أيضاً وقال: حسن، وتبعه المصنف فرمز لحسنه، لكن فيه عبد الله بن عثمان بن خيثم، أورده الذهبي في

الضعفاء قال: قال يحيى: أحاديثه ليست بقوية.

قلت: الترمذي رواه بلفظ لا يدخل هنا، فإنّه قال [رقم ٩٦١]:

حدثنا قتيبة ثنا جرير عن ابن خيثم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ في الحجر: «والله ليبعثنه الله يوم القيامة له عينان» الحديث، فهذا لو صحّ للمصنف إيراده لكان موضعه من كتابه حرف «الواو» لا حرف «اللام»، ولكنه لا يورده أصلاً لأنه مبني على لفظ من ألفاظ الصحابي لو حذفه واقتصر على المرفوع الذي هو شرط كتابه لجاء المتن ناقصاً لا يعرف الضمير فيه على أيّ شيء يعود، ثم إنّ عبد الله بن عثمان بن خيثم ثقة حجة من رجال الصحيح احتج به مسلم في صحيحه، وقال ابن معين: ثقة حجة.

ووثقه أيضاً جماعة، والشارح لجهله بالحديث ورجاله يظن أنّه لا يصح الحديث أو يحسن حتى يكون راويه سالماً من كل قول [و] لم يتكلم فيه أحد قط، وهذا لا يكاد يوجد في الرواة، بل وفي عباد الله كافة، ولا تجد ترجمة رجل من رجال الصحيحين المجمع عليهما سالمة من مثل هذا القول وأشدّ منه بكثير، غير أنّ الشارح لا يعرف لأنّه لم يكن من أهل هذه الصناعة.

٢٨٨٠/ ٧٥٢٨ ـ «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُكَذَّب فِيه الصادِقُ، ويُصَدَّقُ فِيه الكاذِبُ، ويُخوَّن فيه الأمينُ، ويُؤْتَمَنُ الخؤونُ ويَشهدُ المرءُ ولَم يُسْتَشهَدْ، وَيَحْلِفُ وَإِنْ لَمْ يُسْتَحْلَفْ، ويكون أسعد الناسِ بالدُّنيا لُكَع ابن لُكع، لاَ يُؤْمِنُ باللهِ ورسُولِهِ».

(طب) عن أم سلمة

قلت: أخرجه من قبله البخاري/ في التاريخ الكبير [٤/ ٢/ ٢٧٩][١]: ٥/ ٢٤٢

حدثنا عبد الله بن صالح ثنا الليث قال: حدثني يحيى بن سليم بن زيد مولى النبي ﷺ عن مصعب بن أبي أمية قال: حدثتني أم سلمة أنّها سمعت النبي ﷺ يقول مثله.

٢٨٨١/ ٧٥٣٣ ـ «لِيُؤذِّن لَكُمْ خِيَارُكُمْ ولْيَؤمكُمْ قُرَّاؤُكُمْ».

(د. هـ) عن ابن عباس

قال في الكبير: هو عندهما من حديث حسين بن عيسى عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس، وحسين هو أخو سليم القاري، قال الذهبي: له مناكير، وفي فتح العزيز نسب إليه أبو زرعة وأبو حاتم النكارة في حديثه، وبذلك يعرف ما في رمز المصنف لصحته.

---

(١) وقع خطأ في فهارس التاريخ الكبير حيث تصحفت رقم الصفحة من (٢٧٩) إلى (١٧٩).

قلت: المصنف ما رمز لصحته وإنّما رمز لحسنه، وذلك لأنّ حسين بن عيسى ذكره ابن حبان في الثقات، ولحديثه هذا شواهد بمعناه كثيرة.

٢٨٨٢/ ٧٥٣٦ ـ «ليؤمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قراءةً للقرآنِ».

(ن) عن عمرو بن سلمة

قلت: ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من حديث ابن عمر بزيادة فقال [١/ ٣٥٢]:

حدثنا أبو عبد الله طاهر بن أحمد بن حمدان اللاسكي ثنا محمد بن جعفر الأسناني ثنا محمد بن يوسف الفرّاء ثنا هشام بن عبيد الله ثنا محمد بن الفضل عن صالح بن حسان عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليؤمكم أقرؤكم وإن كان ولد زنى».

٢٨٨٣/ ٧٥٤١ ـ «ليبلِّغ شَاهدكُمْ غائبَكُمْ لاَ تُصَلُّوا بعدَ الفجرِ إلاَّ سجدَتَيْنِ».

(د. هـ) عن ابن عمر

قال الشارح: وإسناده صحيح خلافاً لقول المؤلف حسن فقط.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله موثقون ومن ثم رمز المصنف لحسنه.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ الحديث لولا شواهده لما حسنه المؤلف لأنّه ضعيف فضلاً عن أن يكون صحيحاً، وذلك لأنّه مضطرب السند وإن كان رجاله ثقات، فإنّه من رواية قدامة بن موسى عن أيوب بن حصين عن أبي علقمة عن يسار مولى ابن عمر قال: «رآني ابن عمر وأنا أصلي بعد طلوع الفجر فقال: يا يسار، إنّ رسول الله ﷺ/ خرج علينا ونحن نصلي هذه الصلاة فقال: ليبلغ. . .»، وذكره. ٥/ ٢٤٣

هكذا رواه أحمد [٥/ ٤٥، ٤٩، ٧٣، ٣٦٦، ٤١١] وأبو داود [رقم ١٢٧٨] والبخاري في التاريخ الكبير.

ورواه ابن ماجه [رقم ٢٣٥] من طريق الدراوردي عن قدامة بن موسى فقال: عن محمد بن الحصين عن أبي علقمة مولى ابن عباس عن يسار.

وهكذا رواه البخاري في التاريخ الكبير من رواية عمر بن علي الفلاس عنه.

ورواه أبو عاصم عن قدامة فقال: عن أبي علقمة عن يسار ولم يذكر ابن الحصين.

ورواه وكيع عن قدامة فقال: عن شيخ عن ابن عمر ذكرها أيضاً البخاري، فهذا اضطراب يوجب ضعف الإسناد.

ثانيهما: أنّ الحافظ الهيثمي لم يذكر حديث ابن عمر هذا أصلاً ولا يتصور أن

ذكره لأنّه ليس من الزوائد.

٢٨٨٤/ ٧٥٤٢ ـ «لَيبيتنَ أقوامٌ من أمّتي علَى أكل وَلهوٍ ولعبٍ ثُمَّ لَيُصْبِحُنَّ قردةً وخَنَازِيرَ».

(طب) عن ابي امامة

قلت: أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان عن الطبراني، لكن من حديث ابن عباس، قال أبو نعيم [٢/ ١٢٦]:

حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن محمد الجمال الأصبهاني ثنا علي بن يونس الأصبهاني ثنا أبو داود الطيالسي ثنا جعفر بن سليمان الضبعي ثنا فرقد السبخي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليبيتنّ قوم من هذه الأمّة» الحديث.

قال أبو نعيم: غريب من حديث قتادة عن سعيد تفرّد به علي بن يونس عن أبي داود.

قلت: إن أراد أنه تفرد عن أبي داود برواية قتادة عن سعيد بن المسيب فيمكن، وإن أراد أنه تفرد به عن أبي داود مطلقاً فلا، فقد رواه يونس بن حبيب في المسند عن أبي داود الطيالسي بسنده، إلاّ أنّه قال:

حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن فرقد السبخي عن عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة به مطولاً، وليس هذا اختلافاً من فرقد، فقد رواه أحمد في المسند [٥/ ٢٥٩] عن سيار بن حاتم:

ثنا جعفر قال: أتيت فرقداً يوماً فوجدته خالياً، فقلت: يا ابن أم فرقد لأسألنك/ اليوم عن هذا الحديث، فقلت: أخبرني عن قولك في الخسف والقذف ٥/ ٢٤٤ أشيء تقوله أنت أو تؤثره عن رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، بل آثره عن رسول الله ﷺ، قلت: ومن حدثك؟ قال: حدثني عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة عن النبي ﷺ، وحدثني قتادة عن سعيد بن المسيب وحدثني به إبراهيم النخعي أنّ رسول الله ﷺ قال: «تبيت طائفة من أمّتي على أكل وشرب» الحديث، هكذا قال أحمد في روايته.

ورواه ابنه عبد الله في زوائده [٥/ ٣٢٩] عن إسحاق بن منصور الكوسج أنا الفضل بن دكين ثنا صدقة بن موسى عن فرقد السبخي ثنا أبو منيب الشامي عن أبي عطاء عن عبادة بن الصامت عن رسول الله ﷺ، وحدثني شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن رسول الله ﷺ، وحدثني عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ، وحدثني سعيد بن المسيب، أو حُدثتُ عنه عن ابن عباس

عن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفس محمد بيده ليبيتن ناس من أمتي على أشر وبطر ولعب ولهو فيصبحوا قردة وخنازير باستحلالهم المحارم والقينات وشربهم الخمر وأكلهم الربا ولبسهم الحرير»، وفرقد السبخي ضعيف.

٢٨٨٥/ ٧٥٤٤ ـ «ليتَّخذ أحدُكُم قلباً شاكِراً، ولِسَاناً ذاكِراً، وزوْجةً مؤمنةً تعينُه علَى أمر الآخِرَةِ».

(حم. ت. هـ) عن ثوبان

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الحافظ العراقي: هذا حديث منقطع.

قلت: هو من رواية سالم بن أبي الجعد عن ثوبان، وقد حسنه الترمذي [رقم ٣٠٩٣]، ثم قال: سألت البخاري، فقلت له: سالم بن أبي الجعد سمع من ثوبان؟، فقال: لا، قلت له: ممن سمع من أصحاب النبي ﷺ؟ فقال: سمع من جابر بن عبد الله وأنس بن مالك، وذكر غير واحد من أصحاب النبي ﷺ اهـ.

وكذا قال أحمد وأبو حاتم.

والحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [١/ ١٨٢ و١٩٣] في ترجمة ثوبان من طرق/ عن سالم المذكور. ٥/ ٢٤٥

وكذا أخرجه المحاملي، ومن طريقه البندهي، وآخرون في التفسير(١).

٢٨٨٦/ ٧٥٥٦ ـ «ليدخلَنَّ الجنةَ بشفاعةِ رجلٍ من أُمَّتي أكثرُ منْ بَني تَميم».

(حم. هـ. حب. ك) عن عبد الله بن أبي الجذعاء

قال في الكبير: بضم الجيم وسكون المعجمة.

قلت: هذا خطأ فاحش بل هو بفتح الجيم.

٢٨٨٧/ ٧٥٥٨ ـ «ليدخلنَّ بشفاعةِ عُثْمَان سبعُون ألفاً، كُلُّهُمْ قَد استوجَبُوا النَّارَ الجنَةَ بغيرِ حسَابٍ».

ابن عساكر عن ابن عباس

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أنّ ابن عساكر خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، بل قال: روي بإسناد غريب عن ابن عباس رفعه وهو منكر اهـ. وأقرّه عليه الذهبي في اختصاره لتاريخه.

قلت: هذه صفاقة وجه متناهية، فالمؤلف رمز له بعلامة الضعيف، فكيف تكون هذه القضية لولا التعنّت وقلّة الحياء، نعم الحديث ظاهر الوضع والبطلان،

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٨١).

فكان على المؤلف أن لا يذكره في هذا الكتاب.

٢٨٨٨/ ٧٥٦٥ ـ «لِيسْتَحِي أحدُكُمْ من مَلَكَيه اللَّذيْنِ مَعَهُ، كَمَا يَسْتَحِي مِنْ رَجُلَيْنِ صالِحَيْنِ من جيرَانِهِ، وَهُمَا مَعَهُ باللَّيلِ والنَّهَارِ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ مخرجه سكت عليه والأمر بخلافه، بل تعقبه بقوله: إسناده ضعيف وله شاهد ضعيف اهـ. وذلك لأنّ فيه ضعفاء منهم معارك ضعفه الدارقطني وغيره.

قلت: هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف، فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

٢٨٨٩/ ٧٥٦٦ ـ «لِيسْتَرْجِعْ أحدُكُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى في شِسْعِ نَعْلِهِ، فَإِنَّهَا مِنَ المصَائِبِ».

ابن السني في عمل يوم وليلة عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه يحيى بن عبد الله وهو التيمي، قال الذهبي في الضعفاء: قال أحمد: ليس بثقة.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ يحيى بن عبد الله المذكور في سنده ليس هو الجابر التيمي الذي يقصده الشارح لأنّ التيمي المذكور لا يروي عن أبيه، وهذا رواه عن أبيه عن أبي هريرة، فهو يحيى بن عبد الله بن/ عبيد الله بن أبي مليكة والد ٥/٢٤٦ إسماعيل بن يحيى التيمي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه إذا روى عنه غير يحيى بن عثمان.

قلت: وهذا من رواية هشيم عنه، وأما الذهبي فقال: ما علمت روى عنه سوى يحيى بن عثمان.

ثانيهما: أنّ الذهبي لم ينقل في ترجمة الجابر التيمي عن أحمد أنّه قال: ليس بثقة، بل بالعكس فإنّه نقل عن أحمد أنّه قال: ليس به بأس.

٢٨٩٠/ ٧٥٦٧ ـ «لِيستَغْنِ أحدُكُم بِغنَى اللّهِ غَدَاءَ يومِهِ وعَشَاءَ لَيْلَتِهِ».

ابن المبارك عن واصل مرسلاً

قال في الكبير: واصل في التابعين أسدي ورقاشي وبصري ومهلبي وغيرهم فتميزه كان أولى اهـ. ثم ظهر له أن يعينه، فقال في الصغير: واصل بن عطاء التابعي.

قلت: ما أصاب لا في الأول ولا في الأخير، أمّا الأول: فإنّ من ذكرهم ليس واحد منهم تابعياً إلاّ الأسدي، فجماعة فيهم من هو تابعي وفيهم من ليس

بتابعي، وما رأى المصنف[١] إلاّ تقريب التهذيب، وليس فيه واصل أسدي تابعي.

وأمّا الأخير: فإنّ واصل بن عطاء ليس تابعياً أيضاً، وإنما هو من أصحاب الحسن، ثم هو ليس من أهل الحديث، ولئن كان هو فمن أين عرفه بعد أن توقف في تعيينه ولم يعرفه في الكبير؟!

٢٨٩١/ ٧٥٧٠ ـ «لَيْسَ الإيمانُ بالتَّمَني وَلاَ بالتَّحَلِّي، ولكنْ هُوَ مَا وَقَرَ فِي القلبِ، وصَدَّقَهُ العملُ».

ابن النجار، (فر) عن أنس

قال في الكبير: قال العلائي: حديث منكر تفرد به عبد السلام بن صالح العابد، قال النسائي: متروك، وابن عدي، مجمع على ضعفه، وقد روى معناه بسند جيد عن الحسن من قوله: وهو الصحيح. إلى هنا كلامه، وبه يعرف أنّ سكوت المصنف عليه لا يرتضى.

قلت: المصنف لم يسكت عليه، بل رمز لضعفه، وإذا كان الرمز لضعفه سكوتاً فهو إذاً لم يخرج حديثاً/ ولا عزاه لأنّه لم يصرح بأسماء المخرجين، وإنّما ذكر رموزهم، ثم إنّ عبد السلام بن صالح ليس هو علّة الحديث ولا هو مجمع على ضعفه، بل وثقه إمام أهل الفن يحيى بن معين وغيره، ومن تكلم فيه إنّما تكلم لأجل التشيع على عادتهم مع شيعة أهل البيت، ولكن علّة الحديث يوسف بن عطية، فإنّ عبد السلام بن صالح رواه عن يوسف بن عطية الصفار عن قتادة عن الحسن عن أنس، ويوسف ضعيف جداً. ٢٤٧/٥

والحديث خرجه أيضاً أبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين بهذا السند، وكذلك أبو نعيم في الأربعين، إلاّ أنّه قال عن قتادة عن أنس لم يذكر الحسن بينهما، وزاد فيه: «والعلم علمان علم في القلب فذلك العلم النافع، وعلم في اللسان فذلك حجة الله على ابن آدم».

ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية [١/ ٧٣، ٧٤] من طريق أبي بكر بن مردويه:

حدثنا أحمد بن محمد بن عاصم ثنا عمران بن عبد الرحيم ثنا أبو الصلت به بإثبات الحسن، وقدم الجملة الأخيرة فقال: «العلم علمان علم باللسان وعلم بالقلب، فأمّا علم اللسان فحجة الله على ابن آدم، وأمّا العلم الذي في القلب فالعلم النافع، وليس الإيمان بالتحلّي ولا بالتمني» الحديث.

---

(١) يقصد الشارح كما يدل على ذلك السياق.

٢٨٩٢/ ٧٥٧٣ ـ «ليسَ الجِهَادُ أن يضربَ الرجلُ بسيفِهِ في سبيل الله تعالى، إنّما الجهادُ من عالَ والديْهِ، وعالَ ولَدَهُ فَهُوَ فِي جهادٍ، ومَنْ عَالَ نَفْسَهُ فكَفَّهَا عن الناس فهُوَ فِي جِهَاد».

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أنّ هذا لم يره مخرجاً لأحد من المشاهير الذين وضع لهم الرموز وهو عجب فقد خرجه أبو نعيم والديلمي فكان ينبغي عزوه إليهما.

قلت: إنّما العجب من تعنتك وجهلك فأبو نعيم خرجه ولم يعزه إليه المؤلف فكان ماذا؟ ومن ذا قال إنّ أبا نعيم أشهر من ابن عساكر وإنّه ينبغي العزو إلى المشهور دون غيره أو إنّه يجب الاستقصاء في العزو؟!

ثمّ إنّ هذا المتعنت رأى الحديث في مسند الفردوس للديلمي مسنداً/ فعزاه ٥/٢٤٨ إلى أبي نعيم من غير أن يعرف في أي كتاب خرجه؟

وهو عنده في الحلية [٦/ ٣٠٠] في ترجمة الربيع بن عبد الرحمن المعروف بابن برة.

٢٨٩٣/ ٧٥٨١ ـ «لَيْسَ الكذَّابُ بالّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَينمِي خَيْراً ويقول خَيْراً».

(حم. ق. د. ت) عن أم كلثوم بنت عقبة (طب) عن شداد بن أوس

قلت: وفي الباب أيضاً عن ابن عباس أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان من طريق يعيش بن الجهم.

ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الكذّاب الذي يقول الخير وينشره».

ورواه ابن قتيبة في عيون الأخبار من حديث عبد الرحمن بن عوف فقال:

حدثنا محمد بن عبيد ثنا بربر بن هارون أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه مرفوعاً: «لم يكذب من قال خيراً وأصلح بين اثنين».

قلت: وهذا غلط فإنّ الرواة عن الزهري كلهم قالوا: عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم بنت عقبة.

٢٨٩٤/ ٧٥٨٣ ـ «ليسَ المؤمنُ الذي يشبع وجارهُ جائعٌ إلى جنبِهِ».

(خد. طب. ك. هق) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الحاكم: صحيح، فتعقبه الذهبي في التلخيص بأنّه من

حديث عبد العزيز بن يحيى وليس بثقة، وفي المهذب بأنّ فيه ابن المساور مجهول، وقال الهيثمي: رجال الطبراني ثقات، وقال المنذري: رواة الطبراني وأبي يعلى ثقات.

قلت: سبحان الله لم يرد الله تعالى لهذا الرجل أن يصيب لا في التعقب ولا في السكوت، فإنّ المؤلف وهم هنا في عزو حديث ابن عباس إلى الحاكم، فإنّ الحاكم لم يخرجه من حديثه، بل من حديث عائشة [٢/ ١٢] وذلك من رواية محمد بن علي بن زيد الصائغ:

ثنا عبد العزيز بن يحيى ثنا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة بلفظ/ : «ليس المؤمن الذي يبيت شبعاناً وجاره جائع إلى جنبه». **٥/ ٢٤٩** والشارح نقل تعقب الذهبي من التلخيص ولم يتنبه لكون الحديث فيه عن عائشة لا عن ابن عباس.

٢٨٩٥/ ٧٥٨٥ ـ «ليس المسكينُ الذي يطوفُ على الناسِ فتردُّهُ اللقمة واللقمتان، والتمرةُ والتمرتانِ، ولكن المسكينُ الَّذِي لا يجدُ غِنًى يُغنيهِ، ولا يُفطَنُ فَيُتَصَدَّقُ عليهِ، ولا يَقُومُ فيسألُ الناسَ».

مالك (حم. ق. د. ن) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر عزوه إلى من ذكر أنّ بقية الستة لم يخرجوه، لكن حكى بعضهم الاتفاق عليه من حديث عائشة.

قلت: بل الذي ينبغي أن يحكى هو الاتفاق على أنّك ما شممت للحديث رائحة ولا قرأت يوماً ما كتاباً من كتبه على الإطلاق، فكأنك فهمت أنّ قول المحدثين: متفق عليه معناه أنّه رواه الستة كلهم، وهذا يكاد يعلم جهلة العجائز أنّ مرادهم به اتفاق البخاري ومسلم فقط، والعجب أنّ المؤلف رمز له بعلامة القاف إشارة إلى كونه متفقاً عليه، ثم عطف عليه رمز أبي داود والنسائي، فهذا من أعجب ما رأيت من جهل هذا الرجل بالحديث وبعد هذا فما حكاه من كونهما اتفقا عليه من حديث عائشة كذب منه ولا بدّ، أو من ذلك البعض فإنّهما ما خرجاه إلاّ من حديث أبي هريرة[١].

٢٨٩٦/ ٧٥٨٨ ـ «ليسَ أحدٌ أفضلَ عندَ اللّهِ مِنْ مُؤمن يُعمرُ فِي الإسلامِ لتكبيرِهِ وتحميدِهِ وتسبيحِهِ وتهليلِهِ».

(حم) عن طلحة

---

(١) البخاري (٢/ ١٥٣ و٦/ ٤٠)، ومسلم في الزكاة (١٠٢).

قال في الكبير: ورواه من الستة النسائي أيضاً، فما أوهمه اقتصار المصنف على أحمد غير جيد.

قلت: ما خرجه النسائي في المجتبى الذي هو أحد الكتب الستة، فما يقوله الشارح هراء لا أصل له.

٢٨٩٧/ ٧٥٨٩ ـ «ليسَ أحدٌ أحقَّ بالحدَّةِ من حامِلِ القرآنِ لِعِزَّةِ القرآنِ فِي جَوْفِهِ».

أبو نصر السجزي في الإبانة (فر) عن أنس

قال الشارح: بإسناد ضعيف.

قلت: بل هو حديث موضوع كأحاديث الحدّة التي/ مرّت في الحاء، وقد ٥/ ٢٥٠ ذكرها المؤلف في موضوعاته، فكان حقّه أن لا يذكرها هنا.

٢٨٩٨/ ٧٥٩١ ـ «ليسَ أحدٌ منكُم بأكسب من أحدٍ، قد كتبَ اللّهُ المصيبةَ والأجلَ، وقسمَ المعيشةَ والعملَ، فالناسُ يجرُونَ فيهَا إِلى مُنْتَهى».

(حل) عن ابن مسعود

قلت: رمز المصنف لضعفه وسكت الشارح عن بيان علّته كأنّه لم يعرف ذلك، والحديث من رواية يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن عبدة عن شفيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود به.

ويوسف بن السفر متروك منكر الحديث، بل متهم بالوضع لكن لأوله طريق آخر عن ابن مسعود أخرجه أبو نعيم أيضاً من طريق علي بن حميد:

ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ليس أحد بأكسب من أحد، ولا عام بأمطر من عام ولكن الله يصرفه حيث يشاء، ويعطي المال من يحب ومن لا يحب ولا يعطي الإيمان إلاّ من يحب»، وقال: تفرّد به علي بن حميد اهـ.

وذكره الذهبي في الميزان [٤/ ٤٦٦، رقم ٩٨٧١] من وجه آخر عنه، وقال: إنّه منكر وغريب جداً اهـ.

وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله أخرجه أبو نعيم أيضاً في تاريخ أصبهان [١/ ١٦٥] من طريق عبد الله بن داود الخريبي: ثنا الوازع عن أبي سلمة عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد أكسب من أحد، ولكن الرزق مقسوم من الله لعباده».

٢٨٩٩/ ٧٥٩٣ ـ «لِيسَ بحكيم من لَمْ يُعاشِرْ بالمعروفِ منْ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ مُعَاشَرَتِهِ حَتَّى يجعلَ اللَّهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجاً».

(هب) عن أبي فاطمة الإيادي

قال في الكبير: وكذلك رواه الحاكم وعنه ومن طريقه خرجه البيهقي مصرحاً فلو عزاه للأصل كان أحقّ، ثم قال الحاكم: لم نكتبه إلاّ بهذا الإسناد، وإنّما نعرفه عن محمد ابن الحنفية من قوله، وقال ابن حجر: المعروف موقوف، وقال العلائي: هذا إنّما هو من كلام ابن الحنفية.

قلت: يتعجب من المؤلف في إيراد هذا الحديث، فإنّه ظاهر البطلان واضح الوقف لا يلتبس/ أمره على صاحب حديث. ٥/ ٢٥١

أما الشارح فكل كلامه خطأ وكل تصرفه عجيب.

أول ذلك: أنّ جل أحاديث البيهقي إنّما يرويها في كل كتبه عن الحاكم، فعلى هذا الاعتبار لا يصحّ أن يعزى للبيهقي حديث إلاّ في النادر.

الثاني: أن الحاكم لم يخرج هذا الحديث في المستدرك، ففي أي كتاب يجب أن يعزوه المؤلف إلى كون الحاكم خرجه فيه؟ ثم في أي كتاب خرج الحاكم تلك الأحاديث الكثيرة التي ملأ منها البيهقي مصنفاته في الأحكام كالسنن الكبرى والصغرى والمعرفة والخلافيات وغيرها مما أكثرها عن الحاكم؟ وكذلك كتبه في الأخلاق والترغيب وغيرها كشعب الإيمان والآداب والزهد والاعتقاد والأسماء والصفات والدعوات وغيرها؟! فعجباً للشارح ما أشدّ غفلته!

الثالث: قوله: وعنه ومن طريقه خرجه البيهقي مصرحاً تعبير فاسد متناقض كما بيّناه مراراً.

الرابع: أنّه نقل قول الحاكم: لم نكتبه إلاّ بهذا الإسناد، ثم لم يذكر الإسناد، ولا تعرض لبيان من فيه ممن يعلل به الحديث، فكان نقله لكلام الحاكم تسويد للورق بدون فائدة.

والحدث أسنده ابن الأثير [٥/ ٢٧٠] من طريق عثمان بن سعيد الدارمي:

أخبرنا محمد بن بكار ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن أبي عمران الجوني عن أبي فاطمة الإيادي به.

وعنبسة متروك، ومحمد بن بكار مجهول، والخبر رواه البخاري في الأدب المفرد عن محمد ابن الحنفية من قوله من رواية الحسن بن عمر عن منذر الثوري عن محمد ابن الحنفية قال: ليس بحكيم، فذكره.

٢٩٠٠/ ٧٥٩٤ ـ «ليسَ بخيرِكُمْ من تَرَكَ دُنْياهُ لآخِرَته، ولاَ آخرَتَهُ لدنياهُ حَتَّى

يُصيبَ منهُمَا جميعاً، فإنَّ الدُّنيا بَلاغ إلى الآخرةِ، ولا تَكُونُوا كلًّا علَى الناسِ».

ابن عساكر عن أنس

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الديلمي باللفظ المزبور فلو ضمه إليه في العزو كان أولى.

قلت: الحديث موضوع باطل، فلو تكلم الشارح على سنده وترك هذا الهراء الفارغ لكان أوجب، فإنّ الحديث من رواية يغنم بن سالم، وهو وضاع مشهور، وقد أفردت لبيان وضع هذا الحديث وبطلانه جزءاً سميته: صفع التياه بإبطال/ ٥/ ٢٥٢ حديث: «ليس بخيركم من ترك دنياه»، وقد مرّ له ذكر في حرف الخاء.

٢٩٠١/ ٧٥٩٧ ـ «ليسَ بينَ العبدِ والشركِ إلاّ تركُ الصلاةِ، فإذَا تركَهَا فقدْ أشرَكَ».

(هـ) عن أنس

قال في الكبير: ورواه مسلم بدون «فإذا»... إلخ.

قلت: هذا يفيد أنّ مسلماً رواه بهذا اللفظ وأنّ المؤلف أغفل عزو الحديث إليه وهو مراد الشارح وليس كذلك، ثم هو يفيد أيضاً أنّ مسلماً خرجه من حديث أنس وليس كذلك، بل هو عند مسلم من حديث جابر بن عبد الله لا من حديث أنس وبلفظ: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، وبلفظ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، وبهذا اللفظ ذكره المؤلف سابقاً في حرف «الياء» وعزاه لمسلم[1] وأبي داود [رقم ٤٦٧٨] والترمذي [رقم ٢٦١٩، ٢٦٢٠] وابن ماجه [رقم ١٠٧٨]، وقد رواه أبو نعيم في الحلية [٨/ ١٢١] من حديث جابر مصدر بليس كما هنا، ورواه أيضاً من طريق سليمان التيمي عن أبي مجلز وعكرمة عن ابن عباس مرفوعاً [٣/ ٣٦ ـ ٣٧]: «الشرك أخفى في أمّتي من دبيب الذر على الصفا، وليس بين العبد والكفر إلاّ ترك الصلاة».

٢٩٠٢/ ٧٥٩٩ ـ «ليسَ شيءٌ أثقلَ في الميزانِ من الخُلُقِ الحسَنِ».

(حم) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: وكذا رواه أبو نعيم وقال: غريب من حديث الثوري عن إبراهيم بن نافع.

قلت: نقل كلام أبي نعيم خطأ من وجهين، **أحدهما**: أنّه لا فائدة فيه للقارىء الذي لم يتقدّم له ذكر للسند ولا كلام عليه من جهة التفرّد والمتابعة.

ثانيهما: أنّ المؤلف عزا الحديث لأحمد بن حنبل وهو بهذا اللفظ عنده من غير طريق الثوري وإبراهيم بن نافع فإنّه قال [٦/ ٤٤٨]:

حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال: حدثني القاسم بن أبي عطاء الكَيْخارَاني

---

(١) كتاب الإيمان، رقم (١٣٤).

عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «ليس شيء. .» الحديث.

ومن هذا الطريق رواه أبو نعيم في الحلية [٧/ ١٠٧] في موضع آخر من رواية أبي قتادة الحراني ثنا شعبة ومسعر عن القاسم بن أبي بزة به.

٥/ ٢٥٣ ورواه/ أبو أحمد الغطريفي في جزئه عن أبي خليفة: ثنا محمد بن كثير وشعيب بن محرز وأبو عمر الحوضي قالوا: حدثنا شعبة به.

ورواه الطبراني في مكارم الأخلاق: ثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حفص بن عمر الحوضي ثنا شعبة به.

أمّا رواية الثوري فخرجها أبو نعيم عن الطبراني وأبي الشيخ كلاهما قال:

ثنا محمد بن يحيى بن منده ثنا محمد بن عصام بن يزيد عن أبيه عن سفيان عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن خاله ـ يعني عطاء ـ عن أم الدرداء عن أبي الدرداء به، ثم قال أبو نعيم: غريب من حديث الثوري عن إبراهيم، تفرّد به عصام بن يزيد.

قلت: وللحديث طريق آخر من طريق عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم الدرداء عن أبي الدرداء به، أخرجه أحمد عن سفيان عن عمرو [٦/ ٤٥٢].

ورواه الدولابي في الكنى عن محمد بن منصور عن سفيان.

ورواه ابن زنجويه عن علي بن المديني عن ابن عيينة به.

٢٩٠٣/ ٧٦٠١ ـ «ليس شيءٌ أطيعَ الله تعالى فيه أعجلَ ثواباً من صلَة الرحم، وليس شيءٌ أعجل عقاباً منَ البغْيِ وقطيعةِ الرحم، واليمينُ الفاجرةُ تدعُ الديارَ بلاقِعَ».

(هق) عن أبي هريرة

قلت: هو من رواية أبي حنيفة عن يحيى بن أبي كثير عن مجاهد وعكرمة عن أبي هريرة به، وقد اختلف فيه على أبي حنيفة وعلى يحيى بن كثير كما فصلته في المستخرج على مسند الشهاب في الحديث الثمانين ومائة ثم في الثالث والثلاثين وخمسمائة، وذكرت هناك من في الباب.

٢٩٠٤/ ٧٦٠٢ ـ «ليسَ شيء أكرمَ علَى اللّهِ تعالَى من الدُّعَاء».

(حم. خد. ت. ك) عن أبي هريرة

قال الشارح: وأسانيده صحيحة.

وقال في الكبير: قال (ك): صحيح وأقرّه الذهبي، وقال (ت): حسن غريب ولم يبين لم لا يصح، وذلك لأنّ فيه عمران القطان، قال في الميزان وغيره: ضعفه النسائي وأبو داود ومشاه أحمد، وقال ابن القطان: رواته كلهم ثقات وما موضع في

إسناده ينظر/ فيه إلاّ عمران وفيه خلاف، وقال ابن حبان: حديث صحيح. ٥/ ٢٥٤

قلت: هذا كلام فيه تناقض، فإنّه زعم في الصغير أن أسانيده صحيحة وفي الكبير زعم أنّه من رواية عمران القطان، فأفاد أنّه ليس له إسناد واحد وهو الواقع، فإن الجماعة المذكورين كلهم رووه من طريق عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة به، ومن هذا الطريق رواه أيضاً أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين:

أخبرنا أبو عمرو عبد الملك بن الحسن بن الفضل ثنا إبراهيم بن عبد الله الليثي ثنا عمرو بن مرزوق ثنا عمران القطان به.

نعم له طريق آخر من رواية أبي المليح الفارسي عن أبي صالح الخوزي عن أبي هريرة به مثله.

ذكره البخاري في التاريخ الكبير [٢/ ٣٥٥] في ترجمة أبي المليح واسمه حميد.

٢٩٠٥/ ٧٦٠٣ ـ «ليس شيءٌ أكرمَ على اللّهِ تعالَى من المؤمنِ».

(طس) عن ابن عمرو

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عبيد الله بن تمام وهو ضعيف جداً اهـ. لكن يشهد له ما في أوسط الطبراني عن ابن عمرو أيضاً «أنّ النبي ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: لقد شرفك الله وكرمك وعظمك، والمؤمن أعظم حرمة منك...» إلخ.

قلت: مما يعيبه الشارح على المؤلف عزوه حديثاً في الكتب الستة لغيرها مع أنّ المؤلف لا يفعل ذلك إلاّ لنكتة كما بيناه، وهذا الحديث الذي عزاه الشارح لأوسط الطبراني هو في سنن ابن ماجه فإنّه قال [رقم ٣٩٣٢]:

حدثنا أبو القاسم بن أبي ضمرة نصر بن محمد بن سليمان الحمصي ثنا أبي ثنا عبد الله بن أبي قيس النصري ثنا عبد الله بن عمرو قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك وأعظم حرمتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك ماله ودمه، وإن يظن به إلاّ خيراً».

ثم إنّ حديث الكتاب خرجه الطبراني في الصغير أيضاً فقال [٢/ ٤٧]:

حدثنا محمد بن محمد بن عزرة/ الأهوازي ثنا معمر بن سهل ثنا عبيد الله بن تمام عن يونس عن الوليد بن بشر عن بشر بن شقاف عن أبيه عن عبد الله بن عمرو به مثله. ٥/ ٢٥٥

٢٩٠٦/ ٧٦٠٥ ـ «ليس شيءٌ من الجسدِ إلاّ وهو يشكو ذرب اللسانِ».

(ع. هب) عن ابي بكر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير موسى بن محمد بن حيان وقد وثقه ابن حبان اهـ، وأقول: ليس توثيقه بمتفق عليه، فقد أورده الذهبي في الضعفاء، وقال ضعفه أبو زرعة.

قلت: انظر هذا وتعجب من غفلة هذا الرجل ثم إنّ موسى المذكور لم ينفرد به بل توبع عليه، قال ابن السني في اليوم والليلة [رقم ٧]:

أخبرنا أبو يعلى ثنا موسى بن محمد بن حيان (ح).

وأخبرني أبو أحمد الصيرفي ثنا محمد بن إشكاب قالا: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه أنّ عمر اطلع على أبي بكر رضي الله عنهما وهو يمد لسانه فقال: «ما تصنع يا خليفة رسول الله؟ قال: إنّ هذا أوردني الموارد إنّ رسول الله ﷺ قال....» وذكره وله متابع آخر قال ابن النقور في فوائده [١/ ١٣٣]:

أخبرنا أبو غالب محمد بن الحسن الباقلاني أنا أبو القاسم بن بشران أنا أبو بكر الآجري ثنا أبو بكر قاسم بن زكريا المطرز ثنا عبد الرحمن بن أبي البختري الطائي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث به.

٢٩٠٧/ ٧٦٠٦ ـ «ليسَ شيء إلاّ وهوَ أطوعُ للهِ تعالَى من ابنِ آدم».

البزار عن بريدة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه ورواه عنه أيضاً الطبراني في الصغير بإسنادين، قال الهيثمي: وفيه أبو عبيدة الأشجعي، ولم أرَ من سماه ولا ترجمه وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: قال الطبراني في الصغير [١/ ٥٢]:

حدثنا محمد بن عبد العزيز الأصبهاني الرازي ثنا أحمد بن الفرات ثنا أبو زهير المروزي ثنا أبو عبيدة بن الأشجعي عن الأشجعي عن سفيان الثوري عن علقمة ابن/ مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه به، ثم قال الطبراني: لم يروه عن سفيان إلاّ الأشجعي واسمه عبيد الله بن عبد الرحمن، ولا عن الأشجعي إلاّ ابنه ثم قال: ٥/ ٢٥٦

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثني أبي أخبرت عن ابن الأشجعي عن أبيه عن سفيان بإسناده مثله.

ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/ ١٦١] في ترجمة محمد بن عبد العزيز الداركي عن الطبراني بسنده الأول.

ورواه الدولابي في الكنى من طريق الأشجعي فقال عن شقيق بدل سفيان عن علقمة به، قال الدولابي:

أخبرني النسائي أنبأنا محمد بن إدريس ثنا أبو زهير محمد بن إسحاق المروزي ثنا ابن الأشجعي عن أبيه عن شقيق عن علقمة به.

٢٩٠٨/٧٦٠٧ ـ «ليسَ صَدَقَةٌ أعظمَ أجراً منْ ماءٍ».

(هب) عن أبي هريرة

قال الشارح: وإسناده ضعيف، وقول المؤلف: حسن ممنوع.

وقال في الكبير: رمز لحسنه وفيه داود بن عطاء، قال البخاري: متروك، ويزيد بن عبد الملك النوفلي ضعفوه، وسعيد بن أبي سعيد، قال ابن عدي: مجهول.

قلت: سعيد بن أبي سعيد هو المعفري المشهور، ويزيد بن عبد الملك وثقه ابن سعد، وقال ابن معين مرة: لا بأس به، والحديث له شواهد منها حديث سعد بن عبادة مرفوعاً «أفضل الصدقة سقي الماء»، ورواه أحمد [٥/ ٢٨٥] وأبو داود والنسائي [٦/ ٢٥٤، ٢٥٥] وابن ماجه [رقم ٣٦٨٤] وصححه ابن حبان [رقم ٨٥٨] والحاكم [١/ ٤١٤].

ورواه أبو يعلى من حديث ابن عباس كما سبق للمؤلف في حرف «الألف» فلهذا حسنه المؤلف، والشارح لا يدري الحديث ولا يسكت فيستريح ويريح.

٢٩٠٩/٧٦٠٨ ـ «ليسَ عدُوُّكَ الذي إنْ قتلْتَهُ كانَ لكَ نُوراً، وإن قتلَكَ دخلْتَ الجنةَ، ولكن أعدَى عدو لكَ ولدكَ الَّذِي خرَجَ من صلبك ثمَّ أعدى عدُوٍّ لكَ مالكَ الذِي مَلَكَتْ يمينُك».

(طب) عن أبي مالك الأشعري

قلت: قال الطبراني [٣/ ٢٩٤، رقم ٣٤٤٥]:

حدثنا هاشم بن مرثد ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش حدثني أبي حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري به، ومحمد بن إسماعيل قال أبو حاتم: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال أبو داود: لم يكن بذاك.

٢٩١٠/ ٧٦١٠ ـ «ليسَ على الماءِ جَنَابَةٌ».

(طب) عن ميمونة

/ قال في الكبير: ورواه عنها أحمد ولعل المؤلف أغفله سهواً. ٥/ ٢٥٧

قلت: ما أغفله المؤلف ولكن أحمد لم يخرجه بهذا السياق بل بلفظ: «إنّ الماء لا يجنب»، وهو بهذا اللفظ في السنن فلا معنى لما قال الشارح.

٢٩١١/ ٧٦١٢ ـ «لَيسَ علَى المختَلِسِ قطْعٌ».

(هـ) عن عبد الرحمن بن عوف

قال الشارح: وإسناده كما قال ابن حجر: صحيح، وقول المؤلف: حسن فقط غير معول عليه.

قلت: بل تهويلك غير معول عليه فالحسن من قسم الصحيح وهما في درجة واحدة في الاحتجاج والعمل، وإنّما يفزع إلى الفرق بينهما عند التعارض والترجيح، ثم إنّ هذا الحديث من رواية يونس بن يزيد وهو وإن كان ثقة حافظاً من رجال الصحيح إلاّ أنّ بعضهم يصفه بسوء الحفظ، وأحمد بن حنبل يحط عليه ويقول: إنّه روى أحاديث منكرة عن الزهري، ويقول ابن سعد: إنّه حافظ ليس بحجة، ومع هذا ففي السند أيضاً من انفرد ابن ماجه بالرواية عنه ولم يخرج له أحد من الستة وهو محمد بن عاصم بن جعفر فلهذا توسط المؤلف ورمز له بعلامة الحسن الذي من أدنى مراتب الصحيح، فالأمر فيه هين ولكن الشارح يوجد من حبة المؤلف قبة ليثبت ما يريد مما يحيك في صدره نسأل الله العافية.

٢٩١٢/ ٧٦٢٠ ـ «ليسَ علَى أهلِ «لاَ إلَهَ إلاّ اللّهُ» وحشةٌ فِي الموتِ، ولاَ فِي القبورِ، ولا في النُّشورِ، كأنّي أنظرُ إليهِمْ عندَ الصيحةِ ينفضُون رؤوسَهُمْ من الترابِ، يقولُونَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الهيثمي: رواه الطبراني من طريقين في إحداهما يحيى الحماني، وفي الأخرى مجاشع بن عمرو وكلاهما ضعيف اهـ. وأورده ابن الجوزي في الواهيات وأعلّه، قال الحافظ العراقي: ورواه عنه أيضاً أبو يعلى والبيهقي بسند ضعيف.

قلت: في كل هذا قصور وتقصير في البحث والاطلاع والتحقيق، فالحديث رواه ابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص٧١، رقم ٧٧]، والحكيم/ الترمذي في نوادر الأصول في الأصل الرابع عشر ومائتين[١]، وأبو يعلى وابن حبان في الضعفاء عنه، والطبراني في الأوسط أيضاً وفي كتاب الدعاء، والبيهقي في شعب الإيمان في أوله [١/ ١١٠ ـ ١١١، رقم ١٠٠]، وابن مردويه وابن أبي حاتم[٢] والثعلبي والبغوي في تفاسيرهم، والخطيب في التاريخ [١/ ٢٦٦] كلهم من رواية يحيى الحماني عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر به.

٥/ ٢٥٨

(١) هو في الأصل الثالث عشر ومائتين من المطبوع (٢/ ١٦٢).

(٢) عزاه ابن كثير في تفسيره لابن أبي حاتم من طريق عبد الرحمٰن بن زيد، انظر (٦/ ٥٣٧).

ويحيى الحماني مختلف فيه فوثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه آخرون، وقد قال الخطيب في التاريخ [١/ ٢٦٦]:

كتب إليَّ أبو الفرج محمد بن إدريس بن محمد الموصلي يذكر أنّ أبا منصور المظفر بن محمد الطوسي حدثهم قال: ثنا أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي قال: حدثنا موسى بن هارون الحماني قال: حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الموصلي قال: «رأيت النبي ﷺ في النوم فقلت: يا رسول الله إنّ يحيى الحماني حدثنا عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن ابن عمر عنك صلّى الله عليك أنّك قلت: ليس على أهل لا إله إلاّ الله وحشة في قبورهم ولا في منشرهم وكأني بأهل الله ينفضون التراب عن رؤوسهم ويقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤] فقال: صدق ابن الحماني» اهـ.

ومع هذا فلم ينفرد به بل تابعه عبد الرحمن بن واقد، أخرج متابعته الخطيب في التاريخ أيضاً في ترجمته [١٠/ ٢٦٥] من رواية أحمد بن الحسين الصوفي عنه عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم به، وعبد الرحمن بن زيد ضعيف وهو علّته لكنه لم ينفرد به أيضاً، بل تابعه عليه أخوه عبد الله بن زيد، أخرج متابعته أبو القاسم الأصبهاني في الترغيب والترهيب، وأبو عمرو بن منده في فوائده، وله مع هذا طريق آخر عن ابن عمر أخرجه ابن حبان في الضعفاء [١/ ٢٠٢] وعبد الباقي بن قانع كلاهما قال:

أخبرنا حمزة بن داود بن سليمان ثنا الحسن بن قزعة ثنا بهلول بن عبيد عن سلمة بن كهيل عن نافع عن ابن عمر به مثله.

ومن هذا الطريق رواه البيهقي في البعث والنشور مثله [رقم ٨٢].

ورواه ابن عدي في الكامل [٤/ ١٥٨٢]: أخبرنا المنجنيقي حدثنا الحسن بن قزعة به.

/ لكنه لم يذكر نافعاً بين سلمة وابن عمر، وقال ابن حبان عن بهلول بن ٥/ ٢٥٩ عبيد: إنّه شيخ يسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به بحال، ثم أسند هذا الحديث كما سبق عنه ثم قال: وهذا حديث لا يعرف إلاّ من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر، وعبد الرحمن ليس بشيء في الحديث اهـ.

قلت: وهذه مجرد دعوى من ابن حبان وظنّ ليس عليه دليل، فإنّ الحديث له طريق ثالث عن ابن عمر أيضاً قال الطبراني في الكبير: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا يحيى بن موسى المروزي ثنا سليمان بن عبد الله بن وهب الكوفي عن عبد العزيز بن حكيم عن ابن عمر به مثله.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في الكنى من رواية سليمان بن عبد العزيز بن أبي رواد عن عبد العزيز بن حكيم به، ومع هذا أيضاً فله شاهد من حديث ابن عباس وأنس.

فحديث ابن عباس أخرجه تمام في فوائده قال:

حدثنا أبو الحسن خيثمة بن سليمان ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرج الحجازي بحمص ثنا محمد بن سعيد الطائفي حدثني ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس على أهل لا إله إلاّ الله وحشة في قبورهم كأني أنظر إليهم إذا انفلقت الأرض عنهم يقولون: لا إله إلاّ الله والناس بهم».

ومن هذا الوجه رواه الخطيب في التاريخ [٥/ ٣٠٥] في ترجمة محمد بن سعيد الطائفي وذكره ابن حبان في الضعفاء في ترجمة محمد بن سعيد أيضاً بلفظ: «والناس تبع لهم»، وقال: محمد بن سعيد يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يحل الاحتجاج به بحال، روى عن ابن جريج فذكر هذا الحديث ثم قال: وهذا خبر باطل إنّما يعرف هذا من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر فقط اهـ.

وهو أيضاً دعوى مجردة وظن لا يغني من الحق شيئاً.

وحديث أنس رواه ابن مردويه في التفسير من طريق القاسم بن مطيب عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن أنس به، وإسحاق ضعيف والقاسم يكشف عنه.

٥/ ٢٦٠ **٢٩١٣/ ٧٦٢٣ ـ/ «ليسَ علَى مسلمٍ جزيةٌ».**

(حم. د) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد حسن لا صحيح خلافاً للمؤلف.

وقال في الكبير: رمز المصنف لصحته وليس بصاف عن النزاع ففيه من طريق أبي داود قابوس، قال ابن القطان: ضعفوه وربما ترك حديثه ولا يدفع عن صدق، وإنّما كان افترى على رجل فَحُدَّ فكسد لذلك.

قلت: فحديثه إذاً حسن لذاته فإذا ورد له شواهد ارتفع إلى درجة الصحيح كهذا، فإنّ له شواهد متعددة كما ذكره الترمذي [رقم ٦٣٣] فإنّه لما رواه من هذا الوجه بلفظ: «لا يصلح قبلتان في أرض واحدة، وليس على المسلمين جزية».

قال: وفي الباب عن سعيد بن زيد وجد حرب بن عبيد الله الثقفي اهـ.

وكذلك عن ابن عمر أخرجه الطبراني بلفظ: «من أسلم فلا جزية عليه»، وفي سنده من لم يعرفهم الحافظ نور الدين، وقد خرجه ابن حبان في الضعفاء من وجه

آخر عن ابن عمر مطولاً بلفظ: «ليس على مداوى ضمان، وليس على مسلم جزية»، رواه عن الفضل بن الحباب:

ثنا عيسى بن أبي حرب الصفار ثنا يحيى بن أبي بكير ثنا عمر بن زيد الصنعاني عن محارب بن دثار عن ابن عمر به، وقال: إن عمر بن زيد يروي المناكير عن المشاهير على قلّة روايته حتى خرج عن حد الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات اهـ. وهذا مما وافق فيه الثقات.

وقد ذكر أبو عبيد في «الأموال» آثاراً عن عمر وعلي وعمر بن عبد العزيز في هذا المعنى وهي شاهدة للحديث فلذلك حكم المصنف بصحته.

٢٩١٤/ ٧٦٢٤ ـ «ليسَ علَى مَقهورٍ يمينٌ».

(قط) عن أبي أمامة

قال الشارح: ثم ضعفه يعني الدارقطني وغيره، فقول المؤلف: حسن هفوة.

قلت: الدارقطني لم يتكلم على هذا الحديث بتضعيف ولا غيره، ورمز المؤلف لهذا الحديث بالحسن يجب أن يكون تحريفاً من النساخ ولا بدّ، فإنّ الحديث واه جداً بل موضوع باطل، وسنده مشتمل على جماعة من الكذابين والوضاعين، فلا يتصور الحكم له بالحسن، لا سيما والحديث/ عند الدارقطني من ٥/ ٢٦١ حديث واثلة بن الأسقع وأبي أمامة والمؤلف لم يذكر إلاّ أبا أمامة، وذلك من تحريف النساخ إن شاء الله تعالى، فإن كان من المؤلف هفوة قبيحة.

قال الدارقطني [١/ ٣٧٧]:

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن المقري هو النقاش ثنا الحسين بن إدريس عن خالد بن الهياج ثنا أبي عن عنبسة بن عبد الرحمن عن العلاء عن مكحول عن واثلة بن الأسقع وعن أبي أمامة به.

٢٩١٥/ ٧٦٢٥ ـ «ليسَ علَى من استفادَ مالاً زكاةٌ حتَّى يحولَ عليهِ الحول».

(طب) عن أم سعد

قال في الكبير: وفيه عنبسة بن عبد الرحمن وهو ضعيف، وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه اللهم إلاّ أن يكون اعتضد.

قلت: ذكر المؤلف بعد هذا حديث: «ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول»، وعزاه للدارقطني [٢/ ٩١] عن أنس، ورمز لحسنه فتعقبه الشارح أيضاً، ثم ذكر بعده حديث: «ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول»، وعزاه للبيهقي عن ابن عمر ورمز لحسنه أيضاً فتعقبه الشارح أيضاً، ثم ذكر المؤلف في باب «لا» حديث: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، وعزاه لابن ماجه من

حديث عائشة ورمز لحسنه أيضاً، فتعقبه الشارح عليه أيضاً، فهذه أربعة طرق من حديث أربعة من الصحابة، وهم: أم سعد وأنس وابن عمر وعائشة، ولحديث ابن عمر طرق متعددة.

وفي الباب أيضاً عن علي بن أبي طالب عند أحمد [١/ ١٤٨] وأبي داود [رقم ١٥٧٣] والبيهقي وغيرهم، فالمتن بالنظر لمجموع هذه الطرق حسن، وإن كان كل واحد منها على انفراده فيه مقال، إلاّ أنّ الشارح ليس من أهل دراية الفن مع عدم سلامة صدره، فهو يلتمس العثرات، بل يخلقها من عنده.

١٩١٦/ ٧٦٢٦ ـ «ليسَ علَى من نامَ ساجداً وضوءٌ حتى يضطجعَ فإنَّه إذا اضطَجَعَ استرخَتْ مفاصلُه».

(حم) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد قال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني:/ تفرد به أبو خالد الدالاني ولا يصح، وقال ابن حبان في الدالاني: كثير الخطأ لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد. ٥/ ٢٦٢

قلت: أبو خالد الدالاني قال ابن معين وأحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال الحاكم: إنّ الأئمة المتقدّمين شهدوا له بالصدق والإتقان، وقال ابن عدي: روى عنه الناس وفي حديثه لين إلاّ أنّه يكتب حديثه، وقال الذهبي في المغني: محدث مشهور حسن الحديث اهـ.

فحديثه إذاً حسن على انفراده، فكيف وقد ورد له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث حذيفة مرفوعاً، ومن حديث أبي هريرة موقوفاً كما هو مبين في كتب الأحكام؟! فالحق ما قاله المؤلف.

٢٩١٧/ ٧٦٣٢ ـ «ليسَ في البقر العوامل صدقةٌ، ولكنْ في كُلِّ ثلاثينَ تَبِيعٌ، وفي كل أربعين مُسِنٌّ أو مسنةٌ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز لحسنه، وقال الذهبي: فيه سوار متروك عن ليث لين، وقال الهيثمي: فيه ليث بن أبي سليم ثقة لكنه مدلس، ثم ظاهر صنيع المصنف أنّ ذا مما لم يتعرض أحد من الستة لتخريجه وإلاّ لما عدل عنه، وكأنّه ذهول فقد عزاه في مسند الفردوس إلى ابن ماجه من حديث ابن مسعود.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ الحديث وإن كان في سنده من ذكرا إلاّ أنّ له شواهد من أجلها حسنه المؤلف، ويكفي منها ما ذكره الشارح نفسه قبل حديث واحد، فإنّ المؤلف ذكر حديث: «ليس في الإبل العوامل صدقة»، وعزاه لابن عدي

والبيهقي في السنن من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، فكتب عليه الشارح ما نصّه [٥/ ٣٧٢، رقم ٧٦٣٠]: وخرجه عنه الدارقطني من هذا الوجه بهذا اللفظ، قال ابن حجر: وسنده ضعيف، قال البيهقي: وأشهر منه خبر علي: «ليس في البقر العوامل شيء» اهـ. وصححه ابن القطان اهـ. ما كتبه الشارح، ثم بعد حديث واحد نسي هذا فكتب ما/ ترى. ٥/ ٢٦٣

وحديث علي المذكور رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما.

ثانيهما: أنّ هذا الحديث لم يخرجه ابن ماجه، والديلمي عزا له حديث ابن مسعود في زكاة البقر لا في كون العوامل منها ليس فيها صدقة، فابن ماجه قال:

حدثنا سفيان بن وكيع ثنا عبد السلام بن حرب عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله أنّ النبي ﷺ قال: [١/ ٥٧٧، رقم ١٨٠٤]: «في ثلاثين من البقر تبيع أو تبيعة، وفي أربعين مسنة»، فهذا ما خرجه ابن ماجه، فأين هو من حديث الباب؟

٢٩١٨/ ٧٦٣٤ ـ «ليس في الحُليِّ زكاةٌ».

(قط) عن جابر

قال الشارح: أي الحلي المباح المتخذ للاستعمال فلا تجب الزكاة فيه عند الشافعي كأحمد، وأوجبها الآخران.

قلت: هذا غلط على مالك، فإنّه لا تجب عنده الزكاة في الحلي.

٢٩١٩/ ٧٦٣٥ ـ «ليسَ في الخضرواتِ زكاةٌ».

(قط) عن أنس وعن طلحة، (ت) عن معاذ

ذكر الشارح في الشرحين معاً أنّ طلحة هو ابن معاذ.

ثم قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ الترمذي خرجه وسكت عليه وهو إيهام فاحش، بل تعقبه بقوله: إسناده غير صحيح ولا يصح في هذا الباب شيء، والصحيح عن موسى بن طلحة مرسل... إلخ.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّه لا يوجد في الصحابة طلحة بن معاذ أصلاً، وطلحة إذا أطلق لا ينصرف إلاّ إلى ابن عبيد الله أحد العشرة لا سيما والشارح ذكر أنّ الحديث من رواية ابنه موسى عنه، وموسى معروف أنّه ابن طلحة بن عبيد الله، فما أبعد الشارح عن هذا الفن.

ثانيهما: أنّ ما نسبه لظاهر صنيع المصنف وجعله إيهاماً فاحشاً هو كذب منه متعمد وتدليس فاحش وتلبيس، فإنّ المصنف رمز للحديث بعلامة الضعيف.

٢٩٢٠/ ٧٦٣٦ ـ «ليسَ فِي الخيلِ والرقيقِ زكاةٌ إلاّ زكاةَ الفطرِ/ في الرقيقِ». ٥/ ٢٦٤

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو غير صحيح، فقد قال الذهبي في المهذب: فيه انقطاع.

قلت: الشارح لا يدري اصطلاح أهل الفن ولا قواعده، فالحديث صحيح متفق عليه، والانقطاع إنّما وقع في طريق من طرقه على حسب ما يقتضيه تصريح بعض الطرق الأخرى، وإلاّ فالحديث بحسب ظاهر الإسناد متصل لا انقطاع فيه، وذلك أنّه من رواية مكحول عن عراك بن مالك عن أبي هريرة، قال البيهقي: ومكحول لم يسمعه من عراك، إنّما رواه عن سليمان بن يسار عن عراك، ثم رواه من طريق سفيان عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك به، بلفظ: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»، وهو من هذا الوجه عند مسلم في الصحيح[1]، ورواه البخاري [٢/١٤٩] من رواية عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك به، ورواه البخاري في الصحيح أيضاً من طريق يحيى بن سعيد القطان عن خيثم بن عراك عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن خيثم به.

ورواه البيهقي [٤/١١٧] من طريق الدارقطني، ثم من رواية عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به مثل اللفظ المذكور في المتن، وله طرق كثيرة يطول نقلها، أكثرها صحيح ومخرج في الصحيح، وإنّما تكلم البيهقي وتبعه الذهبي في المهذب على طريق مكحول خاصة، وادّعى أنّ فيها انقطاعاً لأجل الرواية المصرحة بأنّ مكحولاً سمعه من سليمان بن يسار، وهذا مع كونه محتملاً لأن يكون من المزيد في متصل الأسانيد فلا خير فيه بعد العلم بالسقوط من الإسناد، وأنّه ثقة، وبعد العلم بأنّ للحديث طرق أخرى صحيحة، فلو سكت الشارح لأحسن إلى نفسه وأراح الناس من تعب أوهامه وأخطائه.

٧٦٣٨/٢٩٢١ ـ «ليس في العبدِ صدقةٌ إلاّ صدقةَ الفطرِ».

(م) عن أبي هريرة

٥/٢٦٥ وكتبه الشارح في الكبير عن أبي موسى الأشعري، ثم قال: وخرجه/ البخاري ولم يقل إلاّ صدقة الفطر، قال عبد الحق: هذا من رواية مخرمة بن بكير عن أبيه عن عراك بن مالك عن أبي هريرة، ومخرمة لم يسمع من أبيه، لكن الحديث حسن متصل، ذكره ابن أصبغ.

قلت: الشارح شديد الغفلة، فالحديث في المتن من رواية أبي هريرة، وهو ينقل سنده من رواية عراك عن أبي هريرة، ثم يكتبه من حديث أبي موسى الأشعري،

---

(١) كتاب الزكاة، باب (٢)، رقم: (٨، ٩).

أمّا ما نقله عن عبد الحق ففضول منه وتسويد للورق بما لا فائدة فيه أصلاً، فالحديث مجمع على صحته ومخرمة حلف لمالك أنّه سمع من أبيه، وما أسرع الأقدمين في تقليد بعضهم إذا ادّعى عدم سماع راو لشبهة قامت عنده ولو كانت أوهى من بيت العنكبوت.

٢٩٢٢/ ٧٦٤٠ ـ «ليسَ في المالِ زكاةٌ حتَّى يحولَ عليهِ الحولُ».

(قط) عن انس

قال الشارح: ثم ضعفه ـ يعني الدارقطني ـ فرمز المؤلف لحسنه غير صواب.

وقال في الكبير: رمز المؤلف لحسنه وليس ذا منه بحسن، فقد أعلّه مخرجه الدارقطني بأنّ حسان بن سنان أحد رواته ضعيف، ورواه ـ أعني الدارقطني ـ أيضاً عن ابن عباس، وتعقّبه الغرياني بأنّ فيه حارثة بن محمد بن أبي الرجال، مجمع على ضعفه، وقال الذهبي: فيه إسماعيل بن عياش واه في غير الشاميين، وقال ابن حجر: اختلف في رفعه ووقفه، قال الدارقطني: والصحيح وقفه، وهو كذلك في الموطأ، ووصله الدارقطني في الغرائب مرفوعاً وضعفه اهـ. وبه يعرف أن رمز المصنف لحسن المرفوع غير حسن.

قلت: فيه أمور، **الأول**: أنّ الحديث حسن كما قال المؤلف، وقد بيّنّا ذلك قريباً من حديث: «ليس على من استفاد مالاً زكاة» الحديث.

الثاني: أنّ قوله: فقد أعلّه مخرجه الدارقطني. . . إلخ، كذب لا أصل له، فالدارقطني ما أعله ولا تكلم عليه أصلاً، راجع (ص ١٩٩) منه.

الثالث: أنّ الراوي المعلل به الحديث اسم والده سياه بالياء المنقوطة من تحت وآخره هاء/ لا سنان بنونين. ٥/٢٦٦

الرابع: قوله: ورواه الدارقطني أيضاً عن ابن عباس كذب لا أصل له، فإن الدارقطني لم يرو في الباب حديثاً عن ابن عباس بل ولم يرد في هذا الباب حديث عن ابن عباس فيما أظن.

الخامس: قوله: وتعقبه الغرياني بأنّ فيه حارثة بن محمد. . . إلخ خطأ مركب على خطأ، فإنّ ظاهر هذا يفيد تحقيق عزو حديث ابن عباس إلى الدارقطني وأنّه من رواية حارثة وليس كذلك، بل حارثة بن محمد إنّما هو في حديث عائشة، فإنّ الدارقطني أخرجه من رواية أبي بدر شجاع بن الوليد، ومن رواية هريم كلاهما عن حارثة بن محمد عن عمرة عن عائشة به.

السادس: قوله: وقال الذهبي: فيه إسماعيل بن عياش. . . إلخ يفيد أنّه في حديث ابن عباس الذي لا وجود له أو في حديث عائشة الذي هو من رواية حارثة بن

محمد فكأنه سند واحد فيه الرجلان معاً حارثة وإسماعيل بن عياش وليس كذلك، بل هذا من تخاليط الشارح وعدم درايته الفن وفهمه لمسائله وعدم تحقيقه لما ينقل، فإنّ إسماعيل بن عياش في سند حديث آخر من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب.

قال الدارقطني [٢/ ٩١]:

ثنا الحسن بن أحمد بن صالح ثنا سعيد بن عثمان الوراق ثنا أبو التقى هشام بن عبد الملك ثنا بقية عن إسماعيل هو ابن عياش عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، قال الدارقطني: رواه معتمر وغيره عن عبيد الله موقوفاً.

السابع: قوله: وقال ابن حجر: هو من رواية إسماعيل بن عياش... إلخ هو مثل الذي قبله، ونصّ الحافظ في نصب الراية:

وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وهو من رواية إسماعيل بن عياش... إلخ ما نقله الشارح بالحرف فأسقط فذكر ابن عمر وعطفه على سند حديث عائشة الذي جعله هو من حديث ابن عباس.

فهكذا الخبط والتخليط وإلاّ فلا يكن.

٥/٢٦٧ **٧٦٤١/٢٩٢٣ - «/ليس فِي المالِ حقٌّ سِوَى الزكاةِ»**.

(هـ) عن فاطمة بنت قيس

قال في الكبير: قال الحافظ ابن حجر: هذا حديث مضطرب المتن، والاضطراب موجب للضعف، وذلك لأنّ فاطمة روته عن النبي ﷺ بلفظ: «إنّ في المال حقّاً سوى الزكاة»، فرواه عنها الترمذي هكذا، وروته بلفظ: «ليس في المال حقّ سوى الزكاة»، فرواه عنها ابن ماجه كذلك وتعقّبه الشيخ زكريا بأنّ شرط الاضطراب عدم إمكان الجمع، وهو ممكن يحمل الأول على المستحب والثاني على الواجب.

قلت: هذا تعقب فاسد فإن صح عن الشيخ زكريا الأنصاري فهو دليل على أنّه لم يفرق بين مضطرب الحديث ومشكله، فالجواب الذي أجاب به هو حل للإشكال والتعارض الواقع بين الحديثين، أما ورود الحديث بلفظين متعارضين من طريق واحدة وعن راو واحد فهو اضطراب من ذلك الراوي ولا بد، لأنّه إمّا أن يكون سمع النفي وإمّا أن يكون سمع الإثبات، والتحديث يجب أن يكون بما سمع، فلما حدث بالحديث على الوجهين المتعارضين دلّ على أنّه لم يضبط ما سمع وأنّه في شك من ذلك وهو الاضطراب الموجب للضعف كما يقول الحافظ، أمّا لو روى النفي راوٍ وروى الإثبات آخر، وادّعى مدع سقوط الحديث وعدم إمكان العمل به

للتعارض الواقع بين راوييه لكان الجواب هو ما ذكره الشيخ زكريا الأنصاري، وإذ الروايتان كلاهما عن راو واحد فهو مضطرب، فإن قيل: يجوز أن يكون سمع الحديث على الوجهين فحدث به كذلك قلنا: الحديثان متعارضان، فلو فرضنا أنّ النبي ﷺ حدث به كذلك فمن المحال البين أن يكون حدث به كذلك في مجلس واحد بل لا بدّ أن يكون أحدهما سابقاً والآخر لاحقاً، والمتأخر حينئذ يكون ناسخاً للمتقدم رافعاً لحكمه، فكان مقتضى الحال يوجب على الراوي الذي شاهد اختلاف الأحوال من النبي ﷺ أن يذكر ذلك ويحكي القصة ويعين الأول والآخر/ حتى يميز ٥/٢٦٨ بين الناسخ والمنسوخ، فلمّا لم يفعل دلّ على أنّه لم يسمع إلاّ شيئاً واحداً، إمّا النفي وإمّا الإثبات وتحديثه بهما معاً دليل على عدم تثبته مما سمع وهو عين الاضطراب.

٢٩٢٤/ ٧٦٤٦ ـ «ليسَ فِي مالِ المكاتبِ زكاةٌ حتَّى يعتق».

(قط) عن جابر

قال في الكبير: قال مخرجه الدارقطني: عبد الله بن بزيع أحد رواته تقدّم تليينه، وقال عبد الحق: إسناده ضعيف، وذلك لأنّ فيه عبد الله بن بزيع... إلخ.

قلت: الدارقطني ما قال شيئاً مما نسبه إليه الشارح، بل خرج الحديث وسكت، وما ذكره الشارح بعد ذلك تكرار.

٢٩٢٥/ ٧٦٤٧ ـ «ليسَ فِي مالِ المستفيدِ زكاةٌ حتَّى يحولَ عليهِ الحولُ».

(هق) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وهو زلل، فقد تعقبه الذهبي في المهذب على البيهقي بأن عبد الله بن شبيب واه، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف اهـ. وقال غيره: فيه يحيى الحارثي، قال البخاري: متروك، ورواه الدارقطني أيضاً عن ابن عمر من هذا الوجه، وتعقبه بأنّ عبد الرحمن بن زيد ضعيف، قال البيهقي في المعرفة: إن رفعه غير محفوظ.

قلت: الحديث حسن كما بينته قريباً في حديث: «ليس في المال زكاة»، وقبله في حديث: «ليس على من استفاد مالاً زكاة»، لأنّ له طرقاً متعددة، يقوم بمجموعها الحجة، وهو الدليل لهذا الحكم ليس في الباب غيره، ولو لم يكن حسن لمجموع طرقه لما صلح للحجة، ثم في كلام الشارح أمور، **الأول**: أنّ الذهبي لم يتكلم على الحديث تعقّباً على البيهقي كما يقوله الشارح، بل هو حاكٍ لكلام البيهقي، فإنّه الذي سبق لتعليله، لكن بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وإنّما زاد الذهبي تعليله بعبد الله بن شبيب أيضاً.

الثاني: قوله: وقال غيره: فيه يحيى الحارثي، هكذا ذكره بالحاء المهملة وآخره ثاء مثلثة وهو خطأ، بل هو الجاري بالجيم وآخره ياء نسبة إلى الجار، وهو ٥/٢٦٩ موضع بساحل البحر/ من ناحية المدينة المنورة، وقيل: هو اسم لذلك الساحل بأجمعه.

الثالث: أنّ يحيى بن محمد الجاري وثقه العجلي وغيره، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: لا بأس بحديثه، فلا ينبغي تعليل الحديث به.

الرابع: أنّ الدارقطني لم يتعقب الحديث بشيء.

٢٩٢٦/ ٧٦٤٩ ـ «ليسَ للدينِ دواءٌ إلاّ القضاءُ والوفاءُ والحمدُ».

(خط) عن ابن عمر

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنّ الخطيب خرجه وسلمه والأمر بخلافه، بل أخرجه وأعلّه، فإنّه أورده في ترجمة جعفر بن عامر البغدادي من روايته عنه، وقال: إنّه شيخ مجهول، فإنّ الحسن بن عرفة ذكر أنّ أحاديثه منكرة اهـ. ومن ثم قال ابن الجوزي: حديث لا يصحّ والمتهم به جعفر المذكور، وقال في الميزان: هذا حديث منكر، وقال مرة أخرى في ترجمة جعفر: هذا حديث باطل ثم ساق هذا الخبر.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب على تصرف المصنف، فإنّه رمز له بعلامة الضعيف.

الثاني: الكذب على الخطيب، فإنّه ما أعلّ الحديث بحرف واحد ولا كتابه مؤلف للحديث ولا لبيان علله، وإنّما ترجم لجعفر بن أبي الليث، ثم أسند الحديث في ترجمته [٧/ ١٩٨] على عادته وعادة أمثاله.

الثالث: الكذب على الخطيب أيضاً في نقله عنه أنّه قال في جعفر المذكور إنّه شيخ مجهول، فإنّ الخطيب ما قال ذلك في جعفر ولا جعفر مجهول، بل هو معروف، وإنّما الشارح بعيد عن دراية الفن وعن فهم كلام أهله، فالخطيب قال ما نصّه: جعفر بن أبي الليث، واسم أبي الليث عامر وكنيته جعفر أبو الفضل، نزل قزوين وحدث بها عن أحمد بن عمار بن نصير الشامي شيخ مجهول وعن الحسن بن عرفة أحاديث منكرة. . . إلخ، فقوله: شيخ مجهول هو وصف لأحمد بن عمار الشامي لا لجعفر بن عامر البغدادي.

الرابع: الكذب على الحسن بن عرفة، بل النطق بما يشبه المحال، فإنّ ٥/ ٢٧٠ الحسن بن عرفة شيخ لجعفر المذكور،/ فكيف ينقل عنه الكلام فيه وهو ما حدث إلاّ بعده، بل قائل ذلك هو الخطيب نفسه فإنّه يخبر أنّ جعفر بن عامر حدث

بأحاديث منكرة عن الحسن بن عرفة، وعن أحمد بن عمار الذي ظنّ الخطيب أنّه شيخ مجهول، فحرف الشارح هذا ونسب الكلام للحسن بن عرفة غفلة منه في الفهم وتهورا في النقل وعدم تحقيق في القول.

الخامس: الجهل بالفن وقواعده، فإنّه حكى أنّ الرجل شيخ مجهول وجعل علّة ذلك كون الحسن بن عرفة ذكر أنّ أحاديثه منكرة فكأنّ رواية المناكير تصير الراوي مجهولاً ويكفي في هذا سماعه.

السادس: الكذب على الذهبي في قوله: وقال مرة أخرى في ترجمة جعفر هذا: حدث بحديث باطل ثم ساق هذا الخبر، فإنّ الذهبي قال ما نصه: جعفر بن عامر البغدادي عن أحمد بن عمار أخي هشام بخبر كذب واتهمه به ابن الجوزي اهـ. ولم يسق هذا الخبر كما ترى.

السابع: عدم فهم مراد أهل الحديث من كلامهم، فإنّ من حكم على هذا الحديث بالنكارة لا يريد متنه بإطلاق، وإنّما يريده من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، لأنّ جعفر بن عامر رواه عن أحمد بن عمار بن نصير الشامي عن مالك بسنده، وهذا ليس من أحاديث مالك ولا رواه عنه الثقات من أصحابه، أمّا المتن فثابت من حديث عبد الله بن أبي ربيعة بلفظ: «إنّما جزاء السلف الحمد والوفاء»، رواه أحمد [٤/ ٣٦] والنسائي وابن ماجه [رقم ٢٤٢٤] وأبو نعيم في الحلية [٧/ ١١]، وقد ذكره المؤلف سابقاً في حرف الهمزة، وكتب الشارح عليه أنه حسن الإسناد.

٢٩٢٧/ ٧٦٥٠ ـ «ليسَ لفاسقٍ غيبةٌ».

(طب) عن معاوية بن حيدة

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه العلاء بن بشر ضعفه الأزدي، وقال الحاكم: هذا حديث غير صحيح ولا يعتمد عليه، وقال أحمد: حديث منكر، وقال في الميزان: ضعفه الأزدي.

قلت: ظنّ الشارح أنّ قول الذهبي: ضعفه/ الأزدي راجع إلى الحديث، ٥/ ٢٧١ والضمير فيه إنّما هو عائد إلى العلاء بن بشر كما نقله عن الهيثمي فهو تكرار وعدم معرفة، ثم إنّ العلاء بن بشر رواه عن سفيان بن عيينة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، ومن طريق العلاء المذكور أيضاً أخرجه ابن عدي في الكامل [٢/ ٥٩٦، ٥/ ١٨٦٣]، والقضاعي في مسند الشهاب، قال الدارقطني في العلل: هذا الحديث من وضع الجارود سرقه منه جماعة منهم عمرو بن الأزهر حدث به عن بهز، وعمرو كذاب، ومنهم سليمان بن عيسى وكان كذاباً دجالاً فرواه عن الثوري عن بهز،

ومنهم العلاء بن بشر رواه عن سفيان بن عيينة عن بهز، وابن عيينة لم يسمع من بهز.

قلت: حديث الجارود هو بمعناه لا بلفظه، وقد حدث به عنه جماعة منهم مولاه سعيد بن عبد الرحمن وأبو شجاع أحمد بن محمد الصيدلاني ومحمد بن سعيد الجلاب ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه وسلمة بن شبيب وقطن بن إبراهيم النيسابوري وجماعة، أخرجه من طريق هؤلاء الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، وابن حبان في الضعفاء [١/ ٢٢٠]، وكذا ابن عدي [٢/ ٥٩٥] والعقيلي [١/ ٢٠٢]، والحاكم في تاريخ نيسابور، والبيهقي في السنن [١٠/ ٢١٠]، والخطيب في التاريخ [٣/ ١٨٨، ٧/ ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨]، كما ذكرت أسانيدهم في المستخرج على مسند الشهاب ولفظه فيه: «أترعون عن ذكر الفاجر حتى يعرفه الناس، اذكروه بما فيه يحذره الناس»، واتفق هؤلاء وغيرهم على تضعيف هذا الحديث وتوهينه فقال العقيلي: ليس له أصل من حديث بهز ولا من حديث غيره ولا يتابع عليه من طريق يثبت، وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بالجارود بن يزيد النيسابوري وأنكره عليه أهل العلم بالحديث، سمعت أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ غير مرّة يقول: كان أبو بكر الجارودي إذا مرّ بقبر جده في مقبرة الحسين بن معاذ يقول: يا أبت لو لم تحدث بحديث بهز بن حكيم لزرتك، قال البيهقي: وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء فرووه عن بهز بن حكيم/ ولم يصح فيه شيء اهـ. ٥/ ٢٧٢

وقال أيضاً في شعب الإيمان: هذا يعد في أفراد الجارود، وقد روى عن غيره وليس بشيء، ثم أسند عن الحاكم حديث العلاء بن بشر ونقل عنه أنّه قال: هذا غير صحيح ولا معتمد، قال البيهقي: وهذا إن صحّ فإنما أراد به فاجراً معلناً بفجوره، أو هو ممن يشهد في أمور الناس ويتعلق به شيء من الديانات فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يعتمد عليه اهـ.

وذكره ابن حبان في ترجمة الجارود، ثم أسند عن أحمد بن حنبل أنّه قال: هذا حديث منكر، وأطال ابن عدي في تضعيفه وبيان علله، وقال: كل من روى هذا الحديث فهو ضعيف، وقال الخطيب: روي أيضاً عن الثوري والنضر بن شميل ويزيد بن حكيم عن بهز ولا يثبت عن واحد منهم ذلك، والمحفوظ أنّ الجارود تفرّد برواية هذا الحديث.

قلت: في المحدثين عادة قبيحة هي تقليد السابق منهم والاعتماد على ما يقول من غير تأمل ولا روية، ومع صرف النظر عن التحقيق والاستدلال والبحث فيما يؤيد قول ذلك السابق أو يبطله ويرده لأنّهم ليسوا أهل نظر واستدلال، وإنّما أهل

رواية وإسناد، فإذا قال واحد منهم مثل أحمد وابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة في حديث أو رجل قولاً، فكل من جاء بعدهم سيعتمد ذلك القول ويرد به الأحاديث المتعددة ويضعفها لا لدليل ولا برهان، بل يضعف كل دليل أيضاً يقاوم ذلك النقل ويعارضه، فلا يهولنك اجتماعهم على أمر واتفاقهم على شيء، ولا تعتمد عليه حتى تعلم صحته أو بطلانه من جهة الدليل، فإنّ أهل التحقيق والنظر لو سلكوا طريقتهم هذه لأبطلوا ثلث الشريعة وردوا أكثر الأحاديث الصحيحة لولا أنّ الله أيدهم بنوره وأمدّهم بتوفيقه فضربوا بأقوالهم عرض الحائط وداسوا اتفاقاتهم بالأقدام، وتطلعوا بنظرهم الصائب إلى الحقائق فاستخرجوا الصواب من معدنه وأظهروا الحقّ بدليله وطردوا الباطل من أصله، فعلى أقوال مثلهم/ الاعتماد لا على من قصارى أمره ٥/ ٢٧٣ الرواية والإسناد، فإنك إذا نظرت إلى اتفاقهم على عدم سماع الحسن من علي تحسبه اتفاقاً مبنياً على دليل وبناء مشيداً على أساس، فإذا بحثت في الأمر وحققت المسألة وجدتهم يتفقون في وقت الضحى على إنكار وجود الشمس في السماء، لأنّ أولهم الأعمى أنكرها فتابعوه على ذلك ثقة منهم بقوله وتقديماً لتقليده على يقين حسهم، وهكذا تجد اتفاقهم على تضعيف عبد السلام بن صالح الهروي، وعلى إبطال حديث: «الطير» وحديث: «أنا مدينة العلم»، وغير هذا مما يطول ذكره ويصعب تتبعه ومنه هذا الحديث، فإنّ النظر لا يوافق ما يقولونه والدليل لا يصدق ما يدعونه، لأنّ من تابعوا الجارود على هذا الحديث لو كانوا كلهم كذابين لأمكن أن يتهموا بسرقة هذا الحديث منه، لكن الواقع ليس كذلك، بل فيهم من هو كذاب متهم وفيهم من هو مستور لم يضعف إلاّ بسبب رواية هذا الحديث كما فعلوا في جماعة رووا حديث: «الطير»، وحديث: «العلم» ونحوهما، ومنهم من هو ثقة لا يمكن أن يتهم بكذب ولا سرقة.

قال الخطيب [١/ ٣٨٢]:

أخبرنا علي بن طلحة المقري أخبرنا صالح بن محمد الهمداني الحافظ قال: حدثنا القاسم بن بندار بن أبي صالح الهمداني قال: سمعت عمر بن مدرك وأنا بريء من عهدته يقول: كنا في مجلس مكي بن إبراهيم فقام رجل فقال: يا أبا السكن ها هنا رجل يقال له: الجارود، روى عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: «أترعون عن ذكر الفاجر» الحديث؟ فقال: ما تنكرون هذا إن الجارود رجل غني كثير الصدقة مستغن عن الكذب، هذا معمر قد تفردَ عن بهز بن حكيم بأحاديث:

أنبأنا إبراهيم بن مخلد أخبرنا أبو سعيد بن رميح النسوي قال: سمعت أحمد ابن محمد بن عمر بن بسطام يقول: قال أحمد بن سيار: روى الجارود بن يزيد العامري عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «أترعون عن ذكر الفاجر»، وأنكر عليه.

٥/ ٢٧٤ / وقد سمعت يوسف وكان طلابة يذكر أنّه رأى هذا الحديث في كتاب مكي بن إبراهيم قال: وامتنع أن يحدث به فقيل له في ذلك فقال: أما ترى ما لقي فيه الجارود اهـ.

فهذا مكي بن إبراهيم من الثقات بل من رجال الصحيح[1] قد تابع الجارود عليه ولا يمكن أن يتهم بأنّه سرقه منه، وكذلك تابعه عبد الوهاب بن همام أخو عبد الرزاق عن معمر عن بهز، وعبد الوهاب وثقه يحيى بن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، قال الطبراني في الصغير:

حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي السري العسقلاني ثني أبي حدثنا عبد الوهاب ابن همام أخو عبد الرزاق ثنا معمر عن بهز بن حكيم به.

فهذا الطريق على شرط الحسن ولذلك حسنه الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد [١/ ١٤٩]، وسبقه إلى ذلك الحافظ الهروي في ذمّ الكلام، ومع هذا فله شواهد من حديث عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك ذكرتها في مستخرجي على مسند الشهاب، وحديث علي هو بلفظه في تاريخ أصبهان في ترجمة محمد بن يعقوب (٢/ ٢٣٩)، وسيأتي حديث أنس في حرف الميم بلفظ: «من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا غيبة له».

٢٩٢٨/ ٧٦٥٣ ـ «ليسَ للمرأةِ أن تَنْتَهِكَ شيئاً من مالِهَا إلاّ بإذنِ زوجِهَا».

(طب) عن واثلة

قال الشارح: وفيه مجهول اهـ.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: فيه جماعة لم أعرفهم.

قلت: قول الحافظ الهيثمي فيه جماعة لم أعرفهم لا يدل على أنّهم مجاهيل فقد يكونون معروفين لغيره سلمنا ذلك فلما قال في الصغير: فيه مجهول، ولعله ظنّ أنّ ذلك من الاختصار، فإنّ جماعة المجاهيل يناسب ذكرهم في الشرح الكبير أمّا الصغير المختصر فلا يناسبه إلاّ ذكر مجهول واحد.

٢٩٢٩/ ٧٦٥٥ ـ «ليسَ للنساءِ في اتباعِ الجنائزِ أجرٌ».

(هق) عن ابن عمر

٥/ ٢٧٥ قال في الكبير: قال الذهبي في المهذب: فيه عفير بن معدان وقد مرّ بيان/ حاله.

قلت: قوله: وقد مرّ بيان حاله، لا يخلو أن يريد أنّه من بقية كلام الذهبي،

---

(١) التهذيب (١٠/ ٢٦٠).

أو أنّه من كلامه نفسه، فإن كان الأول فهو كذب، فإن الذهبي قال عقب الحديث: عفير واه، وإن كان الثاني فهو تسويد للورق بما لا فائدة فيه، وإحالة للقارىء على ما فيه تعب عظيم، فإنّه قد مرّت آلاف من الأحاديث ولا يدري في أي منها وقع ذكر عفير بن معدان، ثم إنّ قوله: وقد مرّ بيان حاله أكثر حروفاً وكلمة مما لو قال: ضعيف، فاعجب لهذا التصرف السيىء.

والحديث أخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٢/١٩٨] قال:

حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا فياض بن زيهر ثنا يحيى بن صالح الوحاظي ثنا عفير بن معدان عن عطاء عن ابن عمر «أنّ النبي ﷺ لعن النائحة والمستمعة والحالقة والصالقة والواشمة والموشومة، وقال: ليس للنساء أجر في اتباع الجنائز».

وهكذا هو عند البيهقي [٤/٦٣] مطولاً، وقال ابن حبان [٢/١٩٨] في عفير: كان ممن يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره.

٧٦٥٨/٢٩٣٠ ـ «ليسَ للنساءِ وسطُ الطريقِ».

(هب) عن ابي عمرو بن حماس، وعن أبي هريرة

قال في الكبير: حماس بكسر المهملة والتخفيف، قال في التقريب كأصله: مقبول من الطبقة السادسة مات سنة ١٣٩ هـ، ومقتضاه أنّه تابعي، وبه صرح الذهبي. . . . إلخ قال: ثم إنّ فيه هاشم بن القاسم أورده الذهبي في ذيل الضعفاء، وقال: قال أبو عروبة: كبر وتغير.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: قال في التقريب كأصله. . . إلخ، هو من خيانته وعدم أمانته في العزو والنقل، فإنّه لم ير تهذيب التهذيب الذي هو أصل التقريب، وإنّما ظنّ أنّ عبارة الأصل كالمختصر فعزا إليه دون تحقيق، مع أنّ عبارة التقريب هي من تصرف الحافظ، وما أداه إليه اجتهاده في الراوي المذكور في الأصل بخلاف الأصل، فإنّه ليس فيه من عبارات التقريب شيء،/ فقوله: كأصله، كذب صراح. ٢٧٦/٥

الثاني: قوله: ثم إنّ فيه هاشم بن القاسم. . . إلخ غلط، فإنّ هاشماً المذكور في سنده هو الحافظ المشهور لا هذا.

الثالث: أنّ الدولابي رواه في الكنى من غير طريقه فقال [١/ ٤٥]:

حدثنا محمد بن عوف ثنا الفريابي عن سفيان عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن الحكم عن أبي عمرو بن حماس به، بلفظ: «ليس للنساء سراة الطريق».

الرابع: قوله: قال في ذيل الضعفاء. . . إلخ، كذب لا يدرى ما المراد منه،

فإنّ تلك عبارة الذهبي في الميزان بالحرف، والشارح يعبر عنه تارة بالضعفاء وأخرى بذيل الضعفاء وأخرى بالميزان، وأخرى بالضعفاء والمتروكين فكل هذا أسماء لمسمى واحد هو الميزان، ثم إنّ حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في الديات وترجم عليه باب رجل طرح شيئاً في وسط الطريق، ثم قال:

حدثنا الصلت بن مسعود الجحدري ثنا مسلم بن خالد ثنا شريك بن عبد الله ابن أبي نمير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء وسط الطريق»، وعن أبي أسيد ـ رضي الله عنه ـ أنّ النبي ﷺ قال للنساء: «عليكن بحافتي الطريق».

٢٩٣١/ ٧٦٦٣ ـ «ليسَ لقاتلٍ ميراث».

(هـ) عن رجل

قال الشارح: قال ابن حجر: ليس له في الصحة مدخل.

قلت: بل أنت ليس لك في الفضل نصيب ولا في التحقيق مدخل، وإنّما ابتلى الله بك العلم وأهله، ولا سيما الحديث النبوي الشريف، فإلى الله المشتكى من بليتك ولا حول ولا قوّة إلاّ به سبحانه وهو المستعان على مصيبة أهل الحديث بك، فإنّ هذا التعبير لا يفهم له معنى ولا يدرك له مغزى إلاّ بالوقوف على الشرح الكبير، فإنّه كتب فيه على هذا الحديث المنكوب به ما نصه: رمز ـ يعني المصنف ـ لحسنه، ورواه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال الزركشي: قال ابن عبد البرّ في كتاب الفرائض: وإسناده/ صحيح بالاتفاق وله شواهد كثيرة اهـ. ٥/ ٢٧٧

وقال الحافظ ابن حجر: رواه الدارقطني والبيهقي من حديث علي وسنده ضعيف جداً، قاله عبد الحق وابن الجوزي، وقول إمام الحرمين: ليس هذا الحديث في الرتبة العالية من الصحة عجيب فإنّه ليس له في أصل الصحة مدخل اهـ.

فهذا هو أصل ما ذكره في الصغير مجرداً مقطوعاً عن أوله وآخره، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل الداهية العظمى والطامة الكبرى أنّ الحديث ما خرجه الدارقطني والبيهقي عن علي، ولا قال فيه الحافظ ابن حجر شيئاً مما نقله هذا المخرف، بل الحافظ قال ذلك في حديث: «ليس للقاتل وصية»، وزاد بعده قوله: فإنه ليس له في أصل الصحة مدخل، فمداره على مبشر بن عبيد، وقد اتهموه بوضع الحديث اهـ.

هذه بقية عبارة الحافظ حذفها هذا المحرف ونقل الكلام على هذا الحديث المذكور في كتاب «الوصايا» من التلخيص [٣/ ١٩٧، رقم ١٤٢٠] للحافظ إلى حديث الباب المذكور في كتاب الفرائض منه أيضاً وبينهما عدة أوراق، والعجب من

غفلة هذا الرجل الشديدة فبينما هو ينقل عن ابن عبد البرّ أنّه صحيح بالاتفاق، إذ يختم المقال بأنّه ليس له في أصل الصحة مدخل، فمن أراد أن يعتبر في المجترئين على أهل العلم فليعتبر بهذا الرجل، وإلاّ فما هو بمعتبر.

٢٩٣٢/ ٧٦٦٥ ـ «ليسَ ليومٍ فضلٌ على يومٍ في الصيامِ إلاّ شهرُ رمضانَ ويومُ عاشوراءَ».

(طب. هب) عن ابن عباس

قلت: أخرجه أيضاً العباس بن أحمد البرتي في جزئه:

ثنا عبد الأعلى بن حماد ثنا عبد الجبار بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة قال: سمعت عبيد الله بن أبي يزيد قال: قال ابن عباس: «قال رسول الله ﷺ» فذكره.

وأخرجه أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين، قال:

أخبرنا أبو غانم سهل بن المفيد القاضي ثنا علي بن عمرة ثنا عبد الأعلى به مثله.

٢٩٣٣/ ٧٦٦٦ ـ «/ليسَ لِي أنْ أدخلَ بيتاً مزوقاً». ٥/ ٢٧٨

(حم. طب) عن سفينة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو داود وابن ماجه فما أوهمه صنيع المصنف غير جيد.

قلت: لفظه عند أبي داود [رقم ٣٧٥٥ و٣٧٥٦] وابن ماجه [رقم ٣٣٦٠]: «أنّه ليس لي»، وهذا يحكم على المصنف بحسب ترتيبه أن يذكره في حرف «الألف»، لكنه لم يذكره فيه.

٢٩٣٤/ ٧٦٦٧ ـ «ليسَ من البرِّ الصيامُ في السفرِ».

(حم. ق. د. ن) عن جابر

(هـ) عن ابن عمر

قال الشارح: قال المؤلف: وهو متواتر.

قلت: ليس هو بمتواتر، فإنّ غاية ما ذكره المؤلف من الطرق سبعة، فقال في الأزهار المتناثرة: أخرجه الشيخان عن جابر بن عبد الله وأحمد عن كعب بن عاصم الأشعري وأبي برزة الأسلمي، والطبراني عن ابن عباس وابن عمر وعمار بن ياسر وأبي الدرداء اهـ.

وعند النظر في أسانيد هذه الطرق يعلم أنّها ستة فقط لأنّ حديث كعب بن

عاصم وأبي الدرداء كلاهما من رواية أم الدرداء، والصحيح أنّه من روايتها عن كعب، أمّا روايتها عن أبي الدرداء فوهم من الراوي الذي قال: لا أعلمه إلاّ عن أبي الدرداء، فرجع الحديث إلى الستة وهو عدد لا يكفي للتواتر[1].

٢٩٣٥/ ٧٦٦٩ ـ «ليسَ من الصلواتِ صلاةٌ أفضل من صلاة الفجرِ يومَ الجمعةِ في الجماعَةِ وما أحسبُ من شَهِدَها منكُمْ إلاّ مغفوراً لَهُ».

الحكيم (طب) عن أبي عبيدة

قلت: قال الحكيم في النوادر في الأصل الثالث والتسعين ومائة[2]:

أخبرنا عمر بن أبي عمر حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري حدثنا يحيى بن أيوب قال: حدثني عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن أبي عبيدة بن الجراح به.

وفي الباب عن ابن عمر تقدّم في أفضل الصلوات، وتقدّم الكلام عليه مطولاً حيث وهم الشارح فيه على عادته.

٢٩٣٦/ ٧٦٧٠ ـ «ليسَ منَ المروءةِ الربحُ علَى الإخوانِ».

ابن عساكر/ عن ابن عمرو

٥/ ٢٧٩

قلت: بل ليس من المروءة ولا من الدين الكذب على رسول الله ﷺ فهذا حديث منكر باطل موضوع لا أصل له.

٢٩٣٧/ ٧٦٧٢ ـ «ليسَ منْ أخلاقِ المؤمنِ التملُّق ولا الحسد إلاّ فِي طلبِ العلمِ».

(هب) عن معاذ

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أنّ البيهقي خرجه وسلمه والأمر بخلافه، بل قال: هذا الحديث إنّما يروى بإسناد ضعيف، والحسن بن دينار ضعيف بمرة وكذا خصيب بن جحدر هذا لفظه بحروفه، فحذف المصنف له من كلامه غير صواب، ومن ثم حكم ابن الجوزي بوضعه، وتعقبه المؤلف فقعقع عليه وأبرق كعادته ولم يأت بطائل.

قلت: صنيع المصنف لا يدل على ما قلت، بل المصنف رمز للحديث بعلامة

---

(١) رواه البخاري (٣/ ٤٤)، ورواه مسلم في كتاب الصيام، باب (١٥)، رقم: (٩٢). ورواه أبو داود: كتاب الصيام، باب (٣٤)، ورواه الترمذي: (رقم ٧١٠)، ورواه النسائي: (٤/ ١١٦، ١٧٧)، ورواه ابن ماجه: (رقم ١٦٦٤، ١٦٦٥).

(٢) هو في الأصل الثاني والتسعين والمائة من المطبوع (٢/ ١١٤).

الضعيف، وهو بذلك يكتفي عن التصريح في أسماء المخرجين فضلاً عن مراتب الحديث، وأنت تعلم أنّه لا ينقل كلام المخرجين على الأحاديث ويبدله بالرموز، ومع هذا تكرر كونه لم يفعل صواباً بحذف كلام المخرج عند كل حديث لا بارك الله فيك ولا في أمثالك وقد فعل والحمد لله فأخزاك وجعلك عبرة للعالمين، بحيث لم يجعل في هذه الأمّة أكثر خطأ ولا أفحش غلطاً منك، فالمؤلف ما أثبت هذا الحديث ولا ادّعى صحته حتى يقول: إنّه قعقع وأبرق وما أتى بطائل، بل غايته أنّ ابن الجوزي ذكر هذا الحديث [١/ ٢١٩] من حديث معاذ وأعله بالخصيب، ومن حديث أبي أمامة وأعله بعمر بن موسى الوجيهي، ومن حديث أبي هريرة وأعلّه بمحمد بن عبد الله بن علاثة، ونقل عن ابن حبان أنّه قال: يروي الموضوعات عن الثقات، فناقشه المؤلف في هذا الطريق الأخير/ من جهة تعليله بابن علاثة وقال: ٥/ ٢٨٠ إنّه روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه ووثقه ابن معين، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله. وقال أبو زرعة: صالح، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قال الذهبي: فهذا الحديث لعلّ آفته من عمرو بن الحصين الراوي عن ابن علاثة فإنّه متروك قال: وقد أورد ابن عدي لابن علاثة أحاديث حسنة وقال: أرجو أنه لا بأس به، ولما قال الأزدي حديثه يدل على كذبه، قال الخطيب: أفرط الأزدي، وأحسبه وقعت إليه روايات عمرو بن الحصين فكذبه لأجلها، وإنّما الآفة من ابن الحصين فإنّه كذاب، وأمّا ابن علاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة قال: ولم أحفظ لأحد من الأئمة خلاف ما وصفه به يحيى اهـ.

وهذا الحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان وقال: هذا الإسناد ضعيف، قال: وروي من أوجه كلها ضعيفة اهـ.

وقد أورده الديلمي في مسند الفردوس من طريق ابن السني:

حدثنا الحسين بن عبد الله القطان عن عامر بن سيار عن ابن الصباح عن عبد العزيز بن سعيد عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «من غضّ صوته عند العلماء كان يوم القيامة مع الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى من أصحابي، ولا خير في التملق والتواضع إلاّ ما كان في الله أو في طلب العلم» اهـ. ما كتبه المؤلف. فأنت ترى كيف دافع عن ابن علاثة الذي اتهمه ابن الجوزي بهذا الحديث وبين أنّه ثقة لا ينبغي أن يتهم بوضع، وأتى في ذلك بكل طائل وبما لا يعرف أن ينقله هذا [الشارح] لو وجده مسطراً أمامه فضلاً عن أن يهتدي إلى نقله من مواضعه، ثم نقل عن البيهقي أنّ هذا الحديث ضعيف من جميع طرقه، ومراده من هذا النقل مخالفة البيهقي وهو من أئمة الحديث لابن الجوزي في حكمه بوضعه، ثم ذكر له شاهداً آخر لم يذكره ابن الجوزي يتقوّى به الحديث فهل بعد هذا من طائل؟!، واعلم أنّ

٥/ ٢٨١ حديث معاذ خرجه أيضاً القضاعي في مسند الشهاب من طريق الحسن بن دينار/ المذكور فقال: عن النعمان بن نعيم دون واسطة الخصيب.

وهذا الشارح قد رتب أحاديث الشهاب وزعم أنّه خرجها، وقد وقفت على تخريجه بل ملكته ثم أخرجته لأنّه لا يساوي النظر فيه، فأين كان عن عزو هذا الحديث هنا إليه؟!

٧٦٧٦/٢٩٣٨ ـ «ليسَ من ليلةٍ إلاّ والبحرُ يشرفُ فيها ثلاثَ مرَّاتٍ، يستأذنُ اللّهَ تعالَى أن ينتضِحَ عليكم فيكفُّهُ اللّهُ».

(حم) عن عمر

قال في الكبير: قال ابن الجوزي فيه العوام عن شيخ كان مرابطاً بالساحل، والعوام ضعيف والشيخ مجهول.

قلت: قوله: والعوام ضعيف ما أراها إلاّ فرية من الشارح على ابن الجوزي، وما أرى ابن الجوزي يغلط هذا الغلط الفاحش لأنّه حافظ له معرفة بالرجال، وإنما هذا الجهل الفاحش يتأتى من الشارح الجاهل بالحديث ورجاله، فالعوام المذكور في سند هذا الحديث هو ابن حوشب، وهو متفق على عدالته وتوثيقه لم يغمزه أحد بكلمة، واتفق الشيخان أيضاً على الاحتجاج بخبره اللهم إلاّ أن يكون ابن الجوزي لم يعرف أنّ العوام المذكور في السند هو ابن حوشب وظنه عواماً آخر، فإنّ أحمد لم يصرّح باسم والده بل قال:

حدثنا يزيد عن العوام حدثني شيخ كان مرابطاً بالساحل قال: لقيت أبا صالح مولى عمر بن الخطاب فقال: حدثنا عمر بن الخطاب وذكره.

لكن الإسماعيلي رواه في معجمه فقال: حدثنا الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه عن يزيد ـ هو ابن هارون ـ عن العوام بن حوشب حدثني شيخ مرابط قال: «خرجت ليلة لمحرسي لم يخرج أحد من الحرس غيري فأتيت الميناء فصعدت فجعل يخيل لي أنّ البحر يشرف يحاذي رؤوس الجبال فعل ذلك مراراً وأنا مستيقظ، فلقيت أبا صالح فقال: حدثنا عمر بن الخطاب أنّ رسول الله ﷺ قال: ما من ليلة. . .». الحديث.

٥/ ٢٨٢ **٧٦٧٨/٢٩٣٩ ـ «ليسَ منَّا من تشبَّه بالرجالِ من النساءِ، ولاَ مَنْ/ تَشبَّهَ بالنساءِ من الرجالِ».**

(حم) عن ابن عمرو

وقال في الكبير: هو من حديث رجل من هذيل عن ابن عمرو، قال الهيثمي والهذلي: لا أعرفه وبقية رجاله ثقات، ورواه الطبراني وأسقط الهذلي المبهم فعلى

هذا رجال الطبراني كلهم ثقات.

قلت: وكذلك رواه أبو نعيم في الحلية من طريق أحمد بن حنبل فقال [٣/ ٣٢١]:

حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا عمرو بن حوشب أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء عن عبد الله بن عمرو به.

وهذا هو السند إلى مسند أحمد وهو سند أحمد في مسنده [٢/ ٢٠٠] لكنه قال فيه:

حدثنا عبد الرزاق أنا عمرو بن حوشب ـ رجل صالح ـ أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل من هذيل قال: «رأيت عبد الله بن عمرو....» إلخ ما نقله الشارح فكان حذف الرجل من هذيل من تصرف عبد الله بن أحمد أو أبي بكر القطيعي والله أعلم.

٢٩٤٠/ ٧٦٨٠ ـ «ليس منَّا من تطير، ولا مَنْ تُطير لَه، أو تَكهن، أو تُكهن له، أو سَحر أو سُحر له».

(طب) عن عمران بن حصين

قلت: أخرجه أيضاً غير من ذكر الشارح الدولابي في الكنى [٢/ ١٦٦]:

حدثنا أبو زرعة الرازي حدثنا عيسى بن إبراهيم أبو يحيى قال: حدثنا أبو حمزة العطار إسحاق بن الربيع قال: حدثنا عمران بن حصين به بدون ذكر السحر.

٢٩٤١/ ٧٦٨٣ ـ «ليسَ منَّا منْ خَصَى، أو اختَصَى، ولكن صُمْ ووفِّرْ شعرَ جسدِكَ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: ورواه البغوي في شرح السنة بسند فيه مقال، ورمز المصنف لحسنه.

قلت: إن ثبت أنّه رمز لحسنه فذلك لشواهده وإلاّ فحديث ابن عباس فيه معلى ابن هلال وهو متروك، والطريق الذي عزاه الشارح إلى البغوي في شرح السنة هو عنده في التفسير أيضاً في سورة المائدة عند قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧] من طريق ابن المبارك عن رشدين بن سعد حدثني ابن أنعم/ ٥/ ٢٨٣ عن سعد بن مسعود أنّ عثمان بن مظعون ـ رضي الله عنه ـ أتى النبي ﷺ فقال: ائذن لنا في الاختصاء، فقال رسول الله ﷺ: «ليس منا من خصى ولا من اختصى

إن خصاء أمتي الصيام، فقال: يا رسول الله: ائذن لنا في السياحة، فقال: إنّ سياحة أمّتي الجهاد في سبيل الله، فقال: يا رسول الله ائذن لنا في الترهب قال: إن ترهب أمّتي الجلوس في المساجد انتظار الصلاة». ثم وجدته في كتاب الزهد لابن المبارك، ورشدين بن سعد ضعيف وكذا ابن أنعم، وسعد بن مسعود لم يدرك عثمان ولا أحداً من الصحابة فيما أظن فهو منقطع.

٢٩٤٢/ ٧٦٨٤ ـ «ليسَ منّا من دَعَا إلى عصبيَّةٍ وليسَ مِنّا من قَاتَلَ علَى عصَبيَّةٍ، وليسَ مِنّا من ماتَ على عصبيَّةٍ».

(د) عن جبير بن مطعم

قال في الكبير: وعجب من المصنف كيف اقتصر على رواية أبي داود هذه مع قول المنذري وغيره: هو في صحيح مسلم بأتمّ منه وأفيد وكذا في سنن النسائي.

قلت: بل عجب من غفلتك الشديدة وكذبك المذموم فالمنذري بعد أن ذكر في تلخيص السنن قول أبي داود في رواية ابن العبد عنه إنّ هذا الحديث مرسل أي منقطع لأنّ عبد الله بن أبي سليمان لم يسمع من جبير، وزاد المنذري أنه من رواية محمد بن عبد الرحمن المكي ويقال: العكي، وقد قال أبو حاتم: إنّه مجهول، قال ما نصّه: وقد أخرج مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي هريرة بمعناه أتمّ منه، ومن حديث جندب بن عبد الله البجلي مختصراً اهـ.

فصرح بأنّه حديث آخر من رواية أبي هريرة لا من رواية جبير بن مطعم وأنّه بمعناه لا بلفظه، فحذف الشارح ذلك وجعل هذا الحديث نفسه في صحيح مسلم فكذب على الصحيح وعلى المنذري ودلس وتعجب من الباطل ولم يتعجب من حاله، وبعد فالحديث لفظه/ عند مسلم في باب «الأمر بلزوم الجماعة»[1] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية حمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلةٌ جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده فليس مني ولست منه» اهـ. ٥/ ٢٨٤

فهذا الحديث المصدر بحرف «من» هو الذي يتعجب هذا الجاهل من المؤلف إذ لم يورده هنا في حرف «اللام» مع الأحاديث المصدرة «بليس».

٢٩٤٣/ ٧٦٨٦ ـ «ليسَ مِنّا من عمِل بسُنَّةِ غيرِنَا».

(فر) عن ابن عباس

(١) حديث رقم (٥٣) كتاب الإمارة.

قال في الكبير: ورواه عنه أبو الشيخ ومن طريقه وعنه أورده الديلمي مصرحاً فهو بالعزو إليه أحق.

قلت: نعم ليكن ذلك كذلك، ولكن قل لنا: في أي كتاب خرجه أبو الشيخ حتى ننوب نحن عن المؤلف ونقول: رواه أبو الشيخ في كتاب كذا؟ فإنّ لأبي الشيخ كتباً كثيرة منها التاريخ والطبقات والثواب والتوبيخ والفوائد والعوالي والنوادر والنتف والعظمة والأذان والسنن والتفسير والمسند وغيرها، ثم إنّ قوله: ومن طريقه وعنه عبارة مؤذنة بجهله بالفن وبعده عن درايته كما نبهنا عليه مراراً.

٢٩٤٤/ ٧٦٨٧ ـ «ليسَ مِنَّا مَنْ غشَّ».

(حم. د. هـ ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهر صنيعه أنّه لم يخرجه أحد من الشيخين وقد اغترّ في ذلك بالحاكم مع أنّ مسلماً خرجه.

قلت: مسلم خرجه بلفظ [١/ ٩٩/ ١٦٤]: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا»، وبلفظ [١/ ٩٩/ ١٦٤]: «من غش فليس مني»، وموضع هذا حرف «الميم»، ولكن الشارح لا يعرف ولا يعقل.

٢٩٤٥/ ٧٦٩٠ ـ «/ ليسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يتغَنَّ بالقرآنِ». ٥/ ٢٨٥

(خ) عن أبي هريرة، (حم. د. حب. ك) عن سعد

(د) عن أبي لبابة بن عبد المنذر، (ك) عن ابن عباس وعن عائشة

قلت: هذا الحديث بهذا اللفظ معلول ولو أنّه في صحيح البخاري، فإنّه رواه من طريق أبي عاصم [٩/ ١٨٨]:

أخبرنا ابن جريج أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به، وهذا السند إنّما يروى به الحديث بلفظ: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي أن يتغنّى بالقرآن يجهر به».

هكذا رواه جمهور أصحاب ابن شهاب ومنهم ابن جريج.

قال الخطيب [١/ ٣٥٩]:

رواه الأوزاعي وعمرو بن الحارث ومحمد بن الوليد الزبيدي وشعيب بن أبي حمزة ومعمر بن راشد ومعاوية بن يحيى الصدفي وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعبيد الله بن أبي زياد وإسحاق بن راشد والوليد بن محمد الموقري عن الزهري، واتفقوا كلهم وابن جريج منهم على أنّ لفظه: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت أن يتغنّى بالقرآن»، وأمّا المتن الذي ذكره أبو عاصم فإنّما يروى عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ، قال أبو بكر

النيسابوري: قول أبي عاصم في هذا الحديث: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، وهَمٌ منه لكثرة من رواه عن الزهري بلفظ: «ما أذن».

قلت: وكذلك رواه غير الزهري عن أبي سلمة أيضاً وَهُمْ جماعة أيضاً، ولذلك لم يخرج مسلم في صحيحه رواية أبي عاصم واقتصر على رواية الجمهور عن الزهري وعن أبي سلمة بلفظ[1]: «ما أذن الله» الحديث، وإذ رجع هذا اللفظ إلى حديث ابن أبي مليكة فهو معلول بالاضطراب، فإنّهم اختلفوا عليه فيه على أقوال:

الأول: عنه عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سعد بن أبي وقاص، هكذا رواه أبو داود الطيالسي [رقم ٧٣٨] في مسنده عن سعيد بن حسان المكي عنه، وكذلك رواه الحاكم في المستدرك من طريق عمرو بن دينار وابن جريج كلاهما عنه، ثم قال الحاكم [١/ ٥٦٩]: هذا حديث صحيح الإسناد/ ، ولم يخرجاه بهذا الإسناد. ٥/٢٨٦

ورواه سعيد بن حسان المخزومي عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك، وخالفهما الليث بن سعد فقال: عبد الله بن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نُهَيْك ـ يعني بالتصغير ـ وقد اتفقت رواية عمرو بن دينار وابن جريج وسعيد بن حسان عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك يعني المكبر.

قلت: وليس كذلك، بل قد روي عن الليث عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك المكبر أيضاً، وروي عن سعيد بن حسان وعمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك المصغر أيضاً، فكل منهم روي عنه القولان، فأما رواية الليث عن المكبر فأخرجها أحمد [٢/ ٢٧١] عن حجاج وأبي النضر عنه، وأمّا رواية الآخرين فأذكرها في القول بعده.

القول الثاني: عنه عن عبيد الله المصغر ابن أبي نهيك، رواه عنه سعيد بن حسان المخزومي، وعمرو بن دينار والليث بن سعد، فرواية سعيد بن حسان رواها أحمد عن وكيع عنه ثم قال: قال وكيع: يعني يستغني به، ورواية عمرو بن دينار رواها أحمد [١/ ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩] عن سفيان بن عيينة عنه، ورواها الدارمي في مسنده [٢/ ٤٧٢، ٤٧٣] عن محمد بن أحمد بن أبي خلف، وأبو داود في سننه [رقم ١٤٦٩، ١٤٧١] عن عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن نصر المروزي في قيام الليل عن إسحاق كلهم عن سفيان به، ورواية الليث رواها أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي، والحاكم في المستدرك [١/ ٥٦٩، ٥٧٠] من طريق يحيى بن بكير وقتيبة بن سعيد كلهم عنه، قال: وليس يدفع رواية الليث تلك عن عبد الله بن أبي

---

(١) صلاة المسافرين باب (٣٤، رقم ٢٣٢، ٢٣٤).

نهيك فإنّهما أخوان تابعيان، والدليل على صحة الروايتين رواية عمرو بن الحارث، وهو أحد الحفاظ الأثبات عن ابن أبي مليكة، ثم أخرج الرواية المذكورة بعده.

القول الثالث: عنه عن ناس دخلوا على سعد بن أبي وقاص، أخرجه الحاكم [١/ ٥٧٠] من طريق ابن وهب:

أنبأنا عمرو بن الحارث عن ابن/ أبي مليكة أنّه حدثه عن ناس دخلوا على ٥/ ٢٨٧ سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - فسألوه عن القرآن، فقال سعد: أمّا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن»، قال الحاكم: فهذه الرواية تدل على أنّ ابن أبي مليكة لم يسمعه من راو واحد إنّما سمعه من رواة لسعد.

قلت: وهذا جمع حسن بالنسبة لروايته عن ابن أبي نهيك، ولكون الحديث عنده عن سعد بن أبي وقاص، لكن يعكر عليه الأقوال الأخرى في كون الحديث لصحابة آخرين.

القول الرابع: عنه عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبي لبابة بن عبد المنذر، أخرجه أبو داود [٢/ ٧٥، رقم ١٤٧١]:

حدثنا عبد الأعلى بن حماد ثنا عبد الجبار بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قال عبيد الله بن أبي يزيد: مرّ بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فدخلنا عليه، فإذا رجل رثّ البيت رث الهيئة، فسمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن»، قال: فقلت لابن أبي مليكة: يا أبا محمد أرأيت إذا لم يكن حسن الصوت، قال: يحسنه ما استطاع.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ١٢٧، ١٢٩] عن بكار بن قتيبة:

ثنا إبراهيم بن أبي الوزير ثنا عبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي يزيد، قال الطحاوي: هكذا قال: وإنّما هو ابن أبي نهيك قال: دخلنا على أبي لبابة بن عبد المنذر الحديث.

قلت: ظنّ الطحاوي أنّ قوله: ابن أبي يزيد، وهم من عبد الجبار بن الورد وليس كذلك، لأنّ ابن أبي نهيك لم يروه عن أبي لبابة بن عبد المنذر وإنما رواه عن سعد بن أبي وقاص، فالقول من اضطراب ابن أبي مليكة.

القول الخامس: عنه عن ابن الزبير، قال الدولابي في الكنى [١/ ٦٥، ١٦٠]:

حدثنا أبو جعفر محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد بن ماهان أبو حنيفة الواسطي ثنا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن ابن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن، قال: وأنتم فتغنّوا به إن استطعتم».

٥/٢٨٨ / **القول السادس**: عنه عن ابن عباس أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن غزوان [١/ ٥٧٠]:

ثنا عبيد الله بن الأخنس ثنا عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

ورواه أيضاً من طريق الحارث بن مرّة الثقفي [١/ ٥٧٠]: ثنا عسل بن سفيان عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس.

ورواه أبو أمية الطرسوسي:

ثنا مسلم بن الحارث بن عبيد أنا عبيد الله بن الأخنس به.

وقال الحاكم: إنّه سند شاذ، قال: وليس بمستبعد من عسل بن سفيان الوهم.

قلت: لا سيما وقد رواه مرة أخرى، فقال: عن ابن أبي مليكة عن عائشة كما في الذي بعده، لكن تابعه على روايته عن ابن عباس عبيد الله بن الأخنس كما سبق.

القول السابع: عنه عن عائشة ذكره الحاكم [١/ ٥٧٠] من رواية الحارث بن مرة الثقفي عن عسل بن سفيان عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وقال الحاكم إنّه سند شاذ.

القول الثامن: عنه عن عبيد الله بن أبي نهيك عن سعيد بن أبي سعيد، رواه أبو داود [٢/ ٧٥، رقم ١٤٦٩] عن قتيبة ويزيد بن خالد بن موهب الرملي عن الليث بن سعد عن ابن أبي مليكة به.

القول التاسع: مثله إلاّ أنّه عن عبد الله بن أبي نهيك المكبر، أخرجه الطحاوي في المشكل عن فهد بن سليمان [٢/ ١٢٧]:

ثنا عبد الله بن صالح ثنا الليث أنبأنا عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك عن سعيد بن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ به.

القول العاشر: مثله، لكن عن سعيد دون ذكر ابن أبي سعيد، أخرجه الطحاوي أيضاً [٢/ ١٢٩] عن بحر بن نصر عن شعيب بن الليث، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا أبي وشعيب بن الليث حدثني الليث به.

وأخرجه أيضاً عن بكار بن قتيبة:

ثنا إبراهيم بن أبي الوزير ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك عن سعيد قال: قال رسول الله ﷺ به.

٥/٢٨٩ / **القول الحادي عشر**: مثله، إلاّ أنّه عن سعيد أو سعد بالشك، أخرجه

الطحاوي عن الربيع بن سليمان:

ثنا شعيب بن الليث ثنا الليث عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك عن سعيد أو سعد عن رسول الله ﷺ به.

القول الثاني عشر: عنه قال: قال عبيد الله: بينا أنا وعبد الله بن السائب إذ مرّ بنا أبو لبابة فقال لنا: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن»، أسنده الذهبي في التذكرة من طريق أبي عوانة [رقم ٧٧]:

ثنا أبو أمية الطرسوسي ثنا داود بن مهران ثنا عبد الجبار بن الورد ثنا ابن أبي مليكة به.

القول الثالث عشر: عنه عن عبد الرحمن بن السائب عن سعد بن أبي وقاص، أخرجه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم [رقم ١٣٣٧]:

ثنا أبو رافع عن ابن أبي مليكة عن عبد الرحمن بن السائب قال: «قدم علينا سعد بن أبي وقاص، وقد كفّ بصره، فسلمت عليه فقال: من أنت؟ فأخبرته، فقال: مرحباً يا ابن أخي بلغني أنّك حسن الصوت بالقرآن، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنّ هذا القرآن أنزل بحزن فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا وتغنوا به، فمن لم يتغنّ به فليس منا».

القول الرابع عشر: عنه عن القاسم بن محمد عن السائب قال: قال لي سعيد: يا ابن أخي هل قرأت القرآن؟ قلت: نعم قال: تغنّ بالقرآن فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تغنوا بالقرآن ليس منا من لم يتغنّ بالقرآن، وابكوا فإن لم تقدروا على البكاء فتباكوا»، أخرجه المخلص في فوائده: ثنا عبد الله بن محمد ثنا محمد بن حميد ثنا سلمة بن الفضل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة، كذا قال: عبد الله بن عبد الرحمن وهو وهم، وعبد الله بن محمد شيخ المخلص هو أبو القاسم البغوي، والحديث في معجمه كذلك.

٢٩٤٦/ ٧٦٩٢ ـ «/ليسَ منَّا مَنْ لمْ يرحَمْ صغيرَنَا، ويعرِفْ شرَفَ كبيرنَا». ٥/ ٢٩٠

(حم. ت. ك) عن ابن عمرو

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً أبو داود، قال في الرياض: حديث صحيح، وقال الحاكم: على شرط مالك وأقرّه الذهبي، وقال العراقي: سنده حسن، وظاهر صنيع المصنف أنّه لا يوجد مخرجاً لأعلى مما ذكر وليس كذلك، فقد خرجه سلطان الفنّ في الأدب المفرد، فكان ينبغي ذكره معهم.

قلت: سلطان الفن إنّما ينبغي تقديمه وذكره إذا خرج الحديث في الصحيح الذي به ظهرت سلطنته، أمّا كتبه الأخرى فلا مزية لها على غيرها، وكيفما كان

الحال فالسنن الأربعة مقدّمة على سائر كتب البخاري بعد الصحيح بالاتفاق هذا لو لم يعزه إليه المصنف فكيف وقد ذكر الحديث في حرف «الميم» بلفظ: «من لم يرحم صغيرنا. . . .» الحديث، وعزاه للبخاري في الأدب المفرد، وأبي داود الذي لم يخرجه بهذا اللفظ المذكور هنا.

فلو كان للشارح مسكة من عقل لأمسك عن الفضول.

ثم إنّ الباب عن أنس وأبي زيد وأبي أمامة وأبي هريرة خلاف المذكورين في المتن. فحديث أنس قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ١٣٥]:

ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الغزالي ثنا عبد الله بن عمر بن يزيد ثنا عبيد بن واقد ثنا عبد القدوس عن «أنس بن مالك أنّ شيخاً جاء يريد النبي ﷺ وحوله أصحابه فأبطأوا على الشيخ أن يوسعوا له فقال رسول الله ﷺ: ليس منّا من لم يوقر كبيرنا ويرحم صغيرنا».

وحديث أبي زيد قال أبو نعيم في التاريخ أيضاً [٢/ ٢٥٤]:

ثنا محمد بن محمد بن سيبويه ثنا أحمد بن عبد الله بن النعمان ثنا محمد بن عاصم ثنا أبو داود ثنا شعبة أخبرني سعيد بن قطن قال: «سمعت أبا زيد يقول: قال رسول الله ﷺ: ليس منّا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا».

وحديث أبي أمامة رواه البخاري في الأدب المفرد [رقم ٣٥٥، ٣٦٣]:

٥/ ٢٩١ ثنا محمود ثنا يزيد بن هارون أخبرنا الوليد/ بن جميل عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أنّ رسول الله ﷺ قال: «من لم يرحم صغيرنا ويجل كبيرنا فليس منا».

وحديث أبي هريرة قال البخاري في الأدب المفرد أيضاً [رقم ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦]:

حدثنا أحمد بن عيسى ثنا عبد الله بن وهب عن أبي صخر عن أبي قسيط عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا فليس منا».

٢٩٤٧/ ٧٦٩٤ ـ «ليسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجِل كبيرَنَا، ويرحَمْ صغيرَنا، ويعرِفْ لعالِمِنا حقَّهُ».

(حم. ك) عن عبادة بن الصامت

قلت: أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [٢/ ١٣٣]:

حدثنا يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا عبد الله بن وهب حدثني مالك الرمادي عن أبي قبيل عن عبادة بن الصامت به مثله.

وأخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق:

ثنا مطلب بن شعيب الأزدي ثنا عبد الله بن صالح ثنا ابن لهيعة عن أبي قبيل به، بلفظ: «ليس من أمّتي» والباقي مثله.

٢٩٤٨/ ٧٦٩٥ ـ «ليسَ مِنَّا مَنْ لمْ يرحَمْ صغيرَنَا، ولم يعرفْ حقَّ كبيرَنَا، وليسَ مِنَّا مَنْ غشَّنَا، ولا يكونُ المؤمنُ مؤمناً حتَّى يحبَّ للمؤمنين ما يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

(طب) عن ضميرة

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه حسين بن عبد الله بن ضميرة كذاب اهـ. فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب.

قلت: وإذا كان كذلك فلم قلت بعد هذا في شرحك الصغير المختصر من الكبير: إسناده حسن؟ وكيف يكون حسناً ما حكمت بوضعه واعترفت بأنّ في سنده راوياً كذاباً؟ أليس هذا من التلاعب والتضارب؟

وبعد، فكان ينبغي للمؤلف حذف هذا لو انفرد به الحسين المذكور، لأنّه قال في خطبة الكتاب: وصنته عمّا انفرد به وضاع أو كذاب، وهذا لم ينفرد به بل له طرق متعددة صحيحة لكن لكل من جمله الثلاثة على انفراد.

٢٩٤٩/ ٧٦٩٧ ـ «ليسَ مِنَّا من وطىءَ حُبلَى».

(طب) عن ابن عباس

/ **قلت**: أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [١٣٨/٢]: ٥/ ٢٩٢

حدثنا الربيع بن سليمان ثنا أسد بن موسى ثنا سليمان بن حيان عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس به.

٢٩٥٠/ ٧٦٩٩ ـ «ليسَ منِّي إلاّ عالِمٌ أوْ متعلِّمٌ».

ابن النجار (فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه مخارق بن ميسرة، قال الذهبي: لا يعرف.

قلت: له طريق آخر من حديث جابر بن عبد الله أخرجه الخطيب في المتفق من طريق عبد الله بن المبارك وهو شيخ لا يعرف عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري عن أبي الزبير عن جابر به.

قال الحافظ: وهو منكر بهذا الإسناد.

٢٩٥١/ ٧٧٠٣ ـ «ليسُوقَن رجلٌ من قحطانَ الناسَ بعصاً».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه ابن إسحاق وهو مدلس، والحسين بن

عيسى بن ميسرة لم أعرفه، فرمز المصنف لصحته مردود.

قلت: أمّا تدليس ابن إسحاق فلا يضر وقد خرج له أهل الصحيح، وأمّا كون الحسين لم يعرفه الحافظ نور الدين فلا يلزم منه أن لا يعرفه المؤلف فبطل ما هذى به الشارح.

٢٩٥٢/٧٧٠٧ ـ «لِيُصلِّ الرجل في المسجدِ الَّذِي يلِيهِ ولا يتَّبع المساجِدَ».

(طب) عن ابن عمر

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله موثقون إلاّ شيخ الطبراني محمد بن أحمد بن النضر الترمذي، ولم أجد من ترجمه، وذكر ابن حبان محمد بن أحمد بن النضر ابن بنت معاوية بن عمرو ولا أدري هو أم لا.

قلت: هذا الحديث باطل موضوع لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، والحافظ الهيثمي واهم في قوله: رجاله موثقون، لأنّ الحديث من رواية عبيس بن ميمون، وعبيس بعين مضمومة بعدها باء موحدة تصغير عبس.

والهيثمي تحرف عليه بعيسى بن ميمون الجرشي المكي وهو ثقة[1] وكلاهما في طبقة واحدة،/ لكن عبيس راوي هذا الحديث واه، قال أحمد والبخاري منكر الحديث، وقال الفلاس: متروك، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن معين وأبو داود: ضعيف، وقال ابن حبان: كان شيخاً مغفلاً يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً لا تعمداً فإذا سمعها أهل [الفن] سبق إلى قلوبهم أنّه كان المتعمد لها. ٥/٢٩٣

قلت: إي والله فإنّه بمجرد ما رأينا هذا الحديث علمنا لركاكة لفظه ومعناه أنّه باطل وتوقفنا في قول الحافظ نور الدين إنّ رجاله موثقون، إلى أن وقفنا عليه في الضعفاء لابن حبان فارتفع التوقف وصدق الظن والحمد لله.

قال ابن حبان [٢/ ١٢٠، ١٢١]:

حدثنا الحسن بن سفيان ثنا إبراهيم بن الحجاج ثنا عبيس بن ميمون قال: سمعت بكر بن عبد الله المزني يحدث عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ...» فذكر مثله.

وهو في نقدنا مركب من قول الفقهاء: إنّ من ترك المسجد القريب منه وذهب إلى مسجد أبعد لا يثاب على ما زاده من الخطوات إلى المسجد الأبعد، تحجيراً منهم لفضل الله تعالى بحسب نظرهم فأخذ هذا الرجل هذا المعنى وابتكر له هذا

---

(١) انظر التهذيب (٨/ ٢١١/ ٤٣٩).

اللفظ وركب له الإسناد إلى رسول الله ﷺ.

٢٩٥٣/٧٧١٨ ـ «لِيَكْفِ الرَّجُلَ منكُمْ كَزادِ الراكبِ».

(هـ حب) عن سلمان

قال في الكبير: ورواه عنه الحاكم بنحوه وذكر بيان السبب، وهو أنّ سعداً قدم على سلمان يعوده فبكى، فقال سعد: ما يبكيك؟ توفي رسول الله ﷺ وهو عنك راض وترد عليه الحوض، وتلقى أصحابك، فقال: ما أبكي جزعاً من الموت ولا حرصاً على الدنيا، ولكن رسول الله ﷺ عهد إلينا: «لتكن بلغة أحدكم من الدنيا كزاد الراكب»، وحولي هذه الأساود ـ أي الشخوص ـ قال: وإنّما حوله أجانة وجفنة ومطهرة، فقال سعد: اعهد إلينا، فقال: يا سعد اذكر الله عند همك إذا هممت/ ، وعند يدك إذا قسمت، وعند حكمك إذا حكمت»، رواه الحاكم بطوله، ٥/ ٢٩٤ وقال: صحيح، قال المنذري: كذا قال.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: قوله: ورواه عنه الحاكم بنحوه وذكر بيان السبب... إلخ صريح في أنّ ابن ماجه الذي عزاه إليه المصنف لم يذكره بهذا السياق الذي سمّاه سبباً وإنّما ذكره الحاكم وحده وليس كذلك بل هو في سنن ابن ماجه كذلك أيضاً، قال ابن ماجه [رقم ٤١٠١]:

حدثنا الحسن بن أبي الربيع ثنا عبد الرزاق ثنا جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال: «اشتكى سلمان فعاده سعد فرآه يبكي، فقال له سعد: ما يبكيك يا أخي؟ أليس قد صحبت رسول الله ﷺ؟، أليس، أليس؟ قال: ما أبكي واحدة من اثنتين، ما أبكي ضناً بالدنيا ولا كراهية لموت، ولكن رسول الله ﷺ عهد إليّ عهداً فما أراني إلاّ قد تعديت، قال: وما عهد إليك؟ قال: عهد إليّ أنه يكفي أحدكم مثل زاد الراكب...» الحديث مثله.

ثانيهما: أنّه سمى هذه القصة التي جرت بين سعد وسلمان رضي الله عنهما سبباً للورود وليس كذلك، فإنّ سبب الحديث هو ما لأجله حدث به النبي ﷺ، وهذا إنّما هو سبب لتحديث سلمان به وهذا مما يغلط فيه كثير من الناس ليس الشارح وحده، ثم إنّ الحديث له طرق متعددة عن سلمان، وأخرجه جماعة منهم الدولابي في الكنى والدينوري في المجالسة وأحمد في الزهد والحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الحلية [١/ ١٩٦]، والقضاعي في مسند الشهاب وآخرون ذكرت أسانيدهم في مستخرجي على مسند الشهاب مع من في الباب من الصحابة وهم خباب وبريدة وعائشة بأسانيد أحاديثهم.

٢٩٥٤/ ٧٧١٩ ـ «لِيكْفِ أحدَكُم من الدُّنيَا خادِمٌ ومَرْكَبٌ».

(حم. ن) والضياء عن بريدة

قلت: أخرجه أيضاً ابن عبد البر في العلم [١٩/٢] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة:

٥/ ٢٩٥ ثنا أبو عفان ثنا حماد بن سلمة عن الجريري/ عن أبي نضرة عن عبد الله بن مدله عن بريدة.

وأخرج أيضاً نحوه من طريق أبي بكر [١٨/٢، ١٩]:

حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق قال: «دخل معاوية على خاله أبي هاشم بن عتبة يعوده فبكى، فقال له معاوية: ما يبكيك يا خالي أوجع تجده أم حرص على الدنيا؟ قال: كلا ولكن النبي ﷺ عهد إلي: يا أبا هاشم لعلك تدرك أموالاً يؤتاها أقوام فإنّه يكفيك من المال خادم ومركب في سبيل الله، وأراني قد جمعت».

٢٩٥٥/ ٧٧٢١ ـ «لَيكُونون في ولدِ العبَّاسِ ملوكٌ يَلُونَ أمرَ أمَّتي، يُعزُّ اللّهُ تعالَى بِهِمُ الدِّين».

(قط) في الأفراد عن جابر

قلت: هذا حديث موضوع يلام المؤلف على ذكره.

٢٩٥٦/ ٧٧٢٣ ـ «لَيلَةُ القدرِ ليلةُ سَبْعٍ وَعشرِين».

(د) عن معاوية

قال في الكبير: ظاهر صنيعه أنّ ذا لم يتعرض أحد من الشيخين لتخريجه والأمر بخلافه، فقد عزاه الديلمي إلى مسلم باللفظ المزبور عن أبي بن كعب.

قلت: هذا كذب على الديلمي فإنّه ما عزاه إلى مسلم باللفظ المزبور وإنّما عزا إليه أصل الحديث وهذا أشهر من نار على علم عند أهل الحديث كون أبي بن كعب روى عن النبي ﷺ: «إنّ ليلة القدر ليلة سبع وعشرين» وأنّ حديثه في الصحيح[1] أمّا بهذا اللفظ الذي يدخل هنا في حرف «اللام» فكذب وجهل بالحديث وبكتبه.

٢٩٥٧/ ٧٧٢٤ ـ «لَيلَةُ القدرِ ليلَةُ أربعٍ وَعشرِينَ».

(حم) عن بلال الطيالسي عن أبي سعيد

قال في الكبير: قال الهيثمي: سند أحمد حسن اهـ، والمصنف رمز لصحته فليحرر.

---

(١) في الصيام: (٢٠٧).

قلت: تحريره هو، **أولاً**: إنك كاذب في قولك إنّه رمز لصحته، بل الواقع أنّه رمز لحسنه، وإذا كنت صادقاً فيما تقول فإذا كان حديث بلال حسن فانضمام حديث أبي سعيد إليه يرفعه إلى درجة الصحيح فهذا هو التحرير لو كنت من أهل العلم، والإنصاف.

٢٩٥٨/٧٧٢٧ ـ/ «لَيلَةُ القدرِ ليلَةٌ بلجَةٌ، لا حارَّةٌ ولا بارِدَةٌ ولا سحاب فيهَا، ولا مطَر، ولا ريح ولا يُرمَى فيها بِنجمٍ ومن علامَة يومِهَا تطلُع الشمسُ لا شعاعَ لَهَا». ٥/٢٩٦

(طب) عن واثلة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: وفيه بشر بن عوف عن بكار بن تميم وكلاهما ضعيف.

وقال في الشرح الصغير: إسناده ضعيف خلافاً لقول المؤلف: حسن.

قلت: هذا كذب على المؤلف فإنّه سكت على هذا الحديث ولم يرمز له بشيء.

٢٩٥٩/٧٧٢٨ ـ «لَيلَةُ القدرِ سمْحَةٌ طلقةٌ، لا حارَّةٌ ولا بارِدَةٌ تصبِحُ الشمس صبيحَتَها ضعيفةٌ حمراء».

الطيالسي (هب) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه زمعة بن صالح، قال الذهبي: ضعفه أحمد وأبو حاتم وغيرهما، وفيه سلمة بن وهرام ضعفه أبو داود، وقال أحمد: له مناكير. . . إلخ.

قلت: زمعة روى له مسلم مقروناً، وقال ابن معين: صويلح الحديث، وقال الفلاس: هو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه، وقال الجوزجاني: متماسك، وقال ابن عدي: ربما يهم في بعض ما يرويه وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به، وقال ابن حبان [٣١٢/١]: كان رجلاً صالحاً يهم ولا يعلم ويخطىء ولا يفهم.

وسلمة بن وهرام وثقه ابن معين وأبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات فهذا شرط الحسن فكيف مع شاهده المذكور قبله، بل لو كان ضعيفاً لارتفع به إلى درجة الحسن، لأنّ راوييه لم يتهما بكذب وإنّما ضعفا للوهم والخطأ، ومن هذا حاله إذا توبع ارتقى حديثه إلى الحسن.

٢٩٦٠/٧٧٢٩ ـ «ليلَة أُسرِيَ بي ما مَرَرْتُ على ملإٍ منَ الملائكةِ إلاَّ أمرُوني بالحجَامَةِ».

(طب) عن ابن عباس

قلت: سكت عليه الشارح لأنّ الحافظ الهيثمي لم يذكره في مجمع الزوائد

لأنّه في سنن الترمذي[١] وابن ماجه [رقم ٣٤٧٧، ٣٤٧٩] بلفظ آخر، أمّا أنّ الشارح ٢٩٧/٥ لا يعرف ذلك ولو عرفه/ لأسخف سخافته المعلومة، وسيذكره المؤلف في الميم بلفظ: «ما مرت ليلة أسري بي. . .» الحديث.

٧٧٤٣/٢٩٦١ ـ «لَيُّ الواجدِ يُحِلُّ عرضَهُ وعقوبَتَهُ».

(حم. د. ن. هـ. ك) عن الشريد بن سويد

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، وأقرّه الذهبي ولم يضعفه أبو داود، وعلقه البخاري.

قلت: ووصله في تاريخه الكبير في ترجمة الشريد، فقال [٢/ ٢/ ٢٥٩]:

حدثنا أبو عاصم عن وبر بن أبي دليلة حدثني محمد بن عبد الله بن ميمون حدثني عمرو بن الشريد حدثني [أبي][٢] قال: قال النبي ﷺ: مثله.

حدثنا عبد الله بن عثمان عن ابن المبارك أنا وبر بن أبي دليلة حدثني محمد بن ميمون عن عمرو عن أبيه سمع النبي ﷺ به.

ورواه الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ٤١٣]: حدثنا ابن مرزوق ثنا أبو عاصم به. ورواه الطوسي في أماليه من حديث علي عليه السلام بزيادة فقال:

أخبرنا جماعة عن أبي المفضل الشيباني ثنا الفضل بن محمد البيهقي ثنا هارون بن عمرو المجاشعي ثنا الرضا علي بن موسى عن أبيه موسى عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عن آبائه عن أمير المؤمنين علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «لي الواجد بالدين يحل عرضه وعقوبته فلم يكن دينه فيما يكره الله عز وجل».

٧٧٤٨/٢٩٦٢ ـ «اللَّحدُ لَنَا، والشقُّ لغيرِنَا مِنْ أهلِ الكتابِ».

(حم) عن جرير

قال في الكبير: وفيه أبو اليقظان الأعمى عثمان بن عمير، قال الصدر المناوي كغيره: ضعيف.

قلت: له عند أحمد [٤/ ٣٦٢، ٣٦٣] متابع فإنّ أبا اليقظان رواه عن زاذان عن جرير، ومن طريق أبي اليقظان رواه أيضاً ابن ماجه في سننه [رقم ١٥٥٥] لكن بدون ذكر «أهل الكتاب»، وتابعه عليه عمرو بن مرة عن زاذان.

رواه أحمد [٤/ ٣٥٧] عن عفان: ثنا حماد بن سلمة عن الحجاج عن عمرو ابن مرة به بلفظ: «اللحد لنا والشق لغيرنا»، وتابعه عليه أيضاً بزيادة ذكر أهل

---

(١) الترمذي في الطب رقم (١٢).

(٢) الزيادة من التاريخ الكبير.

الكتاب أبو حمزة الثمالي، أخرجه الطحاوي في مشكل/ الآثار [٤/ ٤٤، ٤٨]: ٥/ ٢٩٨

حدثنا أحمد بن الحسن الكوفي ثنا عبد الله بن نمير عن أبي حمزة الثمالي عن زاذان عن جرير قال: قال رسول الله ﷺ: «اللحد لنا والشق لأهل الكتاب»، وهكذا لفظ الحديث في مسند أحمد أيضاً لا كما ذكره المؤلف.

٢٩٦٣/ ٧٧٥٢ ـ «الذِي يَمُرُّ بين يدَي الرَّجُلِ وهو يُصَلِّي عمْداً، يَتَمَنَّى يومَ القيامةِ أنَّهُ شجرةٌ يابِسةٌ».

(طب) عن عبد الله بن عمرو

قال في الكبير: قال الهيثمي: وفيه من لم أجد ترجمته.

قلت: له طريق آخر من حديث أبي رزين، قال الدولابي في الكنى:

حدثنا أحمد بن عبد المؤمن الفراء حدثنا إدريس بن يحيى حدثني عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عياض عن أبي رزين الغافقي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذي يمر بين يدي أخيه وهو يصلي متعمداً يتمنى يوم القيامة لو كان شجرة يابسة».

٢٩٦٤/ ٧٧٥٥ ـ «اللَّيلُ والنهارُ مطيتَانِ فاركبُوهُمَا بلاغاً إلَى الآخِرَةِ».

(عد) وابن عساكر عن ابن عباس

قال في الكبير: ظاهر كلام المصنف أنّ ابن عدي خرجه وأقرّه والأمر بخلافه. . . . إلخ.

قلت: هذا كذب على ظاهر كلام المؤلف وعلى ابن عدي أيضاً، أمّا المؤلف فإنّه رمز له بعلامة الضعيف الشامل للمنكر والواهي وغيرهما من أنواعه، وأمّا ابن عدي فليس مصنفه في الحديث حتى يقر أو يرد بل مصنفه في ضعفاء الرجال، والأحاديث إنّما يوردها في ترجمة الراوي ليعرف منها حاله، فكلام الشارح مغرب ومصنف ابن عدي مشرق، والحديث جزم الذهبي بأنّه موضوع وهو كذلك.

حرف الميم

٧٧٥٨/٢٩٦٥ ـ «ماءُ الرجل أبيض وماء المرأةِ أصفرُ، فإذا اجتمَعَا فَعَلاَ مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِي المرأةِ أذكرَا بإذنِ اللّهِ، وإذا عَلاَ مَنِيُّ المرأة مني الرجلِ أنَّثَا بإذنِ اللّهِ».
(م. ن) عن ثوبان

قال الشارح: بالضم مولى المصطفى.

٥/٢٩٩ **قلت**: هذا خطأ فاحش غريب بل هو بفتح الثاء وهو أمر ضروري لكل من/ ينطق بهذا الاسم حتى من العوام والحديث خرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار (٣/ ٢٧٥).

ورواه أبو يعلى من حديث جابر بن عبد الله بسياق غريب فقال:

حدثنا أبو موسى الهروي عن العباس بن الفضل الأنصاري عن القاسم بن عبد الرحمن عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال: «كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فأقبلنا راجعين في حرّ شديد فنحن متفرقون بين واحد واثنين منتشرين وكنت في أول العسكر إذ عارضنا رجل فسلم ثم قال: أيكم محمد؟ ومضى أصحابي ووقفت معه فإذا رسول الله ﷺ قد أقبل في وسط العسكر على جمل أحمر مقنع بثوب على رأسه من الشمس فقلت: أيها السائل هذا رسول الله قد أتاك قال: أيهم هو؟ فقلت: صاحب البكر الأحمر فدنا منه فأخذ بخطام راحلته فكفّ عليه رسول الله ﷺ فقال: أنت محمد؟ قال: نعم، قال: إني أريد أن أسألك عن خصال لا يعلمهن أحد من أهل الأرض إلا رجل أو رجلان، فقال رسول الله ﷺ: سل عما شئت، قال: يا محمد أينام النبي؟ فقال رسول الله ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه، قال: صدقت، ثم قال: يا محمد من أين يشبه الولد أباه وأمه؟ فقال رسول الله ﷺ: ماء الرجل أبيض غليظ وماء المرأة أصفر رقيق، فأي الماءين غلب على الآخر نزع الولد، فقال: صدقت، فقال: ما للرجل من الولد وما للمرأة منه؟ فقال: للرجل العظام والعروق والعصب، وللمرأة اللحم والدم والشعر، قال: صدقت، ثم قال: يا محمد ما تحت هذه يعني الأرض؟، فقال رسول الله ﷺ: خلق، فقال: فما تحتهم؟ قال: أرض، قال: فما تحت الأرض: قال: الماء، قال: فما تحت الماء؟ قال: ظلمة، قال: فما تحت الظلمة؟ قال: الهواء. قال: فما تحت الهواء؟ قال: الثرى،

قال: فما تحت الثرى؟ ففاضت عينا رسول الله ﷺ بالبكاء وقال:/ انقطع علم ٥/ ٣٠٠ الخلق عند علم الخالق أيها السائل ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، قال: فقال: صدقت أشهد أنك رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: أيها الناس هل تدرون من هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هذا جبريل ﷺ».

قال ابن كثير في التفسير [١/ ١٨٦، ٢/ ٦٢، ٥/ ٢٦٩]: هذا حديث غريب جداً وسياق عجيب تفرد به القاسم بن عبد الرحمن وقد قال فيه ابن معين: ليس يساوي شيئاً، وضعفه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: لا يعرف اهـ.

وقد خلط في هذا الحديث ودخل عليه شيء في شيء وحديث في حديث، وقد يحتمل أنّه تعمد ذلك أو أدخل عليه فيه اهـ.

قلت: وأصل هذا حديث ثوبان المذكور في المتن فإنّ سبب وروده سؤال حبر من أحبار اليهود مع حديث ابن عباس في مسند أحمد [١/ ٢٧٨] عن هاشم بن القاسم:

ثنا عبد الحميد ثنا شهر قال ابن عباس: «حضرت عصابة من اليهود نبي الله ﷺ يوماً فقالوا: يا أبا القاسم حدثنا عن خلال نسألك عنها لا يعلمهن إلاّ نبي. . .» الحديث بطوله، وفيه السؤال عن أي الطعام حرم إسرائيل على نفسه وعن ماء المرأة وماء الرجل وعن نوم النبي الأمي ومن وليه من الملائكة، ورواه الدارقطني في الأفراد من طريق إبراهيم بن طهمان عن مسلم الأعور عن مجاهد عن ابن عباس، وفي الباب عن غيرهما.

٢٩٦٦/ ٧٧٥٩ ـ «ماءُ زمزمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ».

(ش. حم. هـ هق) عن جابر، (هب) عن ابن عمرو

قال في الكبير: هذا الحديث فيه خلاف طويل وتأليفات مفردة، قال ابن القيم: والحقّ أنّه حسن وجزم البعض بصحته، والبعض بوضعه مجازفة اهـ. وقال ابن حجر: غريب حسن لشواهده، وقال الزركشي: أخرجه ابن ماجه بإسناد جيد، وقال الدمياطي: إنّه على رسم الصحيح.

قلت: الذي أفرده بالتأليف الحافظان شرف الدين الدمياطي ثم شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، وأفرده من أهل العصر بعض مجيزينا بتأليف سماه إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم/ لما شرب له، إلاّ أنّه ما أزال ٥/ ٣٠١ الحيرة ولا الدهش، لأنّه على طريقة المقلدة المتأخرين الذي حسبهم نقل أقوال من سبقهم مكررة متناقضة متضاربة لقصورهم وعدم سلوكهم طريق النظر والاستدلال في كل فن من الفنون يدرسونه أو يرومون الكتابة في مسألة من مسائله وإنّما كبر الرسالة

بالأبحاث في اللغة وتعريف الماء وتاريخ زمزم وأطراف المسألة وفوائد خارجة عن الموضوع لا مسيس لها بالحديث أصلاً، بل ولا بالعلم الصحيح وإنما هي بخرافات السمار وحكايات الجلاس أشبه منها بمسائل العلم المقبول، والحديث أول من صححه **سفيان** بن عيينة في حكاية رواها عنه الدينوري في المجالسة فقال في الجزء الرابع منها.

حدثنا محمد بن عبد الرحمن حدثنا الحميدي قال: كنا عند سفيان بن عيينة فحدثنا بحديث زمزم إنّه لما شرب له، فقام رجل من المجلس ثم عاد فقال له: يا أبا محمد أليس الحديث الذي حدثتنا في زمزم «إنّه لما شرب له» صحيحاً فقال **سفيان**: نعم، فقال الرجل: فإني شربت الآن دلواً من زمزم على أنّك تحدثني بمائة حديث، فقال سفيان: اقعد فحدثه بمائة حديث اهـ.

وسفيان بن عيينة له في هذا الحديث سندان، **أحدهما**: عن عبد الله بن مؤمل عن أبي الزبير عن جابر، رواه الخطيب من طريق الحافظ أبي العباس بن عقدة:

حدثني محمد بن القاسم المدائني ثنا مجاهد بن موسى حدثنا قبيصة عن سفيان به.

وثانيهما: عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ مطولاً باللفظ الثاني المذكور في المتن، رواه الدارقطني [٢/ ٢٨٩] والحاكم [١/ ٤٧٣] من رواية محمد بن حبيب الجارودي عن سفيان.

فأمّا السند الأول فهو مشهور عن عبد الله بن المؤمل رواه عنه جماعة منهم علي بن ثابت وعبد الله بن الوليد والوليد بن مسلم ومعن بن عيسى القزاز وسعيد وسليمان، فرواية علي بن ثابت وعبد الله بن الوليد رواها عنهما أحمد في مسنده [٣/ ٣٥٧] ففرقهما.

٥/ ٣٠٢ / ورواية الوليد بن مسلم خرجها ابن ماجه [رقم ٣٠٦٢] عن هشام بن عمار عنه. ورواية معن بن عيسى رواها الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في الأصل الثامن والخمسين ومائة[1] عن محمد بن مقاتل عنه.

ورواية سعيد بن سليمان رواها البيهقي من طريق أحمد بن عبيد صاحب المسند عن الباغندي وأحمد بن حاتم المروزي كلاهما عنه [٥/ ١٤٨]، وإذ هو مشهور عن عبد الله بن المؤمل فلم يبق النظر إلاّ فيه وفي تدليس أبي الزبير أمّا أبو الزبير فقد صرح بالسماع في رواية ابن ماجه، وأمّا عبد الله بن المؤمل فقال ابن

(١) هو في الأصل السابع والخمسين والمائة من المطبوع (٢/ ٣١).

معين في رواية عباس الدوري: صالح الحديث، وقال في رواية ابن أبي مريم لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وقال ابن وضاح: سمعت ابن نمير يقول: عبد الله بن المؤمل ثقة، وقال غيره: هو سيّىء الحفظ ما علمنا له جرحة تسقط عدالته، وذكره ابن حبان في الثقات وأعاده في الضعفاء اعتماداً منه على أنّهما اثنان وهما واحد على أنّ ذكره إياه في الضعفاء [٢/ ٢٧، ٢٨] لم يكن عن جزم منه بضعفه، بل ذكره لأنّه لم يتبين له حاله لقلة روايته فقال فيه: كان قليل الحديث منكر الرواية لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لأنه لم يتبين عندنا عدالته فنقبل ما انفرد به وذلك أنّه قليل الحديث لم يتهيأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته فنحكم له بالعدالة أو الجرح. هذا نص كلامه وهو صريح في أنّه لم يعرف حاله فلذلك أدخله في الضعفاء وعند اعتبار حديثه ظنّ أنّه غيره فذكره في الثقات، فتوثيقه هو المعتبر لأنّه مبني على دليل بخلاف التضعيف، وكيفما كان الحال فقد اتفق جماعة على توثيقه مع وجود من خالفهم فيه وهذا شرط الحسن.

/ فيكون هذا السند على انفراده حسناً، لأنّ راويه لم يتهم بكذب ولم يتفق ٥/ ٣٠٣ على ضعفه بل وثقه جماعة وفي مقدمتهم سفيان بن عيينة الذي روى الحديث عنه وعن غيره، وصححه كما سبق لأنّه بمتابعة غيره إياه ارتفع حديثه إلى درجة الصحيح كما حكم به سفيان بن عيينة، لأنّه لم ينفرد به بل تابعه عليه حمزة الزيات وإبراهيم بن طهمان.

فرواية حمزة رواها عبد الله بن المغيرة عنه عن أبي الزبير ذكرها الذهبي، وعزاها الحافظ في الفتح للبيهقي في السنن وهو واهم في ذلك فإني لم أرها في السنن.

ورواية إبراهيم بن طهمان رواها البيهقي في السنن من طريق أبي محمد أحمد ابن إسحاق بن شيبان البغدادي [٥/ ٢٠٢]:

أنا معاذ بن نجدة ثنا خلاد بن يحيى ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا أبو الزبير قال: «كنا عند جابر بن عبد الله فتحدثنا فحضرت صلاة العصر فقام فصلى بنا في ثوب واحد قد تلبب به ورداؤه موضوع، ثم أتى بماء زمزم فشرب ثم شرب فقالوا: ما هذا؟ قال: هذا ماء زمزم، وقال فيه رسول الله ﷺ: ماء زمزم لما شرب له» الحديث، وهذا سند حسن إن شاء الله لأنّ رجاله كلهم ثقات إلاّ أحمد بن إسحاق بن شيبان فإنّي لم أعرفه على أنه لم يذكر في الضعفاء.

فقول الحافظ في التلخيص [٢/ ٢٦٨]: إنّ هذا الحديث لم يصح عن إبراهيم ابن طهمان لا يخلو من تعنت وقد سكت الذهبي في المهذب على هذا السند ولم

يغمز أحداً من رجاله بشيء فهذه متابعة تامة جيدة لعبد الله بن المؤمل، وله مع ذلك متابعة قاصرة من رواية محمد بن المنكدر عن جابر أخرجهما الخطيب في التاريخ من طريق يوسف بن القاسم الميانجي عن القاسم بن محمد بن عباد عن سويد بن سعيد قال: رأيت عبد الله بن المبارك بمكة أتى زمزم فاستقى منه شربة ثم استقبل الكعبة ثم قال: اللهم إنّ ابن أبي الموالي.

٥/٣٠٤ / حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ أنّه قال: («ماء زمزم لما شرب له»، وهذا أشربه لعطش يوم القيامة ثم شربه).

ومن هذا الطريق أخرجه أيضاً البيهقي في الشعب [٣/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، رقم ٤١٢٨] وهو طريق ظاهره الصحة بعد اعتماد توثيق سويد، ولهذا صححه الحافظ شرف الدين الدمياطي لكن تعقبه الحافظ في التلخيص [٢/ ٥١٠] بأن سويداً ضعيف جداً، وإن كان مسلم قد أخرج له في المتابعات، وأيضاً فكان أخذه عنه قبل أن يعمى ويفسد حديثه، وكذلك أمر أحمد بن حنبل ابنه بالأخذ عنه كان قبل عماه ولما أن عمي صار يلقن فيتلقن حتى قال يحيى بن معين: لو كان لي فرس ورمح لغزوت سويداً من شدّة ما كان يذكر له عنه من المناكير، قال: وقد خلط هذا الإسناد وأخطأ فيه علي بن المبارك وإنّما رواه ابن المبارك عن ابن المؤمل عن أبي الزبير، كذلك رويناه في فوائد أبي بكر بن المقري من طريق صحيحة، فجعله سويد عن ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر، واغترّ الحافظ شرف الدين الدمياطي بظاهر هذا الإسناد فحكم بأنّه على رسم الصحيح، لأنّ ابن أبي الموالي انفرد به البخاري، وسويداً انفرد به مسلم، وغفل عن أنّ مسلماً إنّما خرج لسويد ما توبع عليه لا ما انفرد به فضلاً عمّا خولف فيه اهـ. كذا قال.

وهذا في الحقيقة غفلة منه لا من الحافظ الدمياطي فإنّ سويد بن سعيد ثقة صدوق وثقه أحمد وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وصالح بن محمد والعجلي ومسلم، وقال مسلمة: هو ثقة ثقة ومن تكلم فيه عدا ابن معين فإنّما وصفه بالخطأ وقبول التلقين بعد العمى وهي دعاوى يدعونها دون أن يقيم أحد منهم عليها حجة، أمّا ابن معين فالظاهر أنّه حقد عليه لروايته أحاديث في ذم الرأي وأهله كحديث: «من قال ٥/٣٠٥ في ديننا برأيه/ فاقتلوه»، وحديث: «تفترق هذه الأمة بضعاً وسبعين فرقة شرها قوم يقيسون الأمور برأيهم فيحلون الحرام ويحرمون الحلال»، فكان يحيى بن معين يرى أنّ في رواية مثل هذا تعريضاً بأبي حنيفة الذي كان هو مقلداً له، وقد تكلم فيه أيضاً لأجل روايته عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي سعيد مرفوعاً: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة»، وادّعى ابن معين أنّ هذا باطل عن أبي معاوية، قال الدارقطني [٢/ ٢٨٩]: فلم يزل يظن أنّ هذا كما قال يحيى حتى دخلت مصر

فوجدت هذا الحديث في مسند أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن يونس البغدادي المنجنيقي وكان ثقة رواه عن أبي كريب عن أبي معاوية كما قال سويد سواء وتخلص سويد اهـ.

فبان أنّ ابن معين إنّما يتكلم بالظن الذي [لا][1] يغني من الحقّ شيئاً وأنّه لا ينطق عن دليل وبرهان ويحمله مخالفة المذهب على التشديد في عبارة الجرح كقوله: لو كان لي فرس ورمح لغزوت سويد بن سعيد وما كان هذا سبيله ينبغي أن يرمى ولا يلتفت إليه، وهذا حديث الفرقة قد حدث به نعيم بن حماد أيضاً، ودعواهم أنّ سويداً سرقه منه هو من ظنونهم التي لا تغني من الحقّ، أمّا كونه كان يقبل التلقين بعد العمى فهذا بعد تسليم أصله لا يلزم منه أن يكون التلقين دخل عليه في جميع أحاديثه ولا سيما هذا، فإنّه لا يمكن دخول التلقين فيه، لأنّه يحكي فيه قصة وقعت لابن المبارك وكان هو حاضراً وشاهداً لها فكيف يدخل عليه التلقين فيما شاهده وحفظ صورته، بل لا يخلو الحال في ذلك من أمرين لا ثالث لهما إمّا أن يكون صادقاً في ذلك، وإمّا أن يكون كاذباً والكذب لم يتهمه به أحد ممن عاصره ولا ممن جاء بعده فلم يبق إلاّ أنّه صادق، وكون ابن المبارك روى هذا/ ٣٠٦/٥ الحديث عن عبد الله بن المؤمل لا يمنع من كونه رواه عن ابن أبي الموالي كما أنّ سفيان بن عيينة إذ رواه عن ابن أبي نجيح لا يمنع من كونه رواه عن ابن المؤمل لا سيما ولكل من الشيخين إسناد، فابن المؤمل رواه عن أبي الزبير، وابن أبي الموالي رواه عن ابن المنكدر، وقد كان كبار الحفاظ الأقدمين لا يعدون عندهم الحديث ما لم يكتبوه من طرق متعددة لا سيما ومحمد بن المنكدر من ألزم الناس لجابر بن عبد الله وأرواهم عنه وأحفظهم لحديثه، فكيف لا يكون عنده مثل هذا الحديث خصوصاً وقد أخبر أبو الزبير أنّ جابراً حدث به الجماعة وهم عنده؟! ويبعد غالباً أن يغيب عنهم ابن المنكدر، وإذا كان عند ابن المنكدر فيبعد كل البعد أن لا يحدث به.

فما ذكره الحافظ هو إلى المغالطة أقرب منه إلى التحقيق، وقد صرح هو بأنّ له طريقاً آخر عن أبي الزبير أيضاً أخرجه الطبراني في الأوسط، فهذه أربعة طرق عن أبي الزبير عن جابر، وطريق من رواية محمد بن المنكدر عنه، فهو إذاً على شرط الصحيح فكيف إذا ضم إليه حديث ابن عباس الذي هو على شرط الصحيح أيضاً فإن الحاكم لما خرجه في المستدرك قال [١/ ٤٧٣]: هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي.

---

(١) في المخطوط «بالظن الذي يغني».

قلت: والجارودي صدوق كما قال الخطيب وابن القطان والذهبي في ترجمة عمر بن الحسن الأشناني وجماعة آخرهم الحافظ إلاّ أنّه زعم أنّ الجارودي أخطأ في وصله وإنما رواه ابن عيينة موقوفاً على مجاهد، كذلك حدث به عنه حفاظ أصحابه كالحميدي وابن أبي عمر العدني وسعيد بن منصور وغيرهم اهـ.

وهذا أيضاً غير مقبول من الحافظ لوجوه، **أحدها**: أنّ هذا مما لا مجال للرأي فيه لا من مجاهد ولا من ابن عباس فهو مرفوع في الأصل ولا بدّ.

ثانيها: أنّ محمد بن حبيب صدوق كما اعترف به الحافظ، وإذا تعارض الوقف والرفع فالقول قول الرافع لأنّه الأصل ولأنّ معه زيادة.

٥/٣٠٧ / **ثالثها**: أنّ هؤلاء الثلاثة قد علم من صنيعهم في مؤلفاتهم هم وسائر الأقدمين من طبقتهم كمالك وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وابن المبارك وأنّهم يؤثرون الموقوفات والمقاطيع والمراسيل على المرفوعات والموصولات فكم من حديث موصول مرفوع في الصحيحين والسنن تجده في هذه الكتب موقوفاً ومرسلاً من نفس الطريق التي هو منها موصول ومرفوع في الصحيحين، وجل المقاطيع والمراسيل والموقوفات في موطأ مالك موصولة مرفوعة في الصحيحين والسنن وربما من طريق مالك نفسه فلا يدل ذلك على ضعف ما في الصحيحين والسنن، فكذلك هنا.

رابعها: أنّ الحميدي الذي روى الحديث موقوفاً عن ابن عيينة قد حكى في تلك الحكاية عن ابن عيينة أنّه صححه وحقق مدلوله في تحديث السائل بمائة حديث وذلك لا يتهيأ لا له ولا للسائل العمل به لو لم يكن عنده مرفوعاً.

خامسها: أنّ الحاكم ذكر آخر حديث محمد بن حبيب الجارودي قال: وكان ابن عباس إذا شرب ماء زمزم قال: اللهم أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً، وشفاء من كل داء اهـ.

وهذه الزيادة قد رويت عن ابن عباس من وجه آخر من طريق عكرمة قال الدارقطني [٢/ ٣٥٧]:

حدثنا محمد بن مخلد ثنا عباس الترقفي ثنا حفص بن عمر العدني حدثني الحكم عن عكرمة قال: كان ابن عباس إذا شرب من زمزم قال: اللهم إني أسألك علماً نافعاً، مثل رواية الحاكم فهذا يدل على أنّ الحديث عن ابن عباس، لأنّه ما كان يدعو عند شربه بهذه الدعوات إلاّ لروايته عن النبي ﷺ: «أنّه لما شرب له»، فرواية عكرمة شاهدة لحديث محمد بن حبيب الجارودي في أنّ الحديث عن ابن عباس وأنّه مرفوع، وقد حصلت من الذهبي غفلة عظيمة/ في هذا الحديث فقال في ٥/٣٠٨ ترجمة عمر بن الحسن الأشناني من الميزان [٣/ ١٨٥، رقم ٦٠٧١]: ويروى عن

الدارقطني أنّه كذاب ولم يصح هذا ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا فمن ذلك قال الدارقطني:

ثنا عمر بن الحسن بن علي ثنا محمد بن هشام المروزي هو ابن أبي الدميك موثق ثنا محمد بن حبيب الجارودي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً: «ماء زمزم لما شرب له إن شربت لتستشفي به شفاك الله. . .» الحديث، وابن حبيب صدوق، فآفة هذا هو عمر، ولقد أثم الدارقطني بسكوته عنه فإنّه بهذا الإسناد باطل ما رواه ابن عيينة قط بل المعروف حديث عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر مختصراً اهـ.

ونسي الذهبي أنّ الحاكم خرجه في المستدرك [١/ ٤٧٣] عن علي بن حمشاد العدل عن محمد بن هشام المروزي، فبرىء الأشناني من عهدته وأقرّ هو ذلك في تلخيص المستدرك، ولهذا تعقبه الحافظ في اللسان فقال [٤/ ٢٩١]: بل الذي يغلب على الظنّ أنّ المؤلف ـ يعني الذهبي ـ هو الذي أثم بتأثيمه الدارقطني فإنّ الأشناني لم ينفرد بهذا بل تابعه عليه علي بن حمشاد في مستدرك الحاكم، ولقد عجبت من قوله: ما رواه ابن عيينة قط مع أنّه رواه عنه الحميدي وابن أبي عمر وسعيد بن منصور وغيرهم من حفاظ أصحابه إلاّ أنّهم أوقفوه على مجاهد، لم يذكروا ابن عباس فيه فغايته أن يكون محمد بن حبيب وهم في رفعه اهـ.

وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص إلاّ أنهما واهيان بالمرة.

فحديث عبد الله بن عمر قال الحاكم في التاريخ:

حدثنا محمد بن صالح ثنا محمد بن إبراهيم ـ يعني ابن مقاتل ـ ثنا أحمد بن صالح الشمومي بمكة ثنا عبد الله بن نافع عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له»، وأحمد بن صالح الشمومي قال ابن حبان: كذاب يضع الحديث.

وحديث عبد الله بن عمرو بن/ العاص عزاه الحافظ السيوطي للبيهقي في الشعب [٣/ ٤٨١، رقم ٤١٢٧]، ولم أقف على سنده، ويقول عنه الحافظ السخاوي: إنّه واه، وقد عزاه صاحب إزالة الدهش لأبي داود الطيالسي في المسند فوهم في ذلك. ٥/ ٣٠٩

٢٩٦٧/ ٧٧٦٠ ـ «ماءُ زمزمَ لِما شُرِبَ لَهُ، فإن شربتَه تستَشفِي بِهِ شفاكَ الله، وإن شربتَهُ مستعيذاً أعاذَكَ اللّهُ، وإن شربتَهُ لتقطَعَ ظمأكَ قطعَهُ اللّهُ، وإن شربتَهُ لِشبعكَ أشبعَكَ اللّهُ، وَهِيَ هَزمَةُ جبريلَ وسقيا إسماعيلَ».

(قط. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: كلاهما من حديث عمر بن الحسن الأشناني عن محمد بن هشام... إلخ.

قلت: هذا غلط فإنّ الذي رواه عن عمر بن الحسن هو الدارقطني [٢/ ٢٨٩] فقط أمّا الحاكم فرواه عن علي بن حمشاد العدل عن محمد بن هشام [١/ ٤٧٣]، والعجب أنّ الشارح نقل كلام الذهبي وأشار إلى تعقب الحافظ عليه، وفي تعقب الحافظ التصريح بأنّ الحاكم لم يروه عن الأشناني ومع ذلك قال الشارح: إنّه رواه عنه.

٢٩٦٨/ ٧٧٦٣ ـ «مَا الدُّنيَا في الآخِرَةِ إلاّ كَمَا يمشِي أحدُكُم إلى اليَمِّ فأدخَلَ أصبَعَه فيهِ فَما خرَجَ منهُ فهو الدُّنيَا».

(ك) عن المستورد

قلت: هذا الحديث خرجه مسلم في صحيحه والترمذي [رقم ٢٣٢٣] وابن ماجه [رقم ٤١٠٨] وابن المبارك في الزهد وأبو نعيم في الحلية وابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني والبغوي في التفسير وهو عند بعضهم مصدر بهذا اللفظ والشارح لم يعلم ذلك وإلاّ لأسخف على عادته.

٢٩٦٩/ ٧٧٦٤ ـ «مَا الَّذِي يُعطِي من سَعَةٍ بأعظمَ أجراً مِنَ الَّذِي يقبَلُ إذَا كانَ مُحتاجاً».

(طس. حل) عن أنس

قال في الكبير عن الهيثمي: فيه عائذ بن شريح صاحب أنس وهو ضعيف، ثم قال: وفيه أيضاً يوسف بن أسباط تركوه، وهذان في مسند أبي نعيم أيضاً وبه يعرف أنّ رمز المؤلف لصحته غير صحيح.

[في الكلام على عائذ بن شريح]

قلت: عائذ بن شريح تابعي صدوق لم يتهم بكذب ولا ريبة في الدين، وإنّما كان قليل الحديث فلم يتهيأ لهم اعتبار حديثه بحديث غيره، وربما ظنّوه به أنّه أخطأ في بعض الأحاديث فلينوه من أجل/ ذلك احتياطاً، وقال ابن حبان: إنّه لا يحتج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أرَ بذلك بأساً، وهذا قد يحكم لحديثه بالحسن كثير من الحفاظ وفي مقدّمتهم الترمذي وابن حبان نفسه فإنّهم يحسنون لمثل هذا، ثم إذا ورد لحديثه شاهد يدفع عنه ما قد يظنّ به من الخطأ فإنّ الظنّ يقوى بثبوت حديثه وما الصحيح إلاّ ذلك، وهذا الحديث له شاهد بلفظه من حديث ابن عمر كما هو مذكور في المتن بعده فلذلك حكم المصنف بصحته، أمّا

٥/ ٣١٠

يوسف بن أسباط فالشارح واهم أو كاذب في قوله: إنهم تركوه، فإنّه ما تركه أحد أصلاً بل وثقه يحيى بن معين، وقال ابن عدي: هو من أهل الصدق إلاّ أنّه لمّا عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه ولا يتعمد الكذب، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من عباد أهل الشام وقرائهم كان لا يأكل إلاّ الحلال المحض فإن لم يجده استفّ التراب وهو مستقيم الحديث ربما أخطأ، من خيار أهل زمانه مات سنة (١٩٥) خمس وتسعين ومائة، وقول الشارح: وهذان في مسند أبي نعيم لغو لا معنى له، والحديث خرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٢/ ١٩٣] قال:

حدثنا محمد بن المسيب ثنا عبد الله بن خبيق ثنا يوسف بن أسباط ثنا عائذ بن شريح عن أنس بن مالك به.

٢٩٧٠/ ٧٧٦٧ ـ «ما آتى اللّهُ عالِماً علماً إلاّ أَخَذَ عليهِ الميثاقَ أن لاَ يَكْتُمَهُ».

ابن نظيف في جزئه، وابن الجوزي في العلل عن أبي هريرة

قال في الكبير: قضية تصرف المصنف أنّ ابن الجوزي خرجه وسكت عليه والأمر بخلافه، بل بين أنّ فيه موسى البلقاوي، قال أبو زرعة كان يكذب، وابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، ثم ظاهر عدول المصنف لذينك أنه لم يره مخرجاً لأي من المشاهير الذين وضع لهم الرموز وهو عجيب، فقد خرجه/ أبو ٥/ ٣١١ النعيم والديلمي باللفظ المزبور عن أبي هريرة.

قلت: هذا كلام في منتهى السقوط، بل كلام من لا يدري ما يخرج من رأسه فالمؤلف إذ عزا الحديث لكتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية [١/ ٩٧] كأنّه صرح بأنّ الحديث واهٍ بل لو عزاه إليه وعقبه بعد ذلك لكان معدوداً من زمرة المغفلين كالشارح وقد أعاذه الله من ذلك، بل هذه الغفلة خصّ الله بها الشارح فلا يمكن أن يشاركه غيره فيما خصّه الله به، هذا لو كان المؤلف ينقل كلام المخرجين على الأحاديث فكيف وهو اصطلح في كتابه على عدم نقل ذلك عنهم وعلى إبداله بالرموز أو بالاكتفاء بحال الكتاب المعزو إليه كعلل ابن الجوزي وضعفاء العقيلي وابن عدي وابن حبان وأمثالها مما بينه في خطبة الجامع الكبير الذي هو أصل هذا الكتاب، وأمّا كونه لم يعزه لأبي نعيم والديلمي فلو كان في مائة كتاب غير كتابيهما ولم يعزه إليه لما كان عليه في ذلك أدنى لوم، لأنّ العزو إلى أي أصل كاف، على أنّ الشارح لم يعرف في أي كتاب هو من كتب أبي نعيم وإنّما رأى الديلمي أسنده من طريقه فجزم بالعزو إليه لعدم أمانته وتحقيقه، وقد عزاه الحافظ في القول المسدد لأبي نعيم في الحلية ولم أره فيه ولا في كتاب العلم من ترتيبه للحافظ الهيثمي فليحرر.

والحديث مروي من طريق الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة، أحدهما أخرجه ابن نظيف في جزئه، وأسنده البندهي في شرح المقامات، والحافظ العراقي في جزئه الذي تعقب به ابن الجوزي كلاهما من طريق ابن نظيف قال:

أخبرنا أحمد بن الحسن الرازي ثنا بكر بن سهل الدمياطي ثنا موسى بن محمد ثنا زيد بن مسور عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة.

وأخرجه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري من طريق ابن مردويه عن الطبراني عن بكر بن سهل الدمياطي به، وقال الحافظ العراقي بعده: موسى بن محمد البلقاوي/ متهم، لكن له شاهد صالح من حديث ابن مسعود رويناه في كتاب فضل العالم العفيف على الجاهل الشريف لأبي نعيم الحافظ اهـ. ٥/٣١٢

وتعقبه الحافظ في القول المسدد، فقال: وأول شيء يتعقب فيه على شيخنا احتجاجه بهذا الحديث الذي هو من رواية موسى البلقوي، واعترافه بأنّه متهم أي أنّ الحفاظ اتهموه بالكذب، وإذا كان كذلك فلا يصلح أن يحتج بحديثه.

وقد أخرج أبو نعيم في الحلية هذا الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة وفيه من لا يعرف، وهو من رواية محمد بن عبدة القاضي وكان يدّعي سماع ما لم يسمع وهو مشهور اهـ.

قلت: والحديث قدمت أني لم أجده في الحلية وإنما أسنده الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم:

حدثنا عبد الرحمن بن محمد ثنا محمد بن عبدة القاضي ثنا إسحاق بن زياد الأيلي ثنا محمد بن يحيى بن عبد ربه ثنا سهل بن سليمان الرازي عن عبد الملك بن عطية عن ابن شهاب به مثله.

٢٩٧١/ ٧٧٧٠ ـ «مَا آمنَ بالقرآنِ من استحلَّ محارِمَهُ».

(ت) عن صهيب

قلت: الحديث رواه الترمذي [رقم ٢٩١٨] عن محمد بن إسماعيل الواسطي:

حدثنا وكيع ثنا أبو فروة يزيد بن سنان عن أبي المبارك عن صهيب، ثم قال الترمذي: وقد روى محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه هذا الحديث فزاد في هذا الإسناد: عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن صهيب.

ولا يتابع محمد بن يزيد على روايته وهو ضعيف، وأبو المبارك رجل مجهول، هذا حديث ليس إسناده بذاك، وقد خولف وكيع في روايته وقال محمد يعني البخاري: أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ليس بحديثه بأس إلاّ رواية ابنه محمد عنه فإنّه يروي عنه مناكير.

قلت: اختلف في هذا الحديث على أبي فروة وعلى ابنه محمد عنه فرواه وكيع عن أبي فروة عن أبي المبارك عن صهيب/ كما سبق ورواه أبو خالد الأحمر عنه ٥/٣١٣ عن أبي المبارك عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري، أخرجه الذهبي في الميزان [٥/ ٩٧٠، رقم ١٠٥٦] من طريق البانياسي: ثنا أحمد بن الصلت ثنا إبراهيم بن عبد الصمد العباسي ثنا أبو سعيد الأشجّ ثنا أبو خالد الأحمر.

ورواه أبو حاتم الرازي عن محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه فقال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت مجاهداً يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت صهيباً به.

أخرجه الخطيب في التاريخ [٦/ ١٢٧، ٧/ ٣٨٧] من رواية علي بن أحمد بن مروان عن أبي حاتم، وكذلك أسنده الذهبي في الميزان من رواية عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه، وأخرجه الخطيب أيضاً من رواية جعفر بن محمد بن الفضل عن محمد بن يزيد به مثله، قال الذهبي: ومحمد بن يزيد الذي جود سنده ليس بعمدة كأبيه.

قلت: ولم تتفق الرواة عنه على هذا القول بل رواه أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني عنه فقال: سمعت أبي يقول: سمعت سعيد بن المسيب يقول: سمعت صهيباً به، أخرجه الدينوري في المجالسة عن أحمد بن محمد بن يزيد الوراق عن أحمد بن عبد الملك، فأسقط في هذه الرواية عطاء ومجاهد، وأسقط في الرواية السابقة أبا المبارك.

وقد ورد الحديث من غير طريق أبي فروة وابنه، قال الدولابي في الكنى:

أخبرني أحمد بن شعيب ـ هو النسائي ـ أخبرني أحمد بن سعيد حدثنا صدقة ابن سابق حدثنا مفضل أبو عبد الرحمن عن مجاهد عن سعيد بن المسيب قال: سمعت صهيباً به.

٢٩٧٢/ ٧٧٧١ ـ «مَا آمَنَ بِي من باتَ شبعانَ وجارُهُ جائعٌ إِلَى جنبِهِ وَهُوَ يعلَمُ بِهِ».

البزار (طب) عن أنس بسند حسن

قلت: في الباب عن علي، قال الطوسي في أماليه:

أخبرنا جماعة عن أبي المفضل قال: حدثنا الفضل/ بن محمد البيهقي ثنا ٥/٣١٤ هارون بن عمرو المجاشعي ثنا الرضا علي بن موسى عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام قال: «قيل يا نبي الله أفي المال حقّ سوى الزكاة؟ قال: نعم، بر الرحم إذا أدبرت، وصلة الجار المسلم، فما أقرّ بي من بات شبعان وجاره المسلم جائع ثم قال: ما زال جبريل عليه السلام يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه سيورثه».

٢٩٧٣/ ٧٧٧٢ ـ «مَا أُبَالِي ما رَدَدْتُ بِهِ عني الجوعَ».

ابن المبارك عن الأوزاعي معضلاً

قلت: هو في كتاب الزهد في باب «القناعة» قال: حدثنا الأوزاعي به.

٢٩٧٤/ ٧٧٧٣ ـ «مَا أُبَالِي ما أتيتُ إنْ أنا شربتُ تِرياقاً، أو تعلَّقْتُ تميمة أو قلتُ الشعرَ من قِبَلِ نفسِي».

(حم. د) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز المصنف لحَسنه وكأنّه ذهل عن قول الذهبي في المهذب.

هذا حديث منكر تكلم في ابن رافع لأجله، ولعله من خصائصه عليه الصلاة والسلام فإنّه رخص في الشعر لغيره.

قلت: الحديث حسن لأنّه من رواية عبد الله بن يزيد عن سعيد بن أبي أيوب ثنا شرحبيل بن يزيد المعافري عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي قال: سمعت عبد الله بن عمرو به.

وعبد الرحمن بن رافع التنوخي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم وإنّما وقع المناكير في حديثه من أجله.

وكذا قال الذهبي [٢/ ٥٦٠، رقم ٤٨٦٠]: لعلّ تلك النكارة جاءت من صاحبه عبد الرحمن بن زياد اهـ.

وهذا ليس من رواية ابن أنعم عنه بل هو من رواية الثقة شرحبيل بن شريك، وقال أبو داود في رواية: ابن يزيد كما سبق، وقد حدث به مرة أخرى عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عن عبد الله بن عمرو فكأنه سمعه منهما، قال أبو نعيم [٩/ ٣٠٨]:

حدثنا الطبراني حدثنا موسى بن عيسى ثنا محمد بن المبارك ثنا معاوية بن يحيى عن سعيد بن أبي أيوب عن شرحبيل بن شريك عن أبي عبد الرحمٰن الحبلي عن عبد الله بن عمرو به.

٥/ ٣١٥ والذهبي استنكر معناه ثم رجع فقال: لعلّ ذلك/ من خصائص النبي ﷺ، وهو الواقع فلم تبق نكارة، ولم ينحط الحديث عما قال المؤلف.

٢٩٧٥/ ٧٧٧٦ ـ «مَا اجتمعَ قومٌ في بيتٍ من بيوت اللّهِ يتلُونَ كتابَ اللّهِ ويتدارسُونَه بينهُمْ إلاّ نزلتْ عليهم السكينةُ، وغشيَتْهُمُ الرحمةُ، وحفَّتْهُم الملائكةُ، وذكرَهُمُ اللّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

(د) عن أبي هريرة

قال في الكبير: صنيعه مؤذن بأنّ هذا مما لم يتعرض أحد الشيخين لتخريجه وهو ذهول، فقد رواه مسلم باللفظ المزبور عن أبي هريرة.

قلت: بل هو ذهول منك وجهل وقصور فالحديث لفظه عند مسلم[1]: «من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسّر على معسّر يسّر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله. . .» الحديث كما هنا، فإن وقف عليه الشارح بتمامه وقال ما قال فهو مدلس كذاب، وإن لم يقف عليه بتمامه وظنّه أنّه في مسلم بهذا اللفظ فهو جاهل بالحديث قاصر في معرفته.

٢٩٧٦/ ٧٧٨٢ ـ «ما أحبَّ عبد عبداً للّهِ إلاّ أكرمَ ربَّهُ».

(حم) عن أبي أمامة

قال الشارح: وإسناده صحيح واقتصار المؤلف على أنّه حسن غير حسن.

قلت: بل دخولك في الفضول وفيما لا تعرف غير حسن فالحديث سنده ضعيف، وما حسنه المؤلف إلاّ لشواهده، قال أحمد [٥/ ٢٥٩]:

حدثنا إبراهيم بن مهدي ثنا إسماعيل بن عياش عن يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة به.

وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، وشيخه يحيى بن الحارث يماني والقاسم ضعيف صاحب مناكير، وقد وثقه يحيى بن معين، والشارح لما نقل في الكبير عن الحافظ الهيثمي أنّه قال: رجاله وثقوا، ظنّ بجهله بقواعد الفن أنّ هذه عبارة تقضي التصحيح مع أنّه لو قال/ : رجاله ثقات لما أفاد صحته فكيف وهو قال: رجاله ٥/٣١٦ وثقوا وهذه العبارة يستعملها فيمن اختلف فيه لا فيمن اتفق عليه؟!

وقد ورد هذا الحديث عن يحيى بن الحارث من وجه آخر أضعف من هذا مطولاً أخرجه البيهقي في الشعب قال [٦/ ٤٩١، رقم ٩٠١٧]:

أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله السراج أنبأنا أبو محمد القاسم بن علي بن حيويه الطويل ثنا أبو عبد الله البوشنجي ثنا عمرو بن الحصين ثنا ابن علاثة ثنا يحيى بن الحارث به مطولاً باللفظ الذي ذكره الشارح في الكبير.

٢٩٧٧/ ٧٧٨٥ ـ «ما أُحِبُّ أنَّ لي الدُّنيَا وَمَا فِيهَا بِهذِهِ الآية: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ

(١) الذكر والدعاء باب (١١) رقم: (٣٨).

أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ...﴾ إلى آخر الآية [الزمر: ٥٣]».

(حم) عن ثوبان

قلت: أخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في حسن الظن [ص٥١، رقم ٤٩].

ثنا محمد بن الحسين ثنا حجاج بن محمد الأعور عن ابن لهيعة عن أبي قبيل قال: سمعت عبد الرحمن المزني قال: ذكر أبو عبد الرحمن الجبلاني أنّه سمع ثوبان مولى رسول الله ﷺ به.

٢٩٧٨/٧٧٨٦ ـ «ما أُحِبُ أَنّي حكَيْتُ إنساناً وأنَّ لِي كَذَا وكَذَا».

(د. ت) عن عائشة

قال الشارح: قال الذهبي: فيه من لا يعرف، فقول المؤلف حسن ممنوع.

قلت: هذا كذب على الذهبي ومعاذ الله أن يقول الذهبي: إنّ فيه من لا يعرف مع أنّ رجاله معروفون ثقات.

فالترمذي [رقم ٢٥٠٣] رواه عن هناد عن وكيع عن سفيان عن علي بن الأقمر عن أبي حذيفة عن عائشة وهؤلاء كلهم رجال الصحيح، ولذا قال الترمذي عقبه: إنّه حسن صحيح، ثم رواه أيضاً عن محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن قالا: حدثنا سفيان به، وهذا سند على شرط الصحيح أيضاً.

وأبو داود رواه عن مسدد ثنا يحيى عن سفيان به.

فكل رجاله رجال الصحيح فلا حول ولا قوّة إلاّ بالله ما أجرأ هذا الرجل على الكذب فإنّ المؤلف لم يرمز لهذا/ الحديث بعلامة الحسن بل بعلامة الصحيح. ٣١٧/٥

٢٩٧٩/٧٧٨٧ ـ «ما أحدٌ أعظم عندي يداً من أبي بكرٍ، وَاسَانِي بنفسِهِ ومالِهِ، وأنكحَنِي ابنتَهُ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز لحسنه، قال الهيثمي: فيه أرطأة أبو حاتم وهو ضعيف اهـ. وأورده في الميزان ولسانه في ترجمة أرطأة هذا، وقال ابن عدي: إنّه خطأ أو غلط.

قلت: قبح الله الكذب والتهور فابن عدي لم يقل في هذا الحديث إنّه خطأ أو غلط، بل روى هذا الحديث في ترجمة أرطأة بن المنذر المذكور ثم قال: ولأرطأة غير هذا وبعضها خطأ وغلط اهـ.

فحرفه الشارح إلى ما ترى، ثم إنّ الحديث في الصحيحين[1] من حديث أبي

---

(١) البخاري في: الصلاة (٨٠)، ومسلم في: فضائل الصحابة (٩٥، ٩٦).

سعيد الخدري بلفظ: «إن أمنَّ أو من أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر»، وورد أيضاً من حديث سهل بن سعد وغيره.

٢٩٨٠/ ٧٧٨٨ ـ «مَا أحدٌ أكثرَ من الرِّبا إلاَّ كَانَ عاقبةُ أمرِه إلى قِلَّةٍ».

(هـ) عن ابن مسعود

قال في الكبير: ورواه الحاكم عنه أيضاً وقال: صحيح وأقرّه الذهبي، فكان ينبغي للمصنف عزوه إليهما، فإن اقتصر فعلى الحاكم، لأنّ ابن ماجه وإن كان مقدماً لكونه أحد الستة لكن سنده حسن وهذا صحيح.

قلت: هكذا الجهل والتعنّت وإلاّ فلا، أمّا الجهل فلو كان له علم وحياء لاستحيا أن يقول هذا، فإنّ الحديث عند ابن ماجه [رقم ٢٢٧٩]، والحاكم [٤/ ٣١٨] بسند واحد فكلاهما رواه من طريق يحيى بن أبي زائدة عن إسرائيل عن الركين بن الربيع بن عُمَيْلَة عن أبيه عن ابن مسعود.

فمن أين يكون سند ابن ماجه حسن والحاكم صحيحاً؟

وأمّا التعنّت فإنّه دائماً يهول بتقديم العزو إلى الكتب الستة على غيرها ويكرر نقلاً عن مغلطاي في ذلك وهنا عكس الأمر وستره بكون سند الحاكم صحيحاً ففضحه جهله كما ترى، وبعد هذا فلفظ الحاكم لا يدخل في هذا الموضع لأنّ لفظه: «ما أكثر أحد»، فموضعه بعد هذا في ترتيب المؤلف إلاّ أنّه حذفه من هذا المختصر اختصاراً.

٢٩٨١/ ٧٧٨٩ ـ «/ مَا أحدثَ رجلٌ إخاءً فِي اللّهِ تَعَالَى إلاَّ أحدَثَ اللّهُ لَهُ درجةً في الجنَّةِ». ٥/ ٣١٨

ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان عن أنس

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّه لم يره مخرجاً لأشهر من ابن أبي الدنيا مع أنّ الديلمي خرجه [في] مسند الفردوس باللفظ المزبور عن أنس.

قلت: وهذا أيضاً من الجهل والتعنّت البارد، أمّا الجهل فإنّ الديلمي خرج الحديث من طريق [ابن] أبي الدنيا فقال:

أخبرنا أبي أخبرنا الميداني كتابة أخبرنا أبو طاهر الحربي ثنا أحمد بن يوسف العلاف ثنا الحسين بن صفوان ثنا ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان: حدثنا سويد بن سعيد ثنا بقية عن الأحوص بن حكيم عن أبي إسماعيل العبدي عن أنس به.

وإذ رواه من طريق [ابن] أبي الدنيا وعين الكتاب فلم يبق فائدة في العزو إليه هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ ابن أبي الدنيا أشهر وأشهر من الديلمي والعزو

إليه أعلى وأولى باتفاق أهل الحديث.

وأمّا التعنّت فلو عزاه المؤلف للديلمي لقال: إنّه خرجه من طريق ابن أبي الدنيا فلو عزاه للأصل لكان أولى كما فعل ذلك عشرات المرات، على كل حال قبح الله الجهل.

والحديث خرجه أيضاً ابن وهب في جامعه من وجه آخر معضلاً أو مرسلاً فقال:

حدثني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن محمد بن سوقة أنّ رسول الله ﷺ قال: «ما أحدث عبد أخاً يؤاخيه في الله إلاّ رفعه الله به درجة، فقال رجل من المنافقين في نفسه: وما درجة رفعها رجل أو وضعها؟ فقال رسول الله ﷺ: ليست بدرجة عتبة بيت أحدكم ولكنها درجة كما بين السماء والأرض».

قال ابن وهب: وأخبرنيه عبد الرحمن بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ.

٢٩٨٢/ ٧٧٩٠ ـ «مَا أحدَثَ قومٌ بدعةً إلاّ رفعَ اللّهُ مثلها من السُّنَّةِ».

(حم) عن غضيف بن الحارث

٥/٣١٩ قال في الكبير: وللحديث قصة، وذلك/ أنّ عبد الملك بن مروان بعث إلى غضيف فقال: «يا أبا سليمان إنّا قد جمعنا الناس على أمرين: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما إنّها أمثل بدعتكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منها لأنّ النبي ﷺ قال: ما أحدث قوم بدعة إلاّ رفع مثلها من السنة، فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة»، هكذا هو عند مخرجه أحمد، فإسقاط المؤلف منه قوله: «فتمسك...» إلخ غير جيد.

قلت: بل عدم فهمك للحديث مع فضولك فيه غير جيد، فإنّ قوله: فتمسك بسنة... إلخ ليس هو من تمام المرفوع من قول النبي ﷺ وإنّما هو مدرج من كلام غضيف يخاطب به عبد الملك بن مروان ويقول له: تمسك بالسنة خير من إحداث هذه البدعة التي أخبرتني بها لأنّ النبي ﷺ قال: «ما أحدث قوم...» الحديث، فلو سكت الشارح عمّا لا يعلم لأحسن إلى نفسه وأراح الناس من تعبه، وسيأتي الحديث قريباً بدون هذه الزيادة أيضاً.

٢٩٨٣/ ٧٧٩٢ ـ «ما أحسنَ القصدَ فِي الغنى، مَا أحسنَ القصدَ فِي الفقر، وأحسنَ القصدَ في العبادَةِ».

البزار عن حذيفة

قلت: قال البزار:

حدثنا أحمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون ثنا سعيد بن حكيم عن مسلم بن حبيب عن بلال القبسي عن حذيفة به، وقال البزار: لا نعرفه يروى إلاّ عن حذيفة.

٢٩٨٤/٧٧٩٣ ـ «مَا أحسَنَ عبد الصدقَة إلاّ أحسَنَ اللّهُ الخلافةَ في تَرِكَتِهِ».

ابن المبارك عن ابن شهاب الزهري مرسلاً

قلت: قال ابن المبارك:

أخبرنا حيوة بن شريح عن عقيل عن ابن شهاب به، ورواه الديلمي في مسند الفردوس من طريقه موصولاً عن أنس فقال:

أنا محمد بن طاهر أنا الحسين بن علي أنا أحمد بن محمد بن عمر ثنا أبي ثنا محمد بن عبد الله بن الحسين ثنا عبد الله بن صالح ثني ليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس به.

وفي الباب عن ابن عمر، قال ابن شاهين في الترغيب:

ثنا علي بن محمد المصري ثنا محمد بن عبد الله بن بحير ثنا أبي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «ما أحسن عبد الصدقة. . . مثله».

قلت: هكذا سماه/ عبد الله بن بحير، ورواه الدارقطني في غرائب مالك، ٥/٣٢٠ والخطيب في الرواة عنه فقالا: عن محمد بن عبد الرحمن بن بحير عن أبيه به.

ثم قال الخطيب: عبد الرحمن وابنه مجهولان.

٢٩٨٥/ ٧٧٩٤ ـ «مَا أحَلَّ اللّهُ شيئاً أبغضَ إليهِ مِنَ الطَّلاَقِ».

(د) عن محارب بن دثار مرسلاً (ك) عن ابن عمر

قال في الكبير: وقضية صنيع المصنف أنّ أبا داود لم يخرجه إلاّ مرسلاً وليس كذلك، بل خرجه مرسلاً ومسنداً، لكنه قدم المرسل فذهل المصنف عن بقية كلامه فأغفله، نعم المرسل أصح. . . إلخ.

قلت: هذا الرجل بلية ابتلى الله بها أهل الحديث وكان نصيب المؤلف منها أوفر نصيب، فالموصول الذي خرجه أبو داود بعد المرسل لفظه [رقم ٢١٧٨]: «أبغض الحلال إلى [الله] الطلاق»، وهذا اللفظ محله حرف الألف وقد سبق للمؤلف ذكره هناك وعزاه لأبي داود أيضاً وابن ماجه [رقم ٢٠١٨] والحاكم.

٢٩٨٦/٧٧٩٧ ـ «ما اختلجَ عرقٌ ولا عينٌ إلاّ بذنب وما يدفَعُ اللّهُ عَنهُ أكثرُ».

(طس) والضياء عن البراء

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/٢٤٧] قال:

حدثنا الطبراني ثنا أبو صالح محمد بن يعقوب الوراق الأصبهاني ثنا أحمد بن الفرات ثنا محمد بن كثير ثنا محمد بن فضيل عن الصلت بن بهرام عن أبي وائل عن البراء به.

ورواه أبو جعفر الطوسي في المجالس من طريق أبي المفضل الشيباني قال: حدثنا أبو الحسن علي بن الحسين بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي قال: حدثنا عمي علي بن حمزة ثنا علي بن جعفر بن محمد عن أخيه موسى بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن الحسين بن علي عليهما السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: ما اختلج عرق ولا عثرت قدم إلاّ بما قدمت أيديكم، وما يعفو الله عزّ وجلّ عنه أكثر».

٥/ ٣٢١ **٢٩٨٧/ ٧٧٩٨ ـ «/ ما اختلَطَ حُبي بقلبِ عبدٍ إلاّ حَرَّم اللّهُ جسدَهُ علَى النارِ».**
(حل) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه محمد بن حميد، قال ابن الجوزي: ضعيف، وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ، قال الذهبي: ضعفوه، وإسماعيل بن يحيى فإن كان التيمي فوضاع، أو الشيباني فكذاب كما بينه الذهبي، أو ابن كهيل فمتروك كما قاله الدارقطني.

قلت: هذا تعليل من لا يدري فمحمد بن حميد لا يذكر هنا، والحافظ ابن عقدة أجل من أن يضعف به الحديث وما تكلم فيه من تكلم إلاّ لتشيعه، والذهبي يحب أن يهول فيمن فيه رائحة التشيع لنصبه، وإسماعيل بن يحيى لا معنى لهذا الشك في تعيينه فهو التميمي الكذاب الوضاع، والحديث ما هو إلاّ من إفكه ووضعه، والحديث له بقية تركها المؤلف تعلم من مراجعة الحديث في ترجمة مسعر من الحلية [٧/ ٢٥٥]، والشارح لو علم بها لأسخف على عادته، ولكنه لم ير الحديث في الحلية وإنّما رآه في مسند الفردوس للديلمي الذي أسند الحديث من طريق أبي نعيم واقتصر منه على القدر المذكور هنا أيضاً.

٢٩٨٨/ ٧٨٠٤ ـ «مَا أَذِنَ اللّهُ لعبدٍ في الدعاءِ حتَّى أَذِنَ لَهُ فِي الإجابَةِ».
(حل) عن أنس

قال الشارح في الكبير: فيه عبد الرحمن بن خالد بن نجيح، قال ابن يونس: منكر الحديث، ومحمد بن عمران قال البخاري: منكر الحديث.

قلت: بل فيه من هو أوهى من هذين وهو حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك فإنّه كذاب وضاع والحديث باطل موضوع لا يصحّ عن رسول الله ﷺ، لأنه فاسد المعنى والتركيب إذ لا معنى لقوله: «حتى أذن له في الإجابة»، ولو قال: حتى

ضمن له الإجابة أو نحو هذا لأمكن أن يمشي حاله.

٧٨٠٧/٢٩٨٩ ـ «ما ازدادَ رجلٌ منَ السُّلطانِ قُرْباً إلاّ ازدَادَ عنِ اللّهِ/ بُعداً ولا ٣٢٢/٥ كثُرَتْ أتباعُهُ إلاّ كثُرتْ شياطِينُهُ ولاَ كَثُرَ مَالُهُ إلاّ اشتدّ حسَابُهُ».

هناد عن عبيد بن عمير مرسلاً

قلت: أخرجه أيضاً السمرقندي في التنبيه قال [٤٣٠، رقم ١٧٠٣]:

حدثنا محمد بن الفضل ثنا محمد بن جعفر ثنا إبراهيم بن يوسف ثنا أبو معاوية عن الليث عن الحسن بن مسلم عن عبيد بن عمير به مثله.

٧٨٠٨/٢٩٩٠ ـ «مَا أزينَ الحِلْمَ!».

(حل) عن أنس، ابن عساكر عن معاذ

قلت: إي والله وما أقبح الكذب على رسول الله ﷺ فهذا الحديث موضوع، والمؤلف تساهل في إيراده هنا وحديث معاذ ورد من غير الطريق الذي ذكره الشارح قال ابن شاهين في الترغيب:

حدثنا عبد الغافر بن سلامة الحمصي ثنا مزراد بن جميل ثنا يحيى بن سعيد يعني العطار الحمصي ثنا بشر بن إبراهيم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً: «ما أزين الحلم لأهله».

٧٨١٠/٢٩٩١ ـ «مَا استرذَلَ اللّهُ تعالَى عبداً إلاّ حَظرَ عليهِ العلمَ والأدبَ».

ابن النجار عن أبي هريرة

قال الشارح: حظر بالتشديد.

قلت: هذا غلط فاحش بل هو بالتخفيف والحديث باطل موضوع وقد أورده المؤلف نفسه في ذيل الموضوعات فكان عليه أن لا يذكره هنا، وقد ورد عن ابن عباس موقوفاً، أخرجه الديلمي في مسند الفردوس وذكرته في المستخرج على مسند ابن شهاب.

٧٨١١/٢٩٩٢ ـ «مَا استفادَ المؤمنُ بعد تقوى اللّهِ عزَّ وجلَّ خيراً لَهُ مِنْ زوجة صالحةٍ: إنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ وإنْ نظرَ إلَيهَا سَرَّتْهُ، وإن أقسَمَ عليْهَا أبرَّتْهُ، وإنْ غابَ عنهَا نَصَحَتْهُ في نفسِهَا ومالِهِ».

(هـ) عن أبي أمامة

قال الشارح: وضعفه المنذري وابن حجر فرمز المؤلف لحسنه غير حسن.

قلت: المنذري يتكلم على كل حديث بحسب سنده، والمؤلف ينظر إلى المتن باعتبار طرقه وشواهده، وهذا الحديث له شواهد من حديث أبي/ هريرة وعبد الله بن ٣٢٣/٥

عمر وعبد الله بن سلام، على أنّ سنده لا بأس به وفي كل رجاله خلاف.

٧٨١٢/٢٩٩٣ ـ «مَا استكبرَ من أكلَ معَهُ خادمهُ وَرَكِبَ الحمارَ بالأسواقِ واعتقَلَ الشاةَ فحلَبَهَا».

(خد. هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وفيه عبد العزيز بن عبد الله الأويسي أورده الذهبي في الضعفاء وقال: قال أبو داود: ضعيف، عن عبد العزيز بن محمد قال ابن حبان: بطل الاحتجاج به.

قلت: والله ما باطل الاحتجاج إلاّ بك، فأنت مصيبة ابتلى الله بك أهل الحديث فعبد العزيز بن محمد الذي قال فيه ابن حبان: بطل الاحتجاج به هو ابن زبالة، والمذكور في سند هذا الحديث هو الدراوردي وهو ثقة محتج به في الصحيحين مكثر عنه فيهما، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي شيخ البخاري ثقة محتج به في الصحيح أيضاً، وثقه يعقوب بن شيبة وأبو داود، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: حجة، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، وذكره ابن حبان في الثقات.

والعجب أنّ الذهبي لما ذكره في الميزان [٢/ ٦٣٠، رقم ٥١٠٨] كتب عليه علامة «صح» أي أنّه تكلم فيه بلا حجة أو بما لا يوجب الرد ثم قال: عبد العزيز بن عبد الله الأويسي المدني شيخ البخاري ثقة جليل، وثقه أبو داود، وروى عن رجل عنه، ثم وجدت أني أخرجته في المغني وقلت: قال أبو داود: ضعيف، ثم وجدت في سؤالات الآجري لأبي داود: عبد العزيز الأويسي ضعيف اهـ.

فأعرض الشارح عن توثيقه وعن علامة كونه ممن تكلم فيه بدون حجة، واقتصر على نقل التضعيف لجهله وتعنّته.

٧٨١٣/٢٩٩٤ ـ «ما أسر عبدٌ سريرةً إلاّ ألبسَهُ اللَّهُ رداءَهَا: إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌّ».

(طب) عن جندب البجلي

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس ذا منه بصواب، فقد قال الهيثمي وغيره: فيه حامد بن آدم وهو كذاب.

قلت: إن ثبت أنّ المؤلف رمز له بعلامة الحسن فذاك/ لمجموع طرقه وشواهده فقد ورد أيضاً من حديث عثمان وابن مسعود. ٥/٣٢٤

فحديث عثمان رواه ابن جرير في التفسير من طريق إسحاق بن إسماعيل عن سليمان بن أرقم عن الحسن قال: رأيت عثمان بن عفان عند قبر رسول الله ﷺ عليه

قميص فدكيّ محلول الزر وسمعته يقول: «يا أيها الناس اتقوا الله في هذه السرائر فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: والذي نفس محمد بيده ما أسر أحد سريرة إلا ألبسه الله رداءها علانية إن خيراً فخير وإن شرّاً فشرّ ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٦] قال: السمت الحسن»، وسليمان بن أرقم متروك.

لكن له طريق آخر أخرجه أبو نعيم في الحلية [٢١٥/١٠]، والقضاعي في مسند الشهاب كلاهما من طريق محمد بن بكار:

ثنا حفص بن سليمان عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن عبيدة[1] عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له سريرة صالحة أو سيئة نشر الله عليه منها رداء يعرف به».

ورواه القضاعي أيضاً من طريق إبراهيم بن عبد الله المخرمي:

ثنا صالح بن مالك الأزدي ثنا أبو عمر البزار ثنا علقمة بن مرثد به.

وحديث ابن مسعود رواه أبو نعيم في الحلية [٣٦/٥] من طريق فضيل بن عبد الوهاب:

ثنا روح بن مسافر عن زبيد عن مرّة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ:

«أسرّوا ما شئتم فوالله ما أسرّ عبد ولا أمة سريرة إلاّ ألبسه الله رداءها خيراً فخير وشرّاً فشرّ حتى لو أن أحدكم عمل خيراً من وراء سبعين حجاباً لأظهر الله ذلك الخير حتى يكون ثناؤه في الناس خيراً، ولو أنّ أحدكم أسرّ شراً من وراء سبعين حجاباً لأظهر الله ذلك الشر حتى يكون ثناؤه في الناس شرّاً».

ورواه محمد بن الحسن في آخر كتاب الآثار مقطوعاً من كلام إبراهيم النخعي فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: «أسروا ما شئتم وأعلنوا ما شئتم ما من عبد يسرّ شيئاً إلاّ ألبسه الله/ تعالى رداءه». ٥/ ٣٢٥

٢٩٩٥/ ٧٨١٤ ـ «مَا أسفَلَ الكَعْبَيْنِ من الإزار فَفِي النارِ».

(خ. ن) عن أبي هريرة

قلت: ورواه البخاري أيضاً في كتاب الكنى من حديث عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول [ص ٧٧، رقم ٧٣٦]: «ما تحت الكعبين من الإزار في النار»، خرجه في ترجمة أبي نبيه.

---

(١) سقط سعيد بن عبيدة من النسخة المطبوعة من الحلية.

٢٩٩٦/٧٨١٦ ـ «مَا أَسكَرَ مِنْهُ الفرقُ فملءُ الكف منه حرامٌ».

(حم) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهره أنّه لم يخرجه أحد من الستة وليس كذلك، بل رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

قلت: فأبو داود والترمذي [رقم ١٨٦١] خرجاه بلفظ: «كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق...» الحديث.

وقد ذكره المصنف سابقاً في حرف «الكاف» وعزاه لهما، وأمّا ابن ماجه فلم يخرجه بهذه الزيادة أصلاً.

٢٩٩٧/٧٨١٨ ـ «مَا أصابَ الحجَّامُ فاعلِفُوهُ الناضِحَ».

(حم) عن رافع بن خديج

قال الشارح: وفي إسناده اضطراب بينه في الإصابة، فرمز المؤلف لحسنه فيه نظر.

قلت: لا نظر فيه فرجال السند ثقات، وقد عبر عنه الحافظ الهيثمي [٤/ ٩٣] بأنّه مرسل صحيح الإسناد، ومع هذا فللمتن شواهد من حديث محيصة وجابر بن عبد الله ورجال حديثيهما رجال الصحيح وعن ثوبان وسنده ضعيف.

٢٩٩٨/ ٧٨١٩ ـ «مَا أَصَابَنِي شيءٌ منها إلاّ وهُوَ مكتوبٌ عليَّ وآدمُ فِي طِينَتِهِ».

(هـ) عن ابن عمر

قال في الكبير: رمز لحسنه وفيه بقية بن الوليد.

قلت: وحديثه حسن كما قال المصنف:

٢٩٩٩/ ٧٨٢٠ ـ «مَا أصبَحتُ غداة قَطُّ إلاّ استغفرتُ اللّهَ فيهَا مائةَ مرَّةٍ».

(طب) عن أبي موسى

قال في الكبير: رمز لحسنه وفيه أبو داود مغيرة الكندي قال في الميزان: قال البخاري: يخالف في حديثه وأورد له هذا/ الخبر. ٥/٣٢٦

قلت: المغيرة بن أبي الحُرّ قال أبو نعيم: ثقة، وأبو حاتم: لا بأس به، وكذا قال الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات، وانفرد البخاري بما قال فيه وتبعه العقلي فأورده في الضعفاء [٤/ ١٧٤، رقم ١٧٥١] تقليداً للبخاري بدون حجة، وأخرج له هذا الحديث الذي لم يجد غيره فيما يظهر مع أنّه لم يخالف فيه، فإنّه ورد من غير طريقه كما هو معروف ويكفيه أنّ النسائي احتج به في سننه فالحديث في نظري صحيح لا حسن فقط، قال الطبراني:

حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا المغيرة بن أبي الحر.الكندي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيهْ عن جده قال: «جاء رسول الله ﷺ ونحن جلوس فقال: ما أصبحت. . .» وذكره، فرجال [هذا][1] السند كلهم رجال الصحيح إلاّ المغيرة وهو ثقة صحيح الحديث كما سمعت، والحديث خرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٦٠] عن الطبراني.

٣٠٠٠/ ٧٨٢٢ ـ «مَا أَصَرَّ مَن استغفَرَ وإنْ عَادَ فِي اليومِ سبعينَ مرَّةً».

(د. ت) عن أبي بكر

قال في الكبير: قال الترمذي: غريب وليس إسناده بقوي، قال الزيلعي: إنّما لم يكن قوياً لجهالة مولى أبي بكر الراوي عنه لكن جهالته لا تضر إذ يكفيه نسبته إلى أبي بكر اهـ. وأقول: فيه أيضاً عثمان بن واقد ضعفه أبو داود نفسه.

قلت: من عجيب أحوال هذا الشارح الدخول في الفضول والمشاركة فيما لا يحسن ولا يتقن، والتعقب والاستدراك على الحفاظ الكبار أصحاب التحقيق للفن والإتقان فعثمان بن واقد ثقة وثقه أحمد وابن معين وابن حبان والدارقطني، ولو كان ضعيفاً لأعلّه به الحفاظ ولما اقتصروا على ذكر جهالة المولى، وأبو داود إنّما ضعفه لكونه روى حديث: «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل» فقال: لا نعلم أحداً قال فيه: «من الرجال والنساء» غيره، وهذا محتمل لأن يكون رواه كذلك ولأن يكون دخل عليه فيه الوهم ودخول الوهم في مثل حديث لا يخلو منه بشر، ومع هذا فقد روى له أبو داود وسكت/ على حديثه خلاف ما قد يتوهم من كلام الشارح أنّه ضعفه عقب الحديث. ٥/ ٣٢٧

والحديث خرجه أيضاً أبو يعلى وابن السني في اليوم والليلة [٥/ ٨٠] والبزار وابن زنجويه في الترغيب [١/ ٤٢٢] والبغوي في التفسير وأسلم بن سهل الواسطي بحشل في تاريخ واسط، وابن شاهين في الترغيب، والقضاعي في مسند الشهاب كلهم من طريق عثمان بن واقد عن أبي نصيرة عن مولى لأبي بكر عن أبي بكر رضي الله عنه، وقال البزار: لا نحفظه عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلاّ عن أبي بكر ـ كذا قال والواقع خلافه كما سأذكره ـ قال: وعثمان بن واقد مشهور وأبو نصيرة ومولى لأبي بكر فلا يعرفان ـ كذا قال وليس كذلك بالنسبة لأبي نصيرة كما سيأتي ـ قال: ولكن لما كان هذا الحديث لا يعرف إلاّ من هذا الوجه لم نجد بدًّا من كتابته ونبهنا عليه اهـ.

ولما نقل ابن كثير في التفسير [٢/ ١٠٦] قول الترمذي: وليس إسناده بالقوي،

(١) في الأصل المخطوط هؤلاء.

قال: والظاهر أنّه لأجل جهالة مولى أبي بكر ولكن جهالة مثله لا تضرّ لأنّه تابعي كبير ويكفيه نسبته إلى أبي بكر رضي الله عنه فهو حديث حسن اهـ.

وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف: عثمان بن واقد وثقه أحمد وابن معين وشيخه أبو نصيرة اسمه مسلم بن عبيد الواسطي وثقه أحمد وابن حبان، ومولى أبي بكر هو أبو رجاء وباقي رجاله ثقات مشهورون، وقول الترمذي: ليس إسناده بالقوي، الظاهر أنّه لأجل جهالة مولى أبي بكر، ثم قال مثل مقالة ابن كثير أخذاً منه لأنّه السابق لها.

وقال ابن مفلح في كتاب «الآداب الكبرى»: هذا حديث حسن وكون راويه عن أبي بكر لم يسم لا يضرّ لأنّ المتقدمين حالهم حسن كذا قال، ومن الغريب قول ابن العربي المعافري في «سراج المريدين» في الاسم السادس منه ما نصه ومن الحكمة: ما أصر من استغفر... الحديث ثم قال: وبه أقول اهـ. وهذا ينادي عليه بالقصور وعدم الاطلاع ومعرفة ما في السنن من الحديث وهو كذلك/ فإنّ من سابر كتبه ولا سيما سراج المريدين رأى منه في هذا الباب العجب العجاب فإنّه ينكر كثيراً من الأحاديث الصحيحة المشهورة ويأتي بكليات يضحك منها صغار طلبة الحديث فلا أدري كيف عدّه الذهبي من الحفاظ. ٥/٣٢٨

وقد ورد هذا الحديث أيضاً من حديث ابن عباس قال الطبراني في كتاب الدعاء:

حدثنا محمد بن الفضل السقطي ثنا سعيد بن سليمان ثنا أبو توبة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثله سواء.

٣٠٠١/ ٧٨٢٤ ـ «مَا أطعمْتَ زوجتَكَ فَهُوَ لَكَ صدقَةٌ، وَمَا أطعمْتَ ولدَك فَهُوَ لَكَ صدقَةٌ، وما أطعمْتَ خادمَكَ فَهُوَ لَكَ صدقةٌ، وَمَا أطعمْتَ نفسَكَ فَهُوَ لَكَ صدقَةٌ».

(حم. طب) عن المقدام بن معديكرب

قال الشارح: بإسناد صحيح.

وقال في الكبير: قال الهيثمي: رجاله ثقات، وقال المنذري: إسناده جيد، وبه يعرف أنّ رمز المؤلف لحسنه تقصير وإنّه كان الأولى الرمز لصحته.

قلت: بل كان الأولى لك أن تسكت فإنّ الحديث من رواية بقية قال أحمد [٤/ ١٣١]:

حدثنا إبراهيم بن أبي العباس ثنا بقية ثنا بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام بن معديكرب به.

وقال الطبراني: حدثنا الحسين بن السميدع ثنا محمد بن المبارك ثنا بقية به.

ورواه أيضاً البخاري في الأدب المفرد: حدثنا حيوة بن شريح ثنا بقية.

وكذلك رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان [٢/٧٦] من طريق محمد بن سليمان لوين عن بقية.

وحديث بقية حسن كما قال المصنف بل كثيراً ما يحسن أحاديث فيتعقبه الشارح بأنّها من رواية بقية يريد بذلك أنّها ليست بحسنة وأقرب ذلك حديث: «ما أصابني شيء منها» المار قبل ثلاثة أحاديث فهناك لم يرض بتحسين حديث بقية ورآه أقل من ذلك وهنا لم يرض بتحسينه ورآه أعلى من ذلك.

وهذا نهاية في التهافت، ولو كان عنده ذوق في هذا الفن لعلم أنّ الحافظ/ ٥/٣٢٩ المنذري لم يعدل عن قوله: حسن أو صحيح إلى قوله جيد إلاّ لنكتة.

٣٠٠٢/ ٧٨٢٥ ـ «ما أظلَّتِ الخضراءُ ولا أقلَّتِ الغبراءُ منْ ذِي لهجةٍ أصدقَ من أبي ذرٍّ».

(حم. ت. هـ ك) عن ابن عمرو

قلت: في الباب أيضاً عن جابر بن سمرة وعلي وأبي الدرداء فحديث جابر بن سمرة رواه الدولابي في الكنى [١/١٤٦]:

حدثنا أبو جعفر أحمد بن يحيى الأودي ثنا إسماعيل بن أبان أنبأنا ناصح أبو عبد الله المحلمي عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: «قال رسول الله ﷺ: ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة منك يا أبا ذر».

وحديث علي رواه الطحاوي في مشكل الآثار [١/٢٢٤] من طريق شريك النخعي عن الأعمش قال: سمعت أبا وائل يحدث عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول مثل اللفظ المذكور في المتن سواء.

وحديث أبي الدرداء أخرجه الطحاوي أيضاً:

ثنا أبو أمية ثنا الحسن بن موسى الأشيب ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن بلال عن أبي الدرداء به مثله.

ورواه أيضاً من حديث عبد الله بن عمرو، وكذلك رواه من حديثه البخاري في الكنى عن أبي حرب بن أبي الأسود [ص٢٣، رقم ١٨١].

٣٠٠٣/ ٧٨٢٦ ـ «ما أُعطِيَ أهلُ بيتٍ الرفقَ إلاّ نفعَهُمْ».

(طب) عن ابن عمر

قلت: ورواه الديلمي من طريق أبي نعيم ثم من رواية إبراهيم بن الحجاج: ثنا

حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر به وزاد فيه: «ولا منعوه إلاّ ضرّهم».

٣٠٠٤/ ٧٨٢٧ ـ «مَا أعطَى الرجلُ امرأتَهُ فَهُوَ صَدقةٌ».

(حم) عن عمرو بن أمية الضمري

قال الشارح: وفيه محمد بن حميد ضعيف، فقول المؤلف حسن غير حسن.

قلت: الحديث له شواهد متعددة يرتقي بها إلى الصحيح فضلاً عن الحسن.

٥/ ٣٣٠ **٣٠٠٥/ ٧٨٣١ ـ «ما أكرَمَ شابٌ شيخاً إلاَّ قيَّضَ اللّهُ لَهُ من يُكرِمُهُ/ عندَ سِنِّهِ».**

(ت) عن أنس

قال في الكبير: وقال (ت): حسن وتبعه المصنف فرمز لحسنه ولا يوافق عليه، فقد قال ابن عدي: هذا حديث منكر، وقال الصدر المناوي: فيه يزيد بن بيان العقيلي عن أبي الرَّحّال خالد بن محمد الأنصاري، ويزيد ضعفه الدارقطني وغيره، والرحال واه، قال البخاري: عنده عجائب: وقال الحافظ العراقي: حديث ضعيف وكذا قال السخاوي.

قلت: وبعد هذا كله كتب في الشرح الصغير قال الترمذي: حسن صحيح اهـ. ولم يزد على ذلك فكان فيه إيهام وتدليس فإنّ السنن الصحيحة من سنن الترمذي ليس فيها ذلك بل فيها أنّه قال: غريب لا نعرفه إلاّ من حديث هذا الشيخ يزيد بن بيان وأبو الرحّال الأنصاري آخر اهـ.

والحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ [١/ ١٨٥] والقضاعي في مسند الشهاب وابن أبي الدنيا في كتاب العمر والشيب وأبو الأسعد القشيري وابن الأبار في المعجم وجماعة كلهم من طريق يزيد بن بيان عن أبي الرحال عن أنس به.

وأبو الرحال بالحاء المهملة المشددة وبفتح الراء، وهو يشتبه بأبي الرجال بكسر الراء وبالجيم المعجمة وقد تكلمت على الحديث وأوردت أسانيده في المستخرج على مسند الشهاب.

٣٠٠٦/ ٧٨٣٤ ـ «ما التفتَ عبد قطُّ فِي صلاتِهِ إلاَّ قالَ لَهُ ربُّهُ: أينَ تلتفتُ يا ابن آدمَ أَنَا خيرٌ لَكَ مِمَّا تلتفتُ إليهِ».

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه الحاكم في التاريخ وعنه أورده البيهقي فلو عزاه المصنف له كان أولى.

قلت: بل عزوه إلى البيهقي أولى لأنّه التزم ألاّ يخرج حديثاً يعلم أنّه موضوع

بخلاف الحاكم في التاريخ.

٣٠٠٧/ ٧٨٣٥ ـ «مَا أُمِرْتُ بتشييدِ المساجِد».

(د) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد صحيح.

قلت: رجاله ثقات لكن لا يقال عنه صحيح فإنّ الشارح أخذ ذلك من قوله في الكبير: سكت عليه أبو داود والمنذري، وهذا/ لا يفيد الصحة. ٥/ ٣٣١

وقد خرجه أبو نعيم في الحلية [٧/ ٣١٣] من طريق محمد بن الصباح وهو شيخ أبي داود فيه:

ثنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به ثم قال: لم يوصله إلاّ محمد بن الصباح، ورواه عبد الجبار وغيره فوقفه على يزيد اهـ.

٣٠٠٨/ ٧٨٣٦ ـ «مَا أُمِرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ أنْ أتوضَّأ ولو فعلتُ لكانَتْ سنة».

(حم. د. هـ) عن عائشة

قال الشارح: بإسناد ضعفه المنذري، وحسنه العراقي.

قلت: هذا من التهور والتلاعب فإنّه قال في الكبير: ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وعبّر في الصغير بالمنذري، والمنذري لم يضعف هذا الحديث، ثم إنّه أطلق عزو التحسين إلى العراقي والمتبادر عند الإطلاق هو الحافظ زين الدين، ولكنّه في الكبير نسب ذلك إلى ابنه ولي الدين فليس هذا من الأمانة ولا من التحقيق في شيء، والكلام على الحديث معلوم في كتب التخاريج.

٣٠٠٩/ ٧٨٣٧ ـ «مَا أمعَرَ حاجٌّ قطُّ».

(هب) عن جابر

قال في الكبير: وظاهر صنيع المؤلف أنّ البيهقي سكت عليه وليس كذلك، بل عقبه بقوله: محمد بن أبي حميد ضعيف. . . إلخ.

قلت: هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف فإنّه رمز له بعلامة الضعيف، ولا عيب عليه في عدم عزوه إلى الطبراني والبزار إلاّ في نظر هذا المتعنّت وإذا كان كذلك فإنّ الشارح كثير النقل من مسند الفردوس للديلمي والعزو إليه وقد خرج هذا الحديث فيه من غير طريق محمد بن حميد فكان عدم عزوه إليه من القصور.

قال الديلمي:

أخبرنا محمد بن طاهر أخبرنا علي بن شعيب أنا أحمد بن الحسين الرازي ثنا

أبو روق النهراني ثنا العباس بن الفرج الرقاشي ثنا محمد بن خالد ابن عمه ثنا عبد الله بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر به.

٣٠١٠/ ٧٨٣٩ ـ «مَا أنزلَ اللّهُ داءً إلاّ أنزلَ لَهُ شِفاءً».

(هـ) عن أبي هريرة

٥/ ٣٣٢ / قال في الكبير: وصنيع المصنف بأن ذا لم يتعرض الشيخان ولا أحدهما لتخريجه وهو ذهول عجيب، فقد خرجه البخاري في الطب ورواه مسلم بلفظ: «ما أنزل الله داء إلاّ أنزل له دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله».

قلت: أمّا البخاري [٤/ ٢٥٣، ٧/ ١٥٨] فنعم، قد خرجه من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وأمّا مسلم فكذب، لم يخرجه بهذا اللفظ ولا من حديث أبي هريرة بل خرجه بلفظ[١]: «لكل داء دواء فإذا أصيب. . .» إلخ ما ذكره الشارح، وهو من حديث جابر، وقد ذكره المؤلف سابقاً وعزاه لأحمد ومسلم.

وفي الباب عن جماعة يزيد عددهم على العشرة ذكرت أحاديثهم مسندة في مستخرجي على مسند الشهاب.

٣٠١١/ ٧٨٤٠ ـ «مَا أنعمَ اللّهُ تعالَى علَى عبدٍ نعمةً فقال: الحمدُ للّهِ إلاّ كانَ الّذي أُعطِيَ أفضلُ ممّا أَخذَ».

(هـ) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن السني في اليوم والليلة [رقم ٣٥٠] من رواية محمد بن معمر: ثنا أبو عاصم عن شبيب بن بشر عن أنس به بلفظ: «ما أنعم الله عز وجل على عبد نعمة فقال: الحمد لله رب العالمين إلاّ كان قد أعطي خيراً مما أخذ»، وأبو عاصم هو شيخ ابن ماجه فيه لأنّه رواه عن الحسن بن علي الخلال عنه.

ورواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» عن الحسن مرسلاً فقال في الأصل السابع ومائتين[٢]:

حدثنا الجارود حدثنا وكيع عن يوسف أبي خزيمة عن الحسن قال: «قال رسول الله ﷺ: ما أنعم الله على عبد من نعمة صغيرة ولا كبيرة فحمد الله عليها إلاّ كان قد أعطي خيراً مما أخذ».

ورواه ابن أبي الدنيا في «الشكر» عن الحسن من قوله لم يرفعه مع أنّه رواه بهذا الإسناد فقال:

---

(١) كتاب السلام باب (٢٦)، رقم (٦٩).

(٢) هو في الأصل الخامس والثلاثين ومائتين (٢/ ٢٤٦).

حدثنا أبو السائب ثنا وكيع عن يوسف الصباغ عن الحسن قال: «ما أنعم جل وعز على [عبد] نعمة فقال: الحمد لله إلاّ كان ما أعطي أكثر مما أخذ».

قال ابن أبي الدنيا: وبلغني عن سفيان بن عيينة أنّه سئل عن هذا فقال: هذا/ ٥/٣٣٣ خطأ لا يكون فعل العبد أفضل من فعل الله عزّ وجل، ثم نقل عن بعض أهل العلم تفسيره بما يراجع منه (ص ٢٣).

٣٠١٢/ ٧٨٤٢ ـ «ما أنعمَ اللّهُ تعالَى علَى عبدٍ نعمةً من أهلٍ ومالٍ وولدٍ، فيقولُ: ما شاءَ اللّهُ، لا قوَّةَ إلاّ باللّهِ، فيرَى فيه آفةً دونَ الموتِ».

(ع. هب) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن السني في اليوم والليلة، وأسنده المؤلف في بغية الوعاة من جزء أبي روق النهراني وآخرون كلهم من رواية عمر بن يونس اليماني عن عيسى بن عون عن عبد الملك بن زرارة عن أنس به.

وقال أبو الفتح الأزدي: عيسى بن عون عن عبد الملك بن زرارة عن أنس لا يصح حديثه.

قلت: وفيه مع ذلك انقطاع فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» من طريق الحسن بن الصباح عن عمر بن يونس أيضاً عن عيسى بن عون فقال عن جعفر بن الفرافصة الحنفي عن عبد الملك بن زرارة به فزاد في السند جعفراً المذكور.

٣٠١٣/ ٧٨٤٦ ـ «ما أنكرَ قلبكَ فدعْهُ».

ابن عساكر عن عبد الرحمن بن معاوية بن خديج

قال في الكبير: قال الذهبي: لا تصح له صحبة فهو مرسل اهـ. وفي التقريب كأصله إنّه من الطبقة الثالثة فعلى المصنف ملام في إيهامه إسناده.

قلت: لا بل الملام عليك في كلامك بالهوى والتعنّت فإن عبد الرحمن بن معاوية بن خُديج معروف عند أهل العلم أنّه ليس بصحابي بل والده معاوية مختلف في صحبته، ثم لو لم يكن كذلك فمن أين يأتيه الملام وحده وهذه آلاف مصنفات السنة من عهد مالك إلى آخر عصر المخرجين يسند فيها الأئمة والحفاظ عن التابعين وأتباعهم المرفوعات ولا يقول واحد منهم مرسلاً ولا معضلاً إلاّ عند ذكر الخلاف بين من أرسله وأوصله، وإنّما يقول مرسلاً المتأخرون فلم يكن المصنف ملاماً دون ابن عساكر الذي خرج الحديث ولم يقل: مرسلاً، ودون مالك/ الذي ملأ الموطأ ٥/٣٣٤ بالمراسيل ولم يقل في واحد منها مرسلاً، وكذا الشافعي في الأم ثم سائر الأئمة والحفاظ إلى المائة السابعة، إن هذا لعجب.

وقد أخرج ابن المبارك هذا الحديث في كتاب الزهد ولم يقل فيه: مرسلاً

كسائر المراسيل التي يخرجها في كتبه.

قال ابن المبارك [رقم ٨٢٤]:

أخبرنا ابن لهيعة حدثني يزيد بن أبي حبيب أنّ سويد بن قيس حدثه عن عبد الرحمن بن معاوية بن خديج أنّ رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله: ما يحل لي مما يحرم عليَّ؟ فسكت رسول الله ﷺ فردّ عليه ثلاث مرات كل ذلك يسكت رسول الله ﷺ ثم قال: أين السائل؟ فقال الرجل؟ أنا يا رسول الله، فقال: ما أنكر قلبك فدعه».

ثم إنّ قول الشارح وفي التقريب كأصله أنّه من الطبقة الثالثة كذب على أصل التقريب، فإنّه ليس فيه تعرض لبيان الطبقات بل ذلك خاص بالتقريب.

٣٠١٤/ ٧٨٤٧ ـ «ما أهدى المرءُ المسلمُ لأخيهِ هديةً أفضلَ من كلمةِ حكمةٍ يزيدُهُ اللّهُ بِها هُدًى أو يردُّه بِهَا عن ردى».

(هب) عن ابن عمرو

قال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ البيهقي سكت عليه والأمر بخلافه، بل قال عقبه: في إسناده إرسال بين عبيد الله وعبد الله اهـ. وفيه مع ذلك إسماعيل بن عياش، قالوا: ليس بالقوي، وعمارة بن غزية ضعفه ابن حزم لكن خولف، وعبيد الله بن أبي جعفر، قال أحمد: ليس بالقوي.

قلت: هذا كذب على ظاهر صنيع المصنف فإنّه رمز له بعلامة الضعيف وعمارة بن غزية ثقة من رجال الصحيح وكذلك عبيد الله بن أبي جعفر فالأول احتجّ به مسلم ولم يتكلم فيه أحد إلاّ ابن حزم خطأ منه، والثاني احتج به الشيخان معاً ولم يتكلم فيه أحد إلاّ رواية ذكرها الذهبي عن أحمد لعلها لا تصح عنه، فإنّ المعروف عن أحمد توثيقه فذكرهما من جهل الشارح بالفن وقواعد التعليل، والحديث رواه/ الديلمي [رقم ٢١٨] من طريق أبي نعيم: حدثنا محمد بن نصر ثنا محمد بن عبد الله بن الحسن ثنا محمد بن بكر الحضرمي ثنا إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عبد الله بن عمرو به. ٥/ ٣٣٥

٣٠١٥/ ٧٨٥٣ ـ «ما أُوذِيَ أحد ما أُوذيتُ في اللّهِ».

(حل) عن أنس

قلت: هو عنده من رواية محمد بن سليمان بن هشام ثنا وكيع عن مالك عن الزهري عن أنس به، وقال غريب من حديث مالك تفرّد به وكيع اهـ.

وأخرجه أيضاً ابن حبان في الضعفاء [٢/ ٣٠٤] في ترجمة محمد بن سليمان ابن هشام وقال: إنّه منكر الحديث عن الثقات كأنّه كان يسرق الحديث، يعمد إلى

أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

ورواه الديلمي [٤/ ٥١] من طريق الحاكم ثم من حديث بريدة.

قال الحاكم:

حدثنا المحاملي ثنا محمد بن إبراهيم الطرسوسي ثنا إسحاق بن منصور ثنا إسرائيل عن جابر عن ابن بريدة عن أبيه به مثله.

وسبق في حرف «اللام»: «لقد أوذيت في الله وما يؤذى أحد»، الحديث.

٣٠١٦/ ٧٨٥٥ ـ «ما بَعَثَ اللّهُ نبياً إلاّ عاشَ نصفَ ما عاشَ الذي كانَ قَبْلَه».

(حل) عن زيد بن أرقم

قال الشارح: بإسناد واه.

وقال في الكبير: فيه عبيد بن إسحاق ضعفوه، ورضيه أبو حاتم، وفيه كامل فإن كان الجحدري فقد قال أبو داود: رميت بحديثه، أو السعدي فجرحه ابن حبان.

قلت: عجيب جداً أن يكون هذا هو المستند في قوله: إنّه واه فإن ما ذكره لا دلالة فيه على وهي السند، لأنه لم يذكر أنّ فيه كذاباً ولا متهماً به فعبيد العطار وإن قالوا فيه: متروك منكر الحديث فقد قال فيه أبو حاتم: ما رأينا إلاّ خيراً، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب، وقال علي بن مسلم: كان شيخ صدق، وأمّا كامل فهو ابن العلاء التميمي كما صرّح به البخاري في التاريخ الكبير [٧/ ٢٤٤] فقال في ترجمته:

حدثنا عبيد العطار ثنا كامل قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم به مثله، وصرح به أيضاً/ الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ٤٨، ٤٩] فقال: ٥/ ٣٣٦

حدثنا محمد بن علي بن داود ثنا عبيد الله بن إسحاق العطار ثنا كامل بن العلاء التميمي عن حبيب بن أبي ثابت به.

وكامل بن العلاء وثقه ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان وابن عدي ولهذا قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة بعد ما عزاه لأبي نعيم في الحلية والفسوي في المشيخة: إنّه سند حسن لاعتضاده، قال: وقد أخرج الطبراني في الكبير بسند رجاله ثقات إلى محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن أمه فاطمة ابنة الحسين بن علي أنّ عائشة كانت تقول: «إنّ رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي قبض فيه لفاطمة صلّى الله عليها وسلم: إنّ جبريل كان يعرضه القرآن في كل

عام [مرة] وإنّه عارضني القرآن العام مرتين، وأخبرني أنّه أخبره أنّه لم يكن نبي إلاّ عاش نصف عمر الذي كان قبله، وأخبرني أنّ عيسى ابن مريم عاش عشرين ومائة سنة ولا أراني إلاّ ذاهباً على رأس الستين...» الحديث، ولأبي نعيم عن ابن مسعود رفعه: «يا فاطمة إنّه لم يعمر نبي إلاّ نصف عمر الذي قبله...» الحديث.

قلت: وحديث عائشة أخرجه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار [١/ ٤٨، ٤٩]:

حدثنا يوسف بن يزيد ثنا سعيد بن أبي مريم عن نافع بن يزيد حدثني أبي عوانة يعني عمارة عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان به.

٣٠١٧/ ٧٨٥٨ ـ «مَا بينَ المشرقِ والمغربِ قبلةٌ».

(ت. هـ ك) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ثم إنّ سياق الحديث هكذا هو ما في نسخ الكتاب، والذي وقفت عليه في الفردوس معزواً للترمذي بزيادة «لأهل المشرق» فليحرر.

قلت: هكذا قال في الكبير ثم قال في الصغير: وللحديث تتمة عند مخرجه وهي قوله بعد ما ذكر «**لأهل المشرق**» اهـ.

فجزم بما طلب أن يحرر دون تحرير، فإنّ هذه الزيادة لا أصل لها في الحديث، وإنّما ذكرها الترمذي عن ابن المبارك فقال [٢/ ١٧٥]: وقال ابن المبارك: «ما بين المشرق والمغرب قبلة»/ هذا لأهل المشرق. ٥/ ٣٣٧

٣٠١٨/ ٧٨٦٠ ـ «مَا بينَ بيتي ومنبري روضةٌ من رياضِ الجنةِ».

(حم. ق. ن) عن عبد الله بن زيد المازني

(ت) عن علي وابي هريرة

قلت: قصر المؤلف في عزو هذا الحديث هنا وفي كتاب المتواتر فإنّه قال فيه أخرجه الشيخان[(١)] عن أبي هريرة، ومسلم[(١)] عن عبد الله بن زيد المازني وابن عمر، وابن عساكر عن جابر بن عبد الله، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات، وابن عساكر [٦/ ٢٤٥] عن أبي بكر الصديق اهـ.

هكذا عزا حديث ابن عمر لمسلم وليس هو فيه، وعزا حديث عبد الله بن زيد لمسلم وهو في صحيح البخاري أيضاً، كما أنّه عزا في المتن حديث أبي هريرة للترمذي، وهو في الصحيحين أيضاً.

ثم إنّ في الباب عن جماعة أيضاً منهم عمر والزبير وسعد بن أبي وقاص وأبو

---

(١) البخاري (٢/ ٧٧٣/ ٢٩، ٨/ ١٥١، ٩/ ١٢٩). ومسلم: كتاب الحج باب (٩٢)، رقم: (٥٠٠، ٥٠٢).

سعيد الخدري وأنس بن مالك وسهل بن سعد وعائشة وأمّ سلمة ورجل من الصحابة، وذكر الحافظ أنّ أبا القاسم بن منده خرجه في تذكرته من حديث جبير بن مطعم وأبي واقد الليثي وزيد بن ثابت وزيد بن خارجة ومعاذ بن الحارث أبي حليمة.

فحديث عبد الله بن زيد رواه مالك أيضاً في الموطأ [رقم ١٩٧] وأحمد [٤/ ٣٩، ٤٠] وابن سعد في الطبقات [١/ ٢/ ١٢]، والطحاوي في مشكل الآثار، وأبو نعيم في الحلية، والبيهقي في السنن [٥/ ٢٤٧]، كلهم من رواية عباد بن تميم عنه، وفي لفظ لأحمد [٤/ ٤٠ ـ ٤١]: «ما بين هذه البيوت ـ يعني بيوته ـ إلى منبري روضة من رياض الجنة، والمنبر على ترعة من ترع الجنة».

وحديث علي رواه الترمذي [رقم ٣٩١٥، ٣٩١٦] عن عبد الله بن أبي زياد: ثنا أبو نباتة يونس بن يحيى بن نباتة ثنا سلمة بن وردان عن أبي سعيد بن أبي المعلى عن علي بن أبي طالب وأبي هريرة قالا: قالا رسول الله ﷺ به.

وحديث أبي هريرة رواه مالك [رقم ١٩٧] عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي»، قال ابن عبد البر: هكذا/ رواه رواة الموطأ على الشك إلا معن بن عيسى وروح بن عبادة فإنهما قالا ٥/٣٣٨ فيه: عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً لا على الشك، ورواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك فقال: عن أبي هريرة وحده ولم يذكر أبا سعيد.

قلت: هو كذلك في مسند أحمد عن عبد الرحمن، وفي صحيح البخاري [٣/ ٢٩] عن عمرو بن علي الفلاس عنه أيضاً، لكن وقع في المسند أيضاً قول أحمد: قرأت على عبد الرحمن مالك عن خبيب قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وثنا إسحاق قال: أنا مالك عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد بالشك أيضاً، فيحتمل أنّها من رواية إسحاق عطفها على رواية ابن مهدي، ويحتمل أنّها من رواية ابن مهدي أيضاً فيكون اختلافاً منه.

قال الحافظ: وليس هذا الحديث في الموطأ عند أحد من الرواة إلاّ معن بن عيسى فيما قيل فقط، ورواه عن مالك خارج الموطأ فمنهم من قال فيه عن أبي هريرة فقط، وهذه رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده التي اقتصر عليها البخاري، صرّح الدارقطني بأنّه رواها عن مالك هكذا وحده، ومنهم من قال: عن أبي هريرة وأبي سعيد وهذه رواية معن بن عيسى ومطرف والوليد بن مسلم، ومنهم من قال: عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد بالشك وهذه رواية القعنبي والتنيسي والشافعي

والزعفراني، واختلف فيه على روح بن عبادة ومعن بن عيسى فقيل بالشك وقيل بالجمع. انتهى ملخصاً من كلام الإسماعيلي والدارقطني اهـ.

قلت: ورُوي عن روح بن عبادة على وجه ثالث غريب وهو عن أبي هريرة عن أبي سعيد، أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار [٤/٦٨، ٦٩، ٧٠] عن علي بن معبد عنه ثم قال: هكذا حدثناه علي بن معبد بلا شك ذكره فيه، وأخشى أن يكون قوله: عن أبي سعيد تحريفاً من الناسخ، وإنّما هو وأبي سعيد بواو الجمع، وهكذا رواه أحمد والحارث بن أبي أسامة في مسنديهما عن روح بالجمع أيضاً.

٥/٣٣٩ وممن رواه عن مالك بالشك أيضاً ممن لم يذكره الدارقطني عبد الله بن/ وهب، كذلك أخرجه الطحاوي في المشكل عن يونس عنه عن مالك بالشك، وقد رواه جماعة غير مالك عن خبيب عن حفص عن أبي هريرة وحده منهم عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله ومحمد بن إسحاق وشعبة.

فرواية عبيد الله عند أحمد وابن سعد والبخاري ومسلم والبيهقي في السنن وأبي نعيم [١/٩٣، ٢٨٨، ٢/٢٧٦، ٣٢٢] في تاريخ أصبهان، ورواية عبد الله عند أحمد [٣/ ٦٤] ورواية ابن إسحاق عند أحمد أيضاً والطحاوي في مشكل الآثار.

ورواية شعبة عند الطبراني في الصغير [٢/ ١٢٢] وأبي نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٩٣] عنه ثم من رواية يحيى بن عباد: ثنا شعبة عن خبيب به، وقال: لم يروه عن شعبة إلاّ يحيى بن عباد.

وورد عن أبي هريرة من غير هذين الوجهين من رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه، ومن رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه أخرجهما أحمد في المسند. وحديث ابن عمر قد قدمنا أنّ المؤلف واهم في عزوه إلى مسلم إن لم يكن سقط مُخرجه من نسختنا، وأغرب عصريه الشريف السمهودي فعزاه في وفاء الوفا إلى الشيخين معاً وهو وهم أيضاً، قال الطحاوي في مشكل الآثار: حدثنا محمد بن علي بن داود ثنا أحمد بن يحيى بن المسعودي ثنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ: ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»، وقال الخطيب في التاريخ:

أخبرنا محمد بن جعفر بن علان ثنا أبو الفضل العباس بن محمد بن أحمد بن تميم الأنماطي ثنا موسى بن إسحاق القاضي الأنصاري ثنا أحمد بن يحيى بن المنذر بن عبد الرحمن به مثله بلفظ: «القبر»، وأخرجه أيضاً في المهروانيات قال:

أخبرنا محمد بن الحسين بن الفضل ثنا أبو الحسين أحمد بن عثمان ثنا محمد ابن عبد الله بن سليمان ثنا أحمد بن يحيى الأحول به مثله بلفظ «القبر» أيضاً، ثم

قال: هذا حديث غريب من حديث مالك عن نافع تفرد بروايته عنه أحمد بن يحيى الأحول، وتابعه عبد الله بن نافع عن مالك اهـ.

وسبقه إلى ذلك الطحاوي فقال في المشكل/ : وهذا من حديث مالك. ٥/ ٣٤٠

يقول أهل العلم بالحديث: إنّه لم يحدث به عن مالك أحد غير أحمد بن يحيى هذا، وغير عبد الله بن نافع الصائغ.

قلت: وهما موثقان وقد ضعف أحمد، وقيل إنّه منكر الحديث أمّا عبد الله فاحتج به مسلم وغيره.

ومتابعته خرجها أبو نعيم في الحلية [٩/ ٣٢٤]:

ثنا محمد بن أحمد بن الحسن ثنا إسحاق بن أبي حسان ثنا القاسم بن عثمان الجوعي ثنا عبد الله بن نافع المدني عن مالك به بلفظ: «ما بين قبري» وزاد: «وإن منبري لعلى حوضي»، ورواه عن نافع أيضاً عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله وموسى الجهني، قال أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج:

ثنا عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان الأهوازي ثنا زيد بن الحريس ثنا ميمون ابن زيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ: منبري هذا على ترعة من ترع الجنة»، «وقال رسول الله ﷺ: ما بين بيتي ومنبري. . .» الحديث.

وقال الدولابي في الكنى:

ثنا علي بن معبد بن نوح ثنا موسى بن هلال ثنا عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن أخو عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ: من زار قبري وجبت له شفاعتي، قال: وما بين قبري ومنبري ترعة من ترع الجنة».

وقال الطحاوي في المشكل:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي ثنا محمد بن بشر عن عبد الله عن نافع به بلفظ: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي».

وقال أبو نعيم في التاريخ [١/ ٣٥٣]:

حدثنا أحمد بن جعفر بن معبد ثنا عمر بن أحمد بن السني ثنا نصر بن علي ثنا زياد بن عبد الله عن موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام»، قال: وقال ابن عمر: «إنّ ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة»، ورواه عن ابن عمر أيضاً

سعيد بن المسيب لكنّه قال عنه عن أبيه عمر كما سيأتي.

٥/٣٤١ وحديث جابر بن عبد الله أخرجه أيضاً أحمد والطحاوي/ وأبو نعيم [٩/ ٣٢٤] والخطيب وهو من رواية محمد بن المنكدر وأبي الزبير عنه، فرواية محمد بن المنكدر عند أحمد في المسند، والطحاوي في المشكل، وأبي نعيم في الحلية، والخطيب في موضعين من التاريخ.

ورواية أبي الزبير عند الخطيب في التاريخ في ترجمة عمر بن إبراهيم بن القاسم بن بشار من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: «ما بين قبري ومنبري...» الحديث، ولفظ رواية ابن المنكدر عند أحمد: «إنّ ما بين منبري إلى حجرتي روضة من رياض الجنة، وإنّ منبري على ترعة من ترع الجنة».

وهكذا رواه البزار وأبو يعلى وهو عندهم من رواية علي بن زيد عن المنكدر، وعلي بن زيد ضعيف، وكذلك هو في سند الطحاوي والخطيب لكن رواه أبو نعيم في الحلية والخطيب أيضاً من طريق محمد بن يونس الكديمي عن عبد الله بن يونس بن عبيد عن أبيه عن محمد بن المنكدر، وقال أبو نعيم: تفرّد به الكديمي عن عبد الله عن أبيه.

قلت: والكديمي واه.

وحديث أبي بكر رواه أيضاً البزار وأبو يعلى، وهو من رواية أبي بكر بن أبي سبرة وهو ابن عبد الله بن أبي سبرة القاضي ضعيف.

وحديث عمر أخرجه الإسماعيلي في مسند عمر قال:

أخبرني أحمد بن محمد بن الجعد ثنا عبد الملك بن عبد ربه ثنا عطاء بن يزيد حدثني سعيد ـ هو ابن المسيب ـ عن عمر رضي الله عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: ما بين منبري وأسطوانة التوبة روضة من رياض الجنة» كذا قال، وعبد الملك ضعيف، والحديث فيه إرسال لأنّ سعيد بن المسيب لم يسمعه من عمر وإنّما سمعه من ابنه عبد الله عنه.

قال الطحاوي [٤/ ٦٨، ٧٠]:

حدثنا أبو أمية ثنا محمد بن سليمان القرشي البصري ثنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال: حدثني أبي ـ عمر ـ قال: «قال رسول الله ﷺ: وضع منبري على ترعة من ترع الجنة، وما بين منبري وبيتي روضة من رياض الجنة».

ورواه أبو نعيم في الحلية [٩/ ٣٢٤] من طريق إسماعيل بن عبد الله ومحمد بن يونس كلاهما عن/ محمد بن سليمان به، ثم قال: غريب من حديث مالك وربيعة، ٥/٣٤٢

تفرّد به محمد بن سليمان بن معاذ أبو الربيع التيمي.

وحديث الزبير رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده:

حدثنا محمد بن عمر ثنا الوليد بن كثير عن سعيد بن أبي هند حدثني قنفذ قال: رأيت الزبير كثيراً يصلي بين القبر والمنبر فقلت له في ذلك فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة».

ورواه الطبراني في الأوسط من وجه آخر.

وحديث سعد بن أبي وقاص قال محمد بن مخلد العطار في الثاني من حديثه:

حدثنا عثمان بن معبد ثنا إسحاق بن محمد الفروي ثنا عبيدة بنت نائل عن عائشة بنت سعد عن أبيها سعد أنّ رسول الله ﷺ قال: ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

ومن طريقه رواه الخطيب في التاريخ [١١/ ٣٩٠]، ورواه بهذا اللفظ أيضاً البزار والطبراني في الكبير بسند رجاله ثقات كما قال الحافظان الهيثمي وابن حجر.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير من وجه آخر قال:

ثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني صالح بن حسين بن صالح عن أبيه عن جناح مولى ليلى بنت سهل عن عائشة بنت سعد أنّها قالت: أين تسكن قلت: عند البلاط، قالت: سمعت أبي عن النبي ﷺ قال: «ما بين بيتي أو قال مسجدي وبين مصلاي روضة من رياض الجنة»، وقال أيضاً: حدثني القاسم بن أحمد حدثنا ابن أبي فديك عن الحارث بن عمرو عن جناح مولى ليلى عن عائشة بنت سعد عن أبيها قال النبي ﷺ: «ما بين مسجدي ومصلاي روضة من رياض الجنة».

وحديث أبي سعيد الخدري رواه الطحاوي في مشكل الآثار، والخطيب في التاريخ كلاهما من طريق عبد الواحد بن زياد:

ثنا إسحاق بن شرقي مولى آل عمر حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن حدثني عبد الله بن عمر حدثني أبو سعيد الخدري قال: «قال/رسول الله ﷺ: ما بين قبري ومنبري» الحديث، ورواه الطبراني في الأوسط بلفظ: «منبري على ترعة من ترع الجنة، وما بين المنبر وبيت عائشة روضة من رياض الجنة»، قال الحافظ الهيثمي: وسنده حسن إن شاء الله. ٥/ ٣٤٣

وحديث أنس رواه الطبراني في الأوسط بلفظ: «ما بين حجرتي ومصلاي روضة من رياض الجنة»، وفيه عدي بن الفضل التيمي وهو متروك.

وحديث سهل بن سعد أخرجه أبو الحسين علي بن بشران في فوائده قال:

أخبرنا حمزة بن محمد بن العباس ثنا محمد بن بكير الحضرمي ثنا عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، وقوائم منبري رواتب في الجنة».

وقال أبو نعيم في التاريخ:

حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سياه ثنا أزهر بن رستة بن عبد الله أبو محمد ثنا أبو الحسين محمد بن بكير الحضرمي به، إلاّ أنّه قال: «ومنبري على ترعة من ترع الجنة قيل له: وما الترعة؟ قال: الباب».

وقال البيهقي في السنن:

أخبرنا أبو الحسين بن بشران العدل وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحربي قالا: أنا حمزة بن محمد بن العباس ثنا محمد بن غالب ثنا محمد بن بكير الحضرمي به بلفظ ابن بشران السابق، وقد زاد في السند محمد بن غالب والذي نقلته في أصل الفوائد ذكره، ورواه أحمد والطحاوي في المشكل والطبراني في الكبير فاقتصروا على قوله: «منبري على ترعة من ترع الجنة»، قال سهل: أتدرون ما الترعة، هي الباب من أبواب الجنة.

وحديث عائشة قال أبو نعيم في التاريخ:

أخبرنا عبد الله بن جعفر فيما قرىء عليه وأذن لي فيه حدثنا أبو سعيد أعين بن محمد الجرواداني ثنا موسى بن مسعود ثنا محمد بن عبد الرحمن بن مجبر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنّ النبي ﷺ قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، وقوائم منبري على ترعة من ترع الجنة».

٥/٣٤٤ وحديث أم سلمة: قال أبو نعيم/ في الحلية [٧/ ٢٤٨]:

ثنا محمد بن المظفر ثنا أبو بشر أحمد بن محمد بن مصعب ثنا محمود بن آدم ثنا الفضل بن موسى ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر عن عمار الدهني عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: «قال رسول الله ﷺ: قوائم منبري رواتب في الجنة، وما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة»، قال أبو نعيم: تفرّد به الفضل عن سفيان.

قلت: وليس كذلك فقد رواه الطحاوي [٤/ ٦٨] عن عبد الغني بن أبي عقيل عن سفيان بن عيينة لكنه قال: عن عمار الدهني دون واسطة مسعر، وقال في متنه: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة، وإن قوائم منبري هذا رواسب في الجنة»، وكذلك رواه البيهقي [٥/ ٢٤٧، ٢٤٨] من طريق محمد بن كثير ومن طريق قبيصة بن عقبة كلاهما عن سفيان عن عمار أيضاً دون واسطة مسعر، لكنه اقتصر

على قوله: «قوائم منبري رواتب في الجنة»، بل رواه بهذا اللفظ أحمد في مسنده عن سفيان.

وحديث الرجل من الصحابة رواه ابن منده في الصحابة من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن سليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «منبري هذا على ترعة من ترع الجنة، وما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

٣٠١٩/٧٨٦٦ ـ «ما تجرع عبدٌ جرعةً أفضلَ عندَ اللّهِ منْ غيظٍ كظمَهَا ابتغاءَ وجْهِ اللّهِ».

(حم. طب) عن ابن عمر

قال الشارح: رمز المؤلف لحسنه ولعله لشواهده وإلاّ ففيه ضعيف ومجهول.

وقال في الكبير: رمز لحسنه وفيه عاصم بن علي شيخ البخاري أورده الذهبي في الضعفاء، وقال: قال يحيى: لا شيء عن أبيه علي بن عاصم، قال النسائي: متروك وضعفه جمع، ويونس بن عبيد مجهول.

قلت: هذه فضائح ومخازي نسأل الله العافية، فعاصم بن علي ثقة احتج به البخاري ووثقه الجمهور، واختلفت الرواية فيه عن ابن معين وكأنّه كان في نفسه منه شيء، بل بالغ الأئمة في الثناء عليه، والعجب أنّ الذهبي لما ذكره في الميزان [٢/ ٣٥٤، ٣٥٥، رقم ٤٠٥٨] علم عليه بعلامة/ «صح» يعني أنّه من الثقات المتكلم ٥/ ٣٤٥ فيهم بدون حجة وقال: محله الصدق كان عالماً صاحب حديث، ثم ختم الترجمة بقوله: وكان من أئمة السنة قوالاً بالحقّ احتج به البخاري، وأبوه علي بن عاصم كان من أهل الدين والصلاح والخير شديد التقوى كما قال يعقوب بن شيبة وغيره، وإنّما وصفوه بأنّه كان يهم، ولما قيل ذلك لأحمد بن حنبل قال: وحماد بن سلمة كان يهم كثيراً، يريد أنّ الوهم لا يسقط من حاله، وقال غيره: يجب ترك ما وهم فيه والأخذ بغيره، ومع هذا فقد توبعا عليه فرواه ابن ماجه [٤١٨٩] في سننه. حدثنا زيد بن أخزم ثنا بشر بن عمر ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن ابن عمر به بلفظ: «ما من جرعة أعظم أجراً عند الله من جرعة غيظ كظمها رجل ابتغاء وجه الله»، وهذا سند على شرط الصحيح.

وأمّا يونس بن عبيد فليس هو الذي ذكره الذهبي في الميزان وقال: لا يدري من هو، بل هذا يونس بن عبيد البصري الثقة المحتج به في الصحيحين المتفق عليه من أصحاب الحسن البصري، والعجب أنّ الشارح رأى أنّ يونس هذا في سند الحديث يروي عن الحسن عن ابن عمر، ويونس المذكور في الميزان [٤/ ٤٨٢، رقم ٩٩١٢] قال فيه الذهبي: كوفي حدث عن البراء بن عازب، فلو كان مع الشارح

علم ودراية لأدرك أن هذا الخبر من ذاك، بل ولعلم ضرورة أنّه غيره، لأنّ يونس بن عبيد الثقة صاحب الحسن مشهور بين أهل الفن لا يخفى على أحد من صغارهم، ولكن الرجل ليس من أهل هذا الشأن وإنّما امتحن بالكتابة فيه، ثم إنّه لم يعلم أنّ الحديث بسند صحيح في سنن ابن ماجه، وقد خرجه من طريق علي بن عاصم جماعة آخرون غير الطبراني، كما أنّ في الباب عن علي وابن عباس وغيرهما، وقد ذكرت ذلك في مستخرجي على مسند الشهاب إذْ أخرج القضاعي فيه هذا الحديث من طريق ابن المبارك في الزهد عن معمر عن رجل عن الحسن مرسلاً/ ، وحديث ابن عباس سيذكره المؤلف قريباً. ٣٤٦/٥

٣٠٢٠/ ٧٨٦٨ ـ «ما تحابَّ رجُلانِ في اللّهِ تعالَى إلاَّ وُضعَ لهما كُرسِياً فأُجْلِسَا عليْهِ حتى يفرُغَ اللّهُ منَ الحسابِ».

(طب) عن أبي عبيدة ومعاذ

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه أبو داود الأعمى وهو كذاب اهـ. فكان ينبغي للمصنف حذفه من الكتاب.

قلت: نعم كان ينبغي له ذلك لو انفرد بهذا لكنه لم ينفرد به، ففي هذا الباب أحاديث كثيرة وسيأتي في المعرف بالألف واللام بعضها.

٣٠٢١/ ٧٨٧٠ ـ «ما ترَكَ عبدٌ للّهِ أمراً لا يتركُهُ إلاّ للّه عوّضَهُ اللّهُ منهُ ما هُوَ خيرٌ لَهُ منهُ في دينِهِ ودنياهُ».

ابن عساكر عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه عنه أبو نعيم في الحلية باللفظ المذكور وقال: غريب لم نكتبه إلاّ من هذا، قال السخاوي: لكن له شواهد، لكن ذكر المصنف في الدرر أنّ ابن عساكر إنّما [خرجه] عنه موقوفاً فإطلاقه العزو إليه المصرح بأنّه مرفوع غير جيد.

قلت: بل الكذب غير جيد، قال المؤلف في الدرر [رقم ١٥٨]: حديث «من ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه»، أحمد عن بعض الصحابة مرفوعاً بلفظ: «إنك لا تدع شيئاً اتقاء الله إلاّ أعطاك الله خيراً منه»، وأخرج ابن عساكر من حديث ابن عمر مرفوعاً: «ما ترك عبد لله أمراً» الحديث كما هنا، ثم قال: وأخرج الأصبهاني في ترغيبه عن أبي بن كعب رفعه: «ما ترك عبد شيئاً لا يدعه إلاّ لله إلاّ آتاه الله بما هو خير له منه» اهـ. فلم يذكر موقوفاً قط.

وقد ترجم ابن المبارك في كتاب الزهد باب فيمن ترك شيئاً لله[1] وذكر فيه

---

(١) من زيادات نعيم بن حماد.

حديث البدوي الغنوي الذي خرجه أحمد، وصدره بحديث أبي بن كعب الذي خرجه الأصبهاني لكنه ذكره موقوفاً عليه [رقم ٣٦][1]، وذكر في الباب آثاراً أخرى عن ابن مسعود [رقم ٣٧] وعلى [رقم ٣٩] وشريح [رقم ٣٨].

٣٠٢٢/ ٧٨٧٧ ـ «مَا تقرَّب العبدُ إلى اللّهِ بشيءٍ أفضلَ منْ سجودٍ خَفِيٍّ».

ابن المبارك عن ضمرة بن حبيب مرسلاً

قال في الكبير: قال الزين/ العراقي: فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف ٣٤٧/٥ وقد وهم الديلمي في مسند الفردوس في جعل ذا من حديث صهيب وإنما هو ضمرة بن حبيب بن صهيب، وهو وهم فاحش.

قلت: كأنّ لفظه (بن) تحرفت له أو عليه بعن، والحديث خرجه ابن المبارك في كتاب الزهد في أوله بعد ثلاثة أبواب فقال:

أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم الغساني قال: حدثني ضمرة بن حبيب بن صهيب به.

وأمّا الديلمي فقال:

أخبرنا أبو سعيد الأبهري عن جده محمد بن عبد العزيز عن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحمادي عن محمد بن مسعود القزويني عن الحسين بن الحسن عن ابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن صهيب كذا قال، وهو غلط منه في جعله عن صهيب، وفي إبداله أخبرنا وحدثني «بعن» في الموضعين، والديلمي كثيراً ما يفعل مثل هذا ويتصرف تصرفات مشينة، بل رأيته يسند من طريق أبي نعيم في التاريخ ويقول فيما علّقه أبو نعيم عن الرجل بقوله: حدَّث عن فلان فيجعل الديلمي ذلك موصولاً ويعزو لأبي نعيم أنّه قال: حدثنا.

٣٠٢٣/ ٧٨٨٢ ـ «مَا جاءَنِي جبريلُ إلاّ أَمَرَنِي بِهاتينِ الدعوتَيْنِ: اللّهُمَّ ارزُقْنِي طيباً، واسْتَعْمِلْنِي صالِحاً».

الحكيم عن حنظلة

قال في الكبير: حنظلة في الصحابة والتابعين كثير فكان ينبغي تمييزه.

قلت: إذا كان وقع في السند غير مميز ولم يميزه مخرجه الحكيم فكيف يلزم المؤلف وحده بتمييزه، ثم إنّ الشارح كثير النقل من «نوادر الأصول» مما يدل على أنّه وقف عليه، فلم لا ينظر في رجال الحديث ويميزه هو فإنّ ذلك من وظيفة الشارح. قال الحكيم في الأصل الواحد والستين ومائة[1]:

---

(١) هو في الأصل المائة والستين من المطبوع (٢/ ٣٦).

حدثنا محمد ـ يعني ابن الحسن الليثي ـ ثنا أبو الأحوص عن غياث أبي خالد عن حنظلة قال: «قال رسول الله ﷺ» فذكره.

٥/٣٤٨ **٣٠٢٤/ ٧٨٨٤ ـ «/ما جلسَ قومٌ يذكرُونَ اللّهَ تعالَى إلاّ ناداهُمْ منادٍ منَ السماء قومُوا مغفوراً لكُمْ».**

(حم) والضياء عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب بزيادة: «قد بدلت سيئاتكم حسنات» كما في الذي بعده فقال:

حدثنا محمد بن علي المصري ثنا الحسن بن علي بن أشعث ثنا محمد بن يحيى عن أبيه ثنا خداش بن المهاجر عن ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه عن أنس به.

٣٠٢٥/ ٧٨٨٦ ـ «مَا جلسَ قومٌ مجلساً لمْ يذكروا الله تعالَى فيهِ ولمْ يُصَلُّوا على نبيِّهِمْ إلاّ كانَ عليهِمْ تِرَةٌ فإنْ شاءَ عذَّبَهُم، وإن شاءَ غفرَ لَهُمْ».

(ت. هـ) عن أبي هريرة وأبي سعيد

قال في الكبير: حسنه الترمذي، وفيه صالح مولى التوأمة وسبق الكلام فيه.

قلت: هذه إحالة مُتعبة شبه لا شيء، ففي أي حديث من هذه الآلاف السابقة مرّ الكلام عليه، والحديث له طرق أخرى وسيأتي ذكره قريباً في: «ما من قوم»، وهو من رواية أبي صالح عن أبي هريرة كما نذكره هناك إن شاء الله.

وهذا خرجه أيضاً الطبراني وأبو نعيم [٧/ ٢٠٧] كلاهما من رواية الثوري عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة.

٣٠٢٦/ ٧٨٨٧ ـ «مَا جُمِعَ شيء إلى شيء أفضلَ منْ علمٍ إلَى حلمٍ».

(طس) عن علي

قال في الكبير: قال الهيثمي: هو من رواية حفص بن بشر عن حسن بن حسين بن زيد العلوي عن أبيه ولم أرَ أحداً ذكرهم.

قلت: سقط من كلام الحافظ الهيثمي رجل وهو الحسن بن بشر الأسدي، فإنّ حفص بن بشر رواه عن الحسن بن بشر عن الحسن بن الحسين بن زيد العلوي عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي مسلسلاً بالآباء إلى علي.

كذلك أخرجه الطبراني في الصغير:

ثنا عبد الوهاب بن رواحة الرامهرمزي ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا

حفص بن بشر به بلفظ: «والذي نفسي بيده، ما جمع شيء» الحديث، وحفص بن بشر لم أرَ له ترجمة، أمّا الحسن بن بشر فذكره الطوسي من أصحاب الرضا وقال: إنه مجهول، وشيخه الحسن بن الحسين بن زيد ذكره أبو الفرج الأصبهاني/ في ٣٤٩/٥ مقاتل الطالبيين وقال: إنّه قتل مع أبي السرايا بالكوفة، ووالده الحسين بن زيد ذكره الطوسي أيضاً في أصحاب جعفر الصادق، وكذا النجاشي وقال: إنّه يلقب ذا الدمعة وله ترجمة فيه وفي التنقيح.

والحديث له طرق أخرى من حديث حنظلة ومعاذ وأبي أمامة.

قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان:

حدثنا أبي ثنا محمد بن أحمد بن يزيد ثنا النضر بن هشام ثنا إبراهيم بن حيان ابن حكيم بن حنظلة حدثني أبي عن أبيه عن جده قال: «قال رسول الله ﷺ: ما قرن شيء إلى شيء أحسن من حلم إلى علم».

وقال ابن عبد البر في العلم:

حدثنا خلف بن القاسم ثنا أبو علي بن السكن ثنا إبراهيم بن إسحاق الداودي ثنا حسين بن مبارك ثنا إسماعيل بن عياش حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال: «قال رسول الله ﷺ: ما أنزل الله شيئاً أقلّ من اليقين، ولا قسم بين الناس شيئاً أقل من الحلم، وما أووي شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم».

وقال ابن السني:

حدثنا الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي أخبرنا جعفر بن محمد الحرّاني عن سعيد بن يونس بن يحيى عن جده يحيى بن عبد الله بن الضحاك ثنا عمر بن سالم عن أبيه عن مكحول عن أبي أمامة قال: «قال رسول الله ﷺ: ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من حلم إلى علم».

أسنده الديلمي في مسند الفردوس من طريقه، وورد عن عطاء بن يسار من قوله، أخرجه ابن عبد البر في العلم من طريق أبي خيثمة:

ثنا ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال: [ما] أووي شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم»، ثم رواه من طرق أخرى عن سفيان، وورد عن حبيب بن حجر قال: كان يقال: «ما أحسن الإيمان يزينه العلم، وما أحسن العلم يزينه العمل، وما أحسن العمل يزينه الرفق، وما أضيف شيء إلى شيء أزين من حلم إلى علم».

أخرجه الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا إبراهيم بن حبيب ثنا نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك قال: سمعت حبيب ابن حجر به.

ورواه ابن أبي الدنيا في الحلم مختصراً [ص٢٦، رقم ١٤] عن محمد بن حميد:/ ثنا عبد الله بن المنهال أنا حبيب بن حجر القسي[1] قال: كان يقال ما أضيف شيء وذكره. ٥/ ٣٥٠

٧٨٨٨/٣٠٢٧ ـ «مَا حَاكَ في صَدْرِكَ فدَعْهُ».

(طب) عن أبي أمامة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وهو قصور أو تقصير، فقد قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

قلت: القصور لا يتصور في التحسين، وإنّما هو باب التشديد والاحتياط إلاّ أنّ الشارح يستحلي إطلاق هذا اللفظ في حقّ المصنف وكذبه لما في صدره من جهته، وإنّما القصور في استدلال الشارح بقول الهيثمي: رجاله ثقات على صحته، فإنّه يجهل أنّ مجرد ثقة الرجال لا تدل على صحة السند لاحتمال وجود علل أخرى تمنع من ذلك، وهذا الحديث من رواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده ممطور عن أبي أمامة، ويحيى بن أبي كثير قيل إنّه لم يسمع من زيد بن سلام، وقال الذهبي: روايته عنه منقطعة لأنّها من كتاب وقع له، وممطور قيل: إنّه لم يلق أبا أمامة أيضاً، فبان أنّ القصور إنّما هو من الشارح الذي لم يعرف هذا ولم يطلع على هذه الدقائق.

والحديث خرجه أيضاً ابن المبارك في الزهد: أخبرنا معمر عن يحيى بن أبي كثير به، وقد تقدّم له قريباً شاهد مرسل بلفظ: «ما أنكر قلبك فدعه»، وشواهد أخرى معروفة.

٧٨٨٩/٣٠٢٨ ـ «مَا حُبِسَتِ الشمسُ على بشرٍ قطُّ إلاّ علَى يوشع بن نون ليالِيَ سارَ إلى بيتِ المقدِسِ».

(خط) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وظاهر اقتصار المصنف على عزوه للخطيب أنّه لا يعرف لأشهر منه وأنّه ليس ثم ما [هو] أمثل سنداً منه وإلا لما عدل إليه وهو عجب، فقد قال الحافظ ابن حجر: ورد من طرق صحيحة خرجها أحمد من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: إنّ الشمس لم تحبس لبشر إلاّ

---

(١) تصحف هذا الاسم في المطبوع إلى العيسي.

ليوشع بن نون ليالي سار إلى بيت المقدس».

قلت: عجباً لما وصلت الغفلة بهذا الرجل إليه، فهو يذكر الحديث بلفظ: «إنّ الشمس»، ويلوم المؤلف على عدم عزوه في باب الميم/ في حديث «ما»، فهذا لا ٥/ ٣٥١ يمكن أن يصدر من عاقل أصلاً.

٣٠٢٩/ ٧٨٩١ ـ «ما حسدَتْكُم اليهودُ على شيءٍ ما حسدَتْكُم علَى «آمينَ» فأكثرُوا منْ قولِ «آمينَ»».

(هـ) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال مغلطاي في شرح السنن: إسناده ضعيف لضعف راويه طلحة بن عمرو الحضرمي، وقال الحافظ العراقي في أماليه: حديث ضعيف جداً، لكن صحّ ذلك بزيادة من حديث عائشة بلفظ: «إنّهم لا يحسدوننا على شيء كما حسدونا على الجمعة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام «آمين»»، قال العراقي: هذا حديث صحيح، قال: وأخرجه ابن ماجه مختصراً عن عائشة بلفظ: «ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين»، قال العراقي: ورجاله رجال الصحيح اهـ، وبه يعرف أنّ المصنف لم يصب في إيثاره للطرق الواهية وضربه صفحاً عن الصحيحة مع اتحاد المخرج.

قلت: بل بهذا يعرف أنّك مجنون فاقد العقل، فالحديث الذي تقول إنّ المصنف أضرب عنه صفحاً هو بين يديك مذكور في المتن قبل هذا ملاصقاً له، وإنّك كتبت عليه قولك: اقتصر المصنف على حسنه وهو تقصير بل صححه ابن خزيمة ومغلطاي والحافظ، وأنت كاذب فيما نسبته إلى المؤلف، لأنّه لم يرمز للحديث بشيء لا بعلامة الحسن ولا غيره ثم عقب ذلك مباشرة تنكر أن يكون المؤلف ذكره وتقول إنّه أضرب عنه صفحاً!

وأمّا الرواية الأولى فليس المؤلف مثلك يورد حديثاً مصدراً بالألف في باب «الميم»، وأقسم لك بالله ما زدت المؤلف بهذا إلاّ رفعة ولا زدت نفسك إلاّ ضعة وانحطاطاً.

٣٠٣٠/ ٧٨٩٢ ـ «مَا حسَّنَ اللّهُ تعالَى خلقَ رجلٍ ولا خُلُقَهُ فتطعَمَهُ النارُ أبداً».

(طس. هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: بعد نقل تضعيفه عن/ المنذري وغيره: وأورده ابن الجوزي ٥/ ٣٥٢ في الموضوعات وتعقبه المؤلف بأنّ له طريقاً آخر، قال السلفي: قرأت على أبي الفتح الغزنوي. . . إلخ.

قلت: هذا كذب وتدليس وكتمان للحق، فهنا كما يطيل المؤلف في الكلام على الحديث وإيراد طرقه يسكت على ذلك هذا [الشارح] ولا يذكر شيئاً منه أصلاً أو بعضه كما فعل هنا، فإن لم يكن في الباب شيء يذكره المؤلف يقول عند ذلك هذا [الشارح]: وتعقبه المؤلف فلم يأت بطائل على عادته.

فالحديث أورده ابن الجوزي [١/ ١٦٥] من طريق عاصم بن علي: ثنا ليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر به، ومن طريق الحسن بن علي العدوي ثنا لؤلؤ بن عبد الله وكامل بن طلحة قالا: حدثنا الليث به، ومن طريق داود بن فراهيج عن أبي هريرة، ومن طريق العدوي عن خراش عن أنس، ثم قال: لا يثبت، عاصم وخراش ليسا بشيء، والعدوي وضاع، وداود بن فراهيج ضعفه شعبة ويحيى فتعقبه المؤلف بقوله: أمّا عاصم فهو أبو الحسن الواسطي روى عنه البخاري في الصحيح فكيف يعلّ الحديث به، وأمّا داود فقد وثقه طائفة قال يحيى القطان: ثقة، وقال ابن معين أيضاً والعجلي: لا بأس به، وقال ابن عدي: لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً وله حديث فيه نكرة وهو هذا، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وذكره ابن شاهين في الثقات، وروى له ابن حبان في صحيحه.

وحديثه هذا أخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب من طريق هشام بن عمار به، قال البيهقي: ورواه أيضاً سوار بن عمارة عن أبي غسان اهـ.

وله طرق أخرى، قال السلفي: قرأت على أبي الفتح الغزنوي إلخ ما ذكره الشارح ثم قال: أورده الحافظ شمس الدين ابن الجزري في كتابه أحاسن المنن وقال: هذا حديث غريب التسلسل اهـ. ورجاله ثقات، وعاصم بن علي رواه في تلك الطريق عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن/ عمر وفي هذه عن الليث عن بكر بن الفرات عن أنس فكأنّه عنده على الوجهين، وبكر بن الفرات ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي في معجم شيوخه: ٥/٣٥٣

ثنا محمد بن عبد الله بن يزداد الأصبهاني ثنا عامر بن محمد بن المعتمر الجشمي وكان من شهود ابن أبي الشوارب بـ «سر من رأى»: حدثنا محمد بن بشر ابن المزلق عن أبيه عن جده عن ثابت البناني عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: من حسن الله خلقه، وحسن خلقه، ورزقه الإسلام أدخله الجنة».

أخرجه ابن النجار في تاريخه من هذا الطريق، وقال الشيرازي في الألقاب: سمعت أبا بكر أحمد بن علي الفقيه يقول:

حدثنا هراشة بن أحمد بن علي بن إسماعيل الناقد ثنا إبراهيم بن إسحاق

الحربي ثنا محمد بن الصباح الجرجرائي ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «ما حسن الله وجه امرىء مسلم فيريد عذابه».

وقال الخطيب [١٢/٢٨٨]:

أنبأنا محمد بن أبي نصر النرسي أنبأنا عبد الله بن أحمد بن مالك البيع أنا أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ثنا أحمد بن محمد بن يحيى الطلحي ثنا عصمة ابن سليمان البغدادي ثنا أحمد بن الحصين ثنا رجل من أهل خراسان عن عبيد الله العقيلي عن الحسن بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حسن الله خلق عبد وخلقه إلاّ استحيا أن تطعم النار لحمه»، وقال أبو الشيخ:

ثنا محمد بن يوسف بن الوليد ثنا يحيى بن محمد البصري ثنا أبو يسر ثنا محمد بن زياد الشاعر البغدادي حدثنا شرقي بن قطامي ثنا أبو المهر عن أبي هريرة رفعه: «من حسن الله خَلقه وخُلقه كان من أهل الجنة» انتهى.

فهذا ما ذكره المصنف في التعقب على ابن الجوزي لا ما افتراه الشارح وأوهمه بالاقتصار على حديث أنس المسلسل بالاتكاء، وقد رويناه مسلسلاً كذلك، وليس هذا محل إيراده.

٣٠٣١/ ٧٨٩٥ ـ «مَا خابَ مَنِ استخارَ، ولا نَدِمَ من استشَارَ، وَلاَ عالَ/ من اقتصَدَ». ٥/ ٣٥٤

(طس) عن انس

قال الشارح: بإسناد ضعيف لضعف عبد القدوس.

قلت: له شاهد من حديث علي، أخرجه الطوسي في «الأمالي»، وذكرته بسنده في المستخرج على مسند الشهاب، إذ خرج القضاعي حديث أنس من طريق الطبراني، وهو في معجمه الصغير [٢/٧٨] أيضاً.

٣٠٣٢/ ٧٨٩٧ ـ «ما خالَطَتِ الصدقةُ مالاً إلاّ أهلكته».

(عد. هق) عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير قال:

حدثني إبراهيم بن حمزة عن محمد بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

وأخرجه الحاكم في علوم الحديث في النوع العشرين [ص٦٣] قال:

أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله العماني ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل

حدثني أبي قال: حدثني محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية الجمحي ثنا هشام بن عروة به، قال أبي: تفسيره أنّ الرجل يأخذ الصدقة أو الزكاة وهو موسر أو غني، وإنّما هي للفقير اهـ.

وفي مسائل أحمد لأبي داود صاحب السنن ص٢٩٨ قلت لأحمد: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «ما خالطت الصدقة مالاً إلاّ أهلكته»، قال: هذا كتبته عن شيخ كان بمكة يقال له محمد بن عثمان بن صفوان، قلت لأحمد: كيف حديثه، قال: هو حديث منكر.

٧٨٩٨/٣٠٣٣ ـ «مَا خرجَ رجلٌ من بيتِهِ يطلبُ علماً إلاّ سهلَ اللّهُ لَهُ طريقاً إِلَى الجَنَّةِ».

(طس) عن عائشة

وكتبه الشارح في الصغير عن أبي هريرة، ثم قال: وضعفه الهيثمي بهشام بن عيسى، فقول المؤلف: حسن ممنوع.

قلت: الحديث عن عائشة لا عن أبي هريرة، والراوي الموجود في سنده هاشم بالألف بعد الهاء لا بعد الشين، والحديث أصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة فهو شاهد له.

٧٩٠١/٣٠٣٤ ـ «ما خلقَ اللّهُ فِي الأرضِ شيئاً أقلَّ من العَقْلِ وإنَّ العقلَ فِي الأرضِ أقلّ من الكبريت الأحمر».

الروياني وابن عساكر عن معاذ

٥/٣٥٥ / **قلت**: ليس هذا من كلام رسول الله ﷺ فهو موضوع، والمؤلف ملام على ذكر مثل هذا الباطل.

٧٩٠٢/٣٠٣٥ ـ «ما خلقَ اللّهُ من شيء إلاّ وقدْ خلَقَ لَهُ ما يغلبهُ، وخلَقَ رحمَتَه تغلِبُ غضبَه».

البزار (ك) عن أبي سعيد

قال في الكبير: قال (ك): صحيح، فشنّع عليه الذهبي وقال: بل هو منكر، وقال الهيثمي: سند البزار فيه من لا أعرفه، وعزاه الحافظ العراقي لأبي الشيخ في الثواب ثم قال: وفيه عبد الرحيم بن كردم جهله أبو حاتم، وقال في الميزان: ليس بواهٍ ولا مجهول.

قلت: هذا يفيد أنّ سند الحاكم والبزار غير سند أبي الشيخ والواقع خلاف ذلك، وإنما سوء تصرف الشارح في الكتابة يوقع فيه، لأنّه حذف من كلام الذهبي بقيته، ولو أتى به بتمامه لظهر أنّ السند واحد ولفظ تعقب الذهبي على الحاكم:

قلت: هذا منكر، وابن كردم إن كان غير مضعف فليس بالحجة اهـ. فمنه يعلم أنّ السند واحد، قال الحاكم [٤/٢٤٩]:

أخبرني الحسين بن علي الدارمي ثنا محمد بن إسحاق ثنا عمر بن حفص الشيباني ثنا أبي ثنا عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان بن غنم عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد به.

وقال أبو الشيخ:

حدثنا عبد الله بن محمد ثنا حفص بن عمرو ثنا أبي ثنا عبد الرحيم بن كردم به.

٧٩٠٣/٣٠٣٦ - «مَا خَلاَ يهودِيٌّ قَطُّ بمُسلمٍ إلاّ حدَّثَ نفسَهُ بقتْلِهِ».

(خط) عن أبي هريرة

قال في الكبير: قال الخطيب: هذا غريب جداً فحذف المصنف له من كلامه غير صواب وعدل المصنف عن عزوه لابن حبان مع كونه رواه، لأنّه من طريق الخطيب أجود، إذ فيه عند ابن حبان يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي، قال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا أصل له فسقط الاحتجاج به.

قلت: هذا كلام ساقط من وجوه، **الأول**: قوله: فحذف المصنف له... إلخ، جهل وكذب، فإنّه لا معنى لنقل ذلك عن الخطيب ولا فائدة فيه أصلاً، ولا تعلق له بمعرفة رتبة الحديث، وإنّما هو استغراب من الخطيب، فهو وشأنه هذا لو كان المؤلف/ ينقل كلام المخرجين، فكيف وقد التزم أن لا يفعل. ٣٥٦/٥

الثاني: أنّ الخطيب لم يستغرب الحديث من أصله، بل قال: غريب من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ومن حديث جرير بن حازم عن ابن سيرين، وهذا لا علاقة بذكره هنا، وهو تدليس من الشارح في عدم ذكره بتمامه.

الثالث: أنّه أطلق العزو لابن حبان، فأوهم أنّه في صحيحه، وربما يكون ذلك اعتقاده هو أيضاً، مع أنّه عند ابن حبان في الضعفاء.

الرابع: وإذ هو في الضعفاء فلا معنى لما ذكره من أصله، فإنّه لا أولوية لضعفاء ابن حبان على تاريخ الخطيب، بل الحال بالعكس، فإنّ العزو إلى تاريخ الخطيب أولى.

والحديث خرجه أيضاً ابن مردويه في التفسير قال:

حدثنا أحمد بن محمد بن السري ثنا محمد بن علي بن حبيب الرقي ثنا علي ابن سعيد العلاف ثنا أبو النضر عن الأشجعي عن سفيان عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة به.

وأخرجه الدارقطني في الأفراد:

ثنا الحسن بن إبراهيم بن عبد المجيد من أصله ثنا العباس بن محمد ثنا أبو النضر الأشجعي به، وقال في متنه: «ما خلا يهوديان بمسلم إلاّ هما بقتله»، ثم قال الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث الثوري عن يحيى بن عبيد الله ما كتبته إلاّ عن هذا الشيخ وغيره لا يذكر فيه الثوري.

ورواه ابن مردويه أيضاً عن محمد بن أحمد بن إسحاق العسكري:

ثنا أحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي ثنا فرج بن عبيد ثنا عباد بن العوام عن يحيى بن عبيد الله به بالإفراد كما هو في المتن.

وكذلك رواه ابن حبان في الضعفاء:

حدثنا ابن قتيبة ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون ثنا يحيى بن عبيد الله به.

أمّا الخطيب فرواه من طريق خالد بن يزيد بن وهب بن جرير بن حازم:

حدثني أبي يزيد عن أبيه وهب عن أبيه جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة به.

٧٩٠٤/٣٠٣٧ ـ «مَا خَيَّبَ اللّهُ عبداً قامَ في جوفِ الليلِ فافتتحَ سورَةَ البقرةِ وآلَ عمرانَ، ونِعمَ كنزُ المرءِ البقرةَ وآلَ عمرَانَ».

(طس. حل) عن ابن مسعود

قال الشارح: وإسناد الطبراني حسن.

قلت: تخصيص الطبراني يوهم أنّ سنده غير سند أبي نعيم، مع أنّ سندهما واحد، بل أبو نعيم رواه عن الطبراني، فقال [٨/ ١٢٩]:

حدثنا سليمان بن أحمد ثنا أحمد بن علي بن إسماعيل الأسقذي ثنا بشر بن يحيى المروزي/ عن فضيل بن عياض عن ليث عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود به. ٣٥٧/٥

والعجب أنّ الشارح وقف على الحديث في الحلية ونقل كلام أبي نعيم في الكبير، وعرف أنّ كلا الرجلين رواه من طريق ليث بن أبي سليم، ثم قال في الصغير ما يوهم أنّ سند الطبراني خلاف سند أبي نعيم وذلك من قبيح التصرف.

٨٩٠٨/٣٠٣٨ ـ «ما ذئبانِ جائِعَانِ أُرْسِلاَ فِي غنمٍ بأفسدَ لَهَا مِنْ حرصِ المرءِ عَلَى المالِ والشرفِ لدينِهِ».

(حم. ت) عن كعب بن مالك

قال في الكبير: قال (ت): صحيح، وقال المنذري: إسناده جيد، وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن زنجويه، وعبد الله بن محمد بن عقيل وقد وثقا، ثم ذكر الشارح حديث عاصم بن عدي ثم قال: وفي الباب أبو سعيد الخدري وفيه كذاب فليحرر.

قلت: هذا غلط على الحافظ الهيثمي، فإنّه لم يذكر حديث كعب بن مالك، ولا يمكن أن يذكره لأنّه ليس من الزوائد، وإنّما قال ذلك في حديث أبي هريرة، ولم يقل أيضاً: رواه أحمد وأبو يعلى، وإنما عزاه لأبي يعلى وحده، ثم إنّ قوله: وفي الباب أبو سعيد يوهم أنّه ليس في الباب غيره، مع أنّ في الباب عن أبي هريرة كما ذكرته، وعن ابن عمر وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله وابن عباس، ذكرتها في مستخرجي على مسند الشهاب وذكرت الاختلاف الواقع فيه على سفيان الثوري.

٣٠٣٩/ ٧٩٠٩ ـ «مَا رأيتُ مثلَ النار نامَ هاربُهَا ولاَ مثلَ الجنَّةِ نامَ طالبُهَا».

(ت) عن أبي هريرة (طس) عن أنس

قال الشارح: حديث أبي هريرة ضعفه المنذري، وحديث أنس حسنه الهيثمي.

قلت: ومع ذلك أخشى أن يكون معلولاً، فإنّ الحافظ الهيثمي لا يتعرض للعلل، وإنّما يتكلم على ظاهر الإسناد، وهذا الكلام أشبه بكلام الوعاظ، وقد ورد عن هرم بن حيان من قوله: قال الدينوري في السادس من المجالسة: ثنا محمد بن عبد العزيز/ ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد عن يونس بن عبيد أنّ هرم بن حيان قال: «ما رأيت»، وذكر مثله، وهذا هو الأشبه، وإنّما سرقه الضعفاء[1] ورفعوه أو أدخل عليهم. ٣٥٨/٥

٣٠٤٠/ ٧٩١٢ ـ «ما رفَعَ قومٌ أكفَّهُمْ إِلَى اللّهِ تعالَى يسألُونَهُ شيئاً إلاَّ كَانَ حَقّاً علَى اللّهِ تعالَى أن يضعَ في أيديهِمْ الذي سألُوا».

(طب) عن سلمان

قل في الكبير: قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح اهـ. وبه يعرف أنّ اقتصار المصنف على رمزه لحسنه تقصير أو قصور.

قلت: هذا كذب على المصنف، فإنّه رمز لصحته، والحديث خرجه أيضاً ابن شاهين في الترغيب قال:

ثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا المنذر بن الوليد الجارودي ثنا أبي ثنا أبو طلحة الراسبي شداد بن سعيد عن الجريري عن أبي عثمان عن سلمان به.

---

(١) انظر: الكامل (٥/ ١٨٩٧)، والميزان (رقم ٩٥٨١).

٣٠٤١/ ٧٩١٣ ـ «ما زالَ جبريلُ يوصِينِي بالجارِ حتى ظننتُ أنَّهُ سيورِّثُهُ».

(حم. ق. د. ت) عن ابن عمر (حم. ق. ٤) عن عائشة

قلت: وقع للمؤلف سهو في هذا العزو في موضعين، **أحدهما**: أنّ أبا داود والترمذي لم يخرجا حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، وإنّما خرجاه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد وهم الحافظ المنذري أيضاً في عزو حديث ابن عمر إلى الترمذي.

ثانيهما: أنّ حديث عائشة لم يخرجه النسائي، وإنّما أخرجه الثلاثة[1]، والحديث ورد أيضاً من حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص ورجل من الصحابة وعلي بن أبي طالب وأبي أمامة ومحمد بن مسلمة، فهو من المتواتر على شرط المؤلف، وإن كان لم يذكره في الأزهار المتناثرة.

أمّا حديث ابن عمر فقد اتفق الشيخان عليه[2] من رواية عمر بن محمد عن أبيه عنه.

وأمّا حديث عائشة فاتفقا عليه أيضاً من رواية أبي بكر بن محمد عن عمرة عنها، وهكذا هو عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه والخرائطي في مكارم الأخلاق [ص٣٦] والطحاوي [٤/ ٢٥] في مشكل الآثار.

ورواه أحمد من طريق مجاهد عن عمرة عنها.

٥/ ٣٥٩ ورواه الخرائطي في/ مكارم الأخلاق، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٠٦، ٣٠٧]، والخطيب في التاريخ [٤/ ١٨٧] من رواية مجاهد عن عائشة بدون واسطة، واختلف فيه على مجاهد على أقوال أخرى كما سيأتي.

ورواه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وأمّا حديث جابر فرواه البخاري في الأدب المفرد [رقم ١٠١، ١٠٦] والبزار في المسند كلاهما من رواية الفضل بن مبشر قال: سمعت جابراً يقول: «جاء رجل ورسول الله ﷺ وجبريل يصليان حيث يصلي على الجنائز، فقال الرجل: يا رسول الله من هذا الرجل الذي رأيته معك؟ قال: وهل رأيته؟ قال: نعم، قال: لقد رأيت خيراً كثيراً، هذا جبريل ما يزال يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه سيورثه»، هذا لفظ البزار، ولفظ البخاري [٤/ ١١٧]: «جاء رجل إلى النبي ﷺ يسترعيه على جاره،

---

(١) أبو داود رقم (١٥٥١، ١٥٥٢)، والترمذي رقم (١٩٤٢، ١٩٤٣)، وابن ماجه رقم (٣٦٧٣، ٣٦٧٤).

(٢) البخاري (٨/ ١٢)، ومسلم كتاب البرّ والصلة، باب (١٢) رقم: (١٤٠، ١٤١).

فبينا هو قاعد بين الركن والمقام إذا أقبل النبي ﷺ وهو مقاوم رجلاً عليه ثياب بيض عند المقام حيث يصلون على الجنائز، فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله من الرجل الذي رأيت معك مقاومك عليه ثياب بيض قال: أقد رأيته؟ قال: نعم، قال: رأيت خيراً كثيراً، ذاك جبريل ﷺ رسول ربي ما زال يوصيني بالجار حتى ظننت أنّه جاعل له ميراثاً».

وأمّا حديث أبي هريرة فرواه أحمد، والطحاوي في المشكل [٤/ ٢٦، ٢٧]، والخرائطي في مكارم الأخلاق، وأبو نعيم في الحلية [٣/ ٣٠٧] كلهم من رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن مجاهد قال:

حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ به، وهذا هو القول الثاني لمجاهد في هذا الحديث، وقد روى عن أبي هريرة من وجه آخر، قال أبو نعيم في عواليه:

حدثنا علي بن الجعد ثنا شعبة عن داود بن فراهيج عن أبي هريرة به، ومن هذا الوجه رواه أيضاً أحمد والطحاوي في المشكل [٤/ ٢٦، ٢٧] والبزار والخطيب [٤/ ١٨٧] في التاريخ.

وأمّا حديث أنس: فقال أبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج:

حدثنا جعفر بن أحمد بن نصر الحافظ ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد حدثني أبي ثنا محمد بن ثابت حدثني أبي عن أنس: «أنّ رسول الله ﷺ قال»/ فذكر مثله. ٥/ ٣٦٠

ومن هذا الوجه خرجه البزار، ومحمد بن ثابت ضعيف، وله طريق آخر أخرجه الحسين بن محمد بن خسرو في مسند أبي حنيفة [رقم ١٦٧] من طريق الحسن بن رشيق عن محمد بن حفص بن عبد الملك عن صالح بن محمد الترمذي عن حماد بن أبي حنيفة عن عبد الرحمن بن حزم عن أنس به مثله، وزاد: «وما زال جبريل يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أنّ خيار أمّتي لن يناموا إلاّ قليلاً»، وله وطريق ثالث أخرجه الدارقطني في مكارم الأخلاق [رقم ٣٧] من طريق الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي مطولاً فذكر قصة، والرقاشي ضعيف.

وأمّا حديث زيد بن ثابت فرواه الطحاوي في المشكل [٤/ ٢٥]، والطبراني في الكبير والأوسط، والخرائطي في مكارم الأخلاق كلهم من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو مولى المطلب عن المطلب عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، وأسقط الخرائطي المطلب فقال: عن عمرو مولى المطلب عن زيد بن ثابت، وأخشى أن يكون ذلك سقط من قلم الكاتب فقط.

وأمّا حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه البخاري في الأدب المفرد [رقم ١٠٥] وأبو داود [رقم ٥١٥١] والترمذي [١/ ٣٥٢] والطحاوي في المشكل،

والخرائطي في المكارم، وأبو نعيم في الحلية كلهم من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو، وقال بعضهم: إنّ عبد الله بن عمرو ذبحت له شاة في أهله فلما جاء قال: أهديتم لجارنا اليهودي، أهديتم لجارنا اليهودي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما زال جبريل» الحديث، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

وأمّا حديث علي فرواه الطوسي في أماليه:

حدثنا جماعة عن أبي المفضل قال: حدثنا الفضل بن محمد البيهقي بسنده السابق في حديث: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه». . . .[1] الرجل.

فرواه أحمد والطحاوي في المشكل، والخرائطي في مكارم الأخلاق من رواية أبي العالية عن رجل من الأنصار وفيه أيضاً قصة ورجاله رجال الصحيح.

وأمّا حديث أبي أمامة فأخرجه أحمد ثنا حيوة بن شريح ثنا بقية ثنا محمد بن زياد الأسهاني قال: «/ سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يوصي بالجار حتى ظننت أنّه سيورثه»، ومن هذا الوجه رواه الطبراني والخرائطي في مكارم الأخلاق إلاّ أنهما [قالا] «سمعت رسول الله ﷺ يقول على ناقته الجذعاء في حجة الوداع: أوصيكم بالجار، حتى ظننت أنّه سيورثه». ٥/٣٦١

وأمّا حديث محمد بن مسلمة فرواه الطبراني، وفيه قصة رؤيته مع جبريل، وفيه: «ما زال يوصيني بالجار حتى كنت أنظر أن يأمرني بتوريثه».

٣٠٤٢/ ٧٩١٤ ـ «ما زَالَ جبريلُ يوصيني بالجارِ حتَّى ظننتُ أَنَّهُ يُورِّثه وَمَا زال يوصِيني بالمَمْلُوكِ حَتَّى ظننتُ أَنَّهُ يَضرِبَ لَهُ أجلاً أَوْ وقتاً إِذا بَلَغَهُ عَتَق».

(هق) عن عائشة

قال في الكبير: هو من رواية الليث عن يحيى بن سعيد عن عائشة، وقد رمز المصنف لحسنه وهو فوق ما قال، فقد قال البيهقي في الشعب: إنّه صحيح على شرط مسلم والبخاري.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّه ليس من رواية يحيى بن سعيد عن عائشة بل من روايته عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة.

ثانيهما: إنّ الحديث وإن كان رجاله رجال الصحيح إلاّ أنّ فيه علّة تمنع من صحته وذلك أنّه اختلف فيه على يحيى بن سعيد فقيل عنه عن أبي بكر بن محمد بن

---

(١) بياض في الأصل.

عمرو عن عمرة عن عائشة كما سبق، وقيل عنه عن عمرة عن عائشة بدون واسطة أبي بكر كما عند الطحاوي [٤/ ٢٥]، وقيل عنه عن رجل عن عمرة كما عند أحمد، وأكثر الرواة لا يذكرون فيه: «المملوك»، فهذا اضطراب مانع من صحّته فلذلك اقتصر المؤلف على تحسينه، وقد ورد ذكر المملوك وحده من حديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان في الضعفاء [١/ ٢٣٥] قال:

أخبرنا ابن مكرم بالبصرة ثنا علي بن نصر الجهضمي ثنا بصام بن سهيل الحراني ثنا الحسن بن علي الهاشمي عن الأعرج عن أبي هريرة قال: «قال رسولا الله ﷺ: ما زال جبريل عليه السلام يوصيني بالمملوك حتى ظننت أنّه يضرب له أجلاً ثم يعتقه».

وقال ابن حبّان في الحسن بن علي: إنّه/ يروي المناكير عن المشاهير فلا يحتج به إلاّ فيما وافق الثقات. ٥/ ٣٦٢

٣٠٤٣/ ٧٩١٥ ـ «مَا زَالَتْ أكلةُ خيبرَ تعتادُنِي كلَّ عام، حتّى كانَ هذا أوانُ قطعِ أبهَرِي».

ابن السني وأبو نعيم في الطب عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز لحسنه وفيه سعيد بن محمد الوراق ضعيف، ثم إنّ ظاهر صنيع المصنف أنّ ذا لم يتعرض أحد من الشيخين لتخريجه والأمر بخلافه، بل هو في البخاري بلفظ: «ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر فهذا أوان وجدت انقطاع أبهري من ذلك السم» اهـ. وليس في رواية ابن السني وأبي نعيم إلاّ زيادة «في كل عام».

قلت: أمّا كونه حسنه مع وجود ضعيف في السند إن صح فلشاهده المخرج في صحيح البخاري، وأمّا كونه في صحيح البخاري ولم يعزه إليه مع كونه لا فرق إلاّ أنّ ابن السني وأبا نعيم زادا: «في كل عام» فتلبيس منك وتدليس وإبعاد للقارىء عن التفطن إلى النكتة الفارقة بين اللفظين، وذلك من غفلتك إذ تظنّ بالناس هذه الغفلة، ولئن كنت حاذقاً فأنت ما زلت في صف العوام وأحطّ رتبة إذ لم تفرق بين: «ما زالت» المذكور هنا في الميم بعدها فعل ماض مصدر بـ «الزاي» وبين: «ما أزال» الذي محله في ترتيب المؤلف حرف «الميم» بعدها فعل مضارع مصدر بالهمزة.

٣٠٤٤/ ٧٩١٧ ـ «مَا زُوِيت الدُّنيَا عن أَحَدٍ إلا كانَتْ خيرةٌ لهُ».

(فر) عن ابن عمر

قال في الكبير: هو من رواية أحمد بن عمار، قال الذهبي: لا يعرف، وله

عن مالك خبر موضوع إلى هنا كلامه، فعلم أنّ هذا الخبر موضوع.

قلت: بل علم أنّك فاقد التحقيق فأحمد بن عمار روى عن مالك أحاديث فمن أعلمك أنّ هذا هو الذي عنى الذهبي مع أنّه أورد في ترجمته حديثاً آخر فهو الذي يجب أن يكون عَنَاهُ وهو ما رواه أحمد هذا عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: «ليس للدين دواء إلاّ الوفاء والحمد»، وقال: إنّه منكر.

٥/٣٦٣ ثمّ إنّ هذا الحديث/ له شواهد كثيرة منها حديث: «إذا أحبّ الله عبداً زوى عنه الدنيا»، وقد سبق للمؤلف، ومنها غيره.

وحديث الباب في سنده أيضاً غير أحمد من الضعفاء، قال الديلمي[(١)]:

أخبرنا أبي أخبرنا إسماعيل بن عبد الجبار أخبرنا محمد بن الحسن بن جعفر أبو الفرج الطيبي أخبرنا علي بن أحمد بن صالح ثنا أبو الفضل جعفر بن عامر بن أبي الليث ثنا أحمد بن علي بن نصير الشامي أخو هشام حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر به.

٣٠٤٥/٧٩١٨ ـ «مَا سَاءَ عَملُ قومٍ قطُّ زَخرفُوا مساجِدَهُمْ».

(هـ) عن ابن عمر

قلت: هكذا كتبه الشارح في الشرحين: ابن عمر وهو خطأ، فالحديث من رواية عمر بن الخطاب لا من رواية ابنه.

وقد خرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٤/ ١٥٢] في ترجمة عمرو بن ميمون الأودي من روايته عن عمر.

٣٠٤٦/٧٩١٩ ـ «مَا سترَ اللّهُ علَى عبدٍ ذنباً فِي الدُّنيا فيعيره بِهِ يومَ القِيَامَةِ».

البزار (طب) عن أبي موسى

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف.

وكذا قال في الصغير: ضعيف لضعف عمر الأشج.

قلت: هكذا كتبه في الشرحين: الأشج بالشين المعجمة والجيم، وهو غلط وتحريف صوابه الأبح بالباء الموحدة والحاء المهملة.

والحديث خرجه أيضاً البخاري في التاريخ الكبير [١/ ٣٧٢]:

ثنا نصر بن علي ثنا إسماعيل بن محمد بن الحكم بن فحل ثنا عمر بن سعيد الأبح عن سعيد بن أبي عروبة عن الحكم بن فحل عن أبي بردة عن أبي موسى به.

---

(١) فردوس الأخبار (٣/٤٥٨، رقم ٥٣٠١).

ومن هذا الوجه هو عند الطبراني في الصغير [١/ ٧١] أيضاً رواه عن أحمد بن محمد بن زكريا أخي ميمون عن نصر بن علي، ثم قال: لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلاّ بهذا الإسناد.

ورواه الخطيب في التاريخ [٥/ ٨] من طريق الطبراني.

٣٠٤٧/ ٧٩٢٠ ـ «ما سلَّطَ اللّهُ القحط عَلَى قومٍ إلاّ بتمردِهِمْ علَى اللّه».

الخطيب في رواة مالك عن جابر

قلت: هذا حديث باطل.

٣٠٤٨/ ٧٩٢٤ ـ «/ مَا صبَرَ أهلُ بيتٍ على جَهدٍ ثلاثاً إلاَّ أتَاهُمُ اللّهُ برزقٍ». ٥/ ٣٦٤

الحكيم عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه أبو رجاء الجزري قال في الميزان عن ابن حبان: روى عن فرات وأهل الجزيرة مناكير كثيرة لا يتابع عليها منها هذا الخبر، وفرات بن السائب أبو سليمان قال الذهبي في الضعفاء قال البخاري: منكر الحديث، وفي اللسان كأصله: متهم ذاهب الحديث، وقضية صنيع المصنف أنّه لم يره مخرجاً لأشهر من الحكيم مع أنّ أبا يعلى والبيهقي خرجاه باللفظ المذكور عن ابن عمر، قال الهيثمي: ورجاله وثقوا، فعدول المصنف للحكيم واقتصاره عليه مع وجوده لذينك وصحة سندهما من ضيق العطن.

قلت: يفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعل العدو بعدوه، فلو أراد عدو له أن يكيده لما أتى بأكثر من هذا، فالحديث ما روي إلاّ من طريق أبي رجاء الجزري عن فرات بن السائب أبي سليمان المذكورين في سند الحكيم فهما في سند أبي يعلى وسند البيهقي أيضاً، قال البيهقي:

أنبأنا أبو عبد الله الحافظ ثنا محمد بن إبراهيم بن الفضل ثنا جعفر بن محموية الفارسي ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى ثنا عبدة بن سليمان عن أبي رجاء الجزري عن فرات أبي سليمان عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به، ثم قال البيهقي إسناد ضعيف: كذا وقع عنده عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، وإنّما هو عن ابن عمر.

وهكذا رواه جماعة آخرون وقال ابن شاهين في الترغيب:

ثنا إبراهيم بن عبد الصمد بن موسى الهاشمي ثنا أبو سعيد الأشج ثنا عبدة بن سليمان عن أبي رجاء الجزري به.

وقال مالك بن أحمد البانياسي في جزئه:

أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى بن القاسم بن الصلت المحبر ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي.

وقال ابن حبان في الضعفاء [٣/ ١٥٨]: حدثنا محمد بن المسيب ثنا أبو سعيد الأشج به.

٥/ ٣٦٥ فبان/ أنّ سند الحديث واحد عند جميع من خرجه، فقول الشارح: مع صحة سندهما - يعني أبا يعلى والبيهقي - من المخازي والفضائح لا سيما وقد صرح البيهقي نفسه بأنّه ضعيف، وأمّا الهيثمي فقال [١٠/ ٢٥٦]: وثقوا اعتماداً على من وثق أبا رجاء الجزري، فقد وثقه أبو داود واضطرب فيه ابن حبان فذكره في الثقات والضعفاء، أمّا شيخه فرات بن السائب فلم يوثقه أحد وإنّما وقع في الأصل الذي وقف عليه الحافظ الهيثمي من معجم أبي يعلى: فرات بن سليمان بلفظه: «ابن» كما يقع في كثير من الأصول، وهو تحريف من فرات أبي سليمان بأداة الكنية، فلما وقع له فرات بن سليمان اشتبه عليه بالرقي وهو من طبقته لأنّه يروي عن القاسم بن محمد والأعمش، وهذا قد وثقه أحمد وقال ابن عدي. أرجو أنّه لا بأس به.

٣٠٤٩/ ٧٩٢٥ - «مَا صدقة أفْضَل من ذكرِ اللّهِ تعالَى».

(طس) عن ابن عباس

قال الشارح: بإسناد صحيح، وقول المؤلف: حسن تقصير.

وبين في الكبير مستنده في هذا: وهو أنّ الحافظ الهيثمي قال: رجاله موثقون.

قلت: لو كان من أهلِ دراية الفن لعلم أنّ الحافظ الهيثمي لم يعدل عن قوله: ثقات إلى قوله: موثقون إلاّ لنكتة، فإنّهم لا يقولون: موثقون إلاّ فيمن فيه خلاف وذلك شرط الحسن.

والحديث خرجه أيضاً أبو نعيم في التاريخ عن أبي الشيخ:

حدثنا أبو مسلم بن أبان ثنا أبو الصباح محمد بن الليث ثنا أبو همام الدلال ثنا داود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عبّاس به.

٣٠٥٠/ ٧٩٢٨ - «ما صِيدَ صيدٌ ولا قُطِعَتْ شجرةٌ إلاّ بتَضييع التّسبيح».

(حلَ) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري قال الذهبي: كذاب، وبه يعرف أنّ رمز المؤلف لحسنه غير صواب.

٥/ ٣٦٦ **قلت**: بل الكذب/ حرام غير جائز، فإنّ المصنف رمز لضعفه لا لحسنه.

٣٠٥١/ ٧٩٢٩ - «ما ضَاقَ مجلسٌ بمُتحابين».

(خط) عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع ولم يقف الحافظ السخاوي على مخرج له فذكر أنّ الديلمي ذكره بلا سند، وهو كما ترى في تاريخ الخطيب [٣/ ٢٢٦] من رواية خراش عن أنس.

٣٠٥٢/ ٧٩٣١ ـ «ما ضَحى مؤمنٌ ملبِّياً حتَّى تَغِيبَ الشمسُ إلاّ غابَتْ بِذُنُوبِهِ، فيعود كَمَا ولدتْهُ أمهُ».

(طب. هب) عن عامر بن ربيعة

قال الشارح: وضعفه الهيثمي، فقول المؤلف: حسن ممنوع.

قلت: أعلّه الهيثمي بعاصم بن عبيد الله، وعاصم قد روى [عنه] كبار الناس وثقاتهم مالك وشعبة والسفيانان وشريك والطبقة، واحتج به أهل السنن الأربعة، وما كان فيه إلاّ الغفلة وسوء الحفظ، وقد قال العجلي: لا بأس به، ومن كان هكذا ولم ينفرد فحديثه حسن، وفي هذا الباب أحاديث كثيرة.

٣٠٥٣/ ٧٩٣٣ ـ «ما ضَرَبَ مِنْ مؤمنٍ عرقٌ إلاّ حَطَّ اللّهُ بِهِ عنهُ خطيئةً وكتبَ لَهُ حسنةً ورفَعَ لَهُ بِهِ درجةً».

(ك) عن عائشة

قلت: أخرجه أيضاً الدولابي في الكنى عن النسائي قال:

أخبرني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ثنا أبو نعيم ثنا عمران بن زيد أبو يحيى الملائي حدثني عبد الرحمن بن القاسم بن محمد حدثني سالم عن عائشة به بدون ذكر: «رفع الدرجة».

وأخرجه الديلمي من طريق ابن شاهين:

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن أبان ثنا عمران بن زيد به مثل اللفظ المذكور في المتن.

٣٠٥٤/ ٧٩٣٤ ـ «مَا ضَلَّ قومٌ بعدَ هُدًى كَانُوا عليهِ إلاّ أوتُوا الجدَلَ».

(حم. ت. هـ. ك) عن أبي أمامة

قلت: أخرجه أيضاً الدينوري في المجالسة قال:

حدثنا محمد بن عبد العزيز ثنا محمد بن بشر عن يعلى بن عبيد عن الحجاج/ ٥/ ٣٦٧ ابن دينار عن أبي غالب عن أبي أمامة به.

ورواه ابن عبد البرّ في العلم (٢/ ٩٧).

٣٠٥٥/ ٧٩٣٨ ـ «ما طَهَّرَ اللّهُ كفّاً فيها خاتَمٌ من حديدٍ».

(تخ. طب) عن مسلم بن عبد الرحمن

قلت: هو عند البخاري في ترجمة مسلم بن عبد الرحمن وقال: له صحبة، ثم قال: قال عمرو الناقد:

حدثنا ابن نفيل ثنا عباد بن كثير عن شميسة بنت نبهان عن مولاها سلم بن عبد الرحمن قال: «رأيت رسول الله ﷺ يبايع الناس على الصفا عام الفتح فجاءته امرأة يدها كيد رجل فلم يبايعها حتى غيرت يدها بصفراء أو حمرة، وجاءه رجل وعليه خاتم من حديد فقال: ما طهر الله» وذكره.

٣٠٥٦/ ٧٩٣٩ ـ «مَا عَالَ مَنِ اقتصَدَ».

(حم) عن ابن مسعود

قال الشارح: وضعفه الهيثمي وغيره، وقول المؤلف: حسن غير حسن اهـ.

وبين في الكبير أنّ سبب ضعفه إبراهيم بن مسلم الهجري.

قلت: إبراهيم الهجري صدوق يهم، والحديث له طرق أخرى من حديث علي وابن عباس وأبي أمامة وأنس بن مالك، وهو بمجموعها حسن أو صحيح.

فحديث علي رواه أبو الشيخ في النوادر:

ثنا أبو زكريا الساجي ثنا أبو يونس محمد بن أحمد المديني ثنا هارون بن يحيى الحاطبي ثنا عثمان بن عثمان بن خالد بن الزبير عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً: «ما عال امرؤ قط على اقتصاد».

وله طريق آخر سبق قريباً في حديث: «ما خاب من استخار»:

وحديث ابن عباس رواه أبو الشيخ في النوادر أيضاً:

ثنا عبدان ثنا هشام ثنا خالد الأزرق ثنا خالد بن يزيد عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً: «ما عال من اقتصد».

وحديث أبي أمامة رواه الديلمي من طريق الحاكم:

ثنا إبراهيم بن أحمد بن رجاء ثنا محمد بن يحيى بن سهل المطرز ثنا محمد بن يحيى بن الضريس ثنا محمد بن حباب ثنا بشر بن زاذان عن عمر بن صبح عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي أمامة قال: «قال رسول الله ﷺ: حسن السؤال نصف/ العلم والرفق نصف العيش وما عال من اقتصد». ٥/٣٦٨

وله طريق آخر أخرجه الديلمي[1] أيضاً من طريق عمرو بن الحصين:

ثنا أبو علاثة عن الأوزاعي عن محمد بن أبي موسى عن أبي أمامة مرفوعاً:

(١) فردوس الأخبار (١/ ٤٧٠، رقم ١٥٦٤).

«إياكم والسرف في المال والنفقة، وعليكم بالاقتصاد، فما افتقر قوم قط اقتصدوا».

وحديث أنس تقدّم في حديث: «ما خاب من استخار».

ثم إنّ حديث ابن مسعود خرجه أيضاً أبو عروبة الحرّاني في الأمثال وأبو الشيخ في النوادر وابن قتيبة في عيون الأخبار والقضاعي في مسند الشهاب كلهم من طريق إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله، ولفظ أبي الشيخ في النوادر: «لا يعيل أحدكم على قصد، ولا يبقى على سرف كثير».

٣٠٥٧/ ٧٩٤٠ ـ «ما عُبِدَ اللّهُ بشيءٍ أفضلَ من فقهٍ في دينٍ».

(هب) عن ابن عمر

قال الشارح: ثم قال البيهقي: تفرّد به عيسى بن زياد أي وهو ضعيف. وقال في الكبير: ظاهر صنيع المصنف أنّ البيهقي خرجه وأقرّه والأمر بخلافه، بل عقبه بالقدح في سنده فقال: تفرد به عيسى بن زياد وروي من وجه آخر ضعيف والمحفوظ هذا اللفظ من قول الزهري اهـ. فاقتطاع المصنف ذلك من كلامه وحذفه من سوء التصرف، ولهذا جزم جمع بضعف الحديث منهم العراقي، وكان ينبغي للمصنف استيعاب مخرجيه إشارة إلى تقويته، فمنهم الطبراني في الأوسط والآجري في فضل العلم وأبو نعيم في رياضة المتعلمين من حديث أبي هريرة، ورواه الدارقطني عن أبي هريرة وفيه يزيد بن عياض متروك.

قلت: في هذا أمور، **الأول**: الكذب على ظاهر صنيع المصنف فإنّه رمز للحديث بعلامة الضعيف.

الثاني: أنّ المصنف لا ينقل كلام المخرجين فالتعقب عليه عقب كل حديث بمثل هذا سخافة متناهية.

الثالث: الإتيان بأشدّ مما عاب به المصنف/ وأقبح مع أنّ المصنف بريء مما عابه به، فإنّه قال في الصغير: قال البيهقي: تفرد به عيسى بن زياد أي وهو ضعيف، وأسقط منه قوله: وروي من وجه آخر ضعيف مع أنّ نقل بقية كلام البيهقي لازم لأنّ حذفه يوقع في نسبة الوهم والقصور إلى البيهقي الذي هو بريء منه، ولذلك لما وقفت على ما نقله في الصغير كتبت عليه ما نصه: ليس الأمر كذلك فقد قال أبو نعيم في تاريخ أصبهان [١/ ٧٩]: ٥/ ٣٦٩

حدثنا الحسين بن محمد بن إبراهيم في جماعة قالوا: حدثنا محمد بن عمر بن حفص ثنا إسحاق بن الفيض ثنا أحمد بن موسى الضبي ثنا يوسف السمتي ثنا مسلمة بن قعنب عن نافع عن ابن عمر به.

ثم قال أبو نعيم: حدثنا الطبراني حدثنا معاذ بن المثنى ثنا عيسى بن إبراهيم

ثنا يوسف بن خالد السمتي به.

فهذا ما كتبته إلاّ اعتماداً على نقله في الصغير، ثم لما وقفت على بقية كلام البيهقي علمت أنّه لا تعقب عليه وأنّه يريد بقوله: وقد روي من وجه آخر ضعيف هذا الوجه، لأنّه من رواية يوسف بن خالد السمتي وهو كذاب.

الرابع: أنّه قال: عيسى بن زياد ضعيف، وذلك من تهوّره وكذبه فإنّه لا وجود لعيسى بن زياد في الضعفاء.

الخامس: أنّه زعم أنّ في استيعاب المخرجين قوّة، وذلك من جهله بالصناعة فإنّ تعدد المخرجين لا يفيد قوّة أصلاً، فلو اتفق ألف مخرج على إخراج حديث من طريق واحد ضعيف فإنّ اجتماع الألف كإخراج رجل واحد ولا فارق أصلاً، وإنّما القوّة في تعدد المخارج والطرق.

السادس: قوله: فمنهم الطبراني والآجري وأبو نعيم من حديث أبي هريرة ورواه الدارقطني [٣/ ٧٩] من حديث أبي هريرة، تركيب ركيك وصنيع فاسد وتكرار سمج وفيه مع ذلك إيهام أنّ الدارقطني انفرد بروايته من طريق يزيد بن عياض وليس كذلك، بل كلهم ومعهم أيضاً الخطيب والقضاعي خرجوه من طريق يزيد بن عياض المذكور/ عن صفوان بن سليم عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة، وهو عند الدارقطني في السنن آخر كتاب البيوع. ٥/ ٣٧٠

نعم له طريق آخر أخرجه جعفر الخلدي في الرابع من فوائده، قال:

حدثنا أحمد بن الحسن بن صبيح بالكوفة، قال: وجدت في كتاب جدي ثنا محمد بن أبي عثمان الأزدي ثنا الحسن عن أبي هريرة به.

السابع: عزوه الحديث لأبي نعيم في رياضة المتعلمين يوهم أنّه ليس في الحلية وليس كذلك، بل عنده في الحلية [٢/ ١٩٢].

الثامن: وإذا قال: ينبغي استيعاب المخرجين لتقويته ـ مع أنّه باطل ـ وأنّ الصواب استيعاب الطرق فلما لم يفعل ذلك واقتصر على حديث أبي هريرة من طريق واحد مع أنّ له طريقاً أخرى كما ذكرته، ومع أنّ في الباب عن جابر أيضاً، وقد ذكرته في مستخرجي على مسند الشهاب.

٣٠٥٨/ ٧٩٤٢ ـ «ما عَظمتْ نعمةُ اللّه على عبدٍ إلاّ اشتدتْ عليه مُؤنةُ الناسِ، فمن لم يَحتملْ تلك المؤنةَ للناسِ فقد عرضَ تلك النعمةَ للزوالِ».

ابن ابي الدنيا في قضاء الحوائج عن عائشة (هب) عن معاذ

قال في الكبير: ثم قال البيهقي: هذا حديث لا أعلم أنّا كتبناه إلاّ بإسناده

وهو كلام مشهور عن الفضيل اهـ. وفيه عمرو بن الحصين عن أبي علاثة... إلخ.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: نقل كلام الذهبي بهذه الصفة مضحك؛ لأنّه من باب: السماء فوقنا؛ إذ كل حديث لا يكتب إلاّ بإسناده، فكأنّ البيهقي قال: لم نكتبه إلاّ بهذا الإسناد أو قال: لم نكتبه إلا عن عمرو بن الحصين بإسناده فنقله الشارح كما ترى؛ من فرط غفلته وجهله بالفن.

ثانيها: أنّه تكلم على سند حديث معاذ ولم يتكلم على سند حديث عائشة.

[ثالثها]: أنّه لم يتعرض لشواهد هذا الحديث وطرقه الأخرى، فإنّه وارد أيضاً من حديث أبي هريرة وابن عباس.

أمّا حديث عائشة، فقال ابن أبي الدنيا في قضاء الحوائج [ص٥٥، رقم ٤٨] وفي مكارم الأخلاق معاً:

حدثنا الحارث بن محمد التيمي ثنا عمرو بن الصلت عن سعيد بن أبي سعيد عن هشام بن عروة/ عن أبيه عن عائشة به، وسعيد بن أبي سعيد هو الزبيدي وهو ضعيف. وأمّا حديث معاذ فأخرجه أيضاً أبو يعلى في المعجم من رواية ابن المقرّي وابن حبان في الضعفاء [١/ ١٤٢، ٢/ ٢٨٠] كلاهما من هذا الوجه، فابن حبان عن الحسن بن سفيان عن عمرو بن الحصين، وأبو يعلى عن عمرو مباشرة قال: ٥/ ٣٧١

حدثنا محمد بن عبد الله بن علاثة عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل به.

وله طريق آخر عن ثور أخرجه القضاعي في مسند الشهاب، والخطيب [٥/ ١٨١] في التاريخ، والطوسي في الأمالي كلهم من طريق محمد بن وزير: ثنا أحمد بن معدان حدثني ثور بن يزيد به، وأحمد بن معدان ضعيف.

وأمّا حديث أبي هريرة فأخرجه أبو نعيم في التاريخ من طريق أحمد بن يحيى المصيصي: ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة به.

وأمّا حديث ابن عباس فأخرجه ابن حبان في الضعفاء [١/ ١٤٢، ٢/ ٢٨٠] في ترجمة طاهر بن الفضل الحلبي: ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به مثله وقال: إنّه موضوع، وطاهر بن الفضل يضع الحديث على الثقات كذا قال، وهو واهم في زعمه وضعه؛ فإنّ طاهر بن الفضل لم ينفرد به بل توبع عليه، فقد أخرجه أبو نعيم في التاريخ من طريق محمد بن إبراهيم بن شبيب: ثنا إبراهيم بن محمد ثنا الوليد بن مسلم عن ابن جريج به.

٣٠٥٩/ ٧٩٤٣ ـ «ما على أحدِكم إذا أرادَ أن يتصدقَ للّه صدقةً تطوعاً أن يجعلَها عن والدَيْهِ إذا كانا مُسلمينِ، فيكونُ لوالديهِ أجرُها، وله مثلُ أجورِهما، بعد ألاَّ يُنتقصَ من أجورِهما شيئاً».

ابن عساكر عن ابن عمرو

قال في الكبير: ورواه أيضاً الطبراني بدون قوله: «إذا كانا مسلمين»، قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف.

قلت: لم يبين سبب ضعفه، ولعله لكونه من رواية عباد بن كثير، فقد أخرجه من طريقه محمد بن مخلد العطار الدوري في جزئه قال:

حدثنا محمد بن الجارود القطان ثنا يحيى بن نصر بن حاجب ثنا عباد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به مثله.

٥/ ٣٧٢ لكنه ورد من/ غير طريقه، قال أبو بكر محمد بن سليمان الربعي السوار في جزئه:

حدثنا أحمد بن عامر ثنا هشام بن عمار ثنا عبد الحميد بن أبي العشرين ثنا الأوزاعي عن عمرو بن شعيب به مثله أيضاً.

٣٠٦٠/ ٧٩٤٤ ـ «ما على أحدِكم إنْ وجدَ سعةً أن يتخذَ ثَوبينِ ليوم الجمعةِ سِوَى ثوبَي مهنتِه».

(د) عن يوسف بن عبد الله بن سلام (هـ) عن عائشة

قال في الكبير: رواه أبو داود من حديث محمد بن يحيى بن حبان عن موسى ابن سعد عن يوسف بن سلام ثم قال بعد حديث عائشة: وقد رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد جزم الحافظ ابن حجر في التخريج: بأنّ فيه انقطاعاً، وفي الفتح: بأنّ فيه نظراً.

قلت: في هذا من الخبط والتخليط أمور، **الأول**: قلب السند، فإنّ الحديث من رواية موسى بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبان لا بالعكس كما ذكره.

الثاني: أنّ الحافظ جزم في التخريج بالانقطاع في حديث عبد الله بن سلام وحده لا في الحديث من أصله، والمؤلف حكم للحديث من مجموع طرقه.

قال الحافظ: روى ابن السكن من طريق مهدي بن ميمون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً فذكره، قال: ولأبي داود [رقم ١٠٧٨]، وابن ماجه [رقم ١٠٩٥] من حديث عبد الله بن سلام نحوه وفيه انقطاع اهـ. أي في حديث عبد الله بن سلام.

الثالث: أنّ الحافظ قال في الفتح: وفيه نظر في طريق خاص لحديث عائشة

ونصّه: وفي الموطإ [رقم ١١٠] عن يحيى بن سعيد الأنصاري: أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال: «ما على أحدكم. . . .» الحديث، ووصله ابن عبد البرّ في التمهيد من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة وفي إسناده نظر، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث، وسعيد بن منصور عن ابن عيينة، وعبد الرزاق [رقم ٥٣٣٠] عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلاً، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام.

ولحديث/ عائشة طريق آخر عن ابن ماجه [رقم ١٠٩٦] وابن خزيمة [١٧٦٥] اهـ. ٥/ ٣٧٣

وهذا الطريق الأخير هو الذي ذكره المؤلف وهو صحيح لا علّة فيه ولا نظر، قال ابن ماجه:

ثنا محمد بن يحيى ثنا عمرو بن أبي سلمة عن زهير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

ولهذا صححه ابن خزيمة، وإنّما النظر في طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، لأنّه اختلف فيه فرواه السفيانان ويونس وعمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصاري فقال: عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلاً.

ورواه إبراهيم بن سعيد الجوهري عن يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري فقال: عن عمرة عن عائشة.

ورواه مالك عنه بلاغاً لم يذكر أحداً، ثم إن محمد بن يحيى أحد شيوخه فيه اختلف عليه فيه أيضاً فرواه عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن موسى بن سعد عن محمد بن يحيى بن حبان فقال: عن عبد الله بن سلام.

أخرجه أبو داود وابن ماجه [رقم ١٠٩٥] كلاهما من طريق ابن وهب عنه.

ورواه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن يحيى فقال: عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه أخرجه ابن ماجه.

ثم إنّ يزيد بن أبي حبيب اختلف عليه فيه أيضاً فقيل عنه كما مضى، وقيل: عنه عن موسى بن سعد عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن النبي ﷺ دون ذكر عبد الله؛ فلأجل هذا قال الحافظ: فيه نظر.

٣٠٦١/ ٧٩٢٨ ـ «ما عَمِلَ ابنُ آدمَ شيئاً أفضلَ من الصلاةِ، وصلاحِ ذاتِ البينِ، وخُلُقٍ حسنٍ».

(تخ. هب) عن أبي هريرة

قال الشارح: بإسناد حسن.

قلت: كيف ذلك وهو مضطرب، فقد رواه يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة به، ورواه جنادة بن أبي خالد عن مكحول عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء موقوفاً، ورواه يونس عن ابن شهاب عن أبي إدريس عن أبي الدرداء أيضاً مثله، ورواه أبو معاوية/ عن الأعمش عن عمرو عن سالم عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ، ورواه ابن فضيل عن الأعمش عن سالم عن أبي الدرداء موقوفاً، ذكر كل هذه الطرق البخاري [١/ ١/ ٦٣]. ٥/ ٣٧٤

٣٠٦٢/ ٧٩٤٩ ـ **«ما عَمِلَ آدمِيٌّ من عملٍ يومَ النحرِ أحبَّ إلى الله من إهراقِ الدمِ، إنها لتأتي يومَ القيامة بِقُرونِهَا وأشعارِهَا وأظْلافِهَا، وإنَّ الدمَ ليقعُ من الله بمكانٍ قبلَ أن يقعَ على الأرضِ، فَطِيبُوا بها نفساً»**.

(ت. هـ. ك) عن عائشة

قال في الكبير: حسنه الترمذي وضعفه ابن حبان، وقال ابن الجوزي: حديث لا يصح، فإنّ يحيى بن عبد الله بن نافع أحد رواته ليس بشيء، قال النسائي: متروك، والبخاري: منكر الحديث.

قلت: لا أدري من أين يأتي هذا الرجل بهذه الأوهام والأخطاء ولا كيف تدخل عليه؟! فإنّه لا وجود ليحيى بن عبد الله في سند هذا الحديث، بل ولا وجود لراو اسمه يحيى بن عبد الله بن نافع أصلاً لا في هذا الحديث ولا في غيره، قال الترمذي:

ثنا أبو عمرو مسلم بن عمرو الحذاء المديني حدثني عبد الله بن نافع الصائغ عن أبي المثنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

وقال ابن ماجه [رقم ٣١٢٦]:

ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي ثنا عبد الله بن نافع به.

وقال الحاكم [٤/ ٢٢١]:

حدثنا أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ ثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة المديني ثنا عبد الله بن نافع به، فإن قيل: لعله أراد عبد الله بن نافع الصائغ وسبقه قلمه فزاد: يحيى، قلنا: وهذا فاسد أيضاً؛ لوجوه، **أحدها**: أنّ عبد الله بن نافع ثقة من رجال مسلم وقد ضعف ولُيِّنَ لوهمه، لكن لم يقل النسائي فيه: متروك، ولا البخاري: منكر الحديث، فإذاً هو يقصد رجلاً آخر.

ثانيها: أنّه نقل التعليل به عن ابن الجوزي [٢/ ٧٩] وابن حبان [٣/ ١٥١] ولم يعلله أحد منهما به.

ثالثها: أنّ علّة الحديث هو أبو المثنى واسمه سليمان بن يزيد بن قنفذ، وفي ترجمته من الضعفاء أورده ابن حبان [٣/ ١٥١] وبه تعقب الذهبي على الحاكم فقال: سليمان واه وبعضهم تركه اهـ.

فكيفما دار الأمر دار على خطإٍ وغلط.

٣٠٦٣/ ٧٩٥٠ ـ «/مَا فَتَحَ رجلٌ بابَ عطيةٍ بصدقَةٍ أو صِلَة إلاّ زادَهُ اللّهُ تعالَى بها كثرة، وما فتحَ رجلٌ باب مسألةٍ يريدُ بها كثرةً إلاّ زادَهُ اللّهُ تعالَى بها قلةً». ٥/ ٣٧٥

(هب) عن أبي هريرة

قال في الكبير: وفيه يوسف بن يعقوب. . . . إلخ، ثم قال: ورواه أحمد والطبراني باللفظ المذكور، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح، فإهمال المصنف له واقتصاره على الطريق المعلول غير مقبول.

قلت: هذا كذب، فإنّ أحمد [٢/ ٤٣٦] رواه مختصراً بلفظ: «لا يفتح الإنسان على نفسه باب مسألة إلاّ فتح الله عليه باب فقر» وهذا مع كونه مختصراً محله حرف «لا» وقد رواه مختصراً أيضاً القضاعي في مسند الشهاب من حديث ابن عباس ومن حديث أم سلمة بلفظ: «ما فتح رجل على نفسه باب مسألة. . . .» الحديث، وفي حديث أم سلمة زيادة في أوله وهو عند الطبراني في الصغير[1] أيضاً، وقد ذكرته في المستخرج على مسند الشهاب.

٣٠٦٤/ ٧٩٥٢ ـ «ما فوقَ الإزار وظلّ الحائطِ وجَر الماءِ فضلٌ يحاسَبُ بِهِ العبدُ يومَ القيامَة».

البزار عن ابن عباس

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [٤/ ١٠٠]:

ثنا محمد بن علي بن حبيش ثنا عبد الله بن صالح البخاري ثنا ابن أبي رزمة ثنا علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن ليث عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس به ولفظه: «ما فوق الإزار وجلف الخبز وظل الحائط وجرة الماء فضل يحاسب به أو يسأل عنه يوم القيامة»، قال أبو نعيم: لم نكتبه إلاّ من حديث أبي حمزة عن ليث وأبو حمزة هو السكري المروزي واسمه محمد بن ميمون.

قلت: وشيخه ليث هو ابن أبي سليم وفيه مقال معروف.

٣٠٦٥/ ٧٩٥٤ ـ «مَا فِي السماءِ ملَكٌ إلاَّ وَهُوَ يُوقِّرُ عمرَ، ولاَ في الأرضِ

---

(١) انظر «المجمع» (٨/ ١٩٠).

شيطانٌ إلاّ وهو يفرَقُ من عُمَر».

(عد) عن ابن عباس

قال في الكبير: وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، قال ابن حبان: دجال وضاع، وقال الذهبي: هذا حديث باطل، فما/ أوهمه صنيع المصنف من أنّ ابن عدي خرجه وأقرّه غير صواب. ٣٧٦/٥

قلت: بل الكذب والجهل غير صواب، فإنّ المؤلف أولاً: رمز له بعلامة الضعيف، فكنت كاذباً على صنيعه، وإنّما كان من حقه ألاّ يورده في كتابه لأنّه موضوع، وابن عدي ليس كتابه موضوعاً للحديث حتى يقر أو ينكر كما بيناه مراراً عديدة، والحديث خرجه أيضاً الديلمي من طريق أبي نعيم:

أخبرنا عمر بن أحمد حدثنا عبيد الله بن عبد الصمد ثنا بكر بن سهل ثنا عبد الغني بن سعيد ثنا موسى بن عبد الرحمن الصنعاني عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به.

٣٠٦٦/ ٧٩٥٧ ـ «ما قبضَ اللّهُ تعالَى عالِماً من هذِهِ الأمَّةِ إلاّ كان ثغرةً في الإسلامِ لا تُسَدُّ ثُلْمَتُه إلى يومِ القيامةِ».

السجزي في الإبانة، والموهبي في العلم عن ابن عمر

قال في الكبير: الموَهبي بفتح الميم وسكون الواو وموحدة نسبة إلى موهب بطن من المعافر.

قلت: هذا غلط، بل صاحب كتاب العلم هو المرهبي بضم الميم وبالراء المهملة وآخره باء موحدة نسبة إلى مرهبة بطن من همدان.

والحديث رواه الديلمي[1] عن الحداد عن أبي نعيم عن المرهبي هذا، قال أبو نعيم:

حدثنا أحمد بن علي المرهبي ثنا محمد بن علي بن حبيب ثنا الوليد بن أبي موسى ثنا علي بن العباس عن سعيد بن سنان عن حديد بن كريب عن كثير بن مرة عن ابن عمر به.

٣٠٦٧/ ٧٩٥٨ ـ «ما قُدِّرَ في الرحمِ سيَكونُ».

(حم. طب) عن أبي سعيد الزوقي

قال الشارح: هو بفتح الزاي وسكون الواو بضبط الحافظ الذهبي بخطه.

قلت: كذب على الذهبي وإن كان صدقاً فهو غلط، فأبو سعيد هو الزُّرَقي

---

(١) انظر: «فردوس الأخبار» (٤/ ٣٧١/ ٦٦٠٨).

بضم الزاي وفتح الراء لا يختلف فيه اثنان؛ لأنّه أنصاري وبني زريق من الأنصار، ولا يتصور الذهبي أن يقول ذلك أصلاً؛ لأنّه عالم بأنساب الرواة من جهة ومن جهة فإن/ الزوقي بالضبط الذي ذكره الشارح وفي آخره قاف لا يوجد في أنساب الرواة ٥/ ٣٧٧ أصلاً، قال الذهبي في المشتبه [ص٣٣٦]: الزرقي بنو زريق وهم خلق من الأنصار وأقاربهم، وبالفتح وسكون الراء ـ نسبة إلى زرق من قرى مرو ـ محمد بن أحمد بن يعقوب عن أبي حامد أحمد بن عيسى وعنه أبو مسعود البجلي، وبراء مكسورة ثم زاي ساكنة: صاحبنا الشيخ علي الرزقي صوفي نحوي، ثم قال: الزوقي يعني بفتح الزاي وسكون الواو وآخره فاء لا قاف كما قال الشارح: جماعة مصريون، وبراء وقاف: محمد بن الحسن الروقي المروزي عن يحيى بن آدم وجماعة.

٣٠٦٨/ ٧٩٦٠ ـ «ما قَدمتُ أبا بكرٍ وعمرَ، ولكن الله قدمَهما».

ابن النجار عن أنس

قال الشارح: قال الحافظ ابن حجر: حديث باطل ورجاله مذكورون بالثقة.

قلت: بمراجعة نقله كلام الحافظ في الكبير يعلم أنّه خان في هذا النقل وأسقط منه ما يجب أن يذكر، فإنّ بقية كلام الحافظ بعد قوله: مذكورون بالثقة: ما خلا الحسن بن إبراهيم القصبي فإنّي لا أعرفه... إلخ.

فهل يجوز لعاقل فاضل أن يحذف هذا ويقتصر على ما ذكره في الصغير؟!، ومع ذلك تجده دائماً يتعقب المؤلف على حذفه من كلام المخرجين ما لا فائدة في ذكره وينسبه إلى سوء التصرف، ثم إنّ هذا الحديث يضعه النواصب معارضة للحديث الوارد في عَليٍّ بهذا المعنى كما عارضوا حديث: «أحب النساء إليَّ فاطمة ومن الرجال زوجها» بحديث: «أحب النساء إليَّ عائشة ومن الرجال أبوها» مع أنّ رجاله ثقات أيضاً، وهو مخرج في الصحيح، ولكن هيهات هيهات أن يكون ثابتاً ولو خرجه النواصب في ألف صحيح.

٣٠٦٩/ ٧٩٦٢ ـ «ما قلَّ وكَفَى خيرٌ مما كثُر وألْهَى».

(ع) والضياء/ عن أبي سعيد ٥/ ٣٧٨

قلت: في الباب عن أبي الدرداء وثوبان وعقبة بن عامر ذكرتها في مستخرجي على مسند الشهاب[1].

٣٠٧٠/ ٧٩٦٥ ـ «مَا كَانَ بَينَ عثمانَ ورُقيَّة وبين لوطٍ من مُهاجرٍ».

(طب) عن زيد بن ثابت

قال الشارح: وفيه خالد العثماني متروك، فقول المؤلف: حسن ممنوع.

---

(١) فردوس الأخبار (٤/ ٣٦٦/ ٦٥٩٥).

قلت: ما رمز المؤلف له بشيء فنسبة التحسين إليه كذب ممقوت.

٣٠٧١/ ٧٩٦٧ ـ «ما كانَ ولا يكونُ إلى يومِ القيامةِ مؤمنٌ إلاّ ولَهُ جارٌ يُؤذِيه».

(فر) عن علي

قال في الكبير: وفيه علي بن موسى الرضا، قال ابن طاهر: يأتي عن آبائِهِ بعجائب.

قلت هل بمثل عَلِيٍّ الرضا يضعف الحديث؟! وهل يخطر ببال فاضل أن يتهم الرضا؟!، فالحديث خرجه الديلمي من طريق ابن شاهين وهو عنده في الترغيب في الجزء الثالث منه في كتاب الصبر قال:

حدثنا علي بن محمد بن مهرويه القزويني ثنا داود بن سليمان ثنا علي بن موسى الرضا عن آبائه به، وداود بن سليمان كذبوه واتهموه فترك هذا الجاهل التعليل به وانتقل إلى الرضا.

٣٠٧٢/ ٧٩٦٨ ـ «ما كانتْ نُبوةٌ قطُّ إلا كان بعدَها قَتلٌ وصَلبٌ».

(طب) والضياء عن طلحة

قال الشارح: وفيه مجاهيل.

قلت: مستنده في هذا ما نقله في الكبير عن الحافظ الهيثمي أنه قال: فيه من لا أعرفه اهـ.

وهذا لا يدل على أن فيه مجاهيل لا من جهة اللغة ولا من جهة الحديث؛ فإن «مَنْ» في كلام الهيثمي واقعة على مفرد بدليل إفراد الضمير في أعرفه/ ولو كانوا جماعة لقال: فيه من لم أعرفهم كما قد يقول ذلك أحياناً، وأيضاً فإن [من] لم يعرفه الحافظ الهيثمي لا يلزم أن يكون مجهولاً فقد لا يعرف من عرفه غيره، وأيضاً فالهيثمي قال ذلك في سند الطبراني [١/ ٧٣] وهو حكم على الحديث من أصله حتى بالنسبة لسند الضياء الذي اشترط ألا يخرج إلا الصحيح، فالرجل لا يعرف ما يقول لا عربية ولا حديثاً وإنما هو بَليةٌ. ٥/ ٣٧٩

٣٠٧٣/ ٧٩٧٣ ـ «ما كرهتَ أن يراهُ الناسُ منكَ فلا تفعله إذَا خلوْتَ».

(حب) عن اسامة بن شريك

قلت: وقع في بعض نسخ المتن، وكذلك الشرح الصغير عزو هذا الحديث للترمذي وليس هو فيه؛ إنما هو عند ابن حبان في الصحيح [١٢، ١٣] وفي كتاب روضة العقلاء أيضاً قال:

أخبرنا أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير ثنا عمر بن شبة ثنا مؤمل بن

إسماعيل ثنا شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك به.

٣٠٧٤/ ٧٩٧٦ ـ «مَا لِي وللدُّنيَا، مَا أَنَا فِي الدُّنيَا إِلاَّ كَراكِبٍ استظلَّ تحتَ شجرةٍ ثم راحَ وتَرَكَهَا».

(حم. ت. هـ ك) والضياء عن ابن مسعود

قال في الكبير: قال الهيثمي: رجال أحمد رجال الصحيح غير هلال بن خباب وهو ثقة، وقال الحاكم: على شرط البخاري، وأقرّه الذهبي.

قلت: هذا خبط وتخليط، فإنّ الهيثمي قال ذلك في حديث ابن عباس فهو الذي من رواية هلال بن خباب، وأمّا حديث ابن مسعود فقال عنه: رواه الطبراني وفيه عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش وقد وثقه ابن حبان وضعفه جماعة اهـ.

وكذلك الحاكم قال [٤/ ٣٠٩، ٣١٠]: على شرط البخاري في حديث ابن عباس، ثم قال: وشاهده حديث ابن مسعود ثم أخرجه وسكت عليه.

والحديث رواه ابن المبارك في الزهد، وأبو داود الطيالسي، وأحمد، والترمذي، وابن ماجه والحاكم وأبو نعيم في الحلية [٢/ ١٠٢] كلهم من طريق المسعودي عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث عمرو وإبراهيم، تفرّد به المسعودي، قال:

/ وحدث به جرير عن الأعمش عن إبراهيم وهو غريب، حدثناه نازوك بن عبد الله: ثنا يحيى بن محمد مولى بني هاشم ثنا محمد بن عمارة بن صبيح ثنا حسن بن الحسين العرني ثنا جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، قال يحيى بن محمد: غريب من حديث الأعمش ما سمعناه إلاّ منه. ٥/ ٣٨٠

قلت: ولم ينفرد به فقد رواه ابن حبان في الضعفاء، قال:

أخبرنا وصيف بأنطاكية ثنا جعفر بن عبد الله العلوي ثنا الحسن بن الحسين به، وقال في الحسن: إنّه يروي عن جرير بن عبد الحميد والكوفيين المقلوبات ويأتي عن الثقات بالملزقات، قال: وهذا خبر ما رواه عن إبراهيم إلاّ المسعودي، والمسعودي لا تقوم الحجة بروايته، وقد رواه عن الأعمش بإسناد آخر عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، وقائد الأعمش كثير الخطأ فاحش الوهم يتفرّد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه، فأمّا جرير بن عبد الحميد فليس هذا من حديثه والراوي عنه هذا الحديث إمّا أن يكون متعمداً فيه بالوضع أو القَلْب اهـ.

ثم إنّه أخرج في الضعفاء أيضاً حديث ابن عباس في ترجمة هلال بن خباب

وقال: إنّه كان ممن اختلط في آخر عمره وكان يحدث بالشيء على التوهم لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد؛ وأمّا فيما يوافق الثقات فإن احتج به محتج أرجو أنّه لم يجرح في فعله ذلك اهـ.

٣٠٧٥/ ٧٩٧٨ ـ «مَا مَحقَ الإسلامَ مَحْقَ الشُّحِّ شَيْءٌ».

(ع) عن أنس

قال في الكبير: فيه علي بن أبي سارة وهو ضعيف، وقال في محل آخر: رواه أبو يعلى والطبراني وفيه عمرو بن الحصين وهو مجمع على ضعفه.

قلت: له طريق آخر ليس فيه واحد منهما، قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في الأصل الثالث والسبعين ومائة[1]:

٥/ ٣٨١ حدثنا موسى بن عبد الله ثنا محمد بن زياد عن بشر بن حسين عن الزبير/ بن عدي عن أنس به.

٣٠٧٦/ ٧٩٧٩ ـ «ما مَررتُ ليلةَ أُسْرِيَ بِي بملإٍ منَ الملائكةِ إلاّ قالُوا: يا محمَّد، مُرْ أمتكَ بالحِجَامَةِ».

(هـ) عن أنس (ت) عن ابن مسعود

قلت: في الباب أيضاً عن ابن عباس وأبي سعيد ومالك بن صعصعة.

فحديث ابن عباس رواه ابن ماجه [٢/ ١١٥١، رقم ٣٤٧٧]، وعبد بن حميد من رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «ما مررت ليلة أسري بي بملإ من الملائكة إلاّ قالوا: عليك بالحجامة يا محمد».

وعباد بن منصور تكلموا فيه لأجل القدر وكان مع ذلك يدلس، قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قال: قلت لعباد بن منصور: سمعت: «ما مررت بملإٍ من الملائكة» و«أنّ النبي ﷺ كان يكتحل ثلاث»؟ قال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس اهـ.

وكلا الرجلين ضعيف.

لكن رواه الترمذي من طريقه، فقال: سمعت عكرمة، وذكر الحديث نحوه بسياق آخر ثم قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلاّ من حديث عباد بن منصور.

ورواه البزار من وجه آخر بلفظ: «ما مررت بسماء من السماوات إلاّ قالت الملائكة: يا محمد مر أمتك بالحجامة والكست والشونيز».

---

(١) هو في الأصل الثاني والسبعين ومائة من المطبوع (٢/ ٧٣).

وحديث أبي سعيد قال محمد بن مخلد العطار في جزئه:

حدثنا القاسم بن عاصم أبو السري الصائغ ثنا محمد بن عمر الواقدي ثنا أبو سعيد عبد الله بن عبد الرحمن عن عامر بن مسعود الجمحي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عمرو بن سليم الزرقي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لم أمر على ملإ من الملائكة إلاّ قالوا: عليك بالحجامة يا محمد».

وحديث مالك بن صعصعة رواه الطبراني في الأوسط والكبير بسند رجاله رجال الصحيح ولفظه: «ما مررت ليلة أسري [بي] على ملإ من الملائكة إلاّ أمروني بالحجامة».

٣٠٧٧/ ٧٩٨٠ ـ «ما مسخَ اللّهُ تعالَى من شيءٍ فكانَ لَهُ عقِبٌ ولا نَسْلٌ».

/(طب) عن أم سلمة ٥/ ٣٨٢

قال في الكبير: رمز لحسنه، قال الهيثمي: فيه ليث بن أبي سليم مدلس وبقية رجاله رجال الصحيح.

قلت: وذلك شرط الحسن، والحديث خرجه أيضاً الدينوري في المجالسة:

حدثنا أبو بكر بن أبي خيثمة ثنا أبي ثنا جرير عن ليث عن علقمة بن مرثد عن المعرور بن سويد عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها به.

وأخرجه أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين:

أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد الجمحي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحسن بن الربيع ثنا عبد الله بن إدريس عن ليث به.

وفي الباب عن ابن عمر، قال أبو نعيم في التاريخ:

ثنا الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن زيد ثنا محمد بن هارون بن كوفي ثنا علي بن المغيرة المصري ثنا ابن أبي مريم ثنا مسلمة بن علي ثنا الأوزاعي عن محمد بن الوليد عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: «قال رسول الله ﷺ: ما مُسختْ أمة فيكون لها ناسلة»، هكذا قال: عن الأوزاعي عن الزبيد.

ورواه ابن حبان في الضعفاء:

ثنا الحسن بن عبد العزيز ثنا محمد بن يحيى ثنا ابن أبي مريم ثنا مسلمة بن علي عن الأوزاعي والزبيدي كلاهما عن الزهري به.

وقال في مسلمة بن علي الخشني: كان يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم فبطل الاحتجاج به.

٣٠٧٨/ ٧٩٨٣ ـ «مَا منَ القُلوبِ قَلْبٌ إلاَّ ولَهُ سَحابةٌ كسحابَةِ القمرِ بينمَا القمرُ يضيءُ إذ عَلَتْهُ سحابةٌ فأظلَمَ إذْ تجلَّتْ».

(طس) عن علي

قلت: رمز المصنف لضعفه وسكت الشارح عليه كأنّه لم يقف على ما قاله فيه الحافظ الهيثمي، والحديث هكذا خرجه الطبراني مختصراً وكذلك خرجه أبو نعيم في الحلية [٢/ ١٩٦]:

حدثنا أبو بكر الطلحي ثنا محمد بن علي بن حبيب الرقي ثنا محمد بن عبد الله ـ يعني ابن حماد ـ ثنا عبد الرحمن بن مغراء ثنا أزهر بن عبد الله عن محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: قال عمر بن الخطاب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: «ربما شهدت وغِبنَا، وربما غِبتَ وشهدنا فهل عندك علم بالرجل يحدث بالحديث إذ نسيه إذا استذكره[1]؟/ فقال علي رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من القلوب قلب إلاّ وله سحابة كسحابة القمر بينما القمر مضيء إذ علته سحابة فأظلم إذ تجلت عنه فأضاء، وبينما الرجل يحدث إذ علته سحابة فنسي إذ تجلت عنه فذكره». وأصل الحديث أطول في قصته من هذا، فقد أخرجه أبو عبد الله بن منده في كتاب «النفس والروح» من حديث محمد بن حميد: ٥/ ٣٨٣

ثنا عبد الرحمن بن مغراء الدوسي به إلى ابن عمر، قال: «لقي عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب فقال له: يا أبا الحسن ربما شهدت وغبنا وشهدنا وغبت، ثلاث أسألك عنهن فهل عندك منهن علم؟ فقال علي بن أبي طالب: وما هن؟ فقال: الرجل يحب الرجل ولم يرَ منه خيراً والرجل يبغض الرجل ولم ير منه شرّاً؟ فقال علي: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنّ الأرواح جنود مجندة تلتقي في الهواء فتنام فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، فقال عمر: واحدة، قال عمر: والرجل يحدث الحديث إذ نسيه فبينما هو وما نسيه إذ ذكره؟ فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما في القلوب قلب إلاّ وله سحابة كسحابة القمر بينما القمر مضيء إذ تجللته سحابة فأظلم إذ تجلت فأضاء، وبينما القلب يتحدث إذ تجللته سحابة فنسي إذ تجلت عنه فيذكر، قال عمر: اثنتان، قال: والرجل يرى الرؤيا فمنها ما يصدق ومنها ما يكذب فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من عبد ينام يمتلىء نوماً إلاّ عرج بروحه إلى العرش، فالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق، والذي يستيقظ دون العرش فهي التي تكذب، فقال عمر: ثلاث كنت في طلبهن فالحمد لله الذي أصبتهن قبل الموت».

(١) في المطبوع من الحلية (٢/ ١٩٦): إذا نسيه استذكره.

وأخرجه الحاكم في المستدرك [٤/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧]:

حدثنا عبد الرحمن بن الحسن القاضي ثنا يحيى بن عبد الله بن ماهان ثنا محمد بن مهران الحمال ثنا عبد الرحمن بن مغراء الدوسي به، إلاّ أنّه اقتصر على ذكر/ حديث التعبير وسكت عليه الحاكم، فكتب عليه الذهبي: حديث منكر لم يصححه المؤلف، وكأنّ الآفة من أزهر. ٥/ ٣٨٤

قلت: وهذا مجرد ظن من الذهبي وحكم بالذوق والأذواق ولا سيما أذواق أهل الجمود من أهل الحديث تخطىء وأي شيء ينكر في هذا الحديث وإن ادّعى العقيلي أيضاً أنّه غير محفوظ؟! فإنّ له شواهد متعددة ليس هذا محل إيرادها.

٣٠٧٩/ ٧٩٨٤ ـ «مَا مِنْ آدمِيّ إلاَّ فِي رأسِهِ حكمةٌ بيدِ مَلَكٍ، فإذَا تواضَعَ قِيلَ للملَكِ: ارفعْ حِكمتَهُ وإذَا تكبَّرَ قيلَ للمَلَكِ: ضعْ حِكْمَتَهُ».

(طب) عن ابن عباس، البزار عن أبي هريرة

قال في الكبير: رمز لحسنه وهو كما قال، فقد قال المنذري والهيثمي: إسنادهما حسن، لكن قال ابن الجوزي: حديث لا يصح.

قلت: ابن الجوزي تابع في ذلك للدارقطني فإنّه الذي أورده في العلل لكن من حديث ابن عباس فقط، والغالب أنه لم تقع له طريق البزار، فإنّ الدارقطني خرجه من طريق علي بن الحكم:

ثنا سلام أبو المنذر عن علي بن زيد بن جذعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس به، ثم قال: لا يثبت وعلي بن زيد ضعيف اهـ.

وليس ما قال بصواب، فإنّ الحديث له طريق آخر عن ابن عباس، أخرجه البزار وأبو نعيم وابن لال والنقاش في فوائد العراقيين كلهم من طريق أبي علي الحنفي هو عبد المجيد: ثنا زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس.

وفي الباب أيضاً عن أنس أخرجه الديلمي من طريق أبي نعيم والخطيب في التاريخ كلاهما من طريق أبي ضمرة عن عبد الله بن عمر عن واقد بن سلامة عن يزيد بن أبان الرقاشي عن أنس به مثله.

٣٠٨٠/ ٧٩٨٥ ـ «مَا مِنْ أحدٍ يَدْعُو بدعاءٍ إلا آتاهُ اللّهُ مَا سألَ أو وكَفَّ عنهُ من السوءِ مثلَهُ ما لَمْ يدْعُ بإثمٍ أو قطيعة رحمٍ».

(حم. ت) عن جابر

قال في الكبير: رمز لحسنه وفيه ابن لهيعة، وقال الصدر المناوي: في سنده مقال.

٣٨٥/٥ **قلت**: له شواهد كثيرة منها حديث عبادة بن الصامت وحديث/ أبي سعيد الخدري، أخرجهما الطحاوي في المشكل (١/ ٣٧٥).

٣٠٨١/ ٧٩٨٦ ـ «مَا مِنْ أحدٍ يُسلمُ عليَّ إلاَّ رَدَّ اللّهُ عليَّ روحِي حَتَّى أردَّ عليهِ السلامَ».

(د) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً البيهقي في حياة الأنبياء (ص ١١).

٣٠٨٢/ ٧٩٨٧ ـ «مَا مِنْ أحدٍ يموتُ إلا نَدِمَ: إنْ كانَ مُحْسِناً نَدِمَ أَنْ لاَ يَكُونَ ازْدادَ، وإنْ كَانَ مسيئاً نَدِمَ أنْ لاَ يَكونَ نَزَع».

(ت) عن أبي هريرة

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية [١٧٨/٨] والبيهقي في الزهد والبغوي في التفسير كلهم من طريق ابن المبارك عن يحيى بن عبيد الله بن موهب عن أبيه عن أبي هريرة.

٣٠٨٣/ ٧٩٩٨ ـ «مَا مِنْ أمَّةٍ إلاّ وبعضُها فِي النَّارِ، وبعضُها فِي الجنةِ، إلاّ أُمَّتي، فإنَّها كلّهَا فِي الجَنَّةِ».

(خط) عن ابن عمر

قال في الكبير: وفيه أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي، قال ابن عدي: كذبوه، ورواه عنه أيضاً الطبراني في الأوسط والصغير، قال الهيثمي: وفيه أحمد بن محمد بن الحجاج ضعيف.

قلت: هذا وهم مركب على وهم الحافظ الهيثمي، إلاّ أنّ وهم الحافظ الهيثمي أخفّ من وهم الشارح، لأنّ الهيثمي قال: فيه أحمد بن محمد بن رشدين وهو ضعيف، وهذا صحيح في نفسه، أي أنّ أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين ضعيف، ولكن ليس هو المذكور في السند، لأنّ ابن رشدين مصري والمذكور في السند بغدادي وهو الإمام أبو بكر المروزي الفقيه الحنبلي صاحب الإمام أحمد وهو ثقة، أمّا الشارح فصرح بأنّه البغدادي ومع ذلك نسبه إلى الكذب.

قال الطبراني في الصغير:

ثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مزاحم البغدادي ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج البغدادي ثنا محمد بن نوح السراج ثنا إسحاق الأزرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

وهكذا رواه الخطيب في ثلاثة مواضع من تاريخ بغداد مصرحاً في كلها بأنّه البغدادي، وأخرجه الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ، فقال: المروزي الإمام

القدوة شيخ بغداد أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج الفقيه أجل أصحاب الإمام أحمد، لزم أحمد دهراً وأخذ عنه العلم والعمل، ثم أسند هذا الحديث من طريقه، ثم قال: قال إسحاق بن/ داود: لا أعلم أحداً أقوم بأمر الإسلام من أبي بكر ٣٨٦/٥ المروزي، وقال أبو بكر بن صدقة: ما علمت أحداً أذب عن الدين من المروزي، قال الخلال: خرج المروزي للغزو فشيعوه إلى سامراء وجعل يردّهم فلا يرجعون فحزر[1] من وصل معه إلى سامراء نحو خمسين ألف إنسان، مات في جمادى الأولى «سنة ٢٧٥» خمسة وسبعين ومائتين، وغيره أكثر تحصيلاً لفنون الحديث منه ولكن كان إماماً في السنة شديد الاتباع له جلالة عظيمة اهـ.

فهذا هو المذكور في سند الحديث وأمّا الضعيف فهو مصري وكنيته أبو جعفر وله ترجمة مطولة في اللسان.

٧٩٩٩/٣٠٨٤ ـ «مَا مِن أُمَّةٍ ابتدعَتْ بعدَ نبيِّهَا فِي دِينها بدْعَةً إلاَّ أَضاعَتْ مثلَهَا منَ السُّنَّةِ».

(طب) عن غضيف بن الحارث

قال في الكبير: فيه محمد بن عبد الرحيم ضعفه الدارقطني، وشريح بن النعمان قال أبو حاتم: شبه المجهول.

قلت: الذي في سند الحديث سريج بالسين المهملة آخره جيم وهو ثقة من رجال الصحيح لا شريح بالشين المعجمة وآخره حاء مهملة كما تصحف على الشارح، والعجب أنّ الحديث رواه الطبراني من طريق محمد بن عبد الرحيم:

ثنا سريج بن النعمان ثنا المعافى بن عمران عن أبي بكر الغسّاني عن حبيب بن عبيد عن غضيف بن الحارث به.

وشريح بن النعمان الذي قال فيه أبو حاتم: شبه مجهول تابعي كبير يروي عن علي بن أبي طالب، فكيف يشتبه بسريج بن النعمان الذي هو من شيوخ البخاري والذي توفي سنة سبع عشرة ومائتين؟!

٨٠٠٢/٣٠٨٥ ـ «مَا مِن امرىء مُسْلِم يخذلُ امرءاً مُسلماً في موطنٍ يُنتقَصُ فيه مِنْ عرضِهِ ويُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إلاَّ خذَلَهُ اللهُ تَعَالَى فِي موطنٍ يُحِبُّ فيه نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنْ أحدٍ يَنْصُرُ مُسلماً فِي موطن يُنتقَصُ فيه من عرضِهِ ويُنْتهَكُ فيهِ منْ حرمَتِهِ إلاَّ نصرَهُ اللّهُ في موطنٍ يُحِبُّ فيهِ نُصرَتَهُ».

(حم. د) والضياء عن جابر وأبي طلحة بن سهل

---

(١) حزر: (حزرت): الشيء حزراً أي: قدرته، انظر المصباح المنير (ص٥١) مادة: (ح ز ر).

قال في الكبير: قال المنذري: اختلف في إسناده، وقال الهيثمي: حديث جابر سنده حسن.

٥/٣٨٧ **قلت**: هذا كذب على الهيثمي فإنّه لا يتصور/ أن يقوله لوجهين، **أحدهما**: أنّ الحديث في سنن أبي داود والهيثمي لا يورد إلاّ الزوائد على الكتب الستة.

ثانيهما: أنّ حديث جابر وطلحة سندهما واحد، فكيف يخصّ بالتحسين حديث جابر دون طلحة؟ قال أبو داود:

حدثنا إسحاق بن الصباح ثنا ابن أبي مريم أنا الليث حدثني يحيى بن سليم أنّه سمع إسماعيل بن بشير يقول: سمعت جابر بن عبد الله وأبا طلحة بن سهل الأنصاري يقولان: «قال رسول الله ﷺ. . . .»، فذكره.

ومن هذا الطريق رواه كل من خرجه ومنهم البخاري في التاريخ الكبير قال [١/١/٣٤٧]:

إسماعيل بن بشير مولى بني مَغالة سمع أبا طلحة بن سهل وجابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي ﷺ: «ما من امرىء يخذل امرءاً مسلماً» الحديث، قاله لنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يحيى بن سليم بن زيد سمع إسماعيل.

وقال البيهقي في السنن الكبرى:

أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان أنبأنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا أبو صالح حدثني الليث عن يحيى بن سليم بن زيد مولى رسول الله ﷺ أنّه سمع إسماعيل بن بشير مولى بني مَغالة يقول: سمعت جابر بن عبد الله وأبا طلحة بن سهل الأنصاريين يقولان. . . الحديث، ثم رواه من طريق ابن المبارك عن الليث به، فهل يعقل أن يكون حديث جابر حسناً دون حديث أبي طلحة؟!

٣٠٨٦/ ٨٠٠٤ ـ «مَا مِن امرىءٍ تَكونُ لَهُ صلاةٌ بالليل فَيغلِبه عليهَا نومٌ إلاّ كتبَ اللّهُ لَهُ أجرَ صلاتِهِ، وكانَ نومهُ عليه صدقَةً».

(د. ن) عن عائشة

قال في الكبير: قال الحافظ العراقي: فيه رجل لم يسم وسماه النسائي في روايته الأسود بن يزيد، لكن في طريقه أبو جعفر الرازي قال النسائي: ليس بقوي، ورواه النسائي وابن ماجه من حديث أبي الدرداء نحوه بسند صحيح اهـ، وبه يعرف أنّ على المصنف ملامين، **أحدهما**: عدوله عن الطريق الصحيحة إلى طريق فيها

٥/٣٨٨ مقال، **الثاني**: سكوته على الحديث وعدم إشارته إلى حاله/ بالرمز.

قلت: بل أنت الذي عليك الملامان بل الملامات، **أولها**: الغفلة المتناهية إذ

أنك لم تفرق بين اللفظ المذكور هنا وبين غيره الذي قال عنه العراقي: نحوه ولم يقل مثله.

ثانيها: الجهل بما في الكتاب الذي تشرحه، فإنّ حديث أبي الدرداء قد ذكره المؤلف فيما سيأتي بلفظ: «من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم...» الحديث، وعزاه للنسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان.

ثالثها: الكذب فإنّ المؤلف رمز له بعلامة الصحيح.

رابعها: السخافة والهراء الفارغ الذي ملأ منه الورق والمداد ولم يملّ منه هذا السخيف.

فائدة

خامسها: من في العلماء يلتزم التنصيص على رتبة كل حديث يذكره من عهد التابعين إلى اليوم حتى يكون المؤلف ملاماً على ترك ذلك في هذا الحديث؟! لو كنت صادقاً فيما حكيته، وكيف يلام على شيء تبرع به دون غيره من علماء الأمّة؟! فإنّه لا يعلم فيهم من ألف كتاباً التزم فيه ذلك في كل حديث إلاّ الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد وإلاّ المؤلف في الجامع الصغير، ومن عداهما فتارة يتكلمون على الحديث وهو القليل النادر وتارة لا يتكلمون وهو الأغلب الأكثر إلاّ الترمذي والحاكم من المتقدّمين، فإنّ كلامهم على الحديث هو الأكثر وسكوتهم هو الأقل.

٣٠٨٧/ ٨٠٠٦ ـ «مَا مِنْ أميرِ عشرَةٍ إلاّ وَهُوَ يُؤْتَى بِهِ يومَ القيامَةِ مغلُولاً، حتّى يَفُكَّهُ العدلُ أو يوبِقهُ الجورُ».

(هق) عن أبي هريرة

[قال في الكبير]: رمز المصنف لحسنه وهو غير مسلم، فقد قال الذهبي في المهذب: فيه عبد الله بن محمد عن أبيه وهو واه اهـ، ورواه عنه أيضاً باللفظ المزبور البزار والطبراني في الأوسط، قال المنذري: ورجال البزار رجال الصحيح اهـ، فانعكس على المؤلف فآثر الرواية الضعيفة الواهية واقتصر عليها تاركاً الإسناد الصحيح.

قلت: فيه أمور، **أحدها**: أنّ الحديث حسن باعترافه بأنّ البزار والطبراني روياه برجال الصحيح.

/ **ثانيها**: قوله: «فيه عبد الله بن محمد عن أبيه» كلام من لا يحسن الكلام ٥/ ٣٨٩ ولا يعرف ما يقول، فعبد الله بن محمد في الرواة كثير فمن هو هذا من بينهم؟ والواقع أنّه عبد الله بن محمد بن عجلان.

ثالثها: أنّ المؤلف ذكر الطريق الجيد من عند الطبراني وغيره بأسانيدهم في اللآلىء واقتصر هنا على عزوه للبيهقي فكان ماذا؟ وإذا لحقه لوم في ذلك فهو لاحق للبيهقي قبله الذي صنف في الأحكام التي ينبغي أن لا يذكر فيها إلاّ الأحاديث الصحيحة والحسنة ولَم يذكر الطريق الجيدة أعني بهذه الزيادة: «حتى يفكه العدل. . .» الحديث، فإنّه لم يذكر هذه الرواية إلاّ من طريق عبد الله بن محمد بن عجلان عن أبيه عن جده ولم يذكر طريقاً آخر فلم يلام المصنف الذي غرضه من الكتاب جمع الأحاديث دون تقيد بالأحكام ولا بالصحيح؟

٣٠٨٨/ ٨٠٠٨ ـ «مَا مِنْ أميرِ يؤمَّرُ علَى عشَرَةٍ إلاّ سُئِلَ عنهُمْ يومَ القيامَةِ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: قال الهيثمي: فيه رشدين بن كريب وهو ضعيف اهـ. فرمْز المؤلف لحسنه لا يحسن، ورواه أحمد عن أبي هريرة بلفظ: «ما من أمير عشرة إلاّ يؤتى به يوم القيامة مغلولاً لا يفكه إلاّ العدل»، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

قلت: فيه أمران، **أحدهما**: أنّ الحديث له شواهد متعددة، فلذلك حسنه المؤلف الذي يحكم دائماً للمتن لا للإسناد.

ثانيهما: أنّ حديث أبي هريرة ذِكْرُه غلط، لأنّه بمعنى آخر وقد سبق للمؤلف ذكره قبل هذا مباشرة، وإنّما الواجب ذكره في هذا الباب حديث أبي هريرة: «ما من راعٍ يسترعي رعية إلاّ سئل يوم القيامة أقام فيها أمر الله أم أضاعه»، رواه الطبراني فهوَ الذي بمعنى حديث الباب في السؤال لا ما ذكره الشارح.

٣٠٨٩/ ٨٠٠٩ ـ «ما مِنْ أهلِ بيتٍ عندَهم شاةٌ إلاّ وفي بيتِهم بَركةٌ».

ابن سعد عن أبي الهيثم بن التيهان

٥/ ٣٩٠ **قلت**: رمز المصنف لضعفه/ ولم يبين الشارح علّته، قال ابن سعد [١/ ٣٨٥]: أخبرنا محمد بن عمر ثنا خالد بن إلياس عن صالح بن نبهان عن أبيه عن أبي الهيثم بن التيهان به.

ومحمد بن الواقدي والشيخان فوقه كلهم ضعفاء، لكن له شاهد من حديث علي ومن حديث أنس ذكرهما المؤلف سابقاً في حرف الشين في «الشاة بركة».

٣٠٩٠/ ٨٠١٠ ـ «ما مِنْ أهلِ بيتٍ تَروحُ عليهِم ثلةٌ من الغنمِ إلاّ باتت الملائكةُ تُصلِّي عليهِم حتى تُصبحَ».

ابن سعد عن أبي ثفال عن خاله

قلت: رمز له المصنف بعلامة الضعيف ولم يبين الشارح علّته، وهو من رواية

محمد بن عمر الواقدي عن خالد بن إلياس عن أبي ثفال عن خاله، ومحمد بن عمر وشيخه ضعيفان، وقد رواه خالد بن إلياس بسند آخر.

قال أبو نعيم في المعرفة:

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا الحسن بن هارون ثنا سليمان الشاذكوني ثنا محمد بن عمر ثنا خالد بن إلياس عن معاذ المزني عن خالد بن يزيد المزني قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من أهل بيت يروح عليهم تالد من الغنم إلا كانت الملائكة تصلي عليهم ليلتهم ويومهم حتى يصبحوا».

ورواه الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي نعيم، وقال الحافظ في الإصابة: إنّه سند واه.

٣٠٩١/ ٨٠١٣ ـ «ما مِنْ أيام أحبُّ إلى الله تعالى أن يُتعبد له فيها من عشرِ ذي الحجة: يَعْدِلُ صيامُ كلِّ يومٍ منها بصيامِ سنةٍ، وقيامُ كلِّ ليلةٍ منها بقيامِ ليلَةِ القَدْرِ».

(ت. هـ) عن ابي هريرة

قال في الكبير: قال ابن الجوزي: لا يصح، تفرّد به مسعود بن واصل عن النهاس، ومسعود ضعفه أبو داود، قال القطان: متروك، وابن عدي: لا يساوي شيئاً، وابن حبان: لا يحلّ الاحتجاج به.

قلت: هذا الإطلاق يوهم أنّ الحديث ضعيف من أصله وضعفه إنّما هو بزيادة: «يعدل صيام كل يوم منها. . . .» إلخ.

أمّا أصل الحديث فرواه البخاري في الصحيح وأبو داود [٢/ ٣٣٧، رقم ٢٤٣٨] والترمذي وابن ماجه [١/ ٥٥٠، رقم ١٧٢٧]/ والطبراني والطحاوي في المشكل، والعطار في جزئه وهو محمد بن مخلد، والدارقطني في فوائد ابن مردك وابن السبط في فوائده وآخرون من حديث ابن عباس بلفظ: «ما من أيام العمل الصالح فيها أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من هذه الأيام يعني العشر، قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله، قال: ولا الجهاد في سبيل الله إلاّ رجل خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع من ذلك بشيء»، وبهذا اللفظ ورد أيضاً من حديث ابن مسعود وابن عمر وجابر وابن عمرو بن العاص، بل ولهذه الزيادة شاهد من حديث ابن عباس عند البيهقي في الشعب بسند لا بأس به ولفظه [٣/ ٣٥٦، رقم ٣٧٥٨]: «ما من أيام أفضل عند الله ولا العمل فيهن أحبّ إلى الله عزّ وجلّ من هذه الأيام ـ يعني العشر ـ فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير وذكر الله وإن صيام يوم منها يعدل بصيام سنة، والعمل فيهن يضاعف بسبعمائة ضعف».

٥/ ٣٩١

٣٠٩٢/ ٨٠٢٠ ـ «ما مِنْ حَافِظَينِ رفَعا إلى الله ما حفِظَا فيرَى في أوّل الصَّحِيفَةِ

خَيراً وفي آخِرها خَيراً إلاّ قال الله تعالى لملائكته: اشهدُوا أنّي قد غَفرتُ لعبدِي ما بينَ طَرَفَيِ الصَّحيفةِ».

(ع) عن انس

قال الشارح: بإسناد حسن، وقيل: صحيح.

قلت: هذا كذب ما قال أحد إنّه صحيح والعجب أنّه قال في الكبير: قال ابن الجوزي في العلل: حديث لا يصح، وقال الهيثمي: فيه تمام بن نجيح وثقه ابن معين وضعفه البخاري، ثم بعد هذا يقول في الصغير: وقيل إنه صحيح مع أنّ ابن حبان قال في تمام بن نجيح: منكر الحديث جداً يروي أشياء موضوعة عن الثقات كأنّه المتعمد لها ثم قال:

أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا عمر بن زيد الساري ثنا مبشر بن إسماعيل عن تمام بن نجيح به، فكأنّ ابن حبان يرى أنّه موضوع.

٣٠٩٣/ ٨٠٢٢ ـ «مَا مِن حاكم يحكُمُ بينَ النَّاسِ إلاّ يُحشَرُ يومَ القيامةِ وملَكٌ آخذ بقفَاهُ حتى يوقِفَهُ علَى جهنَّم ثمَّ يرفَعُ رأسَهُ إلى الله: فإنْ قال/ اللّهُ تعالَى: ألقِهِ ألقاهُ في مَهوَى أَربعينَ خَرِيفاً». ٥/٣٩٢

(حم. هق) عن ابن مسعود

قال في الكبير: وفيه أحمد بن خليل فإن كان هو البغدادي فقد قال الذهبي: ضعفه الدارقطني وإن كان القومسي فقد قال أبو حاتم: كذاب.

قلت: بل لو كنت في زمن الدارقطني لضعفك أو في زمن أبي حاتم لقال: إنك كذاب، فأحمد بن الخليل لا يوجد في سند هذا الحديث لا عند أحمد ولا عند البيهقي، قال أحمد:

حدثنا يحيى عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله به.

وقال البيهقي:

أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقري أنبأنا الحسن بن محمد بن إسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن أبي بكر ثنا يحيى بن سعيد به.

٣٠٩٤/ ٨٠٢٦ ـ «مَا مِنْ دُعاءٍ أحب إلى اللّهِ تعالَى مِنْ أنْ يقولَ العبد: اللّهُمَّ ارحمْ أمةَ محمدٍ رحمةً عامةً».

(خط) عن ابي هريرة

قلت: هذا حديث موضوع كما قال ابن حبان في ترجمة عمرو بن محمد الأعسم، وقال: إنّه يروي عن الثقات المناكير ويضع أسامي المحدثين، لا يجوز

الاحتجاج به بحال، ثم روى من طريقه عن عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة هذا الحديث ثم قال: إنّه موضوع، قال: وما أعلم أنّي سمعت بذكر عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد إلاّ في هذا الحديث وكأنّه وضعه اهـ.

وأمّا الذهبي فذكر هذا الحديث في ترجمة عبد الرحمن وقال: إنّه لا يعرف، والحديث كأنّه موضوع.

قلت: بل هو موضوع جزماً، وقد خرجه أيضاً ابن عدي في الضعفاء والدارقطني في العلل ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس.

٣٠٩٥/ ٨٠٣٠ ـ «مَا مِنْ ذنْب بعدَ الشِّرْكِ أعظم عندَ اللّهِ منْ نُطْفَةٍ وضعَهَا رجل في رحمٍ لاَ يَحِل لَهُ».

ابن أبي الدنيا عن الهيثم بن مالك الطائي

قلت: قال ابن أبي الدنيا:

ثنا عمار بن نصر ثنا بقية عن أبي بكر بن أبي مريم عن الهيثم بن مالك به.

وبقية مدلس، وأبو بكر بن أبي مريم ضعيف.

٣٠٩٦/ ٨٠٣٢ ـ «مَا مِنْ ذِي غِنى إلا سَيَوَدُّ يومَ القيامةِ لوْ كانَ إنَّما/ أُوتِيَ منَ الدُّنيا قُوتاً». ٥/٣٩٣

هناد عن أنس

قال: وظاهر صنيع المصنف أنّ هذا لم يخرجه أحد من الستة وهو عجب، فقد خرجه أبو داود عن أنس بلفظ: «ما من أحد غني ولا فقير إلاّ ود يوم القيامة أنّه أوتي من الدنيا قوتاً»، قال ابن حجر: وأخرجه ابن ماجه من طريق نفيع وهو ضعيف... إلخ، قال: وقال العراقي بعد عزوه لأبي داود: فيه نفيع بن الحارث ضعيف... إلخ.

قلت: أمّا ابن ماجه فقد أخرجه [٢/ ١٣٨٧، رقم ٤١٤٠] و[أما][1] عزوه لأبي داود فكذب عليه وعلى العراقي، فإنّ أبا داود لم يخرجه أصلاً والعراقي لم يعزه إليه بل عزاه في المغني لابن ماجه وحده.

والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات من عند ابن حبان وأعلّه بنفيع وقال: إنّه متروك، وتعقّبه المؤلف بأنّ أحمد وابن ماجه خرجاه من طريق نفيع المذكور وبأنّ له شاهداً من حديث ابن مسعود عند أبي نعيم والخطيب في التاريخ

---

(١) في الأصل المخطوط: وأبو، والصواب ما أثبتناه لما يقتضيه السياق.

إلاّ أنّه عند أولهما موقوفاً وعند الثاني مرفوعاً.

٨٠٣٥/٣٠٩٧ ـ «مَا مِنْ رجل يغرِسُ غَرْساً إلاّ كتَبَ اللّهُ لهُ من الأجْرِ قدرَ مَا يخرُجُ من ثَمَرِ ذلكَ الغَرْسِ».

(حم) عن أبي أيوب

قلت: أخرجه أيضاً الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز.

وفي الباب عن أم مبشر الأنصارية، قال أبو نعيم في التاريخ:

حدثنا عبد الله بن محمد بن الحجاج ثنا عبد الرحمن بن الحسن ثنا موسى بن عبد الرحمن بن خالد قال: وجدت في كتاب أبي: ثنا النعمان عن سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أم مبشر الأنصارية قالت: «دخل عليَّ رسول الله ﷺ فقال: من غرس هذا مسلم أو مشرك؟ قلت: لا بل مسلم، قال: ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً إلاّ كان ما يأكل الناس والدواب والطير والسبع له صدقة» وانظر حديث: «من غرس» الآتي.

٨٠٣٨/٣٠٩٨ ـ «مَا مِنْ رجل يعودُ مَرِيضاً مُمسياً إلاّ خرجَ معَهُ سبعون ألفَ ملكٍ يستغفِرُون لَهُ حَتَّى يُصْبِحَ، ومنْ أتاهُ مُصبِحاً خرَج معه/ سبعون ألفَ ملكٍ يستغفِرُونَ لَهُ حَتَّى يُمْسيَ». ٥/٣٩٤

(د. ك) عن علي

قال في الكبير: زاد الحاكم في روايته: «وكان له خريف في الجنة» ثم قال: قال الحاكم: مرفوعاً، وأبو داود: [موقوفاً]، وقد أسند هذا عن علي من غير وجه صحيح عن النبي ﷺ.

قلت: فيه أمران **أحدهما**: قوله: زاد الحاكم في روايته يفيد أنّه اختص بها دون أبي داود وليس كذلك، بل هي عند أبي داود أيضاً كما سأذكره.

ثانيهما: قوله: قال الحاكم: مرفوعاً، وأبو داود: موقوفاً تعبيرٌ فاسد لأنّه إن أراد أنّ الحاكم أخرجه مرفوعاً، وأبو داود موقوفاً، فهو فاسد من وجهين، **أحدهما**: أنّه ليس كذلك بل كلاهما أخرجه مرفوعاً، والمؤلف لا يعزو لأحد الموقوف في هذا الكتاب ولا يذكره فيه، **ثانيهما**: أن «قال» لا تستعمل بمعنى أخرج، وإن أراد أنّ الحاكم قال: روي هذا الحديث مرفوعاً وأبو داود قال: روي موقوفاً ففاسد أيضاً، فإنّهما يسندان وبعد الإسناد يتكلمان على الحديث كسائر أهل التخريج، والواقع أيضاً خلاف ذلك، وإن أراد أنّ راوي الحديث قال عند الحاكم: عن علي مرفوعاً وقال عند أبي داود: موقوفاً ففاسد أيضاً، لأنّه خلاف الواقع، فلم يبق لهذه العبارة معنى مع أنّه ذكرها في الكبير وأعادها في الصغير.

والواقع أنّ أبا داود أخرج الحديث أولاً موقوفاً ثم بعده أخرجه مرفوعاً، فقال [٣/ ١٨٢، رقم ٣٠٩٨]:

حدثنا محمد بن كثير حدثنا شعبة عن الحكم عن عبد الله بن نافع عن علي قال: «ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلاّ خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح وكان له خريف في الجنة، ومن أتاه مصبحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي وكان له خريف في الجنة».

ثم قال [٣/ ١٨٢، رقم ٣٠٩٩]:

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية قال: حدثنا الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عن النبي ﷺ بمعناه ولم يذكر الخريف، قال: ورواه منصور عن الحكم كما رواه/ شعبة [٣/ ١٨٢، رقم ٣١٠٠]: حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن الحكم عن أبي جعفر عبد الله بن نافع غلام الحسن بن علي قال: جاء أبو موسى إلى الحسن بن علي يعوده، وساق معنى حديث شعبة. ٥/ ٣٩٥

قال أبو داود: وأسند هذا عن علي عن النبي ﷺ من غير وجه صحيح اهـ.

وقال الحاكم [١/ ٣٤١، ٣٤٢]:

حدثني علي بن عيسى ثنا مسدد بن قطن ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية ثنا الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: «قال رسول الله ﷺ» فذكره ثم قال: هذا سند صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لأنّ جماعة من الرواة أوقفوه عن الحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر عن ابن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه من حديث شعبة عنهما، وأنا على أصلي في الحكم لراوي الزيادة اهـ.

٣٠٩٩/ ٨٠٤٢ ـ «مَا مِن رجل ينعش بلسانِهِ حقاً فَعَمِلَ بِهِ مَن بعدَهُ إلاّ أُجرِيَ عليهِ أجرهُ إلى يومِ القيامةِ، ثم وفَاهُ اللّهُ تعالَى ثوابَهُ يومَ القيامةِ».

(حم) عن أنس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس بمسلم فقد قال مخرجه أحمد نفسه: عبيد الله بن عبد الله بن موهب لا يعرف، قال الهيثمي: وفيه أيضاً شيخ ابن موهب مالك بن خالد بن حارثة الأنصاري لم أر من ترجمه، وقال المنذري: في إسناده نظر لكن الأصول تعضده.

قلت: فيه أمور، **الأول**: قوله: قال مخرجه أحمد يوهم أنّه قال ذلك في المسند عقب الحديث وليس كذلك، فإنّ أحمد لا يتكلم في المسند على الرجال

وإنّما نُقِلَ ذلك عنه في كتب الجرح والتعديل.

الثاني: أنّ عبيد الله بن عبد الله بن موهب ذكره ابن حبان في الثقات وقال [٥/ ٧٢]: روى عنه ابنه يحيى، ويحيى لا شيء وأبوه ثقة، وإنّما وقعت المناكير في حديثه من قبل ابنه اهـ.

وهذا الحديث ليس من رواية ابنه فهو حديث حسن كما قال المؤلف.

الثالث: أنّ شيخه ليس هو مالك بن خالد، وإنّما تحرف اسم والده على الحافظ الهيثمي، بل هو مالك بن محمد بن حارثة/ الأنصاري كذلك هو في المسند، وكذلك خرجه عبد الله بن المبارك في الزهد قال: ٥/٣٩٦

أخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن موهب عن مالك بن محمد بن حارثة الأنصاري عن أنس به.

وكذلك رواه الطبراني في مكارم الأخلاق من طريق ابن المبارك، ومالك بن محمد بن حارثة هو ابن أبي الرجال، وقد ذكره ابن حبّان في الثقات [٩/ ١٦٤].

٣١٠٠/ ٨٠٤٣ ـ «مَا مِن رَجُلٍ يَنظُر إِلى وَجهِ والدَيهِ نظرَ رحمَةٍ إلاّ كتَبَ اللّهُ لَهُ بِهَا حَجَّة مقبولة مبرورة».

الرافعي عن ابن عباس

قلت: سكت عليه الشارح وهو حديث موضوع كذب، لأنّه من رواية نهشل بن سعيد وهو كذاب.

وقد أخرجه الديلمي من طريق الحاكم في التاريخ:

حدثنا محمد بن حامد ثنا مكي بن عبدان ثنا الحسن بن هارون ثنا منصور بن جعفر عن نهشل عن الضحاك عن ابن عباس به بزيادة: «قالوا: وإن نظر إليه في اليوم مائة مرة قال: نعم الله أكثر وأطيب».

٣١٠١/ ٨٠٤٤ ـ «مَا مِن رجُلٍ يصلِّي عليهِ مائة إلاّ غُفِرَ لَهُ».

(طب. حل) عن ابن عمر

قال في الكبير: ورواه ابن ماجه بمعناه ولفظه: «ما من رجل يصلي عليه أمة من الناس إلاّ غفر له والأمة المائة» انتهى بنصه.

قلت: ما رواه ابن ماجه بهذا اللفظ أصلاً.

٣١٠٢/ ٨٠٤٥ ـ «مَا مِن ساعةٍ تمُر بابن آدم لم يذكُر اللّهَ فيهَا إلاّ حَسِرَ عليهَا يومَ القيامَةِ».

(حل. هب) عن عائشة

قال في الكبير: ظاهر صنيعه أنّ البيهقي خرجه وسلمه. . . إلخ.

قلت: هذا كذب وسخافة، فالمصنف رمز له بعلامة الضعيف.

٣١٠٣/ ٨٠٤٩ ـ «مَا مِنْ شيءٍ إلاَّ يعلمُ أنّي رسولُ اللّهِ إلاّ كفرةَ الجنِّ والإنسِ».

(طب) عن يعلى بن مرة

قال في الكبير: رمز المصنف لصحته وهو زلل، كيف وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة أورده الذهبي في الضعفاء، وفيه علي بن عبد العزيز، فإن كان البغوي فقد كان يطلب على التحديث أو ابن الحاجب فلم يكن/ في دينه بذاك أو الخشاب ٥/ ٣٩٧ فغير ثقة.

قلت: أو المناوي فمغفل، فعلي بن عبد العزيز هو البغوي الإمام الحافظ الثقة، وكونه كان يأخذ على التحديث أجرة لا دخل له في ضعف الحديث وصحته، والذهبي قال: ثقة، لكنّه يطلب على التحديث ويعتذر بأنّه محتاج، قال الدارقطني: ثقة مأمون اهـ.

ثم إنّه من أشهر شيوخ الطبراني الذين أكثر عنهم، ولعله روى عنه [آلافاً] وآلاف من الحديث، أمّا الآخران فلا يشك في كونهما من شيوخ الطبراني، إلاّ الشارح الذي لا يميز بين الطول والعرض في هذا الباب فعلي بن عبد العزيز المعروف بابن حاجب نعمان لا ابن الحاجب كما تصرف فيه الشارح لظنّه أنّ مثل ذلك لا يضر، هو متأخر عن الطبراني مات بعده بإحدى وستين سنة، وكذلك علي بن عبد العزيز الخشاب تأخر بعد الطبراني بمائة وثماني عشرة سنة، وبالرغم من كونه عمر تسعين سنة فإنّه ولد بعد موت الطبراني بثمان وعشرين سنة، فكيف يشك أنّه هو الموجود في سند الطبراني؟! ثم إنّ المصنف لم يرمز للحديث بعلامة الصحيح، وإنّما حرف الناسخ «ض» إلى «ص» مهملة وزادها «حاء» كما يقع في كثير من الأحاديث الواهية أو الموضوعة في المتن.

٣١٠٤/ ٨٠٥٠ ـ «مَا مِنْ شيءٍ أحَبُّ إلَى اللّهِ تعالَى من شَاب تائبٍ، ومَا مِنْ شيءٍ أبغض إلى اللّهِ تعالَى من شيخ مُقيم علَى معاصيهِ، ومَا في الحسنات حسنةٌ أحَبّ إلى اللّهِ تعالَى من حسنة تُعمَلُ في ليلَةِ جمعةٍ أو يوم جُمعةٍ ومَا مِنَ الذنوبِ ذنبٌ أبغضُ إلى اللّهِ من ذنبٍ يُعمَل في ليلةِ جُمعةٍ أو يومِ جُمعَةٍ».

أبو المظفر السمعاني في أماليه

قلت: رمز المصنف لضعفه ولم يبين الشارح علّته، وذلك أنّه من رواية عمرو ابن الحصين وهو متروك، عن الفضل بن عميرة مختلف فيه، عن ميمون الكردي عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي به، أخرجه أبو بكر الإسماعيلي/ قال: ٥/ ٣٩٨

حدثنا أبو بكر محمد بن حبان الباهلي ثنا عمرو بن الحصين ثنا الفضل بن عميرة به، ومن طريقه رواه البندهي في شرح المقامات، ولأوله شاهد من حديث أنس أخرجه أحمد بن عبيد الصفار في مسنده قال:

أخبرنا محمد بن الفضل بن جابر أخبرنا الحكم بن موسى ثنا غسان بن عبيد عن أبي عاتكة طريف بن سليمان عن أنس بن مالك أنّ النبي ﷺ قال: «ما من شيء أحبّ إلى الله من شاب تائب».

ورواه الديلمي في مسند الفردوس من وجه آخر عن أنس.

٣١٠٥/ ٨٠٥١ ـ «مَا مِنْ صباحٍ يُصبِحُ العبادُ إلاَّ مُنادٍ يُنادِي: سبحان الملكِ القُدُوسِ».

(ت) عن الزبير

قال في الكبير عن الصدر المناوي: فيه سفيان بن وكيع وموسى بن عبيدة وهما ضعيفان، وقال الهيثمي: فيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف جداً.

قلت: ما أظنّ هذا صحيحاً عن الحافظ الهيثمي، فإنّ الحديث في الترمذي وهو لا يذكر إلاّ الزوائد اللهم إلاّ أن يكون خرجه بعض من جمع حديثهم بزيادة لم يذكرها الترمذي، والحديث له طريق آخر من حديث أبي سعيد، أخرجه ابن مردك في فوائده تخريج الدارقطني قال:

حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم ثنا عمرو الأودي ثنا وكيع عن خارجة بن مصعب عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «ما من صباح إلاّ وملكان يناديان: سبحان الملك القدوس، وملكان يناديان اللهم أعط منفقاً خلفاً، وأعط ممسكاً تلفاً، وملكان يناديان ويل للرجال من النساء، وويل للنساء من الرجال»، وخارجة بن مصعب ضعيف بل كذبه ابن معين.

٣١٠٦/ ٨٠٥٧ ـ «مَا مِنْ صلاةٍ مفروضَةٍ إلاَّ وبينَ يديْها ركعتان».

(حب. طب) عن ابن الزبير

قال [الشارح]: قال الهيثمي: فيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف.

٥/٣٩٩ **قلت**: سويد وثقه بعضهم والحديث له شواهد/ كثيرة، وقد أخرجه من طريقه أيضاً محمد بن نصر في قيام الليل قال:

حدثنا إسحاق أخبرنا سويد بن عبد العزيز ثنا ثابت بن عجلان عن سليم بن عامر عن عبد الله [بن] الزبير به.

٣١٠٧/ ٨٠٦٤ ـ «ما مِنْ عبدٍ يسترعِيه اللّه رعيَّةً يموتُ يومَ يموتُ وهو غاشٌ

لرعيتِهِ إلاّ حرّمَ اللّهُ عليهِ الجنةَ».

(ق) عن معقل بن يسار

قلت: ورد أيضاً من حديث أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن بن سمرة وجابر بن سمرة ذكرتها مسندة في مستخرجي على مسند الشهاب.

٣١٠٨/ ٨٠٦٦ ـ «ما من عبدٍ يخطُو خُطوةً إلاّ سُئِلَ عنهَا ما أرادَ بِهَا».

(حل) عن ابن مسعود

قال في الكبير: رواه من حديث محمد بن صبيح السماك عن الأعمش عن شقيق عن ابن مسعود، وقال: غريب، وشقيق إن كان الضبي فخارجي أو الأسدي أو ابن حيان فمجهولان ذكره الذهبي.

قلت: هذا والله العجب العجاب فكأنّ هذا الرجل ما ولدته أمه في ميدان الطلب ولا سمع يوماً شيئاً من كتب الحديث، فشقيق هو ابن سلمة أبو وائل الثقة الإمام المشهور أشهر أصحاب عبد الله بن مسعود، وأحد كبار التابعين وعلمائهم لا يشك فيه من شمّ رائحة العلم، والعجب أنّ الذهبي ذكر ممن اسمه شقيق ستة فما أدري لِمَ اقتصر هذا الرجل على ذكر ثلاثة منهم، ولم يشك في كونه أحد الباقين أيضاً فمن كان جاهلاً بالرجال فمثل هذا وإلاّ فلا يكن.

٣١٠٩/ ٨٠٦٧ ـ «مَا مِنْ عبدٍ مسلمٍ إلاّ لَهُ بابانِ في السماء: بابٌ ينزِلُ منهُ رزقهُ وبابٌ يدخلُ فيه عملهُ وكلامهُ فإذا فقدَاه بَكَيا عليهِ».

(ع. حل) عن انس

قال في الكبير: وقال أبو نعيم: لا أعرفه مرفوعاً إلاّ من حديث يزيد الرقاشي وعنه موسى بن عبيدة اهـ. فظاهر صنيع المصنف أنّ هذا هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه، بل بقيّته وتلا هذه الآية: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، فذكر أنّهم/ لم يكونوا يعملون على الأرض عملاً صالحاً يبكي عليهم ولم يصعد لهم ٥/ ٤٠٠ إلى السماء من كلامهم ولا عملهم كلام طيب ولا عمل صالح فيفقدهم فيبكي عليهم.

قلت: فيه أمران: **أحدهما**: أنّ ما نقله عن أبي نعيم من قوله: وعنه موسى بن عبيدة غير موجود في نسختنا، ويرده أيضاً كون أبي نعيم رواه في موضع آخر من غير طريق موسى بن عبيدة، فقال [٣/ ٥٣]:

حدثنا سليمان بن أحمد هو الطبراني ثنا محمد بن عبد الله بن غرس[(١)]

---

(١) في المطبوع من الحلية: ابن عرس، بالعين المهملة.

المصري ثنا ميمون بن كليب ثنا إبراهيم بن مهاجر بن مسمار ثنا صفوان بن سليم عن يزيد بن أبان عن أنس به.

ثم قال: رواه موسى بن عبيدة الربذي عن يزيد الرقاشي مثله اهـ.

فكيف يقول إنّه لا يعلمه إلا من رواية الربذي عن الرقاشي؟!

ثانيهما: قوله: وظاهر صنيعه أنّ هذا هو الحديث بتمامه. . . . إلخ باطل، فإنّ تلك البقية ما عدا ذكر الآية ليست من تمام الحديث، بل هي مدرجة من كلام الراوي، وكأنّها من كلام يزيد الرقاشي ولم يذكرها أبو نعيم في كلا الموضعين ومن له ذوق في الحديث أنّها ليست من كلام النبي ﷺ.

٨٠٦٨/٣١١٠ ـ «مَا مِنْ عبدٍ مِنْ أُمّتي يُصلي عليَّ صلاةً صادقاً بِهَا من قبلِ نفسِهِ إلاّ صلَّى اللّهُ تعالى عليه بها عشرَ صلواتٍ وكتبَ لَهُ بِهَا عشرَ حسناتٍ، ومَحَا بها عنه عشرَ سيِّئاتٍ».

(حل) عن سعيد بن عمير الأنصاري

قال الشارح: صحابي بدري.

قلت: هذا غلط ما هو بصحابي فضلاً عن أن يكون بدرياً، وقد وقع للمصنف هنا وهم أيضاً وهو أنّ الحديث عند أبي نعيم [٨/ ٣٧٣] من رواية سعيد بن عمير عن أبيه، فسقط من قلم المؤلف أو الناسخ قوله عن أبيه، ثم إنّ في الحلية عن أبيه وكان بدرياً فحذف الشارح عن أبيه ونسب قوله وكان بدرياً إلى ابنه، والحديث لأبيه عمير وهو ابن عقبة بن نيار ابن أخي أبي بردة بن نيار، قال الحافظ في الإصابة: روى عنه ولده سعيد، وقد ينسب إلى جده فيقال عمير بن نيار، مدار حديثه/ ـ يعني هذا ـ على أبي الصباح سعيد بن سعيد الثقفي رواه عن سعيد بن عمير، فقال وكيع: عنه عن سعيد بن عمير بن نيار عن أبيه، وقال أبو أسامة: عنه عن سعيد بن عمير بن عقبة بن نيار عن أبيه عن عمه أبي بردة أخرجها النسائي ـ يعني في الكبرى ـ واختلف على وكيع، فقال الأكثر: عنه هكذا ولم يسموا والد عمير، وقال عمار بن أبي شيبة: عنه بهذا السند سعيد بن عمرو الأنصاري ولم يسم والد [عمر] أيضاً اهـ. ٥/٤٠١

قلت: وذكر البخاري في التاريخ الكبير عن أبي أسامة خلاف ما سبق فقال قال أبو أسامة [٢/١/٢/٥٠٢]: عن سعيد بن سعيد سمع سعيد بن عمير بن عقبة بن نيار الأنصاري عن عمه أبي بردة.

فالحديث ما سقط منه ذكر أبيه والكلام على الحديث مذكورٌ في محله وإنّما الغرض بيان أنّ سعيد بن عمير ليس بصحابي ولا هو راوي الحديث عن النبي ﷺ.

٣١١١/ ٨٠٧٢ ـ «مَا مِنْ عبدٍ وَلاَ أمةٍ اسْتغفرَ اللّهَ في كلِّ يوم سبعينَ مرَّة إلاّ غفرَ اللّهُ تعالَى لَهُ سبعمائة ذنبٍ، وقد خَابَ عبدٌ أو أَمَةٌ عمل في اليَومِ والليلةِ أكثرَ من سبعمائةِ ذنْبٍ».

(هب) عن أنس

قال في الكبير: قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، والحسن بن جعفر ـ أي أحد رواته ـ قال السعدي: واه، والنسائي: متروك.

قلت: الراوي المذكور اسمه الحسن بن أبي جعفر بزيادة أداة الكنية في اسم أبيه، وقد اختلف عليه فيه، فرواه الخطيب في التاريخ من طريق أبي العباس الفضل بن حماد النيسابوري:

ثنا أبو جابر ثنا الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن الحسن عن أنس به.

ورواه ابن قانع والحاكم في التاريخ، ومن طريقهما الديلمي في مسند الفردوس من طريق أحمد بن نصر وهي رواية ابن قانع ومن طريق علي بن الحسن الدرايحردي وهي رواية الحاكم كلاهما قال:

حدثنا عبد الملك أبو جابر عن الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن الحر بن الصباح بدل قوله عن الحسن عن أنس به.

٣١١٢/ ٨٠٧٥ ـ «/ مَا مِن عبدٍ مؤمنٍ يخرُج منْ عينَيْه مِنَ الدموعِ مثل رأسِ الذبابِ مِنْ خشيةِ اللّهِ تعالَى فتُصِيبُ حُرَّ وجهِهِ فتَمَسّهُ النارُ أبداً» ٤٠٢/٥

(هـ) عن ابن مسعود

قال في الكبير: ورواه عنه الطبراني والبيهقي، قال الحافظ العراقي: وسنده ضعيف.

قلت: كان الواجب أن يبين علّته وهي أنّه من رواية محمد بن حميد، ويقال فيه حماد بن أبي حميد وهو ضعيف، ومن طريقه أيضاً خرجه الدينوري في المجالسة، وابن شاهين في الترغيب، وأبو عمرو بن حمدان في فوائد الحاج.

٣١١٣/ ٨٠٧٧ ـ «ما من عبدٍ مؤمنٍ إلاّ ولَهُ ذنْبٌ يعتادهُ الفينةَ بعدَ الفينةِ أو ذنبٌ هُو مقيمٌ عليهِ لا يُفارقه حتى يُفارق الدُّنيَا، إنَّ المؤمنَ خُلقَ توّاباً نَسِياً إذَا ذُكِّرَ ذَكَرَ».

(طب) عن ابن عباس

قال في الكبير: وكذا رواه في الأوسط، قال الهيثمي: أحد إسنادي الكبير رجاله ثقات.

قلت: لم يتعرض الشارح لذكر مخرج آخر لهذا الحديث مع أنّه مخرج أيضاً في مسند الشهاب للقضاعي الذي اختصره الشارح ورتب أحاديثه، قال القضاعي:

أخبرنا أبو علي الحسن بن خلف الواسطي ثنا محمد بن المظفر الحافظ ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر أنا محمد بن سليمان الخزاز ثنا مصعب بن المقدام عن أبي معاذ عن جعفر بن إياس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، لكنّه قال: «ما من مؤمن إلاّ وله ذنب يصيبه الفينة بعد الفينة لا يفارقه حتى يفارق الدنيا، وإنّ المؤمن خلق نساء إذا ذُكِرَ ذَكَرَ».

٣١١٤/ ٨٠٧٩ ـ «ما مِن عبدٍ إلاّ ولَهُ صيتٌ في السماءِ فإنْ كانَ صيتُهُ فِي السماءِ حسَناً وُضِعَ في الأرضِ وإنْ كانَ صيتُه فِي السماءِ سَيِّئاً وُضِعَ فِي الأرضِ».

البزار عن أبي هريرة

قال الشارح عن الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

قلت: أخرجه أيضاً البيهقي في الزهد قال:

أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأنا أحمد بن عبيد ثنا الإسفاطي وهو عباس ابن الفضل ثنا/ أبو الوليد ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به. ٤٠٣/٥

وفي الباب عن علي قال الطوسي في أماليه:

حدثنا جماعة عن أبي المفضل يعني الشيباني قال: حدثنا رجاء بن يحيى ثنا يعقوب بن يزيد الأنباري كاتب المنتصر حدثني زياد بن مروان عن جراح بن مليح أبي وكيع عن أبي إسحاق السبيعي عن الحارث عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «يا علي ما من عبد إلاّ وله جواني وبراني ـ يعني سريرة وعلانية ـ فمن أصلح جوانيه أصلح الله عزّ وجلّ برانيه، ومن أفسد جوانيه أفسد الله برانيه، وما من أحد إلاّ وله صيت في أهل السماء وصيت في أهل الأرض، فإذا حسن صيته في أهل السماء وضع ذلك له في أهل الأرض، وإذا ساء صيته في أهل السماء وضع ذلك له في الأرض».

٣١١٥/ ٨٠٨٠ ـ «مَا مِن عبدٍ اسْتَحيا مِنَ الحلالِ إلاّ ابتلاهُ اللّهُ بالحرَام».

ابن عساكر عن أنس

قلت: هذا حديث موضوع ليس هو من كلام رسول الله ﷺ.

٣١١٦/ ٨٠٨٣ ـ «مَا مِن قاضٍ من قُضاةِ المُسلِمينَ إلاّ ومَعَهُ مَلَكَانِ يُسدِّدانه إلى الحقِّ ما لمْ يُرِدْ غيرَه، فإذا أرادَ غيرَه وجارَ مُتعمِّداً تبرأ منهُ الملَكَانِ وَوَكلاهُ إلى نفسِهِ».

(طب) عن عمران بن حصين

قال الشارح: وفيه أبو داود الأعمى كذاب، فرمز المؤلف لحسنه غير صواب.

قلت: المؤلف يحكم للمتن لا للإسناد وهذا الحديث له شواهد متعددة من حديث أبي هريرة عند البزار والطبراني في الأوسط، ومن حديث ابن عباس عند البيهقي في السنن [١٠/ ٨٨]، ومن حديث واثلة بن الأسقع عند الطبراني في الكبير فهو بمجموعها لا ينحط عن درجة الحسن.

٣١١٧/ ٨٠٨٤ ـ «ما مِن قلبٍ إلاَّ وهُو معلَّقٌ بينَ أصبُعَينِ من أصابع الرحمنِ، إن شاءَ أقامَهُ، وإنْ شاءَ أزاغَهُ والميزانُ بيدِ الرحمنِ يرفَعُ أقواماً ويخفِضُ آخرينَ إلى يومِ القيامةِ».

(حم. هـ ك) عن النواس

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف/ حيث أفرد ابن ماجه بالعزو أنّه لم ٥/ ٤٠٤ يخرجه من الستة سواه وليس كذلك، فقد خرجه النسائي في الكبرى عن عائشة، قال الحافظ العراقي: وسنده جيد.

قلت: فيه أمور: **أحدها:** أنّ النسائي لم يخرجه بهذا اللفظ، والحافظ العراقي نفسه قال بعد عزو حديث النواس: وللنسائي في الكبرى نحوه من حديث عائشة.

ثانيها: أنّ سنن النسائي الكبرى ليست من الكتب الستة.

ثالثها: وإذا فهم أنّ المراد أصحاب الكتب الستة فهو غالط، وأيضاً فقد خرجه البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة النواس [٤/ ٢/ ١٢٦] فكان على هذا عزوه إليه أولى.

رابعها: أنّ الحديث قريب منه في سنن الترمذي من حديث أنس كما سبق للمؤلف فكان ذكره أيضاً أولى.

٣١١٨/ ٨٠٨٦ ـ «مَا مِن قوم يقُومُون من مَجلسٍ لا يذكُرُون اللّهَ تعالَى فِيهِ إلاَّ قامُوا عن مثلِ جيفةِ حِمَارٍ، وكانَ ذَلِكَ المجلس عليهِم حسرَةً يومَ القيامَةِ».

(د. ك) عن أبي هريرة

قلت: رواه أبو داود من طريق إسماعيل بن زكريا [٤/ ٢٦٥، رقم ٤٨٥٥]، والحاكم من طريق سليمان بن بلال ومن طريق عبد العزيز بن أبي حازم ثلاثتهم عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به، ورواه ابن السني في اليوم والليلة، وأبو نعيم في الحلية من طريقه [٧/ ٢٠٧]، وله عند الحاكم وغيره طرق أخرى.

٣١١٩/ ٨٠٨٩ ـ «ما مِنْ قوم يكون فيهِم رجلٌ صالحٌ فيموت فيخلفُ فيهِمْ مولودٌ فيسمونَه باسمِهِ إلاَّ خلفهُمُ اللّهُ تعالَى بالحُسنَى».

ابن عساكر عن علي

قلت: هذا حديث كذب على رسول الله ﷺ.

٣١٢٠/ ٨١٠٢ ـ «مَا مِنْ مُسلمٍ تُدرِكُ لَهُ ابنتانِ فيُحسِنُ إليهِمَا ما صحِبَتَاه إلاّ أدخلتاهُ الجَنَّةَ».

(حم. خد. حب. ك) عن ابن عباس

قال في الكبير: وقضية صنيع المؤلف أنّ هذا مما لم يخرج في شيء من الكتب الستة والأمر بخلافه، بل خرجه ابن ماجه عن ابن عباس بهذا اللفظ، وقال: إسناده صحيح وقد عرفت ما فيه.

قلت: نعم، خرجه ابن ماجه ولم يعزه المصنف إليه، فكان ماذا؟! أمّا كونه ٥/٤٠٥ صححه فكذب/ عليه فإنّه لا يصحح الأحاديث، وإنّما صحح ابن القطان صاحبه حديثاً فيه.

٣١٢١/ ٨١٠٨ ـ «مَا مِنْ مُسلمٍ يموتُ يومَ الجمعةِ أو ليلةَ الجمعةِ إلاّ وقاهُ اللّهُ تعالَى فتنةَ القبرِ».

(حم. ت) عن ابن عمرو

قال في الكبير: قال الترمذي: غريب وليس بمتصل ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعاً من ابن عمرو اهـ. لكن وصله الطبراني فرواه من حديث ربيعة عن عياض بن عقبة عن ابن عمرو، وهكذا خرجه أبو يعلى والحكيم الترمذي متصلاً، وخرجه أبو نعيم متصلاً من حديث جابر، فلو عزاه المؤلف لهؤلاء كان أجود.

قلت: فيه أمور، الأول: لو عزاه المصنف إلى هؤلاء لأسخف عليه الشارح سخافته المعهودة بقوله: وظاهر صنيع المصنف أنّ هذا لا يوجد مخرجاً في شيء من الكتب الستة. . . إلخ.

فلما قدم الترمذي في العزو، قال هنا: لو عكس، كما سبق له مراراً أيضاً.

الثاني: أنّ أحمد خرجه من طريق آخر موصولاً من رواية أبي قبيل، قال: سمعت عبد الله بن عمرو، فلو عزاه إليه الشارح لكان أولى أيضاً، فإن قيل هذه الطريق لفظها عند أحمد: «من مات يوم الجمعة وقي فتنة القبر».

فالجواب وهو الثالث: أنّ لفظ حديث جابر عند أبي نعيم كذلك فإنّه قال في الحلية [٣/ ١٥٥، ١٥٦]:

حدثنا عبد الرحمن بن العباس الوراق ثنا أحمد بن داود السجستاني ثنا الحسن ابن سوار أبو العلاء ثنا عمر بن موسى بن الوجيه عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجير من عذاب

القبر، وجاء يوم القيامة عليه طابع الشهداء»، قال أبو نعيم: تفرّد به عمر بن موسى وهو مدني فيه لين.

قلت: بل هو كذاب وضاع، ثم إنّ حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضاً الطحاوي في المشكل من رواية ربيعة بن سيف عن عبد الله بن عمرو، ثم قال: هذا حديث منقطع، فإنّ ربيعة بن سيف لم يلق عبد الله بن عمرو وإنّما كان يحدث عن أبي عبد الرحمن الحبلي عنه، ثم طلبناه من بين ربيعة بن سيف، وبين عبد الله بن عمرو في هذا الحديث، فوجدنا يونس قال:

حدثنا عبد الله بن وهب حدثني الليث/ بن سعد عن ربيعة بن سيف أنّ عبد الرحمن بن قحذم أخبره أنّ ابناً لعياض بن عقبة مات في يوم جمعة فاشتدّ وجده عليه، فقال له رجل من أهل الصدق: «يا أبا يحيى ألا أبشرك بشيء سمعته من عبد الله بن عمرو؟ سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من مسلم يموت. . . .» وذكره. ٥/٤٠٦

وهذا سند صحيح إلى ربيعة بن سيف، وبه يتضح أنّ الطريق الذي وصله منه الحكيم والطبراني وأبو يعلى معلول من ثلاث جهات: وقع فيه سقط رجلين وهما عبد الرحمن بن قحذم، والرجل الذي حدث عقبة بالحديث عن ابن عمرو، ووقع فيه قلب الإسناد وكونه من رواية رجل مجهول.

٣١٢٢/ ٨١٠٩ ـ «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ إلاَّ غُفِرَ لَهُما قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا».

(حم. د. ت. هـ) والضياء عن البراء

قال في الكبير: حسنه الترمذي، وقال الصدر المناوي: فيه الأجلح بن عبد الله الكندي، قال أحمد: له مناكير، وأبو حاتم، كثير الخطأ لكن يكتب حديثه ولا يحتج به.

قلت: الأجلح مختلف فيه وقد وثقه ابن معين والعجلي ويعقوب وسفيان وابن عدي، وادّعى الذهبي أنّ هذا الحديث من مفاريده عن أبي إسحاق عن البراء وليس كما قال، فقد توبع عليه عن أبي إسحاق وعن البراء، فأمّا متابعته فقال أبو عمرو عبد الوهاب بن منده في الأول من فوائده:

أخبرنا محمد بن الحسين بن إسماعيل المدائني بمصر ثنا محمد بن أصبغ بن الفرج المصري ثني أبي ثنا علي بن عابس عن أبي إسحاق الهمداني عن البراء به.

وأمّا المتابعة القاصرة فقد ورد من رواية زيد أبي الحكم، ويزيد بن عبد الله بن الشخير، وأبي داود، ويزيد بن البراء عن أبيه:

أمّا رواية زيد أبي الحكم فقد قدمت الكلام عليها مطولاً في حرف الألف في حديث: «إذا التقى المسلمان. . .».

وأمّا رواية يزيد بن عبد الله بن الشخير فقال ابن السني في اليوم والليلة:

أخبرنا إبراهيم بن محمد بن الضحاك حدثنا محمد بن سحر ثنا عمرو بن عاصم ثنا عمرو بن حمزة/ القيسي ثنا المنذر بن ثعلبة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن البراء بن عازب قال: «لقيت رسول الله ﷺ فصافحته، فقلت: يا رسول الله، هذا من أخلاق العجم أو هذا يكره؟ فقال: إنّ المسلمين إذا التقيا فتصافحا وتكاشرا بود ونصيحة تناثرت خطاياهما بينهما». ٥/٤٠٧

وأمّا رواية أبي داود فقال أحمد [٤/ ٢٨٩]:

حدثنا ابن نمير أنا مالك عن أبي داود قال: «لقيت البراء بن عازب فسلم عليَّ وأخذ بيدي، وضحك في وجهي، قال: تدري لم فعلت هذا بك؟ قلت: لا أدري، ولكن لا أراك فعلته إلاّ لخير، قال: إنّه لقيني رسول الله ﷺ ففعل بي مثل الذي فعلت بك، فسألني فقلت مثل الذي قلت لي، فقال: ما من مسلمين يلتقيان فيسلم أحدهما على صحابه ويأخذ بيده، لا يأخذه إلاّ لله عزّ وجلّ، لا يفترقان حتى يغفر لهما».

وأبو داود وهو الأعمى وهو كذاب، لكن الحديث له شواهد تؤيده.

وأمّا رواية يزيد بن البرّاء فأخرجها القاضي عياض في معجمه قال: أخذ بيدي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المعروف بابن الإمام، وقال: أخذ بيدي أبو محمد عبد الله بن أيوب الفهري، أخذ بيدي أبو الحسن طاهر بن مفرز، أخذ بيدي أبو الفتح نصر بن الحسن الشاشي، أخذ بيدي أبو بكر أحمد بن منصور المقري، أخذ بيدي والدي أبو القاسم منصور بن خلف، أخذ بيدي أبو بكر محمد بن علي النفزي بالنصرة، أخذ بيدي أحمد بن محمد بن زياد الأعرابي بمكة، أخذ بيدي الحسن بن علي بن عفار أخذ بيدي الحسن بن عطية أخذ بيدي قطري الخشاب، أخذ بيدي يزيد بن البراء، قال: أخذ بيدي والدي البراء بن عازب، وقال: «دخلت على رسول الله ﷺ فرحب بي وأخذ بيدي ثم قال: أتدري يا براء لم أخذت بيدك؟ قال: قلت: خيراً يا نبي الله، قال: لا يلقى مسلم مسلماً فيهشّ به ويرحب به ويأخذ بيده إلاّ تناثرت الذنوب بينهما كما يتناثر ورق الشجر اليابس».

وأخرجه أيضاً ابن الأبار في معجم أصحاب الصدفي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أيوب الفهري وأطال في طرقه.

٥/٤٠٨ وفي الباب/ عن ابن عباس وأنس، فحديث ابن عباس قال أسلم بن سهل

الواسطي في تاريخ واسط:

حدثنا وهب بن بقية أخبرني عبيد الله بن سفيان الواسطي عن الأوزاعي عن عبدة بن لبابة عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا لقي المسلم أخاه المسلم فأخذ بيده فصافحه تناثرت خطاياهما من بين أصابعهما كما يتناثر ورق الشجر بالشتاء».

وحديث أنس قال البخاري في التاريخ [٢/ ١/ ٢٥٢]، وأبو يعلى في المعجم كلاهما:

حدثنا خليفة بن خياط ثنا دُرُست بن حمزة ثنا مطر الوراق عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: «ما من عبدين متحابين في الله يستقبل أحدهما صاحبه فيصافحه ويصليان على النبي ﷺ إلاّ لم يتفرقا حتى يغفر لهما ذنوبهما ما تقدّم منها وما تأخر» لفظ أبي يعلى، ولفظ البخاري: «لم يبرحا حتى يغفر لهما»(1)، هكذا أورده البخاري في ترجمة دُرُست بن حمزة، وقال: لا يتابع عليه، وهكذا سماه أبو يعلى في روايته، وعنه رواه ابن السني في اليوم والليلة، ورواه الحسن بن سفيان عن خليفة بن خياط أيضاً فقال: حدثنا درست بن زياد وذكره بمثل لفظ أبي يعلى.

وأخرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة درست بن زياد عن الحسن بن سفيان به وقال في درست بن زياد: وهو الذي يقال له درست بن حمزة كان منكر الحديث جداً يروي عن مطر وغيره أشياء يتخيل إلى من يسمعها أنّها موضوعة، لا يحل الاحتجاج به اهـ.

أمّا البخاري ففرق بينهما فترجم أولاً لدُرُست بن حمزة وأورد الحديث في ترجمته كما سبق [٢/ ١/ ٢٥٢]، ثم ترجم لدرست بن زياد الرقاشي البصري [٢/ ١/ ٢٥٣] وقال: حديثه ليس بالقائم.

٣١٢٣/ ٨١١١ ـ «مَا مِنْ مُصَلٍّ إلاّ ومَلَك عَنْ يَمِينِهِ، وَمَلَكٌ عَنْ يَسَارِهِ، فإنْ أتمَّهَا عَرَجَا بِهَا، وَإِنْ لَمْ يُتِمَّها ضَرَبَا بِهَا وَجْهَهُ».

(قط) في الأفراد عن عمر

قال الشارح: ثم قال ـ يعني الدارقطني ـ: تفرد/ به عبد الله بن عبد العزيز لا يساوي فلساً. ٥/ ٤٠٩

قلت: هذا كذب على الدارقطني، وقد كذب الشارح نفسه في الكبير فقال:

---

(١) في المطبوع من التاريخ الكبير: «لم يبريحا»، وعلق عليه محقق النسخة في الحاشية بما يلي: كذا وفي لسان الميزان «إلاّ لم يفترقا» ولعله هنا «إلاّ لم يبرحا» والله أعلم.

وظاهر صنيع المصنف أنّ مخرجه الدارقطني خرجه وسلمه والأمر بخلافه، بل تعقبه ببيان حاله فقال: تفرّد به عبد الله بن عبد العزيز عن يحيى بن سعيد الأنصاري ولم يروه عنه غير الوليد بن عطاء، قال ابن الجوزي: قال ابن الجنيد: أمّا عبد العزيز فلا يساوي فلساً، حدث بأحاديث كذب اهـ.

فَبيِّنٌ أنّ قوله: لا يساوي فلساً ليس من كلام الدارقطني، بل من كلام ابن الجنيد الذي نقله ابن الجوزي.

ثم في كلامه هذا أمور، **الأول**: الكذب على صنيع المصنف، فإنّه رمز للحديث بعلامة الضعيف.

الثاني: الجهل بمراد الدارقطني أو الكذب عليه، فإنّ كلام الدارقطني هذا لا يفهم منه تسليم ولا اعتراض، وإنّما نص على تفرد الراوي بالحديث الذي هو موضوع كتابه الأفراد، فإنّه موضوع للأحاديث التي انفرد بها راو ولم يروها غيره، إمّا تفرداً مطلقاً، وإمّا تفرداً نسبياً، ثم إنّه تارة يكون المتفرد ضعيفاً كهذا، وتارة يكون ثقة ككثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها، ومنها حديث: «إنما الأعمال. . .».

فقوله: وظاهر صنيع المؤلف أنّه سلمه والأمر بخلافه ـ جهل بقواعد الحديث؛ لظنه أنّ ذلك تعقب، وليس هو منه في شيء.

الثالث: أنّه أطلق عبد الله بن عبد العزيز، وهو في الرواة متعدد فكان فيه إيهام، والواقع أنّه عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد.

٣١٢٤/ ٨١١٨ ـ «مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدَهُ أفضَلَ مِنْ أدَبٍ حَسَنٍ».

(ت. ك) عن عمرو بن سعيد بن العاص

قلت: أخرجه أيضاً أحمد وابنه عبد الله، وعبد بن حميد، والبخاري في التاريخ الكبير، وعلي بن عبد العزيز البغوي في المعجم، وابن حبان في الضعفاء، والقضاعي في مسند الشهاب، والبندهي في شرح المقامات، كلهم من طريق عامر بن أبي عامر، وهو عامر بن صالح/ الخزاز، وقد قال ابن معين: كذاب، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، لا يحلّ كتب حديثه إلاّ على جهة التعجب. ٥/٤١٠

٣١٢٥/ ٨١٢٢ ـ «مَا وُلِدَ في أهلِ بَيْتٍ غُلاَمٌ إلاّ أَصْبَحَ فِيهم عِزٌّ لَمْ يَكُنْ».

(طس. هب) عن ابن عمر

قلت: أخرجه أيضاً أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال:

حدثنا أبو محمد بن حيان ثنا عبد الرحمن بن الحسن ثنا الحسين بن منصور

الواسطي ثنا موسى بن إسماعيل البجلي ثنا هاشم بن صبيح عن أبي أنس المكي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر به.

وقال البندهي في شرح المقامات:

أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بن محمد المشاط أنا أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري أنا أبو المظفر محمد بن عثمان المكي أنا جدي أبو الحسن علي ابن أحمد بن يزيد المالكي ثنا أبو حفص عمر بن محمد بن يحيى الهمداني ثنا أبو عبد الرحمن الحسين بن منصور ثنا موسى بن إسماعيل به.

٣١٢٦/ ٨١٢٦ ـ «مَانِعُ الزَّكَاةِ يَوم القِيَامَةِ في النَّار».

(طص) عن انس

قال في الكبير: قال الحافظ ابن حجر: إن كان هذا محفوظاً فهو حسن، وفيه رد على قول ابن الصلاح: لم نجد له أصلاً.

قلت: ومع هذا فله طريق آخر من حديث علي عليه السلام أخرجه الطوسي في أماليه من طريق أبي المفضل الشيباني قال:

حدثنا المفضل بن محمد بن المسيب البيهقي ثنا هارون بن عمر المجاشعي ثنا محمد بن جعفر بن محمد حدثنا أبي أبو عبد الله، قال المجاشعي: وحدثنا الرضا علي بن موسى عن أبيه عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عن آبائه متصلاً إلى رسول الله ﷺ قال: «مانع الزكاة يجر قصبه في النار....». الحديث.

٣١٢٧/ ٨١٣٠ ـ «مَثَلُ الجَلِيس الصَّالِح والجَلِيس السُّوءِ، كَمَثَلِ صَاحِبِ المِسْكِ وَكِيرِ الحدَّادِ، لا يَعْدِمُكَ مِنْ صَاحِبِ المِسْكِ إمَّا تَشْتَرِيَهُ أو تَجِدَ رِيحَهُ، وكيرُ الحدَّادِ يخرِقُ بيتَكَ أَوْ ثوْبَكَ أَوْ تَجِد مِنْهُ ريحاً خَبيثَةً».

(خ) عن أبي موسى

قلت: لم يعلم الشارح أنّ هذا الحديث متفق عليه، وأنّه في صحيح مسلم أيضاً، وإلاّ لأسخف على عادته، ولكنّه في صحيح مسلم مصدر بـ «إنما» في أوله، وقد ذكره المؤلف في حرف الهمزة/ وعزاه لهما. ٥/ ٤١١

٣١٢٨/ ٨١٣١ ـ «مَثَلُ الجَليسِ الصَّالِحِ مَثَلُ العطَّار، إنْ لَمْ يُعطِكَ مِنْ عطْرِهِ أصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ».

(د. ك) عن انس

قلت: أخرجه أيضاً ابن حبان في روضة العقلاء وقال: أخطأ فيه شبيل، لأنّ أنس بن مالك سمع هذا الحديث من أبي موسى.

٣١٢٩/ ٨١٣٤ ـ «مَثَلُ العَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ[١] وينْسَى نَفْسَهُ كَمَثَلِ السِّرَاجِ يُضِيءُ للنَّاسِ ويَحْرِقُ نَفْسَهُ».

(طب) والضياء عن جندب

قال في الكبير: قال الهيثمي: رواه الطبراني من طريقين في أحدهما ليث بن أبي سليم مدلس، وفي آخر علي بن سليمان الكلبي ولم أعرفه، وبقية رجالهما ثقات اهـ. وقضية صنيع المؤلف أنّ ما أورده هو الحديث بتمامه والأمر بخلافه، بل بقيّته عند مخرجه الطبراني: «ومن سمع الناس بعلمه سمع الله به، واعلموا أنّ أول ما ينتن من أحدكم إذا مات بطنه. . .» الحديث.

قلت: هذان حديثان رواهما الطبراني بلفظين اختار منهما المؤلف ما وافقه فيه الضياء المقدسي، قال الطبراني [٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦، رقم ١٦٨١]:

حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي والحسن بن علي العمري[٢] قالا: حدثنا هشام بن عمار ثنا علي بن سليمان الكلبي ثنا الأعمش عن أبي تميمة الهجيمي عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل العالم الذي يعلم الناس الخير ولا يعمل به كمثل السراج يضيء للناس ويحرق نفسه»، هكذا أخرجه الطبراني كما أورده المؤلف، وهكذا ذكره الحافظ ابن كثير في التفسير عند قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: غريب من هذا الوجه.

٣١٣٠/ ٨١٣٥ ـ «مَثَلُ القلْبِ مَثَلُ الرِّيشَةِ تُقَلِّبُهَا الرِّيَاحُ بِفَلاَةٍ».

(هـ) عن أبي موسى

٥/ ٤١٢ قال في الكبير: وظاهر صنيع المؤلف أنّه لم يره لأعلى من ابن/ ماجه، ولا أحقّ بالعزو منه، مع أنّ الإمام أحمد رواه أيضاً باللفظ المذكور.

قلت: كم مرة يصرح بأنّ العزو إلى أحد الكتب الستة أولى من العزو إلى مسند أحمد، ويؤيد ذلك بنقل يكرره كل مرة عن مغلطاي أنّه قال: لا يعزى حديث إلى غير الكتب الستة وهو في أحدها بلفظه أو معناه، ولكن ذلك عندما يورد المصنف حديثاً في بابه ويعزوه لغير أهل الكتب الستة، ويكون هو في أحدها بلفظ آخر، قد ذكره في موضع آخر من هذا الكتاب نفسه، وهنا لما عزا الحديث لابن ماجه عكس الشارح المسألة، لأنّ غرضه التعنّت، ثم لم يخف الله تعالى وأيّد وقاحته هذه بالكذب على عادته، فقال: مع أنّ الإمام أحمد رواه باللفظ المذكور، والإمام أحمد رواه بلفظ: «إنما سمي القلب من تقلبه، إنّما مثل القلب. . .»

---

(١) في النسخة المطبوعة من فيض القدير: «يعلم الناس الخير».

(٢) في المطبوع من المعجم الكبير: الحسن بن علي المعمري.

الحديث، فهذا لفظ يذكر في حرف الهمزة وقد ذكره المؤلف فيه، ثم إنّ الحديث له طريق آخر من حديث أنس أخرجه القضاعي في مسند الشهاب الذي رتبه الشارح، فأين كان عن استدراكه؟!

وقد استخرجت عليه من فوائد ابن السبط وكلاهما ـ أعني: هو والقضاعي ـ خرجاه من طريق ابن الأعرابي في معجمه قال:

حدثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي سفيان عن أنس به مثله.

٣١٣١/ ٨١٣٧ ـ «مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ العِلْمَ فِي صِغَرِهِ كالنَّقْشِ عَلَى الحَجَرِ، وَمَثَلُ الَّذِي يتعلَّمُ العِلْمَ فِي كِبَرِهِ كَالَّذِي يَكتُبُ عَلَى المَاءِ».

(طب) عن أبي الدرداء

قال في الكبير: قال المصنف في الدرر: سنده ضعيف.

قلت: أورد ابن الجوزي في الموضوعات هذا الحديث من حديث أبي هريرة، وتعقّبه المؤلف بأنّ له طرقاً وشواهد، منها حديث أبي الدرداء هذا، فراجعه في اللآلي المصنوعة تستفد، والشارح أهمل ذلك عن قصد لغرض سيىء.

٣١٣٢/ ٨١٣٨ ـ/ «مَثَلُ الذِي يَتَعَلَّمُ العِلمَ ثُمَّ لا يُحَدِّثُ بِهِ كَمَثَلِ الذِي يَكْنِزُ الكَنْزَ فَلاَ يُنْفِقُ مِنْهُ». ٥/ ٤١٣

(طس) عن أبي هريرة

قال الشارح: وفيه ابن لهيعة.

قلت: راجع باب: جامع لنشر العلم من كتاب العلم لابن عبد البر ففيه طرق وشواهد لهذا الحديث.

٣١٣٣/ ٨١٣٩ ـ «مَثَلُ الذِي يَجْلِسُ يَسْمَعُ الحِكْمَةَ وَلاَ يُحَدِّثُ عَنْ صَاحِبِهِ إلاّ بشَرِّ مَا يَسْمَعُ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى رَاعِياً فَقَالَ: يَا رَاعِي، أَجْزِرْنِي شَاةً مِنْ غَنَمِكَ، قَالَ: اذْهَبْ فَخُذْ بِأُذُنِ خَيْرِهَا شَاةً، فَذَهَبَ فَأَخَذَ بِأُذُنِ كَلْبِ الغَنَمِ».

(حم. هـ) عن أبي هريرة

قال الشارح: قال الهيثمي كالعراقي: وإسناده ضعيف، فقول المؤلف حسن ممنوع.

قلت: الهيثمي لم يقل: ضعيف، بل قال كما نقله الشارح نفسه في الكبير: فيه علي بن زيد مختلف في الاحتجاج به اهـ.

وهو من شرط الحسن على رأي بعضهم ولذلك حسنه المؤلف، ثم إنّ الحديث

معزو في المتن لابن ماجه وليس هو فيه[١].

٣١٣٤/ ٨١٤٠ ـ «مَثَلُ الذِي يَتَكَلمُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَالإمامُ يَخطُبُ مَثَلُ الحِمَار يَحْمِلُ أسْفَاراً، وَالّذِي يَقُولُ لَهُ: أنْصِتْ، لاَ جُمُعَةَ لَهُ».

(حم) عن ابن عباس

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، وفيه محمد بن نمير أورده الذهبي في الضعفاء وقال: ضعفه الدارقطني، ومجالد الهمداني قال أحمد: ليس بشيء، وضعفه غيره.

قلت: ابن نمير الذي في السند هو شيخ أحمد «عبد الله بن نمير» وهو ثقة متفق عليه احتج به الشيخان والجميع، والعجب أنّ الذهبي لم يذكر في الضعفاء إلاّ محمد بن نمير الفارابي، وقال فيه: لا أعرفه، عده البيلماني فيمن يضع الحديث اهـ.

ولم يقل: ضعفه الدارقطني، ولكن بعده بترجمة أخرى قال: محمد بن نهار شيخ لابن نجيح ضعفه الدارقطني، يقال له: ابن أبي الحياة اهـ.

فأتى الشارح بهذه الأعجوبة كسائر أقواله، فجعل عبد الله بن نمير الثقة هو محمد بن نمير المتأخر عنه، ثم انتقل من هذا إلى رجل آخر اسم والده نهار ونقل ما قيل فيه إلى الذي قبله بترجمة.

وأمّا مجالد فصدوق وقد روى له مسلم مقروناً، وإنّما ضعف للوهم.

٥/٤١٤ ٣١٣٥/ ٨١٤٢ ـ «/ مَثَلُ الذِي يُعِينُ قَوْمَهُ عَلَى غَيرِ الحقِّ مَثَلُ بَعِيرِ تَرَدَّى وهُوَ يُجَرُّ بِذَنَبِهِ».

(هق) عن ابن مسعود

قال في الكبير: وقضية تصرف المصنف أنّ هذا لم يخرج في شيء من الكتب الستة والأمر بخلافه، فقد عزاه المنذري وغيره إلى أبي داود وكذا ابن حبان.

قلت: أبو داود ذكر سند الحديث ولم يسق متنه، فإنّه قال:

حدثنا النفيلي ثنا زهير عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: «من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي ردى فهو ينزع بذنبه»، فهذا موقوف على ابن مسعود، ولو كان مرفوعاً لما ذكره المؤلف هنا، بل في حرف حق، ثم قال أبو داود:

حدثنا ابن بشار ثنا أبو عامر ثنا سفيان عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٣٩٦ ـ ١٣٩٧، رقم ٤١٧٢) من حديث أبي هريرة به مثله.

عبد الله عن أبيه قال: انتهيت إلى النبي ﷺ وهو في قبّة من أدم فذكر نحوه اهـ.

فلم يسق لفظ المرفوع، والمنذري حمل لفظه على لفظ ابن حبان وعزاه لهما معاً، وذلك سائغ عند أهل الحديث الذين يؤلفون على الأبواب، أمّا من يؤلف على الحروف كالمؤلف فلا إذ لو عزا هذا اللفظ بخصوصه إلى أبي داود لكان كاذباً لأنّه لا يوجد فيه.

٣١٣٦/ ٨١٤٧ ـ «مَثَلُ المؤمِنِ مَثَلُ النَّحْلَةِ لا تَأْكُلُ إلاّ طَيِّباً وَلاَ تَضَعُ إلاّ طَيِّباً».

(طب. حب) عن ابي رزين

قال الشارح: مصغراً.

قلت: هذا خطأ فاحش، وكل أخطاء هذا الرجل فاحشة مضحكة، بل هو رزين مكبراً.

٣١٣٧/ ٨١٤٩ ـ «مَثَلُ المؤمِنِ مَثَلُ السُّنبُلَةِ تَسْتَقِيمُ مَرَّةً وَتَخِرُّ مَرَّةً، وَمَثَلُ الكَافِرِ مَثَل الأرزةِ لا تَزَال مُسْتَقِيمَةً حَتَّى تَخِرَّ وَلاَ تَشْعُرَ».

(حم) والضياء عن جابر

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه، قال الهيثمي: وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف، ورواه عنه البزار باللفظ المزبور بسند رجاله ثقات اهـ. وبه يعرف أنّ المصنف لو عزاه للبزار لصحة سنده كان أولى.

قلت: / فيه أمور، **الأول**: أنّه مرّ قريباً في حديث: «مثل القلب مثل الريشة» أنّ المؤلف عزاه لابن ماجه، فتعقبه الشارح بأنّه قد خرجه من هو أحقّ وأولى بالعزو منه وهو أحمد، وأنّ الأولى كان عزوه إليه، وهنا عكس المسألة وجعل العزو إلى البزار الذي ليس هو من الكتب الستة أولى. ٥/ ٤١٥

الثاني: أنّ المؤلف عزاه لأحمد والضياء فمن أدراه أن الضياء ـ وهو كتاب خاص بالصحيح ـ خرجه من طريق ابن لهيعة أيضاً.

الثالث: أنّ المؤلف قرن العزو لأحمد بالضياء وهو أولى من مسند البزار.

الرابع: أنّ ابن لهيعة إمام صدوق وحديثه حسن كما يحكم به الحافظ الهيثمي نفسه.

[الخامس][١]: أنّ القضاعي خرجه في مسند الشهاب من غير طريق [ابن لهيعة][٢]، وهو قد رتب أحاديث الشهاب، فلم لم يعزه إليه؟! ولم يجعل التبعة دائماً

---

(١) سقط في الأصل ولا يستقيم السياق إلاّ بها.

(٢) في الأصل المخطوط: القضاعي.

على المؤلف ولا يجعل شيئاً منها على نفسه؟!

٣١٣٨/ ٨١٥٥ ـ «مَثَلُ المؤمِنِينَ في تَوَادِّهِمْ وَتَراحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بالسَّهَرِ والحُمَّى».

(حم. م) عن النعمان

قال في الكبير: وظاهر صنيع المصنف أنّ ذا مما تفرد به مسلم عن صاحبه والأمر بخلافه، بل خرجه البخاري في الأدب، لكنّه أبدل «مثل» بـ «ترى» والكل بحاله.

قلت: هذا جوابه فيه.

٣١٣٩/ ٨١٦٠ ـ «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المِلْحِ فِي الطَّعَامِ لاَ يَصْلُحُ الطَّعَامُ إلاّ بِالْمِلْحِ».

(ع) عن أنس

قال الشارح: ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم، فقول المؤلف: حسن، ممنوع.

قلت: إسماعيل بن مسلم المكي كان فقيهاً مفتياً صدوقاً إلاّ أنّه كان يهم فضعفوه لأجل ذلك، وهذا الحديث سمعه ابن المبارك منه، فقال في كتاب الزهد: أخبرنا إسماعيل المكي عن الحسن عن أنس به، وفي آخره قال الحسن: فقد ذهب ملحنا فكيف نصلح؟!

ومن طريق ابن المبارك خرجه أبو يعلى والبغوي في التفسير وغيرهما، وابن المبارك أحد من ضعف إسماعيل المذكور، وترك الرواية عنه، فلمّا حدث عنه بهذا الحديث دلّ على أنّه رأى أنّ هذا ليس مما يوهم فيه لقلّة سنده ومتنه، وإذا كان كذلك فالحديث حسن.

٥/٤١٦ **٣١٤٠/ ٨١٦١ ـ «/ مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ المطرِ، لاَ يُدرَى أَولهُ خَيْرٌ أَم آخره».**

(حم. ت) عن أنس

(حم) عن عمار

(ع) عن علي

(طب) عن ابن عمر، وعن ابن عمرو

قلت: أوردت أسانيد هذه الطرق في مستخرجي على مسند الشهاب.

٣١٤١/ ٨١٦٢ ـ «مَثَلُ أهْل بيتِي مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجا، وَمَنْ تَخلّفَ عَنْهَا غَرِقَ».

[البزار عن ابن عباس، وعن ابن الزبير (ك) عن أبي ذر]

قلت: أوردت الكثير من أسانيده وطرقه في مستخرجي على مسند الشهاب.

٣١٤٢/ ٨١٦٣ ـ «مَثَلُ بِلالٍ كَمَثَلِ نَحْلَةٍ، غَدَتْ تَأْكُلُ مِنَ الحُلوِ وَالمُرِّ، ثُمَّ يُمْسِي حُلْواً كُلَّهُ».

الحكيم عن أبي هريرة

قال في الكبير: ورواه عنه أيضاً الطبراني باللفظ المزبور، فلو عزاه إليه كان أولى، قال الهيثمي: إسناده حسن، فعدول المصنف للحكيم واقتصاره عليه من ضيق العطن، وقد ذكر المصنف عن ابن الصلاح والنووي أنّ الكتب المبوبة أولى بالعزو إليها والركون؛ لما فيها من المسانيد وغيرها، لأنّ المصنف على الأبواب إنّما يورد أصحّ ما فيه فيصلح الاحتجاج به.

قلت: سبحان الله، يفعل الجاهل المغفل بنفسه ما لا يفعل العدو بعدوه، فهذا الرجل قد ردّ على نفسه بنفسه وبحث على حتفه بظلفه، وانتصر للمؤلف وأجاب عنه من حيث أراد الانتقاد عليه، فنوادر الأصول للحكيم الترمذي الذي عزا المؤلف إليه مصنَّفٌ على الأبواب، ومعجم الطبراني الذي لامه الشارح على عدم العزو إليه مصنف على أسماء الرجال، فاعجب لصنع الله بهذا الرجل! وكيف يؤدبه على إجرامه وهو متماد في غيّه مطاوع لما في نفسه؟!

٣١٤٣/ ٨١٧٠ ـ «مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ».

(حم. طب. هب) عن جابر

قال في الكبير: هذا الحديث له طرق عديدة وهذا الطريق كما قاله العلائي وغيره أعدلها، فمن ثم عدل لها المصنف واقتصر عليها، ومع ذلك فيه يوسف بن أسباط الزاهِد، أورده الذهبي في الضعفاء، وقال أبو حاتم: صدوق يخطىء كثيراً، وفي اللسان عن ابن عدي: حديث لا أعرفه/ إلاّ من حديث أصرم، والعباس ٤١٧/٥ الراوي عنه في عداد الضعفاء، وقال الهيثمي: فيه عند الطبراني يوسف بن محمد بن المنكدر متروك، وقال الحافظ في الفتح بعد ما عزاه لابن عدي والطبراني في الأوسط: فيه يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه، وقال ابن عدي: لا بأس به.

قلت: فيه من التخليط والخبط والوهم أمور، **الأول**: أنّ هذا الحديث ليس له طرق متعددة ولم يرد مسنداً إلاّ من حديث جابر بن عبد الله ولم يرو عنه إلا من طريق يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر، ومن هذا الطريق خرجه ابن حبان في الصحيح، وفي روضة العقلاء، والطبراني في المعجم، وفي مكارم الأخلاق، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق له، وابن الأعرابي في المعجم، والعسكري في الأمثال، والقضاعي في مسند الشهاب، وأبو نعيم في الحلية [٨/ ٢٤٦]، وفي تاريخ أصبهان، والخطيب في التاريخ، وقال أبو

نعيم [٨/ ٢٤٦]: تفرّد به يوسف عن الثوري.

وقد أوردت أسانيدهم إليه في مستخرجي على مسند الشهاب، والحافظ العلائي لم يقل ذلك في خصوص هذا الحديث، بل قال ذلك في أحاديث المداراة لا بخصوص هذا اللفظ، فإنّه ورد فيها أحاديث ضعيفة أفردها بعضهم بالتأليف كما حكاه السخاوي.

الثاني: أنّ يوسف بن أسباط ثقة عابد زاهد، وكونه كان يهم لا يضرّ في مثل هذا الحديث، ولذلك صححه ابن حبان.

الثالث: قوله: وفي اللسان عن ابن [عدي] حديث لا أعرفه... إلخ، تخليط لإسناد بإسناد، وإدخال حديث في حديث، فابن [عدي] أورد في ترجمة أصرم بن حوشب من رواية العباس بن الحسين البلخي عنه عن مندل عن مغيرة عن إبراهيم رفعه مرسلاً أو معضلاً: «مداراة الناس صدقة»، ثم قال: لا أعرفه إلاّ من حديث أصرم، والعباس الراوي عنه في عداد الضعفاء الذين يسرقون الحديث اهـ.

فابن عدي يتكلم على هذا المتن الذي هو من رواية إبراهيم ويقول: إنّه لا يعرفه من هذا الوجه إلاّ من حديث أصرم، وأصرم بن حوشب وضاع، فإذا قال هذا في الكلام على حديث جابر/ المعروف المشهور بين أهل الحديث الذي لا يجهله منهم من هو دون ابن عدي فضلاً عنه ـ جهل بالحديث بالمرّة. ٥/٤١٨

تنبيه

عزا الحافظ الهيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط ثم قال: وفيه يوسف بن محمد بن المنكدر متروك، وقال ابن عدي: أرجو أنّه لا بأس به اهـ.

وقلده الحافظ في الفتح فنقل عبارته، وأرى الهيثمي واهماً في قوله: إنّه من رواية يوسف بن محمد بن المنكدر، وكأنّه لما وقع في الإسناد يوسف بن أسباط ومحمد بن المنكدر انتقل ذهنه من يوسف بن أسباط إلى يوسف بن محمد بن المنكدر، فإنّ الحديث أخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق قال:

حدثنا يحيى بن عبد الباقي ثنا المسيب بن واضح ثنا يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية عن الطبراني قال: حدثنا يحيى بن عبد الباقي به.

وأبو نعيم إنّما يسند غالباً عن الطبراني من المعجم الأوسط، فليحرر هذا، والله أعلم.

٣١٤٤/ ٨١٧٣ ـ «مَرَّ رَجُلٌ بِغُصْنِ شَجَرَةٍ عَلَى ظَهْرِ طَرِيق فَقَالَ: وَاللّه لأُنَحِّيَنَّ هَذا عَن المُسْلِمِينَ لا يُؤْذِيهِم، فَأُدْخِلَ الجَنَّةَ».

(حم. م) عن أبي هريرة

قال في الكبير: ظاهره أنّه مما تفرد به مسلم عن صاحبه وليس كذلك، فقد عزاه الصدر المناوي وغيره لهما معاً.

قلت: لفظ البخاري: «بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه، فشكر الله له فغفر له»، فأين هذا اللفظ الذي محله حرف الباء من هذا؟!

٣١٤٥/ ٨١٧٩ ـ «مَشْيُكَ إلى المسْجِدِ وانصِرَافُكَ إلى أهْلِكَ فِي الأَجْرِ سَوَاءٌ».

(ص) عن يحيى بن أبي يحيى الغساني مرسلاً

قلت: رمز المؤلف لضعفه ولم يبين الشارح علّته وهو من رواية أبي بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، كذلك رواه ابن المبارك في الزهد قال: أخبرنا أبو بكر بن أبي مريم عن يحيى بن أبي يحيى الغسّاني به مثله.

٣١٤٦/ ٨١٨٣ ـ «/مَعَ كُلِّ خَتْمَةٍ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ». ٥/ ٤١٩

(هب) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن بشكوال في الصلة من طريق أبي بكر الخطيب عن أبي حازم العبدري عن أبي بكر الإسماعيلي:

حدثنا عبد الله بن ياسين حدثنا حمدون بن أبي عبادة ثنا يحيى بن هاشم عن مسعر عن قتادة عن أنس به.

٣١٤٧/ ٨١٨٤ ـ «مَعَ كُلِّ فَرْحَةٍ تَرْحَةٌ».

(خط) عن ابن مسعود

قال في الكبير: خرجه (خط) في ترجمة أبي بكر الشيرازي وفيه حفص بن غياث، أورده الذهبي في الضعفاء وقال: مجهول.

قلت: فيه أمران، أحدهما: قوله أخرجه في ترجمة أبي بكر الشيرازي خطأ من جهة وإحالة بباطل من جهة، فإنّه أخرجه في ترجمة محمد بن العباس بن الفضيل أبي بكر البزاز لا الشيرازي، ثم ذكر الكنية مجردة تسويد للورق بلا فائدة.

ثانيهما: أنّ حفص بن غياث المذكور في السند ثقة معروف مشهور متفق على الاحتجاج به في الصحيحين وغيرهما، وهو كوفي عبر عنه الذهبي بأحد الأئمة الثقات، وأمّا الذي قال فيه الذهبي: مجهول، فهو بصري روى عن ميمون بن مهران.

والحديث خرجه الخطيب من رواية علي بن عبد الصمد: ثنا مسروق بن المرزبان ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله به مرفوعاً.

ورواه أحمد في الزهد عن وكيع: ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفاً: «مع كل فرحة ترحة، وما ملىء بيت صبرة إلاّ ملىء عبرة».

ورواه القضاعي في مسند الشهاب من طريق ابن المبارك في الزهد: أنا عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير مرسلاً أنّ رسول الله ﷺ [قال]: «والذي نفس محمد بيده ما امتلأت دار صبرة إلاّ امتلأت عبرة، وما كانت فرحة إلاّ تبعتها ترحة».

٣١٤٨/٨١٨٧ ـ «مُعْتَرَكُ المَنَايَا مَا بَيْنَ السِّتِّينَ إلى السَّبْعِينَ».

الحكيم عن أبي هريرة

٥/٤٢٠ قال في الكبير: وفيه محمد بن ربيعة أورده الذهبي في ذيل الضعفاء/ وقال: لا يعرف وكامل أبو العلاء أورده الذهبي في الضعفاء وقال: جرحه ابن حبان، ولم يصب المؤلف في اقتصاره على الحكيم لما فيه من إيهام أنّه لا يوجد مخرجاً لأحد من المشاهير مع أنّ البيهقي خرجه في الشعب باللفظ المزبور عن أبي هريرة، وكذا الخطيب في التاريخ، وأبو يعلى والديلمي والقضاعي، وضعفه في الفتح بإبراهيم بن الفضل.

قلت: فيه من البلايا والمخازي أمور، **أحدها**: الكذب الصراح، قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول في الأصل الثالث والأربعين ومائة[1]:

حدثنا يحيى بن المغيرة بن سلمة المخزومي أبو سلمة ثنا ابن أبي فديك ثنا إبراهيم بن الفضل بن سلمان عن المقبري عن أبي هريرة به، فلا وجود كما ترى لمحمد بن ربيعة ولا لكامل أبي العلاء فيه.

ومن هذا الطريق خرجه أبو يعلى والقضاعي والخطيب، فأبو يعلى عن أبي موسى الأنصاري عن ابن أبي فديك، والقضاعي من طريق عبد الله بن عبد الحميد القرشي عن ابن أبي فديك، والخطيب من طريق القاسم بن بشر عن ابن أبي فديك بسنده.

ثانيها: أنّ محمد بن ربيعة وكامل أبا العلاء موجودان في سند حديث: «أعمار

(١) هو في الأصل الثاني والأربعين والمائة (٢/ ٦٧٧).

أمّتي ما بين الستين إلى السبعين» الذي خرجه الترمذي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري: ثنا محمد بن ربيعة عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة، وقد تقدّم للمؤلف ذكره في حرف الهمزة.

ثالثها: أنّ محمد بن ربيعة الذي قال فيه الذهبي لا يعرف، ليس هو المذكور في سند هذا الحديث، بل هذا محمد بن ربيعة الكلابي الرواسي معروف مشهور روى عنه أحمد وابن معين، وإبراهيم بن موسى الرازي، وقتيبة بن سعيد وجماعة يطول عدهم جداً، ووثقه ابن معين وأبو داود وأبو حاتم الرازي والدارقطني وابن حبان.

وأمّا المجهول فقال فيه الذهبي: محمد بن ربيعة ويقال: بشر بن ربيعة، شيخ للأعمش لا يعرف اهـ.

فهو أكبر من الذي قبله، لأنّه يروي عن الأعمش وهذا من أقرانه.

رابعها: أنّ كاملاً أبا العلاء وثقه جماعة فلا يليق الاقتصار/ على ذكر جرح ابن حبان. ٤٢١/٥

خامسها: قوله: أورده الذهبي في ذيل الضعفاء كذب صراح، فإنّ الذهبي أورده في الميزان الذي يسميه الشارح بالميزان أحياناً وبالضعفاء أحياناً، وبالضعفاء والمتروكين أحياناً، وكل هذا لا خطر فيه وإن كان تدليساً، أما ذيل الضعفاء فكذب صراح، لأن الذيل غير المذيل عليه، والكلام الذي نقله موجود في الضعفاء، على أني لا أعتقد أنّ للذهبي ذيلاً على الضعفاء، وإن كان عنده فهي طامة أخرى، فإنّ المذكور في الأصل لا يذكر في الذيل.

سادسها: قوله: ولم يصب في اقتصاره على الحكيم كذب أيضاً، فإنّه ما قال أحد إنّ ذلك خطأ، ولن يقوله إلاّ جاهل متعنّت مثل الشارح.

سابعها: أنّه رجع أخيراً فنقل عن الحافظ أنّه ضعفه بإبراهيم بن الفضل، ونسي أنّه ذكر في أول الكلام أنّ علّته محمد بن ربيعة وكاملاً أبا العلاء.

٣١٤٩/ ٨١٨٩ ـ «مُعَلِّمُ الخَيْرِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ كُل شَيْءٍ حَتَّى الحِيتَان فِي البِحَارِ».

(طس) عن جابر، البزار عن عائشة

قال في الكبير: رمز المصنف لحسنه وليس كما قال، فقد قال الهيثمي: في طريق الطبراني إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، قال الأزدي: منكر الحديث وإن وثقه ابن حبان.

قلت: قبح الله الكذب، فاسمع ما قاله الحافظ الهيثمي: رواه الطبراني في

الأوسط وفيه إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، وثقه ابن حبان، وقال الأزدي: منكر الحديث، ولا يلتفت إلى قول الأزدي في مثله، وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ.

فانظر كيف قدم هذا الملبس جرح الأزدي وأخر توثيق ابن حبان، وحذف ردّ الحافظ الهيثمي عليه حتى يمشي غرضه الفاسد، ومع هذا كله ناقض نفسه وقال في الشرح الصغير إسناده حسن.

٥/٤٢٢ ٣١٥٠/ ٨١٩٠ ـ «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لا يَعْلَمُهَا إلاّ الله تَعَالَى: لاَ يَعْلَم/ أحدٌ مَا يَكُونُ فِي غدٍ إلاّ الله تعَالَى، ولا يَعْلَمُ أحدٌ مَا يَكُونُ فِي الأرْحَامِ إلاّ الله تعالَى، ولا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إلاّ الله، ولا تَدْرِي نَفْسٌ بأيِّ أرْضٍ تَمُوتُ إلاّ الله، ولا يَدْرِي أحَدٌ مَتَى يَجِيءُ المطَرُ إلاّ الله».

(حم. خ) [عن ابن عمر]

قال في الكبير: خرجه (خ) في الاستسقاء، وظاهر هذا أنّ البخاري خرجه بهذا اللفظ، والذي رأيته معزواً له: «مفاتيح الغيب خمس ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ...﴾ [لقمان: ٣٤] إلى آخر الآية.

قلت: كأنّ هذا الرجل كان في عقله خلل أو هو من فرط ما في نفسه للمؤلف يغالط نفسه في المشاهد المحسوس ويحب أن يدفعه بوهم الواهمين، فبينما هو ينصّ على أنّ البخاري خرجه في الاستسقاء، مما يدل على أنه رآه في الصحيح المتداول بين الناس الموجود في خزانة كل عالم إذ يحب أن يدفع هذا بأنّه رأى من عزاه إلى البخاري مختصراً مع أنّه في كتاب الاستسقاء باللفظ المذكور هنا، فما أعجب شأن هذا الرجل!!

٣١٥١/ ٨١٩٥ ـ «مَكَارِمُ الأخْلاَقِ مِنْ أعْمَالِ أَهْلِ الجَنَّةِ».

(طس) عن أنس

قلت: أخرجه أيضاً ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق [ص٢٠ ـ ٢١، رقم ١٢]، وابن أبي حاتم في العلل [٢/ ١٢٢]، والقضاعي في مسند الشهاب، كلهم من طريق طلق ابن السمح: ثنا يحيى بن أيوب عن حميد الطويل عن أنس «أنّه مرض فعاده بعض إخوانه فقال لجاريته يا جارية: هلمي لإخواننا شيئاً ولو كسراً، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول...» وذكره.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنّه قال [٢/ ١١٢]: هذا باطل وطلق مجهول اهـ.

وهذا غلو منه وإسراف فإن طلقاً ما هو بمجهول، بل روى عن جماعة واحتج به النسائي، ولما نقل الذهبي كلام أبي حاتم قال: وقال غيره: محله الصدق إن شاء الله اهـ.

ومع هذا فلم ينفرد بل توبع عليه، قال ابن حبان في الضعفاء:

أخبرنا أبو عبد الله النقار بالرملة ثنا سليمان بن بشار ثنا سفيان بن عيينة عن حميد الطويل/ به. ٥/ ٤٢٢

هكذا نقلته من الضعفاء لابن حبان: سفيان عن حميد، ونقله الذهبي في الميزان عن الضعفاء أيضاً فزاد بينهما الزهري، وقال ابن حبان في سليمان بن بشار إنه يروي عن الثقات ما لم يحدثوا به، ويضع على الأثبات ما لا يحل الاحتجاج به، فإن كان كما قال فلعله سرقه، والله تعالى أعلم.

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، كمل المجلد الخامس من المداوي لعلل المناوي بقلم كاتبه الفقير إلى الله تعالى أحمد بن الصديق عشية يوم الاثنين تاسع عشر محرم الحرام سنة تسع وستين وثلاثمائة وألف. ويتلوه إن شاء الله المجلد السادس أوله: «مكارم الأخلاق عشرة»، أعان الله تعالى على إكماله بمنِّه وفضله آمين.

فهرس المحتويات

AL-MUDĀWI LI-ʿILAL AL-JĀMIʿ AL-ṢAǦĪR WA-ŠARḤAY AL-MUNĀWI

by

Aḥmad Ben Muḥammad Ben Al-Ṣiddiq
Al-Ǧumāri Al-Ḥasani

Volume V